

د. محمد نور الدين عبد المنعم

النشاط النووي الإيراني

من النشأة وحتى فرض العقوبات



مكتبة الأنجلو المصرية

تصوير

أحمد ياسين

النشاط النووى الإيرانى من النشأة وحتى فرض العقوبات

دكتور محمد نور الدين عبد المنعم

نصير
أحمد ياسين



مكتبة الأنجلو المصرية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب
والوثائق القومية ، إدارة الشؤون الفنية .

عبد المنعم ، محمد نور الدين .

النشاط النووى الايرانى من النشأة وحتى فرض العقوبات

تأليف : محمد نور الدين عبد المنعم. - ط ١. -

القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٩ .

٥١٢ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

رقم الإيداع : ١٠٥٢٢

ردمك : ٢-٢٦١٤-٠٥-٩٧٧ تصنيف ديوى : ٦٢٣.٤٥١١٩

المطبعة : محمد عبد الكريم حسان

تصميم غلاف : ماستر جرافيك

الناشر: مكتبة الانجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد

القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت : ٢٣٩١٤٣٣٧ (٢٠٢) ؛ ف : ٢٣٩٥٧٦٤٣ (٢٠٢)

E-mail : angloebs@anglo-egyptian.com

Website : www.anglo-egyptian.com

فهرست الكتاب

| | |
|-------|--|
| ٩ | تقديم |
| ١٣ | تمهيد |
| ٨٤-١٩ | القسم الأول : فكرة عامة عن تقدم النشاط النووي الإيراني |
| ٢١ | أولاً : النشاط النووي الإيراني ومعوقاته |
| ٢١ | ١- إيران وعلاقتها بوكالة الطاقة الذرية |
| ٢١ | ٢- أهداف البرنامج النووي الإيراني |
| ٢٢ | ٣- معوقات النشاط النووي الإيراني |
| ٢٣ | ٤- إخفاء إيران لأنشطتها النووية |
| ٢٣ | ٥- الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني |
| ٢٤ | ثانياً : التهديدات الإسرائيلية لإيران |
| ٢٤ | ١- ردود الفعل الإيرانية علي التهديدات الإسرائيلية |
| ٢٥ | ٢- هل يمكن لإسرائيل تدمير المنشآت النووية الإيرانية ؟ |
| ٢٧ | ٣- إسرائيل والملف النووي الإيراني |
| ٢٩ | ٤- السياسة الإسرائيلية والبرنامج النووي الإيراني |
| ٣٠ | ٥- استمرار التهديدات الإسرائيلية والأمريكية لإيران |
| ٣٢ | ثالثاً : المفاوضات الأوروبية - الإيرانية |
| ٣٢ | ١- العرض الأوروبي ومدي صلاحيته |
| ٣٣ | ٢- ظهور القلق في إيران حول المفاوضات مع أوروبا |
| ٣٥ | ٣- الاتفاق الإيراني الأوروبي |
| ٣٥ | ٤- إتفاقية باريس والإمتيازات التي حصل عليها الإيرانيون |
| | ٥- مثلث الضغط علي إيران وتقويم المباحثات الأوروبية |
| ٣٦ | الإيرانية |
| ٣٨ | ٦- اللجنة الدولية وخطتها لحل الأزمة |

٧- عضوية إيران في منظمة التجارة العالمية كأول إختبار

٣٨ للإتفاق النووي

٣٩ ٨- إستمرار الأنشطة النووية الإيرانية يثير بعض المخاوف

٩- إيران تشارك في جلسة النادي النووي

٤٠ ١٠- مزاعم جماعة مجاهدي خلق حول النشاط النووي

الإيراني

٤١ رابعاً : النموذج النووي الإيراني بين غيره من النماذج في العالم

٤١ ١- النموذج الكوري الشمالي

٤١ ٢- كوريا الجنوبية

٤٢ ٣- البرازيل

٤٢ ٤- ليبيا

٤٢ خامساً : أمريكا والبرنامج النووي الإيراني

١- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقلق الولايات

٤٢ المتحدة الأمريكية والتهديد من جديد

٤٦ ٢- الضربة العسكرية لإيران والمصالح الأمريكية

٣- محاولات الإستطلاع الأمريكية للأهداف النووية

٤٨ الإيرانية

٤٩ ٤- إستئناف المباحثات الإيرانية الأوروبية

٥٢ ٥- إخفاء التكنولوجيا النووية الإيرانية تحت الأرض

٥٢ سادساً : مفاعل بوشهر والعلاقات الإيرانية الروسية

٥٢ ١- تشغيل مفاعل بوشهر :

٥٦ ٢- تصريحات حسن روحاني بعد زيارته لموسكو

٥٨ سابعاً : مواقف بعض الدول من المسألة النووية الإيرانية

١- بعض وجهات النظر الإسرائيلية حول المسألة النووية

٥٨ الإيرانية :

٢- موقف بعض الدول والمحليين من الهجوم علي إيران

٥٩ والأنشطة النووية :

- ٦٧ ٣- تشكيل جبهة إيرانية سورية مشتركة
- ٦٨ ٤- إعتراف إيران بإسرائيل في مقابل إمتلاك الطاقة النووية:
- ٦٩ **ثامناً : آخر المستجدات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني في عام ٢٠٠٥:**
- ٦٩ ١- التطورات الجديدة في المفاوضات الإيرانية الأوروبية
- ٦٩ ٢- عودة التهديدات الإسرائيلية بضرب أهداف نووية في إيران وخططها العسكرية
- ٧٥ ٣- صعوبة حصول أمريكا علي معلومات من داخل إيران
- ٧٦ ٤- إقتراحات إيرانية جديدة لتسوية أزمة برنامجها النووي
- ٧٨ ٥- مجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية ينتقد إيران
- ٧٩ ٦- إقتراب بدء مفاوضات جديدة حول البرنامج النووي
- ٨٠ ٧- المركز السري الإيراني للأبحاث النووية
- ٨١ ٨- جولة جديدة من المفاوضات
- ٨٣ **القسم الثاني : التحركات الدبلوماسية وتدابيرها**
- ١٨٩-٨٥
- ٨٧ * عقد جولة جديدة من المباحثات
- ٩٠ * الملف النووي في إنتظار إنفراجات جديدة
- ٩١ * إنتهاء الجولة الرابعة من المباحثات
- ٩٢ * مزاعم جديدة لمجاهدي خلق حول النشاط النووي الإيراني
- ٩٤ * شراء صواريخ من أوكرانيا
- ٩٨ * تشغيل الكلية السرية للإكتفاء النووي
- ٩٩ * مخاوف بعض الدول من البرنامج النووي الإيراني
- ١٠١ * خطط عسكرية إسرائيلية لضرب المنشآت النووية الإيرانية
- ١٠٣ * منتدى التقنية النووية
- ١٠٩ * الملف النووي الإيراني ووسائل الإعلام
- ١١٠ * وداعاً للتخصيب

- ١١٣ * حق إيران في إمتلاك التقنية النووية
- * إستجواب وزير الخارجية الإيراني في البرلمان حول محطة بوشهر
- ١١٦
- ١١٧ * إستئناف المفاوضات الأوروبية - الإيرانية من جديد
- ١٢٢ * إنتخابات الرئاسة الإيرانية ومفاوضات الملف النووي
- ١٢٥ * التهديدات الإيرانية بإستئناف تخصيب اليورانيوم
- ١٣٠ * البرلمان الإيراني يلزم الحكومة بإمتلاك التكنولوجيا النووية
- ١٣٢ * الملف النووي الإيراني والانضمام إلي منظمة التجارة العالمية
- * هل يمكن توقييع عقوبات إقتصادية علي إيران بسبب برنامجها النووي ؟
- ١٣٤
- ١٣٦ * المفاوضات الإيرانيون يتعرضون للنقد الشديد
- ١٣٧ * المرحلة الأولى من التعهدات
- ١٣٨ * المرحلة الثانية من التعهدات
- ١٣٨ * المرحلة الثالثة من التعهدات
- ١٤٤ * مسيرات طلابية
- ١٤٧ * جولة مفاوضات أخري في جنيف ونتائجها
- ١٤٨ * تمديد تعليق التخصيب شهرين في مقابل الوعود الأوروبية
- ١٥٧ * دور الرئيس الإيراني القادم في المحادثات النووية مع الغرب
- ١٦١ * الجانب الفني والجانب السياسي للملف النووي الإيراني :
- ١٦٥ * الملف النووي الإيراني بعد إنتخاب الرئيس الإيراني الجديد
- ١٨٢ * تقرير البرادعي حول الملف الإيراني
- ١٨٣ * تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن
- ١٨٧ * خطاب الرئيس الإيراني وردود الفعل الدولية
- القسم الثالث حكومة أحمدى نجاد وموقفها من البرنامج النووى الإيراني ١٩١-٢٩١
- ١٩٩ قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتداعياته
- ٢٠٥ تصاعد التهديدات الإيرانية وردود الأفعال
- ٢١٣ إيران وإسرائيل والبرنامج النووي

- ٢٢٠ إسرائيل وتوجيه ضربة وقائية ضد إيران
تصريحات أحمددي نجاد حول نقل إسرائيل ومحرقة اليهود
- ٢٢٥ وردود الأفعال
- ٢٣٢ تحركات الأطراف المعنية للعودة إلى مائدة المفاوضات :
- ٢٣٥ إستئناف تخصيب اليورانيوم وتداعياته
- ٢٥٠ الأزمة النووية الإيرانية والبترو
- ٢٥٣ إيران ترحب بتخصيب اليورانيوم في روسيا
- ٢٦٢ الموافقة علي مشروع قرار الإحالة
- ٢٦٧ توقعات الضربة العسكرية لإيران
- ٢٧١ إيران تستأنف تخصيب اليورانيوم
- ٢٧٥ الإتفاق بين طهران وموسكو
- ٢٧٨ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترفع تقريرها لمجلس الأمن
- ٢٩٣-٧٤٧ القسم الرابع عرض الحوافز الغربية وفرض العقوبات على إيران
- ٢٩٥ *مهلة الثلاثين يوماً
- ٢٩٨ * التهديد من جديد بضرب المنشآت النووية الإيرانية
- ٣٠٠ إيران تعلن رسمياً نجاحها في تخصيب اليورانيوم
- ٣١٢ تقرير البرادعي إلي مجلس الأمن
- ٣١٤ تحركات عربية حول الملف النووي الإيراني
- ٣١٧ مجلس الأمن يبحث البرنامج النووي الإيراني
- ٣٢٢ تقديم مزايا وحوافز مشروطة لإيران
- ٣٣٣ إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن وقراره
- ٣٣٩ الرد الإيراني علي عرض الحوافز الغربية
- ٣٤٤ إنتهاء مهلة مجلس الأمن وتداعياتها
- ٣٥٥ فرض عقوبات علي إيران
- ٣٦٣ مجلس الأمن يفرض عقوبات علي إيران
- ٣٨١ رفض إيران الإلتزام بمهلة مجلس الأمن

موافقة مجلس الأمن بالإجماع على قرار تشديد العقوبات وردود

الفعل الإيرانية ٣٩٠

لقاء سولانا ولاريجاني في مدريد ٣٩٩

المحادثات بين إيران ووكالة الطاقة الذرية ٤٠٥

عودة إلى التهديد بتوجيه ضربة عسكرية إلى طهران ٤٠٦

القوي الكبرى وتشديد العقوبات ضد إيران ٤٠٩

إستقالة علي لاريجاني ٤١٤

الولايات المتحدة الأمريكية تفرض عقوبات جديدة ٤١٦

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتداعياته ٤٢١

تداعيات تقرير المخابرات الأمريكية حول البرنامج النووي

الإيراني ٤٢٧

روسيا تزود إيران بالوقود النووي ٤٣١

حادثة الزوارق الإيرانية ٤٣٢

فرض عقوبات جديدة ٤٣٥

طبول الحرب تدق من جديد ٤٤٦

خوافر جديدة لإيران ٤٥١

الدول الأوروبية تفرض عقوبات جديدة علي إيران ٤٥٩

إستعراض القوة من جديد ٤٦٢

الخاتمة ٤٧٥-٤٧٨

معجم المصطلحات

فارسي - عربي ٤٧٩-٤٩١

عربي - فارسي ٤٩٣-٥٠٣

المراجع ٥١٠-٥٠٥

تقديم :

تتطور الأحداث الخاصة بالنشاط النووي الإيراني يوماً بعد يوم وفي سرعة ملحوظة ، وتطالعنا وسائل الإعلام يومياً بتطورات جديدة حول هذا الموضوع ، ويعتبر الملف النووي الإيراني من ضمن القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي بصفة عامة والرأي العام في أوروبا وأمريكا بصفة خاصة ، وتحاول الدول الأخيرة الضغط علي إيران بصورة أو بأخري لوقف هذه الأنشطة والإعتماد علي الدول المتقدمة في وسائل الطاقة النووية ، وهذا ما ترفضه إيران لأنها تعتقد أن القوانين الدولية تسمح لها بقيام نشاط نووي لخدمة الأغراض السلمية ، وطالما أنها دولة مستقلة ذات سيادة فمن حقها كغيرها من دول العالم الإستعانة بهذه الطاقة في مشاريعها التنموية والصناعية .

كما تتعرض إيران لتهديدات بين الحين والآخر من قبل أمريكا وإسرائيل بشن غارات علي منشآتها النووية كما حدث بالنسبة لضرب المفاعل النووي العراقي قبل ذلك علي يد إسرائيل ، إلا أن هذه التهديدات لا تفت في عضد إيران وهي تسير سيراً حثيثاً نحو تطوير أنشطتها النووية للأغراض السلمية كما تزعم دائماً ، بينما يتهمها البعض بالسعي من أجل تصنيع أسلحة نووية .

وتذكر إيران دائماً المجتمع الدولي بأنه يقف موقفاً مختلفاً بالنسبة لدول أخري في المنطقة كإسرائيل التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل ومنها الأسلحة النووية ، وهو بهذا يكيل بمكيالين ، ولا يوافق علي حق من الحقوق التي منحها القانون الدولي والإتفاقيات الدولية لكل دول العالم .

ولا شك أن إيران قد خضعت لكل ما طلبته منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تفتيش وخلافه ، كما أنها تطوعت بوقف تخصيص اليورانيوم عن طيب خاطر رغبة منها في إثبات حسن النية ، ودخلت في مفاوضات مع الجانب الأوروبي في محاولة لحل هذه المشكلة حلاً سلمياً ، إلا أن المفاوضات لم تؤت ثمارها حتي الآن ، ومازالت الضغوط تتوالي علي إيران ، وما زال التهديد مستمراً بالقيام بضربة عسكرية لوقف هذا النشاط . وتسرب بين الحين والآخر لوسائل الإعلام خطط عسكرية أمريكية أو إسرائيلية لهذا الغرض .

وبطبيعة الحال ترفض إيران كل هذا التهديد ، كما ترفض أيضاً التدخل الأمريكي في شئونها الداخلية ، بل وحتى في مفاوضاتها مع أوروبا في بعض الأحيان .

وهناك تحليلات كثيرة حول جدوي الضربة العسكرية لإيران وهل ستؤدي الغرض منها أم لا ، وفي هذا تنقسم الآراء إلى مؤيد ومعارض وتؤكد بعض التقارير أن الحل السلمي هو أفضل الحلول لهذه الأزمة .

كما تتضمن التهديدات أيضاً في كثير من الأحيان إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات علي إيران حتي تنصاع لقراراته ، وقد تم هذا بالفعل .

وقد رفضت إيران مؤخراً العرض الأمريكي الخاص بتقديم حوافز إقتصادية في مقابل تخلي إيران عن برنامجها النووي ، وأكدت علي أنها لن تقبل التخلي عن هذا البرنامج تحت أي ظرف من الظروف ، وأن تعتمد علي توريد الوقود النووي من الخارج في حين أنه يمكنها توفيره محلياً وبقدراتها الذاتية .

وما زالت المفاوضات مستمرة بين الجانب الإيراني والجانب الأوروبي الذي تمثله بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، في محاولة لحل هذه القضية وكان آخرها تلك المفاوضات التي إختتمت في يوم الأربعاء ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٥ م ، والتي إنتهت دون التوصل إلي إتفاق نهائي ، إلا أنه تم الإتفاق علي مواصلة الجولات التفاوضية .

وقد أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات فرض فيها مجموعة من العقوبات إلا أن إيران لم ترضخ لهذه العقوبات ، كما فرضت الولايات المتحدة بمفردها عقوبات أخرى وصفتها إيران بعد ذلك بأنها إستمرار في السياسة العدائية الأمريكية . وما زالت طبول الحرب ضد إيران تدق بين الحين والآخر وما زالت التهديدات مستمرة وتواجهها إيران دائماً بإجراء بعض المناورات العسكرية أو بالإعلان عن إنتاج أسلحة جديدة قادرة علي الرد علي أي عدوان يوجه إليها .

والتقرير الذي نضعه اليوم بين يدي القارئ العربي هو عبارة عن عرض لموضوع النشاط النووي الإيراني منذ أن فكرت إيران في إستخدام الطاقة النووية قبل

قيام الثورة الإيرانية ، ثم تطورات هذا النشاط بعد قيام الثورة وحتى ظهور هذا التقرير، والمعلومات الواردة فيه مستقاة من خلال التقارير والتحليلات التي تنشرها وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المختلفة سواء الإيرانية منها أو الأوروبية أو الأمريكية أو الإسرائيلية ، ويلخص هذا التقرير الموجز بعض ما ورد في تلك التقارير المختلفة ، وهو يعبر في النهاية عن رأي المحللين في وسائل الإعلام المختلفة .

ولمزيد من الفائدة أضفت إلي نهاية هذا الكتاب معجما صغيرا يتضمن بعض المصطلحات الشائعة حول النشاط النووي مترجمة إلي اللغة العربية حتي يفيد منها المتخصصون في اللغة الفارسية . وأرجو أن أكون قد وفقت في عرض هذا الموضوع، والله موفق والهادي إلي سواء السبيل .

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

تمهيد

يعتبر موضوع الملف النووي الإيراني من الموضوعات الساخنة الآن علي الساحة السياسية الدولية ، وما زالت إيران تقاوم بصلابة وعناد الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي لوقف تخصيب اليورانيوم الذي من خلاله تستكمل مشروعها الذي تواصل بناءه منذ ربع قرن لإستخدام الطاقة النووية في خدمة مشروعاتها التنموية والصناعية .

والحقيقة التي يجب أن يعلمها الجميع هي أن الهدف الإيراني المتمثل في تطوير برنامج نووي متقدم يهدف لتحقيق الطموحات والأهداف الإيرانية ليس بالجديد ، بل إن إيران كانت تسعى لهذا الهدف منذ أيام حكم الشاه السابق محمد رضا بهلوي والذي كان يعمل بدأب علي إنشاء مفاعل نووي بقدرة ١٣٠٠ ميجاوات في مدينة بوشهر الإيرانية . وعندما رحل الشاه وقامت الجمهورية الإسلامية في إيران مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إستمر هذا الهدف قائماً إلا أن القصف الجوي العراقي أثناء الحرب الإيرانية العراقية أدى إلي إيقاف العمل في بناء مفاعل بوشهر .

ويمكننا القول بأن الإتجاه الإيراني لإمتلاك التكنولوجيا النووية بغرض توليد الكهرباء يرجع إلي السبعينيات . وقد بدأت المفاوضات مع الشركات الأمريكية والفرنسية والألمانية منذ هذه الفترة من أجل إنشاء عدة محطات نووية في أطراف مدينة بوشهر الساحلية بجنوب إيران . وإستمرت المفاوضات إلي أن وقعت إيران في عام ١٩٧٤ علي إتفاقية مع شركة سيمنس الألمانية لإنشاء وحدتي كهرباء بمدينة بوشهر ، وعلي هذا النحو بدأ أكثر من ألفي متخصص ألماني مع أكثر من سبعة آلاف خبير إيراني في تنفيذ هذا المشروع الذي كان يعد في وقته أضخم مشروعات المحطات الكهربائية النووية .

وكان من المنتظر أن يستكمل المشروع حتي نهاية عام ١٩٨٠ ، وكانت جميع الأمور تتقدم حسب البرنامج ، إلا أن قيام الثورة الإيرانية وإشتعال الحرب الإيرانية العراقية أوقف مسيرة هذا المشروع .

وفي عام ١٩٨٨ خسرت إيران دعواها القانونية بهدف الحصول علي غرامة

من ألمانيا لتضررها من توقف إنشاء محطة بوشهر ، وفقدت كل آمالها في إقناع الألمان بإستكمال هذه المحطة ، ولهذا السبب إتجه الزعماء الإيرانيون إلي روسيا ووقعوا في يناير ١٩٩٥ إتفاقية إستكمال محطة بوشهر النووية .

وإذا كانت إيران في عهد الشاه قد سعت للحصول علي السلاح النووي فإن ذلك كان من منطلق أن السلطات الأمريكية لم تكن تعارض هذا البرنامج وربما ساعدت في إطلاقه حيث أن إيران كانت في ذلك الوقت بمثابة الشريك الرئيسي للولايات المتحدة عند الحدود الجنوبية للإتحاد السوفييتي في زمن الحرب الباردة .

وقد أصبح تطوير البرنامج النووي الإيراني يمثل هدفاً واضحاً للقيادة الإيرانية منذ ذلك الوقت ، بل وأضحى هذا الهدف يشغل مساحة واسعة علي خريطة الإهتمامات الإيرانية ، وذلك بهدف تعويض النقص في القدرات العسكرية التقليدية الإيرانية خاصة بعد حربها مع العراق لمدة ثماني سنوات ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا البرنامج يهدف كذلك إلي المساعدة في تحقيق التطلعات السياسية والإقتصادية والأمنية الإيرانية ، ومحاولة خلق وضع إقليمي متميز لإيران في منطقة الخليج .

وقد بذلت القيادة الإيرانية جهوداً مكثفة لإمتلاك قدرة نووية ذاتية في أقصر وقت ممكن ، لاسيما عن طريق الإستيراد من بعض الجمهوريات في آسيا الوسطي (دول الكومنولث التي إستقلت عن الإتحاد السوفييتي) ، وتمثل هذه المحاولات ركناً أساسياً من أركان الإستراتيجية الإيرانية التي تعمل علي تعزيز الدور الإقليمي لإيران في المنطقة خاصة بعد إنهيار القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية ، ثم الغزو الأمريكي للعراق بعد ذلك .

وقد حاولت إيران في بداية الأمر توثيق علاقاتها مع بعض الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الإتحاد السوفييتي بهدف إمتلاك وتطوير قدراتها النووية ، هذا بالإضافة إلي الصين وكوريا الشمالية التي استعانت بهما إيران في هذا المجال . ومن ثم فقد كان واضحاً منذ البداية أن القيادة الإيرانية تركز بشكل عام علي إستيراد الأسلحة النووية التكتيكية بإعتبارها منتشرة في ربوع الجمهوريات السوفييتية السابقة

مثل روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان . وفي هذا المجال أشارت بعض التقارير الغربية إلى إختفاء بعض الأسلحة النووية من كازاخستان ، وأن إيران إستطاعت الحصول علي هذه الأسلحة في الخفاء بالإضافة للحصول علي عدد من القنابل السوفييتية والإتفاق علي إعادة تركيب هذه القنابل في إيران بواسطة الفنيين السوفييت .

وأياً ما كانت صحة هذه الأخبار التي بدأت تنتشر منذ التسعينيات ، فقد وصل التعاون التسليحي بين روسيا وإيران إلي مستويات متقدمة للغاية في مجالات أخرى عديدة في التسليح التقليدي . إضافة إلي أن الأزمة الإقتصادية بعد إستقلالها دفعت العديد منها إلي عرض قدراتها العسكرية والنووية للبيع لمن يستطيع الدفع .

وفي نفس الوقت إستحوذت وسائل النقل النووي لا سيما الصاروخي منها علي حيز كبير من الإهتمام والتركيز في البرنامج النووي الإيراني بإعتبارها عنصراً رئيسياً بالغ الأهمية في القدرات النووية الإيرانية الإجمالية ، وقد بدأ الإهتمام بأعمال تطوير وإنتاج الصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى في إيران منذ فترة طويلة عقب إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨ ، وقد نجحت إيران في تلك الفترة في إنتاج صاروخ أرض - أرض أطلقت عليه إسم (شاهين) ، ثم أعلنت في أوائل عام ١٩٩١ عن أنها بصدد إنتاج طراز جديد من الصواريخ أرض - أرض يتميز بقدرات تدميرية عالية .

وفي وقت لاحق من عام ١٩٩١ أشارت بعض التقارير الغربية إلي شراء إيران لصواريخ إستراتيجية جديدة من كوريا الشمالية من بينها صواريخ من طراز (سكود - ب) و (سكود - س) التي يصل مداها إلي ٥٠٠ كيلو متر علاوة علي التفاوض مع الصين لشراء مصنع ينتج جيلاً جديداً من الصواريخ ، وأن المحادثات بين الدولتين قطعت شوطاً بعيداً في هذا المجال . وهذا يدل علي أن إيران كانت تواصل تطوير وسائل حمل السلاح النووي الصاروخي بإعتبارها مطلباً حيوياً من متطلبات القدرة النووية المتكاملة خاصة وأنها تتميز عن باقي وسائل الحمل النووي الأخرى في أنها أكثر قدرة علي المباغته ومرونة الحركة .

أما بالنسبة للبنية الأساسية الخاصة بالأغراض النووية في إيران فقد كانت الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية تتولي في تلك الفترة أعمال تخطيط ومتابعة تنفيذ كافة جوانب البرنامج النووي الإيراني ، وهناك العديد من المنشآت والمراكز التي تتبع هذه الوكالة أبرزها (مركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان) و (مركز الأبحاث النووية في بوشهر) والذي يشتمل علي وحدتين بقوة ١٣٠٠ ميجاوات . وقد حاولت إيران توليد طاقة كهربائية من خلال هذا المفاعل بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ من إجمالي الطاقة المستعملة في إيران ، وإن كان العمل في هذا المفاعل قد توقف مع بداية الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات .

وإذا تتبعنا الجهود الضخمة التي بذلتها الحكومة الإيرانية للحصول علي المساعدات في تطوير برنامجها النووي وخاصة مع كل من الصين وكوريا الشمالية ، نري أن إيران قد وقعت مع كوريا الشمالية إتفاقية عسكرية في منتصف عام ١٩٩٢ تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات وتشمل تطوير أنظمة صواريخ جديدة قادرة علي حمل رؤوس نووية وإنشاء ورشتي عمل في إيران لصيانة الطائرات المقاتلة والقاذفات الثقيلة التي إشترتها إيران من روسيا وأوكرانيا والصين وكوريا الشمالية خلال السنوات الثلاث السابقة . إضافة إلي أن الإتفاقية الإيرانية - الكورية نصت علي العمل علي تطوير زوارق بحرية سريعة تحمل أجهزة إطلاق طوربيدات ، كما عملت إيران علي تطوير سفينة مقاتلة بمساعدة كوريا الشمالية .

إلا أن الجانب الأهم من هذه الإتفاقية العسكرية بين إيران وكوريا الشمالية كان البند الخاص بتطوير القدرات الصاروخية الباليستية . وكانت إيران قد بدأت منذ عام ١٩٧٥ العمل علي تطوير برنامج مماثل بمساعدة إسرائيل في ذلك الوقت ، إلا أن العملية لم تستكمل وإنتهت في عهد شاهبور بختيار آخر رئيس للوزراء في عهد الشاه عام ١٩٧٩ .

وقد أشارت التقارير الغربية في عام ١٩٩٣ إلي أن كوريا الشمالية كانت الشريك الأول لإيران في مجال التسليح بصفة عامة وتطوير القدرات النووية الإيرانية بصفة خاصة ، حيث كانت إيران قد إشترت من كوريا الشمالية أسلحة تقدر قيمتها بخمسة مليارات دولار منذ عام ١٩٨٨ ، بل وذهب البعض إلي أن قيمة المشتريات

الإيرانية من الأسلحة الكورية الشمالية أنقذت كوريا الشمالية في تلك الفترة من إعلان إفلاسها بسبب إخفاقها في دفع فوائد ديونها الخارجية ، وبينما كانت إيران في ذلك الوقت تنفي سعيها لتطوير أسلحة نووية ، اعترفت كوريا الشمالية بأن إيران تريد الحصول علي معارف نووية لتتمكن من تطوير تلك الأسلحة في حالة شعورها بالخطر.

أما بالنسبة للتعاون الإيراني الصيني فقد تركز حول تطوير برنامج الإستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً للتشريعات واللوائح التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حيث تقوم الصين بمساعدة إيران في بناء محطة للطاقة النووية ، وقد زودت إيران بالفعل بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي خاصة بغرض إنتاج النظائر المشعة علاوة علي مفاعل نووي . كما أبرمت الدولتان تعاقدات لتصدير أجهزة خاصة بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب ، كل ذلك في إطار اللوائح والتشريعات الدولية .



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

القسم الأول
فكرة عامة عن
تقدم النشاط النووى الإيرانى



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

أولاً : النشاط النووي الإيراني ومعوقاته

١- إيران وعلاقتها بوكالة الطاقة الذرية :

في عام ١٩٩٢ إستقبلت إيران في شهر فبراير لجنة موفدة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتباحث حول إمكانية التعاون الفني مع إيران وتقديم المساعدة لها في الأنشطة السلمية للطاقة النووية ، وكذلك في محاولة منها لنفي التقارير الغربية حول إمتلاكها لأسلحة نووية أو العمل علي تطوير أسلحة في هذا المجال . وقامت اللجنة بزيارة عدد من المواقع والمنشآت النووية في طهران وأصفهان وإنتهت اللجنة في تقريرها إلي أنه لا توجد دلائل مؤكدة علي سعي إيران لتطوير أسلحة نووية لديها، وأكدت اللجنة أن الأنشطة التي تابعتها في إيران تتفق مع شروط إتفاقية فيينا التي تنص علي الإستخدام السلمي فقط للطاقة النووية . إلا أن اللجنة أشارت كذلك إلي أن هذه النتائج تنطبق فقط علي الأماكن والمنشآت التي قامت بزيارتها وعلي الأوضاع القائمة وقت الزيارة مما يعني أن هناك إحتتمالات لحدوث تغيير في الأنشطة النووية الإيرانية في الفترة التي أعقبت تلك الزيارة .

٢- أهداف البرنامج النووي الإيراني :

ولكن ما هي أهداف البرنامج النووي الإيراني ؟ وللإجابة علي هذا السؤال تشير بعض التقارير الغربية علي وجه التحديد إلي وجود أهداف أخرى وراء النشاط النووي الإيراني بالإضافة إلي ما سبق ذكره من رغبة إيران في تعويض النقص في قدراتها الدفاعية التقليدية كي تمارس دوراً إقليمياً نشطاً في منطقة الخليج ، ولعل أبرز هذه الأهداف هو إحياء حركة المد الإسلامي في المنطقة وإقامة كتلة إسلامية قوية تضم إيران وجمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية ، ومن ثم فإن إمتلاك سلاح نووي سوف يدعم الموقف الإيراني في أي مواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها . كما تصيف التقارير الغربية إلي ذلك هدفاً آخر وهو أن إيران تحاول تأمين نفسها تجاه دول الخليج التي عقدت بعضها إتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد عقب الغزو العراقي للكويت ، ومن ثم فإن إيران التي ليس لها علاقات طيبة مع الولايات المتحدة منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى اليوم تجد

نفسها في مأزق إزاء التواجد العسكري الأمريكي والغربي في منطقة الخليج بعد عملية عاصفة الصحراء ، ومن هنا يمكن أن نجد في تلك التطورات دافعاً لإيران لتطوير قدراتها النووية .

وقد عمد الرئيس خاتمي والتيار الإصلاحي فور وصولهم إلي السلطة عام ١٩٩٧ إلي تعديل مجمل البرامج النووية لأسباب إقتصادية أولاً ؛ فبعد مغادرة شركات النفط الأجنبية إثر ثورة ١٩٧٩ وتحت تأثير الحصار النفطي الذي فرضته الولايات المتحدة ولم تخرقه سوي شركة توتال الفرنسية ، لم تتمكن إيران من تخطي إنتاج الأربعة ملايين برميل يومياً إلا بعد مرور عشر سنوات . ونظراً للزيادة الكبيرة في الإستهلاك الداخلي بفعل النمو الإقتصادي والديموغرافي في إيران بات هذا البلد لا يصدر أكثر من مليوني برميل يومياً.

٣- معوقات النشاط النووي الإيراني :

وقد واجه البرنامج النووي الإيراني قيوداً عديدة ومعوقات جمة تكاد تمتد إلي كافة عناصره ومكوناته ، وتلعب الولايات المتحدة علي وجه التحديد دوراً هاماً في وضع هذه المعوقات أمام البرنامج النووي الإيراني عن طريق تنظيم ومتابعة كافة القيود المفروضة علي إيران لسد السبيل أمامها في هذا المجال . ومع كل هذا فقد إستمرت الجهود الإيرانية النووية بقوة بإعتبارها مكوناً رئيسياً من مكونات المشروع السياسي الذي تتبناه الحكومة الإيرانية ، والذي تسعى من خلاله إلي تعظيم مكونات القوة الشاملة المملوكة لإيران مما يعزز مركزها الإقليمي ، ويمنحها قدراً أكبر من الفاعلية والتأثير في مواجهة الولايات المتحدة ، وبما يوفر لها قدراً أكبر من التأثير السياسي والمعنوي في المحيط الإقليمي .

وقد رأي الغرب أن إستمرار إيران في دعم وتطوير قدراتها التسليحية وكذلك إتجاهها لتوسيع مجال مشترياتها من الأسلحة والمعدات والمواد العسكرية يمثل تهديداً صريحاً للأمن الإقليمي وكذلك للمصالح السياسية الإستراتيجية للولايات المتحدة ودول الغرب .

ومن هنا وجه لورانس إيجلبرجر وزير الدولة الأمريكي للشئون الخارجية في

عام ١٩٩٢ رسالة لنظيره البريطاني ونظرائه في الدول الصناعية السبع بحث فيها بريطانيا ودول الغرب علي تنسيق سياساتها بشأن صادراتها لإيران والإلتزام بقائمة مقيدة ومحددة ، وكذلك فرض الحظر علي صادرات الدول من المعدات والمواد التكنولوجية ذات الإستخدام المزدوج والتي قد تتمكن إيران من تصنيع أسلحة منها . كذلك فرض حظر علي المواد الكيميائية التي تستخدمها إيران في مجال الزراعة لخطورة تمكنها من تصنيع أسلحة كيميائية منها .

٤- إخفاء إيران لأنشطتها النووية :

ومع كل هذه الظروف والملاسات فقد إستمرت إيران في جهودها الرامية إلي تطوير برنامجها النووي وإعتبرت ذلك حقاً من حقوقها كدولة مستقلة ذات سيادة ، وحاولت إخفاء نشاطها النووي عن مراقبي الأمم المتحدة ، ورفضت في بداية الأمر تفتيش المراقبين الدوليين لأجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها لتخصيب اليورانيوم ، إلا أنها أعلنت في ١١ إبريل عام ٢٠٠٤ أنها ستوقف أنشطة أجهزة الطرد المركزي وذلك قبل يوم واحد من الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها فريق المفتشين التابع للأمم المتحدة . والمعروف أن الجهاز الذي عثر عليه مراقبو الأمم المتحدة خلال تفتيش مفاجئ قاموا به في نهاية عام ٢٠٠٣ هو جهاز حديث ومتطور للطرد المركزي من طراز P . 2 ، وهذا الجهاز يختصر نصف الوقت اللازم لتخصيب اليورانيوم اللازم للسلح النووي . وقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوجيه إدانة إلي إيران بسبب محاولاتها إخفاء المعلومات الخاصة ببرنامجها النووي ، كما قررت الوكالة عقد إجتماع في شهر يونيو من عام ٢٠٠٤ من أجل إتخاذ قرار بشأن إحالة موضوع فرض عقوبات علي الجمهورية الإسلامية إلي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٥- الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني :

أما عن الموقف الروسي من القدرة النووية ، فقد صرح فتسلاف ترفينياكوف نائب وزير الخارجية الروسي في ١٢ / ٥ / ٢٠٠٤ بأنه لا يعتقد بأن إيران قادرة علي إنتاج سلاح نووي ، وأضاف قائلاً : إن إيران ليست لديها أية إمكانية لإنتاج سلاح نووي لأنها لا تمتلك القدرة علي ذلك ؛ فالوضع السياسي والإقتصادي الذي يسود

إيران الآن لا يساعد علي وجود مشروع نووي عسكري .

كما زعم أن بلاده قد طلبت من إيران إسترداد جميع الوقود النووي الذي يتم إنتاجه في مفاعل بوشهر ، ولا يوجد أي إحتمال في أن يستغل لأهداف عسكرية . والمعروف أن روسيا تتولي إنشاء مفاعل نووي في إيران بتكلفة مقدارها ٨٠٠ مليون دولار ، وهو متوقف منذ عدة سنوات بسبب الضغط الأمريكي ، ومن المقرر أن يستهل نشاطه عام ٢٠٠٦ . كما طالب نائب وزير الخارجية الروسي إسرائيل بأن تغض الطرف عن المسألة الإيرانية حيث أن إسرائيل نفسها تمتلك بالفعل قنابل نووية .

ثانياً : التهديدات الإسرائيلية لإيران :

١- ردود الفعل الإيرانية علي التهديدات الإسرائيلية :

وكان رد الفعل الإيراني علي التهديدات الإسرائيلية علي نفس المستوي من الشدة والقوة ، حيث وجه وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني تحذيراً إلي إسرائيل من مغبة الإقدام علي مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية ، وتعهد بأن بلاده سوف ترد في هذه الحالة بإطلاق الصواريخ بعيدة المدى علي إسرائيل ، وأن الصاروخ شهاب ٣ الذي يبلغ مداه من ١٣٠٠ إلي ١٧٠٠ كيلومتر سيكون من بين الأسلحة التي ستستخدمها بلاده إذا قامت إسرائيل بشن هجوم عليها . والمعروف أن شهاب ٣ يضع إسرائيل في مدي نيران إيران ، وهو نسخة معدلة من صاروخ أرض أرض من صنع كوريا الشمالية .

وأعلن عن عدم قلقه من وجود الجيش الأمريكي هناك ووصف الجيش الأمريكي هناك بأنه بمثابة رهائن في داخل المستنقع العراقي .

كما أعلن حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي والذي يشغل أيضاً منصب مدير البرنامج النووي الإيراني في حديث له مع صحيفة لوفيجارو الفرنسية بأن بلاده لا ترغب في إمتلاك أسلحة نووية وتطالب الدول الصناعية بمدها بالتكنولوجيا النووية للإستخدامات المدنية ، وأنه إذا لم يتم التخلص من ترسانة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية فإن دول المنطقة تري في ذلك مؤشراً لإمكانية بدء سباق

التسلح ، ولهذا السبب تنوي بلاده تطوير سلاحها النووي .

ومع ذلك فقد أخذت حملة الدعاية الإسرائيلية في تضخيم المخاوف من التسليح النووي الإيراني في الساحة الدولية ، وقد أثير التهديد الإيراني لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات ، حينما أثير الحديث داخل الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية التسعينيات عن احتمال إمتلاك إيران لقنبلة نووية في عام ٢٠٠٠ تقريباً ، وفي هذه الأثناء إستطاعت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية جعل التهديد الإيراني موضوعاً خطيراً لا يؤرقهما فحسب بل يؤرق روسيا والدول الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تمارس الآن ضغطاً لم يسبق له مثيل علي إيران حتي لا تواصل النشاط الذي يمكنها من تجاوز الخط النووي المسموح به .

٢- هل يمكن لإسرائيل تدمير المنشآت النووية الإيرانية ؟ :

إلا أن السؤال الذي يجب طرحه في هذا المقام هو : هل يمكن لإسرائيل تدمير المفاعل الإيراني ؟ وفي هذا الصدد صرح بعض المسؤولين الإسرائيليين لوكالة أنباء إيه . بي بأن إسرائيل لا تستطيع تدمير المنشآت النووية الإيرانية عن طريق شن غارة جوية واحدة علي غرار الغارة التي شنتها علي العراق عام ١٩٨١ ، وذلك لأن المنشآت النووية الإيرانية منتشرة في أرجاء الدولة ، بل إن بعضها خفي ولم تتمكن المخابرات من تحديد موقعه حتي الآن . ورغم ما يشاع حول حملة المشتروات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل سواء من الطائرات التي يراعي فيها الطيران لمسافة طويلة جداً دون الحاجة إلي التزود بالوقود وأنواع القنابل الذكية والمضادة للأهداف المحصنة تحت الأرض ، إلا أن المحللين يقولون بأنه لا يمكن القول بأن إسرائيل قادرة علي شن هجوم ناجح ضد المنشآت النووية الإيرانية . ويقال إن شارون قد تلقى تقريراً تحت عنوان المستقبل الإستراتيجي لإسرائيل ، ويزعم هذا التقرير بأن إسرائيل أصبحت تواجه خطراً شديداً يتمثل في إمكانية شن هجوم مفاجئ بإستخدام سلاح نووي أو بيولوجي .. ويجب علي إسرائيل ، للحيلولة دون ذلك ، أن تقوم بعمليات عاجلة منها شن غارة وقائية علي منشآت العدو التي تقوم بتطوير أسلحة دمار شامل ، إلي جانب تطوير القدرة علي الضربة الثانية الرادعة والقادرة علي تدمير ١٥ مدينة معادية في أي مكان في الشرق الأوسط في المنطقة الواقعة بين ليبيا وإيران .

وتصر الولايات المتحدة علي موقفها الداعي إلي ضرورة منع إيران من مواصلة السعي لتصنيع سلاح نووي ، وهذا ما أعلنه جون بولتون مساعد وزير الخارجية الأمريكي خلال لقاء أجراه في يوم الأحد الموافق ١٢ / ٩ / ٢٠٠٤ مع وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم حيث قال : إن الرئيس بوش مصمم علي إيجاد حل سلمي للمشكلة الإيرانية ، ومع ذلك فنحن مصرّون علي ألا تكون للإيرانيين القدرة علي إمتلاك أسلحة نووية . ويعد هذا أوضح وأشد إنذار يوجه ضد إيران في الآونة الأخيرة من مسئول أمريكي رفيع المستوى .

وبالإضافة إلي هذه التحذيرات الواضحة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بفرض عقوبات علي إيران ، وقد إنضمت بعض الدول الأوروبية إلي هذا الرأي حيث طالبت بتوجيه إنذار أخير لإيران يطالبونها فيه بإبداء التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإذا لم تستجب إيران لهذا المطلب فسيتم إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وفي يوم الأربعاء الموافق السادس من أكتوبر ٢٠٠٤ زعم مسئول إيراني كبير في البرنامج النووي الإيراني بأن بلاده قامت بإنتاج عدة أطنان من الغاز الخام الذي يستخدم في تخصيب اليورانيوم ، وأكد علي أن الدولة لم تعد تلتزم بالمطالب الدولية واتخذت هذه الخطوة الهامة من أجل إنتاج الطاقة النووية . كما وافقت لجنة الشئون الخارجية في البرلمان الإيراني علي مشروع قانون يلزم الحكومة الإيرانية بإستئناف تخصيب اليورانيوم علي الرغم من التهديد بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وفرض عقوبات عليها . ورغم كل ذلك فقد أكدت إيران علي أن جميع إستعداداتها إنما هي لأغراض سلمية فحسب ، وأنها لن تستخدم إستخداماً عسكرياً إلا إذا تعرضت لهجوم .

وكان مما هددت به إيران أيضاً في مواجهة الضغوط الأوروبية - الأمريكية أنها ستسحب من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية ، وصرح نائب المرشد الأعلى لشئون المجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني بأن التهديد بتحويل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن إنما هو من قبيل الحرب النفسية والتأثير علي إرادة الشعب الإيراني ، وأن إيران الحالية تختلف كثيراً عن إيران ما قبل عشرين عاماً ،

ولن تكون دولة مهمشة كما يريدونها الغرب ولا يسمح لها بإملاك التقنية النووية .

كما صرح حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٤ مشيراً إلى جلسة مجلس المفتشين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران لم تتعهد بأي شيء بالنسبة لإيقاف التخصيب ، وأن المسألة كانت في العام الماضي أمراً تطوعياً لكسب مزيد من الثقة وتغيير الصورة التي رسمها الإعلام الأمريكي ، وأن إيران لن تقبل أي إلزام للإيقاف تحت أي مسمى ، ونفي مد إيقاف التخصيب من جانب بلاده . وأضاف أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قامت بتفتيش جميع الأماكن التي ركزت عليها وحتى المواضيع الحساسة والقطاعات العسكرية وهو ما يشير إلى الطابع السلمي للأنشطة النووية الإيرانية ، وأعلن أن بلاده لن تتنازل تحت أي مسمى عن الاستخدام السلمي للتقنية النووية والتي تعتبرها أحد حقوقها القانونية القومية ، ولن تستطيع أي قوة أو هيئة أن تحرمها من ذلك ، كما أكد علي الاستمرار في التعاون مع الوكالة .

٣- إسرائيل والملف النووي الإيراني :

وفي هذا الخضم من الشد والجذب بين إيران من ناحية وأمريكا وأوروبا من ناحية أخرى ، تواترت الأنباء عن مخطط إسرائيلي يهدف إلى شن غارة علي المنشآت النووية الإيرانية ، حيث أعلن مسئولون في إدارة الرئيس بوش (يوم السبت ٨ / ٥ / ٢٠٠٤) أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آريئيل شارون والرئيس الأمريكي جورج بوش قد بحثا علي إنفراد خلال لقائهما الذي تم في ١٤ / ٤ / ٢٠٠٤ العملية الإسرائيلية المتوقعة ، وكان الرئيس بوش قد صرح بعد أسبوع من لقائه مع شارون بأن إيران التي تسعى لإملاك سلاح نووي من شأنها أن تشكل خطراً يهدد بقاء دولة إسرائيل ويهدد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط . وأعتقد أن الرسالة الموجهة للإيرانيين هي أننا لن نتحمل تطوير سلاح نووي في إيران ، وعلي الإيرانيين أن يدركوا بأن الضغط يمارس عليهم من دول العالم .

وقد تم الإتفاق بين رئيس الحكومة الإسرائيلية آريئيل شارون ورئيس الولايات المتحدة جورج بوش في هذا اللقاء علي أن يسمح لمحمد البرادعي رئيس الوكالة

الدولية للطاقة الذرية بزيارة المفاعل النووي في ديمونه ومنشآت نووية إسرائيلية أخرى . ثم تعلن إسرائيل بعد هذه الزيارة عن إستعدادها للتوقيع علي معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية شريطة أن يتم الإعتراف بها كدولة نووية ، وسوف يسمح لها هذا الإعتراف بالإحتفاظ بما لديها من أسلحة نووية ذلك لأن المعاهدة تحظر تطوير الأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية علي الدول التي لا تمتلك ذلك .

وقد إعتبر البعض التهديد بضرب المفاعل النووي في بوشهر من باب الحرب النفسية التي تشنها إسرائيل علي إيران ، ولا شك أن الغارة الجوية علي إيران ستكون أكثر تعقيداً من الغارة التي شنتها إسرائيل علي المفاعل العراقي عام ١٩٨١ فمسافة الطيران أطول والمنشآت الإيرانية منتشرة وتحت الحماية ، كما أن إيران قادرة علي شن عملية إنتقامية ، إلا أن أهم فارق بين إيران والعراق هو أن العملية السابقة ضد العراق تم التخطيط لها في سرية ونفذت بشكل مفاجئ ، أما في هذه المرة فإن الإستعدادات المزعومة تكاد تكون علنية .

وفي شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٤ أعلن وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني أن بلاده قد أضافت صاروخاً إستراتيجياً إلي ترسانتها العسكرية ، وتشير المعلومات علي أن هذا الصاروخ هو من طراز شهاب ٣ الذي يبلغ مداه حوالي ١٣٠٠ كيلومتر ، وهو قادر علي الوصول إلي أجزاء واسعة في إسرائيل . وربما كان هذا الإعلان رداً علي التهديدات الإسرائيلية بشن غارة علي المفاعل النووي الإيراني . وقد رد كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية علي الإتهامات الموجهة إلي بلاده حول تطوير سلاح نووي بقوله : إن إسرائيل هي التي تعارض دائماً المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة ، وطالب بأن تمارس الأسرة الدولية ضغطاً علي إسرائيل .

وفي شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤ أفادت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أن مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة إكتشفوا خلال تفتيش مفاجئ رسماً تخطيطياً مفصلاً لأحد الأجهزة المتطورة والحديثة الخاصة بالطرد المركزي والتي تستخدم في تخصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج القنابل النووية .

ورغم زعم إيران بأن برنامجها النووي خاص بالأغراض المدنية ، إلا أن الصحيفة ذكرت أن الذي يقوم بإنتاج القنابل النووية هو فقط الذي يحتاج إلي مثل هذا الجهاز المتطور جداً من أجهزة الطرد المركزي .

٤- السياسة الإسرائيلية والبرنامج النووي الإيراني :

لم تعد القوي الإسرائيلية اليمينية واليسارية تخفي رغبتها في قصف المنشآت النووية الإيرانية ، إلا أنها كانت ترغب في الوقت نفسه أن يتم ذلك عن طريق أمريكا وحلفائها . فقد طرحت صحيفة ها آرتس اليسارية خيارين أحدهما سياسي والآخر عسكري لمواجهة ما أسمته بـ التهديد النووي الإيراني ، وتوصلت في النهاية إلي هذه النتيجة وهي أنه إذا لم يعد الحل السياسي مفيداً لمنع إيران من إمتلاك السلاح النووي، فإنه لا مفر من اللجوء إلي الحل العسكري ، ويتعين علي طهران إما قبول الحل السياسي أو مواجهة الحملة العسكرية .

ودافعت صحيفة جيروزاليم اليمينية بعد ذلك بحماس أكثر عن ضرورة الهجوم علي المنشآت النووية الإيرانية ، وإعتبرت ذلك أفضل طريقة لردع إيران . وقد عبر هذا الرأي عن رأي السياسيين والعسكريين في تل أبيب حيث أنهم يعتبرون عدم توقف إيران في هذا المجال بمثابة أكبر خطر يهدد كيانهم وكيان النظام الدولي كله ويطالبون المجتمع الدولي بالقضاء علي هذا الخطر المتزايد .

وعلي هذا النحو يتضح أن منع إيران من إمتلاك القدرات النووية يأتي في صدارة أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية ، إلا أن المسؤولين في تل أبيب ليست لديهم رغبة في الوقوف في مقدمة صفوف الحرب ضد البرامج النووية الإيرانية ، بل يرغبون في أن تكون هذه مهمة العالم الحر علي حد تعبير رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية ورئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالكنيست .

كما بدأت أجهزة الإعلام الإسرائيلية تروج أخباراً حول إرسال تجهيزات عسكرية أمريكية إلي إسرائيل من بينها خمسمائة وحدة صاروخ ذكي ، قادرة علي إختراق الجدران الأسمنتية بعمق مترين ، وهذه ليست بطبيعة الحال لمواجهة الفلسطينيين ، بل إنها تستخدم لتدمير أهداف بعيدة عن الحدود الإسرائيلية ، وربما

كان المقصود بذلك ضرب إيران . هذه الأخبار أثارت قلق إيران وحذر كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني من هجوم عسكري إسرائيلي علي المواقع النووية الإيرانية ، وأن هذا الهجوم سوف يواجه برد شديد . ويبقي بعد هذه التصريحات تساؤل يطرح نفسه وهو : هل إسرائيل صادقة في رغبتها في الابتعاد عن خطوط الصراع الأولي مع إيران فعلاً ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما الدافع وراء الحصول علي الصواريخ الذكية القوية ! ربما كانوا صادقين فعلاً لأن المواجهة المباشرة مع طهران سيكون ثمنها غال جداً . ولكن علي الرغم من ذلك فإن أي ضغط دولي علي إيران ستكون له عواقب وخيمة علي إسرائيل حيث أن مسؤولي تل أبيب يحاولون تضيق نطاقها . ومن هذه العواقب التحرك العسكري لحزب الله اللبناني والذي يمكنه تهديد أمن إسرائيل باستخدام حوالي ١٣ ألف صاروخ كاتيوشا وعشرات الصواريخ القصيرة المدى والتي يقال أنه يمتلكها ، ولهذا السبب فمن الممكن أن يقرر الإسرائيليون توجيه حملات وقائية ضد قواعد الحزب في جنوب لبنان ، ومن الجائز أن يكون الهدف من الحصول علي تلك القنابل الذكية هو تدمير البنية التحتية والقيادية لحزب الله قبل أي تصاعد للأزمة النووية الإيرانية .

٥- استمرار التهديدات الإسرائيلية والأمريكية لإيران :

مع مطلع عام ٢٠٠٥ أعرب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني عن مخاوفه من أن تشن إسرائيل هجوماً عسكرياً ضد إيران ؛ ففي لقاء مع شبكة MSNBC قال تشيني إن إيران تأتي علي رأس قائمة الدول المزعجة للإدارة الأمريكية ولكنه يخشي من أن تقرر إسرائيل شن هجوم للقضاء علي أي إمكانية تهديد نووي من جانب إيران .

وقال تشيني : بما أن إيران قد أعلنت عن أن سياستها ترمي إلي القضاء علي إسرائيل فإن الإسرائيليين سوف يقررون بالتأكيد العمل أولاً وترك باقي دول العالم إتباع الهرج الدبلوماسي بعد ذلك . وأكد نائب الرئيس الأمريكي علي أنه سيكون من مصلحة الجميع التوصل إلي حل دبلوماسي لتلك الأزمة ، وقال : نحن لا نريد حرباً في الشرق الأوسط إذا كنا نستطيع تلافيها .

كما صرح جورج بوش في نفس الوقت بأنه لا يستبعد شن عملية عسكرية ضد إيران ، وأن هذا الاحتمال سيظل وارداً . وأعلنت وسائل الإعلام الأمريكية أن قوات كوماندوز أمريكية تقوم بمهام تجسس داخل إيران وتبحث عن الأهداف الخاصة بالأسلحة الكيماوية والنووية إضافة إلي الصواريخ . ووفقاً لما نُشر فإن أعمال التجسس تهدف إلي توفير معلومات عن أكثر من خمسة وثلاثين موقعاً مشتبهاً فيه .

والجدير بالذكر أيضاً أن الإدارة الأمريكية ما زالت تستخدم الوسائل الدبلوماسية بهدف عرقلة برنامج الأسلحة النووية الإيرانية ، حيث فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات علي ثماني من أكبر الشركات الصينية بسبب مساعدتها لإيران في تطوير صواريخها الباليستية ، وأوقفت جهات حكومية أمريكية التعامل التجاري معها ، وستمنع نقل التكنولوجيا إليها عن طريق وقف تصاريح التصدير لبعض الشركات الأمريكية .

ورداً علي التصريحات الأمريكية فقد أعلنت إيران في يوم ٢٧ / ١ / ٢٠٠٥م أنها لن تتخلي عن برنامجها الخاص بإنتاج الأسلحة النووية ، ولن ترضخ للضغوط التي تتعرض لها من قبل المجتمع الدولي . وصرح وزير الخارجية الإيراني بأن بلاده لا تخشي الولايات المتحدة الأمريكية وهي لا ترغب في زيادة حدة التوتر معها ، إلا أن من حقها أن تفعل ما تشاء وأن تتصرف كأمة حرة .

يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس في الآونة الأخيرة ضغوطاً شديدة علي إيران كي توقف برنامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وتخصيب اليورانيوم ، كما تهددها بشن هجوم عسكري إذا لم تكف عن هذا البرنامج . وقد صرح وزير الخارجية الإيراني بقوله :

لا أحد يملك الحق في تهديد الآخر ؛ فنحن لا نعيش في غابة ولا يجوز لمن يملك القوة أن يستخدمها دون شرعية من المجتمع الدولي ، وفي هذا إشارة إلي ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش من أنه لا يستبعد شن هجوم عسكري علي إيران إذا لم تبد المزيد من الإستجابة والتفاهم مع مراقبي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة .

هذا بينما تحفظت ألمانيا تجاه إستخدام القوة ضد إيران وقال المستشار الألماني

جيرهارد شرودر إن أي حل في الشأن الإيراني ، بسبب الخوف من إستخدام طهران للمواد النووية في تصنيع الأسلحة ، يجب أن يتم عبر الطرق الدبلوماسية وليس عن طريق إستخدام القوة . وأكد شرودر الذي كان يتحدث في المنتدى الإقتصادي العالمي أن بلاده تفضل أن تتخلى إيران تماماً عن إستخدام القوة العسكرية وإلي الأبد ، وأن آخر شئ نحتاج إليه هو الصدام العسكري في المنطقة .

ثالثاً : المفاوضات الأوروبية - الإيرانية :

١ - العرض الأوروبي ومدى صلاحيته :

وأمام هذا الموقف المتشدد من قبل إيران طرحت أوروبا وأمريكا مشروعاً جديداً يعرض علي إيران توفير الوقود النووي لها في مقابل إيقاف التخصيب ، إلا أن إيران وجدت في هذا المشروع نوعاً من الخداع ، وإعتبرته لا يمثل شيئاً أمام تعهداتهم السابقة ، فقد وعد الأوروبيون في إتفاقية سعد آباد بالتعاون والمساندة في مجال تقدم التقنية النووية الإيرانية من أجل الأهداف السلمية في مقابل الموافقة علي البروتوكول الإضافي والإيقاف المؤقت والتطوعي للتخصيب ، ولم يفوا بهذا الوعد ، فكيف يمكن الوثوق في أمريكا التي تجمد وتتحكم في أرصدة البلاد ، وترك وقود المستقبل وهو هيكل الصناعة رهن قراراتها السياسية ؟ . وإعتبر الإيرانيون أن إمتلاك التقنية النووية ومواصلة مسألة التخصيب والإكتفاء الذاتي في تأمين الوقود للإستخدام السلمي في حدود إمكانيات الدولة يعد حقاً من الحقوق المشروعة والحتمية والتي لا يمكن إنكارها للشعب الإيراني ، وأنه ليس من حق أحد مساومتهم في هذه الحقوق بأي ثمن ، فما بالك إذا كانت مقابل وعود واهية من جانب ناقضي العهود .

ورغم كل هذه التصريحات الإيرانية ، ومنذ التوقيع علي إتفاقية سعد آباد في عام ٢٠٠٣ إلا أن خطر إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن لم يقل ، بل علي العكس من ذلك إتسع نطاقه إلي درجة أن الدول الأوروبية الثلاث : ألمانيا وإنجلترا وفرنسا ، قد حذرت إيران في جلسة فيينا الرباعية بأنها إذا لم توقف التخصيب فإن ملفها النووي سوف يذهب إلي مجلس الأمن . والواقع أن الشروط التي إقترحتها أوروبا لم تكن تتضمن أي إمتياز لإيران ، بل علي العكس من ذلك فإنها

تأخذ من إيران أهم قطاع من عملية النشاط النووي وهو تخصيب اليورانيوم ، والمعروف أنه بعد جلسة سعد آباد وقبول البروتوكول الإضافي قام مفتشو الوكالة بتفتيش جميع المراكز النووية الإيرانية وحتى غير النووية في بعض الأحيان ، وبهذه الطريقة عرف الجميع أين تقف إيران من سلم التقنية النووية ، كما أنها بناء علي قبول البروتوكول خضعت للتفتيش الشامل والمتواصل من جانب مفتشي الوكالة ، ومثل هذا الوضع يسمح لأمريكا وأوروبا رصد التحركات الإيرانية ومعرفة كل جوانب أنشطتها المستقبلية .

وفي الوقت الذي نشر فيه نص الإتفاق الإيراني الأوروبي حول البرامج النووية الإيرانية ، أكد المسئولون الإيرانيون علي أن تعليق تخصيب اليورانيوم ليس دائماً وأنه كان تطوعياً . وأعلن حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ ، والذي يتولي مهمة المفاوضات بشأن البرامج النووية ، أن الإتفاق الحالي بين إيران والدول الأوروبية الثلاث هو إتفاق مبدئي ومن المقرر الوصول إلي إتفاق نهائي في الشهور القادمة .

٢- ظهور القلق في إيران حول المفاوضات مع أوروبا :

أما في داخل إيران فقد عم القلق الشديد بسبب المفاوضات النووية مع أوروبا وقام عدد من النواب المحافظين في البرلمان الإيراني بإنتقاد المفاوضين النوويين الإيرانيين مع أوروبا ، وزادت الخلافات من جديد بين الزعماء الإيرانيين حول كيفية تنفيذ السياسات النووية . وقد إتضحت هذه الخلافات عندما أشار حسين موسويان العضو البارز بالوفد الإيراني في المفاوضات النووية في حديث له مع صحيفة كيهان إلي نقطتين مهمتين أثارتا المخاوف بالطبع بين بعض المحافظين ، فقد أعلن لأول مرة أن إيران وأوروبا قد إتفقوا علي ألا يضع كل منهما للآخر حدوداً فاصلة بشأن موعد إستئناف تخصيب اليورانيوم . هذا بينما أكد السيد موسويان وبقية الدبلوماسيين الإيرانيين مراراً وتكراراً في الماضي علي أن تعليق التخصيب سيكون لفترة قصيرة فقط . أما النقطة المهمة الثانية في تصريحات السيد موسويان فقد كانت تأكيد علي مسألة أن الجمهورية الإسلامية مستعدة لتقديم أي ضمان لأوروبا حتي تثبت أن أنشطتها النووية سلمية .

وقد إعتبر بعض الأعضاء المحافظين تصريحات موسويان خطوة للخلف وتقديم إمتيازات أكثر لأوروبا .

وفي الوقت الذي أعرب فيه المسؤولون الإيرانيون والأوروبيون عن تفاؤلهم من إمكانية الإتفاق النهائي بين الطرفين من أجل حل الأزمة الناتجة عن البرامج النووية الإيرانية ، دافعت إحدى أهم الصحف المنتمية للجناح المحافظ صراحة عن تصنيع القنبلة الذرية في إيران ؛ فقد قالت صحيفة جمهوري اسلامي التي يقال إنها قريبة من آية الله خامنئي المرشد الإيراني ، في مقالتها الإفتتاحية لعدد يوم الإثنين ٨ نوفمبر ٢٠٠٤ إن إمتلاك الأسلحة النووية هو حق طبيعي للشعب الإيراني . وقد صعب هذا الموقف مهمة الحكومة ، حيث كانت هذه أول مرة تدافع فيها صحيفة رسمية بالدولة تنتمي للجناح المحافظ بشكل علني عن تصنيع القنبلة الذرية . هذا في الوقت الذي أعلن فيه المسؤولون الإيرانيون مراراً أن إيران لا تسعى إطلاقاً لتصنيع الأسلحة النووية بل وتعتبر ذلك مخالفاً للتعاليم الدينية من الناحية الشرعية ، وذلك لكسب ثقة المجتمع الدولي . وقد أعطي هذا التصريح مبرراً للحكومة الأمريكية لتأكيد صحة رأيها من أن إيران لديها برامج سرية لإنتاج الأسلحة النووية .

وقد وصفت هذه الصحيفة ما نادي به بعض أعضاء البرلمان من عدم شرعية تصنيع الأسلحة النووية بأنه خيانة وقالت بضرورة طردهم من المجلس ومحاكمتهم . وبررت دفاعها عن حق إيران في إمتلاك القنبلة الذرية بقولها : إذا كانت الدول المجاورة لإيران مثل باكستان وإسرائيل تمتلك الأسلحة الذرية وتتحكم أوروبا وأمريكا في الشعوب إعتماًداً علي الترسانة النووية فهل من المنطقي أن نحرم أنفسنا بأيدينا من إمتلاك السلاح النووي في مثل هذا العالم المشتعل ؟

ومع كل تعهدات إيران بتعليق كافة الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية وصفت هذه التعهدات بأنها لن تكون ذات قيمة إلا بتنفيذها والتصديق عليها . وقد رحب ريتشارد باوتشر المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية بالإتفاق الذي تم بين إيران ودول بريطانيا وألمانيا وفرنسا ، التي تمثل الإتحاد الأوروبي في المباحثات مع إيران ، مع تأكيده علي ضرورة التنفيذ .

وصرح ستيفان ريد ميكز المسئول الأمريكي الكبير في شئون الحد من التسلح بأن إيران تسعى في السر لتطوير الأسلحة النووية بتتبع النموذج الكوري الشمالي خلافاً لتعهداتها المتعلقة بأهدافها النووية السلمية ، وقال إن واشنطن تشك في حسن نوايا إيران في مباحثاتها مع أوروبا ، ومما يؤكد ذلك ما يطالب به المتشددون في إيران من تحويل إيران لقوة نووية .

٣- الإتفاق الإيراني الأوروبي :

وفي عصر يوم الإثنين الخامس عشر من نوفمبر ٢٠٠٤ نُشر نص الإتفاق بين إيران والدول الأوروبية الثلاث حول البرامج النووية الإيرانية ، ويؤكد فيه الطرفان علي التزامهما بمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية ، وتؤكد إيران علي أنها لا ولن تسعى لإملاك الأسلحة النووية وأنها تعتبر نفسها ملتزمة بالتعاون الكامل والصادق مع الوكالة ، وتواصل إيران تنفيذ البروتوكول الإضافي بشكل تطوعي حتي موعد التصديق . ولإعطاء مزيد من الثقة قررت إيران طوعية مواصلة وتوسيع برنامجها الخاص بتعليق تخصيب اليورانيوم حتي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب والإنتاج وبالتحديد إنتاج وتصميم أجهزة الطرد المركزي وأجزائها . وتعترف دول الإتحاد الأوروبي الثلاث بأن هذا التعليق خطوة تطوعية لبناء الثقة وليس إلزاماً قانونياً . وسوف تستأنف المباحثات مع الإتحاد الأوروبي حول إتفاقية التجارة والتعاون عندما يؤيد قرار التعليق . كما نص الإتفاق علي محاربة الإرهاب وتأييد البعد السياسي في العراق الذي يهدف إلي إقامة حكومة شرعية منتخبة . كما نص الإتفاق أيضاً علي تشكيل لجنة قيادية تبدأ مباحثاتها في النصف الأول من ديسمبر ٢٠٠٤ ، وتشكيل مجموعات عمل في المجالات السياسية والأمنية والتكنولوجية والتعاون النووي . وأن هذه اللجنة ستجتمع في غضون ثلاثة شهور حتي تتلقي التقرير المقدم من مجموعات العمل ، وسوف تتخذ اللازم بشأن تنفيذ المشروعات أو الإجراءات التي يمكن أن تنفذ قبل التوصل إلي إتفاق عام .

٤- إتفاقية باريس والإمتيازات التي حصل عليها الإيرانيون :

هناك عنصر مشترك يجمع عليه قادة النظام والمفاوضون الإيرانيون ومنتقدو الدبلوماسية النووية عند تقييم عمل هذه الدبلوماسية وهو تجنب المجازفة وعدم

مواجهة العالم والإمتناع عن التحرك نحو الأسلحة الذرية في الملف النووي الإيراني . فمذ إتفاقية سعد آباد وعقد إتفاقية باريس بعد مرور أربعمئة يوم حصل المفاوضون الإيرانيون علي بعض الإمتيازات ، منها منع إحالة الملف بشكل فوري إلي مجلس الأمن ، كما بدأت المباحثات مع الطرف الأوروبي حول التعاون الإقتصادي والأمني . غير أن الجانب الإيراني قد منح الجانب الأوروبي إمتيازات أيضاً تتلخص في إستمرار تعليق التخصيب بشكل غير محدود وغير مشروط ، وكذلك إيقاف جميع الأنشطة المتعلقة بعجلة الوقود النووي والتي تضم إنتاج التجهيزات والأنشطة العلمية والأنشطة الخاصة بالبلوتونيوم وإنتاج اليورانيوم بصورة غير محدودة وغير مشروطة .

٥- مثلث الضغط علي إيران وتقوم المباحثات الأوروبية الإيرانية :

الواقع أن من يدقق فيما حدث حول الملف النووي الإيراني خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ يري أن إيران قد واجهت مثلثاً عنوانه الوكالة - أمريكا - أوروبا ، وقد قسموا العمل بينهم لتفويت الفرصة علي إيران لإستكمال أنشطتها النووية ، فقد لعب الأوروبيون منذ فبراير ٢٠٠٣ حتي سبتمبر من نفس العام دوراً رئيسياً في ممارسة الضغوط علي إيران ، مما أدى إلي صدور قرار شديد اللهجة في سبتمبر ٢٠٠٣ يطالب إيران بالتوقيع علي البروتوكول الإضافي ، ثم جاءت مباحثات سعد آباد، وبعد توقيع المبعوثين الأوروبيين والممثلين الأمريكيين علي بيان سعد آباد أوقف الأوروبيون حملاتهم وتركوا الأمر للوكالة وأمريكا للضغط علي إيران ، فقامت إيران بإقرار علاقات وثيقة مع أوروبا لتخفيف هذا الضغط لأنها كانت تأمل في أن يحترم الأوروبيون التعاون مع إيران وفقاً لبيان سعد آباد ويقنعوا أصدقاءهم في أمريكا والوكالة بأن ضغوطهم علي إيران تخالف مبدأ بناء الثقة ، وفي نفس الوقت كان المفاوضون الإيرانيون يرغبون في مساعدة أوروبا لهم علي غلق الملف النووي في جلسة مجلس المفتشين في يونيو ٢٠٠٤ ، إلا أن ما حدث في هذه الجلسة حطم كل آمالهم إذ تبنت أوروبا نفسها قرار الوكالة الذي يدين إيران ، وما إن عاد المفاوضون الإيرانيون للتباحث في فيينا وباريس بعد سعد آباد بعام إلا وقد حصل الأوروبيون منهم علي إمتياز آخر هو تعليق التخصيب غير المحدد .

وهكذا نري أن اللاعبين الثلاثة قاموا بتحييد المفاوضين الإيرانيين ، مما أدى إلي عدم الوصول إلي النتيجة المرجوة التي كان يطمح إليها المفاوض الإيراني .

والحقيقة أن الشعب الإيراني نفسه لم يقتنع بنتائج المباحثات الأوروبية الإيرانية، ولم يجد فيها تبادلاً للمصالح ، ومما زاد هذا الشعور بعض التصريحات التي صدرت عن بعض المسؤولين كتصريح الدكتور لاريجاني مستشار مرشد الثورة والذي إعتبر نتيجة هذه المباحثات عبارة عن إعطاء اللؤلؤ في مقابل أخذ سكر النبات .

وعلي الجانب الآخر قال بعض المسؤولين الإيرانيين أنهم لم يتجاوزوا الخطوط الحمراء للنظام إطلاقاً في الإتفاق النووي مع الإتحاد الأوروبي ، وأنهم قد قبلوا تعليق التخصيب بصورة تطوعية ولمدة قصيرة . فقد أعلن حسن روحاني أمين مجلس الأمن القومي الإيراني ومسئول المفاوضات مع الأوروبيين وحميد رضا آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية يوم الإثنين ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ في حديثين صحفيين منفصلين ولكن في بيان مشابه نسبياً ، ضمن توضيح أسباب موافقة إيران علي المطالب الأوروبية بشأن تعليق التخصيب ، أعلن أنه قد تم في هذا الإتفاق تأييد حق إيران القائم علي إمتلاك التقنية النووية السلمية . ويبدو من هذه التصريحات أن المسؤولين الإيرانيين يعتبرون الإتفاق النووي مع أوروبا نجاحاً للدبلوماسية الإيرانية . وقال السيد آصفي إنه لم يضيع حقاً من حقوق إيران ، وأكد علي أن تعليق التخصيب كان تطوعياً .

ولكن يبدو من تصريحات بعض الأوروبيين أنهم قد وصلوا إلي مطالبهم في هذه الإتفاقية وأن إيران قد قبلت وقف جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم لمدة غير محدودة ، بينما يؤكد المسؤولون الإيرانيون بأن التخصيب سيعلق لمدة محدودة فقط ولتكن ستة شهور مثلاً ، وأن التعليق غير كامل وأن بعض الأنشطة النووية مستمرة كما هي . وربما كان التكتل العالمي ضد الأنشطة النووية الإيرانية هو الدافع وراء قبول زعماء إيران للمطالب الأوروبية في نهاية الأمر ، حيث كان من الصعب علي إيران الوقوف في مواجهة هذا التكتل .

٦- اللجنة الدولية وخطتها لحل الأزمة :

في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر ٢٠٠٤ عرضت اللجنة الدولية لحل الأزمة، وهي هيئة تحقيق دولية مقرها في بروكسل ، خطتها المقترحة بشأن طريقة تعامل الغرب مع البرنامج النووي الإيراني ضمن تقييم إتفاقية باريس ، وذلك في القسم المتعلق بإيران في تقريرها السنوي . وعلى الرغم من أن هذه اللجنة الدولية التي تتكون من الخبراء السياسيين والعسكريين والإستخباراتيين الأمريكيين والإسرائيليين والأوروبيين تشير في تقريرها إلي توقيع إتفاقية باريس كخطوة إيجابية إلا أنها وصفته بأنه خطوة قصيرة سوف توقف البرامج النووية الإيرانية بشكل مؤقت فقط . وتؤكد اللجنة كذلك علي أن هذه الإتفاقية ليست حلاً حاسماً ونهائياً لتبديد مخاوف الغرب من البرامج النووية الإيرانية . كما تذكر هذه اللجنة أيضاً بإشتداد المعارضة ضد إستمرار المفاوضات مع الغرب حول المكاسب النووية برغم مواقف الفريق المفاوض الإيراني وإزدیاد الضغط الجماهيري لحماية عجلة إنتاج الوقود النووي ، حيث إعترفت أجهزة الإعلام الغربية بأن العلماء الشبان الإيرانيين قد إستطاعوا التوصل إلي إنتاج UF4 و UF6 بصورة مكثفة في عملية إنتاج اليورانيوم بمصنع نطنز بأصفهان وذلك خلال الشهور الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٤ م .

وقد إعتبرت اللجنة الدولية لحل الأزمة أن موضوع تغيير النظام في إيران بالطريقة التي تمت في العراق وأفغانستان مستبعد تماماً لأسباب مختلفة منها غرق أمريكا في مستنقع العراق وإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية .

٧- عضوية إيران في منظمة التجارة العالمية كأول إختبار للإتفاق النووي :

طبقاً للإتفاق النووي الأخير بين إيران والإتحاد الأوروبي فقد كان من المقرر بحث طلب إيران لعضوية منظمة التجارة العالمية ، وقد إعتبر بحث هذا الطلب إختباراً جاداً لنجاح هذا الإتفاق ، حيث تقرر قيام أوروبا بتزكية الطلب الإيراني في مقابل الحصول علي إمتياز توقف تخصيص اليورانيوم من الحكومة الإيرانية . والمعروف أن هذا الطلب قد رفض مراراً من قبل أمريكا في سنوات ما بعد الثورة وذلك بإستخدام حق الفيتو .

والمعروف أن هذا الطلب قد رفض في الجلسة التي عقدتها هذه المنظمة في الثالث عشر من ديسمبر ٢٠٠٤ بسبب رفض أمريكا ، وقال السيد آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية في مؤتمر صحفي : لقد أيد الأوروبيون المسألة ولكن قوتهم لم تسعفهم ، ولقد حاولوا ولكن هذا الطلب كان فيما يبدو أكثر من قدراتهم ، وقال إن رفض الطلب الإيراني لم يكن مفاجأة للمسؤولين الإيرانيين .

وفي السابع من مارس ٢٠٠٥ أكد المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أن إنضمام بلاده إلي منظمة التجارة العالمية هو أحد حقوقها الشرعية ، موضحاً أن إيران لا تعتبر أن مسألة نيل عضوية المنظمة تعد بمثابة ميزة أو فضل تقدمه لها أوروبا أو الولايات المتحدة في مقابل تخلي طهران عن برنامجها النووي . وقال آصفي في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الإيرانية أن الولايات المتحدة تحاول الحيلولة دون حصول طهران علي عضوية المنظمة بصورة غير قانونية بهدف عرقلة مسيرة التنمية في بلد مستقل مثل إيران . وأكد في معرض تعليقه علي التهديدات الأمريكية بإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن إن مشروعات تخصيب اليورانيوم ستكون ضمن جدول أعمال الحكومة الإيرانية في المستقبل .

٨- استمرار الأنشطة النووية الإيرانية يثير بعض المخاوف :

أعربت الأوساط الدبلوماسية في فيينا مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم الثلاثاء الموافق الحادي والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠٠٤ عن قلقها من جديد من استمرار بعض الأنشطة النووية الإيرانية رغم إتفاق إيران مع الدول الأوروبية الثلاث علي إيقاف تخصيب اليورانيوم .

وتقول المصادر الدبلوماسية في فيينا إن إيران تتوي مواصلة إعداد اليورانيوم الخام من أجل التخصيب حتي شهر فبراير من عام ٢٠٠٥ ، وتعرب هذه المصادر عن قلقها إزاء هذا القرار رغم أنه لا يخالف إتفاقية إيران مع الدول الأوروبية إلا أنه من الممكن أن يفقدها الروح . وهذا الإتفاق يسمح لإيران بإستكمال بعض أنشطتها في مجال إنتاج اليورانيوم والتي كانت قد بدأت قبل إتفاق تعليق التخصيب .

إلا أن أمريكا التي ترغب في تحويل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن

تتهم إيران بأن تفاوضها وإتفاقها من أجل تعليق التخصيب ما هو إلا وسيلة للحصول علي الفرصة الكافية حتي تقوم بتصنيع السلاح النووي في الخفاء . وقد أبدى المسؤولون الإيرانيون عدم إعتراضهم علي دخول أمريكا في المباحثات النووية .

٩- إيران تشارك في جلسة النادي النووي :

وفي يوم الأحد الموافق التاسع عشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٤ أعلن حميد آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية أن إيران دُعيت لأول مرة للمشاركة في أولي جلسات النادي النووي ، وقال إن إيران سوف تشارك في هذه الجلسة .

١٠- مزاعم جماعة مجاهدي خلق حول النشاط النووي الإيراني :

في نهاية عام ٢٠٠٤ زعمت جماعة مجاهدي خلق في مؤتمر صحفي عقد في لندن أن أفراد الحرس الثوري قاموا بتطويق موضع يسمى مركز تطوير التقنية العسكرية المتقدمة بمنطقة لويزان في ضاحية شمال شرقي طهران ، وأخرجوا منه بعض المواد والعناصر الحساسة ، وقد زعم المجلس الوطني للمقاومة وهو الفرع السياسي لمنظمة مجاهدي خلق التي تمارس نشاطها خارج إيران من أجل الإطاحة بحكومة هذه الدولة ، زعم بأن إيران تواصل تخصيب اليورانيوم بصورة سرية في المركز المذكور ، وتحاول تصنيع الأسلحة النووية .

وكان المجلس الوطني للمقاومة قد نشر قبل ذلك معلومات عن الأنشطة النووية الإيرانية والمنشآت الذرية في هذه الدولة ، حيث ساهمت هذه المعلومات في إشاعة القلق في الغرب من البرنامج النووي الإيراني . وقد وجدت هذه المزاعم صدي علي الفور في كلام الدبلوماسيين الأمريكيين حيث زعم كولين باول وزير الخارجية الأمريكي آنذاك أن إيران تسير بصورة جادة في تصنيع الأجهزة الصاروخية ، وأعلنت بعض الدول الأوروبية أنها ستبحث مزاعم منظمة مجاهدي خلق . ومن جهة أخرى صرح حسين موسويان المتحدث بإسم فريق المفاوضين النوويين الإيرانيين في حديث لوكالة الأنباء الفرنسية بقوله : إنني أرفض هذه الإتهامات بوجه عام ، فهذا المكان ليس مكاناً نووياً ولا علاقة له بأنشطتنا النووية ، وليس لإيران أي أنشطة نووية غير معلنة . ورداً علي ما إذا كانت طهران ستسمح بتفتيش هذا المكان ، قال : لقد

كانت ردودنا علي مطالب مفتشي الوكالة تتسم دائماً بالإيجابية والتعاون ، ونحن معتادون علي مثل هذه الإتهامات من جانب مجاهدي خلق .

رابعاً : النموذج النووي الإيراني بين غيره من النماذج في العالم :

بالمرور علي الأحداث النووية خلال العدة سنوات الأخيرة علي المستوي الدولي تتضح أربعة نماذج هامة تستحق البحث والدراسة :

١- النموذج الكوري الشمالي :

تنوي كوريا الشمالية التي قد بدأت منذ سنوات سابقة برنامج إمتلاك وتوسيع مؤسساتها وقدراتها النووية ، تنوي الحصول بأي شكل ممكن وبمستويات أعلي علي هذه التقنية ، بل وأعلنت أنها لا تتورع أيضاً عن إنتاج الأسلحة الذرية ، وألمحت بيونج يانج حتي في بعض المواضع أنها تمتلك أيضاً السلاح النووي حتي تحبط بهذه الطريقة الضغوط الأمريكية المفروضة عليها . وتقوم إستراتيجية الحكومة الكورية الشمالية علي إمتلاك السلاح الذري بأي ثمن ، ولذلك فإن المسؤولين هناك قبلوا بعض القيود في سبيل التوسع الملحوظ في القدرات النووية علاوة علي الحصول علي بعض الإمتيازات الإقتصادية من أمريكا مثل توفير الوقود النووي في حالة تعليق الأنشطة النووية .

٢- كوريا الجنوبية :

أعلن منذ فترة أن كوريا الجنوبية قد بدأت منذ عدة سنوات ماضية أحد البرامج الذرية السرية ، ولذلك فقد تم تحويل ملف هذه الدولة إلي مجلس مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي رد فعل لها إزاء الأحداث الجارية زعمت سيول أن ما حدث كان نتاج عمليات عدد من علماء هذه الدولة النوويين ممن قاموا بمتابعة البرامج النووية دون علم الدولة .

وفيما يتعلق بتطوير قدراتها النووية فقد وضعت كوريا الجنوبية في جدول أعمالها نموذج تجاهل الإستقلال ومحلية التقنية النووية في مقابل إستخدام هذه التقنية وبإذن ومساعدة القوي الدولية وتحت إشرافها الإستراتيجي ، وأذن لها كعضو مقبول

في القوي الدولية بأن تواصل برامجها النووية بشرط مراعاة الخطوط الحمراء وبدون الإستقلالية النووية .

٣- البرازيل :

صرح البرازيليون الذين ربما قد حققوا إنجازات في مجال التقنية النووية أيضاً، في مقابل الضغوط التي مارسها ضدهم الوكالة ، بأنه طالما أن المفتشين يسمح لهم بعمليات التفتيش غير المحدودة ، فإنهم لن يعطوا أي إمتياز أكثر مما جاء في معاهدة (NPT) مع إحترامهم لقرارات الوكالة ، وذلك لأن عمليات التفتيش غير المحدودة ستهدى الفرص من وجهة نظرهم للجاسوسية والمشكلات المتتالية .

وقد إتبعت البرازيل في الواقع نموذجاً أصولياً وهو المحافظة علي الإستقلال + السعي من أجل محلية التقنية النووية + التعاون المتعارف عليه مع الوكالة .

٤- ليبيا :

وفي طرابلس نجد نموذجاً خاصاً وغير مدروس بالمرة ؛ فالقذافي الذي كان قد حقق تقدماً لسنوات في برامجه النووية وأنفق فيها الميزانيات الضخمة ، أعلن فجأة : وماذا ستفعل القنبلة النووية ؟ وشحن عقب ذلك جميع المعدات النووية لبلاده علي السفينة وأرسلها إلي أمريكا حتي يطمئن العالم والإنسان . وكان القذافي الذي تحدث عن إستغناء بلاده عن القنبلة الذرية قد نسي أن تصنيع السلاح الذري ما هو إلا أحد فروع التقنية النووية ، وأن هذه التقنية ستكون في العام القادم أول ما يتحدثون عنه في محاولات عديدة كالطاقة والطب والزراعة وغيرها .

خامساً : أمريكا والبرنامج النووي الإيراني :

١- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقلق الولايات المتحدة الأمريكية

والتهديد من جديد :

أعربت الولايات المتحدة في يوم الأربعاء ١ / ٩ / ٢٠٠٤ عن قلقها إزاء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يفيد بأن إيران تعتزم إجراء تجربة علي نطاق صناعي لمحطة لتحويل اليورانيوم قريباً ، وهي الخطوة التي من الممكن أن تؤدي إلي

إنتاج أسلحة نووية . وصرح جون بولتون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لضبط التسلح والأمن الدولي قائلاً : إننا ننظر بقلق بالغ إلي تقرير الوكالة بأن إيران علي وشك تحويل ٣٧ طناً من يورانيوم المسحوق الأصفر إلي غاز هيكسافلورايد اليورانيوم بالإضافة إلي الإعلان الإيراني الأخير عن أنها تعتزم إجراء تجارب علي قوي الطرد المركزي . وقال بولتون إن هذا يعد دليلاً قوياً آخر علي الحاجة الملحة لإحالة البرنامج النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي ، وأن بلاده ستستمر في حث الأعضاء الآخرين في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي الانضمام إلي بلاده في هذا المسعي للتعامل مع التهديد الإيراني للسلام والأمن العالمي .

وعقب هذه الأخبار أعلنت الولايات المتحدة أيضاً في يوم الخميس ٢ / ٩ / ٢٠٠٤ م أن الوقت قد حان لإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي ، لأن إيران علي وشك تخصيص ما يكفي من اليورانيوم لصنع أربع قنابل نووية . وصرح ريتشارد باوتشر المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية في مؤتمر صحفي دوري قائلاً : هناك أساس قانوني وضرورة أمنية لإتخاذ هذه الخطوة ، لأن إيران قد أظهرت طوال العام الماضي رغبتها في تجاهل المستوي الحالي من الضغوط الدولية لوقف نشاطاتها والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

هذا بينما ذكرت صحيفة ידיعوت أحرونوت الإسرائيلية في تقرير لها في عددها الصادر يوم ٨ أغسطس ٢٠٠٤ إلي وجود إتجاه أمريكي متسارع لضرب المنشآت النووية الإيرانية بعد ما نقلت عن مسئولين كبار في الإستخبارات الأمريكية أن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها واشنطون بخصوص إبطاء التسلح النووي لكل من إيران وكوريا الشمالية قد باءت جميعها بالفشل . وأعقب هذا تصريحات تصعيدية أدلت بها مصادر إسرائيلية قالت بموجبها : إن إسرائيل لن تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي حيال إمتلاك النظام الإيراني أسلحة نووية .

هذا وقالت مستشارة الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي كوندوليزا رايس في مقابلة أجرتها معها شبكة NBC إن العالم لن يسمح لإيران بتطوير أسلحة نووية ، ولن تمكنها الولايات المتحدة من ذلك ، وتملصت من الإجابة عن سؤال حول عملية عسكرية إسرائيلية محتملة رداً علي التهديد الإيراني .

والحقيقة أن التهديدات العسكرية الإسرائيلية بضرب المفاعلات النووية الإيرانية أملاً في تدميرها ، كما حدث مع المفاعلات العراقية عام ١٩٨١ ، ونوايا القيام بعمل عسكري - بتفويض أو مشاركة أمريكية - سبق أن تكررت عشرات المرات منذ بدء إيران بناء مفاعل بوشهر في التسعينيات من القرن الماضي .

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو هل من الممكن أن تنجح الضربة الجوية في تدمير المنشآت النووية الإيرانية ؟ وهنا يقول المختصون إن هناك صعوبة في ضرب هذه المنشآت بسبب توزيعها في مناطق عديدة وفي أماكن سكنية ، عكس المفاعل النووي العراقي الذي تم ضربه بسهولة ؛ لأنه كان في مكان واحد وفي منطقة معزولة ، ويؤكد روبرت جيتس المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية علي أنه من غير المحتمل أن تكون ضربة مثل هذه فعالة ، بل قد تضر بالمصالح الأمريكية ، لأن إيران لديها عدد من المنشآت النووية المنتشرة في البلاد ؛ مما سيجعل من الصعب علي إسرائيل إستهداف مواقع نووية إيرانية رئيسية تقع في المدن أو بالقرب منها ، حيث سيزيد ذلك من فرص إيقاع ضحايا بين المدنيين . بل إن عواقب الضربات قد تدخل المنطقة في صراع أوسع ، وتتطلب تدخلاً أمريكياً لحماية إسرائيل في ضوء التهديدات الإيرانية بالرد وتدمير المدن الإسرائيلية ، كما أن ضرب إيران سيثير التساؤلات حول الإنتقائية الأمريكية في ضرب إيران دون كوريا الشمالية ، رغم أن برنامج الثانية أخطر من الأولي .

أضف إلي هذا أن التورط الأمريكي في العراق لا يسمح بفتح جبهة جديدة في إيران مما يثير غضب الشيعة في العراق والمنطقة علي الوجود الأمريكي بصفة عامة ، ويضعف موقف القوات الأمريكية في العراق ، وهو ما ألمح إليه الرئيس الإيراني بقوله: إنهم متورطون في العراق .

وقد أعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي في يوم ١١ أغسطس ٢٠٠٤ أن التهديدات بإحالة ملف بلاده النووي لمجلس الأمن لن يجعلها تتخلي عن سعيها للحصول علي تكنولوجيا نووية سلمية ، وقال : إذا أراد أحد حرماننا من حقنا في تكنولوجيا نووية سلمية فإننا وأمتنا سنكون مستعدين لدفع الثمن ، وهو ما يعني أن إيران تصر علي إنتاج يورانيوم منخفض التخصيب لإستخدامه في محطات كهرباء

تعمل بالطاقة النووية ، أياً كان التهديد .

وفي إجابة علي السؤال المطروح : هل ستهاجم أمريكا إيران ؟ يذكر المحللون الإيرانيون ومنهم رسول جعفریان أن أمريكا لا يمكنها مهاجمة إيران ، بمعنى أنه في مثل هذه الظروف التي تعيشها إيران فإن مثل هذا الهجوم لن يحدث إلا إذا وقعت أحداث تقلب الوضع الراهن رأساً علي عقب وتصنع إيران مختلفة عن إيران الحالية .

ويشرح المحلل وجهة نظره رداً علي من يقولون بأن أمريكا هاجمت قبل ذلك أفغانستان والعراق وقلبت نظام طالبان وصادم ، وأنه بإمكانها أن تفعل هذا مع إيران ، أن هذين الحادثين هما خير دليل علي أن أمريكا لن تهاجم إيران ، فقد كانت هناك قوة معارضة للحكم القائم في هاتين الدولتين علي قدر كبير من التسليح والإستعداد ، ففي أفغانستان كانت قوات التحالف الشمالي تقاوم طالبان ، ورغم ضعفها في نهاية الأمر إلا أنها كانت النواة الأولى للحكومة والجيش الجديد في أفغانستان . وفي العراق أيضاً وجدت أحزاب معارضة كثيرة كانت تتمتع بالإنسجام التام وكان لبعضها قوات كبيرة ، وشكل الأكراد أهم جبهة ، وكان بإمكانهم أن يلعبوا دوراً قوياً ونشطاً ويدعموا أمريكا بشكل فعال . وفي الوقت نفسه كانت هناك أحزاب معارضة أخرى دخلت أيضاً قضية الإطاحة بصادم حسين مثل المجلس الأعلى بما له من قوات تحت إسم جيش بدر ، كل ذلك هيأ الظروف التي تشكلت علي أساسها حكومة محلية بمجرد الإطاحة بالحكومة العراقية ، وما كانت أمريكا لتقرر الهجوم علي العراق ما لم تتأكد من تأييد الشعب وترحيبه بإسقاط صدام .

ومن الواضح أن أمريكا لن تتمكن من الهجوم إلا إذا ملأت يدها من هذه الأمور ، والحقيقة أن ظروف إيران تختلف تماماً ، فإيران لا توجد فيها قوي نشطة ومنسجمة كالتي وجدت في أفغانستان والعراق بحيث تعتمد عليها أمريكا عند إتخاذ قرار الهجوم ، ويختلف النظام الإيراني أيضاً عن النظامين الطالباني والبعثي نظراً لإعتماده علي الشعب الذي يشكل قاعدة فعالة وقوية . أما المعارضة الإيرانية فهي لا تتمتع - كما يقول المحلل - بأي تنظيم أو تشكيل نظراً لإختلاف الآراء وطول إقامتهم في الغرب وبحثهم عن الراحة .

وقد تكون القوة الوحيدة التي كان من الممكن أن تؤدي مثل هذا الدور هي جماعة مجاهدي خلق التي لا تقدر هي الأخرى علي إستعادة تنظيمها مرة ثانية بنفس القدرة التي كانت عليها في عهد صدام ، وذلك في ظل الضغوط التي تعرضت لها في العراق . ويفكر هؤلاء في الظروف الحالية في التحول إلي حزب سياسي وسوف يدفعون بالطبع ثمناً باهظاً لهذا التحول وهو التفكك والتفسخ التام .

٢- الضربة العسكرية لإيران والمصالح الأمريكية :

في مؤتمر صحفي عقد في ١٩ / ٧ / ٢٠٠٤م قال زيجينو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ضمن تأكيده علي صعوبة نجاح إسرائيل في تدمير البرنامج النووي الإيراني : إن العمل سيضر بإحتمالات التغيير السياسي في إيران ، وذلك من خلال تعزيز الحماس الوطني ، وقد يضر هذا الأمر بالمصالح الأمريكية وبخاصة في أفغانستان والعراق ، وذلك في إشارة منه إلي أن خطوة كهذه ستعمل علي بقاء وتعزيز الحكومة الإيرانية الحالية التي تسير - علي حد قوله - بخطوات متلاحقة لتطوير برنامجها النووي .

هذا وقد حذر الرئيس الإيراني محمد خاتمي في ١٠ / ٢ / ٢٠٠٥م من أن كل من يحاول غزو إيران سوف يواجه نار الجحيم ، وكان ذلك في كلمته التي ألقاها أمام عشرات الآلاف من المواطنين الذين توافدوا للإحتفال بذكرى الثورة الإيرانية ، وأضاف خاتمي : هل ستسمح هذه الأمة لأقدام المعتدي أن تطأ أراضيها ؟ وإذا حدث ذلك فإن إيران ستتحول إلي جحيم مستعر في وجه المعتدين .

وفي رأي بعض المحللين أن الأزمة المثارة حول البرنامج النووي الإيراني ربما تكون أكبر مما تستحق ، ذلك أن إمكانية إستخدام إيران للقنبلة النووية ستكون ضئيلة لأنها لو أقدمت علي هذا العمل وضربت إسرائيليين أو أمريكيين فإنها ستدفع الثمن بعد ساعات قليلة حيث سيباد الملايين من مواطنيها . وتري التقارير الإستخباراتية أنه من المحتمل تطوير إيران لقنبلتها النووية عام ٢٠٠٨م .

وقد أعلنت إيران في ٦ / ٣ / ٢٠٠٥م علي لسان رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني والمسئول عن البرنامج النووي الإيراني أن إيران سوف تتخلي عن جميع

تعهداتها والتزاماتها التي قطعتها علي نفسها إذا أحيل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن ، وقد نقلت صحيفة ידיعوت أحرونوت عن روحاني قوله : إن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تلعب بالنار في مواجهة إيران ، وأنهم سوف يواجهون خسائر إقتصادية فادحة . وربما كان يعني بذلك نية إيران بالإضرار بالمشاريع الإقتصادية الكبرى في الغرب عن طريق وقف إنتاج البترول وتصديره إلي الغرب .

ويذكر المحللون السياسيون والعسكريون أن المواجهة المحتملة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يصعب تخيلها ، فمساحة إيران ومواردها تفترض إستخدام قوات أكبر بكثير من التي إستخدمت في غزو العراق وإحتلالها . صحيح أن القوات الإيرانية تفتقر إلي التسلح المتطور وهي منقسمة إلي قسمين :

١- الجيش التقليدي الذي قضت الثورة علي قيادته ولكنه أظهر ولاءه خلال الحرب مع العراق .

٢- حراس الثورة الإسلامية (الباسداران) وعددهم يقل عن مائة ألف رجل ولهم قواتهم البحرية والجوية الخاصة إضافة إلي مصانع الأسلحة الخاصة بهم . إلا أن الشعب الإيراني المفعم بروح وطنية تقليدية سيواجه الإجتياح أو الهجوم بمختلف الوسائل المتاحة بإستثناء المناطق الكردية في الشمال الغربي ومناطق البلوش في الجنوب الشرقي . حتي المعارضة الديمقراطية للنظام الحاكم لن تتواني عن الدفاع عن إستقلال البلاد ولن تتورط بقبول الدعم الأمريكي . والإحتمال المرجح هو قيام سلاح الجو الأمريكي بتدمير محدد لمراكز الأبحاث والتجارب النووية إضافة إلي البني التحتية العسكرية الثقيلة . إنها ستكون بداية للنزاع حيث يمكن للرد الإيراني أن يتخذ أشكالاً عدة في المقاومة المسلحة ضد الأمريكيين مما يعطي المقاومة الحالية حجماً أوسع بكثير . كما يمكن أن تغير طهران موقفها من المجموعات الأصولية التي تنفذ الأعمال الإرهابية بعدما كانت تعارضها بوضوح حتي اليوم . ويمكن عندها أن تتركز الإعتداءات في منطقة الخليج - حيث هناك وجود للشيعية - لتشكل تهديداً للمواقع الأمريكية . وأخيراً قد تستخدم طهران نفوذها الحاسم لدي طائفة الهزارة الأفغانية الشيعية لضرب التوازن الراهن في القوي علي حساب السلطة السياسية التي نصبتها

الولايات المتحدة في العاصمة كابول . ولا شك أن تداعيات أخرى لا حصر لها سوف تنتج من أي مواجهة بين طهران وواشنطن .

٣- محاولات الإستطلاع الأمريكية للأهداف النووية الإيرانية :

ذكرت مصادر صحفية أمريكية أن واشنطن تقوم بمهام إستطلاع سرية داخل إيران بغرض المساعدة علي تحديد أهداف نووية وكيميائية وصاروخية محتملة قد تصل إلي ثلاثين موقعاً . وقالت مجلة نيو يوركر الأسبوعية طبقاً لمصادر في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إن مدنيين في الوزارة يريدون دخول إيران وتدمير أكبر عدد ممكن من منشآت البنية التحتية العسكرية . وتقول المجلة إن مسئولاً كبيراً في المخابرات أكد لها أن هذه حرب ضد الإرهاب وأن العراق ليس سوي حملة واحدة فقط ، مضيفة أن إدارة بوش تنظر إلي المنطقة علي أنها ساحة حرب كبيرة .

ويذكر أن ما إعتقده أهالي شمال إيران وجنوبها أجساماً مضيئة وأطباقاً طائرة وظل سره غامضاً شهوراً متتالية ، حلت شفرته صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر يوم الأحد ١٣ / ٢ / ٢٠٠٥ م ؛ فالأجسام المضيئة ما هي إلا طائرات بدون طيار قامت بإرسال معلومات مهمة من إيران إلي مراكز فك الشفرة الأمريكية في نيفادا . وذلك نظراً لقلة الجواسيس الأمريكيين في إيران ، أو لإنعدام وجودهم في رأي البعض ، مما أدى إلي وجود نقص حاد في المعلومات الموجودة ، مما دفع واشنطن لإستخدام طائرات التجسس لسد هذا النقص . وعلي الرغم من أن طائرات التجسس التي تعمل بدون طيار لم تصنف شيئاً جديداً للملف النووي الإيراني طبقاً لقول بعض مسئولو التجسس الأمريكي ، إلا أن الضغط علي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأوروبية المتفاوضة مع إيران من جانب حكومة بوش سيعطي أهمية لهذا الإهتمام وهو إتخاذ إجراءات واسعة لتحديد أسلوب العمليات العسكرية ضد إيران . وهو ما دفع إيران علي ما يبدو إلي توقيع إتفاقية بشكل سريع مع روسيا من أجل البحث حول هذه الأجسام المجهولة الطائرة . ومثل هذه الإتفاقية تمكن روسيا من الحصول علي مكانة عالية في الأمن والدفاع الجوي الإيراني ، وفي حالة التصديق عليها فإن روسيا سيكون لها نصيب في الأمن الإيراني .

وفي الرد علي سؤال حول قدرة أمريكا علي جمع المعلومات من داخل إيران إعتبر السيد آصفى المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية التدخل الأمريكي خرقاً لإتفاقية الجزائر ، ولم يمنع الإعتراض الرسمي الإيراني علي إنتهاك المجال الجوي لإيران علي يد أمريكا وإعلان عدم شرعيته ، لم يمنع حكومة بوش من الإستمرار في جمع المعلومات بالأقمار الصناعية والمرشحات المنصوبة علي الطائرات التي تعمل بدون طيار والتي تنطلق من العراق ، وطبقاً لما كتبه صحيفة واشنطن بوست فقد قال بعض المسؤولين الإيرانيين إنه بمجرد إكتشاف وجود طائرات الإستطلاع الأمريكية صدرت الأوامر لأجهزة الدفاع الجوي بوقف تشغيل الرادارات حتي لا يتمكن العدو من الحصول علي معلومات دقيقة ومحددة بشأن قوة الدفاع الجوي الإيراني ، وهذا الأمر يشبه قيام صاحب المنزل بإطفاء المصابيح حتي يضلل اللص المسلح المزود بنظارة ليلية ويمنعه من اللصوصية . وهنا نتساءل : إذا كانت هذه الطائرات قد إستخدمت لجمع المعلومات من أجل الهجمات المحتملة القادمة علي إيران ، فلماذا لم تقرر إيران إستهدافها وتدميرها ؟ .

٤ - إستئناف المباحثات الإيرانية الأوروبية :

برغم أن الجولة الثالثة من المفاوضات الإيرانية - الأوروبية قد إختتمت في يوم الجمعة الموافق ١١ فبراير ٢٠٠٥م بمدينة جنيف إلا أن أياً من الطرفين لم يصرح بشئ حول نتيجتها . وقبل البدء في هذه المباحثات وصفها المسؤولون الإيرانيون بأنها مرحلة حساسة لحل الخلافات حول الأنشطة النووية الإيرانية . وأخذ هؤلاء يؤكدون علي ضرورة إبداء الأوروبيين جدية أكثر وألا يطيلوا المباحثات . ولا شك أن الأوروبيين ، علي حد قول حسين موسويان أحد أعضاء الفريق الإيراني في هذه المباحثات ، قد أبدوا جدية كاملة هذه المرة . ولكن لا يعلم من كلام السيد موسويان ما المقصود بجدية الأوروبيين في هذه المباحثات .

وخلال الأيام الأربعة التي إستمرت فيها هذه المباحثات في جنيف كان الموضوع الوحيد المهم الذي نشرته وكالات الأنباء علي لسان الدبلوماسيين الأوروبيين هو أن أوروبا مستعدة لإمداد إيران بالمفاعل النووي الذي يعمل بالمياه الخفيفة من أجل مساعدة الأنشطة النووية السلمية في إيران ومن بينها توليد الكهرباء .

حيث يعتقد الأوروبيون أن مثل هذا المفاعل لا يمكن إستخدامه في تصنيع القنبلة النووية ، في حين أن المفاعل النووي الذي يعمل بالمياه الثقيلة والذي تريد إيران الإستفادة منه يمكن في رأيهم إستخدامه لإنتاج الأسلحة النووية .

ويبدو أن الطرفين قد أعلنوا مواقفهما بصراحة أكثر في هذه الجولة من المباحثات ، وقد نقل الفريقان المفاوضان صورة الإقتراحات إلي عواصمهم لكي يتخذ الزعماء السياسيون قراراتهم في هذا الشأن . وكان من المعتقد أن هناك موضوعاً حساساً سوف يعوق الطرفين عن الوصول إلي إتفاق ، وهو أن أوروبا طلبت من إيران فيما يبدو وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم للأبد ، وأعلن المسؤولون الإيرانيون أكثر من مرة وبصرامة كاملة أنه لا يمكن قبول مثل هذا الطلب بأي حال من الأحوال . ولا نعرف كيف أوضح الأوروبيون هذا المطلب في مباحثات جنيف ، وماذا كان رد المسؤولين الإيرانيين .

وقد صرح بعض الدبلوماسيين الأوروبيين لوكالات الأنباء بأن الفريق الإيراني المفاوض يبدي مرونة أكثر في هذه المباحثات غير العلنية ، ولهذا السبب فهم غير متشائمين كثيراً من نتائج هذه المباحثات ، ويعتقدون أن كثيراً من التصريحات المتضاربة التي يدلي بها المسؤولون الإيرانيون في حواراتهم مع وسائل الإعلام الإيرانية إنما هي في غالب الأمر للإستهلاك المحلي .

غير أن المسؤولين الإيرانيين قد أصروا بشدة خلال الأسابيع الأخيرة علي تخصيب اليورانيوم لدرجة أنهم لو إضطروا ذات يوم للتنازل عن حقهم هذا من أجل مصالح أهم فإن قبول ذلك سيكون أمراً صعباً جداً علي الشعب الإيراني . وعلي هذا ، فإن الأوروبيين إذا أصروا علي طلب وقف تخصيب اليورانيوم في إيران فإن المسؤولين الإيرانيين سوف يتمسكون هم أيضاً بمواقفهم ، ومن الممكن أن تصل المباحثات إلي طريق مسدود ، ومن هنا تجد أمريكا فرصتها لتنفيذ سياساتها الأشد تجاه إيران . ولكن الطريق لم يغلق بعد ، ويأمل الطرفان في نجاح هذه المباحثات وتجنب وقوع صدام عسكري محتمل آخر في المنطقة .

وكان خافيير سولانا مسئول السياسة الخارجية الأوروبية قد طالب في حوار مع

غلام رضا آقازاده رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية ، في بروكسل ، طالب إيران بأن تقدم ضمانات عينية بأن أنشطتها النووية لن تتقدم أبداً نحو إنتاج القنبلة النووية ، وذلك لإحراز تقدم في المباحثات النووية بين الطرفين . كما طالب آقازاده الإتحاد الأوروبي بأن يكون أكثر جدية في المفاوضات وأن يسرّع فيها . ومع أن كلا الطرفين قد أكد من جديد إلتزامه بمواصلة المباحثات من أجل التوصل إلي حل دبلوماسي لهذه المشكلة ، إلا أن الشواهد تؤكد أن هذه المباحثات واجهت مشكلات عديدة منها مسألة التوقف التام للتخصيب .

ويبدو أن المهمة الأساسية لرئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في بروكسل هي إقناع أوروبا بعدم الخضوع للسياسات الأمريكية ، والتعامل بجدية أكثر علي طريق الحل الدبلوماسي وتسريع المباحثات الثنائية .

وقد ذكر المتحدث بإسم السيد سولانا للصحفيين بعد لقائه مع السيد آقازاده ان التحدي الحقيقي والأساسي في مباحثات الطرفين حالياً هو تحقيق مثل هذا الضمان من جانب الحكومة الإيرانية .

وأكد المسئولون الإيرانيون في المقابل علي أن تخصيب اليورانيوم هو الخط الأحمر الرئيسي لإيران ، وأن الجمهورية الإسلامية لن تتغاضي مطلقاً عن حقها هذا . ومن هنا يبدو أن الزعماء الإيرانيين أمام قرار مهم وخطير : إما قبول الطلب الأوروبي القائم علي الوقف التام لتخصيب اليورانيوم أو الإستعداد للإجراءات الأمريكية الأعنف .

وقد صرح حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي ومسئول المفاوضات النووية الإيرانية خلال لقائه مع مساعد وزير الخارجية الياباني (في ١٢ يناير ٢٠٠٥م) بأن إيران لن تسمح بمحاولة بعض الدول إيقاف تخصيب اليورانيوم ، ولكنها مستعدة في نفس الوقت للتعاون الكامل من أجل تحقيق أي صورة من صور بناء الثقة بشأن عدم إنحراف التخصيب الإيراني نحو تصنيع السلاح . ويأتي تأكيد مسئول المفاوضات النووية الإيرانية علي قرب بدء عملية تخصيب اليورانيوم من جديد متزامناً مع بدء المباحثات المتعلقة بإتفاقية التجارة والتعاون بين الإتحاد الأوروبي وإيران .

٥- إخفاء التكنولوجيا النووية الإيرانية تحت الأرض :

حذر حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني خلال حديث بثه التلفزيون الحكومي الإيراني في ٨ فبراير ٢٠٠٥ م ، أمريكا من أن المنشآت النووية الإيرانية لن تتأثر بالقصف الجوي أو الهجوم الصاروخي ، وإذا هوجمت إيران فسوف ينقل النشاط النووي الإيراني تحت الأرض . وقال إن إيران تستطيع نقل منشآتها النووية تحت الجبال والقيام بتخصيب اليورانيوم في الأماكن التي لا تقدر أي قنبلة أو صاروخ علي هدمها .

وقد صرح في الوقت نفسه بأنه يفضل حل الخلاف القائم بين أمريكا وإيران حول الأنشطة الإيرانية النووية بالحوار ، وقال إنه يعتقد أن التهديد الأمريكي بالهجوم علي إيران غير جاد ؛ لأن الأمريكيين يعرفون مدي قدرة إيران علي صد مثل هذا الهجوم وهم لن يخاطروا بالقيام بهذا العمل .

وفي يوم السبت ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٥ اعترف حسن روحاني للمرة الأولى في لقاء مع صحيفة لوموند الفرنسية بأن بلاده تخفي في أعماق الأرض ما لديها من تكنولوجيا نووية ، وكان روحاني يرد علي الأسئلة التي وجهت إليه في أعقاب نشر الصور التي إلتقطها القمر الصناعي ، والتي تظهر فيها الحفر والأنفاق الخاصة التي يستخدمها الإيرانيون في إخفاء التكنولوجيا النووية الخاصة بالمنشآت النووية في أصفهان . وتساءل روحاني قائلاً : ماذا تظنون أن نفعل ؟ إننا نخشي من هجوم أمريكي ، ولذلك فنحن مضطرون لوضع ما لدينا من تكنولوجيا نووية في أي مكان خفي . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستبعد شن هجوم علي منشآتنا النووية ، ولهذا يجب علينا أن نكون مستعدين .

سادساً : مضاعل بوشهر والعلاقات الإيرانية الروسية :

١- تشغيل مضاعل بوشهر :

في يوم الأحد الموافق ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٥ م تم التوقيع علي صفقة تزويد المضاعل النووي الإيراني في بوشهر بالوقود النووي بين إيران وروسيا ، وذلك بعد تأجيل دام

عدة سنوات نتيجة الضغوط التي مارستها واشنطن علي موسكو ، وبذلك تم حل آخر مشكلة كانت تعوق تشغيل هذا المفاعل .

ويذكر أن المفاعل النووي في بوشهر كان قد بدأ بناؤه في أوائل السبعينيات علي أيدي مهندسين من ألمانيا الغربية ، وتوقف البناء فيه بعد قيام الثورة الإسلامية التي إندلعت في إيران . وفي عام ١٩٩٢ م تم توقيع إتفاقية بين إيران وروسيا تقضي بإستئناف العمل في المشروع .

وكان من المقرر أن يستهل هذا المفاعل نشاطه في عام ٢٠٠٣ م ، إلا أن الضغوط التي مورست علي موسكو ، والخلاف الذي نشب بين روسيا وإيران حول الوقود النووي ، أخر إفتتاح ذلك المفاعل لعدة سنوات . ولقد طالبت روسيا بإستعادة الوقود حتي لا يستخدمه الإرهابيون علي حد تعبيرها ، إلا أن إيران رفضت تمويل عملية إعادة الوقود ، وإنتهي الأمر بحضور مدير الوكالة الذرية الروسية للتوقيع علي الإتفاقية .

وتنوي إيران إنشاء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى أحدها بمساعدة روسيا والإثنان الآخران بمساعدة دولتين أوروبيتين . كما سيتم بناء مفاعل آخر بجوار المفاعل النووي في بوشهر .

ويقوم الآن مدير البرنامج النووي الإيراني حسن روحاني بجولة تشمل بعض العواصم الأوروبية . وقد أعرب في ختام لقاءاته في باريس (في يوم الجمعة ٥ / ٢ / ٢٠٠٥م) عن تفاؤله الشديد بشأن توقيع إتفاق قريب بين إيران والإتحاد الأوروبي حيث قال : لقد طرحنا علي الأوروبيين صفقة جديدة ، حيث تقدمنا لفرنسا وألمانيا وبريطانيا بضمانات واضحة تماماً تثبت أننا لن نسعي لإنتاج أسلحة نووية .

غير أن وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر لم يشارك الجانب الإيراني هذا التفاؤل حيث قال : إن المواقف بين الطرفين معقدة ويصعب التغلب عليها .

ومن المعروف أن ألمانيا وبريطانيا وفرنسا تقوم منذ ما يقرب من عام ونصف بإجراء مفاوضات مع طهران في محاولة لإقناعها بالتخلي عن برنامجها النووي مقابل حصولها علي إمتيازات إقتصادية من الإتحاد الأوروبي . بل إن المستشار

الألماني قد إقترح مؤخراً بيع طائرات إيرباص لإيران في مقابل تنازلها عن البرنامج النووي .

وخلال جولة للرئيس الأمريكي في أوروبا عرض الرئيس بوش تقديم مساعدات أمريكية من أجل دفع المفاوضات الجارية بين أوروبا وإيران ، وأعرب مدير البرنامج النووي عن قبول هذه المساعدات ولكنه طلب توضيحات بشأن نوعية هذه المساعدات الأمريكية المطروحة .

وكما سبق أن ذكرنا فقد وقع كل من غلامرضا آقازاده مساعد الرئيس الإيراني ومدير وكالة الطاقة النووية الروسية الكسندر رومينتسوف إتفاقاً يقضي بأن تلتزم روسيا بتزويد إيران بالوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل الموجود في بوشهر ، وهو المفاعل الذي تكلف إنشاؤه ٨٠٠ مليون دولار .

وينص الإتفاق علي أن تقوم روسيا - التي ساعدت في بناء المفاعل - بتزويد إيران بكل الوسائل اللازمة لتشغيل المفاعل مع الحرص علي ألا تكون هناك أي إمكانية تتيح لطهران إنتاج البلوتونيوم ، فضلاً عن القنبلة النووية .

وقد تفقد نائب الرئيس الإيراني والمسئول الروسي سير العمل داخل المفاعل ، وقال المسئول الروسي بعد تفقده وقبل التوقيع علي الإتفاقية : لقد شاهدت أكثر مما كنت أتوقع ، وما تم من أعمال خلال الشهور الأخيرة قد عجل من خطة تشغيل المفاعل . وحول إستكمال العمل في المفاعل قال رومينتسوف : لا يمكنني القول بأن الوضع ممتاز ، وإنما هو بالتأكيد جيد . وقال المسئول الإيراني : إن المفاعل مستعد لإستقبال الوقود النووي .

ورغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لكل ما يجري في إيران إلا أن روسيا تصر علي أن النشاط الإيراني يتم في إطار قانوني ، وبما أن الأمر يتعلق بصفقة تقضي بالالتزام الإيرانيين بإعادة الوقود المستخدم إلي روسيا ، فإن ذلك يوضح بأن الأمر لا يتعلق بإنتاج أسلحة نووية . ويقول بعض المسئولين في روسيا إن مراقبين من قبل الأمم المتحدة سوف يتابعون نشاط تلك المنشأة النووية . وهذا ما أعلنه أيضاً الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال مقابلة له مع الرئيس الأمريكي .

ويفتح هذا الإتفاق الطريق أمام توريد الوقود اللازم لتشغيل أول مفاعل نووي إيراني عن طريق روسيا ، وكذلك إعادة الوقود المستخدم عن طريق إيران . ويعتبر موضوع إعادة الوقود النووي المستخدم ضماناً لإنهاء القلق من إمكانية إستخدام إيران لهذا الوقود في تصنيع السلاح النووي . وتتردد هذه المخاوف في بعض دول العالم وبخاصة في أمريكا وإسرائيل حيث يقال إنهم يخشون من أن تستخرج إيران البلوتونيوم من أسياخ الوقود النووي المستعمل وتستخدمه في إنتاج السلاح النووي .

وما زالت إيران تؤكد علي أن برنامجها النووي ينفذ فقط من أجل توليد الطاقة وأنه سيكون تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي الوقت نفسه قال حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني إن بلاده لن تتنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم ، وأن الأوروبيين يتصورون أن إيران سوف تصرف النظر عن هذا التخصيب في حالة حصولها علي إمتيازات إقتصادية وأمنية . كما أشار إلي أن قدرة بلاده علي التخصيب ليست قابلة للتفاوض . وصرح السيد حميد آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية للصحفيين في مؤتمره الصحفي الأسبوعي بقوله : كما أعلننا من قبل ؛ فإن تعليق التخصيب مؤقت ومحدود وتطوعي ، والتعليق الدائم ليس وارداً علي الإطلاق .

وطبقاً لتقرير وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية إيرنا ؛ فقد إعتبر السيد آصفي تصريحات المتحدث بإسم وزارة الخارجية البريطانية بشأن التوقف الدائم لعملية التخصيب مخالفة لإتفاق باريس وأكد علي أن مثل هذه التصريحات لا تساعد علي تقدم المباحثات ، وقد وقعت إيران هي والدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) إتفاق باريس وقبلت إيران علي أساسه إيقاف برنامج تخصيب اليورانيوم بشكل مؤقت حتي تطمئن العالم بأن برامجها وأنشطتها النووية سليمة .

وأضاف آصفي : إن إيران مستعدة لسماع إقتراحات الأوروبيين من أجل التوصل إلي حل وسط يهدف إلي إزالة القلق الأوروبي ويحقق في الوقت نفسه مطالبنا المشروعة في إستمرار التخصيب .

٢- تصريحات حسن روحاني بعد زيارته لموسكو :

صرح الدكتور حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني صباح يوم السبت ٢١ / ٢ / ٢٠٠٥ م عقب وصوله إلي مطار مهرآباد بحديث صحفي لجريدة همشهري الإيرانية ، تضمن نتائج زيارته لموسكو ، وقال إن الرئيس الروسي وبقية المسؤولين في هذه الدولة يعترفون بحق إيران في مجال تخصيب اليورانيوم ، إلا أن روسيا تقترح أن يبدأ التخصيب في الوقت والظروف المناسبة .

وذكر أن روسيا كانت دائماً موضع مشورة إيران نظراً لكونها دولة مهمة بالمنطقة وعضواً دائماً بمجلس مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وصرح بقوله : إننا إلتقينا في هذه الزيارة مع سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي ووزير الدفاع ورئيس الجمهورية الروسي ، وتحدثنا حول القضايا الثنائية والمشروعات الهامة التي تهم البلدين مثل قضايا المنطقة وبحر الخزر (بحر قزوين) ومفاعل بوشهر والوقود النووي .

وحول ما تتوقعه إيران من روسيا في المفاوضات النووية قال : لقد كان سلوك الروس في مجلس المفتشين أقل مما كنا نتوقع ، فقد كنا ننتظر منهم أكثر من هذا بإعتبار روسيا دولة صديقة وجارة ؛ إذ كان الروس في هذه المفاوضات كالأوروبيين وأحياناً أقل منهم في التحرك ، وكانوا دائماً يتبعون السياسة السائدة في مجلس المفتشين .

ورداً علي سؤال لمحرر جريدة همشهري فيما يتعلق بأخبار إحتمال إنحصار الوقود النووي ، قال : هناك مشاورات تدور في الوقت الحالي داخل مجموعة أجهزة الطرد المركزي بالوكالة حيث يقترح أن تقوم الدول التي في حالة إستكمال أجهزة الطرد المركزي لإنتاج الوقود بتعليق هذه الأنشطة من نفسها طواعية لفترة حتي تنحصر الدول المنتجة للوقود في النهاية في المنتجين الحاليين وهذا الوضع غير مقبول في رأينا .

ولو إنحصر هذا الوقود في دول معدودة فإن بقية الدول ستظل في حاجة إلي هذه المجموعة من الدول للأبد ، ومن الممكن أن تتحمل أي أسعار وأي وضع .

ورداً علي سؤال حول إستمرار المفاوضات الإيرانية الأوروبية أجاب السيد روحاني قائلاً : من الخلافات الجوهرية بيننا وبين أوروبا أننا نعتقد بأنه من الضروري الوصول إلي إتفاق في القضايا الأساسية في مدة قصيرة حتي آخر شهر إسفند (فبراير/ مارس) ، وإذا لم نصل إلي إتفاق نهائي فلا بد من وضع أسس هذا الإتفاق ، في حين يري الأوروبيون أن الوقت مازال مبكراً للتوصل إلي إتفاق . ومازالت هناك عدة جولات أخرى من المباحثات مع الطرف الأوروبي ، ونأمل في أن نتمكن من التوصل إلي إتفاق .

وفي لقاء للسيد روحاني مع وزير الخارجية الروسي سيرجي إيفانوف أكد علي حقوق إيران المشروعة في إستخدام التكنولوجيا النووية السلمي ، وبحث مع الوزير الروسي أوجه التعاون الدفاعي والأمن الثنائي والإقليمي والدولي ، وأشار إلي القضية النووية رافضاً السياسة الأحادية الجانب ، كما أكد علي أن الحل الوحيد في القضية النووية الإيرانية هو الحل الدبلوماسي .

وخلال لقاء السيد روحاني مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إعتبر إثبات سلمية الأنشطة الإيرانية النووية خلال خمسة وعشرين عاماً مكسباً كبيراً للمجتمع الدولي . كما إعتبر بوتين أن آخر قرار لمجلس مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو خطوة إيجابية وفي الطريق الصحيح .

وفي ليلة عاشوراء صرح روحاني أيضاً بأن من أهم أهداف أعداء إيران سلب الشرعية من نظام الجمهورية الإسلامية ، ومن ثم يجب العمل وفقاً للرأي العام الداخلي والدولي حتي نحبط مؤامراتهم . وأضاف : إن الأجهزة الإستعمارية الغربية في مسيرة الضغط الإقتصادي علي إيران تريد إيجاد نوع من التشتت والإنقسام بين القيم الإسلامية والنظام والمجتمع ، وهي بصدد منع إيران من الوصول إلي التقنيات الحديثة ، وإستدراجها إلي هوة التخلف والجمود .

سابعاً : مواقف بعض الدول من المسألة النووية الإيرانية :

١- بعض وجهات النظر الإسرائيلية حول المسألة النووية الإيرانية :

أعلن اليوم (٢١ / ٢ / ٢٠٠٥م) قائد سلاح الطيران الإسرائيلي اللواء اليعازر شكدي أن إسرائيل ينبغي عليها أن تكون جاهزة لأي سيناريو بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني .

وقال في تصريح لوسائل الإعلام الأجنبية : علينا أن نجرب جميع الوسائل البديلة قبل الإقدام علي ذلك الخيار المعقد ، ولكن ليس لدينا وقت كاف . وهذا يعني أن إسرائيل ينبغي عليها أن تكون مستعدة في أي وقت لشن هجوم يستهدف البرنامج النووي الإيراني .

وفي الأسبوع السابق علي هذا التاريخ صرح سيلفان شالوم أثناء زيارته للندن بقوله : إن إيران ستمتلك الخبرة المطلوبة لإنتاج سلاح نووي خلال نصف عام ، وهذا لا يمثل مشكلة لإسرائيل وحدها بل لكل العالم حيث أن الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى قادرة علي الوصول إلي أوروبا .

أما رئيس الموساد اللواء إحتياط مائير داجان فقد صرح في ٢٤ / ١ / ٢٠٠٥م بأن التهديد النووي الإيراني يعد تهديداً حقيقياً ، وتقول التقديرات أنه مع نهاية عام ٢٠٠٥م فسوف يصل الإيرانيون إلي نقطة اللاعودة من حيث إمكانية تخصيب اليورانيوم دون أي مساعدة خارجية . أما إنتاج القنبلة فهو أمر ممكن خلال بضعة سنوات .

وكان رئيس الموساد قد ألقى بهذا التصريح خلال التقرير السنوي الذي قدمه أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست والتي تتولي بحث مسألة التهديد النووي الإيراني .

كما أفاد رئيس الموساد أيضاً بأن إيران تستغل فترة تجميد النشاط التي أعلنتها طواعية في إنتاج مواد نووية مخصبة ، وأنها تضلل العالم والأوروبيين بوجه خاص ، وأن المجتمع الدولي يشعر بالقلق من النشاط النووي الإيراني ، ولكنه من ناحية أخرى

لا يسعى بالقدر الكافي للحيلولة دون إمتلاك إيران للأسلحة النووية .

وفي هذا إشارة إلي روسيا التي تساعد الإيرانيين في المفاعل النووي في بوشهر وأشار إلي أن هناك دول أخرى في الشرق الأوسط مثل سوريا والسعودية ومصر تلمح بإنشاء برامج نووية ، وقال : إن مصر لديها التكنولوجيا النووية الأساسية ، وهي لا تعمل إلا في المجال السلمي ، كما أن سوريا تلمح هي الأخرى بوجود برامج محدودة في هذا المجال ، وفيما يتعلق بالسعودية فإنها لا تملك القدرة ولكنها ربما يكون لديها إتفاقيات تجارية مع بعض الدول ذات القدرة النووية بهدف الحصول علي هذا العنصر أو ذاك .

وفي حوار أجرته صحيفة ידיعوت أحرونوت في ملحق السبت ١٤/٥/٢٠٠٥م مع الدكتور شاي فيلدمان الذي أنهى منصبه كمدير لمركز الدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب بعد أكثر من سبع سنوات قضاها في هذا المنصب ، ويتوجه إلي جامعة برايندس في الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء مركز خاص بدراسات الشرق الأوسط ، صرح فيلدمان - وهو خبير فيما يتعلق بإنتشار الأسلحة النووية أيضاً - بأن الإيرانيين يخشون إلي حد كبير من الثمن الذي سيدفعونه ، فهم لن يكونوا علي إستعداد للتضحية بثلاث السكان بسبب المواجهة النووية ، وأن إسرائيل لديها القدرة علي أن توجد السلاح الرادع في مواجهة إيران النووية .

وأضاف قائلاً : إنه يجب العمل علي تعزيز القطيعة بين الزعامة والشعب في طهران ، ولو إستطاعت إيران إمتلاك القنبلة النووية ؛ فسوف تتطلع كل من مصر والسعودية أيضاً إلي إمتلاك القدرة النووية . وفي الإجابة علي أحد الأسئلة حول مدي قوة إيران قال : فيما يتعلق بالقول بأن إيران دولة قوية أو عظيمة ولن يؤثر عليها أي هجوم ، أقول إن الإيرانيين يعلمون أيضاً أن المسألة ليست مسألة حجم الإصابة وإنما المسألة هي أهمية الأهداف التي ستصاب ، والتي سوف يطرح بعد إصابتها سؤال مفاده : ما الذي بقي من إيران يمثل أهمية للنظام الحالي ؟

٢- موقف بعض الدول والمحليين من الهجوم علي إيران والأنشطة النووية :

بعد أن أكد جورج بوش علي أن حق إستخدامه كافة الخيارات الدبلوماسية

والعسكرية تجاه إيران حق مشروع لدولته ؛ أكد المتحدث بإسم المستشار الألماني في تصريح له في ٢٢ / ١ / ٢٠٠٥ حق أمريكا في إستخدام أي خيار ضد إيران ، هذا في الوقت الذي طالب فيه يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني بالحل السلمي للخلاف مع إيران حول برامجها النووية .

ومن جهة أخرى أعلنت كوندوليزا رايس في أول موقف لها تجاه إيران كوزيرة للخارجية الأمريكية أن الأخبار التي نشرت حول وجود فرق للكوماندوز الأمريكية في إيران لا تدل علي سياسة بلادها تجاه إيران .

أما بالنسبة لإنجلترا فقد نشرت صحيفة صنداي تايمز اليوم ٢٤ / ١ / ٢٠٠٥ م أن جاك سترو وزير الخارجية الإنجليزية قام بتدوين ملف كامل عن معارضة الحملة العسكرية علي إيران ، وذلك في أعقاب ظهور مخاوف من أن الرئيس الأمريكي من الممكن أن يسعى للحصول علي التأييد بشأن الحملة علي إيران . وذكرت الصحيفة الصادرة في لندن أن وزير الخارجية الإنجليزي قام بإعداد ملف يتكون من مائتي صفحة ، وإقترح فيه حل التفاوض من أجل إقناع إيران بالتخلي عن قدرتها النووية ضمن معارضته للإجراء العسكري ، مؤكداً في نفس الوقت علي حق إيران الطبيعي في الإستفادة السلمية من التقنية النووية .

وقد تم توزيع هذا الملف في مجلس العموم البريطاني تحت عنوان البرنامج النووي الإيراني عشية أداء الرئيس الأمريكي جورج بوش اليمين الدستورية لفترة ولاية ثانية ، وقد جاء في تقرير الصحيفة أن التوتر بين إنجلترا وأمريكا في المحافل الخاصة قد زاد . ويختلف ملف سترو عن الملفين اللذين كتبتهما الحكومة الإنجليزية ضد العراق وتسببا في وقوف هذه الدولة بجانب واشنطن في حملتها العسكرية علي بغداد .

وبناء علي ما ورد في هذا التقرير فإن لندن لن تشارك في أي حرب في الشرق الأوسط ، وسوف يتم التأكيد علي هذا الأمر في اللقاء الذي سيجمع توني بليز رئيس الوزراء الإنجليزي و جورج بوش الرئيس الأمريكي في بروكسل خلال الشهر المقبل ، وكذلك سي طرح سترو موقف لندن في لقائه الشهر المقبل مع كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة .

وفي هذه الأثناء أعرب الزعيم الروحي الإيراني علي خامنئي عن عدم إرتياحه من الإتحاد الأوروبي بشأن المسألة النووية وحذر من تراجع الموقف الرسمي الإيراني . وقد أفادت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا أنه قال خلال إجراء المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي : إننا جادون ولكن يجب علي الأوروبيين أيضاً إثبات جديتهم لحل الأزمة ، وللأسف لم يتحقق هذا حتي الآن . وطالب خامنئي الإتحاد الأوروبي بالألا يتأثر بالأمريكيين أو الإسرائيليين وقال : إن المنطق والعقلانية وتصريف الأمور بشكل جيد والحفاظ علي المصالح القومية ، كل ذلك هو أساس السياسة الإيرانية علي الساحة السياسية الدولية بما في ذلك المفاوضات التي تجري حول القضية النووية .

كما صرح وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في لقاء أجره مع وكالة أنباء AP أنه لا يمكن أن تكون هناك علاقات ودية الآن مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنه إقترح أن تكون هناك إتصالات غير رسمية عن طريق وسطاء أوروبيين .

والمعروف أن الرئيس بوش كان قد ضم إيران لقائمة الدول التي أطلق عليها محور الشر ، وإتهمها بأنها تمتلك برنامجاً سرياً لتطوير أسلحة نووية . وكما ذكرنا من قبل فإنه لم يستبعد شن هجوم عسكري ضد إيران .

وكان محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قال : إن المساعي التي تبذلها أوروبا للضغط علي إيران لتعليق تخصيب اليورانيوم سوف تبوء بالفشل إذا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون شريكة في المفاوضات مع إيران .

وفي المقالة التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر يوم ١٢ / ١ / ٢٠٠٥م تحت عنوان السياسة الصحيحة تجاه إيران دافع باتريك كلاوسون نائب رئيس إدارة سياسة الشرق الأوسط بواشنطن عن النظرية التي يجب علي أمريكا بموجبها أن تثق في رئاسة الإتحاد الأوروبي تجاه إيران وأن تحذر من إتخاذ سياسة أحادية الجانب . وقال إن أي خطوة أمريكية أحادية الجانب تجاه إيران ستعوق الجهود المبذولة من أجل منع إيران من التحرك نحو الأسلحة النووية . ويرى أنه لو أرادت أمريكا في الظروف الحالية الدخول في حوار مباشر مع إيران فسوف يؤدي هذا إلي إنعدام قيمة المباحثات الإيرانية الأوروبية .

ويري السيد كلاوسون أنه نظراً لعدم الثقة المتبادلة في العلاقات الإيرانية الأمريكية ، فإن وضع أوروبا يكون أفضل وكلا البلدين يثقان فيها أيضاً . وفي نفس الوقت يرفض الرأي القائل بأنه علي أمريكا أن تعطي لإيران إمتيازات في مقابل أن ترفع هذه الدولة يدها عن البرنامج النووي ومساندة الإرهاب في العراق وأفغانستان .

وينهي الكاتب مقالته بأن أكثر السياسات حكمة هي السياسة التي إتبعها جورج بوش في الوقت الحالي بمساندة الإتحاد الأوروبي ، ويرى أنه ينبغي علي أمريكا أن تحاول تشجيع بقية الدول خاصة روسيا والصين علي مساندة الإتحاد الأوروبي .

أما باكستان فقد حثت إيران علي مزيد من التعاون لتسوية ملفها النووي ، فقد أفاد مصدر دبلوماسي باكستاني أن رئيس الوزراء الباكستاني شوكت عزيز قد حث طهران خلال لقاء له مع وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في (دافوس) علي التوصل إلي تسوية مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بشأن طموحاتها النووية . وأوضح وزير الخارجية الباكستاني أن بلاده تدعم مبادرة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا مشدداً علي أن دور الدول الثلاث إيجابي لأنه يعتقد أن التوصل إلي حل سلمي لهذا النزاع أمر مرغوب فيه . وقال : إنه بإعتبارنا جيران إيران ونظراً للوضع الحالي في العراق فنحن لا نرغب في حدوث أي إضطرابات علي حدودنا ، فقد دفعنا ثمناً غالياً في أفغانستان ، وباكستان لا ترغب في زعزعة إستقرار حدودها مجدداً وبالتالي فمن مصلحتها التوصل إلي حل سلمي لهذا النزاع .

كما دعا المدير العام للوكالة للطاقة الذرية محمد البرادعي الولايات المتحدة إلي بدء حوار مع إيران حول برنامجها النووي ، منتقداً إثارة مسئولين أمريكيين موضوع اللجوء للخيار العسكري ضد طهران . وقال البرادعي لصحيفة واشنطن بوست ومجلة نيوزويك : إن البحث في أعمال عسكرية في هذه المرحلة غير مفيد بتاتاً ، ولا أدري كيف يمكن لحل عسكري أن ينهي المسألة الإيرانية . مشيراً في الوقت ذاته إلي أن إيران تتعاون بشكل جيد مع الوكالة . وأضاف : أحبذ رؤية الأمريكيين ينضمون إلي الحوار مع الأوروبيين أو مع الإيرانيين مباشرة .

وفي تحليل سياسي كتبه پرويز اسماعيلي في شهر فبراير ٢٠٠٥م قال : علينا

أن ندرك أن البرادعي والوكالة لا يستطيعان الحفاظ علي إستقلاليتهما ورفض مطالبات أمريكا إذ أن قرار تأسيس الوكالة ومجلس الأمن جاء بغية الحفاظ علي هيمنة المتطرسين والسلطويين أصلاً . وعلينا أن ندرك بأن الدول الأوروبية أكثر إنسجاماً من الولايات المتحدة مع إيران ولكن بريطانيا أهملت كل الدول الأوروبية ووقفت إلي جانب أمريكا في غزوها للعراق ولا ينبغي أن نتخيل بأن بريطانيا تترك أمريكا وتتعامل مع إيران بمصادقية وشفافية .

وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في مقابلة نشرتها مجلة لوفيجارو ماجازين الأسبوعية الفرنسية بأن حل مسألة البرنامج النووي الإيراني دبلوماسياً أمر ممكن ، لكن شريطة أن تلتزم طهران بوعودها في هذا الشأن وتسمح للمراقبين الدوليين من التثبت من أهداف برامجها النووية ميدانياً ودون أي قيود . وحذرت بأنه ينبغي علي الإيرانيين أن يدركوا أنه إذا لم يفوا بتعهداتهم ، فإن المجتمع الدولي علي إستعداد لحملهم علي المثل أمام مجلس الأمن الدولي .

وقد كتبت بعض الصحف معارضة شن هجوم أمريكي علي إيران ، ومن ذلك صحيفة ميلووكي جورنال سنتينل ، حيث ذكرت في إفتتاحيتها أن إحتتمالات قيام الولايات المتحدة بشن هجوم عسكري ضد إيران بات بمثابة الحل الأمثل في الأوساط الأمريكية للحيلولة دون دعم النظام الإيراني للجماعات الإرهابية أو إنتاج أسلحة نووية . والواقع أن هؤلاء الذين يحلمون بمثل هذا الهجوم الأمريكي بحاجة إلي من يوقظهم من سباتهم ويلفت إنتباههم إلي حقيقة أن هناك العديد من الطرق والأساليب الأكثر أماناً والأكثر فاعلية للتعامل مع المسألة الإيرانية . وإذا ما ألقينا نظرة علي إيران نجد أنها بلد يتمتع بمساحة جغرافية كبيرة الأمر الذي أتاح للحكومة الإيرانية توزيع منشآتها النووية في أرجاء متعددة ومتفرقة في جميع أنحاء البلاد علي نحو يزيد من صعوبة ضربها . أضف إلي ذلك أن بعض هذه المنشآت قد تم وضعه في مناطق ذات كثافة سكانية عالية .. وبالتالي فإن قصف مثل هذه المواقع سوف يسفر عن عدد هائل من الضحايا في أوساط المدنيين ، وحتى لو إستطاعت الولايات المتحدة تدمير جميع المواقع النووية الإيرانية بطريقة آمنة ودون خسائر بشرية فمن يضمن للإدارة الأمريكية عدم قيام النظام الإيراني بإعادة إنشاء مثل هذه المواقع

واستئناف هذه البرامج في سهولة ويسر . هذا بجانب محاولات الإنتقام التي سوف تلجأ إليها الدول والجماعات الإسلامية للنيل من أمن الأمريكيين وليس الإيرانيين فحسب . ولا يمكن وصف إعتقاد صقور البنتاجون بأن هجوماً محدوداً ضد إيران من شأنه أن يعجل بسقوط النظام الديني في البلاد سوي أنه يدخل في إطار الأمنيات لا أكثر . صحيح أن نظام الملالي لا يحظى بحب كل الإيرانيين ، إلا أن ذلك لا يمكن أن يلغي حقيقة أن الإيرانيين لا يتقنون البتة في الولايات المتحدة وأنهم يتمتعون بحس عال من الوطنية والولاء لبلادهم . وإزاء كل هذه المحاذير لم يبق أمام الإدارة الأمريكية سوي اللحاق بركب المبادرات الدبلوماسية التي تقودها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأن تحاول بناء جسور من الثقة علي أساس من المصالح المشتركة مع النظام الإيراني . ويمكن كذلك أن تلعب الوعود الأمريكية بدعم الإقتصاد الإيراني نحو الرخاء ، دوراً في مفاوضاتها مع إيران . إن الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلي الضغط علي النظام الإيراني وعزله قد أثبتت فشلها وآن الأوان لإعادة النظر في هذه الإستراتيجية .

وإذا كان هذا هو موقف بعض الدول والمحللين فإن موقف البعض في إسرائيل يري أنه من الضروري توجيه ضربة وقائية إلي المنشآت النووية الإيرانية في بوشهر و نطنز ، ويعتبر أن الظروف بعد حرب العراق قد أصبحت مواتية لذلك ، وهناك من يري أن الوقت قد فات علي مثل هذه الضربة ، ذلك لأن البرنامج النووي الإيراني قد تخطي هذه المرحلة التي كان يعتمد فيها علي الخبرات الأجنبية وأصبح إيرانياً بالكامل تقريباً . وإذا ما تم تدمير المنشآت النووية الإيرانية فإن بإمكان إيران أن تبني منشآت جديدة خلال فترة قصيرة ، كما أن فعالية مثل هذه الضربات ستكون محدودة ، لأن الكثير من مكونات البرنامج النووي الإيراني متواجدة علي أعماق كبيرة تحت الأرض ، لا سيما الحرجة منها ، ناهيك عما ستتعرض له الأهداف الحيوية في إسرائيل والأمريكية في الخليج من ضربات إنتقامية إيرانية بفعل الصواريخ الإيرانية البالستية شهاب والمقاتلات الحديثة من طراز سوخوي ٥٢ ، إلي جانب ضربات بحرية إنتقامية بفعل مئات زوارق الصواريخ في الخليج والمجهزة لمثل هذه المهمة ، هذا مع الوضع في الإعتبار أن إيران ليست أفغانستان أو العراق اللتين

سهل علي القوات الأمريكية هزيمتهما ، بل إن إيران عظمة قاسية يصعب علي التكنولوجيا الأمريكية المتطورة كسرهما ، بالإضافة لما ثبت تاريخياً من أنها مستنقع عميق يصعب علي أي قوات غازية أن تخرج منه منتصرة ، لذلك فإن الإستراتيجية البديلة التي يقترحها الجناح الإسرائيلي المعتدل ، تتمثل في تخلي إسرائيل عن إستراتيجية الغموض النووي والتحول إلي إستراتيجية الردع النووي العلني المقرون بالخطوط الحمراء ، بما في ذلك إمتلاك القدرات علي الصمود في وجه ضربة نووية إيرانية أولي ، ثم توجيه ضربة نووية إسرائيلية ثانية تكسر الإرادة الإيرانية ، وتمهد الطريق لهجوم جوي وبري وبحري مدمر وكاسح تقوم به قوات أمريكية وإسرائيلية مشتركة . وفي رأي أصحاب هذا الجناح أن رسالة ردعية واضحة بهذا المعني توجه ضد إيران ، من شأنها أن تردع الإيرانيين عن القيام بضربة نووية أو تقليدية ضد إسرائيل أو أهداف أمريكية في المنطقة .

والمعروف أن إسرائيل دأبت خلال الأربعين سنة الماضية ، أي منذ تشغيل مفاعل ديمونه في عام ١٩٦٣ م علي إخفاء حقيقة إمتلاكها أسلحة نووية ، وحجم ترسانتها من هذه الأسلحة ووسائل إطلاقها والتجارب التي أجرتها عليها ، وإتبعته لذلك إستراتيجية أطلقت عليها الردع بالشك أي التشكيك في حقيقة ما تمتلكه إسرائيل من أسلحة نووية ، ثم تحولت بعد ذلك عندما تكشف في السبعينات الكثير من خفايا ترسانتها النووية إلي إستراتيجية القنبلة في القبو والتي تبناها وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه دايان ، لاسيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، وتعني أن السلاح النووي قد تم إنتاجه فعلاً ، ولكنه مفكك ويمكن تجميعه في وقت قصير . إلا أنه بعد أن كشف الخبير الفني الإسرائيلي موردخاي فعنونو عام ١٩٨٦ م لصحيفة صنداي تايمز البريطانية عن حقيقة حجم وتنوع الترسانة النووية الإسرائيلية (حوالي ٢٠٠ سلاح نووي تكتيكي وإستراتيجي ، بينها قنابل هيدروجينية ونيوترونية) تحولت إسرائيل إلي ما يشبه الردع النووي المكشوف دون أن تعلن ذلك رسمياً . (أطلقت إسرائيل سراح فعنونو في ١٢ إبريل الماضي بعدما أمضي ١٨ عاماً في سجن عسقلان بتهمة التجسس) .

إلا أن الغموض الذي إتسمت به الإستراتيجية النووية الإسرائيلية ، لم يردع

الدول العربية والإسلامية عن تبني خيارات إستراتيجية تحدث بواسطتها إسرائيل ، وهددت أمنها ، ولم تفلح الترسانة النووية الإسرائيلية في منعها أو مواجهتها ، من ذلك تبني مصر وسوريا في أكتوبر ١٩٧٣ م خيار الحرب المحدودة في سيناء والجولان ، إلا أنها لم تستطع إستخدام أسلحتها النووية ، كما لم تستطع إستخدامها ضد المقاومة اللبنانية التي أجبرتها علي الخروج من الجنوب اللبناني في إبريل عام ٢٠٠٠ ، كذلك لم تستطع إسرائيل أن تستخدم أسلحتها النووية ضد الإنتفاضة ، هذا بالإضافة إلي أن إستراتيجية الغموض النووي الإسرائيلي لم تردع إيران عن بناء برنامجها النووي رغم الضغوط الأمريكية . لذلك قد تجد إسرائيل في المرحلة المقبلة أنه من الأفضل لها أن تتحول إستراتيجيتها النووية إلي الردع العلني ، من خلال تجربة نووية ذات قوة ضخمة (٢٠ كيلو طن فاعلي) تعلن عنها رسمياً ، وتقرنها برسالة ردعية إلي الدول العربية والإسلامية ، تحتوي علي خطوط حمراء ممنوع تجاوزها ، وهي : عدم إمتلاك دولة عربية أو إسلامية برنامجاً نووياً ، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها في معاهدات أو إتفاقات شفوية ، بتشكيل تحالف إستراتيجي عربي - عربي أو عربي - إيراني يضم أكثر من دولة عربية ، أو حدوث خلل في الميزان العسكري التقليدي لغير صالح إسرائيل ، أو حرمان إسرائيل من مواردها المائية القادمة من دول عربية .

هذا ويسوق سياسيون إسرائيليون للبرنامج النووي الإيراني بوصفه مشكلة عالمية لا هماً يؤرق تل أبيب وحدها ، فيما يري محللون أنه ليس بوسع إسرائيل وقف البرنامج الإيراني من خلال ضربة إجهاضية مثلما فعلت مع العراق . وقد نقلت وكالة الأنباء الفرنسية في ١٩ / ٧ / ٢٠٠٢ م عن يوفال شتاينيتز رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) قوله : إن طموحات إيران النووية ليست مشكلة إسرائيل ، فهذه المرة هي مشكلة العالم ، فإيران تسعى لتصبح قوة عالمية .

ووصف شتاينيتز ، وهو عضو في حزب الليكود ، إيران بأنها أكثر طموحاً من الهند وباكستان أو كوريا الشمالية (وهي قوي نووية) لأنها تسعى للهيمنة علي المنطقة . وفي هذا السياق قال المحلل جوزيف كرنشيون : إن دوافع إيران لإمتلاك سلاح نووي تتجاوز إسرائيل التي تظل جزءاً من هذه الدوافع ، حيث أنها تسعى لتكون

قوية إقليمياً . ويتفق معه المحلل الإسرائيلي إيلاد ألتمان فيري الذي ينظر إلي مخططات إيران النووية علي أنها عنصر في بناء الأزمة ويقول : إن إمتلاك القنبلة النووية يضعك علي مقياس دولي مختلف ، فهو يحسن من موقف أمتك في المنطقة .

٣- تشكيل جبهة إيرانية سورية مشتركة :

قال المسؤولون الإيرانيون والسوريون إن بلديهما بصدد تشكيل جبهة مشتركة أمام التهديدات الخارجية ، وفي رد فعل علي هذه التصريحات قال البيت الأبيض إن إيران وسوريا سيقعان في خطأ جسيم إذا ما تصورا أن أمريكا هي فقط التي ترفض سلوكهما .

وقال محمد رضا عارف النائب الأول للرئيس الإيراني عقب لقائه مع رئيس الوزراء السوري ناجي العطري في طهران : إن إيران مستعدة لمساعدة سوريا في كافة المجالات لكي تواجه التهديدات الخارجية . وبرغم أن سوريا وإيران لم يشيرا إطلاقاً إلي أن المقصود بالتهديد الخارجي هو واشنطن ، إلا أن كلا البلدين يتعرض للضغط الأمريكي الشديد ، وقد إتهمت الحكومة الأمريكية إيران بالسعي من أجل تصنيع الترسانة النووية .

وصرح العطري بأن هذه اللقاءات مع المسؤولين الإيرانيين قد جرت في وقت حساس ومهم لأن كلا البلدين يواجه تحديات أساسية . وقال المتحدث بإسم البيت الأبيض سكوت ماكلاان إنه ليس واضحاً إذا كان قصد إيران وسوريا تشكيل جبهة مشتركة أمام أمريكا . وإذا كان قصدهما هو هذا فإنهما في هذه الحالة يكونا قد وقعا في سوء تفاهم كبير أمام القضية . والحقيقة أن مشكلاتهما ليست مع أمريكا وإنما هي مع المجتمع الدولي الذي له مطالب معينة من إيران وسوريا ولا بد أن تلتزم كلاهما بتعهداتهما .

وقد نفى السفير السوري بواشنطن مسألة التحالف الإيراني السوري ضد واشنطن وقال : نحن لسنا أعداء لأمريكا ولا نريد أن نستدرج إلي مثل هذه الخصومة .

وقد أعلن الإتفاق الإيراني السوري من أجل تشكيل جبهة مشتركة ضد

التحديات الخارجية في الوقت الذي كانت تجري فيه مراسم دفن الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق بمدينة بيروت .

والمعروف أن حدة التوتر قد تصاعدت بين أمريكا وسوريا في أعقاب إغتيال الحريري في يوم الإثنين ١٤ فبراير ٢٠٠٥ م ، ويحمل كثير من اللبنانيين سوريا مسؤولية الهجوم الانتحاري الذي أودي بحياة الحريري ، فيما نفت الحكومة السورية تورطها في هذا الحادث . وإحتجاجاً علي هذا الهجوم إستدعت أمريكا سفيرها في دمشق العاصمة السورية ولكنها لم تتهم سوريا بشكل مباشر بقتل رفيق الحريري .

٤- إعتراف إيران بإسرائيل في مقابل إمتلاك الطاقة النووية :

أعلن صباح زنجنه مستشار وزير الخارجية الإيراني في ١٥ / ٢ / ٢٠٠٥ أن طرح بحث إعتراف إيران بإسرائيل رسمياً في مقابل إمتلاك الطاقة النووية ليس في وقته أساساً وليس في محله . وكان جاك سترو وزير الخارجية البريطاني قد أعلن قبل ذلك أن أوروبا لا تقصد تأييد العمليات العسكرية ضد إيران أو منع إيران من الإستفادة بالإمكانات النووية في الأغراض السلمية ، وأن أوروبا تحاول حث إيران عن طريق المباحثات علي الإمتناع عن تأييد حزب الله والإعتراف بإسرائيل رسمياً .

وأعلن حميد رضا آصفى المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية في أحدث مؤتمراته الأسبوعية مع الصحفيين أن الإعتراف الرسمي بالدول هو من بين حقوق أي حكومة ولا يمكن إجبار إيران علي الإعتراف بإسرائيل ، ومطالبة إيران من جانب وزير الخارجية البريطاني بالإعتراف بالكيان الإسرائيلي يثبت أن أوروبا تزيد ضغوطها علي إيران في مختلف المجالات .

ومما يجدر الإشارة إليه أن إيران قامت في الآونة الأخيرة بتشغيل محطة إذاعية باللغة العبرية تبث برامجها لمدة ساعة ونصف يومياً ويطلق عليها إسم كول ديفيد ويمكن إستقبالها عبر شبكة الإنترنت . وتمتنع هذه الإذاعة عن إستخدام مصطلح النظام الصهيوني الشائع في وسائل الإعلام الداخلية الإيرانية للتعبير عن إسرائيل ، وتستخدم نفس لفظ إسرائيل .

وقد إتهمت حكومة شارون اليمينية الحكومة الإيرانية مراراً خلال العامين

الأخيرين بالسعي من أجل إختراق سكان إسرائيل العرب والمشهورين بعرب إسرائيل ، وأنها تسعى علي حد مزاعم شارون إلي إقرار علاقة مع عرب إسرائيل بهدف حثهم علي الثورة ضد الدولة اليهودية .

ولكن ما هو الدافع وراء تشغيل إيران لإذاعة كول ديفيد ذات اللهجة الهادئة نسبياً ؟ وللدرد علي هذا السؤال يجب البحث في المفاوضات الجارية بين إيران والإتحاد الأوروبي ، إذ أنه يستنتج من كلام زعماء الإتحاد الأوروبي أن من شروط هذا الإتحاد للتوصل إلي إتفاق طويل المدي مع الجمهورية الإسلامية تغيير أو علي الأقل تحديد موقفها من عملية السلام بالشرق الأوسط ، وهو في الواقع صورة من صور قبول الكيان الإسرائيلي . وفي هذا الصدد يقول بعض المحللين السياسيين إنه إذا رضخت إيران أمام الضغوط العالمية وغيّرت سياستها تجاه إسرائيل فماذا سيبقي مما يمكن تسميته بـ أسس الشرعية الثورية للنظام الإسلامي .

ثامناً : آخر المستجدات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني في عام ٢٠٠٥ :

١- التطورات الجديدة في المفاوضات الإيرانية الأوروبية :

في يوم الجمعة ٢٥ فبراير ٢٠٠٥م أفادت وكالات الأنباء أن إيران ترفض التدخل الأمريكي في مفاوضاتها مع أوروبا ، فقد أعرب المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي عن رفض بلاده لتدخل الولايات المتحدة في المباحثات الجارية بينها وبين الإتحاد الأوروبي ، مطالباً أوروبا بالمحافظة علي إستقلاليتها لإثبات أنها قادرة علي تسوية المشكلات بمنأى عما وصفه بالهيمنة الأمريكية ، وأكد آصفي أن تدخل أمريكا في المباحثات يمكن أن يفشلها أو يجعلها علي الأقل غير مثمرة لأن الإستراتيجية الأمريكية تضع إسرائيل في إعتبارها .

وفي باريس أكد حسن روحاني كبير مفاوضي إيران أن مباحثاته مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك سوف تضيف قوة دافعة للمفاوضات الدائرة بشأن البرنامج النووي الإيراني ، وأكد أن الرئيس الفرنسي لم ينقل له أي رسائل من الرئيس الأمريكي .

وأفادت التقارير الواردة من العاصمة السلوفاكية براتيسلافا مكان إنعقاد القمة

بين الرئيس الأمريكي جورج بوش ونظيره الروسي فلاديمير بوتين أنهما إتفقا علي ضرورة عدم إمتلاك إيران وكوريا الشمالية أسلحة نووية ووصف الرئيس الأمريكي المباحثات بينهما بأنها بناءة للغاية حول كيفية تحقيق هذا الهدف . ومن جانبه قال بوتين : إن ثمة رؤية واحدة بين الولايات المتحدة وروسيا حول ضرورة وضع حد لإنتاج الصواريخ والتكنولوجيا الخاصة بها . وقد إتفق الرئيسان في مؤتمر صحفي مشترك عقده عقب مباحثاتهما علي تعزيز التعاون في مجال حماية المنشآت والمواد النووية ، بالإضافة إلي دعم جهود روسيا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية خلال العام الحالي . وقال الرئيس الأمريكي : إن النقاط المشتركة التي تجمع الولايات المتحدة وروسيا أكبر بكثير من نقاط الاختلاف . وأشار إلي أنه أعرب عن مخاوفه إزاء مسار الديمقراطية في روسيا ، كما أكد بوتين أن بلاده لن تتنازل عن خيار الديمقراطية .

وكان عدد من الخبراء الأمريكيين قد حذروا من أن أي تحرك عسكري من جانب الولايات المتحدة ضد إيران ، حتي وإن كان في نطاق غير محدود ، فسوف يعود ذلك بعواقب وخيمة علي القوات الأمريكية الموجودة في العراق وأفغانستان مما يزيد من صعوبة الموقف الذي تواجهه هذه القوات هناك .

وفي هذا الصدد أكد جيمس كارافاتو الخبير العسكري بمركز هيريتج للأبحاث أن إنشغال ١٥٠ ألف جندي أمريكي في محاولة للسيطرة علي الأوضاع في العراق ، يجعل من فكرة دخول الولايات المتحدة في مواجهة عسكرية مع طهران مسألة مستبعدة لما تتطلبه هذه الخطوة من عملية تعبئة ضخمة تشمل تعبئة جميع عناصر الحرس الوطني وهو ما قد يستغرق شهوراً أو حتي سنوات . وإستبعد في نفس الوقت فاعلية توجيه القوات الأمريكية ضربات جوية محدودة لأهداف نووية داخل إيران ، وأكد أن مثل هذه الخطوة قد تحفز طهران لإستغلال حدودها الطويلة مع العراق التي تمتد مسافة ١٤٥٠ كيلومتراً ونفوذها بين الشيعة العراقيين لإنهاء حالة الهدوء النسبي الذي تمتعت به القوات الأمريكية حتي الآن في جنوب العراق لمزيد من تعقيد الأوضاع التي تعايشها قوات الولايات المتحدة هناك . وأوضح خبراء أمريكيون آخرون أن إيران يمكن أن تستخدم أيضاً حدودها الطويلة مع أفغانستان لإرباك القوات

الأمريكية هناك وتأجيج الوضع علي الأراضي الأفغانية بما يزيد من تعقيد الوضع أمام الولايات المتحدة .

وعلي الصعيد نفسه ، قللت بنيتا فريرو والدينير مفوضة الشؤون الخارجية بالإتحاد الأوروبي من أهمية التهديدات الأمريكية بشن هجوم عسكري ضد إيران ، مؤكدة أن الولايات المتحدة تتفق مع الإتحاد الأوروبي علي أن الدبلوماسية هي الوسيلة الأفضل لحل الأزمة النووية . وأشارت بنيتا في تصريحات لصحيفة بيلد الألمانية إلي إعتقادها بأن المباحثات الدائرة حالياً بهذا الشأن سوف تنتهي بالنجاح ؛ محذرة من أن تعرض إيران لهجوم عسكري سوف يكون له عواقب وخيمة ليس فقط علي منطقة الشرق الأوسط ولكن أيضاً علي العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب .

وفي نبأ آخر حذر مسئول إيراني بارز كلاً من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي من أنهما سيتسببان في إندلاع أزمة نفطية في حال إقدامهما علي إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ، إلا أنه أشار إلي إمكانية التوصل إلي إتفاق مع الأوروبيين . حدث هذا في الوقت الذي كشف فيه معهد أمريكي للأبحاث عن أن صوراً جديدة بالأقمار الصناعية أظهرت وجود منشأة جنوبي طهران من شأنها تزويد مفاعل نووي بما يكفي من الماء الثقيل لإنتاج كمية البلوتونيوم اللازمة لتصنيع قنبلة ذرية . وقال حسن روحاني كبير المفاوضين بشأن الملف النووي الإيراني إن أول المتضررين من إحالة ملف طهران إلي مجلس الأمن ستكون الولايات المتحدة وأوروبا ، مشيراً إلي أن ذلك سيؤدي إلي مشاكل في السوق الإقليمية للطاقة ومشاكل أخرى للإقتصاد الأوروبي وأكثر بالنسبة للولايات المتحدة .

وأكد روحاني الذي تعد بلاده ثاني أكبر منتج للبترول في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أن إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن ستكون بمثابة لعب بالنار كما أنها ستكون بالنسبة لأوروبا بمثابة انتحار سياسي .

وهدد بأن بلاده ستعيد النظر في كل القرارات والتحركات التي إتخذتها حتي الآن لبناء الثقة في حال إحالة الولايات المتحدة الملف إلي مجلس الأمن . كما إستبعد روحاني مجدداً إمكانية تخلي بلاده عن تخصيص اليورانيوم ، مؤكداً أنه إذا كان هذا هو هدف الأوروبيين فإن المحادثات معهم تكون قد إنتهت .

يذكر أن الدول الأوروبية الثلاث الكبرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا تتفاوض مع إيران منذ شهر ديسمبر الماضي لإقناعها بإعطاء ضمانات موضوعية بشأن الطبيعة المدنية البحتة لأنشطتها النووية .

وفي غضون ذلك ذكر معهد العلوم والأمن الدولي الأمريكي أن صوراً التقطتها أقمار صناعية تابعة لمفاعل لشركة سبيس اند ديجيتال جلوب تظهر محطة لإنتاج الماء الثقيل قرب مفاعل نووي بقوة ٤٠ ميجاوات قيد الإنشاء في أراك جنوب طهران . وقال مدير المعهد دافيد أولبرايت إن الصور التقطت قبل أسبوعين ، وتظهر منشأة الماء الثقيل بوضوح ، مضيفاً أن العمل جار منذ سنوات لإنشاء المفاعل النووي المجاور الذي قد يكتمل بحلول ٢٠٠٥ م .

وفي الوقت نفسه أكد مصدر دبلوماسي غربي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تستخدم مواد معززة لبناء أنفاق عميقة لحماية المواد النووية في أصفهان حالة تعرض البلاد لهجوم عسكري .

وما زالت إيران تتهم الإتحاد الأوروبي بعدم الوفاء بالتزاماته التي قطعها علي نفسه في إتفاقية باريس التي أبرمت في نوفمبر ٢٠٠٤م وعلقت بموجبها طهران أنشطة تخصيب اليورانيوم مقابل إستمرار الحوار الإيراني الأوروبي وضمن معارضة الإتحاد الأوروبي لنقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن . فقد إنتقد علي أكبر هاشمي رافسنجاني ، رئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام والرئيس الإيراني السابق ما وصفه بخرق الثلاثي الأوروبي (فرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا) لإتفاقية باريس وعدم وفائه بتعهداته بشأن تأمين إعتراف دولي بأحقية إيران في إمتلاك تكنولوجيا نووية وتوظيفها لأغراض سلمية .

وقد جاءت هذه التصريحات بالتزامن مع بدء الجولة الرابعة من المفاوضات بين الجانبين الإيراني والأوروبي في جنيف . وفي الوقت نفسه أكد مصدر دبلوماسي في منظمة الأمم المتحدة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصدد مطالبة الحكومة الإيرانية بالتحقيق في الأنباء المتعلقة بمساعي طهران لشق أنفاق عميقة بهدف تخزين وحماية مخزونها من المواد النووية في حالة تعرض الأراضي الإيرانية لضربة

عسكرية . كما أشارت المصادر نفسها إلي إعترزام الوكالة التحقق من صحة ما ورد في أحد التقارير الأمريكية بشأن إنتاج طهران الماء الثقيل .

وعلي الجانب الآخر أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في ١١ / ٣ / ٢٠٠٥ م أن واشنطن قررت التخلي عن معارضتها لترشيح إيران لعضوية منظمة التجارة العالمية وإستعدادها لتزويد طهران بقطع غيار لطائراتها المدنية مقابل توقفها عن السعي لإمتلاك أسلحة نووية . وقالت رايس إن الحوافز الإقتصادية التي تعرضها الولايات المتحدة الأمريكية علي إيران تأتي في إطار جهودها الحثيثة التي تبذلها لدعم المفاوضات التي يجريها ثلاثي الإتحاد الأوروبي مع إيران .

ومن ناحية أخرى أعلن البيت الأبيض أمس الأول ١٠ / ٣ / ٢٠٠٥ عن تجديد بوش للعقوبات المفروضة علي إيران والتي تحظر علي الرعايا الأمريكيين عقد صفقات بترولية مع طهران وتمديدتها سنة كاملة ، وجاء تجديد الحظر في سياق بيان رئاسي ، أشار خلاله بوش إلي ما وصفه بالتهديدات الإستثنائية التي تشكلها إيران في منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها دعم الإرهاب الدولي وسعيها لنسف عملية السلام في المنطقة وإمتلاك أسلحة الدمار الشامل .

هذا في حين أعلن الثلاثي الأوروبي دعمهم لإقتراح نقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن في حالة تراجع طهران عن إلتزامها بتعهداتها النووية الرامية لإثبات الطبيعة السلمية والمدنية لبرنامجها النووي ، وكان الثلاثي الأوروبي الذي يواصل حالياً جولة المفاوضات الرابعة مع طهران بجنيف قد بعث برسالة إلي رئيس الإتحاد الأوروبي يؤكد فيها أن المفاوضات الحالية لا تسير بالشكل المرجو منها وأن إيران لا تتعاون مع الجهود الأوروبية الرامية إلي ضمان إلتزام طهران بتعهداتها الخاصة بوقف جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم والتعاون بشكل تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وشدد الثلاثي الأوروبي في رسالته علي أن إستمرار إيران في سياساتها الحالية لن يترك للإتحاد الأوروبي سوي خيار نقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن .

وقد رفضت إيران رسمياً في ١٢ / ٣ / ٢٠٠٥ العرض الأمريكي الخاص

بتقديم حوافز إقتصادية مقابل تخلي إيران عن برنامجها النووي ، وسخر السيد ناصري عضو الوفد الإيراني المفاوض مع الترويكاف الأوروبية من العرض الأمريكي وإعتبره أئفه ما يمكن ولا يستحق عناء التعقيب عليه . وقال إن واشنطن تسعى علي ما يبدو إلي مقايضة أسد بفأر . وأوضح أن ما طرحته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية غير مقبول لأن واشنطن لن تقبل بمبادلة مخزونها من الوقود النووي بشحنة من الفستق علي سبيل المثال . وأكد علي أن إيران لن تقبل التخلي عن برنامجها النووي تحت أي ظرف . وقال المندوب الإيراني إن بلاده سوف تستأنف أنشطة تخصيب اليورانيوم بعد ستة أشهر ما لم يتم التوصل إلي إتفاق مع الترويكاف الأوروبية قبل هذا الموعد . وأوضح أنه ليس معقولاً أن تعتمد إيران علي توريد الوقود النووي من الخارج ، في حين يمكنها توفيره محلياً بقدراتها الذاتية .

وبالنسبة لتطور المفاوضات مع الأوروبيين أكد ناصري أن الإتحاد الأوروبي لا يصر علي تخلي إيران عن أنشطة تخصيب اليورانيوم وأن هذه المسألة ليست مطروحة من الأساس علي طاولة المفاوضات بين الجانبين ، وأوضح ناصري أن الجولة الحالية من المفاوضات تتركز علي الضمانات الأخرى التي يمكن أن تتقدم بها طهران لتأكيد الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي ، ولكنه إعترف بأن الغموض ما زال يشوب مسألة الضمانات .

وكان مسئولون إيرانيون بارزون قد أعلنوا الشهر الماضي (فبراير) أن المفاوضات الجارية مع الإتحاد الأوروبي لا يمكن أن تستمر إلي أجل غير مسمى ، وإعتبروا ٢٠ مارس ٢٠٠٥م موعداً نهائياً لهذه المحادثات . كما أكد مسئول بارز في الإدارة الأمريكية أن الحوافز الإقتصادية التي إقترحتها واشنطن لا تمثل تغييراً جوهرياً في موقفها تجاه إيران ، بعكس ما يري البعض . وأوضح أن هذا العرض غير موجه إلي طهران بل إلي الشركاء الأوروبيين في مفاوضاتهم مع الإيرانيين . ونفي المسئول مجدداً إحتمال مشاركة الولايات المتحدة بصورة مباشرة في هذه المفاوضات .

وفي مكسيكو سيتي ، أعلن سيلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلية أن إيران أصبحت أقرب ما يمكن من صنع قنبلة نووية ، ووصف هذا الإحتمال بأنه كابوس علي إسرائيل والعالم .

وقال في مقابلة مع وكالة رويترز أن تطوير إيران لصواريخ بعيدة المدى يجعل منها خطراً ليس علي إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط فحسب بل والعالم بأسره .

٢- عودة التهديدات الإسرائيلية بضرب أهداف نووية في إيران وخطتها العسكرية :

كشفت صحيفة صنداي تايمز البريطانية في ١٣ مارس ٢٠٠٥ النقاب عن أن إسرائيل وضعت خططاً لشن هجوم بري وجوي ضد أهداف نووية في إيران في حالة فشل الطرق الدبلوماسية في وقف البرنامج النووي الإيراني ، وذكرت الصحيفة أن مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر وافق مبدئياً علي خطط الهجوم علي أهداف نووية إيرانية خلال إجتماع سري في مزرعة رئيس الوزراء آرييل شارون بصحراء النقب الشهر الماضي .

وخصصت الصحيفة صفحة داخلية كاملة تتضمن رسوماً توضيحية لمراحل الهجوم وتحديد نقطة اللاعودة في وقت لاحق هذا العام عندما يوشك بناء منشأة نطنز النووية الإيرانية علي الإنتهاء . وأضافت أن القوات الإسرائيلية إستخدمت نموذجاً يشبه منشأة تخصيب اليورانيوم الإيرانية في نطنز للتدريب علي تدميره .

وأشارت صنداي تايمز إلي أن التكتيكات الإسرائيلية تشمل شن هجوم لوحدة من القوات الإسرائيلية الخاصة يطلق عليها شالداك وغارات جوية من طائرات إف - ١٥ تابعة للسرب ٥٩ للطيران الإسرائيلي ، وذلك بإستخدام قنابل خارقة للتحصينات الأرضية لتدمير المنشآت الإيرانية تحت الأرض .

وتتضمن مراحل الهجوم قيام مروحيات نقل عسكري ثقيلة من طراز سي . إتش ٥٣ تطير عبر تركيا ، بإنزال قوات الهجوم البري قرب شاحنات يتركها عملاء جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) علي مقربة من الهدف . ثم يقوم قناصة بإخلاء الطريق أمام الشاحنات لدخول المنشأة النووية ، وبعدها يتم إطلاق كلاب مدربة محملة بالمتفجرات يمكن تفجيرها عن بعد بالدخول إلي الأنفاق الأرضية .

وأكدت الصحيفة أن الطائرات من طراز اف ١٥٠ ستقوم بذلك بإلقاء القنابل الثقيلة الخارقة للتحصينات الأرضية ، ثم تتولي المروحيات إجلاء ما تبقي علي قيد

الحياة من وحدة الهجوم البري ، وأوضحت أنه تم بالفعل جمع معلومات مخابراتية عن منشأة نطنز من قاعدة سرية متقدمة في شمال العراق .

وأشارت صنداي تايمز إلي أن المسؤولين الإسرائيليين ناقشوا الخطة مع المسؤولين الأمريكيين الذين قالوا إنهم لن يقفوا في طريق إسرائيل إذا فشلت كل الجهود الدولية لوقف المشاريع النووية الإيرانية .

ومن جانبه ، أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي إستعداد بلاده للعمل مع الدول التي تسعى لمنعها من تطوير أسلحة نووية ، لكنه شدد علي أن ضغوط الولايات المتحدة لن تجبرها علي التخلي عن برنامجها النووي . وجدد في ختام زيارته إلي كاراكاس في ١٢ / ٣ / ٢٠٠٥ م والتي إستمرت ثلاثة أيام رغبة إيران في إعطاء ضمانات بأنها لن تصنع سلاحاً نووياً ، وحث خاتمي أوروبا علي التحرك إلي الأمام بسرعة لتحقيق تسوية وحملها مسؤولية إحتمال فشل المحادثات مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا بشأن البرنامج النووي الإيراني .

ومن جانبه ، دعا حسين موسويان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الولايات المتحدة إلي التحرك لتطبيع العلاقات مع إيران كبادرة علي حسن النية وخفض حدة التوتر بين البلدين ، وذلك بعد يوم من رفض طهران عرضاً أمريكياً لتقديم حوافز إقتصادية مقابل تخليها عن برنامجها النووي .

٣- صعوبة حصول أمريكا علي معلومات من داخل إيران :

إعترف ستيفن هادلي مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي بالصعوبة التي تواجهها أجهزة المخابرات الأمريكية في جمع المعلومات داخل إيران بسبب ما وصفه بالطبيعة شديدة الإنغلاق للمجتمع الإيراني وقدره الإيرانيين علي الإحتفاظ بأسرارهم بصورة جيدة . ونقلت شبكة سي . إن . إن الإخبارية عن هادلي قوله إنه برغم هذه المصاعب في جمع المعلومات المخابراتية من داخل إيران ، فإن المتاح منها يكفي لإعلان أن الإيرانيين يخططون لإنتاج قنبلة نووية . وكانت أجهزة المخابرات الأمريكية قد تعرضت لإنتقادات حادة من جراء تأكيدها مراراً قبل غزو العراق أن

بغداد تملك مخزوناً من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، وتواصل تطوير برنامج سري للتسلح النووي وثبت خطأ هذه التقارير جملة وتفصيلاً .

وأكد هادلي أن برنامج إيران النووي يثير الشبهات بما يكفي لتكثيف الضغوط عليها وأوضح أن طهران أخفت عن العالم برنامجها لتخصيب اليورانيوم فضلاً عن أنشطة أخرى لم تبلغ خبراء وكالة الطاقة الذرية بها ، وطالب المسؤول الأمريكي بضرورة توافر ضمانات واضحة لمنع إيران من حيازة قدرات نووية .

وحذر هادلي إيران من الإطمئنان إلي قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش بدعم الترويك الأوروية في عرضها لتقديم حوافز إقتصادية إلي طهران مقابل تصفية برنامجها النووي المشبوه ، وأشارت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في هذا الصدد إلي أن قرار بوش يعكس وجود جبهة موحدة داخل حلف الأطلسي تواجه إيران حالياً ، وإعتبرت رايس إصرار موسكو علي إسترداد كل كميات الوقود النووي المستنفذ من محطة بوشهر النووية الإيرانية - بعد تشغيلها - برهاناً علي إعتقاد الروس بضرورة عدم إحتفاظ طهران بهذه المواد .

وفي طهران أعلن السيد ناصري أحد المفاوضين الإيرانيين في المحادثات مع الإتحاد الأوروبي أن حكومته قد تقدم قريباً إقتراحاً نهائياً إلي ممثلي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لوضع حد للمفاوضات ، وأوضح أن الإقتراح الإيراني سيوضع علي طاولة التفاوض أمام الأوروبيين وعليهم أن يحددوا موقفهم النهائي بقبوله أو رفضه وتوقيت ذلك ، ودأبت إيران علي الإعراب عن ضيقها البالغ من بطء سير المفاوضات . وقال ناصري إن بلاده لا تسعى للدخول في مواجهة ولكنها مستعدة للتعامل مع عواقب قراراتها ، وإعترف بأن هذه الإستراتيجية تعني أن الجانبين ربما يتحركان بإتجاه إتفاق أو بإتجاه مواجهة .

ويستأنف الجانبان الأوروبي والإيراني مفاوضاتهما في جنيف الأسبوع الحالي (الأسبوع الثاني من شهر مارس ٢٠٠٥م) ومن المقرر عقد إجتماع حاسم في باريس يومي ٢٢ و ٢٣ من الشهر الحالي (مارس) لحسم مسألة إستمرار المفاوضات أو وقفها .

٤- إقتراحات إيرانية جديدة لتسوية أزمة برنامجها النووي :

كشف مصدر دبلوماسي غربي بمنظمة الأمم المتحدة عن قيام المسؤولين الإيرانيين خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات التي أجريت في جنيف مع ممثلي الثلاثي الأوروبي ، بتقديم خطة تسوية يمكن بموجبها أن تحتفظ طهران ببرنامج محدود لتخصيب اليورانيوم ، يخضع لرقابة مشددة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأوضح المصدر أن طهران طالبت في إطار إقتراح التسوية ، أن يسمح لها بالإحتفاظ بمجموعة من ٥٠٠ جهاز للطرد المركزي ، وهو عدد أقل من اللازم لإنجاح تخصيب وتحويل مواد لها صلة بالإستخدامات العسكرية . ولكن المصدر الدبلوماسي توقع ألا يحظى الإقتراح الإيراني بموافقة الجانبين الأوروبي والأمريكي .

وقد أكد كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية (في ١٥ / ٣ / ٢٠٠٥) أن الحوافز الإقتصادية التي طرحتها الولايات المتحدة أخيراً علي طاولة المفاوضات الأوروبية - الإيرانية بخصوص برنامج طهران النووي ، قد تسهم في تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والسلطات الإيرانية ، ولكنه شدد علي أنها لن تكون بديلاً عن حق إيران في متابعة برنامجها النووي ، خاصة الجزئية الخاصة بتخصيب اليورانيوم .

وأضاف خرازي - خلال مؤتمر صحفي عقده في ١٥ / ٣ / ٢٠٠٥ بالعاصمة الإيرانية - إن معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية تكفل لإيران الحق في إمتلاك برنامج نووي ذي طبيعة سلمية ، مؤكداً أن طهران لن تسمح لأي جهة بحرمانها من حقوقها الشرعية مقابل بعض التعويضات الإقتصادية .

وكشف خرازي عن قيام إيران بتقديم إقتراحات وعروض تسوية وصفها بالمغرية للجانب الأوروبي خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات . ودون أن يتطرق لتفاصيل هذه الإقتراحات ، أكد وزير الخارجية الإيرانية أن ردة الفعل الأوروبية سوف تحدد ما إذا كانت المفاوضات بين الجانبين تسير بشكل إيجابي ، أم أنها وصلت إلي طريق مسدود .

وعلي الصعيد نفسه ، كشفت صحيفة نيويورك تايمز عن أن التحول الجوهري الذي طرأ علي موقف إدارة الرئيس جورج بوش إزاء أزمة البرنامج النووي الإيراني تكمن في الرغبة الأمريكية غير المعلنة ، بشأن إعادة صياغة معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية ، وحرمان بعض الدول الموقعة علي المعاهدة من حقها في حيازة التكنولوجيا النووية لأهداف سلمية .

٥- مجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية ينتقد إيران :

إننتقد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إجتماعه الأخير بفيينا إيران لعدم تعاونها مع الوكالة والمجتمع الدولي في أزمة الملف النووي الإيراني ، ومع ذلك فإن المجلس لم يتخذ قراراً بإحالة الملف إلي مجلس الأمن الدولي ، وربما كان ذلك بسبب التطور الذي شهده الموقف الأمريكي تجاه إيران والذي بدا واضحاً في الزيارة الأخيرة التي قام بها جورج بوش إلي أوروبا والذي إعتبره المراقبون الثمن الذي حصل عليه الأوروبيون حتي تعود العلاقات بين ضفتي الأطلنطي إلي ما كانت عليه قبل بدء الحرب علي العراق في مارس من عام ٢٠٠٣ . فقد أيد الأمريكيون الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأوروبيون مع المسؤولين الإيرانيين لحث طهران علي التخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم بعد أن كانوا متمسكين بموقف متشدد تجاه إيران وتوجيه الاتهامات والمزاعم لها بشكل مباشر أنها تسعى إلي تصنيع سلاح نووي .

وفي خلال مناقشات المجلس للملف الإيراني تبين للأعضاء ثلاثة أمور مهمة ، أولها :

إن إيران إنتهت من عمليات تخصيب اليورانيوم المسموح بها والتي كانت جارية أثناء موافقة طهران أواخر العام الماضي (٢٠٠٤) علي تجميد خطوات إنتاج الوقود النووي .

الأمر الثاني : هو أن الوكالة أكدت أن إيران رفضت السماح للمفتشين الدوليين القيام بزيارة ثانية لموقع بارشين النووي العسكري التي تزعم الولايات المتحدة أن طهران تجري فيه تجارب لتصنيع أسلحة نووية .

الأمر الثالث : هو التقارير التي تحدثت عن تعزيز إيران إستخدام مواد لبناء أنفاق عميقة بهدف حماية المواد النووية في أصفهان في حالة تعرض البلاد لهجوم عسكري دون إخطار الوكالة وهو ما تعتبره الأخيرة خطأ لذلك أكد مارك جودوديسكي المتحدث بإسم الوكالة حاجة إيران إلي أن تصبح أكثر إنفتاحاً بشأن أنشطتها النووية .

وقد لوحظ في إجتماعات المجلس أن الدول الأوروبية إنضمت للولايات المتحدة في توجيه النقد لإيران بزعم عدم وفائها بتعهداتها بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم حيث إعتبرت فرنسا وألمانيا وبريطانيا أن ما تم أخيراً من أعمال في معدات نووية بإيران يمثل مصدر قلق خطير .

وشددت السفارة الأمريكية علي أنه لا يمكن للوكالة أن تتجاهل إلزامها القانوني بإطلاع مجلس الأمن الدولي علي الملف الإيراني لكن دبلوماسيين غربيين في مجلس المحافظين إستبعدوا أن تلجأ الوكالة إلي مثل هذا الإجراء .

٦- إقتراب بدء مفاوضات جديدة حول البرنامج النووي :

طالبت إيران الإتحاد الأوروبي وروسيا بإحترام حقها في تخصيب اليورانيوم ، وهو الأمر الذي تحاول الدول الأوروبية الثلاث ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إقناع طهران بمنعه لضمان عدم إنتاجها أسلحة نووية ، في حين دعت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الإيرانية للرد علي عرضها بشأن الحوافز الإقتصادية خلال مفاوضاتها مع الثلاثي الأوروبي التي ستعقد جولة جديدة منها يوم الأربعاء (٢٣ / ٣ / ٢٠٠٥) في باريس .

وذكر حميد رضا آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية في بيان له (في ١٩ / ٣ / ٢٠٠٥) أن طهران تأمل في إلزام دول الإتحاد الأوروبي وروسيا بما قالته وإحترام حق بلاده في تخصيب اليورانيوم وإثبات ذلك عملياً خلال جولة المفاوضات الجديدة مع الثلاثي الأوروبي . وقال آصفي : لا يجب حرمان أي دولة من التكنولوجيا النووية السلمية ، وذكر مجدداً أن إيران أعلنت مراراً أنها لا تسعى لإملاك أسلحة دمار شامل ، وأن أنشطتها النووية للأغراض غير العسكرية . وجاءت تصريحات آصفي رداً علي ما أعلنه كل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار

الألماني جيرهارد شرودر في ١٨ / ٣ / ٢٠٠٥ م عقب القمة الرباعية بينهما وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الأسباني خوسيه لويس ثباتيرو بشأن قيام روسيا بتزويد طهران بالوقود النووي وإستعادته ثانية دون معالجته أو تخصيصه في إيران .

ومن جانبه إتهم آية الله أحمد جنتي رئيس مجلس صيانة الدستور في إيران الأوروبيين بالخداع وإعطاء الوعود الكاذبة في مفاوضاتهم مع بلاده ، وذلك قبل أيام من بدء الجولة الجديدة من المحادثات .

ويجمع الخبراء الأوروبيون علي أن إيران لن تقدم تنازلات خلال جولة المحادثات الجديدة ، وذلك قبل الإنتخابات الرئاسية الإيرانية المقبلة .

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد صرح عقب القمة الرباعية في باريس بأنه لا توجد خلافات بين موسكو والإتحاد الأوروبي حول البرنامج النووي الإيراني ، مؤكداً علي أن تعاون روسيا مع إيران مشروط بشفافية إيران السياسية وإحترامها لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخلي الكامل عن برنامجها العسكري النووي .

٧- المركز السري الإيراني للأبحاث النووية :

نقلت وكالات الأنباء في مطلع هذا العام (٢٠٠٥) بأن إيران تسعى لإنشاء مركز سري للأبحاث النووية بهدف تدريب العلماء الإيرانيين علي التكنولوجيا النووية . إلا أن مصادر مطلعه بالأمم المتحدة نفت أن يكون لدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي دليل يؤكد صحة هذه الأنباء . وذكرت هذه المصادر أنه لو صحت هذه الأنباء بأن إيران تكون قد خالفت بذلك معاهدة حظر الإنتشار النووي التي تطلب من الدول الأطراف إبلاغ الوكالة بمثل هذه الأنشطة وحتى لا تزداد الشكوك الدولية حول البرنامج النووي الإيراني . وأشارت إلي أن الوكالة قد تلجأ إلي إجراء تحقيق للتأكد من صحة التقارير الغربية في هذا الشأن .

وأكدت أن المفاوضات الجارية بين الإيرانيين والأوروبيين حول البرنامج النووي الإيراني لم تتضمن مناقشة إنشاء مثل هذا المركز النووي .

وكانت صحيفة صنداي تليجراف البريطانية قد ذكرت في عددها الصادر في ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٥م أن إيران أنشأت هذا المركز لتدريب علمائها علي التكنولوجيا النووية .

ومن جانبه ، صرح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في مقابلة مع شبكة إيه . بي . سي بأن التحقيقات التي أجرتها وزارة الدفاع الأمريكية أتاحت له القول إن الإتهام بتورط طائرات أمريكية في عمليات تجسس في الأجواء الإيرانية لا أساس له من الصحة سواء بشكل متعمد أو بشكل عفوي وأن الأمر قد يتعلق بالتأكيد علي أنشطة إيرانية جوية لم يتم تنسيقها بشكل جيد . إلا أن رامسفيلد رفض الإجابة بشكل قاطع عن سؤال بشأن ما إذا كان لم يصدر أمراً بتحليق طائرات أمريكية فوق الأجواء الإيرانية . وقال إنه يجب أن يتحقق ، لكن حسب علمه لم ترسل أجهزة المخابرات أيضاً طائرات تجسس إلي إيران .

وفي الوقت نفسه ، أعرب الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إعتقاده بأن الخلافات التي تمر بها المفاوضات الإيرانية الأوروبية لا تعني وجود أزمة لأن المفاوضات ما زالت في مراحلها الأولية ، وقال إنه طالما كانت المفاوضات مستمرة فإن توقف تخصيص اليورانيوم في إيران ما زال مستمراً أيضاً وهو ما يعني أن الأطراف المعنية تسير علي الدرب الصحيح . وأضاف في مؤتمر عقد في باريس حول الطاقة النووية في القرن الواحد والعشرين أن الطاقة النووية بدأت تستعيد مكانتها كخيار جدي للحصول علي الطاقة بعد مخاوف من أن تؤدي ظاهرة الإحتباس الحراري إلي حوادث في المفاعلات النووية .

وفي يوم ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٥م أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون خلال لقائه مع وفد من الكونجرس الأمريكي أن بلاده لا تعتزم مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية . كما أوضح المتحدث بإسم رئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلي أن شارون أبلغ أعضاء الوفد الأمريكي بدعم إسرائيل للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأسرة الدولية لا سيما الولايات المتحدة لمنع إيران من إمتلاك سلاح نووي ، وتتناقض تأكيدات شارون مع العديد من التقارير الصحفية التي تشير إلي إعداد إسرائيل خطة لضرب المنشآت النووية الإيرانية .

هذا فيما صرح مصدر دبلوماسي غربي مطلع بأن الولايات المتحدة رفضت دعوة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي إلي منح إيران ضمانات أمنية لدعم المحادثات بينها وبين الاتحاد الأوروبي بشأن برنامجها النووي والتي ستبدأ جولة جديدة منها في جنيف يوم ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٥ م ، وأعرب المصدر عن تشاؤمه إزاء إحراز تقدم في المباحثات .

وفي ختام المؤتمر الدولي حول مستقبل الطاقة النووية للأغراض السلمية في باريس يوم ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٥ م أكد محمد سعيدي نائب رئيس التخطيط والشئون الدولية في وكالة الطاقة الذرية الإيرانية مجدداً تمسك بلاده بشأن تطوير برنامج نووي للأغراض السلمية .

٨- جولة جديدة من المفاوضات :

وقد أعلن حسين موسويان كبير المفاوضين الإيرانيين أن المحادثات بين إيران وكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، بشأن برنامجها النووي قد إختتمت في يوم الأربعاء ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٥ م في العاصمة الفرنسية باريس دون التوصل إلي إتفاق نهائي ، إلا أنه أكد علي أنه تم الإتفاق علي إجراء جولة جديدة من المفاوضات خلال الأسابيع القليلة القادمة . كما ذكر إن بلاده ترفض التفاوض بشأن حقها في إمتلاك تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية .

وكان محللون قد توقعوا ألا تحدث إنفراجة في المفاوضات خلال هذه الجولة الجديدة من المباحثات وذلك بعد يومين من رفض الولايات المتحدة دعوة مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بمنح إيران ضمانات أمنية لدعم المحادثات مع أوروبا ، وقال المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية إن القضية ليست ما ينبغي أن تفعله الولايات المتحدة بل ما تتخذه إيران من إجراءات لتهدئة شكوك المجتمع الدولي .

وكان موسويان قد حذر من أن طهران قد تبحث إنهاء المحادثات مع أوروبا إذا لم تحقق هذه الجولة تقدماً ملموساً ، وإستبعد دبلوماسي في الأمم المتحدة أن تقدم إيران أو أوروبا تنازلات في هذه الجولة مقابل وقف برنامج التخصيب النووي

الإيراني . وقد أفادت الأخبار بعد ذلك أن إيران قدمت إقتراحاً (في ٢٣ مارس ٢٠٠٥) خلال محادثاتها مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في باريس يسمح لطهران بتطوير مشروع جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم علي نطاق ضيق وأن الإتحاد الأوروبي يدرس هذا الإقتراح . ومن ناحية أخرى صرح أحد الدبلوماسيين الغربيين في الأمم المتحدة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تطلب من الحكومة الإيرانية مجدداً السماح للمفتشين بزيارة ثانية لموقع بارشين العسكري النووي ، رغم رفض طهران هذا الطلب من قبل . وأضاف الدبلوماسي أن الزيارة تهدف إلي التأكد من مزاعم منسق إيراني في المنفي حول قيام إيران بتخصيب اليورانيوم بإستخدام الليزر في منشأة سرية تحت الأرض هو حماية المعدات وتخزينها ، لكن الوكالة تعتبر ذلك مخالفاً لمعاهدة حظر الإنتشار النووي بسبب عدم إبلاغها عنه . كما حذر تقرير داخلي للأمم المتحدة من أن إيران تنتج حالياً بتكتم آلافاً من الأسلحة الصغيرة عالية المستوي ، ومعدات عسكرية أخرى بموجب إتفاقات قانونية للأسلحة ، مما يثير مخاوف الإدارة الأمريكية من تسرب هذه الأسلحة بشكل أو بآخر إلي المسلحين في العراق .

وفي الوقت نفسه كشف دبلوماسيون بالأمم المتحدة عن مفاوضات جارية حالياً بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وممثلين عن الحكومة الباكستانية للإتفاق علي تسليم إسلام آباد للوكالة أجزاء مستخدمة في الأنشطة النووية لفحصها من أجل المساعدة في التحقيق الجاري حول ما إذا كانت قد طورت أسلحة نووية ، وذلك بعد ما تبين أن شبكة عبد القدير خان - العالم الباكستاني المعروف - قد أعطت إيران وحدات نووية لأجهزة الطرد المركزي .

وفي نهاية هذا التقرير لابد لنا أن نتساءل : هل ستنتج الدبلوماسية الأوروبية ومن ورائها الدعم الأمريكي في اجتياز هذه الأزمة والتوصل مع إيران لحل يرضي الطرفين ويغلق هذا الملف الشائك ، وفي هذه الحالة لابد لإيران من تقديم تنازلات وعليها أن تنحني في مواجهة العاصفة الأمريكية ، أم هل سينتصر الرأي القائل بضرورة توجيه ضربة عسكرية موجعة لإيران ، تجعلها تتراجع عن الإستمرار في أنشطتها النووية . وسوف تجيب الأيام القادمة وما يجري فيها من أحداث علي مثل هذه التساؤلات المطروحة .

القسم الثانى
التحركات الدبلوماسية
وتداعياتها



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

تناولنا في القسم الأول من هذا التقرير الذي صدر في العدد السابع من مجلة قضايا إيرانية موضوع النشاط النووي الإيراني منذ أن فكرت إيران في إستخدام الطاقة النووية قبل قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ م ، وتطور هذا النشاط بعد قيام الثورة وحتى شهر مارس ٢٠٠٥ م ، وركزنا الحديث علي المفاوضات الإيرانية - الأوروبية ومدي الإتفاق والإختلاف بين الجانبين ، وموقف أوروبا وأمريكا وبعض الدول الأخرى من هذه الأنشطة ، والتهديدات التي تواجهها إيران نتيجة تمسكها وإصرارها علي الإستمرار في هذا النشاط .

أما في هذا القسم الثاني من التقرير فنحن نستعرض الأحداث والتحركات الدبلوماسية وتصريحات المسؤولين وقراراتهم حول هذا الموضوع منذ نهاية مارس ٢٠٠٥ م وحتى تاريخ ظهور هذا العدد من مجلة قضايا إيرانية ، ومن أهم هذه الأحداث فوز محمود أحمدني نجاد بمنصب رئيس الجمهورية وموقف الحكومة الجديدة من قضية النشاط النووي ، وكذلك إلزام البرلمان الإيراني للحكومة بإمتلاك التكنولوجيا النووية ، ثم الملف النووي الإيراني وإنضمام إيران إلي منظمة التجارة العالمية وتعثّر هذا الإنضمام بسبب معارضة أمريكا . كما يتناول التقرير أيضاً النقد الشديد الذي تعرض له المفاوضون الإيرانيون ، وتعيين علي لاريجاني مسئولاً عن الملف النووي ، وإعلان إيران إستئناف بعض الأنشطة الحساسة المتعلقة بالوقود النووي ، في الوقت الذي تواجه فيه تهديدات أوروبية - أمريكية بإحالة هذه القضية إلي مجلس الأمن الدولي ، وكذلك الإقتراح الذي قدمته إيران حول توسيع نطاق المفاوضات النووية لتشمل دولاً أخرى بالإضافة إلي الثلاثي الأوروبي (إنجلترا وفرنسا وألمانيا) ، وردود الفعل حول هذا الإقتراح .

ويغطي هذا التقرير الأحداث التي وقعت في هذا الخصوص منذ نهاية شهر مارس ٢٠٠٥ وحتى نهاية شهر أغسطس من نفس العام .

* عقد جولة جديدة من المباحثات :

تقرر أن يعقد ممثلو الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الأوروبية الثلاث ألمانيا وبريطانيا وفرنسا جلسة مباحثات تستمر لمدة يوم واحد في باريس يوم الأربعاء

٢٣ مارس ٢٠٠٥ م ، وذلك لمواصلة مباحثاتهم حول الأزمة الناتجة عن البرنامج النووي الإيراني ، والسعي من أجل التوصل إلي حل لإختلاف الرأي القائم . وقد نقل علي لسان علي آقا محمدي المتحدث بإسم المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن إيران تتوقع أن تبدي الأطراف الأوروبية في هذه المحادثات تفهماً للمطالب الإيرانية .

والمعروف أن الخلاف في الرأي حول برنامج تخصيب اليورانيوم حتي الآن قد حال دون وصول هذه المباحثات التي عقدت منذ شهر ديسمبر الماضي إلي نتيجة حاسمة . وتؤكد الدول الأوروبية علي أنه ينبغي علي إيران التخلي نهائياً عن برنامج تخصيب اليورانيوم الذي من الممكن إستخدام منتجاته في الأغراض العسكرية أيضاً ، وفي المقابل قالت إيران إنها تعلق هذا البرنامج بشكل مؤقت لحين الإنتهاء من المباحثات وإنها تصر علي حقها في إمتلاك تكنولوجيا التخصيب بهدف إستكمال برنامج المحطات النووية .

وقد إتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الإيرانية بأنها تسعى من أجل صناعة القنبلة النووية تحت ستار البرامج النووية السلمية ، وطالبت بإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة . والمعروف أنه في إطار معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية والتي تعتبر إيران من بين الدول الموقعة عليها ، يمكن إحالة ملف الدول الخارجة علي قوانين المعاهدة إلي مجلس الأمن لفرض العقوبات الدولية .

وقد إستطاعت الدول الأوروبية - فيما يبدو - أن تحصل علي موافقة الولايات المتحدة علي الإستمرار في المباحثات الحالية مع إيران ، وهي تحاول إقناع الجمهورية الإسلامية بأن توقف برنامج التخصيب وأن تبادر - علي حد قولهم - بالتعاون الكامل والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقابل الحصول علي بعض الإمتيازات مثل تخفيف العقوبات الإقتصادية الأمريكية والحصول علي ضمانات في المجالات الأمنية والتمتع بالمساعدات النووية الخارجية .

وفي المقابل لم تكن إيران مستعدة للتخلي عن مطلبها لإستكمال برنامجها

النووي ورأي المسئولون في هذه الدولة أنه ليس هناك أي إمتياز يكفي لمثل هذا الإجراء ؛ فمثلاً أكد آية الله خامنئي المرشد الإيراني في كلمته التي ألقاها في مشهد بمناسبة بدء العام الشمسي الجديد ، أكد مجدداً علي أن إيران لن تتخلي عن حق إمتلاك التقنية النووية ، وإتهم أمريكا بأنها سلكت طريق الكذب حول الأهداف النووية الإيرانية من أجل الأغراض السلمية . كما ذكر حسين موسويان أحد أعضاء الوفد الإيراني المفاوض في حديث له للتلفزيون الإيراني : إن عرض الحصول علي بعض الإمتيازات والضمانات من جانب الولايات المتحدة لا يمكن أن يجعل إيران تتغاضي عن التمسك بمطلبها في مجال البرنامج النووي .

كما أكد محمد سعيدي نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية من جديد أثناء حديثه في منتدى الطاقة النووية والقرن الحادي والعشرون والذي عقد في باريس يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ مارس ٢٠٠٥ م ، بمشاركة ممثلين من ٦٤ دولة من مختلف دول العالم ، علي ضرورة إمتلاك إيران للتقنية النووية ، وقال إن إنتاج الكهرباء النووية مسألة ضرورية لتلبية الإحتياجات الإيرانية المتزايدة من مصادر الطاقة . وقد رفض هذا الرأي الخبراء الغربيون الذين قالوا بأنه ليس هناك مبرراً إقتصادياً لإيران للإهتمام بإنتاج الكهرباء النووية في ظل وجود مصادر هائلة للبترول والغاز في إيران وقال سعيدي : إن الوعود التي نسمع عنها مثل إعطاء الضمانات وتخفيف العقوبات الإقتصادية وإلغاء حظر بيع طائرات الركاب لإيران ، تتم بهدف حرمان إيران من التقنية النووية السلمية ، وهي أمر غير مقبول .

وقال نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية : إن البرنامج النووي الإيراني يشمل تطوير التقنيات اللازمة للإكتفاء الذاتي في مجال المحطات النووية ، وأضاف أن برنامج إنشاء مراكز الماء الثقيل وتخصيب اليورانيوم قد تم لهذا الهدف .

والملاحظ أن هذه المباحثات التي سوف تجري في باريس إنما تتم في الوقت الذي يبدو فيه أن الحكومة الأمريكية قد إستبعدت موضوع إستخدام القوة العسكرية ضد إيران بناء علي طلب الأوروبيين ، كما أن إيران علي أعتاب إجراء إنتخابات الرئاسة .

وبالتالي فهناك احتمال أن يصر المسؤولون الإيرانيون علي مواقفهم الحالية ويمتنعوا عن قبول طلب الأوروبيين الذي يعتبرونه إنكاراً لحق إيران الطبيعي في ضرورة إمتلاك التقنية النووية .

* الملف النووي في إنتظار إنفراجات جديدة :

بينما كادت معارضات البيت الأبيض الشديدة والعنيفة في أواخر العام الشمسي الماضي (بداية عام ٢٠٠٥م) أن تتسبب في إلغاء المفاوضات الإيرانية الأوروبية ذكرت صحيفة إيران في عددها الصادر في ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٥م أن الملف النووي الإيراني يعيش مرحلة إيجابية نسبياً مع بداية العام الشمسي الجديد الذي يبدأ في ٣١ / ٣ ، ولا يتحدث الدبلوماسيون الإيرانيون عن ظهور مؤشرات لنجاح المفاوضات فحسب ، بل إن الدبلوماسيين الأوروبيين يقومون أيضاً بالتمهيد للجولة الجديدة من المفاوضات في لندن بلهفة وشوق .

وتدل التصريحات التي صدرت عن كوندوليزا رايس من ناحية ، والعبارات المستخدمة في تصريحاتها علي رضا واشنطن ورغبتها في الوقوف إلي جانب المباحثات النووية ، كما تدل تصريحات رئيس الوكالة الذرية محمد البرادعي علي إنخفاض مستوي التوتر الفعلي بين طهران وفيينا .

وإذا نظرنا إلي الموقف الأمريكي الجديد بالنسبة للمفاوضات النووية في هذه الفترة فإننا نري أن وزيرة الخارجية الأمريكية قد صرحت في حديث لها مع صحيفة دي فلت الألمانية هذا الأسبوع بأن التوضيحات الإيرانية الأخيرة قد جعلتنا في وضع أفضل . وفي إعتقادي أننا قد شهدنا تقدماً ملموساً خلال الأسابيع الماضية ، وسوف يتحسن الوضع أكثر إذا ما نفذت إيران المطالب المطروحة أكثر من قبل . وقالت رايس: إن أمريكا تأمل في أن تفتح إيران مجالاً جديداً في أسرع وقت ممكن لتنفيذ المواقف المطلوبة ، وأنه يمكن إعتبار بعض التوضيحات من جانب إيران خطوة مؤثرة ومفيدة .

كما صرحت كوندوليزا رايس في الوقت نفسه خلال هذا الحديث بأنه سيكون من الأفضل لو إنتهت هذه القضية في أسرع وقت ممكن وظهر حل مناسب لها ، فقد

إطلع كثير من المفتشين الذين زاروا مواقع نطنز النووية علي بعض الأمور السرية من جانب إيران .

كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية في حديث آخر لصحيفة يوميوري اليابانية بأن أمريكا ستقوم بدعم المفاوضات بين الدول الأوروبية الثلاث وإيران .

أما رئيس وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي فقد صرح لصحيفة اللوموند بقوله : ينبغي أن تضمن إيران عدم مهاجمتها أو عدم وجود دافع لتغيير نظامها .. لقد أدت طهران واجباتها إلي حد ما في مجال الرقابة النووية .

ورداً علي سؤال وجه إليه حول ما إذا كانت الوكالة ستطلب من إيران التخلي للأبد عن برنامج التخصيب ، أجاب البرادعي : لا ، لن أطلب شيئاً من هذا القبيل ، لأنه في الحقيقة بحث سياسي ، وينبغي علي الإيرانيين والأوروبيين أن يصلوا إلي إتفاق في هذا الصدد ، وسوف نسعد بذلك ، ونضع كافة التسهيلات اللازمة ونقدم المشورة الفنية الضرورية .

ورداً علي سؤال حول : هل يريد الأوروبيون ضمانات عينية من طهران تفيد بأنها لا تنوي إنتاج سلاح نووي ، وكيف يمكن أن تكون هذه الضمانات ؟ أجاب رئيس الوكالة بأن وجهة نظر أوروبا في هذا الصدد تعني أن تصرف إيران نظرها عن عملية التخصيب ، وتعني من وجهة نظر إيران فرض رقابة مشددة من جانب الوكالة، وأنا لا أريد الدخول في هذا الموضوع ، وإنما أريد فقط أن يستمر الحوار بين إيران وأوروبا لأنه الطريق الجيد للوصول إلي النتيجة المرجوة .

* إنتهاء الجولة الرابعة من المباحثات :

إنتهت الجولة الثالثة من المباحثات النووية بين إيران وممثلي الحكومات البريطانية والفرنسية والألمانية في باريس يوم الأربعاء ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٥ م دون التوصل إلي أي إتفاق ، غير أن الطرفين وافقا علي إستئناف المباحثات في غضون عدة أسابيع .

وطبقاً لما ذكرته وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية إيرنا فقد صرح حميد رضا آصفي المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية بأن المباحثات الجارية في باريس كانت

جادة ومعقدة ولكنها مفيدة وأضاف قائلاً : وخلال هذه الجولة من المباحثات والتي أجريت بهدف بحث وتقويم العدة جولات السابقة من التباحث في اللجان السياسية والأمنية والنوعية والإقتصادية والتكنولوجية ، عرض الوفد الإيراني علي نظيره الأوروبي بعض الأفكار التي كانت تهدف للتوصل إلي الضمانات العينية والإلتزامات النهائية من أجل حل وتسوية الملف ، وتثبت الأفكار التي إقترحها الوفد الإيراني في هذه الجولة من المباحثات جدية إيران وسعيها لخلق جو من الثقة مع الطرف الأوروبي .

ولم يعلن المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية تفاصيل العرض الإيراني ، غير أنه وصف هذه المباحثات بأنها خطوة للأمام رغم تحفظه ، وقال إن هذه المحادثات سوف تستمر مجدداً في الأسابيع المقبلة .

وكان المتحدث بإسم الخارجية الفرنسية قد وصف الجو الذي يسود المباحثات أيضاً بأنه جو إيجابي وبناء . حيث يطالب الجانب الأوروبي إيران بوقف كافة أنشطتها لإمتلاك تقنية تخصيب اليورانيوم للأبد ، فيما تصرح إيران بأن إمتلاك تقنية تخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي يعتبر من حقها وفقاً لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية ، وهي غير مستعدة لإطلاقاً للتخلي عن هذا الحق .

وكانت إيران قد تعهدت خلال إتفاقية عقدتها العام الماضي (٢٠٠٤م) مع الحكومات الأوروبية الثلاث بأنها ستوقف برنامج تخصيب اليورانيوم لحين تبدد مخاوف هذه الحكومات من البرنامج النووي الإيراني ، ولكنها عادت وأعلنت أنه يجب تحديد فترة زمنية لإيقاف التخصيب ، وأنه لا يمكن إستمرار هذا الإيقاف لفترة طويلة .

***مزاعم جديدة لمجاهدي خلق حول النشاط النووي الإيراني :**

صرح المتحدث السابق بإسم مجلس المقاومة الوطنية وهو الشعبة السياسية لمنظمة مجاهدي خلق بأن المهندسين الإيرانيين أنشأوا مركزاً تحت الأرض لتخصيب اليورانيوم في منطقة بارتشين پارچين العسكرية .

وذكر عليرضا جعفرزاده نقلاً عن مصادره في إيران أن هذه المنشآت

المستقرة والتي تشبه الأنفاق قد تم إنشاؤها مؤخراً في بارتشين في أحد المجمعات العسكرية التي تقع علي بعد ثلاثين كيلو متراً جنوب شرقي طهران . ويرى أن الهدف من بناء هذه المنشآت هو تخصيب اليورانيوم باستخدام الليزر .

وطبقاً لما ذكرته وكالة الأسوشيتدبرس فقد قال جعفر زاده رداً علي ما إذا كانت أنشطة التخصيب تجري حالياً في هذه المنشآت الموجودة تحت الأرض أم لا ، قال : إن مصادره التي وصفها بأنها قادرة علي الوصول إلي المعلومات داخل إيران ليس لديها أية معلومات عن هذه المسألة .

والمعروف أن عليرضا جعفر زاده المتحدث بإسم مجلس المقاومة الوطنية قد فرضت الحكومة الأمريكية حظراً علي نشاطه ، وكان يتحدث مع المراسلين من واشنطن ، وهو يقوم حالياً بإدارة مركز للأبحاث والاستشارات السياسية الإستراتيجية هناك . وهو الذي كشف النقاب لأول مرة عام ٢٠٠٢ عن وجود مركزين نوويين في نطنز و آراك . وقد دفع هذا الأمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلي القيام بأبحاث ودراسات مستفيضة حول البرنامج النووي الإيراني ، كما أثار أيضاً القلق الحالي حول احتمال توجه إيران لتطوير الأسلحة النووية .

وقد دخل مجمع بارتشين (پارچين) بؤرة الإهتمام لأول مرة في شهر سبتمبر من العام الماضي (٢٠٠٤) عقب نشر صور له بالقمر الصناعي عن طريق إحدي المؤسسات الأمريكية ؛ فقد نشرت مؤسسة العلوم والأمن الدولي بواشنطن - والتي لها صلة وثيقة بالأوساط الدبلوماسية والاستخبارات الأمريكية - في ذلك الوقت سبع صور بالقمر الصناعي للمنشآت العسكرية الإيرانية في أطراف قرية بارتشين الواقعة جنوب شرقي طهران ، وطرحت احتمال أن تكون معدات تخصيب اليورانيوم الإيراني الذي يستخدم في إنتاج الأسلحة النووية موجودة في منشآت بارتشين .

وقد نفت إيران مراراً وجود أي نشاط نووي في هذه المنطقة . والمعروف أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قاموا في بداية العام الجاري (٢٠٠٥) بتفتيش منطقة بارتشين لأول مرة وأخذوا عينة لبحث آثار المواد النووية المحظورة . غير أن إيران رفضت مؤخراً طلب الوكالة لإعادة تفتيش منشآت بارتشين العسكرية .

وقال المسؤولون الإيرانيون : إن تعاون إيران حتي الآن في هذا المجال قد تعدي حدود إلزاماتها ، ولذلك فهي ليست بحاجة للسماح للمفتشين بالعودة إلي هذا المجمع . وطبقاً لما ذكرته وكالات الأنباء فقد قال كوري هيندرستين من مؤسسة العلوم والأمن الدولي بواشنطن : إن صور هذه المؤسسة التي نشرت في العام الماضي كانت تعرض شكلاً من أشكال إنشاء الأنفاق مثل عملية حفر كبيرة في مجمع بارتشين . وبما أن هذه المؤسسة لم تر مؤخراً صوراً جديدة بالقمر الصناعي لبارتشين ، فإنها لا تستطيع الجزم بأن إنشاء هذا المشروع قد تم في بارتشين أم لا .

وقال الدبلوماسيون الغربيون الذين رفضوا الكشف عن أسمائهم في حديث لوكالات الأنباء إنهم لا يعلمون شيئاً عن هذه المعلومات ، ولكن لو صح هذا الكلام فإن الإجراء الإيراني سيكون معناه الإنتهاك الواضح والصريح لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية ، لأن هذه المعاهدة تنص علي أن إقامة مثل هذه المنشآت يجب أن يكون بعلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

* شراء صواريخ من أوكرانيا :

كما صرحت بعض الدوائر العسكرية الأمريكية بأن الإيرانيين قد إشتروا صواريخ أوكرانية موجهة بعيدة المدى بهدف مهاجمة إسرائيل بقنابل نووية . وقد إعتمدت هذه الدوائر علي ما ذكرته صحيفة الفايينشال تايمز يوم الجمعة ١٨ / ٣ / ٢٠٠٥ م من أن إيران تمتلك علي الأقل إثني عشر صاروخاً إستراتيجياً بعيد المدى يصل مداه إلي ٣٠٠٠ كيلو متر ، ويمكنه حمل رأس قذيفة نووية زنة ٢٠٠ كيلو جرام ، وهي مشترة من أوكرانيا ، وهذا ما إعترف به سفياتو سلاف بيسكون المدعي العام الأوكراني يوم الجمعة ١٨ / ٣ / ٢٠٠٥ م حين قال : إنه تم بالفعل بيع ستة صواريخ من هذا الطراز إلي حكومة الصين ، كما أشار إلي أن تلك الصواريخ تم نقلها دون الرؤوس الحربية .

وقد أكدت مصادر عسكرية لملف ديبكا أن الكشف عن إمتلاك إيران لتلك الصواريخ وبتلك الكمية سوف يغير من الوضع الإستراتيجي بين كل من إسرائيل وإيران ؛ فهذا الطراز من الصواريخ يوجد فقط لدي ثلاث دول أخري في العالم وهي :

الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ، والآن أصبحت هذه الصواريخ في حوزة إيران أيضاً . والجدير بالذكر أن هذا الصاروخ بعيد المدى من طراز "KH- 55" يغطي جميع الأراضي الروسية ويمكنه الوصول من إيران وحتى اليابان ، وهو صاروخ إستراتيجي يستخدم بوجه عام ضد أهداف ثابتة مثل المفاعل النووي في ديمونه أو وسط المدن . ولجهاز توجيه هذا الصاروخ القدرة علي التعديل الذاتي ، وهذا من خلال المقارنة بين سطح الأرض الذي يمر فوقه وبين صورة الهدف التي تم وضعها في الذاكرة الإلكترونية للصاروخ .

كما يطلق هذا الصاروخ من الطائرات ، ومن هنا أعد الإيرانيون ما يملكون من قاذفات روسية بعيدة المدى من طراز [SU-245] لكي تفي بهذا الغرض .

والمثير للدهشة أن أحداً في إسرائيل لم يتحرك أو يتحدث عن هذا الموضوع ، سواء كان رئيس الوزراء أو وزير الدفاع ، إلا أن الأوساط العسكرية الأمريكية في واشنطن هي التي تعاملت بجدية شديدة في هذا الموضوع وبشكل فوري ، حيث أكدت تلك المصادر علي أنه في الوقت الذي يمكننا أن نتفهم أن الصين قد إشترت ستة صواريخ من هذا الطراز بغرض الإستفادة التكنولوجية من أجل تصنيع صواريخ إستراتيجية بعيدة المدى من إنتاجها ، فإن الواضح أن إيران قد إشترت تلك الصواريخ لحمل رؤوس نووية توجه إلي إسرائيل في المقام الأول .

وأضافت المصادر الأمريكية أن الإيرانيين قد حصلوا علي الطراز الأرضي من تلك الصواريخ ، وهو الطراز المزود بمحرك صاروخي يتم تشغيله بالوقود الصلب الذي يزيد من سرعة الصاروخ فيجعله مثل سرعة الصاروخ بعيد المدى الذي يتم إطلاقه من الجو .

وتري المصادر العسكرية الخاصة بملف ديبكا أن منظومة صواريخ حيثس الإسرائيلية لا تستطيع بوصفها الحالي مواجهة تهديد الصواريخ بعيدة المدى .

والصاروخ من طراز [KH-55] أصغر بكثير من الصاروخ شهاب ٣ ، وهو يتحرك علي إرتفاعات منخفضة للغاية ومن الصعب تعقبه أثناء عملية التحليق . أما الطريقة المثلي لتعقب مثل هذا الصاروخ وتدميره فهي إستخدام طائرة أو أكثر من

طائرات الـ إيواكس [AWACS] مع سرب كبير من الطائرات المقاتلة لمحاولة إعتراض ذلك الصاروخ وإسقاطه .

وتعتقد المصادر العسكرية الأمريكية أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تري في هذا النوع من الصواريخ خطورة عليها ، إذ يستطيع الإيرانيون تركيب منصة أو منصتي إطلاق علي متن سفينة تجارية صغيرة دون إمكانية إكتشاف ذلك ، ثم تقوم بإطلاق الصواريخ من قلب المحيط الهندي نحو هدف ما داخل حدود الولايات المتحدة أو إسرائيل .

وقد نفي حميد رضا آصفي (في ١٠ / ٤ / ٢٠٠٥م) المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية شراء صواريخ بعيدة المدى من أوكرانيا بطريقة غير قانونية . بينما أعلن النائب العام الأوكراني في الشهر الماضي (مارس ٢٠٠٥) أن أحد تجار تلك الدولة سيحاكم بتهمة بيع هذه الصواريخ لإيران والصين بطريقة غير شرعية .

وقال آصفي أنه لم تُسجل في وثائق الدولة أو في الهيئات المعنية مثل هذه الصفقة أو أي نوع من شراء الصواريخ البعيدة المدى من أوكرانيا ، ولم يقم أي جهاز من أجهزة الدولة بعقد مثل هذه الصفقة .

وأضاف خلال حديثه مع المراسلين في طهران أنه لا يعتقد أن يكون مثل هذا الخبر صحيحاً ، وأكد علي أن الإجابة عند أوكرانيا نفسها بإعتبار أنها هي التي طرحت القضية .

وقد أثارت مسألة إحتمال بيع صواريخ أوكرانية بعيدة المدى لإيران والصين بعض القلق في واشنطن خاصة وأنه يقال إن مدي هذه الصواريخ ثلاثة آلاف كيلومتر ومن الممكن أن تحمل رؤوساً نووية .

وقد وعد الرئيس الأوكراني الجديد فيكتور يوشتشنكو المقرب من الغرب خلال زيارته الأخيرة لواشنطن بأن يتصدي لصفقات السلاح المشبوهة ، وقد بدأ النائب العام لهذه الدولة تحقيقات موسعة بخصوص هذا النوع من الصفقات السرية . وقد رحبت الحكومة الأمريكية رسمياً بهذا الإجراء القضائي الأوكراني ووعدت بمساندة الحكومة الأوكرانية الجديدة .

والمعروف أنه بإنهيار الإتحاد السوفيتي خص أوكرانيا جزء كبير من ترسانات تلك الدولة ، وقد بيع فيما يبدو جزء من هذه الأسلحة للدول الأخرى بطريقة غير شرعية .

وتقول السلطات القضائية الأوكرانية إنه طبقاً لنتائج التحقيقات التي أجرتها ، فقد تم بيع عدد إثني عشر صاروخاً أوكرانياً بعيد المدى لإيران منذ حوالي خمسة أعوام بطريقة غير شرعية .

وطبقاً لما ذكرته هذه السلطات فقد قامت إحدى العصابات الدولية لتهرب الأسلحة بنقل هذه الصواريخ إلى إيران عبر روسيا .

وعلي الرغم من أن السيد آصفي قد نفي شراء هذه الصواريخ بصورة مباشرة علي يد جهات رسمية إيرانية إلا أنه يحتمل أن تكون هذه الصواريخ قد بيعت لإيران بشكل غير مباشر ، ذلك لأن السيد آصفي يؤكد من ناحية أن أجهزة الدولة الرسمية لم تعقد مثل هذه الصفقة ، ولكنه لا يؤكد من ناحية أخرى أن مثل هذه الصواريخ لا توجد أصلاً في إيران .

ومن المقرر أن تبدأ المحكمة الأوكرانية العليا في محاكمة المتهمين الأوكرانيين المتورطين في هذه الصفقات المشبوهة في أسرع وقت ممكن ، وأن تقدم مستندات بيع هذه الصواريخ لإيران .

وذكرت بعض التقارير الصحفية الإسرائيلية في ٧ / ٥ / ٢٠٠٥ أنه في أحد الإحتفالات العسكرية التي جرت يوم الخميس ٥ / ٥ / ٢٠٠٥ ذكر وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني أن إيران تواصل إنتاج وتطوير الصواريخ القادرة علي إصابة أي هدف داخل إسرائيل ، وأضاف إن كل مواطن إيراني هو مثل صاروخ شهاب ٣ ، ولأن حكومتنا تحظى بالتأييد الشعبي الكبير ، فإن ولاء الشعب هو بمثابة أهم عنصر للردع ، كما أن القيمة الدفاعية والأمنية لكل مواطن إيراني تساوي في نفس الوقت القيمة الأمنية والدفاعية للصاروخ شهاب ٣ ، وهو صاروخ إيراني من الألف إلي الياء ، وقد تم تطويره من قبل خبراء محليين ، ونحن نواصل إنتاج هذا الصاروخ .

والمعروف أن الصاروخ شهاب ٣ تم تطويره إعتماًداً علي الصاروخ الكوري

الشمالي نودونج ١ ، وقد تم تعديله باستخدام التكنولوجيا الروسية . وقد تم إدخال تعديلات عليه بحيث أصبح قادراً علي إصابة أهداف تصل أقصى مسافة لها إلي ٢٠٠٠ كم ؛ أي أنه قادر علي إصابة أي هدف داخل إسرائيل وكذلك فهو قادر علي إصابة القواعد الأمريكية في الخليج (الفارسي) وبعض أجزاء من تركيا وأجزاء من بعض الدول في الإتحاد الأوروبي . ويمكن تزويد الصاروخ شهاب ٣ برأس قتالية تحمل طناً من المواد المتفجرة . وتخضع صواريخ شهاب ٣ لهيمنة الحرس الثوري التابع للمعسكر المحافظ المتشدد داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية . وكان شهاب ٣ قد ظهر لأول مرة خلال إستعراض عسكري أقيم في طهران منذ حوالي عام ونصف وكتب إلي جانبه : ستمحو إسرائيل من علي الخريطة .

ويذكر أن الحكومة الألمانية قد أجرت خلال الأيام الأخيرة عدة إعتقالات بين مديري الشركة الألمانية لاي؟ هر بتهمة تقديم المساعدة بشكل غير قانوني لمشروع إنتاج صواريخ شهاب الإيرانية ، وهذا ما تنفيه الحكومة الإيرانية .

* تشغيل الكلية السرية للإكتفاء النووي :

زعمت صحيفة صنداي تلجراف في عددها الصادر يوم الأحد ٢٠ مارس ٢٠٠٥م أن التقارير الإستخباراتية الغربية أفادت أن طهران قد صدقت علي تشغيل كلية لهندسة التكنولوجيا النووية ، وسوف تعمل هذه الكلية تحت إشراف هيئة الطاقة الذرية الإيرانية .

وطبقاً لما كتبه محرر هذه الصحيفة فإن هذه الكلية ستمنح العلماء الإيرانيين درجة الدكتوراه في تخصص الهندسة النووية وإنتاج المواد الذرية ، غير أن المسؤولين الإستخبارتيين الغربيين يرون أن إنشاء مثل هذه الكلية دليل آخر علي أن إيران تتابع برنامجاً سرياً لإنتاج الأسلحة النووية .

وقد ذكرت صحيفة صنداي تلجراف نقلاً عن مسئول أمني غربي رفيع المستوي أنه إذا كان الإيرانيون يسعون فقط للحصول علي التكنولوجيا النووية من أجل الأغراض السلمية ، فإنهم لن يحتاجوا لمثل هذه الكلية ، وهذا دليل علي أنهم لا يريدون وضع معلوماتهم النووية تحت تصرف العالم الخارجي .

وحول كيفية قبول الطلاب في هذه الكلية ، كتبت هذه الصحيفة تقول إنه يجب أن يتم إختيار جميع المتقدمين عن طريق مسئولى الأمن بجيش الحرس الثوري ، والذي سيتولى الإشراف علي هذا المركز إشرافاً كاملاً .

وتضيف الصحيفة : إن الهدف الأساسي من إنشاء هذه الكلية والتي ستكون جزءاً من جامعة طهران هو الوصول بإيران إلي الإكتفاء الذاتي ، لأن معظم علماء الذرة الإيرانيين مضطرون في الوقت الحالي للدراسة في الخارج . ويأمل المسئولون الإيرانيون في ألا تطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة هذه الكلية حيث أنها فرع من فروع جامعة طهران ، وسوف تعد وتنظم كافة المواد الدراسية لهذه الكلية بواسطة خبراء هيئة الطاقة الذرية الإيرانية ، وسوف يتولون كذلك العملية التعليمية بها .

* مخاوف بعض الدول من البرنامج النووي الإيراني :

لا شك في أن بعض الدول المجاورة لإيران أخذت تشعر بالقلق إزاء البرنامج النووي الإيراني ، فقد أفادت بعض المصادر الإسرائيلية أن سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي صرح في حديث له بقوله : إننا نود أن تكون منطقتنا خالية من الأسلحة النووية ، كما نطالب المجتمع الدولي بالتدخل والسعي من أجل تحقيق هذه الغاية . كما زعم بأن بلاده لن تسعى للحصول علي أسلحة نووية حتي إذا إستطاعت إيران إمتلاك القنبلة النووية ، لأن السلاح النووي لا يوفر الأمن لمن يمتلكه .

هذا وقد نفت السعودية علي لسان عادل الجبير مستشار ولي العهد السعودي للشئون السياسية في ١١ يونيو ٢٠٠٥م التقارير التي تبثها الإستخبارات الأمريكية والتي إتهمت السعودية بالسعي للحصول علي مساعدة باكستان في المجال النووي ، وقال إن السعودية لا تنوي إمتلاك أي نوع من أسلحة الدمار الشامل .

وفي إجتماع لمجلس الوزراء السعودي في ١٤ / ٦ / ٢٠٠٥م طالب المجلس المجتمع الدولي مجدداً بالعمل علي جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ، بما فيها منطقة الخليج ، كما طالب إسرائيل بالإنضمام لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية ، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي

التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإعتبار ذلك شرطاً أساسياً لأية ترتيبات أمنية مستقبلاً .

وقد كشف دبلوماسي غربي مطلع عن وجود مستند سري أوروبي يشير إلى وقوف السعودية في مواجهة مع الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا بسبب ما وصفه برفض الرياض السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتأكد من عدم حيازة المملكة أرصدة نووية تتطلب التفتيش .

وأكد الدبلوماسي أن السعودية تتعرض لضغوط دولية للسماح بزيارات المفتشين الدوليين قبل الوصول إلى إتفاق لتقليص الدور الرقابي للوكالة بالمملكة . وكانت الرياض قد أعلنت رسمياً عن عدم إعتزامها تطوير أسلحة نووية ، فضلاً عن عدم حيازتها أي منشآت نووية ، وتملك السعودية معملًا نوويًا يستخدم في الأغراض الطبية وأشرفت الوكالة علي تدريب الفنيين المحليين علي إستخداماته . وكانت السعودية قد قدمت طلباً لمجلس محافظي الوكالة بشأن التوقيع علي بروتوكول الكميات الصغيرة ، ويتعلق هذا الإتفاق بمهام رقابية محدودة للغاية لمفتشي الوكالة في الدول التي تملك مواد نووية بكميات صغيرة ويعتبر دبلوماسيون في الوكالة الدولية هذا البروتوكول معيباً لوجود ثغرات كثيرة فيه أبرزها أنه لا يمنح الوكالة الحق في التحقق من وفاء جميع الدول بمتطلبات منع الإنتشار النووي ، وأكد مسئول بوزارة الخارجية السعودية في يوم الأحد ١٢ / ٦ / ٢٠٠٥ أن حكومته ما زالت تتطلع إلي توقيع هذا البروتوكول، ومن المتوقع أن يوافق مجلس المحافظين في إجتماعاته الحالية ب?ينا علي طلب المملكة .

أما بالنسبة لإسرائيل فهي تري أن إيران يمكنها خلال عام ٢٠٠٥ التوصل إلي مرحلة الإنتاج الذاتي لمادة اليورانيوم المخصب ، وحينئذ ستكون في حاجة إلي ثلاث سنوات أخرى لجمع ما يكفيها من مادة إنشطارية لتصنيع القنبلة النووية . أما الرؤية الأمريكية فتعرف نقطة اللاعودة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني بأنها تعني وجود كمية كبيرة من المادة الإنشطارية الكافية لتصنيع قنبلة نووية واحدة وهي ٢٥ كج من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية أو ٧ كج من البلوتونيوم . وحتى يتمكن الإيرانيون من تجميع هذه الكمية المذكورة فإنهم لن يتجاوزوا ذلك .

ويذكر أن إيران لديها مناجم لليورانيوم ومصنع لتحويل الماء الخام إلى غاز يستخدم في إنتاج اليورانيوم المخصب .

وتتزايد المخاوف الإسرائيلية من أن تكون هناك دول أخرى في المنطقة قد حصلت علي التكنولوجيا النووية من كوريا الشمالية أو من شبكة التهريب التي كان يديرها العالم الباكستاني عبد القدير خان ، ومن بين هذه الدول مصر وسوريا والسعودية ، غير أنه لا توجد أدلة مؤكدة علي وجود أنشطة نووية سرية في تلك الدول .

وفي التاسع من شهر يونيو ٢٠٠٥ أفادت الأنباء أن إيران أكدت لدولة الإمارات العربية المتحدة أن برنامجها النووي مخصص فقط للأغراض السلمية ، وأنها لن تتخلي عن طموحاتها رغم الضغوط الأمريكية عليها . وقال حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين لإيران الذي زار الإمارات في جولة في المنطقة تستهدف تهدئة قلق الدول العربية الخليجية أنه شرح للمسؤولين أن البرنامج النووي الإيراني يتفق مع القوانين الدولية للطاقة الذرية . وعندما سئل بشأن احتمال التعرض لهجوم إسرائيلي قال إنه لا يعتقد أن إسرائيل في هذه الأوقات العصبية لديها خطة عسكرية لمهاجمة منشآت نووية إيرانية ، مشيراً إلي أن إسرائيل تعلم أنها إذا بدأت مثل هذا الهجوم فإن الرد الإيراني سيكون قوياً جداً .

* خطط عسكرية إسرائيلية لضرب المنشآت النووية الإيرانية :

وفي ١٣ / ٣ / ٢٠٠٥ كتبت صحيفة صنداي تايمز الأسبوعية البريطانية تقريراً مفصلاً ومطعماً بالصور عن الخطط العسكرية للهجوم علي المنشآت النووية الإيرانية ، ومن بينها منشآت نطنز ، وقد زعم قادة القوات الخاصة الشالداغ والسرب الجوي ٦٩ أنهم يقومون منذ فترة بتدريبات في صحراء النقب معتمدين علي المعلومات السرية التي يحصلون عليها من إحدى القواعد السرية بشمال العراق .

ويتحدث أحد كتاب هذه الصحيفة ، وقد شاهد إحدى هذه المناورات عن أن الجنود الإسرائيليين نفذوا تدريباتهم من خلال عدة مراحل في مجموعتين وبزي الحرس الثوري الإيراني والجيش الإسرائيلي .

وكتبت هذه الصحيفة البريطانية أنه طبقاً لخطط هذه المناورة فإن المروحيات سي اتش ٥٣ الإسرائيلية سوف تقوم بإنزال قواتها الخاصة بالطائرات عبر الأراضي التركية وذلك قرب عربات نقل الجنود التي قام بتجهيزها عملاء إدارة المخابرات الإسرائيلية (الموساد) من قبل علي بعد كيلومترات من المنشآت النووية الإيرانية ، ثم تقوم إحدي فرق ضرب النار والتي إختبأت من قبل في المكان بفتح الطريق لممرور العربات والقوات العسكرية الإسرائيلية والإتجاه نحو هذه المنشآت .

وبينما ترددت أنباء عن عزم إسرائيل علي مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية وأنها أعدت خططاً لضرب هذه المنشآت ، إلا أن رئيس وزرائها ارييل شارون أعلن خلال الزيارة التي قام بها لأمريكا والتي إستمرت ثلاثة أيام وإنتهت في ١٤ / ٤ / ٢٠٠٥ م ، أعلن خلال اللقاء الذي أجراه مع كل من قناتي CNN و FOX أن إسرائيل لا تعتزم مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية ، وقال في يوم الأربعاء ١٣ / ٤ / ٢٠٠٥ م إن إيران أمامها عدة سنوات لتكون قادرة علي إنتاج القنبلة النووية ، وعلي الإيرانيين أولاً حل عدة مشاكل فنية ، وعندما سيتم ذلك خلال شهور قليلة سيكون الإيرانيون قد وصلوا إلي نقطة اللاعودة .

وقد تطرق كل من المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر والمتحدث بإسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان إلي المحادثات التي أجراها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش حول الشأن النووي الإيراني وقال باوتشر : إن أجهزة المخابرات الأمريكية تعتقد أن إيران مازالت بعيدة بشكل كبير عن إمتلاك أسلحة نووية ، وأن هذا لن يحدث قبل بداية العقد القادم . لقد كان هذا هو تقديرنا في السابق ، وما زال هو تقديرنا الحالي .

أما المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية فقد أكد علي أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد حقيقة المساعي التي يبذلها الإتحاد الأوروبي لإيجاد حل دبلوماسي لهذه القضية ، ولكنه أعرب عن المعارضة التامة للإقتراح الإيراني الذي يقضي بتخصيب كمية محدودة من اليورانيوم حيث قال باوتشر : إن التوقف عن تخصيب اليورانيوم يجب أن يكون بشكل دائم .

وفي اللقاء الذي أجراه مع شبكة FOX عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي ليكرر ما قاله في لقائه في الليلة السابقة (الأربعاء) مع زعماء الطوائف اليهودية الأمريكية حيث قال : إن إتفاقيتي السلام مع كل من مصر والأردن لا تزال مبرمة مع الزعماء فقط ، وليس بين الشعوب ، ويجب علي زعماء الدول العربية أن يعلموا ويربوا شعوبهم علي أن هناك وجود يهودي في المنطقة علي مر العصور والتاريخ فالكتب الدراسية في الدول العربية تتجاهل وجود إسرائيل .

وقد أيد معظم الأمريكيين شن هجوم علي المنشآت النووية الإيرانية ، وذلك في الإستطلاع الذي دعت إليه المنظمة اليهودية الأمريكية حيث قال ٥٣ ٪ من الأمريكيين بأن علي الولايات المتحدة الأمريكية القيام بعملية عسكرية لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية ، في حين عارض ذلك ٣٧ ٪ . كما صوت ٥١ ٪ علي ضرورة قيام إسرائيل بعملية عسكرية لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية ، في حين عارض ذلك ٣٤ ٪ . وكان هذا الإستطلاع قد أجري في نهاية شهر مارس الماضي .

* منتدى التقنية النووية :

إختتم المؤتمر الدولي للتقنية النووية والتنمية المستدامة أعماله عصر يوم ٦ / ٣ / ٢٠٠٥ م وكان قد بدأ قبل ذلك بيوم بحضور حوالي مائة شخص من الخبراء المحليين والأجانب ، وذلك بكلمة ألقاها حجة الإسلام والمسلمين هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام .

وطبقاً لتقرير مراسل صحيفة همشهري الإيرانية الصادرة في ٧ / ٣ / ٢٠٠٥ فقد قال رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في مراسم ختام هذا المؤتمر : لقد وثقنا في أوروبا وأوقفنا التخصيب وأغضبنا شعبنا ، وبرغم كل هذا فإنه يبدو أن أوروبا لا تقدر حسن نوايانا بالشكل الكافي ، ولا تفهم رسالتنا ، ونحن لا نري أي تقدم ملموس في المباحثات .

وصرح بقوله : إننا لو شعرنا بأن أوروبا تضيع الوقت في المباحثات فإننا سوف نبدأ التخصيب وستجد هي نتيجة عكسية من جراء عملها ، وأضاف : إننا نتمني أن نصل إلي نتيجة مناسبة من التباحث مع أوروبا في نهاية الشهور الثلاثة ، وينبغي

علي هؤلاء إتخاذ خطوات إيجابية دون أن ينتظروا شيئاً منا لكي يمحوا جزءاً من الظلم الذي إستحلوه ضدنا في الماضي ، فلو أصلح هؤلاء جزءاً من أعمالهم السيئة السابقة ، فسوف يبدي شعبنا شعوراً أفضل .

وقال رفسنجاني في جزء آخر من كلامه محلاً الأنشطة النووية الإيرانية خلال خمسة وثلاثين عاماً : لقد كانت امريكا قبل الثورة مستعدة لوضع الطاقة النووية بين أيدينا وتحت تصرفنا ، ولكنها إمتنعت بعد الثورة من تنفيذ تعهداتها هي وألمانيا ، وأضاف : إن الغربيين لا يسمحون للدول التي لا تقبل بالإستسلام والخضوع بإمتلاك التقنيات الحساسة والباعثة علي القوة .

وصرح رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام بأن البعض كان يري ضرورة أن نسعي بأنفسنا وراء التقنية النووية ، ولذلك فإننا قد بدأنا من الصفر ووصلنا تدريجياً بفضل جهد العلماء الإيرانيين إلي تقنية وطنية محلية ، بحيث أننا قد تقدمنا إلي حد ما في بناء المفاعلات ، وربما نستطيع تشغيل أول مفاعل لنا حتي أواخر العام المقبل ، وذلك ضمن ضرورة التعاون التام مع العالم وعدم الإعتماد علي روسيا والصين فقط .

وقال هاشمي رفسنجاني في معرض حديثه عن أن العالم كله يريد التنمية : إن الطاقة هي أحد عوامل إستمرارية التنمية ، وإذا لم تتوصل الطاقات الجديدة إلي نتيجة فسوف تتوقف مسيرة التنمية البشرية . إن القوي الإستكبارية تريد أن تستأصل شأفة العالم الثالث وتجعله تابعاً لها ، وقد ركز الغربيون علي الطاقة النووية الإسرائيلية ، وهم يدللون علي شرعية أسلحة هذا النظام النووية بأنه نظام مهدد ، وحتى لو إعتبرنا هذا الإستدلال صحيحاً ، فإنه يجب علينا تعميمه علي بقية الدول أيضاً ؛ فقد أدي دعمهم هذا إلي أن إسرائيل قد أصبحت هي نفسها أكبر خطر يهدد سائر الدول ، وأكد علي أن السياسات الأمريكية تعرض التنمية المستديمة للخطر .

كما أكد رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية علي أن منطق التنمية المستديمة هو أن يمحوا بإستخدام مصادر التنمية بأكبر قدر ممكن ، وقال : كان من المستحيل في الظروف العادية أن نسمح للمفتشين بزيارة بارتشين ، لأن بارتشين هي إحدى قواعدنا الدفاعية ، حيث أن موافقتنا علي زيارة هذه المنطقة وتفتيشها تثبت صدقنا وشفافيتنا ، إلا أن الأوروبيين لم يقدرُوا هذا الصدق وهذه الشفافية مع شديد الأسف ،

حيث قالوا لنا أننا سنعترف رسمياً بحق إيران في الإستخدام السلمي للطاقة النووية ، ولكن إذا كان الوثوق في كلامهم غير ممكن الآن ، فلن تقام قاعدة صلبة في المستقبل .

وكان رفسنجاني قد ختم حديثه بقوله : إذا أصاب التنمية في العالم الثالث ضرر فإن الدول المتقدمة لن تسلم من هذا الضرر ، ونتمني أن تأخذ الأطراف الأخرى رسالتنا مأخذ الجد .

وكان كمال خرازي وزير خارجية إيران قد تحدث في أول يوم للمؤتمر وأكد علي ضرورة إعادة النظر بشكل عقلائي في نظام عدم إنتشار الأسلحة النووية ، وقام بتحليل تاريخ ظهور مسألة هذا النظام في العالم ، وقال : إن هذا النظام يمر في الوقت الحالي بظروف حساسة ، وأي قرار يحتاج إلي الدقة والعقلانية ، حتي لا يهيئ المجال لتمديد جديد في المستقبل ، أما التسرع في مثل هذه القرارات وتدخل السياسة فيها فإنه يعد مجازفة خطيرة . وأضاف قائلاً : وفقاً لنظام معاهدة (NPT)؛ فإن الدول التي تمتلك أسلحة نووية والحكومات غير النووية قد قبلت عنصراً مكوناً من الإلتزامات المتبادلة بحيث لا تقوم الحكومات غير النووية بإنتاج السلاح أو الحصول عليه ، وفي المقابل تم الإعتراف رسمياً بحق الأعضاء في إستخدام الطاقة النووية السلمية . إلا أنه للأسف لم تتخذ الدول النووية أي خطوة لتدمير أو حتي تخفيض الأسلحة النووية ، متجاهلة إلتزاماتها في المعاهدة . ليس هذا فحسب ؛ بل إن بعض هذه الحكومات وخاصة أمريكا ، قد أقدمت علي تصميم وتطوير الأسلحة النووية الحديثة كما هو الحال بالنسبة لتطوير الأجهزة الحديثة للأسلحة النووية التكتيكية .

وقال خرازي : إن أعضاء المعاهدة ينتظرون خلال المؤتمر القادم للمعاهدة أن تعتبر الدول النووية نفسها ملزمة أكثر من الجميع بتنفيذ قرارات المعاهدة وتوصيات المؤتمر ، وأضاف قائلاً : في الوقت الذي نحتاج فيه إلي تشجيع الدول علي الصعيد الدولي من أجل الإنضمام إلي هذا البروتوكول ، نجد أن هناك مشروعاً جديداً قد طرح لفرض مزيد من القيود علي الدول التي تحاول تطوير تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي برغم أنها من أعضاء المعاهدة (NPT) ، بل ونفذت البروتوكول الإضافي ، وهو ما أدّي إلي مزيد من الخوف والقلق . وقال : إن الهيئة رفيعة المستوى المعنية

من قبل أمين عام الأمم المتحدة قدمت للأسف في تقريرها إقتراحاً يقضي بوقف أجهزة الطرد المركزي علي يد الدول ذات التقنية النووية المتقدمة .

وأكد خرازي علي أنه لا يجب منع إمتلاك تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي طالما أنها لا تتم بغرض إمتلاك السلاح النووي وتخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وسوف تؤدي مثل هذه الإقتراحات إلي حدوث تفرقة جديدة بين الدول النامية والدول المتطورة ، وسوف تحدث فجوة إقتصادية وتكنولوجية وصناعية دائمة بينهم ، بالإضافة إلي تداعياتها السياسية والقانونية السلبية .

أما علاء الدين بروجردي رئيس لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي بمجلس الشوري الإسلامي فقد قام بتحليل مواقف أعضاء المجلس لضيوف المؤتمر ؛ وقال : نظراً لسياسات الوكالة تجاه الملف النووي الإيراني فإنه ليست هناك فرصة للتصديق علي البروتوكول الإضافي داخل المجلس إلا إذا أبدت الوكالة والدول المتفاوضة التعاون اللازم بالإتفاق المنطقي حول الحق في إمتلاك التقنية النووية السلمية . وأضاف : إنني بصفتي رئيساً للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالمجلس أوجه نداء للدول الأوروبية الثلاث بأنهم إذا كانوا يريدون إتباع السياسة الأمريكية المزدوجة ، ويلتفتون للضغط السياسي ، فلن يتحقق أي نجاح علي الإطلاق .

وقد إعتبر بروجردي تعليق تخصيص اليورانيوم التطوعي والمؤقت بهدف إشاعة جو من الثقة (التوقيع علي البروتوكول الإضافي) ووقف تصنيع أجهزة الطرد المركزي وتوقف جميع الأنشطة والأبحاث غير القانونية والإستمرار في المفاوضات علي أعلي المستويات مع الدول الأوروبية الثلاث بقصد التفاهم من أجل تبديد المخاوف ، وتقديم تقرير مكون من ألف وثلاثين صفحة لمجلس المفتشين حول الأنشطة النووية الإيرانية ، إعتبر كل هذا من بين الإجراءات الإيرانية التي تهدف إلي إشاعة جو من الثقة .

وقال بروجردي : إن إيران قد نفذت كافة تعهداتها وإلتزاماتها في إطار بياني طهران وباريس ، وقد جاء الدور الآن علي أوروبا لكي تبدي التعاون اللازم لبدء التخصيب بعد هذه الخطوات الإيرانية .

وأضاف قائلاً : هناك تناقض واضح في تعامل الدول الغربية مع الأنشطة النووية الإيرانية ، فقد وقعت إيران علي معاهدة (ان بي تي) قبل ٣٧ عاماً ، وبدأت برنامجها النووي السلمي منذ السبعينيات ، وكانت الدول الثلاث فرنسا وألمانيا وأمريكا هم المساعد الأصلي لها في البرامج النووية . والمعروف أن إحتياجنا للطاقة النووية في ذلك الوقت كان أقل بكثير منه في الظروف الحالية ، وكانت الدول الغربية في ذلك الوقت تؤكد أن إيران يجب أن تنتج ٢٣ ألف ميجاوات طاقة نووية ، أما الآن وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً ، حيث زاد إستهلاك الطاقة ، فإنهم يعلنون أن إيران لا تحتاج للوقود النووي من أجل إمتلاك مصادر الوقود الخفيف .

كما أكد بروجردي علي أن الحكومة ستقف بقوة في وجه سياسات التمييز والتفرقة يدعمها في ذلك مجلس الشوري الإسلامي ، وقام بحصر مخالفات الدول الأوروبية بشأن الملف النووي الإيراني ، وقال : إن إصرار الدول الثلاث علي وقف التخصيب هو إنتهاك لهذا التعهد .

وذكر بروجردي أن ألمانيا وفرنسا وإنجلترا كانت قد تعهدت كذلك في إتفاقية باريس بتسخير كافة جهودها من أجل إنضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية ، وعدم قدرتها علي تنفيذ هذا التعهد يدل علي عجز هذه الدول وفشلها في تنفيذ تعهداتها . كما ذكر أن هذه الدول الأوروبية الثلاث قد تعهدت كذلك في إتفاقية باريس بالتعاون من أجل مكافحة الإرهاب بما في ذلك أنشطة القاعدة وسائر الجماعات الإرهابية مثل مجاهدي خلق ، إلا أن دعوة البرلمان الفرنسي لزعيمتهم مريم رجوي للحضور في البرلمان يعد إنتهاكاً صارخاً لهذا التعهد .

كما أشار أيضاً إلي أنه من غير المسموح به لأعضاء الوكالة إفشاء الأسرار والمعلومات السرية التي حصلوا عليها ، غير أنه رغم صراحة المادة السابعة فإن هناك معلومات سرية قد تسربت بعد فترة قصيرة من عمليات التفتيش التي تمت في المناطق الإيرانية الحساسة ، ليس هذا فحسب بل إنها قد نشرت أيضاً وبصورة محرفة في بعض الصحف الغربية . وعلي البرادعي أن يقوم بإيضاح ذلك ، كما أنه ينبغي علي المسؤولين الإيرانيين ألا يسمحوا بمثل هذا التفتيش .

وفي ختام حديثه قال بروجردي : إن مجلس الشوري الإسلامي صدق علي مشروع إنتاج ٢٠ ألف ميجاوات طاقة عن طريق إنشاء وتشغيل عشرين محطة نووية للعشرين عاماً القادمة ، وتم تخصيص اعتماد دراسته في ميزانية العام القادم .

وقد صرح حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني (في ٧ / ٣ / ٢٠٠٥) بعد مشاركته في المؤتمر الدولي للتقنية النووية والتنمية المستدامة بأن الهدف من إقامة هذا المنتدى هو إمكانية تناول برنامج الطاقة النووية بعيداً عن الضجيج السياسي ، وأن بحث هذا الموضوع يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لإيران . كما أشار إلي الانطباعات الخاطئة الموجودة في أذهان بعض الدول عن إيران وإعتبارها دولة إرهابية مارقة ، وهذا ما جعل أمريكا والغرب يقفان بجانب العراق في حربه مع إيران ، وأن الانطباع السائد في العالم الآن بالنسبة لإيران هو أنها دولة تسعى لإنتاج السلاح النووي وأنها تتأهب لإستخدامه . وفي المقابل يشعر الشعب الإيراني أيضاً أن الغرب لا يريد له الإستقلال والسيادة والتنمية ، وأنه يسعى إلي تأزيم الموقف عن طريق التلويح دائماً بتحويل الملف النووي الإيراني إلي ملف أمني دولي .

أما عن شروط إيران لتحسين العلاقات مع أمريكا فهي تتلخص فيما جاء علي لسان السيد حسين موسويان وهو أمين لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وأحد كبار الدبلوماسيين في المفاوضات النووية مع أوروبا ، حيث طالب أمريكا بإثبات حسن نواياها عملياً من أجل حل الخلافات القائمة حول الأنشطة النووية الإيرانية ، ذلك عن طريق الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة ، وإلغاء العقوبات الإقتصادية المفروضة علي إيران ، والإمتناع عن معاداة الحكومة الإسلامية الإيرانية .

وتعتبر تصريحات السيد موسويان (في ١٣ / ٣ / ٢٠٠٥) رداً علي العرض الأمريكي الأخير بشأن إستعدادها دعم عضوية إيران في منظمة التجارة العالمية ، وكذلك إلغاء حظر بيع قطع غيار الطائرات المدنية لإيران في مقابل التوقف الكامل لأنشطة تخصيب اليورانيوم في إيران . والواقع أن هذه الشروط التي ذكرها السيد موسوي ليست جديدة ، فقد أعلن الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني هذه الشروط من قبل .

* الملف النووي الإيراني ووسائل الإعلام :

لا شك أن التهديد المستمر من جانب أمريكا والغرب بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن إنما يشكل مشكلة كبيرة لإيران خاصة وأنه سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى فرض عقوبات إقتصادية دولية ، بل وربما يسمح باتخاذ بعض الإجراءات العسكرية ضد إيران .

ومع ذلك فإننا نرى بعض الإيرانيين ينظرون إلى الموضوع نظرة هادئة ، ومعظمهم من الناس العاديين ، ولا يؤمنون أساساً بشئ اسمه الأزمة النووية ويعتبرون المسألة كلها تمثيلية تهدف إلى شغل الشعب وصرف ذهنه عن المشكلات الحقيقية داخل المجتمع الإيراني ، وأن سر بقاء الحكومة الدينية يرجع أساساً إلى مساندة الأجانب لها وبصفة خاصة الحكومة الإنجليزية ، ولا يمكن أن يحدث صدام حقيقي بين هذه الحكومة وبين العالم الغربي .

وهناك فئة أخرى من الشعب العادي بل وبعض النخبة ، لا تشك لحظة في أن الجمهورية الإسلامية سوف تتجاوز هذه الأزمة عن طريق تقديم أي إمتيازات تطلب منها دون أن يمس كيانها أي ضرر ، وسوف تبدي مرونة كبيرة إذا ظهر أي خطر ، ومن هنا فلا داعي أصلاً للقلق مما يسمى بالملف النووي .

وفي المقابل نرى مجموعة أخرى من الإيرانيين تشعر بالقلق من عاقبة الملف النووي وهم يبحثون عن أية معلومات تفيدهم في هذا الشأن ، غير أن وسائل الإعلام لا تقدم لهم إلا النذر اليسير ، وهي لا تستطيع غير ذلك نظراً للرقابة الصارمة التي يفرضها المجلس الأعلى للأمن القومي ، وتحذيره الدائم لوسائل الإعلام بعدم تقديم أية تحليلات عن وجهة النظر الرسمية حول هذا الموضوع .

ومن وسائل الإعلام التي تحاول دائماً تقديم تحليلات حول مسار الملف النووي الإيراني بعيداً عن أقوال وتصريحات الوفد الإيراني المفاوض موقع بازتاب الذي يقال أنه يدار بواسطة المقربين من محسن رضائي سكرتير مجمع تشخيص مصلحة النظام ويتهم الوفد المفاوض بتقديم صورة غير صحيحة لسير المباحثات مع الدول الأوروبية الثلاث ، ويعتقد أن المفاوضين يحاولون عن عمد إظهار إيجابية نتائج المباحثات

ويقدمون أنفسهم علي أنهم الجانب المنتصر في هذه المفاوضات ، بينما تثبت الدلائل والشواهد عكس ذلك . وقد أدى هذا التوجه إلي تعرض هذا الموقع للغلق ، ومع ذلك فإن هذا الموقع ليس عنده إستعداد حتي الآن للتخلي عن أسلوبه هذا . كما يتهم هذا الموقع المفاوضين الإيرانيين بالضعف أمام الأوروبيين ، وهم يعتقدون أنه إذا تشدد المفاوضون الإيرانيون وتحدثوا بلهجة حادة ، فلن يكون أمام الجانب الأوروبي سوي قبول المطالب الإيرانية . وتتبع بعض الصحف التي تنتمي لتيار المحافظين المتشدد جداً أسلوباً مشابهاً لأسلوب موقع بازتاب أيضاً ولكنها قللت مؤخراً من لهجتها اللاذعة تجاه الوفد المفاوض من جراء بعض الضغوط .

وتتردد بين الحين والحين بعض الأسئلة من بعض الأفراد ولا تجد لها إجابة شافية ، ومن ذلك مثلاً : لو تقرر ألا تصنع إيران القنبلة الذرية ؛ فكم تساوي القيمة المتزايدة لتخصيب اليورانيوم في حد ذاتها ، هل تساوي العقوبات الإقتصادية الدولية أو حتي الحرب ؟ وإذا تقرر إستخدام تخصيب اليورانيوم كعامل رادع تجاه التهديدات الخارجية ؛ فكيف تضمن إيران أن جيرانها لن يحاولوا هم الآخرون إمتلاك مثل هذا السلاح ؟

* وداعاً للتخصيب :

وقد كتب سيد ضياء الدين احتشام (في ٣١ / ٣ / ٢٠٠٥) تحت عنوان وداعاً للتخصيب يقول :

بعد أن وصلت المباحثات النووية الإيرانية الأوروبية في باريس إلي طريق مسدود أعلن مسئولو التفاوض الإيراني أنهم طرحوا أفكاراً ذكية لتمهيد طريق المفاوضات ، لا شك أنهم تجاهلوا الشعب هذه المرة أيضاً وإعتبروه غريباً ولم يفصحوا عن هدفهم من هذه المقترحات العظيمة والذكية حتي كشفت المصادر الغربية النقاب عن حقيقة هذه المقترحات .

فقد أعلنت وكالات الأنباء الأوروبية والأمريكية نقلاً عن الدبلوماسيين الغربيين أن إيران قد إقترحت أنها بدلاً من أن يكون عندها عشرات الآلاف من أجهزة الطرد المركزي لإجراء أنشطة التخصيب فإنها تكتفي فقط بالعدد من ٥٠٠ إلي ٢٠٠٠ جهاز

طرده مركزي حتي تتبدد بهذه الطريقة مخاوف الغرب بشأن الأنشطة النووية الإيرانية.

وكانت أوروبا وأمريكا قد طالبتا قبل ذلك بإيقاف التخصيب الكامل في إيران وصرحتا بأن هدفهما من الضمانات العينية المطلوبة لم يكن إلا إيقاف هذه المسألة ، وبالنظر إلي أن أحداً من مسؤولي دولتنا لم يكذب حتي الآن الخبر الخاص بالإقتراح الذكي القائم علي الإكتفاء بـ ٥٠٠ إلي ٢٠٠٠ جهاز طرد مركزي فإن هذا الإحتمال يقوي أكثر من أي وقت مضى وهو أن فريق التفاوض النووي الإيراني قد تراجع إلي هذه الناحية من الخط الأحمر المعلن ، وأنه قد رضخ بالفعل ووافق علي إيقاف الكامل لعملية التخصيب ، والأشخاص الذين لديهم علم حتي علي مستوي المعلومات العامة بشأن القضايا النووية يعلمون جيداً أنه لإمداد مفاعل نووي قدرته ١٠٠٠ ميغاوات مثل مفاعل بوشهر بالوقود فإنه لابد من وجود ٦٠ ألف جهاز طرد مركزي ، ومن هنا فإن التغاضي عن ستين ألف جهاز طرد مركزي والإكتفاء بألفي جهاز منها كحد أقصى لا يعني بالفعل سوي إيقاف التخصيب وإنتاج الوقود النووي لأنه لا يمكن القيام بإنتاج الوقود النووي بألفي جهاز طرد مركزي ، بل إن العمل الذي يمكن إنجازه بهذا العدد القليل هو علي الأكثر مجموعة أنشطة بحثية وتجريبية فقط .

وكذلك فإنه بالنظر إلي أن التخصيب بأجهزة الطرد المركزي يُعد حلقة وسيطة مهمة جداً في عمليات إنتاج الوقود النووي المعقدة ، فإن سقوط هذه المرحلة يؤدي بالفعل إلي توقف العمليات السابقة واللاحقة ، وتوضيح ذلك أن إنتاج الوقود النووي يشمل خمس مراحل : إستخراج حجر اليورانيوم وإنتاج المادة النووية الصفراء وتحويل هذه المادة إلي UF6 ، ثم التخصيب بجهاز الطرد المركزي وإنتاج الأسياخ الوقودية حيث أن هذا البرنامج يعتبر ناقصاً بإلغاء المرحلة الرابعة ، وبهذه الحسبة فإن كافة الجهود التي قد بذلها خبراء ومتخصصو دولتنا خلال السنوات الأخيرة لتصنيع وتشغيل المعامل النووية المتقدمة ستظل بلا عمل وبلا نتيجة تقريباً .

والملفت للنظر هنا أن موضوع تقليل عدد أجهزة الطرد المركزي يُطرح في نفس الوقت الذي أُعلن فيه أن إيران بصدد إنشاء سبعة مفاعلات نووية . وبناء علي هذا فإننا إذا إحتجنا لستين ألف جهاز طرد مركزي في المتوسط لإمداد كل مفاعل

بالوقود فإننا سنحتاج في السنوات القادمة لأربعمائة وعشرين ألف جهاز ، وحتى لو تمكنت إيران من إنشاء الجيل الثاني من أجهزة الطرد المركزي فإنها ستكون في حاجة ماسة لخمسين ألف جهاز طرد مركزي بتقنية أحدث لإمداد هذه المفاعلات بالوقود .

إذن كيف يمكن تلبية هذه الاحتياجات الإستراتيجية بخمسمائة إلي ألفي جهاز طرد مركزي ، وهذا هو السؤال الذي لابد أن تكون إجابته عند أصحاب هذه الفكرة الذكية .

وعلي كل حال فإنه لابد من أخذ هذا التحذير مأخذ الجد وهو أنه إذا اقترح المفاوضون الإيرانيون تقليل أجهزة الطرد المركزي فيجب أن نقرأ الفاتحة علي التقنية النووية في الدولة وأن نتحول إلي مستورد للوقود النووي للأبد ، هذا بينما نحن نملك إمكانيات إنتاج الوقود النووي كما نمتلك القدرة العلمية والعملية علي إنتاجه .

والملفت للنظر هنا أن فكرة تقليل عدد أجهزة الطرد المركزي قد طُرحت من جانب إيران وليس من جانب أوروبا وهي نقطة تتيح للأوروبيين إمكانية المساومة بل والحصول علي الإمتيازات ، في حين أن هذا الإقتراح لو كان مطروحاً من جانب الأوروبيين لأختلفت المسألة تماماً ، والآن وقد طُرح من جانب إيران فإنه من الممكن التراجع تدريجياً مثل المراحل السابقة من التفاوض والإكتفاء بعدد أقل حتي من الخمسمائة جهاز طرد مركزي .

وفي هذه الحالة سي طرح سؤال مهم من قبل الرأي العام وهو هل مكسب المفاوضين بعد عامين من الجلبة والضجيج هو فقط السماح بتشغيل خمسمائة جهاز طرد مركزي وليس التخصيب ؟

ولذلك فإنه ينبغي علي المفاوضين لتبديد المخاوف القائمة في هذا الشأن إما تكذيب أصل الخبر ، أو إذا كانوا قد إرتكبوا مثل هذا الخطأ الجسيم عليهم أن يقوموا سريعاً بإصلاحه لأن هذا الخطأ يعني التوقف الكامل للتخصيب والتقنية النووية دون حصول الدولة علي أي إمتياز .

وبالطبع ليس سيئاً لو يتذكر مسئول الملف النووي هذه الجملة للدكتور شريعتي

أثناء الإتفاق مع الأوروبيين وهي (إن المؤسسة الدينية لم توقع حتي الآن في تاريخ إيران علي أي إتفاقية فاضحة) .

* حق إيران في إمتلاك التقنية النووية :

وفي مطلع شهر إبريل من هذا العام (٢٠٠٥) طالب الرئيس الإيراني محمد خاتمي دول الترويك الأوروية فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، بضرورة تفهم موقف بلاده فيما يتعلق بالملف النووي وعدم التركيز علي الجانب السياسي في المسألة . وأكد خاتمي مجدداً - خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع الرئيس النمساوي هاينز فيشر في فيينا في ٤ إبريل ٢٠٠٥ علي حق بلاده في إمتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، لكنه شدد في الوقت نفسه علي أن إيران ضد إمتلاك السلاح النووي . وإعتبر خاتمي أن موقف الولايات المتحدة في مسألة الملف النووي الإيراني يعكس تعنتاً شديداً ضد طهران ، معتبراً أن من حق بلاده تخصيص اليورانيوم لإستخدامه في الأغراض السلمية . والمعروف أن زيارة خاتمي لفيينا كانت تستهدف الحصول علي دعم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لموقف بلاده وطمأنتها في الوقت نفسه بالتأكيد علي الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني وإبداء إستعداداته لتقديم ضمانات في هذا الإتجاه .

كما أعلن الرئيس الإيراني أيضاً أنه برغم إستعداد طهران لمواصلة المفاوضات النووية مع الدول الأوروية الثلاث لكنها لا تؤيد إطالة مدة هذه المفاوضات كثيراً ، وذلك في الوقت الذي أكد فيه مجدداً حسين موسويان مندوب إيران لدي الوكالة الدولية للطاقة النووية ضرورة سيطرة بلاده علي عمليات التخصيب ودورة إنتاج الوقود النووي . وصرح خاتمي بأنه حذر القادة الأوروبيين خلال مشاركته في تشييع جثمان بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني من محاولات البعض لنسف المفاوضات النووية وحرمان إيران من حقوقها الطبيعية والمشروعة في إستخدام التكنولوجيا النووية المدنية .

وفي الحادي عشر من شهر إبريل أكد مصدر دبلوماسي غربي رفيع المستوي أن دول الترويك الأوروية ستناقش إقتراحاً إيرانياً للسماح لها بالإبقاء علي منشأة صغيرة لتخصيب اليورانيوم ، تخضع لرقابة مشددة من جانب الوكالة الدولية للطاقة

الذرية التابعة للأمم المتحدة . لكن الدبلوماسي الغربي أشار إلي أن الإتحاد الأوروبي وواشنطن ما زالا يصران علي تخلي إيران عن تخصيب اليورانيوم .

وأضاف أن الجانبين اللذين سيلتقيان في التاسع عشر من هذا الشهر ، أصبحا علي وشك التوصل لإتفاق قد يتم الإعلان عنه في نهاية جولة المفاوضات المقبلة . ومن ناحية أخرى ، أعلن المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى ، أن إيران لن تتخلي عن حقها في تخصيب اليورانيوم رغم تأكيده أن جو المباحثات قد أصبح أفضل عن ذي قبل .

وقد نفى كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية في مؤتمر صحفي مع نظيره الدانماركي بيرستيج مولر وجود أي خطة سرية لإنتاج سلاح نووي . وقال : إن حجم منشآتنا للتخصيب الصناعي في حد ذاته يؤكد أنه ليس لدينا أي خطة للتحويل إلي إنتاج أسلحة نووية . وفي نفس ذلك الوقت أكد مصدر دبلوماسي غربي علي أن المفاوضات بين إيران والدول الثلاث الأوروبية ما زالت متعثرة وفي حاجة إلي جولات أخرى وأن نقاط الخلاف بين الجانبين ما زالت كبيرة وقائمة ، وأن العقبة الرئيسية ما زالت تكمن في تجمد مواقف الطرفين فيما يتعلق بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم نهائياً .

وفي ١٢ / ٤ / ٢٠٠٥ ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية أن الجنرال يواف غالان الملحق العسكري لرئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون عرض صوراً من الجو لمنشآت نووية إيرانية خلال الإجتماع مع الرئيس الأمريكي جورج بوش . كما قدم معلومات عن إيران جمعتها أجهزة المخابرات الإسرائيلية . وقالت الإذاعة الإسرائيلية : إن الوثائق التي عرضت علي بوش خلال إجتماعه مع شارون أشارت إلي أن البرنامج النووي العسكري الإيراني متقدم جداً .

وقد أعلن البيت الأبيض في يوم ١٣ / ٤ / ٢٠٠٥ أن الرئيس الأمريكي أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال إجتماعهما أن الولايات المتحدة تدعم الجهود الدبلوماسية الأوروبية الساعية لضمان عدم قيام إيران بتطوير أسلحة نووية ، وقد حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي الرئيس الأمريكي من أن إيران إقتربت من نقطة اللاعودة لإكتشاف المعرفة الخاصة بصنع السلاح النووي .

واوضح سكوت ماكليان المتحدث بإسم البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي ناقش مع شارون أهمية دعم الجهود الدبلوماسية الأوروبية ، كما أكد له أن واشنطن ستقدم الدعم للجهود الأوروبية عن طريق إستخدام الوسائل الدبلوماسية مع إيران حتي تتخلي عن طموحها لإمتلاك أسلحة نووية . ورفض ماكليان التعليق حول ما إذا كان بوش قد ناقش مع شارون إمكانية العمل الفردي تجاه إيران وهو الأمر الذي كان قد حذر منه ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي . وكان تشيني قد حذر في يناير الماضي من أن إسرائيل تخطط لضرب المنشآت النووية الإيرانية كعمل فردي تقوم به للدفاع عن نفسها ضد الخطر الذي تشكله طهران لأمنها .

وقد أكد الباحث السياسي الأمريكي البروفيسور جوشوا مورافشيك الأستاذ بمعهد انتربرايز الأمريكي للسياسة العامة علي أنه من الممكن أن تقوم أمريكا بقصف المنشآت النووية الإيرانية بالصواريخ وذلك إذا فشلت الجهود الدبلوماسية في إيجاد حل للمشكلة النووية الإيرانية ، وأنها لن تسمح بإمتلاك إيران للسلاح النووي .

وفي هذه الأثناء صرحت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في ١٤ / ٤ / ٢٠٠٥ بأن واشنطن ستمنح الدبلوماسية الأوروبية الرامية إلي تسوية هذه الأزمة سلمياً فرصة حتي الصيف المقبل قبل أن تعيد النظر في طريقة التعامل مع الملف الإيراني . وأكدت في مقابلة صحفية مع صحيفة وول ستريت جورنال أن اللجوء إلي مجلس الأمن هو أحد الخيارات التي تدرسها الإدارة الأمريكية . وتعد هذه هي المرة الأولى التي يحدد فيها مسئول أمريكي رفيع المستوى موعداً نهائياً للمفاوضات السلمية مع إيران . وأوضحت رايس أن الجهود الأوروبية نجحت في دفع إيران إلي تعليق برنامجها النووي وضمان بقاء البرنامج بعيداً عن الأغراض العسكرية .

ويمكن القول بأن الشئ الوحيد الذي ربحته إيران من خلال مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي هو نجاحها في الحصول علي تعهد أوروبي واضح بدعم ترشيحها لعضوية منظمة التجارة العالمية . كما أنها إستفادت أيضاً من خطأ صدام الذي شدد علي أنه لا يملك أسلحة دمار شامل ، وعندما إطمأنت الولايات المتحدة إلي عدم وجود أي أثر لهذه الأسلحة شنت الحرب عليه بكل ثقة وبدون أي مخاوف . بينما

كانت كوريا الشمالية أكثر ذكاء في التعامل مع القضية وكانت صريحة بشأن الإفصاح عن إمتلاكها لقدرات نووية ، وهو ما يجعل الولايات المتحدة غير قادرة علي دخول مغامرة غير مأمونة العواقب لمحاربتها أو توجيه ضربة عسكرية إليها لعدم إمكانية شن حرب ضد دولة تملك قدرات نووية . وهذا هو بالضبط ما تفعله إيران حالياً مع الإدارة الأمريكية ، وربما كان هذا هو السبب الذي سوف يجنبها الحرب كما يقول بعض المحللين .

وفي تصريح لمدير عام شركة إنفاپ "INVAP" الأرجنتينية الحكومية لبناء المفاعلات النووية كارلوس امايا حول الموقف الأمريكي من المفاعل الإيراني ، إعتبر أمايا أن الولايات المتحدة تتخذ موقفاً متشديداً ضد إيران بسبب ما يقوله الأمريكيون عن تطويرها أسلحة نووية ، وأشار إلي أنه لا يستطيع الحكم علي الوضع هناك من الناحية الفنية لكنه ذكر أن شركته قامت خلال الفترة من ١٩٨٥ إلي ١٩٩٠ بتحديث مفاعل طهران وهو مفاعل أمريكي قديم ، وذلك بتغيير بعض المعدات الإليكترونية بأخري أكثر تطوراً .

* إستجواب وزير الخارجية الإيراني في البرلمان حول محطة بوشهر :

أكد كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية في ١٣ / ٤ / ٢٠٠٥ علي أن مشروع تشغيل محطة بوشهر النووية قد عهد به إلي الروس في ظروف معينة ، وقد واجه المشروع بعض المشكلات التي تم حلها ومن المتوقع إستكمال هذه المحطة حتي أواخر عام ٢٠٠٦ م . وأشار وزير الخارجية الذي حضر في البرلمان للرد علي سؤال وجهه إليه نور الدين بير مؤذن نائب اردبيل حول محطة بوشهر النووية وأسباب التأخير في تشغيلها ، إلي زيارته الأخيرة لهذه المحطة وقال : لقد ذكرنا المسؤولين الروس خلال الإجتماعات المختلفة بالتأخير في تنفيذ هذا المشروع ، والمعروف أن هذا المشروع الذي يتولي أمره الروس هو مشروع غربي وألماني ، وبما أن الألمان قد توقفوا عن العمل فيه بعد قيام الثورة الإسلامية ، فقد تعهد الروس بإستكمالهم ومواصلة العمل فيه . وقد تسبب تصميم هذا المشروع علي يد دولة معينة ، ثم تنفيذه علي يد دولة أخري في إيجاد مشكلات عديدة ؛ فمثلاً تم وضع أساس خرساني لتركيب الأجهزة الألمانية ، ولم يكن في إستطاعة الروس تركيب أجهزتهم فوق هذا الأساس

الخرساني السابق ، ولذلك اضطروا إلي هدم هذه القواعد الخرسانية السابقة وأقاموا قواعد جديدة .

كما إعتبر خرازي أن مشكلة التمويل المالي هي السبب الثاني في تأخير تنفيذ المشروع ، أضف إلي هذا مشكلة تأمين الوقود اللازم ، علماً بأن هذه المحطة ستتكلف حوالي مليار دولار . وصرح وزير الخارجية أيضاً بأن الروس قد قاوموا الضغوط الأمريكية من أجل التوقف عن إتمام هذا العمل .

وعلي الرغم من تلك الإجابات والتوضيحات التي أدلي بها وزير الخارجية إلا أن النائب پير مؤذن لم يقتنع بها ، وأكد علي أنه لا يمكن الوثوق في الروس لأنهم غير مستعدين للتضحية بمصالحهم من أجل علاقتهم مع إيران ، وطلب إعادة الموضوع إلي لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي لمزيد من البحث .

* استئناف المفاوضات الأوروبية - الإيرانية من جديد :

في نهاية شهر إبريل ٢٠٠٥ تناقلت الأنباء خبر إجتماع دول الترويكاف الأوروبية في لندن مع المفاوضين الإيرانيين بهدف التوصل إلي تسوية نهائية وحاسمة لضمان عدم قيام طهران بإستخدام برنامجها النووي لتطوير أسلحة نووية . وقبل ساعات من الإجتماع ، أعلن سيروس ناصري أحد أبرز المفاوضين الإيرانيين أن الوقت ينفذ سريعاً في المفاوضات مع الأوروبيين ، وأضاف أن موقف طهران واضح حيث أعلنت أن لديها برنامجاً لتخصيب اليورانيوم ولا يمكنها تعليقه لفترة طويلة ، مؤكداً أن البرنامج النووي يجري لأغراض سلمية ولا يمكن توقيفه أكثر من ذلك . وأوضح حسين موسويان المتحدث بإسم المفاوضين الإيرانيين أنه متشائم جداً إذا ما إستمر الأوروبيون في تبني سياسة الجمود وعدم القيام بأي تحرك للتوصل لنتيجة حاسمة .

وفي طهران ، صرح الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني بأن إيران ستستمر في برنامجها النووي بما فيه تخصيب اليورانيوم مهما كان الثمن .

ومن جهة أخرى أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٩ إبريل خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن بلاده ستواصل تعاونها النووي مع إيران ، ولكن لأغراض سلمية فقط .

وقد حذرت بعض المصادر الدبلوماسية من خطورة تنفيذ إيران تهديدها بإستئناف تخصيب اليورانيوم ، وذلك في إشارة إلي أن ذلك سيؤثر سلباً علي سير المفاوضات ، وأن فشل المفاوضات قد يؤدي إلي إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن تمهيداً لفرض عقوبات إقتصادية علي طهران .

وبعد فشل هذه المحادثات مع الإتحاد الأوروبي أعلن حسن روحاني كبير مفاوضي إيران أن طهران قد تستأنف أنشطة تحويل اليورانيوم التي تسبق تخصيبه إبتداء من الأسبوع الأول من شهر مايو ٢٠٠٥ م ، لأن المباحثات لم تحرز تقدماً حقيقياً.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (ايرنا) عن روحاني قوله : إن أنشطة التمويل قد تبدأ في مجمع أصفهان النووي ، وإن كانت أنشطة التخصيب من المستبعد أن تستأنف في مجمع نطنز في نفس الوقت ، ويقع مجمع أصفهان ونطنز في وسط إيران ، وكانت إيران قد جمدت أنشطة التخصيب منذ بضعة أشهر كمبادرة لحسن النية ، ولكنها أكدت أن هذا الإجراء مؤقت إلي حين التوصل إلي إتفاق مع الإتحاد الأوروبي . وقد صدر التهديد الإيراني بعد ساعات من إختتام محادثات لندن . وأعلن المتحدث بإسم وزارة الخارجية البريطانية في ساعة متأخرة من مساء ٢٩ إبريل ٢٠٠٥ م أن الجانبين إتفقا علي مزيد من المباحثات مستقبلاً بعد تعذر التوصل إلي نتائج محددة خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات . وقد رأس الوفد الأوروبي في محادثات لندن خافيير سولانا الممثل الأول للسياسة الخارجية بالإتحاد الأوروبي ورأس جواد ظريف سفير إيران بالأمم المتحدة وفد بلاده في المحادثات .

وفي تلك الأثناء أكد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي في ١ مايو ٢٠٠٥ أن البرنامج النووي الإيراني ليس من شأن الولايات المتحدة وأن علي واشنطن ألا تتوقع أي إنعكاس للأمر علي الإنتخابات الرئاسية في إيران والمقرر إجراؤها في شهر يونيو ٢٠٠٥ م .

وأضاف خامنئي في خطاب ألقاه في مدينة كرمان (جنوب شرق إيران) ونقله التلفزيون الرسمي مباشرة : إن الغطرسة الوقحة للولايات المتحدة ذهبت بها إلي حد القول إن إيران ليست بحاجة إلي تكنولوجيا نووية ، هذا ليس من شأنكم ، وقال

مخاطباً الولايات المتحدة إنه لا حق لهم في الحكم إن كانت أمة تحتاج التكنولوجيا النووية أم لا ، وتساءل : لماذا ينبغي علي طهران ألا تمتلك مثل هذه التكنولوجيا ؟

وفي ٢ مايو ٢٠٠٥ وللمرة السابعة منذ إقرارها عام ١٩٧٠م بدأ وزراء خارجية ١٨٩ دولة مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وسط أزمة عدم ثقة وتوقعات بالفشل في التوصل إلي إتفاق أو موقف موحد بسبب الخلافات الحادة بين الدول الموقعة علي المعاهدة .

وقد هدد وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر بتعليق المفاوضات الأوروبية مع طهران حول برنامجها النووي مشيراً إلي إمكانية نقل الملف الإيراني لمجلس الأمن ، وأكد فيشر علي أن إستئناف طهران لأنشطة التخصيب يعني وضع نهاية للمفاوضات التي تجريها دول الترويكا الأوروبية مع طهران للحيلولة دون تحويل ملفها لمجلس الأمن مما يعني فرض عقوبات علي الحكومة الإيرانية .

ومن جانبه صرح محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن المحادثات بين الإتحاد الأوروبي وإيران يجب أن تستمر ، مطالباً طهران بضرورة عدم القيام بأي تحرك من جانب واحد لإستئناف تخصيب اليورانيوم ، وأكد البرادعي علي أهمية إتفاق الطرفين علي الخطوة القادمة للتوصل لتسوية الأزمة .

وفي العاشر من شهر مايو ٢٠٠٥م حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من جديد إيران من عواقب إستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، بينما أعلن المتحدث بإسم مجلس الأمن القومي الإيراني في نفس الوقت أن قرار بلاده بشأن إستئناف أو عدم إستئناف بعض النشاطات النووية الحساسة سيتخذ خلال أيام ، وقال أن المهلة الأخيرة هي نهاية الأسبوع الحالي . وصرح هانز بليكس كبير مفتشي الأسلحة لدي الأمم المتحدة سابقاً بأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من عمليات تخصيب اليورانيوم هو لصالح إيران وإسرائيل معاً . وأن هذه الخطوة ستطمئن إيران ، وللمساعدة علي التوصل لهذا الإتفاق طالب بليكس واشنطن بتقديم ضمانات أمنية لطهران كحافز إضافي لجعلها تتخلي عن طموحاتها النووية .

وقد إنتقدت إيران في ١١ / ٥ / ٢٠٠٥م التهديدات بنقل ملفها النووي إلي

مجلس الأمن الدولي ووصفتها بأنها ضجة إعلامية لا داعي لها ، مؤكدة تصميمها علي إستئناف تخصيب اليورانيوم . وصرح غلام رضا آقازاده نائب الرئيس ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية إنه لا توجد قاعدة قانونية تسمح بنقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي ، وقال إنه بما أن موافقة طهران علي تعليق تخصيب اليورانيوم ، عقب إتفاق نوفمبر ٢٠٠٤ مع الدول الأوروبية الثلاث ، كان اختيارياً ويهدف إلي بناء الثقة ، فلا داعي إذن للإستمرار في التعليق .

وأضاف أنه علي الأوروبيين أن يعرفوا أن إنهاء التعليق لا يتطلب الحصول علي تصريح من أي شخص أو أي هيئة دولية ، وكانت الدول الأوروبية قد أكدت أن إستئناف إيران لنشاطها النووي سيكون إنتهاكاً لإتفاق ٢٠٠٤ وقد يؤدي إلي إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي . وطالب آقازاده الأوروبيين بأن يلتزموا الجدية في مفاوضاتهم مع إيران ، وأشار إلي أن أحد شروط إستمرار هذه المفاوضات هو أن تجد إيران تقدماً ، لكن الطرفين لم ينجحا في ذلك . كما صرح آقازاده بأن مفاعل تخصيب اليورانيوم في نطنز بوسط إيران سيظل مغلقاً كإشارة للأوروبيين علي أن إيران لا تسعى لزيادة التوتر أو إحداث إضطرابات .

هذا بينما أعلن توني بليز رئيس الوزراء البريطاني في ١٢ / ٥ / ٢٠٠٥ أنه سيؤيد إحالة الملف الإيراني النووي إلي مجلس الأمن إذا إستأنفت إيران أنشطتها النووية ، وأكد بليز علي أن إيران يجب أن تواجه بحزم إذا ما إنتهكت إلتزاماتها الدولية .

وفي المقابل هددت إيران من جانبها بالكف عن إحترام معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية إذا ما منعت من إستخدام التكنولوجيا النووية لغايات سلمية . وأوضح حسن روحاني المسئول المكلف بإدارة الملف النووي خلال لقائه مع سيرجي كيسلياك نائب الوزير الروسي المكلف بشئون نزع الأسلحة والأمن القومي أنه إذا جرت محاولة حرمان إيران من حقوقها الشرعية وإستكمال دورة الوقود النووي في إطار معاهدة حظر إنتشار الأسلحة فلن يكون هناك إحترام بعد الآن لهذه المعاهدة .

وفي الوقت نفسه أعلن غلام رضا آقازاده نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة

الطاقة الذرية الإيرانية في ١٢ / ٥ / ٢٠٠٥ أن طهران قررت إستئناف جزء مهم من أنشطة تحويل اليورانيوم في مفاعل أصفهان قريباً .

وأوضح أن الموعد المحدد لإستئناف هذه الأنشطة سيعلن قريباً . وفي ?بيننا قال دبلوماسيون أوروبيون أن الدول الثلاث الأوروبية أرسلت خطاباً إلي إيران حذرت فيه من عواقب لم تكشف عن طبيعتها في حالة إستئناف طهران أي أنشطة نووية .

وبعد هذا التاريخ بيومين فقط (أي يوم ١٤ / ٥) نجد تلميحات إيرانية بتأجيل إستئناف بعض أنشطتها النووية ، حيث أعلن غلام رضا آقازاده نائب الرئيس الإيراني ومدير منظمة الطاقة الذرية أن إيران قد تؤجل إستئناف بعض أنشطتها النووية الحساسة عقب تحذير الترويكيا بإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن في حالة إستئناف هذه الأنشطة ، وذلك في الوقت الذي وجهت فيه إسرائيل تهديداً ضمناً بمهاجمة الأهداف النووية الإيرانية وحذرت من أن طهران ستمتلك القدرة الفنية علي إنتاج قنبلة نووية في فترة تتراوح بين ٦ و ٩ أشهر . وذكر التلفزيون الإيراني في يوم ١٣ / ٥ نقلاً عن آقازاده قوله خلال مناقشات علي الهواء مباشرة أن إستئناف بعض الأنشطة النووية المرتبطة بتحويل خام اليورانيوم أمر مؤكد ، لكن قد يتم تأجيل الإستئناف لفترة من الزمن ، ولم يحدد آقازاده موعد إستئناف هذه الأنشطة النووية الحساسة .

وفي منتصف شهر مايو وقع ٢٠٠ من أعضاء مجلس النواب الأمريكي (الكونجرس) علي مشروع قانون يرفع من سقف العقوبات المفروضة حالياً علي الجانب الإيراني الذي يحرم فروع الشركات الأمريكية من الإنخراط في أعمال تجارية مع إيران . كما يدعو مشروع القرار الأمريكي الجديد إلي معاقبة الدول التي تستثمر في الأراضي الإيرانية بحرمانها من المساعدات الأمريكية .

ومن المحتمل أن يعارض نواب بارزون في المجلسين إصدار القانون المتشدد بينما لم يأخذ البيت الأبيض موقفاً من مشروع القانون الحالي . وينتظر أن يحظى مشروع القانون بدعم أقوى عندما تقوم لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية إيباك بعقد مؤتمرها السنوي في واشنطن خلال الشهر الحالي (مايو ٢٠٠٥) . وقد وضعت إيباك مشروع القانون المتشدد علي قائمة أولوياتها في المرحلة المقبلة .

* انتخابات الرئاسة الإيرانية ومفاوضات الملف النووي :

في الوقت الذي إنتهت فيه الحملة الرسمية الخاصة بعملية الترشيح مساء يوم الرابع عشر من مايو ٢٠٠٥ تمهيداً لإجراء الانتخابات في السابع عشر من شهر يونيو من نفس هذا العام ، وكان من أهم المرشحين الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني ، ورئيس البرلمان السابق مهدي كروي ، ووزير التعليم العالي مصطفى معين ، والرئيس السابق لهيئة الإذاعة والتلفزيون علي لاريجاني ، يصرح حسن روحاني كبير المفاوضين الإيرانيين وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في حديث له مع صحيفة الـ « فايننشال تايمز » بأنه لا توجد أي علاقة بين القضية النووية وانتخابات الرئاسة ، حيث أن الرئيس المنتخب سوف ينفذ القرارات الأساسية التي إتخذت بالإجماع من قبل النظام الحاكم . وقد سئل عن مدي إمكانية فتح الطريق للتباحث مع أمريكا إذا رشح شخص معين لرئاسة الجمهورية مثل هاشمي رفسنجاني ، فأجاب : إن مفتاح التباحث في يد واشنطن ، ذلك أن الدولة التي ترغب في التباحث لا يمكن أن تتحدث في نفس الوقت عن تغيير الحكومة ، وعلي هذا الأساس يجب علي أمريكا أن تعلن إستراتيجيتها بوضوح ، ويجب أن تحدد موقفها وتعلن أنها لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية لبلادنا ، وتوضح كذلك حسن نيتها تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وتوقف مساندتها للجماعات الإرهابية مثل جماعة مجاهدي خلق .

وقد وصف السيد روحاني في حديثه هذا السياسة الأمريكية بأنها متناقضة وملتوية ، وقال : الأمريكيون دائماً متناقضون ، وقد شهدنا رسائل متناقضة منها في كثير من المواقف ؛ ففي أفغانستان قدم الأمريكيون الشكر لنا من ناحية ، ثم قال بوش إننا جزء من محور الشر من ناحية أخرى ، ومثل هذه التناقضات التي تحدث الآن ليست جديدة .

وقد أعلن علي أكبر هاشمي رفسنجاني المرشح في الانتخابات الرئاسية الإيرانية أنه يعتزم تسوية المشكلات بين بلاده والولايات المتحدة ، وطالب في بيان صدر عن مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه الولايات المتحدة بإبداء مؤشر إيجابي كمرحلة أولى لتسوية الخلاف بين البلدين . وقال إنه يتعين علي الأمريكيين

إبداء نوايا حسنة كي يتم إستئناف العلاقات وأنه يجب عليهم أن يعاملوا الشعب الإيراني علي قدم المساواة وأن يتخلفوا عن عدائيتهم .

كما أعلن رفسنجاني في وقت لاحق (١٥ يونيو ٢٠٠٥) بأن بدء صفحة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة بات ممكناً . وقال في حديث أجرته مع شبكة سي . إن . إن الأمريكية : إنني أؤيد سياسة الإنفراج وسأطبق هذه السياسة أيضاً مع الولايات المتحدة . وأضاف : إذا كانت الولايات المتحدة صادقة في عزمها علي التعاون مع إيران ، فإن الوقت سيحين لبدء صفحة جديدة في العلاقات معها .

وفي تصريح لرفسنجاني أيضاً أعلن أنه قادر بحكم خبرته علي التعامل مع الولايات المتحدة والتعامل مع الملف النووي بالشكل الذي يحقق الطموحات الإيرانية ، وفي نفس الوقت يكفل تخفيض المخاوف الأمريكية حيال نوايا بلاده . وقد ذكر المحللون السياسيون أن ما قاله رفسنجاني لا يعدو كونه تفكيراً بالتمني ، ذلك أن الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر لم تعد الولايات المتحدة التي عرفها أو خبرها رفسنجاني أثناء توليه الرئاسة في الماضي (من ١٩٨٩ إلي ١٩٩٧ م) ، فالإدارة الأمريكية الحالية لا تقبل أنصاف الحلول ، وهي تري أن العالم اليوم قد غدا منقسماً إلي معسكرين أحدهما مع الإرهاب والآخر ضده ، في إشارة إلي أنه لا يوجد موقف وسط بين هذين الموقفين . ويعزز هذا التصور الرابطة القوية بين إسرائيل والمحافظين الجدد المهيمنين علي صنع القرار في واشنطن حالياً ، فالإسرائيليون يؤمنون بأن الأمر حين يتعلق بالبديل النووي لا يوجد فارق بين النجاح في إجراء تخفيض نووي بهدف صنع قنبلة أو النجاح في ضبط التفاعل المتسلسل الذي يقود لبناء محطة لإنتاج الطاقة بهدف تحلية المياه أو مد التجمعات السكانية بالكهرباء .

ويري المحللون أن واشنطن لن تراهن علي التصريحات التي يطلقها المرشحون للرئاسة في إيران ، حيث تختلط هذه التصريحات بمزايدات لا تعبر عن المواقف التي سيتخذها هذا المرشح أو ذاك في حالة فوزه بالرئاسة فعلاً .

والحقيقة أن الحديث عن البرنامج النووي الإيراني شكل عصب الحملات الانتخابية للمرشحين لانتخابات الرئاسة في إيران والتي تقرر إجراؤها في السابع

عشر من شهر يونيو ٢٠٠٥ ، وعلي الرغم من أن إيران قامت بتعليق هذا البرنامج خاصة ما يرتبط منه بعمليات تخصيب اليورانيوم فإن الشعب الإيراني لا يمكن أن يتسامح مع أي مرشح يفكر في تقديم تنازلات تتعلق بالبرنامج النووي .

وقد حذر بعض الدبلوماسيين الغربيين من أن إتباع الرئيس الإيراني الجديد لنهج متشدد بشأن الملف النووي سيضر بمصلحة طهران وقد يصعد من المسألة ويؤدي إلي إحالتها إلي مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات علي إيران .

وفي حديث أجرته مجلة الـ تايم مع هاشمي رفسنجاني في ٦ / ٦ / ٢٠٠٥ قال : لقد كانت ضغوط شديدة منذ حوالي ستة أشهر من جانب فئات مختلفة من الشعب وخاصة فئة المثقفين والنخبة حتي أدخل معركة الانتخابات ، وكانت لديهم أسباب كثيرة لطلبهم هذا ، ولكن نظراً لأنني كنت عازفاً عن هذا الأمر ، فقد قاومت لمدة ستة أشهر ، وفي النهاية تغلب منطقهم علي رغبتي ، ودخلت المعركة . وقد فكرت في أنني لو إنتخبت سوف أستطيع الحفاظ علي الإنسجام الداخلي أفضل من الآخرين . ويجب في هذه الظروف إعطاء المتشددین فرصة أقل حتي تسود البلاد حالة من الاعتدال ، حيث يري النخبة والمثقفون الذين كانوا يطالبونني بالترشيح أن الدولة الآن في حاجة لمزيد من الاعتدال وهم يعتقدون أنه لو سادت حالة من الاعتدال فمن الممكن التعامل بشكل أفضل مع العالم .

ورداً علي سؤال حول إستعداده لوقف برنامج الوقود النووي لمدة طويلة في مقابل تحسن العلاقات وإجراء الصفقات مع الغرب وأمريكا ، قال رفسنجاني : لا ، نحن غير مستعدين لوقف البرنامج ، ولكننا مستعدون لأن نطمئن العالم بأننا لن ننقل من التقنية السلمية إلي التقنية العسكرية ، ولو كان إعطاء الثقة يحتاج للوقت وللمباحثات حتي تكون هناك فرصة لكي يطمئن الآخرون فنحن مستعدون لذلك .

وذكر رفسنجاني أن وعود الأوروبيين للسيد روحاني خلال المباحثات بتقديم مشروع زمني محدد خلال الشهرين القادمين إنما يعد خطوة إيجابية ، وأنه لا يري سبباً في أن يحيل العالم هذا الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن حيث أن هذا النشاط حق شرعي لهذه الدولة ، ولو أقدموا علي ذلك فلن يقع الضرر علي الإيرانيين وحدهم بل سيصيب الضرر أيضاً كل من قاموا بذلك .

* التهديدات الإيرانية بإستئناف تخصيب اليورانيوم :

أعرب حميد رضا آصفي المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية في حديثه للمراسلين يوم الثلاثاء ٣ مايو عن تفاؤله إزاء إستمرار المباحثات مع الأوروبيين ، وكان حسن روحاني امين المجلس الأعلى للأمن القومي وكبير المفاوضين النوويين الإيرانيين قد طرح إمكانية إستئناف تخصيب اليورانيوم قبل عدة أيام وفي أعقاب فشل المفاوضات الإيرانية الأوروبية التي عقدت يوم الجمعة ٢٩ إبريل ٢٠٠٥ في لندن .

غير أن السيد آصفي فسر هذه التصريحات بقوله إن بحث إستئناف التخصيب ليس مطروحاً ولكن المطروح هو بحث بدء بعض الأنشطة المتعلقة بالتخصيب ، كما أعرب عن قلقه إزاء ما أسماه بطول المباحثات مع الأوروبيين ولكنه قال في نفس الوقت إن نقاطاً كثيرة في جدول المباحثات النووية الإيرانية الأوروبية قد تم بحثها ولم يبق سوى نقاط معدودة .

وأكد المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية علي أن معظم الأوروبيين قد إقتنعوا بأن البرامج النووية الإيرانية سلمية ، وأن الأمريكيين هم فقط الذين يحاولون وضع العراقيل في طريق إستمرار المفاوضات .

كما أكد كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية الذي كان موجوداً في نيويورك للمشاركة في مؤتمر بحث معاهدة (إن . بي . تي) خلال لقائه بعدد من المسؤولين الأجانب علي هامش المؤتمر علي سلمية البرامج النووية الإيرانية . وطبقاً لتقرير وكالة الأنباء الإيرانية الحكومية إيرنا ، فقد قال السيد خرازي خلال لقائه بوزراء خارجية عدة دول من بينها ألمانيا : إن الرأي العام الإيراني قلق من سير المباحثات النووية بشكل بطيء وعدم وصولها إلي إتفاق ، ويجب أن نري تقدماً ملموساً في هذه المباحثات .

وفي الوقت نفسه طلب يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني من إيران منع إستمرار برنامج تخصيب اليورانيوم . وقال إن إستمرار تعليق التخصيب يشكل أساس المباحثات الجارية بين الإتحاد الأوروبي وإيران ، وفي حالة تغير السياسة الإيرانية

فسوف تتوقف المباحثات النووية ، ويزيد الضغط الأمريكي والأوروبي لإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن .

وقد جاء حديث السيد فيشر رداً علي تصريحات السيد روحاني حول إمكانية إستئناف تخصيب اليورانيوم . وفي مراسم إفتتاح المؤتمر الدوري لبحث تقدم معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية الذي إفتتح يوم الإثنين ٢ مايو ٢٠٠٥م بنيويورك طرح موضوع البرامج النووية الإيرانية بواسطة بعض المتحدثين وكذلك أثناء اللقاءات مع المسؤولين الإيرانيين . وبينما طالب المندوب الأمريكي بعدم إمتلاك إيران (إلي جانب كوريا الشمالية) التقنية النووية بسبب ما أسماه بالتجاوز الإيراني لبنود المعاهدة ، طلب محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم إستئناف برنامج تخصيب اليورانيوم .

وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية التي تتهم إيران بالسعي من أجل إمتلاك الأسلحة النووية تحت ستار البرامج النووية السلمية ، طالبت بإحالة هذا الملف إلي مجلس الأمن برغم أنها في الشهور الأخيرة قد إعتبرت المباحثات الإيرانية الأوروبية فرصة لحل هذه الأزمة بالطرق الدبلوماسية .

ورداً علي تصريحات السيد فيشر أيد المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية أنه قد طُرحت إمكانية قطع المباحثات النووية أثناء محادثات الطرفين ، ولكنه إعتبر مثل هذه التحذيرات غير مؤثرة ، وقال : إن التهديد في أدبيات المواجهة مع الجمهورية الإسلامية هو أفضل سلاح .

وكان السيد روحاني قد أوضح بعد إنتهاء آخر جولة من المباحثات بيوم واحد ولأول مرة أن أساس العرض الإيراني الذي قدم للإتحاد الأوروبي من أجل حل المشكلة النووية الإيرانية يقوم أساساً علي بدء تخصيب اليورانيوم وتنفيذ ذلك علي مراحل ، وأضاف إن هذا المشروع ينقسم إلي قسمين يتكون القسم الأول فيه من أربع مراحل مختلفة ، ولم يقدم إيضاحات أكثر عن هذا العرض .

وهناك مخاوف متزايدة من أن إيران تريد إستغلال النظام القانوني لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية في محاولة لتجهيز كافة العلوم الضرورية للوصول إلي

برنامج تسليح نووي . وحين تتوصل إيران إلي مثل هذه العلوم فإنها تستطيع الذهاب بسهولة إلي الطريق الذي سلكته كوريا الشمالية وهو الخروج من هذه المعاهدة .

ويتساءل البعض أليس غريباً أن تبحث إيران عن الطاقة النووية وهي الدولة التي تسبح في بحر من النفط والغاز ؟ ويرى البعض أن إقتصاد الطاقة الإيرانية من الممكن أن يثير شكوكاً بشأن الدوافع الإيرانية وراء إمتلاك الطاقة الذرية ، وهل هي فعلاً في حاجة إلي هذه الطاقة المكلفة أم لا .

وقد كان هناك تشجيع علي إستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في فترة الستينيات مثلاً حيث كان يعتقد أن هذه الطاقة طاقة نظيفة وراقية ، وإنعكس ذلك في معاهدة إن . بي . تي علي شكل تشجيع غير عادي لإستخدام الطاقة النووية غير العسكرية . ولكن تزايد الطلب بعد ذلك علي حماية البيئة وظهر التكتل في معارضة الطاقة الذرية بشكل علني بعد ما وقعت أحداث في المحطات الذرية وكثير الحديث عن مسألة دفن النفايات الذرية . ولم يفتتح أي مفاعل ذري جديد في الولايات المتحدة نفسها منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً .

وقد تحدثت بعض المصادر الإسرائيلية عن الإقتراح الإيراني الذي قدم منذ شهر مارس ٢٠٠٥ والذي يدور حول السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم من خلال إستخدام ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي ، ثم يمكنها بعد ذلك إستئناف برنامج التخصيب بطاقة كاملة قدرتها خمسون ألف جهاز طرد مركزي . إلا أن الأوروبيين رفضوا هذا الإقتراح ، حيث أن إستخدام ألفي جهاز طرد مركزي يكفي لتصنيع قنبلة نووية واحدة في السنة .

وقد نشرت صحيفة إطلاعات الإيرانية في عددها الصادر في يوم الأحد ٨ مايو ٢٠٠٥ م حديثاً مع السيد كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية تحت عنوان : الأوروبيون يتملصون من تنفيذ تعهداتهم حتي الآن ، وهذا نصه :

أثناء تواجده في أمريكا للمشاركة في مؤتمر إصلاح معاهدة إن بي تي (معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية) أجاب كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية علي أسئلة مراسل شبكة (سي . إن . إن) التلفزيونية ريتشارد روث خلال برنامجه

السياسي الدبلوماسي (لايسنس) ، حيث قال خرازي فيما يتعلق بحق إيران في استخدام التقنية النووية : إنه من حق إيران شرعاً وقانوناً أن تستفيد من التقنية النووية والتكنولوجيا الذرية وأن تستخدمها في إعداد الوقود الذي تحتاجه محطات توليد الطاقة بالدولة ، وأن تستخدمها بصفة عامة في الأغراض السلمية حتي ولو تم ذلك تحت إشراف المفتشين الدوليين .

وفيما يتعلق بأن الحكومة الإيرانية قد صرحت بأنها قد ملّت من عملية المباحثات مع الدول الأوروبية ، فقد أعلن قائلاً : إننا في الواقع قد دخلنا في هذه المباحثات من أجل أن نستطيع الوصول إلي نتيجة عملية ، والمباحثات المفيدة هي في الحقيقة التي توصلنا إلي النتيجة المطلوبة وهو ما نسعي إليه بالطبع .

وأضاف : لقد وضعنا في إعتبارنا مهلة وفرصة لمدة ثلاثة شهور لتقييم عمل هذه المباحثات حتي نري هل ستصل بالفعل إلي النتيجة المطلوبة والمرضية أم لا ، والآن حين نري أن الوقت يمضي سريعاً ونحن لم نصل أيضاً إلي أي نتيجة نهائية ومؤثرة ، فإننا نري أنه قد آن الأوان لكي نتخذ القرار في هذا الشأن بأقصى سرعة .

وقال خرازي موضحاً : إننا من جانبنا واثقون تماماً من أن هذه المباحثات من الممكن أن توصلنا إلي نتيجة مطلوبة ومرضية ، وتسمح لنا بإستغلال حقنا الشرعي في الإنتفاع والإستخدام السلمي للتقنية النووية ، إن مواقف إيران وعلاقاتها الإقتصادية مع أوروبا بحث منفصل ، وتتمتع طهران بعلاقات حسنة ومناسبة من الناحية الإقتصادية مع الدول الأوروبية ، ولكن مسألة أن هذا الوضع الإقتصادي من الممكن أن يعوض إيران عن حقها الشرعي في إستغلال التقنية النووية طبقاً لأساس معاهدة (ان . بي . تي) فهي مسألة غير معقولة وغير سليمة .

وقال خرازي حول ما إذا أحييت القضية النووية الإيرانية إلي مجلس الأمن فما هورد فعل طهران : أولاً ليس هناك سبب يدعو إلي إحالة هذه القضية إلي مجلس الأمن ، ولكن لو حدث هذا أيضاً يجب أن أقول أن الحكومة والشعب الإيراني قد إعتادوا علي الضغوط والحظر لأنهم مروا في الحرب مع العراق بعقوبات دولية شديدة ومع ذلك فقد تمكنوا في ظل الإكتفاء الذاتي من تلبية كافة إحتياجاتهم ، ولذلك فإنني

أقول أيضاً أن إيران حكومة وشعباً لا تخشي من الحظر والضغط ولديها الإستعداد الكامل للدفاع عن حقوقها .

وقال وزير الخارجية الإيراني في حديث لوحدة الأخبار المركزية : إن تهديداتنا بشأن التخصيب لن تكون جوفاء وسنتخذ القرار في أسرع وقت ممكن . وأضاف : لقد تقرر بناء علي إتفاقية باريس إنهاء المباحثات إذا لم تصل إلي نتيجة محددة في ظرف ثلاثة شهور ، ونحن الآن في تلك المرحلة وسوف نتخذ القرار في أسرع وقت ممكن .

وقال خرازي منتقداً بشدة عملية المباحثات البطيئة غير المثمرة : لقد حققنا في مباحثاتنا مع الأوروبيين تجارب جيدة مثل التعامل معهم وهو ما سيؤثر بالقطع في علاقاتنا القادمة معهم .

وقال خرازي مؤكداً علي حق إيران : إننا نعتبر التخصيب وفقاً للوائح وقوانين معاهدة إن . بي . تي من حقنا القانوني والشرعي ، إن الشعب الإيراني لن يتنازل إطلاقاً عن حقوقه الشرعية وسوف يصر علي التمسك بها .

ورداً علي هذا السؤال وهو : ما حدث في المباحثات السابقة كان تقديم إمتياز من الجانب الإيراني ، فهل من المصلحة أن تستمر المباحثات هكذا ، قال خرازي : نحن نشعر أيضاً بأن الأوروبيين يضيعون الوقت وقد وصلنا الآن إلي المرحلة التي سنتخذ فيها القرار .

وقال خرازي : يجب بناءً علي آخر مشروع أعلنه للأوروبيين في لندن ، أن تجد المباحثات إنفراجة مع بداية أولي مراحل المشروع الإيراني ذي الأربعة محاور وأن يسود جو من الثقة ، ولكنهم تملصوا حتي الآن من تنفيذ تعهداتهم ، ونحن نعلن علي الملأ أيضاً أنه إذا لم تحقق المباحثات النتيجة المرجوة فسيكون من المستحيل إستمرارها .

وقد سأل مراسل وحدة الأخبار المركزية السيد خرازي قائلاً : جاء في الأخبار أن إيران قد طلبت من أوروبا تشغيل ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي وتشغيل منشآت أصفهان أيضاً ، ولكن لم يقبل الأوروبيون ذلك فما السبب في هذه المسألة ؟ فأجاب

السيد خرازي قائلاً : إن هذا الجزء هو نفس الأفكار التي طرحتها إيران وهو فرع من المشروع المرحلي الذي قد طرح مع الأوروبيين والسبب في كونه مرحلياً أن يساعد علي بناء الثقة .

كما قال مسئول فريق التفاوض النووي الإيراني : إن الحضور الجماهيري الكبير في الدورة التاسعة لانتخابات الرئاسة الإيرانية سيجعل عملية المباحثات النووية الإيرانية الأوروبية لمصلحة الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

وفي حديث لوحدة الأخبار المركزية صرح سيروس ناصري مؤكداً علي أن إيران لا توافق بأي حال من الأحوال علي أن يقوم الأوروبيون بتأجيل المباحثات النووية مع إيران بسبب إنتخابات الرئاسة ، إن نتائج الإنتخابات والحضور الجماهيري الكبير في هذه الساحة سيثبت لأوروبا أن الشعب سيقف صفاً واحداً وصوتاً واحداً بجانب السياسات الإيرانية في مجال الأنشطة النووية .

*** البرلمان الإيراني يلزم الحكومة بامتلاك التكنولوجيا النووية :**

وفي منتصف شهر مايو ٢٠٠٥ أقر البرلمان الإيراني بالأغلبية قانوناً يلزم حكومة طهران بمواصلة مساعيها من أجل الحصول علي الطاقة النووية السلمية ، وقد أثارت هذه الخطوة مزيداً من التوتر علي صعيد قضية الملف النووي الإيراني الذي دخل في هذه الفترة مرحلة حرجة بعد تأكيد المسؤولين الإيرانيين إصرار بلادهم علي إستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم المعلقة منذ نوفمبر من العام الماضي ، غير أن المسؤولين أبدوا إستعدادهم لتأجيل خطوة الإستئناف في محاولة لمنح مفاوضاتهم مع الأوروبيين فرصة أخيرة .

وقد صوت البرلمان الإيراني بأغلبية ١٨٨ صوتاً من أصل ٢٠٥ نواب حضروا جلسة ١٥ / ٥ / ٢٠٠٥ لصالح مشروع القانون الذي يلزم الجمهورية الإيرانية الإسلامية بالمضي قدماً في مشروع دورة الطاقة النووية بغرض إنتاج ٢٠ ألف ميجاوات من الكهرباء ، والقانون الجديد الذي أقره البرلمان أو الأغلبية المحافظة لا يجبر الحكومة الإيرانية علي الإستئناف الفوري لأنشطة التخصيب ، ولكنه يجبرها علي التمسك ببرنامجها النووي وخاصة الجزئية المتعلقة بالتخصيب . وأكد حميد رضا

آصفي المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية للصحفيين عدم توافر خيار آخر سوي تنفيذ القانون الذي أقره البرلمان ، ووفقاً للنظام الإيراني يظل القانون مجرد مشروع قانون حتي بعد إقرار البرلمان له ولا يتحول إلي قانون يتوجب تنفيذه إلا بعد إقرار مجلس صيانة الدستور وهو أعلى هيئة تشريعية في إيران ، ومن المتوقع أن يقره المجلس بشكل سريع وبأغلبية .

وفي أعقاب إقرار هذا القانون مباشرة تعهدت الولايات المتحدة وبريطانيا (في ١٨ / ٥ / ٢٠٠٥) بالمحافظة علي موقف موحد إزاء تجميد البرنامج النووي الإيراني ، وتجنب الخلاف الذي حدث بين إدارة الرئيس الأمريكي بوش والحلفاء الأوروبيين بشأن العراق ، هذا في الوقت الذي أعلن فيه جاك سترو وزير الخارجية البريطانية أن إجتماعاً وزارياً للترويكا الأوروبية وإيران سيعقد في باريس في الأسبوع التالي . وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ونظيرها البريطاني في مؤتمر صحفي مشترك في واشنطن ، إلزامهما بمواصلة المفاوضات حول إنهاء الأنشطة النووية الإيرانية ، لكنهما أعربا عن ثقتهما في التعاون مع الشركاء الأوروبيين عند إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي . وقد أكد أيضاً دبلوماسيون أمريكيون أن الوقت قد حان لإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي ، بينما كشفت مصادر أوروبية عن إقتراح إيراني لتسوية الأزمة النووية عبر السماح لروسيا بتخصيب اليورانيوم الذي تنتجه إيران . وقد رفضت كل من واشنطن وأوروبا هذا الإقتراح الإيراني مؤكدين أن هذا الإقتراح يضمن إيجاد وسيلة لإيران لإستئناف أنشطتها النووية الحساسة . يأتي ذلك في الوقت الذي إدعي فيه أحد المنشقين الإيرانيين أن طهران تتحدي الحظر الدولي المفروض علي تصدير المواد الحساسة عن طريق تهريب مادة الجرافيت التي تدخل في تصنيع الأسلحة النووية والتقليدية .

وكرر فعل علي التهديدات المذكورة وجهت إيران في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٥ تحذيراً شديد اللهجة إلي الإتحاد الأوروبي أكدت فيه إعتزامها إتخاذ إجراءات منفردة في حالة إحالة قضية ملفها النووي إلي مجلس الأمن الدولي وفقاً لتهديد الترويكا الأوروبية بذلك . وقال حميد رضا آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية البريطانية في المؤتمر الصحفي الأسبوعي للوزارة الذي عقد في التاريخ المذكور إن إقدام الترويكا الأوروبية

المؤلفة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وألمانيا علي إحالة القضية النووية إلي مجلس الأمن سوف يشعل أزمة لن ينجح الأوروبيون في السيطرة عليها ، وحذر من أن طهران سوف تتخذ إجراءات منفردة في حالة الإقدام علي هذه الخطوة ، وأشار إلي أنه ليس ممكناً من الناحية القانونية إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن ، وأوضح أن دولاً كثيرة تؤمن بإنعدام أي أساس قانوني لهذا الإجراء .

وفي ختام المباحثات التي عقدت في جنيف في الخامس والعشرين من شهر مايو إتفقت الدول الأوروبية الثلاث مع إيران علي مواصلة المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني ، وتعهد الثلاثي الأوروبي بتقديم إقتراحات مفصلة إلي طهران بحلول نهاية يوليو ٢٠٠٥ لإنهاء الأزمة ، في حين توقع الجانب الإيراني إمكانية التوصل إلي إتفاق في فترة قصيرة . كما جدد الجانب الإيراني تعهده بعدم السعي لتطوير أسلحة نووية أو إستئناف أنشطة نووية حساسة .

ومن ناحية أخرى قررت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية البدء في مفاوضات إنضمام إيران إلي المنظمة ، وقال سفير إيران لدي الأمم المتحدة في جنيف محمد رضا اليورزي أن طهران كانت مرشحة للإنضمام للمنظمة منذ عام ١٩٩٦ ، إلا أن ترشيحها كان يصطدم دائماً بمعارضة واشنطن .

وقد أعلن راديو إيران في يوم السبت ٢٨ مايو ٢٠٠٥ أن مجلس صيانة الدستور وافق علي مشروع قانون يلزم الحكومة الإيرانية بتطوير التكنولوجيا النووية بما في ذلك تخصيص اليورانيوم . ولا يجبر مشروع القانون الجديد الحكومة الإيرانية علي إستئناف تخصيص اليورانيوم علي الفور ولكنه يقضي بأن تحقق أهدافها النووية حتي لو تعرضت لضغوط دولية لوقف هذه الأنشطة . وكان البرلمان الإيراني قد وافق علي مشروع القانون في يوم ١٥ مايو ، ولكن يتعين أن يعرض علي مجلس صيانة الدستور ولكي يصبح قانوناً رسمياً سارياً .

* الملف النووي الإيراني والإنضمام إلي منظمة التجارة العالمية :

في الوقت الذي أرادت فيه إيران طرح طلبها مجدداً للإنضمام إلي منظمة التجارة العالمية ، لم يكن وضع المفاوضات النووية الإيرانية يسمح بتحقيق هذا الهدف

في جلسة مجلس المنظمة العمومي في ٢٦ مايو ٢٠٠٥ . وقد أعرب محمد شريعتمداري وزير التجارة الإيراني عن أمله في إنضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية ، وكان المسئولون الإقتصاديون الإيرانيون يتطلعون إلي هذه الجلسة في الوقت الذي وصلت فيه المفاوضات الإيرانية الأوروبية إلي مراحل معقدة ، وهدد الإيرانيون بإستئناف أنشطة التخصيب ، كما هدد الأوروبيون بإرسال الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن . ومعني ذلك أن إيران لن تستفيد من الإمتيازات الإقتصادية التي وعدت أوروبا بمنحها لإيران ، ومن ضمنها موافقة أمريكا علي قبول إيران في منظمة التجارة العالمية وبيع قطع الغيار الضرورية للطائرات لها . إلا أن إيران إعتبرت هذه الإمتيازات غير كافية برغم أنها تحاول يائسة منذ تسع سنوات تقريباً الإنضمام إلي هذه المنظمة ، وتوشك صناعة الطائرات في هذه الدولة علي الإفلاس أيضاً من كثرة الإستهلاك .

والحقيقة أن أهم عوامل فشل إيران في الإنضمام إلي هذه المنظمة وإعادة تجديد طائراتها هو معارضة أمريكا وعقوباتها المفروضة علي إيران ، وقد أدى عدم إستعداد أمريكا لبحث إنضمام إيران إلي منظمة التجارة العالمية إلي إخراج الملف الإيراني إحدوي وعشرين مرة من إطار البحث التمهيدي .

وكانت إيران قد قدمت طلبها الأول للعضوية في منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦ م ، وظل الطلب الإيراني بعيداً عن جدول أعمال المجلس العمومي لهذه المنظمة حتي عام ٢٠٠١ م بسبب عدم وجود إجماع بين الدول الأعضاء .

وفي مايو ٢٠٠١ م دخل الطلب الإيراني جدول الأعمال ، إلا أنه رفض منذ ذلك الوقت وحتى الآن إحدوي وعشرين مرة بسبب إعتراض أمريكا ، فضلاً عن أن العقوبات الإقتصادية الأمريكية التي فرضت علي إيران منذ عام ١٩٧٩ م قد جعلت هي الأخرى عملية إعادة بناء الأسراب الجوية أمراً مستحيلاً ، حيث تسببت هذه العقوبات في عدم إستطاعة إيران شراء الطائرات التي تحتوي علي قطع غيار أمريكية بنسبة أكثر من ١٠ ٪ حتي لو صنعت هذه الطائرات في دولة أخرى .

أما إتفاقية شراء أربع طائرات إيرباص التي وقعت أثناء زيارة الرئيس الإيراني

محمد خاتمي لفرنسا قبل ست سنوات ، فقد توقفت بسبب الحظر الأمريكي ، وقامت فرنسا برد مقدم الصفقة لإيران وهو مبلغ ٤١ مليون دولار .

وقد كان تأجير الطائرات وشراء الطائرات المستعملة من تركيا والإمارات حلاً من الحلول الإيرانية قصيرة المدى خلال السنوات الماضية ، إلا أن سقوط عدة طائرات روسية وتعطل بعض الطائرات المستعملة قد ضاعف من مشكلات صناعة الطيران الإيراني .

* هل يمكن توقيع عقوبات إقتصادية علي إيران بسبب برنامجها النووي ؟

أشرنا فيما سبق إلي تصريحات السيد كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية حول إعتياد الشعب الإيراني علي العقوبات الخارجية وأن بإمكانهم تحمل وطأة ذلك ، وأن بلاده قد تمكنت من تلبية كافة إحتياجاتها عن طريق الإكتفاء الذاتي في زمن الحرب العراقية الإيرانية .

وقد حذر كوفي عنان أمين عام هيئة الأمم المتحدة الحكومة الأمريكية من أن إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن من الممكن أن يضع هذه الهيئة في مأزق . وقال السيد أنان في حديث لصحيفة يو . اس . اي توداي الأمريكية ، إنه من الممكن أن تستخدم روسيا أو الصين التي لها علاقات إقتصادية وطيدة مع إيران حق الفيتو في رفض فرض أي عقوبات علي إيران ، وفي تلك الحالة سيواجه مجلس الأمن مشكلة حقيقية . ويدل تحذير كوفي عنان علي أنه بصفته أمين عام هيئة الأمم لا يريد ظهور إنقسام مرة أخرى بين أعضاء هذا المجلس وضعف هيئته كما حدث في قضية العراق في حالة إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن .

وقال أمين عام هيئة الأمم المتحدة في حديثه لصحيفة يو . اس . اي توداي إنه في حالة إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن سيكون لأي قرار يتخذه أعضاء هذا المجلس تأثير مباشر علي الحالات المشابهة القادمة والجهود الدولية لمنع إنتاج وإنتشار الأسلحة النووية . وحذر عنان من أنه لو تعرض مجلس الأمن لمأزق بسبب قضية إيران فإن هذا الأمر من الممكن أن يؤدي إلي تجاسر كوريا الشمالية أو الدول الأخرى في المستقبل وهو يريد كذلك أن ينبه أمريكا وسائر الدول المؤيدة

لاتخاذ الشدة مع إيران أن تحقيق الإجماع بين أعضاء مجلس الأمن لفرض العقوبات الاقتصادية علي الحكومة الإيرانية ليس أمراً سهلاً .

أما بالنسبة للفيتو الصيني الروسي ، فإن مجلس الأمن يضم خمسة عشر عضواً يتمتع خمسة منهم بحق الفيتو بإعتبارهم أعضاء دائمين ومن بينهم الصين وروسيا .

ويري بعض المحللين أنه لو أُحيل الملف الإيراني إلي مجلس الأمن فإنه من الممكن أن يستخدم هذان البلدان حق الفيتو في رفض أي عقوبات علي إيران . وتربط هذين البلدين علاقات إقتصادية وطيدة بإيران وبخاصة الصين التي تحتاج إلي النفط الإيراني لتأمين وقودها .

ولكن يعتقد المحللون الآخرون أنه لو أُحيل الملف الإيراني إلي مجلس الأمن عندما تعجز الدول الأوروبية ، عقب المباحثات الدبلوماسية الطويلة ، عن إقناع إيران بالتخلي عن أنشطتها النووية وتفشل المفاوضات ويدين الرأي العام العالمي إيران ، في هذه الحالة ستقل إمكانية معارضة هذين البلدين المحتملة لفرض العقوبات ضد إيران .

ومن جهة أخرى فإن الصين وروسيا تربطهما علاقات إقتصادية وطيدة بأمريكا وأوروبا ويحتاجان بشدة لهذه الدول لدرجة أنهما قد يكونا غير مستعدين لمعاداة الغرب من أجل كسب صداقة إيران .

وقد صرح المسؤولون الإيرانيون مرات عديدة في الماضي ومنهم حسن روحاني مسئول الملف النووي الإيراني بأنه لو أُحيل الملف الإيراني إلي مجلس الأمن فإنهم لا يتوقعون مساندة الصين وروسيا لإيران .

وربما لنفس السبب لا يريد المسؤولون الإيرانيون إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن بأي حال من الأحوال .

أما عن موقف المسؤولين الإيرانيين فيري المحللون أن الزعماء الإيرانيين برغم إطلاقهم للشعارات القائمة علي أنهم لا يخافون من إحالة الملف النووي إلي مجلس الأمن بل ويدعون علي الملأ أن الغرب هو الذي سيتضرر أكثر من هذا الأمر ، إلا أنهم قلقون في الحقيقة من فرض العقوبات ويرى المحللون أن الإقتصاد الإيراني

يتشابه مع الإقتصاد العالمي وأن إيران مرتبطة بشدة بالعالم وخاصة بالغرب لسد احتياجات الشعب الأساسية لدرجة أن أي عقوبة إقتصادية دولية من الممكن أن تلحق صدمة شديدة بالمؤسسة الإيرانية الحاكمة وتزيد من السخط العام .

أما المفاوضات النووية بين الدول الأوروبية الثلاث وإيران فمن الممكن أيضاً أن تعمل من وجهة نظر كثير من المحللين ، كسلاح ذو حدين ؛ فإذا نجحت هذه المفاوضات وقبلت إيران مطالب الأوروبيين فإنها من الممكن في هذه الحالة أن تضمن بقاءها وأمنها بالفعل . ولكن إذا فشلت هذه المفاوضات فستحصل هذه الدول في تلك الحالة علي أفضل حجة وذريعة للمطالبة بإتخاذ الشدة مع إيران خاصة وأن دولاً مثل ألمانيا وفرنسا واللتين عارضتا الإجراء العسكري ضد العراق لا يمكن في مثل هذا الوضع أن تعارض إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن .

ويري أيضاً بعض المحللين أنه إذا إتخذت الحكومة الأمريكية قراراً جاداً بالتصرف مع الحكومة الإيرانية فإنها لن تهتم بالآراء المعارضة كما حدث في قضية العراق .

ويتوقع خبراء هيئة الأمم المتحدة أنه إذا أرسل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن فسوف توقع عقوبات تدريجية وذات أهداف محددة مثل تجميد الأموال الخاصة التي يمتلكها المسؤولون الإيرانيون في البنوك الأجنبية ، ومنع سفرهم إلي الدول الأخرى .

*** المفاوضات الإيرانية يتعرضون للنقد الشديد :**

جاء في أحد التقارير تحت عنوان : الإنجاز المذهل لفريق المفاوضات ضجة من أجل لا شيء مايلي :

(في الوقت الذي يحاول فيه مسئولو الملف النووي إظهار الإتفاق علي مقترحاتهم لأوروبا بأنه نجاح عظيم مانعين عرض هذه المقترحات بنوع من الشفافية، أعلنت هيئة كارنجي للأبحاث والتي تتابع الأنشطة النووية الإيرانية بشكل تخصصي ، أعلنت تفاصيل مسودة التعهدات الإيرانية الأوروبية المتبادلة بشأن الملف النووي الإيراني .

هذا في حين أن مسؤولي الملف النووي كانوا يزعمون قبل ذلك أن أمريكا ليس لديها علم بمضمون التباحث الإيراني الأوروبي .

وطبقاً لتقرير مراسل بازتاب فقد أُدرجت في هذه المسودة التعهدات الإيرانية بإعتبارها ضمانات عينية والتعهدات الأوروبية بإعتبارها ضمانات نهائية .

ولم تشمل هذه التعهدات المتبادلة أي برامج تنفيذية واضحة ولا يلاحظ فيها أي إشارة لتأمين أهم حلقة مفقودة في الملف النووي الإيراني وهي إعتراف أوروبا رسمياً علي نشاط البرنامج الكامل للوقود النووي السلمي في إيران .

وقد تم تحديد الخطوات التي يجب أن تنفذها إيران وأوروبا وكذلك تعهداتهما علي أساس أربع مراحل :

- المرحلة الأولى من التعهدات وهي من شهر إبريل وحتى يوليو ٢٠٠٥ :

الأنشطة الإيرانية علي النحو التالي :

- ١- التصديق علي لائحة البروتوكول الإضافي في مجلس الوزراء الإيراني .
- ٢- إعلان خطة إستئناف برنامج الوقود (وليس المعالجة) .
- ٣- إعداد لائحة الإستخدام السلمي للتقنية النووية بالمجلس والتي تشمل منع إنتاج وتخزين وإستخدام الأسلحة النووية منعاً تاماً .
- ٤- إستئناف العمل في موقع "UCF" .
- ٥ - تخزين مادة "UF6" تحت مراقبة مفتشي الوكالة .

الأنشطة التي يجب أن تقوم بها أوروبا في هذه المرحلة :

- ١- إعلان الخطة الأوروبية لضمان حصول إيران علي السوق المالية والإستثمار الخاص ومصادر الإستثمار الأوروبي .
- ٢- إعلان الإعتراف بإيران كأحد المصادر الكبرى لتأمين الطاقة الأوروبية .
- ٣- تكليف الدول الأوروبية الثلاث وسائر الدول الأوروبية بالقيام بدراسات

تفصيلية حول إنشاء المحطات النووية الجديدة في إيران .

- المرحلة الثانية من التعهدات والتي لم يتحدد لها تاريخ ، وهي تقوم على أساس التعهدات التالية :

تعهدات الحكومة الإيرانية وهي عبارة عن :

١- عرض البروتوكول الإضافي علي المجلس للتصديق عليه .

٢- دعم الآليات الرقابية للصادرات القانونية .

٣- إعلان خطة مستوي تخصيب اليورانيوم مع نسبة تخصيب منخفضة .

٤- إعلان خطة تحويل اليورانيوم المخصب كله إلي قضبان وقود .

٥- تجهيز وتركيب وتجربة ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في نطنز .

وتنقسم التعهدات الأوروبية كذلك في هذه المرحلة إلي الأقسام الثلاثة التالية :

١- إعلان الخطة الأوروبية لضمان إمتلاك إيران التقنية النووية والمتقدمة .

٢- إعلان إستعداد أوروبا للمشاركة في إنشاء المحطات النووية في إيران .

٣- توقيع إتفاقية إنشاء المحطات النووية بواسطة الدول الثلاث والإتحاد الأوروبي .

- والمرحلة الثالثة من هذا المشروع والتي لم يتحدد لها تاريخ هي كالتالي :

أولاً : التعهدات الإيرانية :

١- تسجيل كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق القوانين في الإستخدام السلمي

للتقنية النووية في المجلس الإيراني وتشمل منع إنتاج وتخزين وإستخدام الأسلحة النووية منعاً باتاً .

٢- السماح بتواجد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل دائم في موقع

نطنز و "UCF" بأصفهان سواء من الدول الثلاثة أو دول الإتحاد الأوروبي .

٣- تشغيل أجهزة الطرد المركزي المذكورة في نطنز .

٤- تحويل كافة المنتجات السالفة الذكر بصورة سريعة إلى قضبان وقود .

٥- زيادة تصنيع وتجهيز وتركيب قطع أجهزة الطرد المركزي لموقع نطنز بالحجم الذي قد وضع في الاعتبار .

ثانياً : التعهدات الأوروبية في هذه المرحلة وهي عبارة عن :

١- تطبيع الوضع التجاري الإيراني في ظل قوانين مجموعة الثمانية الخاصة بالرقابة علي الصادرات .

٢- البدء في مرحلة التشغيل في نطنز .

٣- تحويل كافة المنتجات السالفة الذكر بصورة سريعة إلى قضبان وقود في نطنز .

أما التعهدات النهائية التي يجب أن تنفذها أوروبا فهي كالتالي :

١- حسم إتفاقيات المعدات الدفاعية .

٢- البدء في إنشاء المحطات النووية في إيران بواسطة الدول الثلاث وسائر دول الإتحاد الأوروبي) .

وجاء في أحد التقارير أيضاً تحت عنوان مشكلة فريق التفاوض النووي مشكلة سيكولوجية مايلي :

(صرح الدكتور سيد سلمان الصفوي خبير الشؤون الإستراتيجية ومدير مركز الدراسات الإيرانية بلندن في حوار مع بازتاب أن السبب في فشل المباحثات النووية هو عدم ثقة الفريق المفاوض بنفسه وضعفه السيكولوجي (النفسي) أمام الطرف الأوروبي ، ولن تنحل عقدة المفاوضات النووية ما لم يؤمن هذا الفريق بالإمكانات والقدرات الإيرانية .

وواصل الدكتور الصفوي حديثه قائلاً : منذ أن بدأت المفاوضات النووية مع

أوروبا قبل عامين وحتى الآن لم تحقق إيران أي نتيجة إيجابية برغم أنها إستنفدت أوراق رابحة كثيرة في المفاوضات .

وأوضح هذا الخبير الإستراتيجي أن أوروبا بدأت مفاوضاتها النووية في صيف عام ٢٠٠٣ (١٣٨٢ ش) بينما كانت لديها صورة غامضة ومخيفة عن حجم التقدم الإيراني في الأنشطة النووية ، ولم تكن تمتلك أيضاً أداة ضغط خاصة للسيطرة علي إيران نظراً لعدم عضويتها في البروتوكول الإضافي ، ولو كان الفريق المفاوض إستخدم الأوراق الإيرانية الرابحة بشكل صحيح في تلك الظروف لكانت مشكلة الملف النووي قد حلت وكنا حصلنا علي إمتيازات إقتصادية وسياسية كبيرة .

وإعتبر الصفوي أهم الإمتيازات الممنوحة لأوروبا هي الإفشاء المجاني للمعلومات السرية للغاية عن أنشطة الدولة النووية وتوقيع البروتوكول الإضافي بدون قيد أو شرط ، والموافقة التطوعية علي عمليات التفتيش غير المحدودة والأهم من كل هذا تعليق التخصيب بشكل تطوعي وقال إنه ينبغي علي الفريق المفاوض أن يقول لنا ما هو الشئ الذي حققه في مقابل وقف الأنشطة النووية الإيرانية لمدة عامين وهذه الإمتيازات المهددة ؟ وكذلك عندما تهدد أوروبا بأن إحتمال إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن سيظل قائماً حتي في حالة إستمرار تعليق التخصيب والبدء فقط في عمل "UCF" بأصفهان ، ألا يعني ذلك أننا نخوض المباحثات من نقطة الصفر وبدون أي رصيد ولم نحقق أي مكسب ؟

وواصل هذا العضو بجامعة لندن حديثه قائلاً : إن الفريق المفاوض ليست لديه للأسف معرفة كبيرة بالأساليب الدبلوماسية الخفية ، وأعطي الإمتيازات الرسمية للطرف الأوروبي في الوقت الذي لم يكن قد رسم فيه أي صورة أو إتفاقات عامة للإمتيازات المتبادلة .

وأضاف الصفوي أنه ينبغي في الدبلوماسية الناجحة أن تُحدد صورة عامة للمباحثات والإمتيازات المتبادلة بين الوسطاء في التجمعات والمباحثات غير الرسمية ثم يتم الإتفاق بعد ذلك علي تفاصيلها التنفيذية في المباحثات الرسمية ، ولكننا في مفاوضات الملف النووي دخلنا في المباحثات الرسمية دون أن يتم إتفاق عام بشأن

الإمكانيات المتبادلة وقدمنا في هذه المباحثات الرسمية الإمكانيات التي لم نستطع أن نحصل من الطرف الآخر علي شيء في مقابلها .

وصرح هذا الخبير كذلك : ولو كنا دخلنا المباحثات بثقة بالنفس ومعرفة صحيحة للإمكانيات والقدرات الإيرانية والإقليمية والعالمية ، لحققنا قطعاً نتيجة مختلفة ، ولكن الفريق المفاوض للأسف لا يؤمن أصلاً بقدرات وإمكانيات الدولة ويدخل دائماً المباحثات وهو في موقف المرتبك والطرف الأدنى أمام الطرف الأوروبي حيث أنه لا يمكن بالطبع أن يحصل علي أي إمتياز في مثل هذه الظروف . وأشار الدكتور الصفوي إلي أن الأوروبيين قد قالوا مراراً : إننا ليست لدينا مشكلة مع الطرف الإيراني في المباحثات ، وإنما مشكلتنا الأساسية في طهران ، وهذه المسألة تثبت أن الفريق المفاوض مرعوب تماماً أمام الطرف الأوروبي .

وواصل حوارهم قائلاً : إن من أهم مشكلات المفاوضات النووية هو تصور الفريق الإيراني الخاطئ لأهداف الطرف الأوروبي ، فبينما يعارض الطرف الأوروبي بشكل عام قدرة إيران علي إنتاج اليورانيوم المخصب لا نستطيع نحن إرضاءه للسماح بالتخصيب ، بل يجب أن تفرض عليه هذه المسألة ، ولكن الفريق المفاوض قد خطا خطوات خلال العامين الماضيين من أجل إرضائهم حيث أنه لم يصل إلي نتيجة بالطبع .

وصرح هذا الخبير في النهاية بأن هذه المسألة معقدة جداً وأن مشكلة الغرب مع الجمهورية الإسلامية لا تنحصر في الملف النووي ، وحتى لو حدث توقف دائم للتخصيب في إيران ستفتح أيضاً ملفات أخرى كالإرهاب وعملية السلام بالشرق الأوسط وحقوق الإنسان وإصلاح البنية في الجمهورية الإسلامية وإلغاء الإرشاد الروحي ، فالهدف الأساسي للغرب هو تغيير نظام الجمهورية الإسلامية ، وبناءً علي هذا فإن أحسن حكم يمكن أن نصدره علي عمل الفريق المفاوض هو عدم خبرتهم ، وبرغم وجود تحليلات أخرى أيضاً إلا أنه ليس من المصلحة طرحها في الوقت الحالي) .

وفي تقرير لسيد ضياء الدين إحتشام تحت عنوان : [إتهام المفاوضين الإيرانيين النوويين بترديد التهديدات الجوفاء] كتب يقول :

(إن إطلاق التهديد وعدم تنفيذه وإستمرار هذه المسألة تجعل من الشخص المُهدد في آخر الأمر إنساناً فشَّاراً في الأذهان حتي لو عُرف في بادئ الأمر بالحسم . ولو تَكُونت هذه الصورة عن ذلك الشخص في الأذهان فلن يصدق أحد بعد ذلك لا هو ولا تهديداته ولا خطواته ، والأسوأ من ذلك أن الإنتهازيين سوف يتجرون أكثر في عملية إبتزازه .

والحكاية هي حكاية رجالنا النوويين فقد هددوا مراراً وتكراراً في مباحثاتهم مع الأوروبيين بأنهم سوف يستأنفون عملية إنتاج الوقود النووي وبالتحديد التخصيب إذا لم تضمن المفاوضات الحقوق النووية الإيرانية ، وقد تم هذا التهديد أيضاً آخر مرة في الشهر الماضي (إبريل) وأعلن خلاله أن إيران ستبدأ مرحلة من التخصيب (UCF) إذا لم يعلن الأوروبيون حق إيران في بدء التخصيب طبقاً لإتفاقية باريس ، وحتى قبل يوم واحد من إنتهاء المهلة التي أعلنتها إيران قال مسئول لجنة الدعايات بالمجلس الأعلى للأمن القومي في حديث تليفزيوني حي بثته شبكة تليفزيون الجمهورية الإسلامية إنه بإنتهاء المهلة يمكن فقط إعطاء الأوروبيين فرصة عدة أيام أخرى حتي يرجعوا إلي إتفاقية باريس ، بل وأكد أن الكلام بعد ذلك عن الأيام ولن يعود الأمر أيضاً إلي الأسبوع .

وفي ظروف كهذه إقترح الأوروبيون علي الطرف الإيراني أن يتباحثوا معاً مرة أخرى وبالطبع رحب مفاوضونا أيضاً إذ أنهم لم يملوا من التفاوض مع الإيرانيين، وبوجه عام أياً كان الأمر ، فقد حدثت ألفة بينهما في العامين الأخيرين !

وعلي هذا النحو لم ينفذ التهديد الإيراني حتي جاء موعد المباحثات الجديدة وتوجه حسن روحاني إلي جنيف علي رأس بقية المفاوضين الوطنيين لكي ينذر الأصدقاء الأوروبيين .

وجرت المباحثات خلف الأبواب المغلقة وبعد ذلك وعندما عاد روحاني إلي حشد المراسلين أعلن عن إقترح الأوروبيين لحل المشكلة وقال إنه راض عن إقتراحهم، وبإله من إقترح في الحقيقة ، فقد تقرر أن يعرضوا حلاً خلال الشهرين التاليين !!

وعلي هذا النحو تقرر إستمرار تعليق التخصيب الإيراني علي الأقل شهرين آخرين حتي يقدم الأوروبيون في ذلك الوقت إقتراحاً جديداً لإيران وهو الإقتراح الذي لا يعرف ماذا سيكون أساساً وهل سيضمن الحقوق النووية الإيرانية ؟ !

وفي الحقيقة فقد نجح الأوروبيون بإعطاء وعد الإقتراح وليس حتي الإقتراح نفسه ، في أن يسحبوا إيران مرة أخرى إلي تمديد التعليق . وإذا كانوا في الحقيقة يعترفون رسمياً بحق إيران في التخصيب وفقاً لمعاهدة (NPT) فلماذا كل هذا الإصرار علي إستمرار التعليق والرغبة في تطويله ؟ فهل تم رؤية حلم لإيران في نقطة من الزمن القادم بحيث لا يجب إستئناف التخصيب في إيران حتي ذلك الوقت ؟ !

والنقطة الملفتة للنظر هنا أن حسن روحاني صرح عقب مباحثات جنيف بأن الأوروبيين قالوا في ذلك اللقاء لأول مرة في مباحثاتهم التي إمتدت عامين إنهم سوف يعلنون شروطهم بشكل محدد .

ومعني هذا الكلام أن الوفد المفاوض الإيراني قد ظهر خلال عامين من المفاوضات كطرف ضعيف جداً لدرجة أنه عجز حتي عن إقناع الأوروبيين بأن يقدموا هم أيضاً إقتراحاً من أجل تقدم المفاوضات فما بالكم إذا كان الأوروبيون قد إستطاعوا الحصول أيضاً علي إمتياز !

ولو كان الفريق الإيراني المفاوض يريد أن يحافظ علي المباحثات وكذلك لا تعتبر تهديداته السابقة مجرد فشر كان بإمكانه أن يعلن في الشهرين التاليين ، أمام الوعد الأوروبي لتقديم الإقتراح ، أن إيران ستبدأ هي الأخرى المراحل التمهيدية من التخصيب (وليس التخصيب نفسه) مثل "UCF" لحين وصول الإقتراح الأوروبي خلال هذين الشهرين .

وبرغم ذلك فإن المفاوضين الوطنيين لم يتمكنوا حتي من تحقيق هذا المكسب البسيط ، وعلي هذا النحو إستطاعت أوروبا دون أن تعطي شيئاً سوي مجرد وعد فقط أن تمد فترة وجود الأقفال الحديدية علي أبواب المواقع النووية الإيرانية لمدة شهرين آخرين).

* مسيرات طلابية :

ذكرت صحيفة جمهوري اسلامي بتاريخ ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٥ خبر قيام مسيرة طلابية حاشدة تطالب بإنهاء المفاوضات النووية العقيمة والبدء في تخصيب اليورانيوم، وكتبت الصحيفة تقول :

(في الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات النووية الإيرانية الأوروبية في جنيف بسويسرا تحرك الآلاف من طلاب جامعات طهران صوب سفارتي إنجلترا وألمانيا بعد أن إحتشدوا أمام السفارة الفرنسية ، وأعلنوا للأطراف المتفاوضة حول الملف النووي الإيراني بإحتشادهم أمام وزارة الخارجية : إن الشعب الإيراني لن يتنازل عن حقه الطبيعي في إستخدام التقنية النووية السلمية .

وطبقاً لتقرير وكالة أنباء مهر فقد طالب الطلاب الإيرانيون بطرد السفير الإنجليزي من إيران بينما كانوا يرددون شعار : أمريكا إنجلترا شيطانان وإبليس ، وكان الطلاب الذين بادروا بإقامة هذه المسيرة تأييداً للإستخدام السلمي للتقنية النووية، ورفضاً لمساعي الدول الأوروبية الثلاثة من أجل حرمان إيران من حقها الطبيعي ، كانوا يرددون هذه الشعارات : الجمهورية الإسلامية لا شرقية ولا غربية ، يجب هدم وكر الثعلب العجوز ، إشهد ياخميني أننا إعترضنا ، الطاقة النووية هي حقنا الطبيعي .

وحذر أحد ممثلي الطلاب وسط حشد تجمع أمام السفارة الألمانية ذاكراً المساعدات الألمانية لصدام في الحرب العراقية المفروضة ضد إيران ، وإتفاق هذه الدولة مع إنجلترا في المفاوضات النووية مع إيران ، ومحذراً من أنه لو أرادت ألمانيا أن تقف أكثر من ذلك في مواجهة مصالح الشعب الإيراني وحقوقه الطبيعية فلن تسمح الحركة الطلابية بوجود سفارة لهذه الدولة وحلفائها في إيران ، حيث أيد آلاف الطلاب كلامه بصورة متزامنة بصيحات التهليل الله أكبر .. الله أكبر .

وفي نهاية هذه المراسم إحتشد المشاركون في هذه المسيرة والذين بلغ عددهم حوالي ألف طالب ، أمام مبني وزارة الخارجية وطلبوا من المسؤولين الدبلوماسيين الإيرانيين في بيان لهم أن يكونوا علي حذر وفي منتهي الحكمة حتي لا يفرض

الطرف الأوروبي عليهم مطالبه غير الشرعية .

وفي بيان له أعلن إتحاد طلاب جامعات محافظة طهران أيضاً ضمن رفضه لمواصلة المفاوضات العقيمة الحالية وتعليق التخصيب ، أعلن أنه يجب إستخدام كافة الطاقات الداخلية سواء العملية أو الفنية أو السياسية أو الإقتصادية بهدف إحياء برنامج تخصيب وقود الدولة وسوف يكون معيناً دائماً للنظام في هذا الطريق .

وقد بدأت في (٢٥ / ٥) بجنيف كبري المدن السويسرية في الساعة الخامسة خلف الأبواب المغلقة مباحثات حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ، وميشيل بارنيه و جاك سترو و يوشكا فيشر وزراء خارجية فرنسا وإنجلترا وألمانيا و خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي .

وقد قال حسن روحاني مسئول الملف النووي الإيراني لوكالة الأنباء الفرنسية قبل جلسة جنيف : إن جلسة الوزراء بجنيف هي آخر فرصة لأوروبا للتفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني .

وأعلن أن : هذه الجلسة هي آخر فرصة لكي نري هل يمكن إستمرار المفاوضات مع الأوروبيين ، وفي غير هذه الحالة سيتم إختيار طريق آخر .

وصرح روحاني بأن الجلسة التمهيدية التي عقدت ببروكسل يوم الثلاثاء بين الخبراء لم تكن مرضية وقال : أنا لست متفائلاً ولا متشائماً .

وحول ما إذا كانت إيران ستستأنف تحويل اليورانيوم في مصنع أصفهان قال : نحن سنجعل الأوروبيين في دائرة قرارنا ويجب أن نري هل سنصل إلي إتفاق في هذه المباحثات .

وأضاف روحاني كذلك : وفي غير هذه الحالة فإننا سننفذ ما يمكن إتخاذه من قرارات .

وقد أكدت إيران مرات عديدة حتي الآن أن قرار إستئناف نشاط مصنع أصفهان قرار لا رجعة فيه برغم مطالبات الأوروبيين المتكررة لإستمرار تعليق جميع

أنشطة تخصيب اليورانيوم .

وقال فيما يتعلق بإشارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي من أن جزءاً من الأنشطة النووية الإيرانية الحساسة سيتم في روسيا بشكل مؤقت : هذه مجرد نظرية ، ومن الممكن أن تكون هناك نظريات أخرى ونحن ندرس كافة الاحتمالات .

وقال أيضاً موسويان المتحدث بإسم الوفد الإيراني في المفاوضات النووية مع أوروبا : لقد أجبنا علي رسالة أوروبا كتابة وذكرناهم بأن التهديد ليس له فائدة ولا يساعد علي حل القضية ، وأضاف بأنه طبقاً لإتفاقية باريس لا يمكن إستمرار التعليق .

وحذر أيضاً علي آقا محمدي أحد أعضاء الوفد الإيراني المفاوض بأن خطر فشل المفاوضات النووية يتزايد .

وقد أعلن الدبلوماسيون الأوروبيون أن هناك علامات تدل علي إختلاف وجهات النظر بين القوي الأوروبية العظمي الثلاث علي أبواب إنعقاد المفاوضات النووية الإيرانية الأوروبية .

وطبقاً لتقرير وكالة أنباء مهر فقد قال الدبلوماسيون الأوروبيون المقربون من المفاوضات النووية الإيرانية الأوروبية ، والذين رفضوا الإفصاح عن أسمائهم ، قالوا لوكالة رويترز إن المسؤولين الإنجليز والفرنسيين قد بدأوا حتي الآن الإجراءات التمهيدية لتقديم إقتراح إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن والذي سي طرح في جلسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ستعقد في يونيو القادم .

وبناءً علي هذا التقرير فإن ألمانيا التي تُعد من أهم شركاء إيران التجاريين ستساند موقف الإتحاد الأوروبي الخاص بضرورة أن تنهي طهران برنامج التخصيب ، ولكنها لا ترغب في إحالة الملف الإيراني أوتوماتيكياً إلي مجلس الأمن . وقال أحد الدبلوماسيين الأوروبيين لرويتزر إن موقف ألمانيا ما زال هو وقف التخصيب ولكنها مترددة بشأن الإجراء الثاني وهو إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن ، وبرلين لا ترغب في توجيه أي إنذار دولي أو الإحالة الأوتوماتيكية (المباشرة) وهو ما أدي إلي إختلاف ألمانيا مع فرنسا وإنجلترا .

وفي الوقت نفسه أعلنت وزارة الخارجية الإنجليزية أن احتمال فشل المفاوضات النووية بين إيران وأوروبا مرتبط بمدي إلزام إيران باتفاقية باريس).

*جولة مفاوضات أخرى في جنيف ونتائجها :

عقدت جلسة للمباحثات مجدداً في جنيف في يوم الأربعاء الموافق ٢٥ مايو ٢٠٠٥ ، وطلبت وزارة الخارجية الإيرانية من مجموعة التفاوض الثلاثية تقديم مقترحات إيجابية في هذه المباحثات . وصرح كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية بأن طهران تتوقع من الأوروبيين مواقف إيجابية وبالصورة التي تضمن المصالح الحيوية لإيران .

وصرح حسين موسويان كبير المفاوضين الإيرانيين وعضو المجلس الأعلى للأمن القومي بأن المفاوضات التي جرت في الأسبوع الحالي في بروكسل بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي تحظى بنسبة نجاح لا تتجاوز الـ ٥٠ ٪ ، ووصف موسويان الوضع الراهن بأنه الأصعب في مرحلة التفاوض ، وأن هناك أشياء كثيرة ينبغي إنجازها لتحقيق تقدم حقيقي . يذكر أن محادثات بروكسل تهدف إلى الإعداد لمحادثات علي مستوى أعلى في جنيف .

وتسعي الدول الأوروبية الثلاث من خلال المفاوضات إلى إستئناف الحوار مع طهران بغية إقامة علاقات إيجابية تسمح بمقايضة الحكومة الإيرانية بشأن برنامجها النووي مقابل مكاسب تجارية وصفقات أخرى ، وهو ما يخالف التوجه الأمريكي الرامي إلى البحث عن طرق لمعاقبة النظام الإيراني .

وفي الخامس من شهر يونيو وافقت إيران رسمياً علي طلب الإتحاد الأوروبي بوقف تخصيص اليورانيوم حتي نهاية شهر يوليو ، وأعلن علي آقا محمدي عضو مجلس الأمن القومي الإيراني أن بلاده وافقت علي عرض الثلاثي الأوروبي بوقف تخصيص اليورانيوم لمدة شهرين ولكن بشرط أن تقدم أوروبا عرضاً كاملاً ومفصلاً يرضي طهران قبل إنقضاء المدة . وأضاف أن العرض الأوروبي يجب أن يتماشى مع إتفاق وقف تخصيص اليورانيوم الذي تم توقيعه في باريس بين طهران والثلاثي الأوروبي في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٤ .

* تمديد تعليق التخصيب شهرين في مقابل الوعود الأوروبية :

بينما قام الفريق الإيراني المفاوض بتمديد تعليق كافة أنشطة التخصيب الإيراني لمدة شهرين آخرين لحين تشكيل الحكومة الجديدة أعلن حسن روحاني مسئول الملف النووي أن الوعود الأوروبية التي تلقتها إيران لتقديم خطة محددة تعتبر من أهم نتائج مباحثاته في جنيف .

وطبقاً لتقرير مؤسسة بازتاب الدولية فقد قامت ألمانيا وإنجلترا وفرنسا بتشجيع إيران علي مواصلة التعليق النووي حتي بداية شهر أغسطس ، وفي الجلسة التي إستمرت ثلاث ساعات وجمعت السيد روحاني ووزراء الدول الثلاث وسولانا قرر الطرفان أن يعرض الأوروبيون خطة علي إيران لإستمرار برنامجها النووي والتي علي أساسها ستواصل تعليق التخصيب شهر ونصف عقب إنتخابات الرئاسة .

وقد قال ميشيل بارنيه وزير الخارجية الفرنسي عقب نهاية اللقاء :

نحن أمامنا فرصة عدة أسابيع أخري لنعرض علي إيران مشروعاً يهدف بصفة خاصة لإستخدام برنامج نووي عادي ، ولكننا سنراعي أيضاً المواضيع الأخرى ويؤمن الخبراء بأن هذا المشروع سيشتمل علي برنامج متناسق يتضمن مساعدة أوروبا لإيران في إمتلاك محطات نووية وكذلك تأمين الوقود النووي . وفي هذا الوقت قال روحاني إن الأوروبيين قد تعهدوا خلال هذا اللقاء لأول مرة في تاريخ المفاوضات التي إستمرت عامين بأن يعرضوا شروطهم بالتفاصيل الكاملة وكذلك بصورة محددة ومصنفة بحيث يمكن التواصل إلي إتفاق عام . وصرح جاك سترو وزير الخارجية الإنجليزي في حديث لمحطة سي . ان . ان بأن ما طرح يوم الأربعاء في أولي جلسات الوزراء والذي ناقشناه مع الإيرانيين منذ ستة أشهر وحتى الآن كان هو مجموعة من المقترحات التي كان مسئولونا قد بحثوها قبل ذلك مع الإيرانيين .

وأضاف بأن هذه المقترحات علي مائدة المفاوضات ونحن قلنا إننا سنطرحها بتفاصيل أكثر حتي شهر يوليو أو بداية أغسطس ، وستظل أيضاً في إطار إتفاقية باريس وسيبقي إطار إتفاقية باريس كذلك في حالة تنفيذ . وصرح وزير الخارجية الإنجليزي بأن ما تقوله إتفاقية باريس هو أن تظل كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم

معلقة طالما هناك إتفاق طويل المدي . وكتبت هذه الشبكة الإخبارية أنه لم يعرض لا سترو ولا حسن روحاني ملامح هذه المقترحات .

وقال روحاني لهذه الشبكة : لقد كان أساس موقفنا أنه ينبغي ألا تكون المفاوضات مضیعة للوقت ونحن مصرون علي مطلبنا من المفاوضين الأوروبيين وهو ضرورة أن يعرضوا مقترحاتهم .

وبناءً علي هذا التقرير فقد قال روحاني إن جلسة يوم الأربعاء يمكن إعتبارها خطوة إيجابية من ناحية أن الوقت قد إنتهي الآن وذكر أن هذا الموقف وهو أن مباحثاتنا قد طالت كثيراً ، يعد مسألة مهمة . ومن ناحية أخرى أعلن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية بشكل تلمحي عن الخطة الإيرانية لتخصيب اليورانيوم في روسيا .

وفي قطاع البيانات الرسمية لوزارة الخارجية الفرنسية ، تم السؤال عن موقف فرنسا من الخطة الإيرانية بشأن وقف التخصيب داخل الدولة وتخصيب اليورانيوم في روسيا حيث أن المتحدث بإسم الخارجية الفرنسية لم ينف إطلاقاً تقديم هذه الخطة من جانب إيران .

هذا في حين أن الفريق المفاوض الإيراني كان قد كذب بشدة قبل ذلك عرض إيران لخطة التخصيب في روسيا .

وفي تطور آخر فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بهيئة الأمم ، ستنهي الجلسة السنوية لمراجعة معاهدة "NPT" والتي كانت قد بدأت منذ ٢ مايو ، ستنهي أعمالها غداً دون التوصل إلي نتيجة محددة وقد أنهت اللجان الثلاث التي تعهدت بمسؤولية إنهاء الإتفاقات الحاصلة في هذه الجلسة أعمالها .

وكان من بين التغييرات التي إقترحها أمين عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه الجلسة ، إجراء تغييرات في المعاهدة من أجل عدم إمتلاك الدول الأخرى لتكنولوجيا تخصيب الوقود النووي ، وتعليق أنشطة التخصيب لكافة الدول لمدة خمس سنوات ، وفرض العضوية في البروتوكول الإضافي . وطبقاً للتقارير فقد أنهت إحدى اللجان الثلاث أعمالها بدون أي ملحوظة خاصة وتم مناقشة وإنهاء التقريرين الآخرين

للجنة الأخرى بدون أي قرار مؤثر .

وقد كتب سيد ضياء الدين احتشام تحت عنوان : تلميحات بوش للرئيس الإيراني القادم يقول فيه :

(أوصل البيت الأبيض خلال العدة أسابيع الماضية رسالتين لهما معني ومغزي لإيران وأوروبا ، الرسالة الأولى وصلت في الجلسة العمومية لمنظمة (WTO) والتي صرفت أمريكا خلالها النظر بعد عقد من الزمان عن رفض الطلب الإيراني للعضوية في منظمة التجارة العالمية ، وبذلك تكون الظروف قد تهيأت لدخول إيران في هذه الهيئة الدولية الإقتصادية .

وقد أعطت أمريكا هذا الضوء الأخضر في الوقت الذي عجز فيه الأوروبيون خلال الجلستين الأخيرتين لمنظمة (WTO) عن أن يفعلوا شيئاً ويحصلوا علي موافقة واشنطن في عدم الاعتراض ، برغم كافة الوعود التي كانوا قد وعدوا بها إيران في إتفاقية باريس .

وبرغم ذلك فإن الرد الأمريكي الإيجابي خلال الجلسة الأخيرة قد فاجأ أيضاً الأوروبيين ؛ فقد كانوا ينتظرون إعلان الولايات المتحدة موافقتها في إطار الإتفاقات الأوروبية بإعتبارها شريكاً في مفاوضاتهم النووية مع إيران ، وبرغم ذلك فقد ألمحت واشنطن لطهران تلميحاتاً سياسياً مباشرة وبدون وساطة أوروبا .

أما الضوء الأخضر الثاني فيمكن إقتفاء أثره في كلام جورج بوش ، فقد قال الرئيس الأمريكي في تصريحاته الأخيرة بشأن البرنامج النووي الإيراني إن الولايات المتحدة تعارض تخصيب اليورانيوم علي يد إيران بنسبة عالية .

وبعبارة أخرى أعلن بوش أن حكومته لا تعارض إستئناف تخصيب اليورانيوم في الحد السلمي من ٣ إلي ٥ في المائة ، وهذا الإتجاه الجديد يعتبر مهم من هذه الناحية ، بل ويمكن تسميته أيضاً بالتحول حيث كان الأوروبيون قد أعلنوا قبل ذلك ، بإعتبارهم المتفاوضين المباشرين مع إيران الموقف المشترك لهم ولأمريكا وهو التوقف الكامل للتخصيب بكل أشكاله ونسبه ، بل أن هؤلاء كانوا قد هددوا طهران بأنهم سيساندون رغبة أمريكا في إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن في

حالة التخصيب ولو كان في حدود الإستهلاك السلمي وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومع ذلك فقد فاجأ جورج بوش الأوروبيين بكلامه الجديد أكثر من الجميع . والحقيقة أن أوروبا ، في مرحلة تبلور العلاقات الجديدة للسلطة في العالم ، تسعى بشدة لإعادة تعريف دورها في العالم الجديد .

ويرغب الأوروبيون في أن يتحولوا في النظام العالمي الجديد إلى قطب قوي ومؤثر ، وأن يقوموا بأداء دور مستقل بجانب أمريكا (وليس خلفها) وقد خلق الملف النووي الإيراني ، بإعتباره الموضوع الذي شغل إهتمام العالم بفضل الإعلام الغربي ، خلق فرصة جيدة لأوروبا لكي تبحث عن مكانة دولية لها بالدخول في ذلك الموضوع وإيجاد حل ناجح له ، ثم تكون محل إهتمام بعد ذلك بإعتبارها عنصراً أساسياً في حل القضايا الدولية . ولقد كان الملف النووي الإيراني فرصة نادرة لأوروبا لأنه كان يعد من المواضيع الدولية الهامة المعدودة التي لم يكن من الممكن أن تتدخل فيها أمريكا بشكل مباشر لعدم وجود علاقات سياسية بين طهران وواشنطن ، وفي الواقع إن إيران وأوروبا قد دخلوا في موضوع المفاوضات في ظروف معينة كان من المستحيل فيها إجراء المحادثات المباشرة بين طهران وواشنطن وعلي هذا النحو فإن طهران علي الرغم من أنها كانت تعلم أن العواصم الأوروبية ليست طرفاً أساسياً في المحادثات إلا أنها قبلت دورها كوسيط ودخلت معها في الحوار .

ومع أن الأوروبيين قد عرفوا أنفسهم في هذه المحادثات في بادئ الأمر بأنهم يؤيدون الحل السلمي للمسألة بل وذكروا أن دورهم هو تعديل المواقف الأمريكية العدائية تجاه إيران ، إلا أنهم قاموا تدريجياً بتوسيع نطاق مطالبهم ، لدرجة أنهم حولوا التعليق التطوعي للتخصيب والمندرج في إتفاقية سعد آباد إلي توقف دائم لكافة الأنشطة المتعلقة بالتخصيب .

وقام هؤلاء حتي في الفترة الأخيرة بتجاهل الكلام عن إستئناف نشاط مجمع "UCF" بأصفهان - والذي لا يعد تخصيباً - وهددوا بأن هذا العمل الإيراني من الممكن أن يكون معناه فشل المحادثات وإحالة الملف إلي مجلس الأمن .

وفي الوقت الذي إتخذت فيه أوروبا أكثر مواقفها تشدداً تجاه إيران وطالبت بالتوقف الفوري والدائم لتخصيب اليورانيوم في إيران بل ورفضت مشروع تخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا ، في هذا الوقت بالضبط دخل أعلي مسئول أمريكي الساحة ولوّح بموافقة بلاده علي تخصيب اليورانيوم في إيران .

وبرغم أن الأوروبيين بصدد إثناء أمريكا عن هذا الموقف الجديد وإعطاء الضوء الأخضر لإيران وذلك بإرسال وفد رفيع المستوى إلي واشنطن إلا أنهم قد أطلقوا علي توجه بوش هذا في أحاديثهم الخاصة خنجر في الظهر ؛ فقد كانوا يأملون في أن يحافظ صديق يدعي واشنطن علي مكانة أوروبا الدولية وينقل أي تحول إلي إيران عن طريقها ، ولكن خيّبت أمريكا ظنهم وألمحت لطهران للمرة الثالثة .

وعلي عكس نظرتها السابقة في إتهام إيران بالعنف والإرهاب في العراق أعربت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية مؤكدة علي دعوة امريكا لإيران للمشاركة في مؤتمر الدول المجاورة للعراق ببروكسل ، أعربت عن أملها في أن تلعب إيران دوراً إيجابياً وبناءً في العراق .

وفي الواقع يمكن تحليل المسألة بأن ما حدث هو إظهار عدم رضا البيت الأبيض عن الوساطة الأوروبية ، فقد أوضح الأوروبيون في هذين العامين أنهم ليست لديهم رغبة أكيدة في إنهاء الملف النووي الإيراني وأنهم يفضلون الإحتفاظ بمكانتهم هكذا كوسيط بين إيران وأمريكا والإستفادة بالمزايا المزدوجة لهذه الوساطة .

وقد كان هؤلاء في محادثاتهم مع إيران يحملون في كفتهم أيضاً الثقل الأمريكي ، وبالتالي فقد كانوا قادرين علي إستغلال الثقل الأمريكي للحصول علي إمتيازات من إيران ، وإستمرار هذا الوضع لم يكن مطلوباً بالنسبة للبيت الأبيض لأن أوروبا برغم أنها كانت تلعب مع إيران بالورقة الأمريكية إلا أنه في حالة الإنتصار كل ما كان سيتحقق من مكانة سياسية في إطار إيجاد القطب الأوروبي كان سيصبح كله من نصيب الأوروبيين .

ومن جهة أخرى فإن العلاقات الإيرانية الأمريكية قد وصلت إلي مرحلة معينة بحيث أن إستمرار هذا الوضع لا يرضي أيّاً من الطرفين .

والخروج من هذا المأزق إما بإعلان الحرب أو بالتحرك نحو تطبيع العلاقات .
وقطعاً فإن خيار الحرب والدمار ، ولو كان بشأن دولة كإيران ، لن يكون بما له من
عواقب غير معلومة ، في أولويات أي سياسي أمريكي بعيد النظر ، وبناءً على هذا
فإن أفضل طريق هو بداية الدبلوماسية . ومع ذلك فإن الأوروبيين يرضون بهذا
الوضع كوسيط بين إيران وأمريكا ويعارضون الإتصال الإيراني الأمريكي المباشر
لأنهم يستفيدون من توتر العلاقات الإيرانية الأمريكية .

وبالنظر إلي الظروف الراهنة فمن الواضح أن ما جري يدل على أن واشنطن
بصدد إلغاء الوساطة الأوروبية بينها وبين طهران .

وفي الواقع إن بوش قد إقترح علي الرئيس الإيراني القادم أن يجلسا حول مائدة
مفاوضات واحدة ويحددا واجب علاقاتهما بحجة حل الملف النووي . وقد طلب
المسؤولون الإيرانيون من الأمريكيين بصفة دائمة خلال العدة سنوات الماضية أن
يثبتوا حسن نواياهم لبدء الحوار .

ويبدو أن موافقة أمريكا علي عضوية إيران في منظمة "WTO" وبدء
التخصيب هو الرد علي هذا المطلب الإيراني القديم .

وتستطيع إيران عن طريق المصادر الإعلامية الدبلوماسية أن تستغل هذه
المبادرات بشكل صحيح ثم تبدأ التخصيب في حدود الإستهلاك السلمي لإعطاء
الأمان التام حتي إذا لم يبد الأمريكيون أيضاً معارضة في تلك الأثناء بالفعل وتمسكوا
بموقفهم يمكن عندئذ التفكير في المراحل التالية من التباحث والمساومة بثقة نسبية .

وكذلك فإن هناك فرصة أمام الأوروبيين ، في فترة إستمرار الإختبار
الأمريكي ، لكي يتعاملوا مع إيران بعقلانية أكثر بل ويقدموا أيضاً إمتيازات لمنع
إستبعادهم من المحادثات .

ومن الواضح أن إيران لو تتبععت هذه السياسة المقترحة مع أوروبا وأمريكا في
وقت واحد فسوف تستطيع أن تحصل علي إمتيازات من أوروبا وتحل كذلك مشكلاتها
مع أمريكا بصورة منطقية . ولا يجب بالقطع نسيان هذه النقطة وهي أن الرد علي
الأضواء الأمريكية الخضراء الأخيرة هو الدخول في لعبة حساسة وطريقة جداً والتي

ستُقطع كل مراحلها فوق حد السيف ، بحيث لو دخل المفاوضون الإيرانيون هذا المجال بمهارة وبعد نظر فسوف يستطيعون حل مشكلة عميقة عمرها ٢٦ عاماً علي أكمل وجه ، ولكن إذا تكرر أسلوب وسياق الحوارات الجارية مع أوروبا في المسألة المحتملة القادمة فإن السقوط في فخ العقوبات بل والحرب أيضاً لن يكون بعيداً عن التوقعات .

ومن هنا فإنه لابد من دراسة جوانب المسألة بمنتهي الدقة وأن يتم علي عكس ملف المحادثات مع أوروبا والذي ينحصر في أفراد معينين ، حوار وطني لا سيما علي مستوي النخبة وكافة الجماعات السياسية والعلمية حتي يتم أي تباحث بدعامة وطنية كاملة من ناحية ، وتقل الأخطاء إلي أقل حد ممكن من ناحية أخرى . ولا ننسي أن الفرص السياسية لا تتكرر) .

وكتب الدكتور سيد سلمان صفوي تحليلاً تحت عنوان التغيير في الإستراتيجية النووية بعد الإنتخابات يقول فيه :

(وضع السيد خاتمي الذي إنتخب رئيساً للجمهورية الإيرانية بأغلبية الأصوات خلال دورتين متتاليتين إستراتيجية سياسته الخارجية علي أساس الحوار بين الحضارات ، ولكن مع بداية رئاسة جورج دبليو بوش وفي ظل تأييده القاطع للمحافظين الجدد أصبحت النزعة العسكرية هي اللغة السائدة وأساس السياسة الخارجية للقوي العظمي في العالم ، وبناءً علي رأي المحافظين الجدد (بيرل ، ولفوفيتس ، رامسفيلد) فإن حل النزاعات الدولية في الشرق الأوسط هو العمليات العسكرية وليس الحوارات السياسية . وفي إطار الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ، تعد الدول الأربعة العراق وإسرائيل وسوريا وإيران اللاعبين الأساسيين للمنطقة والذين بدون تعاونهم لا يمكن تتبع أهداف أمريكا في الشرق الأوسط . وقد تتبعت أمريكا منذ عام ٢٠٠١ م سياسة الغزو العسكري من أجل الإطاحة بالحكومتين الأفغانية والعراقية وقد نجحت أيضاً في هذا الأمر ، ولكن مشكلة أمريكا الأساسية في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع قرن الأخير كانت هي إيران ، وقد قامت أمريكا عقب إحتلال أفغانستان والعراق بتطبيق إستراتيجيات متعددة الجوانب للتعامل مع إيران والتي كان من بينها مشروع التهديد النووي الإيراني علي المستوي الدولي (مشروع فينكس) .

وفُتح مشروع تنفيذ الضغط السياسي الغربي ضد إيران منذ عام ٢٠٠٣ م علي أساس الشك في أهداف الأنشطة النووية الإيرانية ، والذي قام علي أساس تقرير إحدي الجماعات الإرهابية المعارضة لإيران (MKO) ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً نظمت أمريكا حملة الضغوط السياسية والقانونية ضد إيران .

وقد تأثر الرأي العام العالمي بالسياسات العسكرية الأمريكية نظراً للنشاط الإيراني الضعيف في مجال الإعلام ، كما أن إتخاذ القرار السياسي في يد أمريكا أيضاً .

والأهداف الأمريكية من مشروع فينكس بالنسبة للتهديد النووي الإيراني هي :

١- توريط إيران في نزاع دولي حساس .

٢- تشتيت إيران في القضايا الإقليمية الهامة مثل القضية الأفغانية والعراقية والفلسطينية واللبنانية .

٣- الإستسلام الإيراني أمام المطالب الغربية .

٤- قياس حجم الفعل ورد الفعل الإيراني تجاه الضغوط السياسية - القانونية الغربية الموحدة كنموذج للمطالب التالية :

أ - إيجاد إجماع دولي ضد إيران في حالة عدم إستسلامها .

ب - إيجاد التوتر في العلاقات الأوروبية الإيرانية .

ج - ضم أوروبا لأمريكا لمحاصرة غيران إقتصادياً .

د- الإعداد والتجهيز للصدام العسكري المحدود والموضعي مع إيران .

ولكن أعلنت إيران صراحة منذ بدء إعلان مشروع فينكس في عام ٢٠٠٣ م (الملف النووي الإيراني) أن كافة أنشطتها النووية تعتبر سلمية وأنها ليس لديها أي برامج من أجل إنتاج السلاح النووي ، وفي هذا الإطار جعلت إيران إستراتيجيتها في التعامل مع مشروع فينكس تقوم علي عدة أسس :

١- تجنب النزاع العسكري .

٢- إختيار المنطق الدبلوماسي .

٣- مصداقية الملف النووي الإيراني .

٤- بناء الثقة الدولية .

٥- إزالة التوتر .

وفي إطار هذه الإستراتيجيات قدّمت إيران للكتلة الغربية أربعة إمتيازات أساسية في أربع مراحل ، دون أن تحصل علي أي إمتياز من الغرب :

١- الموافقة بشكل تطوعي علي الإنضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة "NPT" برغم أن إيران لم تكن مجبرة بأي حال من الأحوال من الناحية القانونية علي قبول الإنضمام لهذا البروتوكول .

٢- الموافقة علي عمليات التفتيش الدقيقة ، ودون سابق إعلان لكافة الأماكن الإيرانية .

٣- تقديم المعلومات النووية السرية الإيرانية للغرب بشكل تطوعي .

٤- تعليق تخصيب اليورانيوم برغم أن إمتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم يعتبر حق شرعي لإيران بإعتبارها عضو بالمعاهدة . "NPT"

وطبقاً للمادة الرابعة من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية فإن كل دولة تستطيع إستخدام أي نوع من التكنولوجيا للإستفادة بشكل سلمي من الطاقة الذرية مثل توليد الكهرباء وبأي درجة تحددها ، وأن تقوم بتخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم دون أن تنتهك بنود هذه المعاهدة .

وبعد مرور حوالي عامين لم يحصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي أي مستند أو إثبات يفيد سعي إيران من أجل إنتاج السلاح النووي وأعلن البرادعي رئيس الوكالة الدولية هذا الأمر عدة مرات أيضاً ، وبرغم ذلك فقد ظل الملف النووي الإيراني مفتوحاً هكذا ولم يقدم الغرب أي إمتياز ملموس لإيران في مقابل الإمتياز الكبير الذي أخذته من هذه الدولة .

ولكن هل ستستمر هذه المسألة ؟ وهل ستواصل إيران هكذا سياسة اللين والخضوع للمطالب الغربية ؟ وترتبط بعض الأجوبة علي هذه الأسئلة بمستقبل إنتخابات الرئاسة الإيرانية .

* دور الرئيس الإيراني القادم في المحادثات النووية مع الغرب :

أ- برغم أن البعض في الغرب يعتقدون أن الرئيس في إيران ليس له سلطة كبيرة إلا أنه في الواقع يحظى بسلطة عالية بإعتباره المسئول الرسمي الثاني في الدولة، وبإمتلاكه كل السلطة التنفيذية وميزانية البلاد ، وبصفته رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني .

وتتم إدارة المحادثات النووية الإيرانية وإتخاذ القرارات فيها بواسطة المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يختار الرئيس معظم أعضائه ويتولي الرئيس أيضاً رئاسة هذا المجلس .

ولكن يتوقف مدي إستغلال رئيس الجمهورية لسلطته القانونية علي قدراته الشخصية وقدرات وإمكانات التشكيلات الحزبية المؤيدة له .

ب- أي التيارات السياسية الأصلية في إيران يمكن ، بإنتصاره في إنتخابات الرئاسة ، أن يلعب دوراً مهماً وأساسياً في مستقبل المحادثات النووية الإيرانية ؟ وفي الوقت الحالي قامت التيارات السياسية الثلاثة بتعريف مرشح الرئاسة حيث أن لكل منها سياسات نووية مختلفة :

١- التيار الأول (الواقعيون) : وهم يعتقدون أنه يجب أن تتحول السياسة

الخارجية الإيرانية من المقولة الأمنية - الأيديولوجية إلي المقولة الثقافية - الإقتصادية ، وأن المنطق العسكري لا ينبغي أن يكون هو منطق مقولة السياسة الخارجية الإيرانية ، والواقع إن إيران لم تحقق تقدماً كبيراً في التكنولوجيا النووية السلمية ، وكل هذه الضجة الكبيرة الحالية حول القدرة النووية الإيرانية قد إفتعلها المحافظون الأمريكيون والإسرائيليون من أجل مصالحهم الشخصية ، ومن الأفضل أن تتفق إيران مع الغرب بشأن القضية النووية من أجل مصالحها طويلة المدي وأن تبدي المرونة اللازمة

لأن إيران ليست قوة نووية ولا يجب أن تكون أيضاً .

٢- **التيار الثاني (الإصلاحيون)** : وهم يتكونون من القوي الفنية (التكنوقراطية) والعملية والذين لهم سلطة في الهيكل التنفيذي بالدولة ، ويرى هذا التيار أن دبلوماسية إزالة التوتر قد قطعت طريقاً صحيحاً ، ولكن يجب ترقيةها إلى الدبلوماسية المثمرة ، وأن إيران لو إستطاعت أن تحصل من أمريكا وأوروبا علي إمتيازات كبيرة مع ضمان الأمن القومي الإيراني فإنه لا مانع من تعليق أو وقف تخصيص اليورانيوم ما دامت تلقي ثقة الغرب ضمن صفقة سياسية مفيدة ، وقبول إيران بإعتبارها أهم جسر الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي ، والإعتراف بدورها في المنطقة .

٣- **التيار الثالث (المثاليون)** : تقوم السياسة الخارجية لهذا التيار علي أساس قيم الثورة الإسلامية الإيرانية وعلي أساس التوازن السلمي أي لا تتحكموا ولا تلتينوا ، ويرى هذا التيار أن المطالب الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية هي أصلاً مطالب مفروضة بالقوة وتخالف القوانين الدولية والحقوق الشرعية الإيرانية بصفتها عضوا بمعاهدة (NPT) وأن الدول الغربية تستخدم نظام القوة والتحكم الذي يتناقض مع القوانين الدولية والتعهدات القانونية للدول وذلك بحجة ما يسمى بالأهداف الإيرانية غير الشفافة ، ويقول الغربيون صراحة أنه يجب أن تحرم بعض الدول ومن ضمنها إيران من إمتلاك بعض التقنيات ، وهذا معناه بالضبط تجاهل حق السيادة الوطنية لهذه الدول ، وما دام الأمر متعلقاً بإيران فلا بد من مقاومة هذه الضغوط بقوة وثبات .

ولذلك فإن هذا التيار يعارض التفاهم السياسي مع الغرب بشأن مسألة تخصيص اليورانيوم ، ولكنه يوافق علي إستمرار الحوارات البناءة مع الغرب من أجل بناء الثقة بشرط أن تكون هذه الحوارات ذات مدة زمنية محددة وإذا إنتهت المدة (وهو ما حدث الآن) دون أن يحصل الغرب علي أي مستند يدل علي الأهداف النووية غير السلمية في إيران فإنه يجب السماح لإيران بمواصلة تخصيص اليورانيوم من أجل الأهداف

السلمية في إطار حقوقها النووية .

وإذا ثبت أن الأوروبيين يستهلكون الوقت في المحادثات فإنه ينبغي علي إيران أن تستأنف برنامج التخصيب وإذا شدد الغرب من ضغوطه فإنه يجب علي إيران أن تنسحب من البروتوكول الإضافي .

وفي حالة إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ينبغي علي إيران أن تنسحب من المعاهدة (NPT) وأن تستعد في الوقت نفسه لزيادة قدراتها الدفاعية - الإقتصادية ، وبالنظر إلي إعداد القوي السياسية الإيرانية خلال الأسبوعين القادمين حيث تجري إنتخابات الرئاسة الإيرانية فإنه بعد تولي الحكومة الجديدة في إيران ستتغير بدون شك السياسة النووية الإيرانية وطريقة الحوار مع الغرب .

ومن هنا فإن تعامل الإستراتيجيتين الغربية والإيرانية وتعادلهما أو تقابلهما سيدخل مرحلة جديدة في القريب العاجل .

وكتب أحمد زيد آبادي تحت عنوان : الإنتخابات الإيرانية وصمت المرشحين بشأن السياسة الخارجية يقول :

(خصص مرشحو الرئاسة الإيرانية مساحة كبيرة من خريطة برامج الإذاعة والتليفزيون التابعين للدولة وكذلك غالبية موضوعات الصحف لطرح آرائهم ووجهات نظرهم بشأن القضايا والمشكلات التي يواجهها المجتمع الإيراني . وكما جرت العادة يعد المرشحون في تصريحاتهم بحل جميع مشكلات المجتمع الإيراني دون الإشارة إلي حجم صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السياسي الإيراني .

وبرغم كل هذا فقد إمتنع المرشحون المؤيدة صلاحياتهم من قبل مجلس صيانة الدستور ، حتي الآن ، عن إبداء الرأي الدقيق والفرعي بشأن أهم مشكلات السياسة الخارجية الإيرانية ، وعندما تعرضوا للسؤال في هذه المسألة أيضاً إكتفوا بردود عامة ومزدوجة .

وتعتبر العلاقة مع أمريكا والملف النووي الإيراني وصلة إيران بالجماعات الإسلامية الفلسطينية واللبنانية من بين الموضوعات التي ظهرت في صورة تحديات

علي ساحة السياسة الخارجية الإيرانية ، ولم يعرض أحد من المرشحين حتى الآن أي برنامج لتجاوز هذه التحديات .

وفيما يتعلق بأمريكا فلم يرحب أحد من المرشحين بزيادة التوتر مع هذه الدولة ، ووعده بعضهم أيضاً بحل مشكلة إيران مع أمريكا ؛ حيث إشتراط مصطفى معين مرشح التيار الإصلاحي بالحكومة لإستئناف العلاقة مع واشنطن أن تدفع أمريكا التعويض ، وأكد أنه مستعد للحوار والإتصال مع أمريكا إذا ما عوضت الولايات المتحدة الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بالشعب الإيراني .

ووعده أكبر هاشمي رفسنجاني الذي عُرِفَ سواء داخل إيران أو خارجها بأنه شخص عملي ، وعد بحل المشكلة نهائياً بشرط أن تثبت أمريكا حسن نيتها وتفرج عن الأموال والأرصدة الإيرانية المجمدة ، ونفس هذا الشرط كرره رفسنجاني دائماً قبل حوالي عشرين عاماً لفتح باب العلاقات بين طهران وواشنطن .

وقد أدلى سائر المرشحين مثل مهدي كروي رئيس البرلمان الأسبق بتصريحات مشابهة أيضاً ، وعرضوا شروطاً للحوار والعلاقة مع أمريكا ولم يتحدث أحد من المرشحين في الحقيقة عن الحوار مع أمريكا بدون قيد أو شرط .

هذا في حين أن الحكومات الأمريكية لم توافق عقب زيارة مستشار الأمن القومي لرونالد ريغان ماك فارلين لطهران في سبتمبر ١٩٨٦ م ، لم توافق علي تنفيذ شروط إيران لإستئناف العلاقات ، والحكومة الأمريكية الحالية بقيادة جورج بوش لا تؤيد أيضاً حتي الحوار مع الحكومة الإيرانية بدون قيد أو شرط ، وحتى لو قبلت الحوار مع إيران بتغيير سياستها فإنها من المحتمل أن تجعل ذلك مشروطاً بتغيير بعض سياسات الجمهورية الإسلامية .

وبناءً علي هذا فإن تأييد بعض مرشحي الرئاسة الإيرانية للحوار والعلاقة المشروطة مع أمريكا ليست هي الإستراتيجية التي ستحل عقدة واحدة من مشكلة علاقات طهران - واشنطن .

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني فقد تحدث معظم المرشحين أيضاً خاصة هاشمي رفسنجاني عن ضرورة إمتلاك برنامج الوقود النووي بجانب كسب ثقة العالم

وتقديم الضمانات العينية بشأن الإتجاه السلمي للمنشآت النووية الإيرانية ولكن لم يوضح أحدهم ماذا سيفعل الرئيس القادم إذا لم تقبل أمريكا وأوروبا سوي التوقف الدائم للتخصيب كضمان عيني إيراني ، هل سيخضع في النهاية لوقف التخصيب أم أنه سيقبل خطر إرسال الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ؟

وفي هذا الإطار أيد مصطفى معين فقط إستمرار تعليق تخصيب اليورانيوم إذا ما دعت إلي ذلك المصالح القومية الإيرانية ، ولكنه لم يوضح هو الآخر بأي صلاحيات قانونية سيواصل تعليق التخصيب إذا ما رفض مثلاً كبار مسؤولي الجمهورية إستمرار التعليق ؟ ويعتبر وقف دعم الجماعات الإسلامية الفلسطينية واللبنانية والذي يعد أحد مطالب أمريكا وحلفائها من إيران ، من التحديات الأخرى التي تواجه السياسة الخارجية الإيرانية والتي لم يبد أحدهم إشارة قائمة علي تغيير السياسة الإيرانية تجاهها .

وعلي هذا النحو لم يقدم مرشحو الرئاسة الإيرانية آراء واضحة بشأن أهم المشكلات التي من الممكن أن تواجه النظام السياسي الإيراني خلال الشهور المقبلة وتضعه في مأزق ، ولم يعرضوا أيضاً أي برنامج لحلها أو إدارتها .

وهذه المسألة تعبر في حد ذاتها عن أن الرئيس الإيراني القادم سيواجه ، خاصة في ساحة العلاقات الخارجية ، قرارات من الصعب حتي الحديث الصريح بشأنها فما بالكم بحلها العملي) .

* الجانب الفني والجانب السياسي للملف النووي الإيراني :

يري بعض المحللين ومنهم السيد / سيد ضياء الدين إحتشام أن للملف النووي الإيراني جانبين أولهما الجانب الفني ، وثانيهما الجانب السياسي . أما عن طرق المحادثات في الجانب الفني فهو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حيث أنها تمتلك الصلاحيات القانونية ، وتتمتع كذلك بالإمكانات والعلم اللازم لبحث المسائل الفنية التي تخص الأنشطة النووية الإيرانية . ولكن نظراً لأن الملف النووي الإيراني له أيضاً جانب سياسي ، وهو أبرز من الجانب الفني ، فقد كانت إيران مضطرة للدخول في المحادثات السياسية أيضاً .

والحقيقة أن أساس المشكلة السياسية في الملف النووي الإيراني كان دائماً البيت الأبيض ، كما أن فقدان الإتصال الدبلوماسي بين إيران وأمريكا أدى إلي إقتناص الأوروبيين لهذه الفرصة للحصول علي مكاسب من وراء هذه المباحثات ، وخاصة محاولة إثبات ذاتهم ودعم مكانتهم الدولية في النظام العالمي الجديد .

وقد دخلت إيران في مباحثات مع أوروبا رغم أن الأخيرة ليس لديها أصلاً الصلاحيات الفنية لحل المشكلة ولا القدرة السياسية للفصل في هذا الملف ، وهذا ما أدى إلي دخول الملف النووي خلال السنتين الأخيرتين في مرحلة التعقيد والغموض ، ووصول المباحثات في نهاية الأمر إلي طريق مسدود .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو لماذا قامت أمريكا بتسييس القضية النووية الإيرانية ؟ وللإجابة علي هذا السؤال نقول إن الأمريكيين لا يرغبون في إمتلاك إيران للأسلحة النووية ، ويعلمون جيداً أن إيران حتي لو أرادت الدخول في مرحلة الأسلحة النووية فإن أمامها طريق طويل وشاق جداً . هذا بالإضافة إلي أن أمريكا لا تريد أن يكون في حوزة دولة غير صديقة التقنية النووية المتقدمة والسلمية في نفس الوقت . ومع ذلك فإن المطالب التي دفعت أمريكا إلي سحب الملف النووي إلي الساحة السياسية تتلخص فيمايلي :

أولاً : تنوي أمريكا السيطرة علي مصادر الطاقة في العالم ، ولكي تستكمل هذه السيطرة فإنها مضطرة لإستقطاب الموافقة الإيرانية ، ومن الممكن أن يؤدي الضغط علي إيران في قضية الملف النووي إلي الحصول علي إمتياز من طهران في مجال الطاقة .

ثانياً : تنوي أمريكا تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة ، وهنا يعد مشروع السلام بالشرق الأوسط البنية الأساسية لأي تحول في هذا الشأن ، ويعلم الأمريكيون جيداً أنه لن يتم أي تغيير جذري في هذه الساحة التي تشابكت خيوطها مع الأزمة الفلسطينية تحديداً إلا إذا سار ملف طهران - ولو في الخطوط العريضة - وفقاً لرغبة واشنطن .

ثالثاً : تطلب أمريكا من إيران بصورة جادة إخراج دعم بعض الجماعات التي تزعم واشنطن بأنها جماعات إرهابية من جدول أعمالها . ويشعر الأمريكيون بالقلق

تجاه دعم إيران لجماعات مثل حزب الله اللبناني ، وتعتبر ذلك عائقاً كبيراً أمام تقدم أهدافها الإقليمية ، وفي نفس الوقت يخشي الأمريكيون من أن تقوم إيران في وقت ما بإطلاق طاقاتها المختبئة في العراق وأفغانستان وإستخدامها ضد المصالح الأمريكية ، وبالتالي تفشل كل المشاريع الأمريكية في هاتين الدولتين ، لذا فإن الأمريكيين سوف يسعدون جداً إذا ما تفاقمت مشكلة إيران في الملف النووي بحيث لا تجد فرصة لإتخاذ التوجهات المناوئة لأمريكا بإستخدام بعض القدرات الخاصة . وبإختصار فإنه يمكن القول بأن واشنطن لها ثلاثة أهداف من تسييس هذا الملف وهي : السيطرة علي الأنشطة المعروفة بالإرهابية والمناوئة لأمريكا وحلفائها الإقليميين ، وتسهيل عملية السيطرة علي المصادر الرئيسية للطاقة ، وتقدم مشروع السلام بالشرق الأوسط عن طريق إصلاح توجهات طهران .

وبعبارة أخرى ، فإذا إتفقت إيران مع أمريكا في هذه المجالات الثلاثة ، فلن يواجه الملف النووي الإيراني مشكلة كبيرة خاصة بالنسبة للأنشطة الإيرانية التي تخضع لرقابة الوكالة .

أما بالنسبة للأوروبيين الذين يلعبون دور الوسيط بين أمريكا وإيران في المحادثات النووية فليس أمامهم بالقطع سوي متابعة مطالب واشنطن الثلاثة . ومع ذلك فهم يسعون أيضاً إلي تحقيق مطالبهم الخاصة .

ويري السيد إحتشام أن مطالبهم تنحصر في ثلاثة مطالب خاصة من إيران ، وهي :

أولاً : إذا حصلت إيران علي السلاح النووي وإستطاعت تطوير تقنياتها العسكرية فإن الأمن الأوروبي سيتأثر علي المدي البعيد بالقدرة العسكرية الإيرانية ، ويخشى الأوروبيون من أن تتمكن إيران في المستقبل من الوصول إلي إحدى مراحل التقنيات النووية العسكرية بحيث يمكنها إستغلال قدراتها علي المساومة العسكرية في التعامل مع أوروبا ، هذا في حين أن أمريكا لا تتوقع مستقبل كهذا تحت أي مسمي في مواجهة إيران لأنه في حالة تطور القدرات العسكرية النووية الإيرانية ، فإن هذه المدن الأوروبية هي التي من الممكن أن تستهدفها الصواريخ الإيرانية في حالة وقوع

الصدام العسكري ، أما أمريكا فستكون مرتاحة البال من هذه الناحية نظراً لبعدها المسافة بينهما .

وبناء علي هذا ، فإن الأوروبيين يسعون من خلال مباحثات الملف النووي الإيراني لحفظ وضمان أمنهم علي المدى البعيد .

ثانياً : يتابع الأوروبيون بجدية مسألة إيقاف العمل ببعض الأحكام الإسلامية في العالم ، ويزعمون أن بعض هذه الأحكام مخالف لحقوق الإنسان ، وقد قرروا ممارسة الضغوط علي الدول التي أدرجت هذه الأحكام في قوانينها ، وتطرح أمريكا قضية حقوق الإنسان في مواجهة إيران ، غير أنها في الحقيقة تتخذ منها حجة وذريعة من أجل الوصول إلي مطالبها الثلاثة السالفة الذكر .

ثالثاً : من الممكن أن تكون إيران إمتيازاً تجارياً وإقتصادياً كبيراً بالنسبة لأوروبا ، فالأوروبيون يبدون إهتماماً كبيراً بالسوق الإيرانية الضخمة والجاهزة ، وينظرون إليها كفرصة إقتصادية ثمينة ، وأن التجارة مع إيران صفقة رابحة جداً ، وتستطيع أوروبا الحصول علي إمتيازات في هذا المجال عن طريق ضغوط كثيرة ومنها الملف النووي الإيراني . ولا شك أن أمريكا أيضاً لها رغبة في السوق الإيرانية ، إلا أن بعد المسافة بين البلدين من جهة وضخامة الإقتصاد الأمريكي من جهة أخرى ، أدى إلي أن المزايا الإقتصادية التي تسعى إليها أمريكا في إيران ليست بحجم المزايا التي تسعى إليها أوروبا وهي القريبة من إيران .

وبما أن أوروبا تتباحث مع إيران نيابة عن أمريكا فإنها مضطرة للسعي وراء تحقيق المطالب الأمريكية الثلاثة من خلال مباحثاتها السرية النووية مع إيران ، ونظراً لأنها يجب أن تستفيد هي الأخرى من هذه الفرصة وباعتبارها الوسيط ، فإنها ستدرج في الصفقة أيضاً مطالبها الثلاثة . وبعبارة أوضح فإن المحادثات مع أوروبا ستجعل إيران أمام ستة مطالب غربية ، ثلاثة منها أمريكية وهي : الإرهاب ، والطاقة ، والسلام في الشرق الأوسط . وثلاثة مطالب أوروبية وهي : الأمن النووي ، وحقوق الإنسان ، والإقتصاد .

وبناء علي هذا فإنه يبدو أن إستمرار المحادثات مع أوروبا لن يحقق المصالح

الوطنية الإيرانية ، خاصة وأن أوروبا لا تبدي المرونة الكافية بشأن الأنشطة النووية الإيرانية ومما يؤكد ذلك ان جورج بوش قد أعلن منذ عدة أيام أن إيران يمكنها إستئناف التخصيب بنسبة منخفضة ، في حين يرفض الأوروبيون وبشكل أساسي أي تخصيب تقوم به إيران .

ومن هنا فإنه يجب علي إيران إستبعاد أوروبا والإمتناع عن مواصلة دفع أتعاب السمسرة والوساطة الأوروبية ، لأنه إذا أرادت إيران التوصل إلي تفاهم مع الأوروبيون حول القضية النووية فلا بد أن تلبي الطلبات الستة ، بينما يكفي تلبية ثلاثة مطالب فقط للحصول علي موافقة أمريكا بشأن الأنشطة النووية الإيرانية السلمية .

* الملف النووي الإيراني بعد إنتخاب الرئيس الإيراني الجديد :

صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش عقب إجتماعه مع المستشار الألماني جيرهارد شرودر في واشنطن في ٢٧ يونيو ٢٠٠٥ بأنه لا يمكن القبول بإملاك إيران السلاح النووي أو وسائل صنعه . وقال بوش الذي كان يتحدث بعد ثلاثة أيام من إنتخاب محمود أحمددي نجاد رئيساً لإيران : إن تطوير سلاح نووي غير مقبول ، والأمر سيان بالنسبة لعملية تتيح لإيران تطوير سلاح نووي ، وذلك في إشارة لإعلان نجاد أن بلاده ستواصل برنامجها النووي للأغراض السلمية .

وكان شرودر قد دعا عند وصوله إلي واشنطن الإتحاد الأوروبي إلي الإسراع بتقديم مقترحات جديدة لحسم النزاع حول البرنامج النووي الإيراني ، ولكنه لم يذكر حق طهران في إستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، مشيراً إلي أنه قبل التفكير في فرض عقوبات ضد إيران ينبغي التأكد من أن ضررها علي أوروبا ، والولايات المتحدة لن يكون أكبر بكثير من ضررها علي الإيرانيين ، وذلك في إشارة ضمنية إلي أسعار البترول .

وكان الرئيس الإيراني الجديد قد أعلن من قبل أنه سيمضي قدماً في البرنامج النووي الإيراني ، لكنه لن ينسحب من المحادثات مع الإتحاد الأوروبي . وقال إن المفاوضات يجب أن تقوم علي المصالح القومية للجمهورية الإسلامية .

وفي إطار ردود الفعل المتواصلة علي نتائج الإنتخابات الإيرانية ، عبرت

الصحافة الفرنسية عن قلقها إثر إنتخاب المحافظ محمود أحمدي نجاد لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فقد حملت صحيفة لوفيجارو اليمينية عنوان (إيران : التحدي للغرب) . وأشارت إلي أن إنتخاب نجاد يغلق باب العلاقات مع الولايات المتحدة ، مؤكدة أنه في نظر واشنطن وأوروبا ، فإن إنتخاب متشدد يوقظ بعض الكوابيس منها رؤية نظام الملالي يستعيد مسيرته بمزيد من القوة نحو صنع قنبلة ذرية إسلامية .

وفي بروكسل إستبعد خافيير سولانا الممثل الأعلى للشئون الخارجية والأمن للإتحاد الأوروبي حدوث تغيير فوري في سياسة الإتحاد النووية إزاء طهران عقب إنتخاب نجاد رئيساً لإيران . وقال سولانا إن الإتحاد الأوروبي متمسك بإتفاق تم التوصل إليه في إجتماع مع حسن روحاني كبير المفاوضين الإيرانيين في المحادثات التي جرت في جنيف نهاية مايو ٢٠٠٥ . وأشار إلي أنهم إقترحوا في ذلك الوقت تقديم حل شامل للإيرانيين في نهاية يوليو لكي يدرسوه ، مؤكداً أنه لا توجد أسباب تدعوهم لتغيير ذلك .

وفي غزة ، حذر وزير الدفاع الإسرائيلي شاول موفاز إيران من مغبة مواصلة دعم ما سماه المنظمات الإرهابية التي تهدد أمن إسرائيل . وأشار إلي أن بلاده ما زالت تري في إيران تهديداً إستراتيجياً علي أمنها ، برغم إعتقادها بأن الحل الأنسب لإقناع طهران بتجميد برنامجها النووي هو الطرق السلمية ، ومن خلال الضغط الدولي عليها .

وطالب موفاز - في كلمة له في جامعة تل أبيب - الزعامة الإيرانية الجديدة بعدم دعم الإرهاب العالمي والتوقف عن تدخلها في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، وعدم مد يد العون للفصائل التي تشن هجمات ضد إسرائيل وعلي رأسها حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) .

وفي روسيا لاقت نتائج الإنتخابات الرئاسية في إيران إهتماماً إعلامياً واسعاً ، مشيرة إلي أن فوز نجاد هو شأن إيراني وخيار هذا الشعب ، وأكدت أن ما يهم روسيا هو مواصلة التعاون وضمان أمن وإستقرار المنطقة . كما أشار الرئيس الروسي

فلاديمير بوتين في رسالة التهنئة التي بعث بها إلي الرئيس الإيراني الجديد إلي أن روسيا تحافظ علي علاقاتها مع إيران في إنجاز المؤسسات النووية للأغراض السلمية ، والتعاون الإقتصادي ومكافحة الإرهاب .

وفي الوقت نفسه وصل إلي طهران يوم الإثنين ٢٧ يونيو ٢٠٠٥ إثنان من المفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهمة تفتيش عادية . ولم يوضح التليفزيون الإيراني المواقع التي ستخضع للتفتيش خلال هذه المهمة ، وإكتفي بتأكيد أنها تأتي في إطار مهام التفتيش التقليدية .

وكان المفتشون الدوليون قد زاروا في ١٠ يونيو ٢٠٠٥ أحد أكثر المنشآت النووية الإيرانية إثارة للجدل ، وهو مفاعل نطنز الواقع علي بعد ٢٧٠ كيلو متر جنوب طهران . وأكد المسؤولون الإيرانيون حينذاك أنهم لم يواجهوا أي تعقيدات أو قيود .

وإذا كان فوز محمود أحمدي نجاد برئاسة إيران قد أثار كثيراً من المخاوف في العالم ، إلا أن الحقيقة التي يجب معرفتها هي أن النظام الإيراني لا يعتمد علي شخص الرئيس وحده ، وإنما علي العديد من الأشخاص والتنظيمات ، وبشكل لا يسمح لأحد مهما كان نفوذه بالإنفراد بالسلطة وإتخاذ القرار . وبالتالي فإن الرئيس نجاد ليس وحده هو الذي سيحدد مصير المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسألة البرنامج النووي الإيراني ، فهناك المرشد الأعلى السيد آية الله علي خامنئي ، ومجلس الأمن القومي برئاسة حسن روحاني ، وغير ذلك من مؤسسات الدولة الإيرانية ، والتي تعلن جميعها أن أي تنازلات كبيرة في هذا الخصوص قد تؤدي إلي الإطاحة بالنظام الحالي برمته سواء كان من المحافظين أو الإصلاحيين .

وفي إجتماعات مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال شهر يونيو ٢٠٠٥ والتي إستمرت أسبوعاً كانت مسألة التمديد للدكتور محمد البرادعي من أهم الموضوعات التي كانت مدرجة علي جدول أعمال هذه الإجتماعات ، كما تصدر الإجتماعات أيضاً موضوعان آخران هما البرنامج النووي الإيراني والإقتراح الأمريكي بإنشاء لجنة خاصة لدعم نظام الضمانات الشاملة للوكالة ، فضلاً عن طلب السعودية التوقيع علي إتفاق الضمانات وبروتوكول الكميات الصغيرة الذي أثارت بعض وسائل الإعلام بشأنه جدلاً كبيراً قبل بدء هذه الإجتماعات .

وفيما يتعلق بالتمديد للبرادعي فقد إنتهى المجلس بالإجماع علي الموافقة علي إختياره ليكون مديراً عاماً للوكالة لفترة ولاية ثالثة . وعلي الرغم من أن المدير العام لم يقدم تقريراً حول إيران ولم يتضمن جدول الأعمال بنداً مفصلاً حول الموضوع كما حدث في إجتماع المجلس في مارس الماضي ، إلا أن نائب المدير العام بيير جولد سميث قدم عرضاً لتطورات المسألة الإيرانية التي حدثت خلال الشهور الثلاثة السابقة علي إجتماعات المجلس . وقد أشار نائب المدير العام إلي أنه ما زالت هناك عمليات تحقق وتقييم تجري للتأكد من صحة المعلومات التي قدمتها إيران حول آخر تجربة أجرتها لفصل البلوتونيوم عام ١٩٩٣ وأنه لم تجر أي تجارب أخرى بعد ذلك . وفي بيان الإتحاد الأوروبي طالب الإتحاد إيران بالتعاون بشكل أكبر لحل المسائل المتعلقة خاصة موضوع التلوث الإشعاعي وبرنامج التخصيب بأجهزة بي ١ و بي ٢ والإشارة إلي أهمية المفاوضات التي تجري بين الدول الأوروبية الثلاث وإيران للتوصل إلي حلول طويلة الأجل مع إيران في العديد من الموضوعات . وأوضح المندوب الإيراني أن التجارب الخاصة بفصل البلوتونيوم توقفت فعلاً في عام ١٩٩٣ وأن التجارب العملية فقط هي التي إستمرت بعد هذا التاريخ .

وفي أول مؤتمر صحفي يعقده أحمدي نجاد بعد فوزه في إنتخابات الرئاسة في يوم الجمعة ٢٤ يونيو ٢٠٠٥ صرح بأن بلاده ليست لديها حاجة كبيرة للولايات المتحدة وأنها ستواصل المحادثات مع الإتحاد الأوروبي بشأن البرنامج النووي المثير للجدل . وأكد من ناحية أخرى علي أنه سيواصل العمل علي إمتلاك التكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء وللأغراض الطبية . وعندما سئل عن المحادثات بين الإتحاد الأوروبي وإيران فيما يخص برنامجها النووي قال : ستواصل المحادثات مع الحفاظ علي المصالح الوطنية والتشديد علي حق الشعب الإيراني في إستخدام التكنولوجيا النووية السلمية . كما أكد المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية في نفس الوقت علي أن الملف النووي قضية سياسية شاملة لا تتغير بتغيير الرئيس ، وذلك رداً علي مخاوف المجتمع الدولي من إحتمال تصلب إيران في المفاوضات ، وأشار إلي أن الجمهورية الإسلامية أصبحت أكثر قدرة علي مواجهة التحديات بعد إنتخابات الرئاسة وأنه علي الأوروبيين أخذ ذلك في الإعتبار .

وقد أثار إنتخاب نجاد مخاوف في دول العالم بشأن الإنتشار النووي وإتساع نطاق الإرهاب ، وقال المحللون إن فوز المرشح المحافظ سيزيد من المقاومة لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسيشجع التطرف ، بالإضافة إلي إمكانية تعقيد محاولات الإتحاد الأوروبي منع طهران من تطوير أسلحة نووية في إطار برنامجها النووي الذي تصر الحكومة الإيرانية علي أنه لأغراض سلمية بينما تقول واشنطن أنه غطاء لتصنيع سلاح نووي . وأضاف المحللون أن نتيجة الإنتخابات أغلقت الباب أمام أي فرصة للتقارب بين إيران والولايات المتحدة . وقال أحد المسؤولين بمنظمة الأمم المتحدة أنه يتوقع أن تشدد طهران سياستها تجاه البرنامج النووي ، وأشار إلي وجود مخاوف في المنظمة ولدي العديد من الدول الأعضاء من أن ينعطف الملف النووي الإيراني منعطفاً خطيراً بسبب سياسات متشددة محتملة من جانب الرئيس الجديد . وفي روما دعا فرانكو فراتيني المفوض الأوروبي للعدالة الإتحاد الأوروبي إلي طلب ضمانات من نجاد بشأن البرنامج النووي الإيراني والتزام طهران بحقوق الإنسان .

وفي يوم الأحد ٢٦ يونيو ٢٠٠٥ حذر شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي من أن فوز محمود أحمدي نجاد رئيس بلدية طهران في الإنتخابات الرئاسية الإيرانية سيسبب مشكلات كبرى للمجتمع الدولي ، وذلك في أول تعليق رسمي إسرائيلي علي نتيجة الإنتخابات . وذكر في بيان أصدره أن فوز نجاد لا يعطي أي أمل في تخفيف طموحات إيران النووية .

ومن ناحية أخرى قال وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في نفس التاريخ وفي برنامج فوكس نيوز صنداي إن الرئيس الإيراني المنتخب ليس صديقاً للديمقراطية .

وفي التاسع عشر من شهر يوليو حذر الرئيس الباكستاني برويز مشرف إسرائيل من مغبة شن هجمات علي المنشآت النووية الإيرانية ، مؤكداً أن مثل هذه الخطوة سيكون لها عواقب وخيمة علي إسرائيل . وأكد الرئيس الباكستاني أن إسرائيل ليست شرطياً تم تنصيبه من أجل حفظ الأمن في العالم . وليس من حقها توجيه أي ضربات إلي إيران أو غيرها من دول العالم . وأشار إلي أن إسرائيل متورطة في إنتهاك النظام العالمي ، وطالب - في تصريحات صحفية - الحكومة الإيرانية بإتخاذ مواقف أكثر

مرونة والتوصل لحل للأزمة النووية من خلال الأساليب الدبلوماسية .

وبينما أكدت أوروبا رفضها القاطع إمتلاك إيران لأسلحة نووية ، صرح حسن روحاني بأن بلاده تملك عدداً لا يستهان به من محركات الطرد المركزي المستخدمة في عمليات التخصيب وأشار كذلك إلي أن بلاده إستمرت في تركيب محركات الطرد المركزي حتي إتفاق باريس المبرم في نوفمبر ٢٠٠٤ .

وفي خطوة قد تزيد القضية تعقيداً أعلنت إيران (في أول أغسطس ٢٠٠٥) أنها ستستأنف بعض الأنشطة الحساسة المتعلقة بالوقود النووي ، لأن الإتحاد الأوروبي لم يف بالموعد النهائي الذي حددته لتقديم مقترحات لتسوية الأزمة الدبلوماسية . وأعلن مصدر إيراني مطلع لوكالة فرانس برس أثر إجتماع مجلس الأمن القومي الإيراني أن بلاده ستبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم أنها ستستأنف بعض نشاطاتها النووية الحساسة جداً والتي سيتم المباشرة بها علي الفور ، وأنها ستسلم الوكالة رسالة تعلن فيها إستئناف تحويل اليورانيوم في مفاعل أصفهان .

وقد جاء هذا الإعلان الإيراني بعد ساعات من تأكيد وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا وفرنسا وألمانيا ستقدم مقترحات لإيران حول تسوية الأزمة النووية خلال أسبوع وذلك رداً علي التهديد الإيراني بإستئناف بعض الأنشطة النووية تحت إشراف الأمم المتحدة إذا لم يقدم الإتحاد الأوروبي مقترحاته لتسوية الأزمة النووية الإيرانية في مدة زمنية محددة .

ومن جانبه قال حسن روحاني كبير المفاوضين الإيرانيين في الأزمة النووية إن الإقتراحات الأوروبية تتضمن تعهدات لإيران بعدم الإعتداء والإعتراف بالسيادة الكاملة والإستقلال الإيراني مقابل موافقة طهران علي وقف دائم لتخصيب اليورانيوم.

وفي تطور سريع للأحداث بشأن البرنامج النووي ، أعلنت إيران أنها وافقت في أول أغسطس ٢٠٠٥ علي تأجيل إعادة فتح مفاعل أصفهان ، وذلك بعد تلقيها طلب من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي بعدم المضي قدماً في إستئناف أنشطتها النووية . وقال علي آقا محمدي المتحدث بإسم مجلس

الأمن القومي : إن البرادعي طالب طهران بإعطاء مهلة أقصاها يومين لإرسال مفتشي الوكالة للإشراف علي فض الأختام ، ودعاها إلي مواصلة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية . وقال محمدي : إن حكومته أرسلت خطاباً رسمياً بعد ظهر ١ أغسطس إلي الوكالة تطلعها فيه علي قرار فض الأختام علي أجهزة مفاعل أصفهان . وأضاف المتحدث أن مفتشي الوكالة موجودون في موقع أصفهان بالفعل ، في إشارة إلي أن إستئناف النشاط سيكون في وجودهم ، ويتعين أن يفض المفتشون الأختام بأنفسهم حتي يتمكن الفنيون من تشغيل جميع المعدات .

وكان حسن روحاني قد ذكر قبل ذلك أن بلاده قادرة علي إنتاج اليورانيوم المخصب في مدة زمنية محددة ، حتي في حالة تعرضها لهجوم عسكري ، وأوضح في رسالة إلي الرئيس السابق محمد خاتمي أنه حتي إذا تعرضت إيران لعدوان خارجي ، فإن منشآتها النووية ستتمكن من مواصلة نشاط إنتاج اليورانيوم المخصب . وقد أدانت بريطانيا هذا الإعلان الإيراني بشدة ، وحذرت من آثاره السلبية الشديدة ، وأكدت علي أن المقترحات الأوروبية الجديدة سوف تقدم إلي إيران في السابع من أغسطس ٢٠٠٥ . وصرح المتحدث بإسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ساعة متأخرة من مساء ٣١ / ٧ بأن الوضع الذي وصلت إليه أزمة الملف النووي الإيراني يتطلب إنعقاد جلسة طارئة لمجلس أمناء الوكالة المؤلف من ٣٥ عضواً .

وفي الثاني من أغسطس ٢٠٠٥ أعلن محمد سعيدي نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران تعتزم إستئناف نشاط تحويل اليورانيوم في مفاعل أصفهان خلال يومين ، بينما حذرت فرنسا من إندلاع أزمة دولية كبرى في حالة تنصل طهران من تعهداتها السابقة . ونقل التلفزيون الإيراني عن سعيدي قوله إن خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف ينتهون من مهمة تركيب معدات المراقبة في مفاعل أصفهان خلال ساعات تمهيداً لإستئناف تشغيله .

وذكر علي آقا محمدي المتحدث بإسم مجلس الأمن القومي الإيراني في ٢ أغسطس ٢٠٠٥ علي أن قرار طهران بإستئناف برنامجها النووي جزئياً لا رجعة عنه .

ووصف محمدي القرار بأنه إجراء طبيعي وعادي ولا يشكل تحدياً لأوروبا

علي الإطلاق . ونسبت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا إلي محمدي قوله إن رغبة الغرب في إيجاد أجواء من الشكوك حول برنامج إيران النووي أمر مؤسف ، ويهدف إلي تقويض قرار إيران بإستئناف نشاط مفاعل أصفهان .

وقد هدد دومينيك دوفيلبان رئيس الوزراء الفرنسي في حديث إلي إذاعة (أوروبا ١) بإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي في حالة تنفيذ هذا القرار ، وطالب دوفيلبان طهران بضرورة إحترام تعهداتها السابقة بشأن تعليق جميع أنشطة تحويل اليورانيوم وتخصيبه .

وفي واشنطن ذكر مسئولون أمريكيون في تصريحات لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن المخابرات المركزية الأمريكية تعتقد أن أمام إيران عشرة أعوام حتي تتمكن من إمتلاك القدرات اللازمة لإنتاج قنبلة نووية ، وأكد المسئولون أن تقريراً سرياً أعدته المخابرات أخيراً رفع التقديرات السابقة بشأن إمكانية إمتلاك إيران سلاحاً نووياً إلي عشرة أعوام بدلاً من خمسة .

وفي يوم الأربعاء الثالث من أغسطس ٢٠٠٥ صدق علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي إختيار محمود أحمدي نجاد رئيساً منتخباً لإيران ، وسلم تفويضاً بذلك منه إيداناً بتنصيبه رئيساً للدولة . وقد تعهد نجاد في كلمة خلال مراسم تنصيبه بالعمل من أجل إرساء السلام الدائم والعدالة وتحسين أحوال مواطنيه ، وطالب بإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل من العالم . وعلي صعيد الأزمة النووية الإيرانية ، أعلن حسن روحاني أن إيران قررت تأجيل إستئناف تخصيب اليورانيوم في مفاعل أصفهان حتي بداية الأسبوع التالي . وقال إنه تم إتخاذ قرار التأجيل بناء علي طلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتي يتسني لمفتشي الوكالة تثبيت كاميرات المراقبة الخاصة بهم في أصفهان .

ومن جانبها رحبت الولايات المتحدة بقرار التأجيل الذي إتخذته إيران ووصفته بأنه أمر إيجابي ، وناشد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة إيران تجنب إستئناف نشاط برنامجها النووي قبل تسلم إقتراحات الإتحاد الأوروبي ، ودعا ستيفان دوجارك - المتحدث بإسم عنان - طهران إلي التحلي بضبط النفس ، وأعرب عن إعتقاده بأن الترويكا الأوروبية تسعى جدياً إلي إيجاد حل للأزمة .

وقد دعا وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي المجتمع الدولي إلى التعامل بحزم شديد مع إيران إذا ما إستأنفت أنشطتها النووية ، الأمر الذي يهدد بنشوب أزمة دولية كبيرة ، وطلب الأوروبيون من إيران أن تتخلي نهائياً عن صناعة الوقود النووي حسبما جاء في مقترحات اللجنة الثلاثية لطهران . كما طالب الأوروبيون إيران بالتوقف عن بناء مفاعل المياه الثقيلة في آراك وإعتبروا أيضاً هذا المفاعل يعزز المخاوف من إنتشار الأسلحة النووية . وقال بلازي إنه إذا ما قرر الإيرانيون إستئناف أنشطتهم النووية بشكل أحادي فستطلب هذه الدول إجتماعاً طارئاً لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإتخاذ موقف حازم من طهران . وأضاف أنه في حال رفض إيران ذلك فلا بد من تدخل مجلس الأمن الدولي .

ومن جانبه قال المفاوض الإيراني حسين موسويان : إن مقترحات المجموعة الأوروبية غير مقبولة ، في الوقت نفسه أعلنت الحكومة الإيرانية أنها سترد علي المقترحات الأوروبي في غضون يومين ، وأكدت أنها ستستأنف العمل في محطة أصفهان لتحويل اليورانيوم بغض النظر عن الحوافز الأوروبية ، في حين ستعقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجتماعاً طارئاً يوم الثلاثاء ٩ / ٨ / ٢٠٠٥ لبحث القضية بناء علي طلب الدول الأوروبية الثلاث .

وفي يوم السبت السادس من أغسطس ٢٠٠٥ أدي الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد اليمين الدستورية أمام البرلمان ، ليكون بذلك سادس رئيس للجمهورية الإيرانية منذ سقوط نظام الشاه الراحل محمد رضا بهلوي ، وتعهد في خطابه بعد أدائه اليمين بألا تقبل إيران أي إنتهاك لحقوقها . وبأداء أحمدي نجاد اليمين يصبح رسمياً الرئيس الشرعي للبلاد ، ويكون عليه وفقاً للدستور الإيراني تقديم أعضاء حكومته الجديدة خلال أسبوعين إلي البرلمان الذي سيصوت علي منح الثقة للوزراء بصورة فردية . وبعد أن ردد عبارات القسم التقليدية علي المصحف الشريف ، أعلن أحمدي نجاد في أول خطاب له أمام البرلمان أن بلاده تحترم القواعد الدولية ، لكنها لن تقبل بأي إنتهاك لحقوقها أو أي خضوع للأجنبي .

وفي اليوم التالي (الأحد ٧ أغسطس) أعلن حميد رضا آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية أن طهران تعتزم إستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في

مفاعل أصفهان في اقرب وقت ممكن ، وقال آصفي إن إيران ستعيد تشغيل مفاعل أصفهان بمجرد إنتهاء خبراء الوكالة الدولية من تركيب المراقبة خلال الأيام القليلة المقبلة .

وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران إستأنفت في يوم ٨ أغسطس ٢٠٠٥ أنشطتها النووية في مفاعل أصفهان ، وقالت المتحدثة بإسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مدير الوكالة الدكتور محمد البرادعي أبلغ أعضاء مجلس محافظي الوكالة أن طهران بدأت تغذية خط المعالجة في منشأة تحويل اليورانيوم بالمفاعل ، وأضافت أن عمليات التخصيب بدأت عقب إنتهاء مفتشي الوكالة من وضع كاميرات المراقبة ولكن قبل الإنتهاء من إختبار الكاميرات .

وقد توالى ردود أفعال المجتمع الدولي علي قرار إيران ؛ ففي واشنطن طالب مسئول أمريكي في الإدارة الأمريكية بضرورة إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ، واصفاً قرار طهران بأنه مؤسف للغاية . ومن جانبه أعلن وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي أن قرار طهران فتح أزمة خطيرة ، داعياً المجتمع الدولي إلي الإتحاد لمواجهة هذا التحدي الإيراني .

وفي الوقت نفسه ، أعربت بريطانيا عن قلقها البالغ من القرار الإيراني علي الرغم من تحذيرات المجتمع الدولي من مغبة هذه التحركات . كما أعلن يوشكا فيشر وزير الخارجية الألمانية أنه يتعين علي الأسرة الدولية أن تبذل قصاري جهدها وذلك للحيلولة دون حدوث تطور خاطئ تكون عواقبه وخيمة .

وقد أعلن في وقت لاحق عن أن علي لاريجاني أصبح مسئولاً عن الملف النووي الإيراني ، وكان لاريجاني رئيساً لهيئة الإذاعة والتلفزيون ، وهو معروف بتشدده في القضية النووية وتربطه علاقات وثيقة مع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي . هذا وقد دعا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي الإيرانيين في يوم ٩ أغسطس ٢٠٠٥ إلي إتباع أقصى درجات ضبط النفس ، معرباً عن أمله في ألا يؤدي إستئناف إيران لأنشطتها النووية إلي إنقطاع دائم في المفاوضات بينها وبين ثلاثي الإتحاد الأوروبي ، وقال البرادعي إن إعادة الثقة بين الطرفين سيتطلب وقتاً طويلاً ، معتبراً أن إستئناف عملية تحويل اليورانيوم في مفاعل

أصفهان النووي عمل أحادي الجانب وإنتكاسة لعملية التفاوض .

وفي غضون ذلك أعلن محمد سعيدي نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستفض الأختام الموضوعة علي محطة أصفهان النووية اليوم ، وذلك بعد إنتهاء مفتشي الوكالة من نصب كاميرات المراقبة داخل المفاعل .

ومن جهة أخرى نقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية عن الرئيس محمود أحمدي نجاد في يوم ٩ / ٨ / ٢٠٠٥ قوله إن لديه أفكاراً جديدة لحل الأزمة النووية مع الغرب ، وأنه مستعد لمواصلة المحادثات النووية مع الإتحاد الأوروبي ، وأضاف أن بلاده لم تفعل أي شئ غير قانوني بإستئنافها تحويل اليورانيوم .

وصرح سايروس ناصري أحد المفاوضين الإيرانيين في محادثات إيران مع الإتحاد الأوروبي بأن طهران مستعدة لمواصلة المحادثات المتوقفة إذا لم يفرض الثلاثي الأوروبي شروطاً مسبقة كأن يطلب من الجمهورية الإسلامية التخلي عن العمل علي دورة الوقود النووي .

وفي العاشر من أغسطس أعلن محمد سعيدي نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران فضت الأختام التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مفاعل أصفهان النووي وذلك تحت إشراف مفتشي الوكالة ، وأن المفاعل أصبح جاهزاً للعمل بشكل كامل لإستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم . وكانت هذه الأختام قد وضعت بناء علي الموافقة التطوعية من طهران علي تجميد أنشطة تحويل وتخصيب اليورانيوم بموجب إتفاق مع الترويك الأوروبي في نوفمبر الماضي .

وذكر راديو سوا نقلاً عن المتحدث بإسم وكالة الطاقة أن سبب تأجيل إجتماع مجلس محافظي الوكالة الذرية يرجع إلي مواصلة أعضاء المجلس إجتماعاتهم المغلقة لدراسة المقترحات الأوروبية حول كيفية إنهاء الأزمة . وتوقع المتحدث أن يجتمع المجلس يوم ٨/١١ لمتابعة دراسة الملف . وكان هانز بليكس الرئيس السابق لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة قد أكد في يوم الثلاثاء ٢ أغسطس ٢٠٠٥ علي أن تقديم الولايات المتحدة ضمانات لإيران بعدم الإعتداء هو أفضل السبل لحل الأزمة

النوعية الإيرانية . وحث بليكس في حديث لوكالة الأسوشيتدبرس إيران علي عدم إستئناف برنامج تخصيب اليورانيوم لتجنب مزيد من التوتر في الشرق الأوسط وشكك في الوقت نفسه في جدوي فرض عقوبات من مجلس الأمن علي إيران .

وفي الثاني عشر من شهر أغسطس ٢٠٠٥ دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إيران إلي الإمتثال لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يطالبها بوقف إنتاج الوقود النووي ، مؤكداً أنه سيستغل فرصة إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل لجمع الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمددي نجاد مع منتقديه الغربيين وجهاً لوجه ، إذا لم يتم التوصل إلي إتفاق بشأن أزمة البرنامج النووي الإيراني بحلول ذلك الوقت . ووصف علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني قرار مجلس محافظي الوكالة بوقف النشاط النووي الإيراني بأنه مححف للغاية ومن شأنه أن يضع إيران والمنطقة بأسرها في ظروف جديدة . وتظاهر المئات في مدينة طهران إحتجاجاً علي القرار .

ومن ناحيته قال وزير الخارجية الفرنسي ، فيليب دوست بلازي ، إن إيران ستحاسب علي أفعالها ، فيما أكدت المفوضية الأوروبية أن الإتحاد الأوروبي ينتظر عودة الإيرانيين إلي مائدة المفاوضات .

ومن جانبه صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش بأنه من المتوقع أن يتمكن نجاد من حضور إجتماعات الجمعية العامة الشهر المقبل ، منهيّاً بذلك تكهنات بشأن إحتمال حرمانه من الحصول علي تأشيرة دخول للولايات المتحدة . وكان مسئول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية قد أشار قبل ذلك إلي أن دور الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمددي نجاد في إحتجاز رهائن في السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩ سيكون عاملاً حاسماً في قرار منحه أو عدم منحه تأشيرة دخول إلي نيويورك . وأكد علي أن واشنطن ملتزمة بتمكين زعماء العالم من حضور إجتماعات الأمم المتحدة ، ولكن في الوقت نفسه توازن بين تلك الإلتزامات وقلقها من سياسات دول مثل إيران لا تقيم علاقات دبلوماسية معها .

وقد أعلن مسئولون أمريكيون أنه لم يتم التوصل إلي دليل قاطع بشأن تورط

الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمددي نجاد في عملية إحتجاز رهائن أمريكيين في سفارة الولايات المتحدة في طهران عام ١٩٧٩ ، وذلك في الوقت الذي أكد فيه نائب رئيس البرلمان الإيراني محمد رضا باهونار في يوم السبت ١٣ أغسطس ٢٠٠٥ أنه لن يكون هناك حل وسط بشأن منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان .

وقال آدم إيرلي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية في تصريحات لراديو سوا الأمريكي إنه سواء جاء نجاد إلي نيويورك أو لم يأت فإن العقوبات التي تعترض العلاقات بين واشنطن وطهران هي أكبر من قضية شخص ، بل تكمن في سياسات مهددة للإستقرار يتبعها النظام الإيراني من خلال دعمه للإرهاب ضد عملية السلام والإرتباط بمسلحين في العراق والسعي لتطوير سلاح نووي .

وذكر باهونار وهو مساعد مقرب من الرئيس الإيراني في تصريحات لوكالة أنباء فارس الإيرانية أن أية مفاوضات أخرى مع الإتحاد الأوروبي يجب أن تركز فقط علي إعادة فتح منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم . وعلي صعيد آخر أعلن باهونار أن الرئيس نجاد سيعلن حكومته الجديدة اليوم ، والتي يتعين عليها أن تحظي بموافقة البرلمان قبل أن تبدأ عملها .

وفي يوم الأحد الرابع عشر من شهر أغسطس ٢٠٠٥ قدم الرئيس الإيراني أحمددي نجاد إلي البرلمان التشكيلة المقترحة لحكومته والتي تضم عددا من المحافظين من بينهم عضو البرلمان منوچهر متقي وزيراً للخارجية ، خلفاً لكمال خرازي ، ومصطفي محمد نجار وزيراً للدفاع ، بينما لا تضم التشكيلة أي امرأة .

جاء ذلك في الوقت الذي حذرت فيه طهران الإدارة الأمريكية من إرتكاب أي خطأ بإستخدام القوة العسكرية ضدها ، كما هددت الإتحاد الأوروبي بإستئناف تخصيب اليورانيوم بناء علي موقفه المقبل منها . وقال حميد رضا آصفي المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية : إنه يتعين علي الرئيس بوش أن يعلم ان قدراتنا أكبر بكثير من قدرات الولايات المتحدة .. ولكننا لا نعتقد أن الولايات المتحدة ستقدم علي خطأ كهذا .

وتضم القائمة التي قدمها أحمددي نجاد إلي البرلمان واحداً وعشرين وزيراً ، وقد

تلا هذه القائمة أمام البرلمان رئيسه غلام علي عادل علي أن يتم التصويت عليها في غضون أسبوع .

وكان الرئيس بوش قد صرح في يوم الجمعة ١٢ أغسطس بأن إستخدام القوة هو الخيار الأخير بالنسبة لأي رئيس ، وأضاف أنه قد يلجأ إليه لتأمين بلاده ومنح المواطنين فرصة ليعيشوا في مجتمعات حرة .

وقال المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية أن إستئناف عمليات تحويل اليورانيوم أمر غير قابل للتفاوض رغم إعتقاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً يدعو طهران إلي تعليق كامل لأنشطتها النووية . وأوضح أن تهديد إيران بإحالة ملفها إلي مجلس الأمن لا يقلقها ، مؤكداً علي أن الإتحاد الأوروبي هو الذي سيواجه مشاكل إذا ما حدث ذلك .

وفي يوم الإثنين الموافق الخامس عشر من شهر أغسطس ٢٠٠٥ أعلن التلفزيون الإيراني عن تعيين علي لاريجاني المدير السابق لهيئة الإعلام في إيران في منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي خلفاً لحسن روحاني المسئول عن المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بشأن ملفها النووي . ويوصف لاريجاني بأنه من جناح المحافظين المتشددین في نظام الحكم الإيراني ، علي النقيض من روحاني المعروف بأنه براجماتي ، وتمكن من مواصلة المفاوضات مع الأوروبيين برغم خلافات الجانبين الحادة .

وكان الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد قد أبلغ البرلمان بقرار تعيين علي لاريجاني في المنصب بعد تسليم البرلمان أسماء التشكيل الوزاري الجديد في وقت تشهد فيه أزمة البرنامج النووي الإيراني تصعيداً شديداً وسط تهديدات أوروبية - أمريكية بإحالة القضية إلي مجلس الأمن الدولي . ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا أعلن كمال خرازي وزير الخارجية السابق قوله إن طهران مستعدة للتفاوض مع الترويكا الأوروبية في جميع الظروف ، ولكنه أكد أن رفع القضية إلي مجلس الأمن سيضع معوقات أمام طهران بشأن هذه المفاوضات .

وفي اليوم التالي لتولي لاريجاني منصبه الجديد أعلن أن طهران تعتزم

الإستمرار في نشاط تحويل اليورانيوم بمفاعل أصفهان الذي يبدأ في الثامن من أغسطس ٢٠٠٥ برغم قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعي إلي تعليق هذا النشاط. وأكد لاريجاني في أول تصريحات صحفية له رفض طهران قرار الوكالة الدولية. وأضاف أنه يتعين علي الأوروبيين أن يدركوا أن الحكومة الإيرانية مصرة علي الإحتفاظ بدائرة إنتاج الوقود النووي.

وفي يوم الأربعاء الموافق ١٧ / ٨ / ٢٠٠٥ وصف بيان لوزارة الخارجية الروسية فكرة اللجوء إلي القوة لتسوية المشكلة النووية الإيرانية بأنها خطيرة وستأتي بنتائج عكسية. وأعلن محمد سعيدي مساعد مدير المنظمة الإيرانية للطاقة النووية أنه كلما تشددت أوروبا في موقفها كلما زاد تصميم إيران علي تشغيل بقية منشآتها النووية، وطالب الأوروبيون بالنظر إلي الملف النووي الإيراني بتبصر وعدم تعريض المنطقة إلي الخطر أو إثارة الإضطرابات فيها.

وفي خطبة يوم الجمعة ١٩ / ٨ / ٢٠٠٥ جدد آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية تأكيدات أن إيران ليس لديها أي نية لتصنيع أسلحة نووية، ولكنها غير مستعدة لتجميد برنامجها النووي. وأوضح أن بلاده تعمل علي إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل محطات توليد الطاقة لتتمتع بالإكتفاء الذاتي، ولكن الغرب يطالب طهران بشراء هذا الوقود منه وهذا يعني إعتمادها عليه.

وفي رد علي تمسك إيران بحقها في مزاولة نشاطها النووي أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية في يوم ٢٣ أغسطس أن الثلاثي الأوروبي لن يجري محادثات نووية مع إيران كما كان مقرراً في أواخر هذا الشهر، وذلك بسبب قرار طهران إستئناف الأنشطة النووية في مفاعل أصفهان. وجاء في بيان الوزارة أن المفاوضات لن يتم عقدها يوم ٣١ أغسطس ٢٠٠٥ بسبب عدم إلتزام الإيرانيين بإتفاقية باريس.

وفي وقت سابق علي ذلك أعلنت مجموعة من الخبراء الأمريكيين أن آثار اليورانيوم المخصب الذي عثر عليه منذ عامين (٢٠٠٣) في إيران، ترجع إلي إستخدام إيران أجهزة ملوثة تم إستيرادها من باكستان.

وعلي الرغم من أن إحتدام الأزمة أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد

في يوم ٢٤ / ٨ أنه يعتزم مواصلة المفاوضات مع الأوروبيين حول الملف النووي ، وأن خبراءه يعملون علي تفاصيل إقتراحات جديدة . وقد حدث هذا بعد أربع وعشرين ساعة من إعلان الأوروبيين إلغاء جلسة مفاوضات كانت مقررة في ٣١ أغسطس ، وأكد نجاد علي أنه يمتلك إبتكارات جديدة يريد عرضها بالنسبة لدورة الوقود النووي .

ولم يكن من وزارة الخارجية الفرنسية إلا أن أعلنت في اليوم التالي عن إستعداد الأوروبيين لبحث المقترحات الجديدة التي وعد الرئيس الإيراني بتقديمها ، وأكدت طهران في نفس الوقت علي أنها تضع اللمسات الأخيرة علي المقترحات التي تضمن توسيع نطاق المفاوضات لتشمل دولاً خارج الترويكا الأوروبية ، كبعض أعضاء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن حركة عدم الإنحياز . وقد أعلنت الحكومة الإيرانية أنها لا تعتبر بريطانيا وفرنسا وألمانيا فقط شركاء لها في المفاوضات حول الملف النووي ، وأن هذه الدول قد يتم تهميشها في إطار الجهود الدبلوماسية المقبلة لحل هذه المسألة . وقال المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية إن بلاده ستستمر في التفاوض مع هذه الدول ، ولن تنحصر المفاوضات في هذه الدول الثلاث فقط ، وأوضح أن إيران تجري محادثات أيضاً مع دول أخرى مثل اليابان وماليزيا وجنوب أفريقيا ، متهماً الترويكا الأوروبية برفضها الإعتراف بحق إيران في إنتاج الوقود النووي ، وإعتبر المتحدث أن الشريك الأول لإيران في المفاوضات هو الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي تطور جديد للملف النووي الإيراني أعلن علي لاريجاني كبير مفاوضي إيران للشئون النووية أن طهران ستقدم خلال شهر إقتراحات جديدة لحل المشكلات المتعلقة بعمليات التفتيش علي المنشآت النووية الإيرانية ، وأضاف في تصريحات له قبيل إجتماعه بمحمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في يوم ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٥ لبحث الملف النووي الإيراني أن الرئيس محمود أحمدي نجاد يعكف حالياً علي وضع اللمسات الأخيرة علي خطة جديدة للتعامل مع المشكلة النووية .

وفي غضون ذلك رفضت الولايات المتحدة طلب إيران بتوسيع نطاق المفاوضات المتعلقة بملفها النووي لتشمل دولاً أخرى إلي جانب الثلاثي الأوروبي ،

وقال نيكولاس بيرنز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أنه لا توجد فرصة لتحقيق الطلب الإيراني نظراً لأن طهران قد خرقت الإتفاق الذي كان قائماً بينها وبين الدول الأوروبية أساساً وتقوم حالياً بأنشطة نووية غير قانونية . وأشار إلي أنه علي إيران العودة إلي مائدة المفاوضات التي تركتها من جانب واحد بدلاً من السعي إلي إضافة شركاء جدد للتفاوض معها .

وقد جاء هذا في الوقت الذي من المقرر فيه أن تصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إجتماعها المزمع عقده في الثالث من سبتمبر ٢٠٠٥ تقريرها حول الملف النووي الإيراني الذي يمكن أن يكون حاسماً في إحالة الملف إلي مجلس الأمن .

ويري كثير من المحللين أن تقرير البرادعي لن يتضمن جديداً ولن يستطيع إتهام إيران بأنها تسعى لإمتلاك قنابل ذرية لعدم وجود دليل علي ذلك ، كما أن إيران تتعاون مع الوكالة في كل المسائل عدا بعض المسائل العالقة التي لم تستطع الوكالة حتي الآن التوصل إلي تأكيد لتفسير طهران بشأنها .

ومن الواضح بعد هذه الخطوات التي إتخذتها إيران بعد تولي الرئيس نجاد أنه يجب علي الغرب التعامل مع الملف النووي الإيراني بطريقة مختلفة عن السابق ، حيث أن من يحكمون إيران الآن هم من التيار المحافظ المتشدد ، وهو تيار لا تتناسب معه لغة التهديد والوعيد والقوة ، ولأن الملف النووي مسألة أساسية وجوهرية في فكر هذا التيار لأنه يتعلق بالأمن القومي ، وهو ما يفسر إسناد مسئوليته لرئيس مجلس الأمن القومي .

وتأتي أهمية الإقتراح الإيراني بتوسيع المفاوضات بحيث لا تقتصر علي إيران ودول الترويك الأوربية وإشتمالها علي دول أخرى من أعضاء مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاسيما روسيا والصين ومجموعة دول عدم الإنحياز مثل جنوب أفريقيا والبرازيل وماليزيا ، في أنه يتيح إنشاء آلية جديدة للتفاوض من أجل إنهاء الأزمة النووية الإيرانية بعدما إنهارت المفاوضات الإيرانية - الأوروبية . وقد يساعد هذا الإقتراح علي إعطاء قوة دفع جديدة لجهود تسوية هذه الأزمة ، غير أن الهدف الحقيقي لإيران من هذا الإقتراح يتمثل في محاولة حشد أكبر قدر ممكن من التأييد

للموقف الإيراني ، إذ أن كثيراً من الدول التي إقترحت إيران مشاركتها في المفاوضات تؤيد حق إيران في تخصيص اليورانيوم وهي في هذا الموقف مدفوعة بإعتبارات عديدة ، فروسيا والصين تدفعهما علاقاتهما التجارية الوثيقة مع إيران نحو تبني موقف مؤيد جزئياً لإيران بينما تخشي دول عدم الإنحياز المالكة لقدرات نووية متطورة نسبياً بما في ذلك قدرات في مجال تخصيص اليورانيوم مثل جنوب أفريقيا والبرازيل والأرجنتين وماليزيا وغيرها من أن يؤدي فرض حظر علي أنشطة إيران في مجال تخصيص اليورانيوم إلي فرض حظر مماثل في المستقبل علي أنشطتها هي ذاتها في المجال نفسه مما يدفعها للتحفظ علي مبدأ حظر تخصيص اليورانيوم بإعتبار أن هذه الأنشطة مسموح بها بموجب معاهدة منع الإنتشار النووي .

وتسعي إيران أيضاً من خلال مقترحاتها هذه إلي إيجاد نوع من الإنقسام بين الدول الأعضاء في مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي ينبغي أن يشارك الكثير منها في المفاوضات الموسعة ، فإذا خلصت هذه المفاوضات إلي تسوية تتضمن الإعتراف بحق إيران في مواصلة أنشطة التخصيب . فإن ذلك سوف يحدث إنقساماً هائلاً في مجلس الأمناء .

كما أن إيران تواصل من خلال هذا الإقتراح سياستها البارعة في كسب الوقت وتوسيع نطاق المناورة ، وهي السياسة التي دأبت إيران علي تنفيذها بمهارة منذ بداية الأزمة ، فإيران تحاول أن تبدو دائماً متجاوبة مع المطالب الدولية ولو بعد ممانعة وتردد وتسعي دائماً إلي تفادي الوصول إلي طريق مسدود .

ومن الإشكاليات التي تواجه المفاوضات الموسعة التي إقترحتها إيران صعوبة الوصول إلي إتفاق من خلالها نظراً لتعدد الآراء ووجهات النظر . وهناك أيضاً الموقف الأمريكي وضرورة موافقة الولايات المتحدة علي مضمون أي إتفاق يتم الوصول إليه من خلال المفاوضات . ومن هنا تبدو فكرة المفاوضات الموسعة فكرة تنطوي علي صعوبات عديدة .

* تقرير البرادعي حول الملف النووي الإيراني :

أكد التقرير الذي أعده الدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة

الذرية حول الملف النووي الإيراني علي أن إيران أنتجت أطناناً من الغاز المستخدم لتخصيب اليورانيوم منذ أعلنت إستئناف أنشطتها النووية في شهر أغسطس ٢٠٠٥ ، وجاء في هذا التقرير أن آثار اليورانيوم المخصب التي عثر عليها مفتشو الوكالة داخل محركات الطرد المركزي تعود إلي بقايا موجودة في هذه المحركات التي إستوردتها إيران من باكستان ، وأن الوكالة ستجري تحقيقاً جديداً قبل إصدار تقرير نهائي حول هذا الموضوع . كما أكد التقرير علي أن الوكالة قامت بالتحقق من إستئناف عملية تحويل اليورانيوم في مفاعل أصفهان تحت رقابتها ووضعت أجهزة المراقبة اللازمة لتحقيق ذلك .

وقد قال أحد المسؤولين بالوكالة إن التقرير لم يتضمن إتهامات توجب تحويل ملف إيران النووي إلي مجلس الأمن الدولي برغم إستئناف أنشطة مفاعل أصفهان لتحويل اليورانيوم الخام إلي غاز . كما أنه لا يعتبر إستئناف عمل منشآت أصفهان إنتهاكاً لمعاهدة حظر الإنتشار النووي وإن كان يمثل خرقاً لإتفاق باريس بين إيران ودول الترويكا الأوروبية .

وكانت الوكالة الدولية قد سلمت الدول الأعضاء نسخاً من تقرير البرادعي تمهيداً لإجتماع مجلس الأمناء . وقد رفض شون ماكورماك المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية التعقيب علي ما ورد في تقرير البرادعي ، مشيراً إلي أن التقرير سري ولا يجب الخوض في محتواه قبل إجتماع مجلس الأمناء .

وفي طهران أكد علي لاريجاني سكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني أن التقرير شمل إنتقادات سياسية لطهران وليست قانونية . وقال إن إيران لا تعير هذه الإنتقادات أهمية . وأكد لاريجاني مجدداً عزم بلاده المضي قدماً في تخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية .

* تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن :

أكد المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، الذي يتخذ من لندن مقراً له ، أن إيران أمامها خمس سنوات قبل أن تتمكن من إنتاج أسلحة نووية ، لكنها تتحرك بإتجاه تحقيق هذا الهدف برغم الضغوط الدولية .

وأوضح المعهد في تقرير له تحت عنوان برامج الأسلحة الإستراتيجية لإيران ... تقييم إيجابي - أن إيران أمامها عائقان تقنيان أولهما يتعلق بإنتاج ما يكفي من المادة الإنشطارية ، وثانيهما بناء صناعة عسكرية يمكن الإعتماد عليها . وأضاف أنه لا يمكن إستبعاد مواجهة دبلوماسية في المستقبل بين إيران والإتحاد الأوروبي من ناحية ، وبينها وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

وحذر التقرير من العواقب الوخيمة التي قد تترتب علي جهود حظر إنتشار الأسلحة النووية علي المستوي الدولي وعلي الأمن الإقليمي إذا ما تبنت إيران خيار السلاح النووي ، مضيفاً أن ذلك قد يؤدي في أسوأ الأحوال إلي إنهيار معاهدة الأنشطة النووية علي المدى البعيد . وقال إن رد فعل جيران إيران العرب قد يتمثل في السعي لحيازة برامج إنتاج أسلحة نووية ، برغم أن القيود الفنية والسياسية قد تمنع ظهور دول أخرى مسلحة نووياً في المنطقة لعدة سنوات . وأشار إلي أن إيران تركز علي إجراء التجارب علي أنظمتها الصاروخية من نوع شهاب ٣ وهو صورة مشابهة لصاروخ كوري شمالي قادر علي ضرب أهداف في إسرائيل وتركيا وجنوب روسيا .

وفي تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية (بي . بي . سي) أعلن جاري سامور - الذي كتب التقرير - أن الأمر الأكثر ترجيحاً أن تحاول إيران تكثيف قدرة الإنتاج خلال فترة تتراوح بين عشرة أو خمسة عشر عاماً قبل أن تقرر صنع أسلحة من عدمه .

وفي الوقت نفسه ، صرح مقرر لجنة الأمن والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني كاظم جلاي بأن بلاده ستوقف العمل بالبروتوكول الإضافي الذي يسمح بتفتيش مباحث وصارم للمنشآت النووية الإيرانية إذا ما إستمرت الضغوط الأوروبية . وأضاف جلاي أن هذا القرار جاء بعد إجتماع طارئ للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني .

وقد حذرت مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى في فيينا من إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن ، وأن إيران سوف تدرس بجدية الإنسحاب من المعاهدة

الدولية لمنع الإنتشار النووي ، وأشارت المصادر إلي عدم وجود إجماع بين الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا علي مبدأ إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن حيث تعارض روسيا والصين ومجموعة دول عدم الإنحياز والسبعة وسبعين هذا الموقف .

وفي وثيقة سلمتها إيران إلي الوكالة الذرية في يوم ١٢ / ٩ / ٢٠٠٥ ربطت إيران تعاونها مع الوكالة في المستقبل بإقرار حقها في إنتاج الوقود النووي ، وأكدت إيران أنها مصممة علي متابعة تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلزاماً بواجباتها ، ولكن بشرط عدم حرمانها من حقها في الإستخدام السلمي للطاقة النووية بما فيها إنتاج الوقود النووي .

وقد جاءت هذه التحذيرات في الوقت الذي يستعد فيه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لزيارة الولايات المتحدة لإلقاء خطاب أمام الأمم المتحدة ، كما يزور نائب الرئيس الإيراني غلامرضا آقا زاده الذي يت رأس أيضاً وكالة الطاقة الذرية الإيرانية موسكو لإجراء مباحثات حول التعاون الروسي - الإيراني فيما يتعلق بالمفاعل النووي الذي تقيمه موسكو في مدينة بوشهر الإيرانية .

وفي الوثيقة الإيرانية أشارت إيران أيضاً إلي شعورها بالقلق البالغ حول سوء التفاهم والغموض الذي عبر عنه بعض أعضاء مجلس محافظي الوكالة حول البرنامج النووي الإيراني ، وخاصة إتهام الولايات المتحدة ودول الترويكاف لإيران بأنها تريد صنع قنبلة ذرية . وقد أكد غلامرضا آقا زاده الذي يزور روسيا علي أن أي حكومة إيرانية لن تقبل بالتخلي عن البرنامج النووي مهما تكن الشروط المعروضة .

وفي تصعيد للهجة بلاده ضد الطموحات النووية الإيرانية ، شدد الرئيس الأمريكي جورج بوش علي حق طهران في إمتلاك برنامج نووي مدني ، بشرط ألا تحصل علي الخبرة أو المواد اللازمة لصنع سلاح نووي . وحدد بوش - في مؤتمر صحفي مع الرئيس العراقي جلال طالباني - شروطاً لطريقة حيازة إيران للبرنامج النووي السلمي قائلاً : أعتقد أن المدخل المنطقي إلي ذلك هو أن يسمح لهم بالحصول علي اليورانيوم المخصب من طرف ثالث تحت إشراف مفتشين دوليين ، بما يمكنهم من توليد طاقة نووية مدنية دون أن يتعلموا كيف يصنعون القنبلة . وقال بوش إن

المجتمع الدولي يجب أن يمنع طهران من إمتلاك السلاح النووي . وعلي الصعيد نفسه حث محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٤ / ٩ / ٢٠٠٥ الولايات المتحدة منح إيران فرصة أخيرة لتعليق أنشطتها النووية .

ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قد أعلن عن إستعداد بلاده لنقل التكنولوجيا النووية السلمية إلي دول إسلامية أخرى ، وأن طهران لا تسعى مطلقاً للحصول علي أسلحة دمار شامل . وقد أدلي نجاد بهذه التصريحات خلال إجتماع له مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان علي هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك . وفي غضون ذلك أقرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بأن واشنطن والإتحاد الأوروبي قد لا يتمكنان من الحصول علي الأصوات الكافية داخل وكالة الطاقة الذرية لتأييد إحالة ملف إيران النووي لمجلس الأمن ، الأمر الذي يعني تأجيل هذه الخطوة . كما أفاد يوشكا فيشر وزير الخارجية الألمانية بأن لقاء سوف يتم بين وزراء خارجية الترويك الأوروية مع إيران علي هامش أعمال القمة في الأمم المتحدة .

وبعد ساعات من إعلان طهران عزمها تزويد الدول الإسلامية بالتكنولوجيا النووية أكد وزراء خارجية الترويك الأوروية إستبعاد إحالة ملف إيران النووي إلي مجلس الأمن وأن إستراتيجيتهم تشدد علي تجنب إتخاذ مثل هذه الخطوة . ومن جانبها قالت فرنسا إنها لا تعارض الإقتراح الإيراني بتقديم التكنولوجيا النووية للدول الإسلامية . وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إن ما لا تريده الولايات المتحدة هو أن يصل تقدم البرنامج النووي الإيراني لدرجة صناعة قنبلة نووية ، وأكدت علي أن هذا لا يعني رفض أمريكا أن تعمل إيران علي تطوير برنامج مدني سلمي للطاقة النووية . كما جدد وزراء خارجية الترويك عرضهم بتقديم معونات إقتصادية وحوافز أخرى لإيران مقابل وقف أنشطتها في تخصيب اليورانيوم ، وذلك عقب إجتماعهم مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد وفريقه المفاوض بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي خافيير سولانا .

ومن جانبه وصف وزير الخارجية البريطانية جاك سترو في ١٦ / ٩ / ٢٠٠٥

اللقاء الذي عقد علي هامش قمة الأمم المتحدة في نيويورك بالمفيد ، مشيراً إلي أن نجاد لم يحدد ما إذا كانت إيران ستوقف تخصيب اليورانيوم .

*خطاب الرئيس الإيراني وردود الفعل الدولية :

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس أحمددي نجاد فجر يوم الأحد ١٨ سبتمبر ٢٠٠٥ أمام الأمم المتحدة ، أعلن أن لبلاده حقاً ثابتاً في إنتاج الوقود النووي ، وإتهم الولايات المتحدة بانتهاك المعاهدات النووية الدولية . ورفض حجج الذين يريدون منع إيران من تخصيب اليورانيوم خوفاً من أن تطور برنامجاً نووياً عسكرياً ، مؤكداً أن الإستخدام السلمي للطاقة النووية بدون دورة إنتاج الوقود كلام لا معني له . كما هدد بوقف أي محادثات إذا قررت الأطراف المشاركة تعزيز الضغوط علي إيران .

وإتهم أحمددي نجاد واشنطن والقوي النووية الغربية الأخرى بإستخدام معايير مزدوجة ، مشيراً إلي أنهم لزموا الصمت عندما إستخدم الرئيس العراقي السابق صدام حسين اسلحة كيماوية ضد إيران في حرب الخليج في الثمانينات ، كما أدان ما وصفه بنظام التفرقة النووية الذي تمارسه الدول التي تملك هذه التكنولوجيا ضد تلك التي لا تمتلكها . وفي محاولة له لإظهار حسن النية إقتراح أن تشارك شركات أجنبية عامة أو خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم في إيران .

ومن ناحية أخرى ، حذرت إيران من أنها ستتخذ موقفاً أكثر تشدداً إذا قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ستجتمع في يوم الإثنين ١٩ / ٩ في فيينا ، إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن الدولي . وتنوي الوكالة عقد هذا الإجتماع لدراسة إمكانية إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي بعد أن إستأنفت طهران الشهر الماضي (أغسطس) نشاطاتها النووية .

وفي رد فعل علي خطاب أحمددي نجاد أمام الأمم المتحدة رأت فرنسا أن هذا الخطاب لا يكفي لإستبعاد تهديد اللجوء إلي مجلس الأمن الدولي ، كما صرح وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بأن كلمة الرئيس الإيراني جاءت مخيبة للآمال وغير مفيدة ، إلا أنه أكد أن بريطانيا ستواصل إنتهاج السبل الدبلوماسية لحل الخلاف حول المطامح النووية لإيران ، وأن الأزمة لن تحل بالوسائل العسكرية .

وفي يوم الإثنين الموافق ١٩ / ٩ وزعت دول الترويكاً مشروع قرار علي أعضاء مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يدعو إلى إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن ، وقد حدث هذا في الوقت الذي طالب فيه المدير العام للوكالة محمد البرادعي إيران بفتح مواقعها النووية الحساسة والسماح للوكالة بالاتصال بشخصيات إيرانية مهمة حول هذا الشأن . وقد تم توزيع نسخة من المشروع بشكل غير رسمي علي أن يتم إعلان تقديمها رسمياً بعد الإنتهاء من مشاورات مجلس محافظي الوكالة التي بدأت في يوم الإثنين حول الملف النووي .

هذا بينما طلبت روسيا من الإتحاد الأوروبي تأجيل تحركه نحو إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن وأعرب وزراء الإتحاد عن أنهم لا يمانعون في التأجيل وهو ما يعكس التضارب الشديد داخل الوكالة بشأن التعامل مع الملف النووي .

وصرح البرادعي بأن الكرة الآن في ملعب إيران ، وقال : إن الوكالة بحاجة إلى المزيد من الخطوات التي تتسم بالشفافية بما في ذلك فتح المواقع النووية الحساسة ولقاء بعض الشخصيات المهمة .

وقد كشفت مصادر مطلعة عن أن كبار المسؤولين من الولايات المتحدة ودول الترويكاً وبقية أعضاء دول مجموعة الثماني وهي : روسيا واليابان وإيطاليا وكندا ، قد عقدوا اجتماعاً في نيويورك لحشد التأييد لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن أو اللجوء إلى إجراء آخر إذا لم تتفق الآراء . كما عقد مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز لقاء مع نظرائه من دول الترويكاً يوم ١٨ / ٩ لبحث خطاب الرئيس الإيراني أحمددي نجاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومن المتوقع أن تستمر اجتماعات مجلس محافظي الوكالة لمدة أربعة أو خمسة أيام لحين البحث في القضية الإيرانية .

وطالب الوفد الإيراني لدي الوكالة مجلس المحافظين بإعادة النظر في الملف النووي بطريقة منطقية وواقعية لتجنب زيادة الأمر تعقيداً . وأضاف أن تخصيب اليورانيوم ليس وارداً في أجندة إيران حالياً ، لكن موقفها قد يتغير بناء علي قرار وكالة الطاقة .

ونقلت وكالة أنباء إيرنا عن علي لاريجاني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي ورئيس فريق المفاوضات أن طهران ترفض الرضوخ للضغوط وستواصل نشاطاتها النووية في إطار قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ويدل التطور السريع لأحداث الملف النووي الإيراني علي أن الأمور تتجه إلي إتجاه آخر غير الذي كانت تسير فيه من قبل . حيث كانت المفاوضات الجارية بين إيران ودول الترويكا تعطي الأمل في الوصول إلي حل مناسب ودبلوماسي لهذه القضية ، إلا أن توقف هذه المباحثات وموقف إيران المتشدد نسبياً وحرصها علي مزاولة كافة حقوقها في الحصول علي الطاقة النووية السلمية ، قد أدخل القضية النووية في مرحلة جديدة من الصراع والمواجهة . كما أن خطاب الرئيس نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أدي إلي تصاعد الرفض للبرامج النووية بصفة عامة، وبرنامج إيران بصفة خاصة . ولا ندري هل ستنتهي الأمور إلي ما إنتهي إليه الحال بالنسبة لكوريا الشمالية التي تعهدت مؤخراً بالتخلي عن أي خطط لتطوير أسلحة نووية ، وذلك مقابل الإقرار بحقها في حيازة برنامج نووي للأغراض السلمية وتطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة واليابان ، أم ستنحو الأمور منحي آخر بالنسبة لإيران . هذا ما ستبينه الأيام القادمة وما ستسفر عنه الأحداث المقبلة .



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

القسم الثالث

حكومة أحمدى نجاد

وموقفها من البرنامج النووى الإيرانى



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

حفل شهر أغسطس من عام ٢٠٠٥ بأحداث كثيرة حول النشاط النووي الإيراني ، وكان من أبرزها إعلان الرئيس الإيراني أحمدني نجاد إستعداد بلاده لنقل التكنولوجيا النووية السلمية إلي الدول الإسلامية ، وقد أدت بطبيعة الحال مثل هذه التصريحات إلي زيادة المخاوف الغربية من البرنامج النووي الإيراني ، وإتهمت أمريكا إيران بأنها تقوم بتنفيذ برنامج سري لإنتاج الأسلحة النووية ، وقد رفضت إيران مثل هذه الإتهامات جملة وتفصيلاً . وهاجم نجاد أمريكا في خطابه بالجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن يذكر إسمها بقوله : إن الفردية وإنتاج أسلحة الدمار الشامل وإستخدامها والحروب النفسية والتهديدات وفرض الحرب علي الشعوب بحجة تحقيق الأمن والرفاهية لبعض القوي ، قد ضاعف بالفعل من مسئولية الأمم المتحدة من أجل إقرار العدالة بكل شجاعة في كافة الميادين الدولية وفي صالح راحة البشر .

وفي خطابه الثاني أمام الجمعية العامة أيضاً وصف الرئيس الإيراني الأسلحة النووية ونشرها وممارسة التفرقة في إمتلاك التقنية النووية السلمية بأنها خطران كبيران يتناقضان تماماً مع الأمن والسلام العالميين ، وأعرب عن قلقه من أن بعض الدول القوية تسيطر سيطرة كاملة علي مصادر الطاقة النووية وتقنياتها وتمنع الدول الأخرى من الإستفادة من هذه المصادر وتلك التقنيات ، مما سيؤدي إلي تقسيم العالم إلي دول قوية وضعيفة أو إلي دول مضيئة ومظلمة علي حد تعبيره . وأشار إلي المادة الرابعة من لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تعترف رسمياً بحق الدول الأعضاء في إمتلاك الطاقة الذرية والإستفادة السلمية منها ، وأكد علي أن الإستخدام السلمي للطاقة النووية بدون دورة إنتاج الوقود النووي أمر لا معني له ، وأن إتهام إيران بالسعي من أجل إمتلاك السلاح النووي إنما هو خدعة إعلامية ، ووصف أصحاب هذا الإتهام بأنهم الباحثون عن السلطة الذين يعتبرون تقدم العلوم والتكنولوجيا في الدول المستقلة والحررة معناه فشل إحتكار أداة السلطة القوية هذه ، ولا يقبلون رقي أي دولة وتقدمها .

وخلاصة المشروع الذي قدمه الرئيس أحمدني نجاد علي النحو التالي : عدم جواز التحرك نحو الأسلحة النووية من منطلق الأسس الدينية ، وضرورة إحياء معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية وتشكيل لجنة لمواجهة هذه الأسلحة ، وكذلك القضاء علي

التفرقة النووية وعدم إختلاف دورة إنتاج الوقود النووي في إيران من الناحية الفنية مع دورة الوقود في سائر الدول المستفيدة من التقنية النووية . وخلال عرضه لهذا المشروع أعلن عن إستعدادة بلاده لمشاركة قطاعات خاصة وحكومية من سائر الدول في تنفيذ مشروع تخصيص اليورانيوم وذلك لتحقيق الشفافية وبناء الثقة ، ومواصلة التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الناحيتين الفنية والقانونية . ووعد بأن حكومته ستواصل التفاوض مع الدول الأخرى في إطار التعامل مع الوكالة الدولية ، وفي مقابل تقديم هذه الضمانات إعتبر السيد أحمدي نجاد الحصول علي ضمانات عينية لتخصيب اليورانيوم في دورة إنتاج الوقود النووي حقاً طبيعياً لبلاده ذلك لأن السوابق الدولية تدل علي أن إتفاقيات توفير الوقود النووي لإيران لا يمكن الإعتماد عليها أو الوثوق بها ، ولا يوجد أي سند دولي يلزم بضمان توفير الوقود النووي وكم من إتفاقيات ثنائية في هذا الشأن تم تعليقها أو وقفها لأسباب سياسية .

وضمن تأكيده علي مواصلة المفاوضات النووية مع الدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) طالب بأن تكون لديه إمكانية إختيار أطراف أخرى للإنضمام إلي هذه المفاوضات ، وذكر جنوب أفريقيا كأحدي الدول التي يمكن إنضمامها لمجموعة أطراف المفاوضات النووية .

والواقع أن هذا المشروع الذي قدمه السيد نجاد لم يتضمن أي نقطة جديدة حول الموقف الذي إتخذه إيران بصفة دائمة تجاه برنامجها النووي . وقد وصف جاك سترو وزير خارجية بريطانيا كلمة السيد نجاد بأنها مخيبة للآمال ، كما أعلنت فرنسا أن إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ما زال أحد الخيارات الأوروبية المطروحة . وقد جاءت كلمة السيد نجاد قبل يوم واحد من إجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبحث إمتناع إيران عن تنفيذ قرارات هذا المجلس التي تدعو إلي إيقاف الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا اليورانيوم مرة ثانية .

وهكذا لم تتمكن كلمة الرئيس الإيراني من تبديد مخاوف الغرب من البرامج النووية الإيرانية ، وبرغم من أن بعض الصحف الموالية له قد ذكرت أنه سيظهر العالم بمقترحاته الجديدة ، إلا أن الغرب إعتبر ما ذكره الرئيس الإيراني لا يتضمن الجديد للخروج من الأزمة الراهنة . ويرى بعض المحللين أن الرئيس الإيراني حاول كسب

تعاطف شعوب العالم الثالث وخاصة المسلمين ، وإذا كان قد وفق إلي حد ما في هذا الصدد ، إلا أنه لم يوفق مع القوي العظمي التي تعارض مثل هذا النشاط النووي بصورة جماعية تقريباً ، بل يمكن القول بأن مواقفه هذه قد عقدت الوضع أكثر من ذي قبل . ويبدو أن فرصة حضور أحمد نجاد الإستثنائية في هيئة الأمم المتحدة قد ضاعت هباءً ولم تحقق الهدف المرجو منها . وقد كتب بعض المحللين مثل أحمد زيد آبادي يقول : هل إقتراح أحمد نجاد كسب للوقت أم تضيق للوقت ؟ وهو يري أن إقتراحه في الأمم المتحدة أثار دهشة الكثير من المراقبين السياسيين لأنه لم يعرض أي حل جديد للمشكلة النووية الإيرانية ، وما طرحه تحت مسمى الإقتراح الجديد إنما هو نفسه ما طرح مرات عديدة من قبل بشكل رسمي أو غير رسمي علي لسان أعضاء فريق التفاوض الإيراني السابق ، وحتى الطلب الذي قدمه للشركات الخاصة والحكومية في الدول الأخرى للمشاركة في المشروعات الذرية الإيرانية ، والذي وجد صدي في أجهزة الإعلام العالمية بإعتباره النقطة الأساسية في كلمته ، هذا الطلب لم يكن إقتراحاً جديداً ، وقد سبق أن عرضه فريق التفاوض السابق .

ويتساءل المحلل المذكور : هل هذا التصريح مجرد وسيلة لكسب الوقت بهدف تأخير إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ؟ وإذا كان هذا هو الهدف الحقيقي فلماذا طرح الرئيس الإيراني مشروعه علي أعقاب إنعقاد جلسة مجلس محافظي الوكالة الدولية ؟ . والحقيقة أن هذا المشروع لم يؤد إلي النتيجة المطلوبة بل أدي أيضاً إلي إنهاء حالة التردد عند بعض الدول في تأييد إحالة الملف إلي مجلس الأمن .

ويفيد حديث نجاد حول عدم وجود أي سند دولي ملزم لضمان الإمداد بالوقود النووي أن إيران لا ترحب بالإقتراح الأوروبي القائم علي إمدادها بالوقود النووي وتخليها عن دورة إنتاج الوقود ، كما يري البعض أن هذا المشروع قد إفتقد القدرة الخاصة بالدفاع عن الحقوق النووية الإيرانية عندما أكد علي ضرورة حصول إيران علي ضمانات عينية لتخصيب اليورانيوم ، وأن هناك غموضاً يكتنف عبارات هذا المشروع ، وأنه كان يجب إختيار مفردات وعبارات المشروع بدقة أكبر .

وقد كتب أحمد زيد آبادي في تحليل له بعنوان : الصوت الواحد والأصوات

المتعددة في الملف النووي الإيراني يقول : منذ أن أخذ الملف النووي الإيراني أبعاداً دولية ، أعرب مسئولو النظام الإسلامي عن قلقهم إزاء تعدد الأصوات التي من الممكن أن تصل من طهران إلي أسماع شعوب العالم فيما يتعلق بهذا الملف ، ويرى أنه لو سمع العالم وجهات نظر الإيرانيين الرسميين المختلفة ، فسوف يفسر ذلك علي أنه خلاف داخل النظام الإسلامي حول طريقة التعامل مع المشروع النووي الإيراني ، وسوف يضاعف من ضغوطه علي الحكومة الإيرانية بهدف تصعيد هذا الخلاف . ومن هنا فعندما كانت الحكومة الإيرانية تحت سيطرة الإصلاحيين كانت تبدي ردود فعل شديدة اللهجة إزاء التصريحات المختلفة والمتضاربة لبعض أعضاء البرلمان والتيار الإسلامي الحكومي تجاه الملف النووي ، ومن أمثلة هذه التصريحات المتضاربة والتي أدت إلي غضب المحافظين خطبة أحمد شيرزاد نائب أصفهان في دورة المجلس السابقة والذي شكك في المنهج الإقتصادي للمشروعات النووية الإيرانية وإعتبر العمل السري في بناء المنشآت النووية هو الذي أدى إلي الضغوط الدولية علي إيران . ومن هنا قامت الصحف التابعة للمحافظين بإنتقاد خطبة السيد شيرزاد وهاجمتها بشدة وطالبت بالتعامل القضائي والأمني معه بتهمة خيانة أمن الدولة ، وقد أدى هذا النوع من التعامل مع السيد شيرزاد إلي إمتناع بقية الأعضاء الإصلاحيين بالمجلس السادس عن التصريح بوجهة نظرهم بشأن الملف النووي الإيراني أو إتخاذ مواقف يقبلها المحافظون .

وقد كان رأي المحافظين دائماً أن الملف النووي هو ملف وطني ، ولا بد أن يتوحد صوت المسئولين الرسميين مع صوت الشعب حوله ، وهو ما أدى تقريباً إلي تصميم التيار المحافظ بالحكومة علي إتخاذ موقف واحد علي مستوي التشكيل الحكومي تجاه المشروع النووي الإيراني وذلك من أجل إستبعاد الإصلاحيين من المجلس السابع ومن السلطة التنفيذية بعد ذلك . وبوصول حكومة أحمددي نجاد إلي السلطة والتغييرات التي حدثت في المجلس الأعلى للأمن القومي وفريق التفاوض النووي الإيراني يبدو أن مسئولي هذا الملف قد إتفقوا علي صوت واحد ، إلا أن ذلك لم يؤد إلا إلي مزيد من الضغوط الغربية علي إيران في مقابل التشدد الإيراني .

ومع ذلك فإن هناك خلافاً بين المسئولين الإيرانيين حول طريقة الرد علي

إحتمال إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ، رغم أنهم متفقون جميعاً بطبيعة الحال حول ضرورة إمتلاك إيران لدورة الوقود النووي ، فبينما هدد علي لاريجاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بأنه في حالة إحالة الملف النووي إلي مجلس الأمن ؛ فإن إيران ستسحب من معاهدة إنتشار الأسلحة النووية ، قام غلا مرضا آقازاده رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بتكذيب مثل هذا القرار . كما إتخذ أعضاء المجلس أيضاً مواقف متناقضة في هذا الصدد من الإنسحاب من المعاهدة حتي عدم التصديق علي البروتوكول الإضافي لهذه المعاهدة كإجراء وقائي إزاء إرسال الملف الإيراني إلي مجلس الأمن . وقد أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية إيرنا بعض التصريحات علي لسان علي آقا محمدي مسئول الإعلام بمجلس الأمن القومي الإيراني حيث نفي هذه التصريحات حميد رضا آصفي الناطق بإسم الخارجية الإيرانية . والنتيجة أن المحافظين أقدموا علي توحيد رأي الحكومة بهدف إرسال الصوت الواحد للعالم بشأن الملف النووي ، إلا أن الأصوات تعددت من جديد ، والمعروف أن تعدد الأصوات بشأن القضايا الحساسة ليس ظاهرة خطيرة تستلزم إستبعاد الأصوات المختلفة .

وقد خضع رد الفعل الغربي تجاه مشروع أحمدي نجاد لعدة إنتقادات ، كان من أهمها تصريح الدكتور علي آقا محمدي حول الموقف الأوروبي حيث وصفه بأنه غير دبلوماسي وقال محمدي وهو نائب الأمين العام للأمن القومي الإيراني لشئون التخطيط السياسي والإعلام ، في حديث له مع مراسل صحيفة كيهان : إن الأوروبيين تعجلوا في رد الفعل ، فقد كانت أهم نقطة طرحها الرئيس في كلمته أن إيران مستعدة لقبول الشراكة الخارجية في مشروعاتها ، وقال رداً علي ما إذا كانت هناك قيود بالنسبة للدول التي ترغب في المشاركة في المشروعات النووية الإيرانية بقوله : لا ، لا توجد أي قيود .

وحول الجانب الآخر للمشروع الذي إقترحه الرئيس الإيراني وهو توسيع قاعدة الأطراف المتباحثة ، صرح آقا محمدي بأن الإستراتيجية الإيرانية في المجال النووي قائمة علي التباحث ، وأن ما أعلن بشأن توسيع قاعدة الأطراف المتباحثة لا يعني إستبعاد الأطراف السابقة . وأضاف قائلاً : إذا تصرف الأوروبيون بشكل غير

عقلاني، فإن الشعب الإيراني سيقف بثبات وقوة لم يشهدوا لهما مثيلاً من قبل ، وأعلن في ختام حديثه أنه تم تعيين جواد وعيدي في سكرتارية المجلس الأعلى للأمن القومي بدلاً من موسويان كما عين منفرد نائباً للشئون السياسية .

وفي هذه الأثناء وداخل الجمعية العامة للأمم المتحدة تبادلت إسرائيل وإيران (في ٢١ / ٩ / ٢٠٠٥م) وإبلاً من الشتائم والإتهامات ، فقد إتهمت كلاهما الأخرى بالإرهاب واستخدام البرامج النووية لتهديد العالم . وقد بدأ وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم التراشق بالكلمات ، بأن وصف إيران بأنها نظام شرير يحكمه طغاة طهران ، ويسعى لإرهاب العالم بالأسلحة النووية ، مؤكداً أن الأمن والاستقرار في العالم علي المحك . وقال إن إيران وطموحاتها النووية تشكل تهديداً محورياً علي الأمن الدولي ، وعلي إستئناف التقدم نحو الحوار والسلام في الشرق الأوسط . وقوبلت كلمته برد سريع من المندوب الإيراني أحمد صديقي الذي وصف إسرائيل بأنها كيان صهيوني له تاريخ مظلم ويفتقر إلي الشرعية ، ويحكمه مرتكبو جرائم حرب وجرائم شتي ضد الإنسانية . وقال إن الخطر النووي الذي تشكله إسرائيل وقدراتها الصاروخية مصحوباً بسلوكها الأثيم ونواياها الشيطانية يمثلان تهديداً حقيقياً، ليس فقط للسلام والأمن الإقليمي ، بل للعالم بأسره .

في الوقت نفسه قرر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأجيل مناقشاته حول الملف النووي إلي يوم ٢٢ / ٩ وسط مساعي الدول الغربية لرفع الملف إلي مجلس الأمن . وقد أكد جريجوري شولت السفير الأمريكي لدي الوكالة أن غالبية متزايدة من الدول أصبحت مستعدة لرفع الملف إلي مجلس الأمن لعدم إلتزام إيران بالضوابط الدولية . وقال في خطابه أمام الوكالة : إن بلاده تساند دائماً الإستخدام السلمي للطاقة النووية ، لكن معاهدة حظر الإنتشار النووي لا تسمح بالتلاعب بهذا الغرض وتحويله إلي إستخدام عسكري . وأشار إلي أن الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام للوكالة حذرا من إخفاء وجود برامج عسكرية تحت غطاء الإستخدام السلمي . وقال : إن مجلس محافظي الوكالة شجب عام ٢٠٠٣ فشل إيران ومخالفتها للضوابط عن طريق إخفاء نشاطاتها النووية الحساسة طوال عشرين عاماً .

وفي تصريحات لسيلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلية قال إن إيران أمامها ستة أشهر - علي الأرجح - لإستكمال المعرفة التكنولوجية الضرورية لصنع قنبلة نووية . وأضاف إن القضية لا تكمن في التوقيت المحتمل لإمتلاك إيران سلاحاً نووياً ، بل في حيازة المعرفة التقنية الكاملة لذلك ، وجاءت تصريحات الوزير في لقاء مع قيادات من اليهود الأمريكيين في نيويورك ، وتتناقض هذه التقديرات مع ما أعلنه المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية من أن إيران أمامها خمسة عشر عاماً تقريباً لإنتاج كمية كافية من الوقود الإنشطاري اللازم لصنع قنبلة نووية .

قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدابيراته :

طلب الإتحاد الأوروبي في بداية الأمر من مجلس محافظي الوكالة تأجيل التصويت علي مشروع قرار قدمه إلي المجلس لإحالة ملف إيران النووي إلي مجلس الأمن الدولي ، وذلك بعد فشل سفراء الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إقناع روسيا والصين ودول عدم الإنحياز بدعم مشروع القرار شديد اللهجة ، والمعروف أن روسيا والصين تملكان حق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن ، وهو ما يعني إجهاض القرار بمجرد طرحه علي المجلس ، وأعلنت مصادر أوروبية أن روسيا رفضت الصيغة الجديدة للقرار الأوروبي حول إيران برغم أنها لا تتضمن الإحالة لمجلس الأمن ، مشيرة إلي أنها لا تزال مجحفة لطهران . وعلي الرغم من إنقسام مجلس محافظي الوكالة حول هذا الموضوع ، إلا أن الأوروبيين يحظون بتأييد أغلبية الدول الأعضاء في المجلس والبالغ عددهم خمسة وثلاثون عضواً . ومن ناحيتها أعلنت إيران أنها ستعتبر إقرار الوكالة إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن بمثابة إعلان مواجهة مع إيران ، كما أعلن وزير خارجية روسيا سيرجي لافروف أن بلاده إقترحت تبني الوكالة لقرار يرتكز علي تقرير المدير العام محمد البرادعي والذي ذكر فيه التقدم الملحوظ في العديد من القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني . وأكد لافروف رفض روسيا تحويل الملف الإيراني لمجلس الأمن لعدم وجود أدلة واضحة بانتهاك طهران لإتفاقية نزع السلاح النووي . وقد حذرت إيران في يوم ٢٣ / ٩ من إرتفاع أسعار البترول لتصل إلي مائة دولار للبرميل في حالة فرض عقوبات علي البلاد ، وقال رئيس الحرس الثوري الجنرال يحيي رحيم صفوي في خطبة الجمعة في

طهران إن أي ضغط إقتصادي أو سياسي علي إيران من قبل أي قوة سيدفع إيران إلي الرد بقوة .

وفي الرابع والعشرين من شهر سبتمبر تبنت الوكالة الدولية مشروع قرار أوروبي يدين أنشطة إيران النووية ويدعو لإحالة ملفها النووي لمجلس الأمن دون تحديد موعد لذلك ، وذلك بموافقة ٢٢ من الدول الـ ٣٥ الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة . وقد جاء ذلك بعد ساعات من تهديد إيران بإستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم في حال إتخذت الوكالة قراراً ضدها .

ويؤكد القرار أن سياسة الإخفاء التي إتبعها إيران أدت إلي حالات تقصير كبيرة وإنتهاكات لإلتزاماتها المرتبطة بالضمانات الأمنية النووية ، مما يشكل عدم إحترام لإتفاقية عدم الإنتشار النووي . وكانت إيران قد هددت في وقت سابق بإستئناف تخصيب اليورانيوم في منشأة نطنز النووية إذا تبنت الوكالة قرار الإتحاد الأوروبي . وفي الوقت نفسه طالبت سلطنة عمان الوكالة الذرية نيابة عن الدول العربية الأعضاء في الوكالة بإدانة إسرائيل بسبب إمتلاكها لأسلحة نووية ، وما تمثله تلك الأسلحة من تهديد لفرص السلام في منطقة الشرق الأوسط . وأوضحت السلطنة للوكالة أن إمتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل قد يؤدي إلي سباق مدمر لإمتلاك الأسلحة النووية في المنطقة ، وخصوصاً إذا ظلت منشآت إسرائيل النووية خارج نطاق السيطرة الدولية .

كما حذرت مصر من التعامل مع معاهدة حظر الإنتشار النووي بصورة إنتقائية ، وذلك علي لسان سفيرها في النمسا ومندوبها الدائم لدي منظمات الأمم المتحدة بفيينا في كلمته التي ألقاها أمام إجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حيث أعرب عن قلق مصر وإحباطها إزاء إستمرار إخفاق الوكالة والمجتمع الدولي في تحقيق أي تقدم ملموس نحو تطبيق ضمانات الوكالة في منطقة الشرق الأوسط بسبب إصرار إسرائيل علي تسويق إنضمامها إلي معاهدة الإنتشار النووي . وجدد إستعداد مصر للإشتراك في أي خطوة عملية قد تساعد في ضمان تطبيق المعاهدة علي جميع دول المنطقة دون إستثناء .

وكانت أبرز النقاط الرئيسية في القرار الذي تبنته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن أعضاء مجلس الوكالة :

١- يذكرون بأن إيران أخفقت مراراً في الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي المتعلقة بالإبلاغ عن المواد النووية ومعالجتها وإستخدامها ، إضافة إلي الإعلان عن المرافق التي تتم فيها معالجة وتخزين هذه المواد .

٢- يلاحظون أنه فيما تم إحراز تقدم في تصحيح إنتهاكات إيران وقي قدرة الوكالة الدولية علي تأكيد نواح معينة من إعلانات إيران الحالية ، ما زالت الوكالة ليست قادرة علي توضيح بعض المسائل الرئيسية بعد عامين ونصف عام من عمليات التفتيش والتحقيق المكثفة .

٣- يؤكدون أن الشفافية التامة من قبل إيران هي أمر لا بد منه وتأخر تحقيقه ، ويلاحظون أن إيران إتبعّت سياسة الإخفاء حتي أكتوبر ٢٠٠٣ م .

٤- يعربون عن قلقهم من الثغرات المستمرة في فهم الوكالة للنواحي الحساسة المتعلقة بالانتشار النووي في برنامج إيران النووي .

٥- يدينون إخفاق إيران في الإستجابة للدعوة التي وجهها مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أغسطس ٢٠٠٤ لإعادة التعليق الكامل لجميع النشاطات المتعلقة بالتخصيب بما فيها إنتاج مواد الوقود وكذلك أي إختبارات أو عمليات إنتاج في منشأة تحويل اليورانيوم .

٦- يعربون عن قلقهم من إخفاق إيران في الإستجابة للدعوات المتكررة للمصادقة علي البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة عدم الإنتشار النووي (الذي يسمح بتعزيز المراقبة الدولية) .

٧- يرون أنه نظراً للغياب الحالي للثقة بأن برنامج إيران النووي هو لأغراض سلمية ، برزت مسائل تقضي بلفت إنتباه مجلس الأمن الدولي .

وقد إعتبر هذا القرار رسالة موجهة من الغرب إلي طهران تهدف إلي تسريع وتيرة تعاونها مع الوكالة لتكوين تصور شامل عن البرنامج النووي الإيراني ، ورغم

أن الملف النووي لم يحول إلي مجلس الأمن الدولي إلا أن كثيراً من المراقبين يرون أن القرار لا يعد إنتصاراً للدول الأوروبية والولايات المتحدة فحسب ، بل هو أيضاً إنتصار لإسرائيل التي كانت تهدد بين الحين والآخر بضرب المواقع النووية الإيرانية وتريد التخلص من برنامجها النووي لأنه يثير قلقها وتخشي منه علي أمنها ، أو بمعنى آخر تريد أن تبقي هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة والتي تمتلك ترسانة نووية تردع بها أي دولة في المنطقة . كما أن القرار يعكس ازدواجية المعايير والانتقائية التي تتعامل بها الدول الكبرى مع دول معينة وقضايا معينة بشكل يقوض مصداقية نظام عدم الإنتشار النووي وعالميته .

ورغم أن القرار لم يحل الملف إلي مجلس الأمن إلا أنه تضمن آلية للإحالة فيما بعد ، ولم يختلف عن المسودة الأولى للقرار التي أدانت إيران أيضاً إلا في مسألة الإحالة ، لأن المسودة الأولى كانت تطالب بالإحالة الفورية لمجلس الأمن وهو ما إعتضت عليه روسيا والصين ودول عدم الإنحياز ، بل وتحفظت دول أوروبية مثل النمسا والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا . لكن روسيا والصين وأيضاً دول عدم الإنحياز خيبت الآمال ، لأن خمس دول من عدم الإنحياز وهي بيرو وغانا والإكوادور وسنغافورة والهند صوتت لصالح القرار الأوروبي . وإعتبر المراقبون تأييد الهند للقرار أمراً لم يكن متوقعاً ويفسر علي أنه قبول بالدعم الأمريكي لبرنامجها النووي والتخلي مؤقتاً عن التعاون مع إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط في اوبك كانت قد وعدت الهند بإمدادها بالنفط عبر خط أنابيب لتلبية الطلب المتزايد في الهند علي النفط ، ما عدا فنزويلا الدولة الوحيدة التي عارضت القرار من منطلق إنتقادها ورفضها السياسة الأمريكية التي تريد الهيمنة علي العالم .

أما روسيا والصين وبقية دول عدم الإنحياز العشر وهي الجزائر ونيجيريا وتونس والمكسيك وجنوب أفريقيا وسيرلانكا وفيتنام فقد خضعت للضغوط الأمريكية وإمتنعت عن التصويت بعد أن كانت تعارض القرار . ويؤكد المراقبون أن الروس والصينيين وبقية دول عدم الإنحياز لو كانت تمسكت بمواقفها الراضية للقرار ، لربما تغيرت الصورة تماماً ، علي الأقل بالنسبة لشكل التصويت .

وقد رفضت إيران قرار الوكالة وإعتبرته قراراً سياسياً وغير قانوني وغير

منطقي ؛ إلا أنها تركت الباب مفتوحاً أمام المفاوضات ، كما أكد الإتحاد الأوروبي إستعداده للتفاوض معها ، بينما رحبت واشنطن بالتصويت لصالح القرار موجهة الشكر للهند علي مساندتها له . ونقلت وكالات الأنباء الإيرانية عن وزير الخارجية الإيرانية منوچهر متكي قوله إن قرار مجلس محافظي الوكالة سياسي وغير مقبول وغير قانوني ، وهدد بأن بلاده قد توقف السماح بالتفتيش المفاجئ لمنشآتها النووية . ورأي أن تبني هذا القرار هو تطبيق لسيناريو الولايات المتحدة . وأكد علي أن إيران لن تتخلي عن حقها في التكنولوجيا النووية وخصوصاً دورة الوقود ، لغايات سلمية طبقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي .

وفي هذه الأثناء وافق المؤتمر العام والتاسع والأربعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية علي إعادة انتخاب الدكتور محمد البرادعي مديراً عاماً للوكالة لفترة ثالثة تبدأ من أول ديسمبر ٢٠٠٥ ، وقد أشاد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بدور الوكالة في منع الانتشار النووي ونزع السلاح ومحاربة الإرهاب النووي . وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني ، أشار الأمين العام إلي ضرورة إعادة الثقة إلي جميع الأطراف المعنية .

وكان من ردود فعل إيران إزاء هذا القرار أنها هددت مجدداً بإستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم ووقف إستقبال مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ما لم تتراجع الوكالة عن قرارها بإحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن ، كما هددت أيضاً بتجاهل البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة حظر الانتشار النووي . وكانت طهران قد وقعت البروتوكول ولم تصدق عليه . ويكفل هذا البروتوكول حق التفتيش المفاجئ علي المنشآت النووية بالدول المنضمة له . وأعلن حميد رضا آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية أن إيران ستعيد النظر في علاقاتها الإقتصادية مع الدول التي صوتت ضدها ، وأعرب عن دهشة طهران البالغة إزاء تصويت الهند لمصلحة قرار الوكالة .

وفي يوم الأربعاء الموافق الثامن والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠٠٥ صوت أعضاء مجلس الشوري الإيراني (البرلمان) لمصلحة مشروع قانون يلزم الحكومة برفض التفتيش المفاجئ للمنشآت النووية من جانب خبراء الوكالة الدولية . أما

بالنسبة للهند ، فقد ذكرت صحيفة هندو الهندية واسعة الإنتشار أن طهران قررت بالفعل إلغاء صفقة بقيمة ٢٢ مليار دولار لإمداد الهند بالغاز الطبيعي المسال ، وأكد تقرير الصحيفة أن سفير الهند في فيينا تلقي رسالة بهذا المعني بعد تصويته لمصلحة قرار الوكالة الدولية . وتوصف صفقة الغاز الإيراني بأنها بالغة الأهمية للهند إذ تضمن توريد الغاز لمدة خمسة وعشرين عاماً إعتباراً من عام ٢٠٠٩ ويمعدل خمسة ملايين طن من الغاز المسال سنوياً .

وهكذا أدخل القرار الذي إتخذته الوكالة قضية النشاط النووي في مرحلة جديدة ، ومهد الطريق لإحالة هذا الملف إلي مجلس الأمن ، وكما أن الدول الغربية لم تتمكن من الوصول إلي ما كانت تصبو إليه ، فإن إيران أيضاً لم تخرج من الموضوع بدون مشاكل كما كانت تريد . ورأي المحللون أن ما يمكن إعتباره إنتصاراً بالنسبة للغرب هو إمتناع الصين وروسيا وباكستان عن التصويت ، وإنضمام الهند لصف المعارضين لإيران ، ولكن لا يجب أن ننسي أن الدور الرئيسي للصين وروسيا سيكون في مجلس الأمن حيث تتمتع كلا الدولتين بحق النقض ، والمعروف أن هناك علاقات وطيدة بين إيران وهاتين الدولتين ؛ فروسيا تتعاون مع إيران في إنشاء مفاعل نووي والصين تستورد منها النفط . ورأي البعض الآخر أن ما حدث في الوكالة الدولية إنما يدل علي مدي عزلة إيران في القضية النووية ، وأنه يجب علي الإيرانيين إما الوقوف في مواجهة مطالب الوكالة أو التراجع نوعاً ما لتخفيف حدة الأزمة ، وتوقعوا أن يتم تحويل الملف النووي إلي مجلس الأمن في الحالة الأولى مما يؤدي إلي توقيع عقوبات علي إيران ، أما التراجع فهو ليس بالأمر الهين لأن إيران أعلنت مراراً وتكراراً عن حقها في الحصول علي التقنية النووية .

وقد طرح بعض المحللين وخاصة ممن يعيشون خارج إيران بعض التساؤلات حول الحصول علي التقنية النووية وهل تستحق أن يرسل في مقابلها الملف الإيراني إلي مجلس الأمن وتفرض عقوبات عليها ، كما يتساءل هؤلاء أيضاً عن السبب وراء إنفاق الدولة للجزء الأعظم من ميزانياتها في أمر سبب لها الكثير من المشاكل بدلاً من سد إحتياجات الشعب ، وحل المشكلات الإجتماعية الطاحنة كالفقر والبطالة والإدمان والبغاء وغير ذلك . وماذا حدث حتي يكتشف الزعماء الإيرانيون فجأة خلال السنوات

الأخيرة أن الذرة أهم للشعب الإيراني من لقمة العيش .

وقد رأي البعض أن المسؤولين الإيرانيين جادين في تهديداتهم خاصة وأنهم حولوا موضوع البرنامج النووي في الشهور الأخيرة إلي مسألة كرامة وشرف وأغلقوا بذلك أبواب العودة والتراجع خاصة وأنهم يخشون من أن يفقد أنصار الحكومة الثقة في قدرتها في حالة التراجع ، كما يري أنصار نظرية الصمود حتي النهاية أن أمريكا غارقة في المستنقع العراقي وليست لديها القدرة الكافية علي مواجهة إيران حالياً . كما أن الشعب الإيراني قد ساند بكل قوته الحكومة في موقفها من القضية النووية ، وليس هناك ما يدعو إلي الخوف أو القلق من أية أخطار تهدد الحكومة في الداخل . وتحاول الحكومة بث المشاعر الوطنية لدي الإيرانيين في الأيام الأخيرة بقدر المستطاع حتي أن بعض المسؤولين قارن بين قضية تخصيب اليورانيوم وبين حركة تأميم البترول بزعماء الدكتور مصدق ، ويدعون إلي الصمود أمام جبروت الأجانب كما وقف زعيم تلك الحركة .

ويري البعض أن سياسة التشدد في هذه القضية إنما يهدف إلي شغل الرأي العام الداخلي عن المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الكثيرة .

ومن ناحية أخرى شكر وزير خارجية النظام الصهيوني مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتصديقه علي القرار الذي إتخذته الدول الأوروبية ضد إيران بشأن برنامجها النووي حيث قال سيلفان شالوم طبقاً لتقرير صحيفة ها آرتس الصهيونية الصادرة في يوم ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٥ : لقد كانت هذه خطوة أخرى مهمة لمنع الجهود الإيرانية في الحصول علي القدرة النووية ، وأضاف قائلاً : إن الخطوة الضرورية التالية هي فرض العقوبات علي إيران في حال عدم موافقتها علي إيقاف أنشطتها النووية .

تصاعد التهديدات الإيرانية وردود الأفعال :

هدد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في أول أكتوبر من عام ٢٠٠٥ من أن بلاده قد تلجأ إلي إستخدام سلاح البترول إذا تمت إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن تمهيداً لفرض عقوبات عليها ، وفي الوقت نفسه خرج مئات من الإيرانيين في

مظاهرات إحتجاجاً علي الموقف الأمريكي الأوروبي حيال البرنامج النووي الإيراني . وقال في تصريحات له في صحيفة خليج تايمز الإماراتية التي تصدر باللغة الإنجليزية أنه سيرد بطرق مختلفة في حال إستمرار الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في ممارسة مزيد من الضغوط علي مجلس الأمن لفرض عقوبات ضد بلاده .

وأضاف أن من بين هذه الطرق تعليق بيع البترول للدول التي ستوافق علي إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن ، فضلاً عن وقف عمليات التفتيش المفاجئة التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت النووية الإيرانية . وأكد نجاد علي أن بلاده تعاونت بشكل كامل مع مفتشي الوكالة الذرية ، حيث قاموا بعمليات تفتيش مفاجئة للمنشآت النووية علي مدار ١٢٠٠ يوم ، كما أن كاميرات المراقبة موجودة في كل مكان في المنشآت الإيرانية ، علي حد قوله .

وشدد أيضاً علي أن الدين الإسلامي يمنع بلاده من الحصول علي أسلحة نووية ، وأضاف أن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي حرم ذلك أيضاً ، لكنه أكد مجدداً حق بلاده في تطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية . ورداً علي سؤال بشأن المعلومات التي أشارت إلي أن تهديد مسئولين إيرانيين بإستخدام سلاح البترول قد تسبب في رفع أسعار البترول عالمياً ، أكد أن بلاده لديها الوسائل للدفاع عن حقوقها ، وقال إن كل إنسان ذكي عليه إستخدام كل موارده لتحقيق إستقلاله ، وأشار إلي أن قادة الولايات المتحدة وأوروبا لديهم من الذكاء ما يجعلهم لا يعترفون بحق إيران في إمتلاك وقود نووي لأغراض سلمية كإستخدامهم كل ما لديهم بما في ذلك مجلس الأمن .

وعلي صعيد آخر أعلنت الولايات المتحدة في نفس التوقيت أن روسيا حولت نصف فائضها من مادة اليورانيوم العسكري إلي وقود لإستخدامه في مفاعلات توليد الطاقة في الولايات المتحدة . ونقل راديو لندن عن سكوت ماكليان المتحدث بإسم البيت الأبيض قوله إن الخطوة كانت ركناً أساسياً في إتفاق حظر الإنتشار النووي بين الولايات المتحدة وروسيا الذي تم التوصل إليه عام ١٩٩٣ .

وبعد تصريحات أحمدى نجاد بيوم واحد قامت إيران بنفيها وذكرت أن ما ذكرته الصحيفة الإماراتية عار عن الصحة ، وإتهمتها بنشر حديث خاطئ علي لسان الرئيس الإيراني ، إلا أن الصحيفة أصرت علي صحة الموضوع .

وكانت وكالة الطاقة قد تبنت مشروع قرار مصري يرمي إلي إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، وتم إعتماد مشروع هذا القرار في المؤتمر العام للوكالة الذي إختتم أعماله في فيينا في الثاني من شهر أكتوبر ٢٠٠٥ .

وفي حديث خاص أجراه في فيينا مندوب جريدة الأهرام مع الدكتور محمد البرادعي علي هامش المؤتمر العام التاسع والأربعين للوكالة والذي تم فيه إعتماد تعيين البرادعي مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة ولاية ثالثة قال رداً علي سؤال حول : هل من جديد من إيران أو من أطراف أخرى بعد صدور القرار ؟ فقال : نحن ننتظر رد فعل إيران ، فقد ذكروا أنهم سيقوموا بالرد في الأيام المقبلة ، أمل أن يكون رد الفعل الإيراني متوازناً وألا يؤدي إلي التصعيد ... وهناك الكثير من الدول مثل الصين وروسيا وجنوب أفريقيا تقوم بأنشطة كثيرة من وراء الستار لمحاولة إعادة إيران والإتحاد الأوروبي مرة أخرى إلي مائدة التفاوض .

ولم تكتف إيران بذلك بل كشفت الصحف الإيرانية في الثالث من أكتوبر النقاب عن أن المسئول الإيراني عن الملف النووي علي لاريجاني أكد أن بلاده ستستخدم كل قدراتها لإستهداف المصالح الأمريكية إذا زادت الولايات المتحدة من ضغوطها علي إيران بشأن ملفها النووي .

وأنه قال خلال لقاء مع الطلبة أنه يتعين علي الأمريكيين أن يعلموا أنهم إذا مارسوا المزيد من الضغوط علي بلادنا فستضطر إيران إلي إستخدام كل قدراتها لإنارة البلبلة وتعريض المصالح الأمريكية للخطر . وقد دعت روسيا إيران إلي عدم الإنسحاب من البروتوكول الإضافي مؤكدة أن إستمرار التعاون مع وكالة الطاقة الدولية ، هو السبيل الوحيد لحل الأزمة النووية الإيرانية داخل إطار الوكالة .

وقد أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية عقب ذلك أن طهران ترفض فكرة إستئناف المفاوضات مع الأوروبيين حول ملفها النووي إذا إشتراطوا تعليق جميع

الأنشطة النووية الحساسة ، وأشار المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي إلي أنه يتعين علي الدول الأوروبية العودة إلي المفاوضات ، حيث إن قرار وقفها كان قراراً أوروبياً وليس إيرانياً . وقد أكدت روسيا رفضها للخطط الأوروبية الرامية لممارسة ضغوط علي إيران بسبب برنامجها النووي وذلك قبل لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعضاء الاتحاد الأوروبي في لندن . وصرح مسئول في الكرملين بأن موسكو ترفض إمتلاك إيران للأسلحة النووية مثل أي دولة أخرى ، لكنها تري أن العقوبات قد تؤدي إلي مواقف غير متوقعة وتشعل التطرف في إيران . وقد أعرب البرادعي عن تفاؤله بإمكان إستئناف المفاوضات الأوروبية مع إيران في شهر نوفمبر ٢٠٠٥ ، وأوضح عقب لقائه مع وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف في موسكو أن إيران قادرة علي تجنب عقوبات دولية إذا تعاونت بنشاط مع الوكالة . ومن ناحية أخرى صرح مصدر رفيع المستوي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن الوكالة تتابع المعلومات التي أشارت إلي أن الجيش الإيراني يقوم بدور في برنامج طهران النووي وإشرافه علي المراكز المتخصصة في عمليات معالجة وتخصيب اليورانيوم ، وقال المصدر إن الجيش الإيراني دمر مركزاً نووياً قبل وصول أحد فرق التفتيش التابعة للوكالة إليه . مضيفاً أن الولايات المتحدة تطالب الوكالة بالتحقيق في تلك المعلومات الصادرة عن منظمة مجاهدي خلق المعارضة .

وفي السابع من أكتوبر دعا وزير الخارجية الإيرانية منوچهر متكي دول الترويكا الأوروبية إلي إستئناف المفاوضات حول برنامج بلاده النووي ، وذلك في الوقت الذي خرج فيه آلاف الإيرانيين في مظاهرات حاشدة في شوارع طهران عقب صلاة الجمعة للتنديد بمعارضة الغرب للبرنامج النووي الإيراني . ونقلت وكالات الأنباء الإيرانية الرسمية قوله إن الجمهورية الإسلامية تري أن المفاوضات هي الوسيلة الأفضل لعرض وجهات نظر الأطراف والتوصل إلي إتفاق يرضي الجميع .

وقد تواصلت ردود الفعل العالمية علي فوز الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجائزة نوبل مناصفة مع رئيسها الدكتور محمد البرادعي ، وكان من ضمن ذلك إعراب المسؤولين الإيرانيين عن قلقهم عقب فوز البرادعي بجائزة نوبل للسلام مشيرين إلي أن الفوز قد يكون مرادفاً لممارسة الوكالة علي طهران مزيداً من الضغوط بشأن

برنامجها النووي . وصرح مسئول إيراني طلب عدم الكشف عن إسمه لوكالة الأنباء الفرنسية بأنه منذ بداية الأزمة قاوم البرادعي الضغوط الأمريكية وغلب علي تقريره الطابع التقني لكنني لا أدري لماذا بدل موقفه أخيراً فتقريره الأخير كان سياسياً جداً .

ورأي بعض الإيرانيين أن إختيار البرادعي الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للحصول علي جائزة نوبل للسلام كان نوعاً من التقدير الغربي لنشاطه في الملف النووي الإيراني والحصول علي إمتيازات عديدة من المفاوضين الإيرانيين بدون الإعتراف رسمياً بحق إيران في إمتلاك التقنية النووية السلمية . وقد صرح خبير كبير بالملف النووي في حديثه لـ بازتاب ضمن توضيحه لهذا الموضوع : في الحقيقة أن البرادعي الذي كان يواجه في الصيف الماضي خطر العزل من منصب الأمين العام للوكالة الدولية قد حظي بتأييد أمريكا والغرب ومُنح أيضاً جائزة نوبل للسلام وذلك لوضوح عمله في الملف النووي الإيراني وحصوله علي إمتيازات عديدة من المفاوضين مثل الموافقة علي البروتوكول الإضافي بدون قيد أو شرط وتعليق التخصيب بشكل طوعي وقبول عمليات التفتيش المفتوحة وتقديم ملف المعلومات حول النشاط الإيراني السابق بدون أي مقابل .

وقال هذا الخبير : لقد أثبتت تقارير البرادعي الأخيرة التي قدمها لمجلس المحافظين أنه ضد تعاون فريق التفاوض الإيراني الموسع مع الوكالة وأنه غير مستعد حتي لتأييد الأهداف السلمية للأنشطة النووية الإيرانية ، وفقدان الإنحراف في مسار البرامج النووية الإيرانية ، وكان من الطبيعي أن يقدره الغرب بعد تقديم مثل هذه التقارير . وختم حديثه قائلاً : لا شك أن الجائزة التي حصلت عليها شيرين عبادي منذ عامين كانت في نفس الإطار أيضاً وتخصيص جائزتي نوبل للسلام للقضية الإيرانية في ظرف ثلاث سنوات يدل علي أهمية المكانة الإيرانية في نظر الغرب .

وتحدثت عن هذا الفوز صحيفة الإندبندنت البريطانية وقالت إن الإعتراف بدور البرادعي والوكالة الدولية يشكل تحذيراً لبوش ولرئيس الوزراء البريطاني بلير ضد هجمات عسكرية علي إيران علي خلفية برنامجها النووي .

أما عن واشنطن فقد أطلعت الدول الرئيسية الأعضاء في مجلس أمناء الوكالة

الدولية للطاقة الذرية علي معلومات مخابراتية دقيقة تشير إلي أن إيران تطور صاروخاً يمكن تفجير رأسه الحربي علي إرتفاع كبير نسبياً تمهيداً لتزويده بعبوة نووية، وأن الأبحاث الإيرانية تمت خلال الفترة من ٢٠٠١ إلي ٢٠٠٣ وشملت تجارب لإطلاق صاروخ متوسط المدي من طراز شهاب ٣ . وأشارت التقارير إلي أن الحرس الثوري الإيراني هو الجهة المشرفة علي تصميمات الصاروخ والرأس المتفجر الافتراضي . وفي أول تعقيب علي التقرير الأمريكي قال حميد رضا آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية إن الإدعاءات الأمريكية الجديدة كاذبة ولا تستحق أدني تفنيد لها . وفي طهران أعلن علي لاريجاني المسؤول الإيراني المكلف بالمفاوضات الخاصة بالبرنامج النووي لبلاده أن الولايات المتحدة ليست في موقع يتيح لها خوض حرب ضد إيران ، معتبراً أن الضغوط التي تمارسها واشنطن علي طهران ليست سوي من قبيل التخويف . وأضاف قائلاً : إن خوض الحرب مع إيران ستكون قاسية بالنسبة للأمريكيين ، وقال إن الوضع في أمريكا لا يتيح لهم فتح جبهات جديدة .

وفي الثاني عشر من أكتوبر أعلنت إيران عن إستعدادها لإجراء مفاوضات مع جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن بينها الدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) دون أي شروط مسبقة . ومن جانبه ، أشار مصدر رفيع المستوى بالوكالة الدولية إلي وجود ترحيب داخل المنظمة الدولية بما أعلنته طهران عن إستعدادها لإستئناف المفاوضات النووية مع جميع الدول الأعضاء في الوكالة بما فيها الدول الأوروبية الثلاث دون أي شروط مسبقة وذلك بهدف بناء الثقة والحيلولة دون وصول المفاوضات إلي طريق مسدود .

وقد فشلت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في إقناع روسيا بالتخلي عن تأييدها لإيران فيما يختص ببرنامجها النووي المثير للجدل وذلك خلال زيارة سريعة لموسكو قامت بها في منتصف أكتوبر ولم يعلن عنها مسبقاً في إطار جولاتها الأوروبية لبحث هذه القضية بشكل خاص . وإعترفت رايس ونظيرها الروسي سيرجي لافروف أن بلديهما لا يزالان علي خلاف حول الملف النووي الإيراني حيث تري موسكو أن لإيران الحق في تخصيص اليورانيوم بينما تري واشنطن عكس ذلك . وقال

لافروف عقب لقائه برئيس إن كل الأعضاء الموقعين علي معاهدات الحظر النووي يتمتعون بهذا الحق .

وعقب ذلك أعلنت إيران في السادس عشر من أكتوبر أنها لن تعود إلي التعليق التام لأنشطتها النووية المثيرة للجدل ، معربة عن ثقتها بأنها ستتمكن من تجنب إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن الدولي ، وذلك في الوقت الذي كشفت فيه صحيفة صندي تليجراف البريطانية أن ضباطاً سابقين في الجيش الروسي ساعدوا إيران سرّاً لتحصل علي التكنولوجيا اللازمة لإنتاج صواريخ قادرة علي بلوغ عواصم أوروبية . وقد نفى وزير الخارجية الروسية هذا الإدعاء بعد ذلك وأكد أن الحكومة الروسية أجرت تحقيقات في كل هذه المزاعم التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية . وأعلن جاك سترو وزير الخارجية البريطاني أن تدخلاً عسكرياً في إيران ليس مدرجاً في جدول أعمال أحد . كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية بعد ذلك بقليل أن العمل العسكري ضد إيران لحل مشكلة برنامجها النووي غير مطروح علي جدول الأعمال حالياً . وفي غضون ذلك ، نفت إيران أنها منعت دخول صادرات الدول المؤيدة لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإمكانية تحويل ملفها النووي إلي مجلس الأمن ، وذلك بالرغم من تقارير أكدت أن هناك صادرات معينة تم منعها بالفعل من دخول إيران ، ومنها صادرات من كوريا الجنوبية وبريطانيا .

وعادت الأزمة إلي حالة من الهدوء والسكون عقب هذه السلسلة من التصعيد المتبادل بين أطراف الأزمة النووية الإيرانية ، إيران من جانب ، والولايات المتحدة والدول الثلاث الرئيسية في الإتحاد الأوروبي من جانب آخر ، وكانت هذه الحالة أقرب ما تكون إلي حالة من الترقب ينتظر فيها كل طرف ما سوف يقدم عليه الطرف الآخر في ضوء قرار الوكالة الدولية والذي أمهل إيران حتي شهر نوفمبر ٢٠٠٥ لنقل ملفها النووي إلي مجلس الأمن ، ولم يعد هناك من حل سوي الدخول في مفاوضات من جديد أو حدوث المزيد من التصعيد بدءاً من نقل الملف إلي مجلس الأمن ثم فرض عقوبات دولية علي إيران ، مع إمكانية إقدام الولايات المتحدة علي توجيه ضربة عسكرية ضد منشآت إيران النووية ، إما بصورة منفردة أو من خلال إئتلاف دولي ، ومع إنفتاح الأزمة علي هذا النحو ، ظل كل طرف من اطرافها متمسكاً

بمواقفه بدون أدنى إستعداد للتنازل .

ويري المحللون أن المسؤولين الإيرانيين يراهنون علي إمكانية فشل الولايات المتحدة في إستصدار قرار من مجلس الأمن لمعاقبة إيران ، سواء لإستخدام روسيا الإتحادية أو الصين حق الفيتو ضد مثل هذا القرار ، أو لعجز الولايات المتحدة في حشد الأغلبية اللازمة في المجلس ، كما يراهن بعض المسؤولين الإيرانيين علي أن نقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن لن يتمخض سوي عن صدور تقرير متواضع يدعو الإيرانيين للتعقل والعودة إلي طاولة المفاوضات والعمل في إطار الشفافية الدولية . غير أنه يوجد في المقابل سيناريو آخر يقوم علي أن إدارة بوش لن تترك هذه الفرصة تفلت من يديها ، بل ربما توظف أقصى ما لديها من ضغوط لإستصدار قرار من المجلس بفرض عقوبات علي إيران ، بهدف عزلها ووقف أنشطتها النووية المحظورة ، لاسيما وأن معظم الدول الأعضاء في مجلس الأمن ليس لديها مصلحة حقيقية في الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة بسبب إيران . وفي مثل هذه الحالة ، يبدو أن تطور الأزمة النووية الإيرانية سوف يتخذ مساراً قريباً من النموذج العراقي ، مع التركيز علي مطالبة إيران بالتعاون الكامل وغير المشروط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والكشف عن جميع عناصر برنامجها النووي ، ووقف الأنشطة المحظورة والمثيرة للشكوك في برنامجها النووي ، مع فرض عقوبات إقتصادية عليها لضمان إمتثالها لهذا الطلب ، وهو ما سوف يدخل بالأزمة إلي عملية طويلة وبالأغة التعقيد ، بل وربما تدخل الأزمة إلي مرحلة التصعيد العسكري الواسع النطاق .

وفي الرابع والعشرين من شهر أكتوبر ٢٠٠٥ أعلن التلفزيون الحكومي الإيراني أن طهران إتخذت تدابير من شأنها السماح لدول وشركات أجنبية بالإشتراك في برنامجها النووي ، إلا أن التلفزيون لم يوضح ماهية هذه التدابير ، وأشار إلي أن هذه التدابير إتخذت خلال إجتماع وزاري برئاسة الرئيس محمود أحمددي نجاد . وكانت إيران قد إفتترضت في وقت سابق إشراك دول وشركات في برنامجها النووي لكنها لم توضح أيضاً أي معالم لهذه المشاركة .

وفي تصريح لتوني بلير رئيس الوزراء البريطاني لشبكة سكاي نيوز الإخبارية

البريطانية قال : علي إيران أن تدرك أن إمكانية إقامة علاقات مختلفة مع العالم الغربي قائمة ولكن فقط علي أساس عناصر واضحة . وأضاف : إن لم يفعلوا ذلك ، فعليهم أن يدركوا أنه سيكون من الصعب للغاية إقامة علاقات مختلفة مع الغرب ، وإذا واصلوا تحدي قواعد السلوك في المجتمع الدولي عندها ستصبح حياتهم أكثر صعوبة . إلا أنه أكد في الوقت نفسه حرصه علي تهدئة المخاوف من عمل عسكري يستهدف طهران مع رفضه إستبعاد ذلك تماماً .

إيران وإسرائيل والبرنامج النووي :

كتب أحمد زيد آبادي تحت عنوان التحرك الإسرائيلي الجديد تجاه البرنامج النووي الإيراني يقول : إن الصحيفة الأمريكية واشنطن تايمز ذكرت أن وفداً مكوناً من ثلاثة نواب من البرلمان الإسرائيلي قد سافر إلي الولايات المتحدة الأمريكية ممثلاً لأحد الأحزاب السياسية الإسرائيلية ، وذلك لتشجيع الأمريكيين وحثهم علي إتخاذ إجراء حاسم ضد البرنامج النووي الإيراني .

ويري المحلل أنه إذا صح ما أعلنته هذه الصحيفة من نشاط هذا الوفد في أمريكا فإن هذا يشير إلي أن الإسرائيليين غير راضين عن المسار الحالي لمتابعة الملف النووي ، وأنهم يحاولون تشجيع حليفهم الإستراتيجي علي التأهب لشن هجوم علي منشآت إيران النووية . وطبقاً لما ذكرته هذه الصحيفة فإن أعضاء الوفد الإسرائيلي قالوا للطرف الأمريكي إنه يجب علي الولايات المتحدة وحلفائها إستخدام القوة عند اللزوم لوقف البرنامج النووي الإيراني ، لأن الدبلوماسية المعهودة غير قادرة علي حل هذه المسألة . وقد أكد هؤلاء في الوقت نفسه أنه في حالة فشل أمريكا في وقف البرنامج النووي الإيراني فإن إسرائيل ستهاجم وحدها المنشآت النووية الإيرانية بإعتبار ذلك آخر الحلول . وفي هذا الصدد صرح آريه الداد أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي وعضو حزب الإتحاد الوطني المتطرف لصحيفة واشنطن تايمز : إن الإيرانيين لن يوقفوا برنامجهم النووي إلا إذا إقتنعوا بأن إستمرار نشاط منشآتهم سيؤدي إلي فناء هذه المنشآت .

وقال أيضاً يوفال إشتاينتيتز وهو عضو آخر من أعضاء الوفد الإسرائيلي من

حزب الليكود اليميني والذي يتولي رئاسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاعية بالبرلمان الإسرائيلي : إن التهديد بفرض حظر علي إيران وعزلتها لن يفيد وحده ، وأكد أن إيران طبقاً لتقدير المسؤولين الإيرانيين أمامها أمان أو ثلاثة أعوام فقط لتصنيع القنبلة النووية والزمن يمضي لإتخاذ إجراء عالمي .

أما ين عضو حزب الليكود فقد إعتبر ما أسماه بالخطر الإيراني يمكن قياسه بالخطر الذي كان يهدد اليهود في الثلاثينات ، وقال : نحن نعتبر القنبلة النووية الإيرانية تهديداً حقيقياً لإسرائيل والشرق الأوسط ومصالح كافة الدول الغربية في المنطقة .

وبدوره قال يوسف لبيد العضو الثالث في الوفد الإسرائيلي من حزب شينوي العلماني والذي يتولي زعامة المعارضة الإسرائيلية في البرلمان : إن إسرائيل لا يمكن أن تعيش تحت تهديد القنبلة النووية الإيرانية ، ونحن نحذر أصدقاءنا بأن الوضع لا يجب أن يتقدم للمرحلة التي لا يكون فيها خيار أمام إسرائيل سوي إتخاذ إجراء أحادي الجانب وهو ضرب إيران .

وتدل هذه التصريحات السالفة الذكر - في رأي كاتب المقال علي أن هناك جهوداً تبذل لحث أمريكا علي التشدد أكثر تجاه إيران ، وأن هناك عدم رضا في إسرائيل من سياسة الخطوة خطوة التي تتبعها أمريكا وحلفاؤها تجاه البرنامج النووي الإيراني ، علماً بأن أمريكا قد أوصت إسرائيل قبل ذلك برفع أيديها عن الموضوع لأن التدخل الإسرائيلي سوف يؤدي إلي إثارة الرأي العام للمسلمين ويمنع تشكيل جبهة دولية ضد إيران .

ولم تنشر أية تقارير حول رد الجانب الأمريكي علي الوفد الإسرائيلي الذي إلتقي بأعضاء الكونجرس ومسؤولين من الحكومة الأمريكية ، غير أن يوقال ذكر أنه طيلة فترة المباحثات مع الأمريكيين لم يشعر بأنه يتحدث مع الحائط ، وبرغم هذا الكلام فإنه من المستبعد أن ترفع أمريكا يدها عن سياستها الحالية تجاه إيران والتي تهدف إلي تشكيل جبهة موسعة من دول العالم لممارسة ضغط تدريجي علي هذه الدولة ، أو أن تدخل سريعاً مرحلة التهديد العسكري . كما أنه ليس أمام الإسرائيليين

إلا مساندة هذه السياسة ، وإذا لم يساندوها ، وقاموا بإجراء عسكري أحادي الجانب ضد المنشآت النووية الإيرانية ؛ فإن منطقة الشرق الأوسط ستشهد - كما إعترفوا بأنفسهم - حرباً وإضطراباً شديداً .

ويقول الجنرال دان حالوتس رئيس أركان الجيش الإسرائيلي : إن الجهود الدولية لمنع تحول إيران إلي قوة نووية لم تكن ناجحة وهي عديمة الجدوي . وقال للمراسلين : إن العامل الأساسي الذي يؤدي إلي إحساسه بالخوف والقلق هو وجود إيران التي تملك قدرة عسكرية نووية . وحينما سئل الجنرال حالوتس عن ماذا سيكون رد فعل إسرائيل إذا ما قامت إيران بتصنيع القنبلة النووية ، لم يقدم إجابة واضحة وقال : لم توضع في الاعتبار حتي الآن سوي الخيارات الدبلوماسية برغم أن إسرائيل يجب أن تفكر في طرق للدفاع عن نفسها إذا ما إمتلك إيران القدرة النووية العسكرية . ورداً علي سؤال حول : إلي أين ستتقدم إسرائيل لمنع إيران من إمتلاك التقنية النووية ، قال الجنرال حالوتس مباشرة : حتي ألفي كيلو متر ، وهي المسافة بين تل أبيب وطهران . وفي الوقت نفسه كرر آريل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال فعاليات أحد المؤتمرات الصحفية المنعقدة بالقدس ، كرر تعهده بمنع إمتلاك إيران للأسلحة النووية وأعرب عن أمله في أن تناقش مسألة التطلعات النووية الإيرانية سريعاً في مجلس الأمن وأن تفرض عقوبات علي هذه الدولة .

وفي تصريحات أثارت ردود فعل عالمية واسعة النطاق دعا الرئيس الإيراني المحافظ المتشدد محمود أحمدي نجاد (في يوم الأربعاء السادس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٥) في خطاب ألقاه في مؤتمر تحت عنوان العالم من دون الصهيونية إلي شطب إسرائيل عن الخريطة . وذلك في معرض إشارته إلي قول الإمام الخميني الراحل إن الكيان المحتل للقدس يجب أن يزول من الوجود . وهذه هي المرة الأولى منذ أعوام التي يدعو فيها مسئول إيراني كبير علناً إلي إزالة إسرائيل حتي لو إندرج هذا في إطار الترويج للنظام .

ودعا نجاد أمام نحو أربعة آلاف طالب إلي وحدة الفلسطينيين لبلوغ مرحلة إبادة النظام الصهيوني . وقال : إن القضية الفلسطينية لم تنته بعد ، وتنتهي عندما تقام علي مجمل أرض فلسطين حكومة تتعلق بالشعب الفلسطيني ، ويعود اللاجئين

إلي ديارهم ويتم تشكيل حكومة منبثقة من الشعب . وأضاف إن الذين جاءوا إلى فلسطين من مناطق أخرى لا يحق لهم إتخاذ القرار بشأن فلسطين . وقال : إن إيجاد عالم خال من أمريكا وإسرائيل ممكن تحقيقه .

وقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل واسعة النطاق ؛ ففي القدس المحتلة دعا نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز إلى طرد إيران من الأمم المتحدة . وأكد بيريز في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء آريل شارون أن الدعوة التي طالب بها الرئيس الإيراني تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وتشكل جريمة بحق الإنسانية . وأضاف بيريز أنه من غير المعقول أن يكون علي رأس بلد عضو في الأمم المتحدة رجل يدعو إلى إبادة دولة بأكملها هي الآخر عضو في نفس المنظمة .

وفي واشنطن أعلن سكوت ماكليان المتحدث بإسم البيت الأبيض أن تصريحات الرئيس الإيراني أحمد نجاد تؤكد قلق الولايات المتحدة من طموحات إيران النووية . وفي باريس نددت فرنسا في بيان صادر عن وزارة الخارجية بشدة بدعوة الرئيس الإيراني . وإستدعي وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي السفير الإيراني في باريس للحصول منه علي توضيحات ، وأكد أن حق إسرائيل في الوجود لا جدال فيه بالنسبة لفرنسا . وفي برلين أعلن متحدث بإسم الحكومة الألمانية أن تصريحات نجاد غير مقبولة علي الإطلاق ، ويجب أن تتم إدانتها دولياً بقوة . وفي موسكو جاء رد الفعل مختلفاً حيث صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بأنه لا يوجد أي دليل واضح يؤكد أن إيران تشكل خطراً حقيقياً رافضاً بذلك سرعة إتخاذ أي إجراء ضد طهران . وأكد رئيس الوزراء البريطاني توني بليز أن تصريحات نجاد غير مقبولة علي الإطلاق وأيده في هذا الرأي كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات الذي أكد أن الفلسطينيين إعترفوا بدولة إسرائيل ويجرون التفاوض معها الآن تحقيقاً للسلام .

وصرح مسئول رفيع المستوي بمنظمة الأمم المتحدة بغيينا بأن الضغوط الأوروبية الأخيرة علي طهران بسبب تصريحات نجاد حول إسرائيل تمثل فرصة يستغلها الغرب جيداً من أجل الدفع بالملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي .

وقد توافق تصريح نجاد مع أول زيارة يقوم بها لافروف للشرق الأوسط بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وجزء من الضفة الغربية . وكانت روسيا قد تعهدت بحماية سوريا والدفاع عن مشروع الملف النووي الإيراني السلمي الذي يبني بمساعداتها ، وفي هذا السبيل تصد عن إيران الهجمات المتواصلة من الغرب وواشنطن وإسرائيل . لكن تصريح نجاد جاء مثل دش بارد ينهال علي رأس سيرجي لافروف ووزارته مما يخلق له متاعب جديدة . ومن هنا خفت وزارة الخارجية الروسية في إستدعاء سفير إيران في موسكو لمساءلته عن دعوة نجاد .

وفي التاسع والعشرين من شهر أكتوبر رفضت إيران بيان الإدانة الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي ، مؤكدة إحترامها للمواثيق الدولية ، وعدم إعترافها شن أي إعتداء ضد إسرائيل أو غيرها من الدول . وكان مجلس الأمن قد أصدر بيان إدانة صحفياً في يوم الثامن والعشرين من أكتوبر للتصريحات التي جاءت علي لسان الرئيس الإيراني بشأن محو دولة إسرائيل من فوق خريطة العالم بإعتبارها عدواً تاريخياً للأمة الإسلامية . وقال بيان الخارجية الإيرانية : إن الجمهورية الإسلامية تري أن بيان مجلس الأمن صدر بإملاء من الكيان الصهيوني بهدف التغاضي عن جرائمه ، وقلب الحقائق أمام العالم . وكان نجاد قد أصر علي تصريحاته برغم موجة الإدانة الدولية لما جاء فيها ، كما شهدت عدة مدن إيرانية مسيرات تأييد لنجاد بعد صلاة الجمعة (٢٨ أكتوبر) .

وقد أعلن الرئيس الإيراني بعد ذلك أن تصريحاته ليست بالشئ الجديد وأنها مجرد تكرار لمواقف إيران منذ سبعة وعشرين عاماً . وأكد نجاد علي أن إنشاء الدولة اليهودية ونظام الإحتلال غير الشرعي جريمة لا تغتفر . وشدد علي أنه كرر كلمات تقال منذ فترة طويلة وهو موقف الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية والمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي .

ومن جانبه ، شن الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي (في ٣٠ / ١٠) هجوماً مبطناً ضد خليفته نجاد ، وقال خاتمي أنه لا يجب التفوه بأمور قد تؤدي إلي إيجاد مشكلات إقتصادية وسياسية في العالم . ومن جانبها إنتقدت إسرائيل بشدة خطط الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لزيارة إيران مؤكدة علي أن مثل هذه

الزيارة يمكن أن تضفي شرعية علي دعوة الرئيس الإيراني مؤخراً إلي محو دولة إسرائيل من الخريطة ، وفي الوقت نفسه وصف الجنرال حلمي أوزكوك رئيس أركان القوات المسلحة التركية الأنشطة النووية الإيرانية بأنها تهديد لتركيا .

وفي تعليق علي تصريحات أحمدي نجاد بضرورة محو إسرائيل من خريطة العالم كتب جمشيد برزر يتساءل : هل تصريحات نجاد ذات أهداف داخلية أم هي دليل علي التغيير في السياسة الخارجية ؟ وقال إن هذه التصريحات تلقي أهمية خاصة من ناحية توقيتها ويمكن أن يكون لها عواقبها وتبعاتها الخاصة أيضاً ، وسوف يكون للهجة حديث نجاد ومضمونه نتائج غير سعيدة لزعماء إيران ، وسوف تباعد مثل هذه التصريحات بين إيران وبين بعض الدول المجاورة وخاصة باكستان التي أبدت رغبة في إقامة علاقات مع إسرائيل ، ويرى البعض أن هذه التهديدات الإيرانية ربما تؤدي علي العكس من ذلك إلي سرعة تحسن علاقات الدول الغربية مع إسرائيل . وعلي كل حال فإن تصريحات نجاد حتي لو طرحت فقط بالنظر إلي حدث داخلي وهو حلول يوم القدس دون النظر إلي ردود فعل الآخرين المحتملة ، فإنها وجدت صدي تعدي حدود الدولة بكثير ، ويبدو أنها ستجعل إيران تواجه صعوبات جمة خاصة في حل أزمة ملفها النووي .

ورغم محاولات المسؤولين الإيرانيين في تقديم تفسيرات مناسبة لهذه التصريحات رداً علي الهجوم الدولي الشديد إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل ولم تؤت ثمارها . وقد طرحت الأوساط السياسية الإيرانية سؤالاً وهو لماذا تحدث رئيس الجمهورية عن موضوع محو إسرائيل الحساس في الوقت الذي دخلت فيه إيران مرحلة صعبة في علاقاتها الخارجية بسبب برنامجها النووي . ويذكر أحمد زيد آبادي في مقال له تحت عنوان تصريحات أحمدي نجاد حول إسرائيل وعودة العلاقات الإيرانية الغربية إلي نقطة الصفر أن هناك من يرى أن تصريحات نجاد ترجع إلي قلة خبرته وإفتقاده إلي الحنكة الدبلوماسية وعدم معرفته بالقواعد التي تحكم العلاقات الدولية ، وهو يتحدث في منصب رئيس الجمهورية كما كان يتحدث في مناصبه السابقة . ويرى البعض الآخر من المراقبين السياسيين أنها نموذج من نماذج العمل بشعاراته الإنتخابية القائمة علي العودة إلي المبادئ الأولى للثورة ، ويعتقدون أنه قد

إضطر لتكرار شعار آية الله الخميني حول إسرائيل لكي يحافظ علي نفوذه ومكانته السياسية بين بعض مؤيديه المتشددين .

وفي الحقيقة - وكما يقول أحمد زيد آبادي - فإن أحمددي نجاد لم يقل في ندوة العالم بدون الصهيونية أكثر مما قاله الخميني عن إسرائيل ، فقد كان الخميني يتحدث بجرأة عن ضرورة محو إسرائيل من العالم ، ولكنه كان يطرح هذه المواقف عندما كانت إيران مشغولة بالحرب مع العراق ، ولم يكن أحد يصدق بأن إيران لديها إستعداد لطرح برنامج عملي لتحقيق شعار محو إسرائيل وهي في هذه الظروف .

كما أن العرب وإسرائيل كانوا في حالة حرب باردة أثناء حياة الخميني ولم يكن شعار محو إسرائيل في ذلك الوقت جزءاً من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية فحسب ، بل كان مطروحاً أيضاً علي الأقل بين زعماء العالم الإسلامي . ولم تكن حكومة هاشمي رفسنجاني التي تشكلت بعد وفاة الخميني تستطيع من الناحية النظرية العدول عن شعارات الخميني لأن تعاليم مؤسس النظام الإسلامي الإيراني هي من وجهة نظر خلفائه تعاليم ثابتة لا ترتبط بزمان أو مكان ، ولذلك لم تكن هناك إمكانية لإنكارها أو نفيها . ومن هنا أدركت حكومة رفسنجاني سريعاً أنه لا يمكن تحسين العلاقات الإيرانية الغربية مع المحافظة علي مواقف الخميني بشأن إسرائيل ، فقررت تنظيم دبلوماسيتها دون التشكيك في مواقف الخميني بحيث تتجنب في عملها شعار محو إسرائيل . وقد ظهرت هذه الدبلوماسية بصفة خاصة في أثناء المباحثات النقدية التي أجرتها أوروبا مع إيران ، حيث ضغط الاتحاد الأوروبي علي إيران لكي تتوقف عن معارضة عملية السلام العربي الإسرائيلي وهو ما كان يعني في حد ذاته التخلي عن شعار محو إسرائيل والتلميح بقبول وجود الدولة العبرية . وقد إتخذت الجمهورية الإسلامية إزاء هذه الضغوط موقفاً مزدوجاً وغامضاً بحيث أنها لم تكن ترفض مبدأ عملية السلام في التباحث مع المسؤولين الأوروبيين وبعض الدول الآسيوية ، ولكنها كانت تمتنع في نفس الوقت بشدة عن طرح هذا الموضوع في وسائل الإعلام الداخلية ، وتحدث أمام مؤيديها الداخليين عن الإلتزام بأفكار الخميني . وقد إستمر هذا الوضع في فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني ومضت فترتا رئاسة خاتمي علي نفس المنوال ، مع الفارق وهو أن خاتمي وعد بعض القادة الأوروبيين والعرب بعدم

معارضة إيران أي مصالحة يتوصل إليها الشعب الفلسطيني مع إسرائيل ، حتي تتقدم سياسة إزالة التوتر التي إنتهجتها حكومته تجاه العالم الغربي .

والحقيقة أن الزعماء الإيرانيين لم يتحدثوا عن ضرورة محو إسرائيل طيلة الستة عشر عاماً الماضية برغم هجومهم الشديد علي إسرائيل وسياساتها . غير أن نجاد وصل إلي السلطة بوعده إحياء مبادئ الثورة وقيمها ، وأي خطوة من خطواته ستختلف بطبيعة الحال مع سياسات العقدين اللذين أعقبا وفاة الخميني ، ومثال ذلك التأكيد علي ضرورة محو إسرائيل وإحياء هذا الشعار من جديد .

ويتساءل زيد آبادي في نهاية مقالته : هل أضاع أحمدي نجاد نتيجة قلة خبرته ما أسمنته الحكومات السابقة بـ إنجازات عقدين من الإدارة الصحيحة ، وأوصل العلاقات الإيرانية الغربية إلي نقطة الصفر ؟ أم أنه ينوي متعمداً إلغاء سياسات الحكومات السابقة والدخول في مرحلة من التوتر مع العالم الخارجي ؟ وأياً كان الصحيح من هذين الموقفين فإنه سيجعل أحمدي نجاد يواجه موقفاً صعباً ومعقداً .

وكتب عומר شيكلر تحت عنوان الرئيس الإيراني والعداء للسامية يقول : إن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ما برح منذ شهور قليلة يدعو إلي إبادة إسرائيل ومحوها من خريطة العالم ، يواصل الهجوم ، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده في يوم الخميس ٨ / ١٢ / ٢٠٠٥ طرح فكرة إخلاء دولة إسرائيل ، وإنكار الكارثة النازية التي وقعت في حق اليهود ، حيث قال : إذا كان الغرب يريد التكفير عن الكارثة النازية فعليه إذن أن يسمح بانتقال الدولة الصهيونية إلي أوروبا . وهذه التصريحات التي أطلقها الرئيس الإيراني تبعث علي القلق في كل من أوروبا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

إسرائيل وتوجيه ضربة وقائية ضد إيران :

ذكرت مجلة شبيجل الألمانية أن تصريحات الرئيس الإيراني الأخيرة بشأن إسرائيل أثارت تكهنات عديدة من الخبراء في الشؤون العسكرية والأكاديميين في جميع أرجاء العالم بأن إسرائيل يمكنها القيام بضربة وقائية ضد إيران .

وقالت مجلة شبيجل أون لاين في موقعها الإلكتروني إنه يسود اعتقاد بين

كثير من الخبراء بأن التخطيط لمثل هذه الضربة يجري في إسرائيل منذ عدة شهور لتدمير المنشآت النووية الإيرانية بعد أن سلمت الولايات المتحدة لإسرائيل ٥٠٠ من الصواريخ التي يمكنها إختراق المواقع الحصينة ، وهي لا تستخدم إلا في مثل هذا الغرض وليست للإستخدام في الصراع مع الفلسطينيين . وأشارت المجلة إلي تصريحات الرئيس الإيراني في أثناء حملته الإنتخابية والتي وعد فيها بمرحلة جديدة في إيران من خلال أقوال متشددة . وذكرت أن خطابه السياسي أصبح أكثر تشدداً منذ سبتمبر الماضي وذلك بسبب قلة خبرته في شئون السياسة الداخلية ، وعزت المجلة الألمانية الإحساس الجديد بالقوة لدي الرئيس الإيراني إلي الوضع المتردي في العراق، وهذا المأزق الأمريكي يصب في صالح إيران وخاصة بعد إقرار الدستور الذي يجعل للشيعية وهم الأغلبية الكلمة العليا في شئون البلاد .

وفي غضون ذلك أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو أنه سيدرس إمكانية القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية إذا ما أعيد إنتخابه رئيساً للوزراء . وقد حذرت الحكومة الإيرانية بلهجة عنيفة من مغبة الهجوم علي منشآتها مؤكدة أن ردها سيكون مدمراً . وقال نتنياهو لإذاعة إسرائيل إنه لا بد من القيام بعمل جريء ضد البرنامج النووي الإيراني . وأضاف أنه لا يمكن السماح لإيران بتطوير أسلحة تهدد إسرائيل ، مؤكداً أنه سيسير علي نهج مناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل الراحل الذي لم يسمح للعراق بتطوير سلاحها النووي ، وأكد أن إسرائيل تواجه خطراً نووياً وخطراً يهدد مستقبلها كدولة . وقد أعلنت إيران عزمها إنشاء أول محطة لتوليد الطاقة النووية في محافظة خوزستان بإستخدام الكفاءات والخبرات المحلية ، ولم يحدد التقرير توقيت بدء العمل في هذا المفاعل .

وذكرت صحيفة صنداي تايمز البريطانية في يوم الأحد ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آريل شارون أصدر أوامره للقوات المسلحة الإسرائيلية بتوجيه ضربات عسكرية ضد مواقع سرية لتخصيب اليورانيوم في مارس ٢٠٠٦ ، إلا أن مسئولين إسرائيليين نفوا صحة تلك الأنباء ووصفوها بأنها وحي من الخيال . وقالت الصحيفة إن هذه الأوامر جاءت عقب تلقي الحكومة تحذيرات من المخابرات الإسرائيلية تفيد بأن إيران تدير منشآت لتخصيب اليورانيوم يعتقد بأنها صغيرة

المساحة ومخبأة داخل مناطق مدنية .

وأعربت مصادر دفاعية إسرائيلية عن إعتقادها بأن نهاية مارس ستكون نقطة اللاعودة حيث ستمتلك إيران بعدها الخبرة التقنية اللازمة لتخصيب اليورانيوم بكميات كافية لإنتاج رأس نووية خلال فترة تتراوح ما بين عامين وأربعة أعوام ، وكان شارون قد قال محذراً في تصريح أدلي به مؤخراً إن إسرائيل ومعها بقية دول العالم لن تقبل إيران كدولة نووية ، مؤكداً أن بلاده لديها القدرة علي التعامل مع هذا الأمر ، كما أنها تتخذ كل الإستعدادات اللازمة لتكون متأهبة لمواجهة هذا الموقف ، كما أشارت إلي أن أنباء أثيرت حول تحديد عدة مواقع لتخصيب اليورانيوم الإيراني لا تعلم وكالة الطاقة الذرية شيئاً عنها ، وذلك من خلال عمليات تمت عبر الحدود ، وإشارات إستخبارية تم إلتقاطها في قاعدة أنشأها الإسرائيليون في شمالي العراق . ومن جانبه ، عقب عاموس جلعاد كبير واضعي الخطط الإستراتيجية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية علي التقرير بقوله إن إسرائيل لا تستبعد شن عمل عسكري محتمل ضد البرنامج النووي الإيراني ، ولكنه أشار إلي أن حكومته ما زالت تفضل إعطاء الفرصة الكاملة لحل مشكلة البرنامج النووي الإيراني عن طريق القنوات الدبلوماسية ، ونفي جلعاد صحة وجود الخطة التي تحدثت عنها صحيفة الصندي تايمز .

وقد تسربت أنباء عن وزارة الدفاع الإسرائيلية ، ربما تكون قد تسربت عمداً ، تفيد بأن الجيش الإسرائيلي قام بإنشاء نماذج بالأحجام الطبيعية للمنشآت النووية الإيرانية في صحراء النقب وأهمها بالطبع منشآت نطنز لتدريب الطيارين علي قصفها وتدميرها ، وأن هذه التدريبات إشتراك فيها القوات الجوية ومجموعة من خيرة ضباط المظلات وبالأخص من وحدة الشالداخ وإستخدمت فيها الطائرات الإسرائيلية قنابل المستودعات المتفجرة التي يصل وزنها إلي ما بين ٥٠٠ كجم وطن وهي قادرة علي تدمير المواقع المستهدفة الواقعة تحت سطح الأرض ، وهو إحتمال أصبح وارداً لدي مخططي العمليات العسكرية الإسرائيلية المعنيين بمسألة المنشآت الإيرانية النووية .

هذا وقد أعلن خبير أمني ألماني ، إستناداً إلي دوائر أمنية غربية لم يحددها ،

أن الولايات المتحدة بدأت إتصالات مكثفة مع حلفائها في شمال الأطلسي الناتو استعداداً لتوجيه ضربة عسكرية جوية لمواقع ومنشآت إيران النووية في العام المقبل (٢٠٠٦) . وحسبما ذكرت دير شبيجل نقلاً عن وكالة الأنباء الألمانية دي . دي . بي فإن الخبير الأمني الألماني أورد أولفكوته حصل علي معلومات حول لقاء مدير المخابرات الأمريكية بورتير جروس ورئيس الوزراء التركي اردوغان في أنقرة في الأسبوع الماضي . ويقول أولفكوته أن جروس طلب من أنقرة دعم الخطط الأمريكية لمهاجمة المنشآت الإيرانية من خلال تقديم كل المعلومات المتوافرة لدي أجهزة المخابرات التركية ، في مقابل إعطاء تركيا الضوء الأخضر لمهاجمة مواقع الانفصاليين الأكراد في إيران ، ووعدت واشنطن بإخطار تركيا بموعد الضربة الجوية الأمريكية لإيران قبل القيام بها بساعات قليلة . كما أن مدير المخابرات الأمريكية قدم للمسؤولين في أنقرة خلال زيارته عدة ملفات سرية ، أحدها يضم أدلة ومعلومات عن تعاون بين إيران وتنظيم القاعدة وآخر يتضمن معلومات حول برنامج التسليح الإيراني . وذكر أولفكوته أن واشنطن أبلغت عدة دول جزئياً بخطتها لمهاجمة إيران ومن هذه الدول باكستان والأردن .

وعلي صعيد آخر رفضت إيران (في ٢٥ / ١٢ / ٢٠٠٥) إقتراح موسكو القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم في روسيا . وكانت روسيا قد عرضت مجدداً علي إيران إنشاء شركة روسية - إيرانية مشتركة للإشراف علي تخصيب اليورانيوم داخل روسيا . وصرح مندوب إيران لدي الوكالة الدولية محمد مهدي إخوان زاده بأن الجانب الإيراني حث دول الترويك الأوروية خلال المفاوضات التي عقدت في النصف الثاني من شهر ديسمبر ٢٠٠٥ علي التصرف بإعتبار أن التخصيب سيجري في الداخل مضيفاً أن أي خيار آخر مرفوض ويمثل إهانة لسيادة بلاده .

وقد نفى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية التركية عبد الله جول في وقت لاحق (٢٥ / ١٢) وجود أي صلة لزيارتين قام بهما إثنان من كبار المسؤولين الأمنيين الأمريكيين لأنقرة بإيران أو سوريا ، حيث تحدثت بعض وسائل الإعلام التركية عن ضربة عسكرية أمريكية وشيكة لهما . وقال جول في تصريحاته إن زيارتي كل من رئيس المخابرات المركزية الأمريكية بورتير جومس ومدير التحقيقات

الفيدرالية الأمريكية (إف . بي . آي) روبرت مولر لتركيا تركزت علي تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين وليس إيران وسوريا ، كما ذكرت بعض التقارير ، أو أي دولة ثالثة . ومن جانب آخر إعترف السفير الإسرائيلي في أنقرة منجاسي أفيفي بأن زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال دان حالوتس إلي أنقرة تركزت علي الملف النووي الإيراني ، قائلاً إنه طلب من تركيا ممارسة ضغوط سياسية علي إيران ، لكنه نفي بحث القيام بعملية عسكرية ضدها .

وعلي الرغم من أن دان حالوتس رئيس الأركان الإسرائيلي قد أكد أن إيران سيكون لديها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة المعلومات والتكنولوجيا اللازمة لصنع قنبلة نووية ، وذلك في كلمة ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي في منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٥ ، إلا أنه صرح في نهاية هذا الشهر نفسه بإستبعاد توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية في إيران في المستقبل القريب ، حيث لا تشكل هذه المنشآت خطراً علي وجود إسرائيل ، وشكك حالوتس في قدرة إيران علي تطوير قنبلة نووية قبل العقد القادم . وقال إنه في حال إنتاج طهران القنبلة النووية فإن إسرائيل لن تكون وحدها المستهدفة .

وكانت تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي قد جاءت في أعقاب تجديد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد التشكيك في المحرقة النازية والتي لاقت إنتقادات شديدة من مجلس الأمن وقادة العالم . ونقل التلفزيون الإيراني عن نجاد إتهامه للغرب بإستخدام المحرقة النازية ذريعة لتأييد إسرائيل مشدداً علي ضرورة تخلي العالم الإسلامي عن سلبيته الراهنة والتعامل مع المشكلة الفلسطينية بشكل أكثر فاعلية .

وذكرت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية (في ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٥) تصريحاً لروبرت جوزيف مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون مراقبة الأسلحة قال فيه إن إيران تقترب من إمكانية إنتاج أسلحة نووية ، وحتى العقوبات التي يمكن أن يفرضها مجلس الأمن لن تشكل علي ما يبدو رادعاً للنظام العدواني في طهران . ونفي جوزيف مزاعم الإيرانيين بأن برنامجهم النووي يخدم الأغراض المدنية فقط ، حيث قال جوزيف : إننا نعلم أن الأمور ليست كذلك ، وفي اللحظة التي سيبدأون فيها

تخصيب اليورانيوم ستكون تلك اللحظة بمثابة نقطة اللاعودة . وكان وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز قد أعلن في ٩ / ١٢ / ٢٠٠٥ أن علي إسرائيل أن تستعد لحلول أخري في إطار المواجهة مع البرنامج النووي الإيراني . وكان موفاز الذي يتنافس لرئاسة حزب الليكود قد إنتقد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد خلال جولة إنتخابية قام بها حيث قال : من الصواب أن نتبع نهج الحل الدبلوماسي ولكن يجب الإستعداد أيضاً لحلول أخري ، ووصف أحمدي نجاد بأنه من ألد أعداء إسرائيل .

ورداً علي إقتراح الدكتور البرادعي الذي أعلن عنه في السويد في الثاني عشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٥ حيث قال إنه يعتقد أنه علي الولايات المتحدة تقديم تعهد أممي لإيران حتي يتسني إحراز إتفاق فيما يتعلق بالبرنامج النووي ، وأن تبدي المزيد من المشاركة في المفاوضات التي تجري في هذا الشأن بين إيران والإتحاد الأوروبي ، أعلن المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية آدم أورلي بأن الولايات المتحدة لن تعطي ضمانات لإيران بعدم مهاجمتها ، وأنه يجب علي إيران أن تتصرف كدولة مسؤولة ضمن المجتمع الدولي ، وأن تكف عن إنتهاك الإتفاقيات والمعاهدات الدولية . وتعقيباً علي تلك التصريحات أعلن مدير البرنامج النووي الإيراني : أن بلاده ليست في حاجة إلي ضمانات أمريكية بعدم مهاجمتها .

تصريحات أحمدى نجاد حول نقل إسرائيل ومحرقة اليهود وردود الأفعال :

دعا الرئيس الإيراني الأوروبيين إلي التكفير عن ذنبهم من جرائم الإبادة ضد اليهود عبر إعطائهم قطعة أرض في أوروبا ، كما أبدي شكوكاً حول المحرقة النازية الهولوكوست . وقد إقترح الرئيس الإيراني في الثامن من ديسمبر ٢٠٠٥ أن تستضيف ألمانيا والنمسا دولة إسرائيل علي أراضيها إذا كانتا تشعران بالذنب بسبب المجازر اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية . وقال الرئيس الإيراني في مقابلة مع القناة الفضائية العالم : تعتقدون أن اليهود إضطهدوا لكن لم يتوجب علي الفلسطينيين أن يدفعوا الثمن .. لقد إضطهدتموهم حسناً أعطوا قطعة من الأرض الأوروبية للنظام الصهيوني ليقم عليها الحكومة التي يريدونها وسندعمها .

وشكك أحمدى نجاد الذى كان يتكلم من مكة المكرمة حيث شارك فى قمة منظمة المؤتمر الإسلامى فى حدوث محارق نازية لليهود . وصرح بأن بعض الدول الأوروبية تصر على القول بأن أدولف هتلر الزعيم النازى قتل ملايين من اليهود الأبرياء فى المحارق ويصر على ذلك لدرجة أنه إذا نفى أى باحث وجود المحرقة بأدلة تاريخية يلاحق بقسوة ويسجن ويدان . وأضاف أنه على الرغم من أن إيران لا تقبل بهذا الزعم وحتى ولو تم إفتراض صحة الإفتناع الأوروبي فليس من المنطقي أن يكون قتل هتلر للشعب اليهودى البرئ سبباً لتأييدهم إحتلال القدس . ووصف أحمدى نجاد إسرائيل بالسرطان مجدداً موقف بلاده التقليدي حول تنظيم إستفتاء لسكان المنطقة الأصليين بإستثناء اليهود الذين وصلوا بعد الحرب العالمية الثانية لكي يقرروا نظامهم بأنفسهم .

وقد أثارت تصريحات نجاد موجة من ردود الفعل الغاضبة فى عدد من العواصم العالمية ؛ ففي واشنطن أدان البيت الأبيض تصريحات الرئيس الإيراني وقال سكوت ماكليان إن هذه التصريحات تبرر القلق بسبب برنامج إيران النووى . وفى قيينا ندد المستشار النمساوى ولفجانج شوسل بإقتراح نجاد . وصرح شوسل بأن نقل اليهود من إسرائيل إلى مكان آخر ليس حلاً لمشكلة الشرق الأوسط . وأكد أن الإستدلال العلنى بآراء مؤرخين يشكون فى الإبادة الجماعية التى تعرض لها اليهود كما فعل الرئيس الإيراني يستدعى إجراء تحقيق جنائى فى النمسا .

وفى القدس المحتلة علق متحدث بإسم الحكومة الإسرائيلية على التصريحات بالقول بأنها عنصرية ومثيرة للغضب . وأوضح مارك ريجيف أن هذه ليست المرة الأولى التى يعبر فيها المسئول الإيراني عن آراء شائنة وعنصرية حيال اليهود وإسرائيل . وأعرب ريجيف عن أمل بلاده فى أن تؤدي هذه الملاحظات إلى إيقاف وإستنفار من لا يزال لديهم أوهام حول طبيعة النظام الإيراني .

وعلى صعيد آخر حذرت بريطانيا من أن تصريحات كبير المفاوضين الإيرانيين قد تسئ إلى المحادثات الدولية حول برنامج إيران النووى . وكان على لاريجاني قد صرح قبل أسبوع بأن إيران سوف تستأنف بناء محطات الطرد المركزى بالرغم من إعتراض الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ورداً علي التحذير البريطاني أكد أحمدي نجاد أن إيران لن توقف حملتها لإنتاج وقود نووي لأنها لا تثق في الغرب لضمان تغذية مفاعلاتها المزمعة للطاقة النووية .

وفي التاسع من ديسمبر ٢٠٠٥ دعت إسرائيل دول العالم إلي الإستنفار ضد إيران بعد تصريحات أحمدي نجاد الذي إقترح فيها أن تستضيف ألمانيا والنمسا دولة إسرائيل علي أراضيها واصفاً الدولة العبرية بأنها سرطان . وأكد سيلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلية أن تلك التصريحات لم تكن زلة لسان أو تعليقاً عابراً بل طريقة تفكير مرتبة تهدف إلي إبادة إسرائيل ، وأضاف أن هذا الأسلوب من التفكير يكشف عن أن الرئيس الإيراني خطير للغاية .

وعلي صعيد ردود الفعل الدولية أعرب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان عن صدمته من تصريحات الرئيس الإيراني ، وأعلنت الأمم المتحدة في بيان أن الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت الشهر الماضي (نوفمبر) علي قرار يحظر نفي حصول محرقة اليهود وإعلان ٢٧ يناير يوماً خاصاً لتكريم ذكرى ضحايا النازية .

واعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن تصريحات نجاد غير مقبولة تماماً ، وأدان الرئيس الفرنسي تصريحات نجاد مضيفاً أن أوروبا تدين بالإجماع هذه التصريحات .

وما كان من إيران إلا أن أكدت علي لسان المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي بأن تصريحات الرئيس الإيراني التي شككت في وجود المحارق النازية ضد اليهود الهولوكوست تستند إلي أسس علمية ، بينما جاء التعليق الأوروبي عليها عاطفياً وغير منطقي . وأضاف أنه يتعين علي الأوروبيين أن يعتادوا علي تقبل وجهات النظر الأخرى حتي وإن كانوا لا يتفقون معها . وكان وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي قد أدانوا في البيان الختامي لقمتهم في بروكسل في ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٥ تصريحات الرئيس الإيراني التي وصف فيها محرقة اليهود بأنها خرافة ، واعتبروها غير مقبولة ولا مكان لها في أي نقاش سياسي .

وعلي صعيد آخر ، حذر آصفي دول الترويكا الأوروبية من المغالاة في

المطالب خلال المفاوضات المقرر عقدها خلال شهر ديسمبر حول الملف النووي الإيراني . وقال إن نجاح الاجتماع المرتقب يعتمد علي موقف الأوروبيين وعدم مغالاتهم في المطالب . وأضاف إن المباحثات المقررة يوم الأربعاء ٢١ / ١٢ يجب أن تركز علي سبل الإقرار بحق إيران في تخصيب اليورانيوم . وفي غضون ذلك إتهم الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف الإتحاد الأوروبي بالتردد والضعف أمام إيران التي تسعى لإمتلاك السلاح النووي ، حسب قوله .

وفي تحليل ورد علي موقع بازتاب في ٤ / ١٢ / ٢٠٠٥ كتب سعيد پورسينا يقول : يواجه الملف النووي الإيراني مصيراً مجهولاً في الوقت الذي يمضي فيه الزمن سريعاً علي إيران ، وتشير الشواهد والقرائن إلي أن أمريكا وأوروبا بصدد إستهلاك الوقت حتي إذا ما إستراحوا في ميادين أخرى كالعراق ، تفرغوا لإيران وقاموا بإجراء ضدها بكل قوتهم ، وهل هناك ذريعة أفضل من الأنشطة النووية الإيرانية والتي أقنعوا الرأي العام الغربي بأنها غير سلمية . ويرى پورسينا أن الملف الإيراني تحكمه الآن ظروف خاصة يمكن وصفها بأنها فرصة ذهبية لإيران ، وقد عدد هذه الظروف ومنها المأزق القائم في العراق وتساعد الأزمة هناك ، وتزايد عدد القتلي من الجنود الأمريكيين الذي إرتفع في شهر نوفمبر إلي خمسة وثمانين جندياً ، بعد أن كان في شهر سبتمبر حوالي تسعة وأربعين جندياً . كما تواجه أوروبا أيضاً فشلاً كبيراً من ناحية الدبلوماسية الدولية خلال أحداث مؤتمر مدريد الذي عقد من أجل حل القضية الفلسطينية ولكنه لم يلق أي ترحيب ، وواجه المشروع الأوروبي الفشل في مهده وسجلت هزيمة مدوية في السجل الدبلوماسي الدولي الأوروبي . أضف إلي هذا القضية السورية وإغتيال رفيق الحريري حيث واجهت أمريكا وأوروبا تحدياً حقيقياً عقب كشف تزيف تصريحات الشاهد السري ، ورغم جهودها الكبيرة في مجلس محافظي الوكالة الدولية إلا أنهما لم يتمكنوا من إستصدار قرار ضد إيران ، بل إنهما عجزا عن إصدار بيانات شديدة اللهجة ضدها . ولا شك أن هذه المشكلات التي تواجهها أوروبا وأمريكا لن تدوم ، ومن هنا ينبغي إستغلال الظروف الحالية والإمكانيات المتاحة بسرعة لصالح قضية الملف النووي الإيراني . وإعتقد پورسينا أن المشكلة التي لم تحل حتي ذلك الوقت هي مشكلة تشكيل الفريق المفاوض ، وإعتبر هذا الأمر هو نقطة الضعف التي عانت منها إيران في السابق .

وفي مطلع نفس هذا الشهر (ديسمبر ٢٠٠٥) أعلنت حكومة أحمدي نجاد أنه قد صدر التصريح بإنشاء أول مفاعل نووي باستخدام التقنية المحلية ، وقد إتخذ هذا القرار في جلسة الحكومة التي عقدت مساء الأحد ٤ ديسمبر ، ومن المقرر أن يقوم علماء الذرة الإيرانيون بإنشاء هذا المفاعل في إقليم خوزستان . ومن المعروف أن مفاعل بوشهر النووي ينشأ في الوقت الحالي بمساعدة روسيا ، وتعد هذه هي المرة الأولى التي تزعم فيها إيران أنها قد إكتسبت القدرة الفنية اللازمة لإنشاء المفاعل النووي داخل الدولة . ولم يتضح في حينه موعد البدء في هذا المشروع أو المكان المحدد لإنشائه . ويعد إعلان مثل هذا الخبر في حد ذاته أمراً يزيد من المخاوف الغربية تجاه الأهداف الحقيقية وراء مواصلة إيران لبرنامجها النووي . وقد أعلن علي لاريجاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي أن هدف إيران هو أن يتم إنتاج الوقود النووي داخل بلاده ، وذلك بعد أن عرض عليها إجراء مراحل حساسة من التخصيب في الأراضي الروسية . ويرى بعض الخبراء أن إعلان مثل هذا الخبر ربما يكون بهدف إثارة المشاعر القومية داخل البلاد ، وتوجيه رسالة للغرب بأن إيران لن تتنازل عن برنامجها النووي وأن تمضي قدماً للأمام .

وعودة إلي تصريحات أحمدي نجاد بشأن إسرائيل يرى بعض المحللين أنها ليست سوى شعارات تستهدف كسب تأييد الشارع الإيراني ، حيث أنه ليس من الممكن لإيران ومعها كل العرب والمسلمين تغيير الخرائط أو إعادة رسمها ، وأن هذه التصريحات تضر بالفلسطينيين والعرب والمسلمين جميعاً ، وأنه كان علي الرئيس الإيراني أن يدرك أن التوقيت غير مناسب للإدلاء بمثل هذه التصريحات في ظل أجواء غير مواتية إقليمياً ودولياً . حيث وفرت هذه التصريحات حجة إضافية للقوي الدولية التي تضغط بشدة لإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي . ولا شك أن ما قاله أحمدي نجاد لم يكن زلة لسان وإنما كان مقصوداً لأن الرجل الذي قفز إلي سدة الحكم رافعاً شعار إعادة إحياء تعاليم ثورة الخميني والقضاء تماماً علي ما تبقي من سياسات الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية كان بحاجة إلي فرقة سياسية مدوية . ويرى البعض أن مثل هذه التصريحات ما هي إلا رد فعل طبيعي لسياسات الظلم والقهر وإزدواجية المعايير التي يدفع العرب والمسلمون فاتورتها في كل مكان .

كما يفسر البعض تصريحات أحمد نجاد بأنها عودة مقصودة إلى الشعارات الثورية الأولى وأن الجمهورية الإسلامية تسير على نهج جمال عبد الناصر في إستغلال القضية الفلسطينية للدعاية ، وأن تصريحاته ليست عشوائية بل مقصودة ، حيث تحاول إيران ملء فراغ الإنتفاضات والحركات الثورية التي كان يقودها المعسكر الشيوعي وذلك بالإسلام الثوري ، وبالتالي الوصول إلى نفس المكانة التي كان جمال عبد الناصر قد حققها لمصر لفترة بطرح شعار القومية العربية ، وتري أيضاً أن الشعارات المعادية لأمريكا وإسرائيل ولا سيما الدفاع عن حقوق فلسطين ستحقق لإيران مكانة دولية مما يدفع القوي الكبرى لتوخي الحذر في التعامل معها . وقد أصبح الشعار الذي رفعه آية الله الخميني في السنوات الأولى للثورة وهو يجب أن تعملوا بحيث يخشاكم الجميع هو عنوان السياسة الخارجية للنظام في إيران الآن ، وبما أن إيران قد خسرت في مباحثاتها مع الغرب فعليها أن تعود الآن إلى سياسات الثورة الأولى وأن تجعل التهديد الثوري هو أساس السياسة الخارجية للدولة سواء كان التهديد باللفظ أو تهديداً أمنياً أو تهديداً ذرياً .

وفي رد فعل آخر علي تصريحات نجاد طالب وزير الخارجية الإيطالي جانفر انكوفيني برفع الملف النووي الإيراني إلى الأمم المتحدة ، وأقيمت مظاهرة أمام السفارة الإيرانية في روما مساء الخميس ٣ / ١١ تضامناً مع إسرائيل وإحتجاجاً علي تصريحات نجاد ، وأعلنت وكالة الأنباء الإيرانية الخاصة فارس عن تنظيم مظاهرة موازية أمام السفارة الإيطالية في طهران ضد من أسمتهم بالإيطاليين الصهاينة الذين يشاركون في مظاهرة الإحتجاج ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية . وإستدعت وزارة الخارجية الإيرانية روبرتو توسكانو السفير الإيطالي لدي طهران في يوم الأربعاء ٢ / ١١ للإحتجاج علي المظاهرة المؤيدة لإسرائيل والمحتجة علي تصريحات نجاد بشأن إسرائيل . هذا وتجدر الإشارة إلي أن عدداً كبيراً من المسؤولين الإيطاليين بالحكومة والمعارضة قد شاركوا في هذه المظاهرة بالمشاعل ، وتعتبر هذه المظاهرة هي الثانية من نوعها للتضامن مع إسرائيل ، وكانت المظاهرة الأولى في ابريل عام ٢٠٠٢ .

وجدد بوش في تصريحات لشبكة التلفزيون الأمريكية فوكس نيوز تأكيد أن

إيران لا تزال جزءاً من محور الشر ، وقال أنه قلق لوجود حكومة دينية في إيران لا تتمتع بالشفافية ، وأنه سوف يواصل العمل الدبلوماسي ، لكنه جدد العزم علي إنهاء ما وصفه بالطغيان . ونقلت صحيفة جمهوريت التركية عن رئيس بلدية ميناء الإسكندرونة التركي علي البحر المتوسط قوله إن القوات الأمريكية تمهد لضربة عسكرية وشيكة لإيران حيث يجري نقل آلات عسكرية وكميات من الوقود إلي الميناء وأوضحت الصحيفة أن القوات الأمريكية تقوم بتخزين وقود الطائرات في قاعدتي إنجيرليك و بيرنجليك القريبتين من الإسكندرونة . وهدد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية بتصعيد الهجمات ضد إسرائيل إذا ما شنت هجوماً علي إيران ، وأشاد أثناء زيارته لطهران بتصريحات نجاد ووصفها بأنها شجاعة وصادقة وتعبر عن الأمة الإسلامية .

هذا بينما وجه مجلس الشيوخ الروسي إنتقادات حادة للرئيس الإيراني بسبب تصريحاته حول محارق النازية وقال : إن هذه التصريحات قد تؤدي إلي عزلة إيران .

وفي محاولة من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي لتهدئة الأجواء بعد تصريحات نجاد ، تعهد المرشد الأعلى في ٤ / ١١ / ٢٠٠٥ بعدم مهاجمة أي دولة وذلك بعد الضجة التي أثارته دعوة الرئيس الإيراني إلي إزالة إسرائيل من الخريطة . وقال خامنئي في خطبة عيد الفطر التي بثتها المحطات التلفزيونية والإذاعية الرسمية أن الإيرانيين لن يشنوا إعتداء ضد أي دولة ولن ينتهكوا حقوق أي دولة في أي مكان بالعالم .

وقد نفى منوچهر متكي وزير الخارجية الإيرانية بعد ذلك أن بلاده ترغب في محو إسرائيل من الخريطة ، مؤكداً أنه قد أسئ فهم تصريحات الرئيس نجاد بهذا الشأن وأوضح في كلمته التي ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي أنه لا يمكن إزالة بلد من الخريطة ، وأن الرئيس الإيراني كان يتحدث عن النظام مشيراً إلي أن طهران لا تعترف بشرعية هذا النظام . كما أقر متكي بمحرقة النازي التي قتل فيها ستة ملايين يهودي ، رغم وصف نجاد لها بأنها مجرد أسطورة .

تحركات الأطراف المعنية للعودة إلى مائدة المفاوضات :

كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في يوم الخميس ١١ نوفمبر ٢٠٠٥ عن أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين سيسمحون لإيران بالقيام بأنشطة نووية في إطار إقتراح يأملون أن يجنبهم مواجهة بشأن برنامج طهران للأسلحة النووية المشتبه به ، وذكرت الصحيفة نقلاً عن مسئولين أمريكيين وأوروبيين قولهم أنه بموجب الإقتراح سيسمح لإيران بالقيام بأنشطة نووية محددة علي أرضها مقابل نقل عمليات تخصيب اليورانيوم إلي روسيا . وأشارت الصحيفة إلي أنه سيتم إعطاء طهران مهلة أسبوعين للرد علي هذا الإقتراح قبل إجتماع مجلس المحافظين التابع للوكالة المقرر عقده في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥ . وقد نفت وزيرة الخارجية الأمريكية هذه الأنباء بعد ذلك .

وأكد مسئول الملف النووي الإيراني غلام آغا زاده بعد إجتماعه مع إيجور إيفانوف سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي أن طهران ستنتج وقودها النووي في إيران بنفسها وأنه لا يمكن نقل هذا النشاط الحساس خارج إيران ، في حين أعلن دبلوماسيون في فيينا أن أعمال التفتيش الدولي لموقع بارشين العسكري تظهر عدم وجود نشاط نووي هناك . وكان إيفانوف قد أجري مباحثات في طهران في ١٢ / ١١ / ٢٠٠٥ حول أحدث المقترحات الأوروبية لحل الأزمة النووية الإيرانية التي أشارت الأنباء أنها تتضمن إجراء عملية تخصيب اليورانيوم النهائية في روسيا وليس إيران . ويدعو الإقتراح الأوروبي إلي السماح لإيران بتحويل اليورانيوم الخام إلي غاز ثم نقل الغاز إلي روسيا حيث يتم تحويله إلي مادة اليورانيوم المخصب اللازمة لتشغيل المفاعلات النووية للأغراض السلمية . وإقترح الجانب الأوروبي تأسيس شركة روسية إيرانية مشتركة للإشراف علي هذا النشاط .

وقد نفى المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي ما أعلنته أجهزة المخابرات الأمريكية من إمتلاك أدلة جديدة حول سعي إيران لإمتلاك السلاح النووي تحت ستار توليد الكهرباء ، حيث أبرز مضمون وثائق إحتوي عليها كمبيوتر إيراني مسروق دراسات حول إعداد رؤوس نووية وصواعق لإحداث تفجير نووي . ورد آصفي بأنه ليس من عادة إيران عرض أسرار علي أجهزة الكمبيوتر وأن كل ذلك لا

قيمة له ومن قبيل السذاجة . وقد شكك ديفيد اولبرايت رئيس معهد الأمن الدولي والعلوم في مصداقية تقرير المخابرات الأمريكية وأوضح وهو خبير نووي أمريكي بارز بأن التقرير تحدث عن محتويات جهاز كمبيوتر محمول خاصة بتصميم رأس نووي ، بينما تشير المعلومات الفعلية المنشورة إلي وصف مركبة تستخدم في إطلاق صاروخ ، وأشار إلي الفارق الشاسع بين الأمرين .

وفي هذه الأثناء رجح دبلوماسيون في فيينا في ٢٠ / ١١ أن تكون إيران سلمت خطأ مفتشي الوكالة للطاقة الذرية وثيقة تصف كيفية تصنيع النواة التفجيرية للقنبلة النووية . وأشار بعض الدبلوماسيين إلي أن هذه التعليمات المحرجة كانت ضمن مجموعة من الوثائق التي طلبتها الوكالة الذرية ، ولا تمت إلي تلك التعليمات بصلة . وأعلنت طهران أن تسليم مثل هذه الوثيقة يثبت صدق إيران وشفافيتها الكاملة حول برنامجها النووي المثير للجدل .

وقبل ساعات من إجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوم الخميس ٢٤ / ١١ لبحث الملف النووي الإيراني أعلن جريج شولته مندوب الولايات المتحدة لدي الوكالة أن شن حرب علي إيران بسبب برنامجها النووي أمر غير مطروح وأن هدف المفاوضات هو التوصل إلي تسوية سلمية للأزمة ، وأضاف أن من أسباب القلق بشأن البرنامج الإيراني إعلان طهران البدء في دورة جديدة في عملية تحويل اليورانيوم أوسع نطاقاً بنسبة ٥٠٪ عن السابقة ، وإعلانها أن المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي ستستأنف ولكن بالطريقة التي تتيح لها الإحتفاظ بقدراتها علي تحويل اليورانيوم . وفي الوقت ذاته إقترحت دول الترويكا ومعها روسيا السادس من شهر ديسمبر لإجراء جولة مفاوضات جديدة مع طهران .

وعلي الرغم من المواقف الأمريكية المتشددة نحو طهران فيما يتعلق ببرنامجها النووي ، طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من سفيره في العراق التعاون مع إيران لوقف هجمات المتمردين العراقيين . في الوقت نفسه ، أعلنت طهران موافقة دول الترويكا الأوروبية علي إستئناف المحادثات حول البرنامج النووي الإيراني والتي توقفت في أغسطس ٢٠٠٥ . بينما أعلن مسئول الملف النووي الإيراني جواد واعظي

أن إيران ترفض التعاون مع الأوروبيين في ظل التهديد بإحالة الملف إلي مجلس الأمن .

وفي نهاية شهر نوفمبر أعلن وزير الخارجية الإيرانية منوچهر متكي في أنقرة أن بلاده ستبدأ خلال أسبوعين المحادثات التمهيدية مع دول الترويكا الأوروبية الثلاث بخصوص برنامجها النووي ، وسيجري مسئولون مباحثات حول الموضوعات المدرجة علي جدول أعمال المفاوضات ثم تبدأ المفاوضات علي المستوي الوزاري .

وفي تصريحات جديدة أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون يوم الخميس ١ ديسمبر ٢٠٠٥ أن الإستعدادات جارية في بلاده لمواجهة احتمال حصول إيران علي أسلحة نووية وأن إسرائيل لن تقبل أبداً بتزايد طموحات طهران النووية ، وفي نفس الوقت نددت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بصفقة الصواريخ الروسية المتطورة التي إشترتها طهران بقيمة ٧٠٠ مليون دولار ، ورد علي لاريجاني سكرتير مجلس الأمن القومي علي ذلك بقوله : إن إيران دأبت علي شراء أسلحة من روسيا والصين في الماضي وليس هناك ما يمنع للإتفاق علي عقود تسليح جديدة ، وأضاف إن الصفقة تشتمل علي منظومات مضادة للصواريخ . وكانت وكالة أنباء تاس الروسية قد ذكرت في يوم الجمعة (٢ ديسمبر) أن موسكو وافقت علي توريد ٢٩ بطارية صواريخ دفاع جوي متحركة من طراز تور - إم ١ إلي إيران ، وأكدت أن إتفاقاً قد أبرم بين الدولتين بشأن الصفقة فعلياً .

وفي هذه الأثناء صدق الرئيس الإيراني أحمددي نجاد (في يوم الثلاثاء ١٣ / ١٢) علي مشروع قانون ينص علي حق البلاد في رفض تفتيش منشآتها النووية من قبل وكالة الطاقة الذرية وإستئناف تخصيب اليورانيوم إذا ما أحيل ملفها النووي إلي مجلس الأمن ، حسبما أفادت تقارير إعلامية . كما يسمح هذا القرار أيضاً للحكومة الإيرانية برفض الإلتزام بالبروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الإنتشار النووي الذي يمنح وكالة الطاقة الذرية سلطات إضافية في مجال تفتيش المواقع النووية . ويذكر أن الحكومة الإصلاحية السابقة في إيران هي التي وقعت البروتوكول الإضافي، إلا أن نواب البرلمان لم يصدقوا عليه .

وكان مجلس التعاون الخليجي قد جدد في البيان الختامي لقمته السادسة عشرة مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج ، وطالب وزير الخارجية الإماراتي عبد الله راشد النعيمي بضمانات لدول الخليج فيما يتعلق بمفاعل بوشهر النووي الإيراني ، وقال : إن دول الخليج العربية في منطقة قريبة من المفاعل النووي بوشهر وليس لديها ضمانات ولا وقاية ولا حماية إذا تسرب شئ من هذا المفاعل وهو علي مياه الخليج ، وأضاف إن إيران ليست عضواً في إتفاقية الإنذار المبكر .

وقد أعلنت وكالات الأنباء في العشرين من شهر ديسمبر ٢٠٠٥ أن دول الترويك الأوربية تستأنف في فيينا غداً (٢١ / ١٢) مباحثاتها النووية مع إيران ، وفي الوقت الذي إستؤنفت فيه المفاوضات في فيينا بعد توقف أربعة أشهر أعلن منوچهر متكي أن بلاده ستصر علي حقها في تخصيب اليورانيوم علي أراضيها . وقد أعلنت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل أنه لابد من بذل كل جهد ممكن لمنع إيران من الحصول علي أسلحة نووية وطالبت كلاً من روسيا والصين بدعم جهود الدول الأوربية الثلاث والمشاركة في ممارسة ضغوط علي النظام الإيراني .

ويري البعض أن المباحثات التي أجريت في فيينا أكدت علي حقيقة أن المفاوضات الأساسية حول البرنامج النووي لم تبدأ بعد ، وإنما كانت مباحثات إستطلاعية فقط لبيان إمكانية إستئنافها في الفترة المقبلة من عدمه ، وبعبارة أخرى فإن المفاوضين من الجانبين بحثوا معاً أساساً يمكن أن تبني عليه المفاوضات حول الموضوع في حالة إستئنافها .

إستئناف تخصيب اليورانيوم وتداعياته :

في مطلع عام ٢٠٠٦ أعلنت إيران رسمياً عن عزمها إستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم في التاسع من يناير وذلك في تصعيد جديد للأزمة النووية الإيرانية ، وأصدرت الولايات المتحدة وفرنسا والوكالة الدولية للطاقة الذرية بيانات عاجلة طالبت فيها طهران بإحترام القرارات الخاصة بتعليق هذه الأنشطة . وحذر البيان الأمريكي إيران من الإقدام علي هذه الخطوات ، وهددت الخارجية الأمريكية بأن

المجتمع سيضطر إلى دراسة اللجوء لتدابير إضافية لوضع حد للطموح النووي الإيراني. وأكد المتحدث بإسم الخارجية شون ماكورماك أن قرار إيران هذا سيرسخ إيمان واشنطن بأن طهران تسعى لتصنيع قنبلة نووية .

وفي باريس قال المتحدث بإسم الخارجية الفرنسية باتيست ماتاي إن بلاده ترغب في إستمرار طهران في إحترام إلزامها بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ، وأوضح أنه يتعين علي إيران أن تأخذ قلق مجلس حكام الوكالة الدولية من هذا القرار في الإعتبار . ومن جانبها أصدرت الوكالة بياناً عاجلاً طلبت فيه من إيران رسمياً الإبقاء علي قرار بتعليق هذه الأنشطة ، وذلك رداً علي الرسالة التي تلقتها من إيران في وقت سابق ، وأفادت بأنها ستستأنف التخصيب في التاسع من يناير ٢٠٠٦ .

وفي الوقت نفسه أعلن المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أن وفداً برئاسة مساعد وزير خارجية روسيا سيزور إيران في يوم السبت ٧ يناير ، لتقديم وتوضيح الإقتراح الروسي الخاص بتخصيب اليورانيوم الإيراني علي الأراضي الروسية .

ومن جهة أخرى ذكرت صحيفة الجارديان نقلاً عن تقرير أعده جهاز مخابرات أوروبي أن خطط طهران لشراء الأسلحة النووية تمتد من أوروبا إلي كوريا الشمالية ودول من الإتحاد السوفييتي السابق ، وجاء في التقرير أن إيران لديها برنامج متطور للحصول علي الخبرات والتدريب والمعدات النووية وأن سوريا وباكستان وكوريا الشمالية جزء من سوق سوداء عالمية لتجارة أسلحة الدمار الشامل كما تقوم سوريا وباكستان بشراء التقنية والكيماويات اللازمة لتطوير برامج صاروخية وتخصيب اليورانيوم وقال إن شركات صينية لعبت دوراً أساسياً في تمكين كوريا الشمالية من الحصول علي أسلحة مشيراً أيضاً إلي الدور الأساسي لروسيا في البرامج العسكرية الإيرانية .

وقد ألمحت الإدارة الأمريكية إلي أن الوقت قد بدأ ينفد أمام إيران قبل إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن . وجاء تصعيد الموقف الأمريكي عقب تخلف الوفد الإيراني عن لقاء مع رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي لتفسير

إستئناف إيران للعمل في مفاعلها النووي . وأكدت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أن واشنطن والعالم يتجهان نحو مرحلة إتخاذ قرارات بشأن إيران . ورغم أن رايس تجنبت إعلان نهاية المفاوضات بين طهران والإتحاد الأوروبي إلا أنها قالت إنه في حال فشل المفاوضات فإن لدي واشنطن الأصوات الكافية لإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن . وأضافت أن هناك مشروع قرار بالفعل في مجلس الأمن ينتظر التصويت عليه ، وأشارت إلي أن الإيرانيين يحفرون حفرة عميقة سيقفون فيها وحدهم معزولين عن العالم .

كما هدد الإتحاد الأوروبي في السابع من يناير بوقف مفاوضاته حول تعزيز التعاون التجاري مع طهران إذا ما إستأنفت برنامجها لتخصيب اليورانيوم . ومن جانب آخر أعلن حسين إنتظامي - المتحدث بإسم المجلس الأعلى للأمن القومي والمكلف بالملف النووي - أن إيران سترفع في التاسع من يناير ٢٠٠٦ الأختام الموضوعة علي مراكز البحث النووي تحت إشراف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجودين في إيران . وأضاف إنتظامي أنه تجري حالياً مفاوضات بين إيران وروسيا بشأن إقتراح موسكو إجراء عمليات تخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا . وأعلنت متحدثة بإسم الوكالة الدولية للطاقة أن الوكالة تلقت رسالة من إيران لا تلبى طلباتها بشأن المعلومات حول إستئناف نشاطات الأبحاث في المجال النووي .

وقد أثار إعلان طهران في الثامن من يناير بوجود مفتشي الوكالة الدولية للطاقة لرفع الأختام عن منشآتها النووية ردود فعل واسعة ، خاصة من جانب النمسا ، الرئيس الحالي للإتحاد الأوروبي . وأبدت النمسا دهشتها لإعلان طهران في الوقت الذي يستعد فيه الطرفان الإيراني والأوروبي لإستئناف محادثتهما في الثامن عشر من شهر يناير ٢٠٠٦ لدراسة مجموعة من المقترحات الأوروبية . وقال المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية حامد رضا آصفى إنه برفع الأختام يحق لإيران البدء في إستئناف أنشطتها مثلها مثل أي عضو من الموقعين علي إتفاقية حظر الإنتشار النووي، وتعد هذه هي المرة الثانية خلال خمسة أشهر التي تصر فيها إيران علي رفع الأختام عن منشآتها النووية . وأوضح حسين إنتظامي المتحدث بإسم المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران أن المحادثات مع الدبلوماسيين في طهران مرضية وستستمر.

ومن ناحية أخرى نقلت صحيفة الأوبزرفر البريطانية عن خبراء في المجال النووي أن لندن سمحت لإيران بإستيراد شحنة من المواد المشعة والتي من الممكن إستخدامها في برنامج التسلح النووي . وقالت الصحيفة أن الشحنة بلغت ألف كيلو جرام من مادة سيليكات الزيركونيم ، وتم وقف الشاحنة في بلغاريا عند الحدود التركية ، لكن الشحنة سمح لها فيما بعد بالمرور إلى إيران بعد شهرين دون البحث عن إذن التصدير .

وفي التاسع من يناير أكدت إيران أنها إستأنفت أبحاث الوقود النووي ، وهو ما دعا مدير عام الوكالة الدولية للطاقة محمد البرادعي إلى القول إن صبر العالم إزاء طهران بدأ ينفد ، مؤكداً أن مصداقية مسار التحقق من البرنامج النووي الإيراني في خطر .

وقال آية الله علي خامنئي إن إيران لن تستسلم فيما يتعلق بطموحاتها النووية ، وإن عقوبات الأمم المتحدة لن تحطم إرادة الشعب الإيراني . وقال في حديث للتلفزيون الإيراني إن طهران لن تتنازل عن حقها المشروع في العمل بالتكنولوجيا النووية السلمية الذي حققه خبرة الشباب الإيراني .

ويري بعض المحللين أن الإصلاحيين قد إلتزموا الصمت إزاء الأزمة النووية ، وقد كانت سياسة رئيس المفاوضات النووية السابق حسن روحاني هي المحافظة علي إستمرار المباحثات في محاولة للحيلولة دون إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن دون تقديم إمتيازات طويلة الأجل . وقد أشار بعض المحللين إلى أن الإصلاحيين كانوا يرغبون في التخلي عن البرنامج النووي الإيراني في مقابل مكاسب مناسبة ، إلا أن عدم مشاركة الأمريكيين في المباحثات وتقديم حوافز وإمتيازات مغرية حال دون الإستمرار في هذه المفاوضات . ويخشي الآن الإصلاحيون من إنضمام روسيا لصف بقية أعضاء مجلس الأمن عند التصويت ضد إيران ، وربما يزداد الضغط علي الصين كذلك حتي تسير في نفس الإتجاه . أما حكومة نجاد فقد سلكت مسلكاً متشدداً بالنسبة للقضايا السياسية الخارجية ومن بينها القضية النووية ، ويبدو أن رئيس الجمهورية الإيراني سيعود إلي أيام الثورة الأولى ، ويأمل في أن يجمع حوله الإيرانيين والعالم الإسلامي بشكل عام مستغلاً هذه القضية .

وفي الوقت الذي هددت فيه إيران بإنهاء تعاونها الإختياري مع الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ملفها النووي حال إحالة المسألة إلي مجلس الأمن، أعلن مصدر دبلوماسي أوروبي في يوم الجمعة ١٣ / ١ / ٢٠٠٦ أن لندن ستشهد إجتماعاً للدول دائمة العضوية في المجلس في يوم الإثنين ١٦ / ١ / للإتفاق علي موعد إنعقاد الجلسة الطارئة للوكالة الدولية ولتنسيق المواقف إزاء طهران ، ورجحت مصادر دبلوماسية أن يتم دعوة مجلس محافظي الوكالة للإنعقاد بحلول نهاية شهر يناير أو مطلع شهر فبراير ، وذلك لإفساح المجال أمام الجهود الدبلوماسية لإستمالة روسيا والصين بشكل كامل لإتجاه التعامل مع إيران من خلال جلسة مجلس الأمن . ويأتي الإعلان عن هذا الإجتماع في الوقت الذي صرح فيه أحمدي نجاد بأن بلاده لن تتنازل قيد أنملة في المسألة النووية ، خاصة فيما يتعلق بدورة الوقود النووي.

وفي واشنطن تصدرت الأزمة الإيرانية مباحثات القمة الأمريكية بين جورج بوش والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي شددت علي أن طهران تجاوزت الخط الأحمر بإستئناف تخصيب اليورانيوم وأنه يتعين علي أوروبا الإستمسك بالوقوف صفاً واحداً في مواجهة إيران .

وفي موسكو أصدرت الخارجية الروسية بياناً طالبت فيه إيران بالعدول عن قرارها إستئناف أبحاث تخصيب اليورانيوم وأنها تدرس إمكانية تأكيد إحالة الملف لمجلس الأمن ما لم تتراجع عن موقفها ، وخرجت الصحف الروسية في يوم الجمعة ١٣ / ١ / لتعكس الموقف الرسمي الذي أعلنه وزير الخارجية سيرجي لافروف قبل ذلك بيومين وأكدت أن صبر موسكو نفذ حيال الموقف الإيراني ولن تمنع أعضاء المجتمع الدولي من إحالة الأمر برمته إلي مجلس الأمن ، وأوضحت صحيفة كومير سانت اليومية أن روسيا ضاقت ذرعاً بالدفاع عن الرئيس الإيراني ، وبدأت بالفعل في وضع خطة لإجلاء الخبراء الروس العاملين في إيران وعددهم ثلاثة آلاف خبير .

وفي يوم السبت الموافق ١٤ يناير ٢٠٠٦ أكد الرئيس الإيراني احمدي نجاد أن إيران لن تخضع للتهديدات الغربية في أزمة برنامجها النووي ، وشدد علي حق بلاده في إمتلاك التكنولوجيا النووية مؤكداً أن طهران ليست مهتمة بإمتلاك سلاح نووي .

وقال موجهاً خطابه إلى الغرب : إن زمن التهديد والهيمنة والإعتماد علي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية قد ولي وإنتهى ، وأضاف أنه برغم التقدم التكنولوجي في العالم إلا أن عدداً من الدول الغربية لاتزال تعيش بعقلية العصور الوسطي وترفض حق إيران في أن تتقدم في المجال العلمي . وأشار إلي ان الشعب الإيراني متحضر ولا يحتاج إلي أسلحة نووية ، وأضاف إن اللجوء إلي مجلس الأمن لن يساعد علي حل الأزمة مؤكداً أن بلاده لن تخضع لأي أمر يفرض عليها .

وفي غضون ذلك أكد حسين إنتظامي المتحدث بإسم المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني والمكلف بالملف النووي أن بلاده لا تزال علي إستعداد للتفاوض في مسألة التخصيب ، وقال إن مسألة الأبحاث النووية مستقلة عن التخصيب مشيراً إلي أن طهران ترفض إجراء مفاوضات حول إمكانية تعليق أنشطة البحث النووي . وتميز إيران بين التخصيب علي نطاق ضيق لأغراض الأبحاث والتخصيب علي نطاق واسع وترفض الدول الغربية هذا التمييز وتعتبر أن علي إيران الإمتناع عن أي عملية لتخصيب اليورانيوم سواء للأبحاث أو لغيرها . وصرحت مصادر دبلوماسية غربية في منظمة الأمم المتحدة بأن إيران بدأت بالفعل في معالجة كمية محدودة من اليورانيوم في منشآتها النووية فيما يوصف بأنه مرحلة جديدة من تحويل اليورانيوم لتغذية محطة أصفهان النووية .

وقد أكد البروفيسور مايكل شوسودوفسكي الخبير الشهير المتخصص في العلوم السياسية بكلية الإقتصاد في جامعة أوتاوا الكندية أن إدارة بوش تنتظر التقرير المقرر أن تعلنه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر مارس ٢٠٠٦ لتقوم بعده بشن هجوم جوي لتدمير المفاعلات والمنشآت النووية الإيرانية . وقال شوسودوفسكي إن أمريكا ستستخدم المطارات التركية والإسرائيلية في الهجوم الجوي . ومن جانبه توقع خبير روسي آخر هو سيرجي ماركوف مدير معهد الأبحاث السياسية الروسية أن يبدأ الهجوم في ربيع عام ٢٠٠٦ .

بل وصل الأمر إلي مطالبة حزب المحافظين البريطاني بمعاينة إيران بطردها من بطولة كأس العالم لكرة القدم ، وأكد مايكل إنجرام عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين أن إستبعاد دولة مهووسة بكرة القدم من البطولة سيرسل إشارة

واضحة للغاية ، مضيفاً أن ما يحدث في إيران خطير للغاية ولا يشكل تهديداً فحسب علي السلام والأمن الدوليين ، بل ولإستقرار الشرق الأوسط عموماً . في حين لم يصدر رد رسمي من الحكومة البريطانية علي دعوة حزب المحافظين ، وعبر جاك سترو وزير الخارجية عن رأيه الشخصي في هذه المسألة قائلاً إنه لا يوافق علي العقوبات الرياضية لأنها تعاقب الناس العاديين وليس الأنظمة .

وقبل يوم واحد من إجتماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في لندن لمناقشة الأزمة النووية الإيرانية شددت إيران في ١٥ يناير ٢٠٠٦ علي أن الدبلوماسية هي المخرج الوحيد من الأزمة ، وجددت إصرارها علي عدم التراجع عن قرار إستئناف الأبحاث النووية بعد توقف دام أكثر من عامين . وقال المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي في مؤتمر صحفي إنه ليس هناك سند قانوني لإحالة إيران إلي مجلس الأمن ، ولكن إذا تمت هذه الخطوة فإن بلاده ليست خائفة ، وهي لم تتخط أي خط أحمر في برنامجها النووي ، معتبراً أنه من غير الضروري عقد إجتماع عاجل لمجلس محافظي الوكالة الدولية .

وفي حديث للدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمجلة النيوزويك الأمريكية كشف عن أنه بعد ثلاث سنوات من التحقيقات المكثفة لا يتمكن من إصدار حكم حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني ، وأنه ليس بوسعه الجزم بأن البرنامج ليس عسكرياً . ولم يستبعد البرادعي احتمال إمتلاك إيران لبرنامج نووي عسكري سري منفصل عن برنامجها النووي العام وليس للوكالة الدولية علم به وحذر من أنه إذا كانت إيران لديها مواد نووية وبرنامج أسلحة مواز فإن وصولها إلي سلاح نووي سيكون مسألة أشهر فقط ، وأعرب عن إعتقاده بأن أحداً لا يرغب في إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي ، وأنه إذا إختارت إيران طريق المواجهة فسيعاني العالم بأسره من ذلك ، لكن الإيرانيين سيتحملون في النهاية المعاناة الكبرى لأنهم سيواجهون مجتمعاً دولياً أكثر تماسكاً . ورفض البرادعي في الوقت نفسه مد المهلة الممنوحة لإيران لإظهار تعاونها الكامل والتي تنتهي في السادس من إبريل ٢٠٠٦ .

وفي الوقت نفسه أعلنت وزارة الخارجية البريطانية في ١٦ يناير أن دول

الترويج الأوربية والإتحاد الأوروبي أبلغت الولايات المتحدة وروسيا والصين بأنها تعتزم دعوة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعقد إجتماع طارئ في مطلع فبراير ٢٠٠٦ لمناقشة قضية البرنامج النووي الإيراني . وذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية أن الإتحاد الأوروبي ودول الترويج أبلغت المشاركين في إجتماع لندن في يوم الإثنين ١٦ يناير ٢٠٠٦ بإعتزامها الدعوة لإجتماع مجلس المحافظين يومي الثاني والثالث من فبراير .

وفي هذه الأثناء وجه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل اللوم إلي الدول الغربية قائلاً أنها تتحمل جزءاً من المسؤولية عن وصول الخلاف مع إيران إلي طريق مسدود ، وحذر في تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية (بي . بي . سي) خلال زيارة لبريطانيا للمشاركة في مؤتمر حول الإرهاب الدولي من أن طموحات إيران النووية قد تؤدي إلي حدوث كارثة بالمنطقة وطالب إيران بالإلتزام بتعهداتها بعدم تطوير أسلحة نووية وأوضح أن المشكلة تكمن في أن الدول الغربية تسمح لإسرائيل بإمتلاك قدرات نووية لكنه يجب علي إيران ألا تقوم بالمثل مشيراً إلي ضرورة منح فرصة أكبر للحل الدبلوماسي .

ومن جانبها كشفت صحيفة ديلي تلجراف البريطانية نقلاً عن معلومات مخابراتية أوربية أن إيران تنضم إلي النادي النووي خلال ثلاث سنوات فقط وأوضحت أن إيران ستبدأ في هذا الأسبوع (الأسبوع الثالث من يناير) في توزيع اليورانيوم المحول إلي أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز ، وأن ذلك من شأنه أن يمكنها من الحصول علي كميات كافية من اليورانيوم المخصب ذي الجودة العالية وتسمح بصنع أسلحة نووية خلال ثلاث سنوات .

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في يوم الإثنين ١٦ / ١ عقب لقائهما خلال أول زيارة رسمية تقوم بها إلي موسكو ، طالب بوتين بتوخي الحذر أثناء معالجة موضوع الملف النووي الإيراني ، وأشار إلي إمكانية الوصول إلي حل وسط للخروج من الأزمة بقوله : إن إيران لم تستبعد بعد مقترح تخصيص اليورانيوم علي الأراضي الروسية ، مؤكداً أنه سمع وجهات نظر مطمئنة من الجانب الإيراني بشأن هذه المسألة . وفي

أول رد فعل لتصريحات الرئيس الروسي ، أشاد السفير الإيراني في روسيا غلام رضا أنصاري بالإقتراح الروسي الخاص بنقل عملية تخصيص اليورانيوم إلي روسيا ، وأكد أنصاري أن الحكومة الإيرانية تدرس هذا الإقتراح الذي وصفه بأنه خطوة نحو التوصل إلي حل سلمي للأزمة .

أما بالنسبة لمصر ورد فعلها علي ما يجري فقد أكد السيد أحمد أبو الغيط أن مصر تتابع عن كثب تطورات الملف النووي الإيراني ، وهي تؤكد أهمية إلتزام كل الدول بتعهداتها بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكد من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني ، حيث أنها لا تقبل بظهور قوة نووية عسكرية في المنطقة ، كما أكدت أيضاً علي أهمية عدم المساس بحق الدول في الإنتفاع بالإستخدامات السلمية للطاقة النووية ، بإعتباره حقاً مكفولاً لسائر الدول الأعضاء في معاهدة منع الإنتشار النووي . وأوضح أبو الغيط أن مصر تتعامل مع هذا الملف من منظور فني وقانوني لا يحتمل أي لبس ، وهو منهج يتطلب منها الأخذ بما يطرحه المدير العام للوكالة الدولية من رأي وتقييم ، بإعتبار أن الوكالة هي الجهة الفنية المنوط بها التأكد من مدي إلتزام الدول بتعهداتها بموجب إتفاق الضمانات الموقع بين إيران والوكالة .

وقد أعلن المجلس المصري للشئون الخارجية أن حل الأزمة النووية الإيرانية يجب أن يتم من خلال الحوار بما في ذلك حوار مباشر بين الولايات المتحدة وإيران ، وذلك في إطار الوكالة الدولية ومعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية ، وحذر المجلس برئاسة السفير عبد الرؤوف الريدي من المخاطر الكبرى التي يتعرض لها السلام العالمي ومنطقة الشرق الأوسط جراء أي عمل إنفرادي تقوم به أي دولة ، وما يمكن أن يترتب علي هذا العمل من تداعيات تشمل المنطقة بأسرها . وأكد المجلس أن هناك إجماعاً علي حق إيران بإعتبارها طرفاً في معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية في إستخدام الذرة للأغراض السلمية .

وبعد أن فشل إجتماع لندن للدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي في حشد التأييد لإحالة الملف النووي الإيراني إلي المجلس ، أكدت كل من روسيا والصين في السابع عشر من يناير أن فرض عقوبات علي إيران ليس الحل لوقف نشاطاتها النووية المثيرة للجدل ، وإتفقت معهما بريطانيا علي المطالبة بإستئناف المفاوضات

لبحث هذه الأزمة . وقد وصف وزير الخارجية الروسية فرض عقوبات علي إيران بأنه بمثابة وضع العربة أمام الحصان وليس العكس . وأشار إلي أن عرض روسيا لتنشيط اليورانيوم الخاص بها علي الأراضي الروسية ما زال قائماً .

وذكرت صحيفتا هآرتس و يديعوت أحرونوت الإسرائيليتان في السابع عشر من يناير أن جيورا إيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي ، وجدعون فرانك المدير العام لهيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية ترأسا الوفد الذي توجه إلي موسكو ، وقيل أن الهدف من هذه الزيارة هو تبادل وجهات النظر والمعلومات حول مدي تقدم البرنامج النووي الإيراني .

وأكد إيهود أولمرت القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلي أن بلاده لن تسمح لأي شخص بتهديد كيانه وإملاك أسلحة دمار شامل ، وأعرب عن إعتقاده بأن الحل الدبلوماسي قادر علي السيطرة علي القضية الإيرانية .

ويري بعض المحللين أن إيران إنما تناور الآن حتي تنجز خطوة تخصيب اليورانيوم ، ومناوراتها في إتجاهات متعددة ، إبتداء بالخطاب المتشدد لرئيسها أحمدي نجاد ضد إسرائيل وأمريكا والغرب عموماً ، وحشد الرأي العام الداخلي والإسلامي بنبرة مستثيرة ، ومساندة متزايدة لكل الأطراف المعادية للغرب مثل حماس والجهاد إلي سوريا وحزب الله في لبنان ، وقبل ذلك وبعده الإعتماد علي تعبئة الداخل الإيراني المتميز بالقوة البشرية الكثيفة وبوفرة الثروات النفطية وبالموقع الإستراتيجي الحاكم ، وباللعب النشط في دول الجوار ، مثل العراق ودول الخليج ، وبالقوة العسكرية المتصاعدة بما فيها صواريخ شهاب ٣ طويلة المدي القادرة علي حمل القنبلة النووية إلي آلاف الأميال .

وفي تطور جديد للقضية الإيرانية قدمت دول الترويك الأوربية في الثامن عشر من يناير ٢٠٠٦ مشروع قرار إلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي ، ويتضمن المشروع مطالبة إيران بتوضيح ما يتعلق بأنشطة مثيرة للجدل في مجال التسلح النووي ، في الوقت الذي رفضت فيه واشنطن العرض الذي قدمته طهران لإستئناف المفاوضات مع دول الترويك معتبرة

أنه عملية تضليل . بينما وصف رئيس الأركان الفرنسي هنري بنتيجا اللجوء إلى القوة ضد إيران بأنه ضرب من الجنون . وإذا تم إقرار مشروع هذا القرار فستكون القضية بين يدي مجلس الأمن لأول مرة منذ بدء المواجهة مع إيران في أغسطس عام ٢٠٠٢ ، وأكدت وكالة الطاقة الذرية في نفس التاريخ (١٨ / ١) أن مجلس محافظي الوكالة سيعقد اجتماعاً طارئاً بشأن البرنامج النووي الإيراني في الثاني من فبراير ٢٠٠٦ بناء على طلب رسمي من دول الترويكا الثلاث . كما إتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أيضاً على رفض دعوة طهران لإستئناف المفاوضات وذلك في ختام محادثات جرت بين كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية وخافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي .

وحذرت بريطانيا روسيا الرافضة لفرض عقوبات على إيران من الإنخداع من العرض الإيراني لإستئناف المفاوضات مع أوروبا لتجنب إحالة ملفها إلى مجلس الأمن . وكشفت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في نفس الوقت عن أن إسرائيل تتفاوض حالياً مع الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية لبلورة سلسلة من العقوبات على إيران إذا أصرت على مواصلة برنامجها النووي . ورجح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتص عدم اللجوء إلى ضربات وقائية ضد مواقع نووية إيرانية . ومن جانبها أعربت إيران عن إعتقادها بأن أوروبا والولايات المتحدة لن تنجحا في إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن ، وطالب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الغرب بالتصرف بعقلانية أكثر في المواجهة مع بلاده ، وأعرب منوچهر متكي وزير الخارجية الإيرانية عن أمله في أن تتجنب الدول الأوروبية إتخاذ خطوات تزيد الوضع الراهن سوءاً في إشارة على ما يبدو للحديث عن عقوبات . وأكد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية أيضاً على أن العالم لن يثني إيران عن التطوير العلمي .

وإستكمالاً لما ذكرناه قبل قليل عن موقف مصر من قضية النشاط النووي الإيراني نصيف أن مصر أكدت مرة ثانية وعلى لسان وزير خارجيتها أحمد أبو الغيط في المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير المصري مع نظيره الألماني فرانك شتاينماير في الثامن عشر من يناير ٢٠٠٦ على رفضها إدخال الأسلحة النووية أو بناء قدرات نووية في الشرق الأوسط ، وأن هناك منطلقاً آخر يطالب بإخلاء المنطقة من جميع

أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي . وقد أشار الوزير الألماني في تصريحاته بأن هناك تفهماً مصرياً بأن الإتحاد الأوروبي لا يستطيع مواصلة المفاوضات إلي الأبد .

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده أحمد الموسوي مساعد الرئيس الإيراني للشئون البرلمانية والقانونية عقب لقائه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ، أكد الموسوي علي تمسك بلاده بحقها في الإستفادة السلمية من الطاقة النووية ، وقال إن الرئيس أحمدي نجاد شدد منذ توليه المسؤولية علي أن يولي مسألة العلاقات الإيرانية مع العالم العربي أهمية خاصة ، وأوضح أن إيران لا تسير وراء إنتاج أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل ، كما أنها تخلت عنها ، إلا أنه من حقها الإستفادة من الإستخدام السلمي للطاقة النووية .

ولم يمض وقت طويل إلا وجددت إيران إستعدادها لإستئناف المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في محاولة لتهدئة الموقف والحيلولة دون تحويل ملفها النووي إلي مجلس الأمن الدولي ، فقد صرح علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين في يوم الخميس التاسع عشر من يناير بأن بلاده مستعدة للتوصل إلي حل وسط في الأزمة إلا أنها ليست مستعدة للدخول في مفاوضات تهدف إلي وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم . ومن جانبه أعلن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا أن روسيا إقترحت أن يجري مجلس الأمن الدولي محادثات غير رسمية حول الملف النووي الإيراني وهو إقتراح من شأنه أن يلغي الإجتماع الطارئ لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي تقرر عقده في الثاني من شهر فبراير ٢٠٠٦ . ومن جانبه أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن روسيا ستتبني ما تتوصل إليه الوكالة الدولية من نتائج حول الملف الإيراني خلال إجتماعها الطارئ .

وفي غضون ذلك أكد الجنرال تشارلز ورلد نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا أن الولايات المتحدة لا تخطط لإحتلال إيران لكنها قد توجه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية . وقد صرح مصدر دبلوماسي غربي بمنظمة الأمم المتحدة بأن مشروع القرار الذي وزعته بريطانيا علي أعضاء مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يهدف إلي زيادة الضغط علي إيران . وأوضح أن مجلس الأمن لن

يفرض عقوبات علي طهران بسبب الرفض الروسي - الصيني لهذا التوجه .

وأعلن رئيس هيئة الطاقة النووية الروسية سيرجي كيرينكو أن إيران ألحقت إلي إستعدادها للنقاش حول المقترح الذي يقضي بتخصيب اليورانيوم الإيراني في موسكو ثم نقله إلي طهران وأشار كيرينكو إلي أن وفداً إيرانياً سيصل إلي موسكو خلال أيام لبحث المسألة بشكل أكثر تفصيلاً .

وفي مؤتمر إقتصادي عقد في طهران في يوم الأربعاء ١٨ / ١ / ٢٠٠٦ أعلن إبراهيم شيباني رئيس البنك المركزي أن بلاده بدأت بالفعل في تحويل أرصدها المالية بالبنوك الغربية إلي دول جنوب شرق آسيا تحسباً لأي عقوبات إقتصادية قد يفرضها مجلس الأمن الدولي بسبب ملفها النووي . وبالرغم من السرية المفروضة علي حجم الأرصدة الإيرانية في الغرب إلا أن وكالة الأنباء الفرنسية أشارت إلي أن طهران تحتفظ بنحو ٣٦ مليار دولار في بنوك أوروبا ، وتجدر الإشارة إلي أن إيران حصلت علي ٤٢ مليار دولار مقابل صادراتها النفطية في عام ٢٠٠٥ فقط .

وفي رد فعل سريع علي ما ذكره شيباني نفى محمد جعفر نائب حاكم البنك المركزي الإيراني نقل طهران لإحتياطياتها من العملات الصعبة من أوروبا إلي دول جنوب شرق آسيا في تناقض واضح مع تصريحات شيباني ، ونفي الأخير بنفسه (في ٢١ يناير) أن عمليات التحويل قد بدأت بالفعل ، وقال إن هذه العمليات ستبدأ عندما تري إيران ضرورة لذلك . ويقدر المحللون حجم الحسابات الخارجية لإيران بما يزيد علي خمسين مليار دولار ، ولكن الغموض الذي يحيط بالحجم الحقيقي لهذه الحسابات أدي إلي توتر أسواق المال وإرتفاع أسعار النفط في ٢٠ يناير .

وفي يوم الأحد الموافق الثاني والعشرين من شهر يناير ٢٠٠٦ نفى كل من البنك المركزي ووزارة الخارجية الإيرانية رسمياً قيام طهران بنقل إحتياطياتها من العملات الصعبة من دول أوروبا إلي دول جنوب شرق آسيا . وقد أذاع هذا البيان الرسمي التلفزيون المحلي الإيراني ، وصرح المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية أن إيران لم تنقل ودائعها وأن بلاده ليست قلقة من إحتمال إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن .

وفي تطور لاحق لهذا الموضوع أعلن نائب محافظ البنك المركزي الإيراني محمد جعفر موجداد أن طهران لم تقم بسحب أصولها المالية من البنوك الأوروبية لكنها سحبت بالفعل أرصدها من أحد البنوك الإيطالية بسبب دعوي قضائية لا علاقة لها بأزمة الملف . وقال موجداد في تصريحات لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية أن طهران سحبت أرصدها من بنك ناشيونال ديل لافورو بعد أن أصدرت محكمة في روما قراراً بتجميد أرصدة إيران في البنك بسبب الدور المزعوم لإيران في مقتل ثلاثة أمريكيين علي أيدي الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة .

وقد كشف مصدر دبلوماسي في نفس التاريخ السابق عن أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي رفض إعداد تقرير بشكل عاجل حول إيران كما يرغب الأوروبيون ، وأنه أراد بذلك منح إيران مهلة حتي مارس ٢٠٠٦ لتتجاوب مع مطالب المفتشين ، وذكر البرادعي أنه لا يمكنه الحصول علي المعلومات التي يحتاجها في وقت قريب ويريد أن يكون عادلاً مع الإيرانيين . وأضاف بأن الوكالة تقوم بدراسة محركات الطرد المركزي بي ٢ علي ضوء التقارير التي تفيد حصول طهران علي شحنات محركات طرد مركزي من شبكة السوق السوداء التي كان يقودها العالم الباكستاني عبد القدير خان ، ولا تستبعد التقارير أن تكون كل شحنة تضمنت أكثر من محرك واحد .

ومن جانبه طالب أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان في بيان له تم نشره بمقر المنظمة بقمينا إيران بضرورة التراجع عن قرار إستئناف الأبحاث النووية والعودة إلي مائدة المفاوضات .

ويري بعض المحللين أن إيران بتشددها هذا وبتصريحات رئيسها النارية التي يطلقها بين الحين والآخر ، ربما تنجح في توحيد المجتمع الدولي ضدها ، تماماً كما نجح الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر في توحيد العالم كله ضده ، وفي نفس الوقت ستضيع الفرصة علي نفسها في الإستفادة من العروض التي قدمتها لها الدول الأوروبية الثلاث خلال عامين من المفاوضات ، كما أنه ما زال أمامها العرض الخاص بتخصيب اليورانيوم في الأراضي الروسية وإعادته وقوداً نووياً لها ، وما زالت الفرصة متاحة أمامها للنظر إلي الأمور بشكل واقعي قبل أن يقدم البرادعي تقريره

النهائي حول هذه القضية في السادس من مارس ٢٠٠٦ .

وقد أدانت إيران بشدة في يوم الأحد الثاني والعشرين من شهر يناير تصريحات الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي أكد علي أن فرنسا تحتفظ بحق الرد بطريقة غير تقليدية بإستخدام أسلحة نووية ضد الدول التي يدعم قاداتها الإرهاب . وإتهم رئيس مجلس الشوري الإيراني غلام علي حداد عادل في خطاب أمام البرلمان الإيراني الرئيس الفرنسي بأنه أدلي بهذه التصريحات في محاولة لإستعادة مكانة فرنسا في العالم بعد الإضطرابات الأخيرة التي وقعت فيها . وفي قيينا صرحت متحدة بإسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن فريقاً من مفتشي الوكالة توجه إلي إيران للإطلاع علي منشآت نظنر النووية بالإضافة إلي منشآت أخرى .

وفي مقابلة مع صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية في يوم الإثنين ٢٤ يناير ٢٠٠٦ حذر علي لاريجاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين من أن بلاده ستستأنف عمليات تخصيب اليورانيوم علي نطاق صناعي إذا أحيل ملفها النووي إلي مجلس الأمن . وحث لاريجاني الإتحاد الأوروبي علي إستئناف المحادثات التي توقفت بعد أن فضت طهران أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي المنشآت النووية .

ونظراً للضغوط التي تمارسها دول الترويكا الأوروبية ، أعلن مدير الوكالة الدولية محمد البرادعي في نفس التاريخ المذكور أن الوكالة ستنشر تقريراً تمهيدياً حول البرنامج الإيراني خلال إجتماعها الطارئ في فبراير ٢٠٠٦ ، وأوضح مدير الوكالة أن رئيس المفتشين الدوليين أولي هانونن سيتوجه إلي طهران لمناقشة معلومات جديدة تتعلق ببعض المسائل التي يجري التحقيق فيها . وسيلحق هذا التقرير التمهيدي تقرير آخر أكثر شمولية تقدمه الوكالة خلال الإجتماع العادي لمجلس محافظي الوكالة في ٦ مارس ٢٠٠٦ .

وكان الزعماء الغربيون قد طالبوا البرادعي بعرض تقرير موسع عن أنشطة إيران النووية خلال الإجتماع الطارئ لمساعدتهم في إقناع روسيا والصين والدول النامية أعضاء مجلس المحافظين بالموافقة علي إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن ، إلا أنه رفض هذا الطلب في محاولة لإمهال إيران حتي موعد الإجتماع

العادي للوكالة في السادس من مارس للإجابة علي أسئلة الوكالة بخصوص برنامجها النووي الذي تشك الدول الغربية في أهدافه .

وقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس عدم وجود أسباب تدعو الإتحاد الأوروبي لمواصلة محادثاته حول البرنامج النووي الإيراني ، وذلك في الوقت الذي كان يناقش فيه مسئولون إيرانيون وروس إمكانية السماح لطهران بعمليات محدودة لتخصيب اليورانيوم مقابل نقل العملية بأكملها إلي موسكو . كما أكدت خلال لقائها مع وزير الخارجية الإيطالي جيان فرانكو فيني إنه لا بد من المضي في طريق مجلس الأمن ، وقد أكد فيني تأييد روما للموقف الأمريكي .

وقال مصدر دبلوماسي أوروبي أن المباحثات بين علي لاريجاني وإيجور إيفانوف رئيس مجلس الأمن القومي الروسي تركزت علي إمكانية السماح لإيران بعمل أبحاث وتجارب علي تخصيب اليورانيوم علي نطاق ضيق إذا ما وافقت طهران علي تحويل كل العملية الصناعية الخاصة بالتخصيب لروسيا .

الآزمة النووية الإيرانية والبتترول :

علي الرغم من تأكيدات وزير البترول السعودي علي النعيمي أن مخزونات البترول العالمية معقولة وتغطي الطلب العالمي ، إلا أن خبراء البترول حذروا من إستمرار تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني ، وأن ذلك سيؤدي لا محالة إلي إرتفاع أسعار البترول لتصل إلي مائة دولار للبرميل .

وحسب تصريحات العديد من المسئولين الإيرانيين ، فمن المتوقع أن تتباطأ معدلات إنتاج طهران من البترول إذا ما تم إحالة ملف الأزمة النووية إلي مجلس الأمن . وقال أحد خبراء الأسواق إن فرض الغرب العقوبات الإقتصادية علي إيران يعتبر بمثابة إطلاق النار علي أقدام المجتمع الدولي ، وأكد أحد كبار مسئولي بنك إنجلترا أن إرتفاع أسعار البترول بسبب الأزمة الإيرانية والإضطرابات في نيجيريا سيؤدي إلي زيادة معدلات التضخم في الدول الغربية وهو ما سيؤدي إلي تباطؤ معدلات النمو ، وأكد المسئول البريطاني أنه لا بد من تثبيت الأسعار والرواتب علي المدي القصير حتي يمكن إمتصاص أثر زيادة معدلات التضخم .

إلا أن عدداً آخر من المحللين أكدوا أن أسعار البترول لن ترتفع بعد حدود ٧٥ دولاراً للبرميل ، وأكد الخبراء أن وصول الأسعار إلي هذا المعدل سيؤدي إلي الإفراج عن الإحتياطات المخزونة لدي الدول الكبرى ، لذلك فإن عدداً كبيراً من الخبراء يؤكدون أن فرض العقوبات علي إيران سيؤدي إلي تدهور الأوضاع في إيران أكثر من تأثيره السلبي علي الدول الكبرى . وحسب إحصاءات وزارة الطاقة الأمريكية فإن دخل إيران من صادرات البترول يشكل نحو نصف ميزانية الحكومة الإيرانية ، وفي الوقت الذي أدى فيه إرتفاع أسعار البترول إلي زيادة معدلات النمو في طهران إلي نحو ٥ ٪ في السنوات الماضية ، فإن إيران لم تستطع تخفيف وطأة وقف إمدادات البترول في أثناء الحرب العراقية الإيرانية وهو ما يهدد بعدم إستقرار الأوضاع الداخلية في إيران .

ومن هنا نري أن موضوع البترول يدخل في حسابات جميع الأطراف المعنية بهذه الأزمة ، ولا شك أن أسعار البترول سترتفع ويكون لها تداعيات عالمية ، خاصة إذا أغلقت إيران مضيق هرمز وإستهدفت منشآت التصدير الخليجية ، ويرى البعض أن العالم يستطيع إحتواء وتحمل عقوبات إيران ، ولكن هل يمكنها هي أن تصمد طويلاً أمام عقوباته .

وتراهن إيران عند هذا الحد علي الأقل علي صعوبة بل إستحالة فرض عقوبات إقتصادية صارمة عليها نظراً للمصالح المتشعبة التي تربطها مع روسيا والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية بالإضافة إلي ألمانيا ، وهي الدول التي ستشكل حائط صد أمام الرغبة الأمريكية لإقرار عقوبات مؤثرة . كما تراهن إيران أيضاً علي الضربة العسكرية لمفاعلاتها ، والتي لن تمر بسلام بل ستعرض المصالح الأمريكية والإسرائيلية للخطر ، ليس هذا فحسب بل إن تدمير المنشآت النووية الإيرانية دفعة واحدة سيكون أمراً صعباً حيث تنتشر تلك المنشآت في أكثر من مائة موقع وبعضها تحت الأرض ، فلا بد من عدة أيام لتنفيذ هذه المهمة ، وهو ما يعني حرباً واسعة ومفتوحة لن تكون الأراضي الإيرانية ساحتها الوحيدة وستمتد نيرانها إلي العراق وسائر الخليج وجنوب لبنان وفلسطين وإسرائيل ، وقد تجر واشنطن إلي مستنقع أسوأ من العراق .

ويري بعض المحللين أن التهديد بفرض عقوبات دبلوماسية وإقتصادية علي إيران سيظل معلقاً في الهواء إذا لم تنضم إليها روسيا والصين ، ولا يبدو أن لأي منهما مصلحة في ذلك . كما أن وضع الجنود الأمريكيين في العراق كرهينة عند أي هجوم علي إيران بعد أن إستولي الشيعة علي مقاليد الأمور في إيران ، سيجعل من الصعب تنفيذ تلك التهديدات الأوروبية والأمريكية ، وواضح من تطور الأحداث أن إيران علي إستعداد لتدفع ثمن الصمود في مواجهة الضغوط الدولية إذا اضطرت لذلك ، حيث أنها تري أن من حقها تطوير إمكانياتها النووية لأغراض سلمية .

وقد صرح ادموند داو كورو رئيس منظمة أوبك - علي هامش منتدى دافوس الإقتصادي بسويسرا في ٢٧ يناير - بأن أوبك قد لا تتدخل للمساعدة في إحتواء أسعار النفط ، إذا ما قررت إيران وقف إنتاجها أو أرغمت عليه ، بسبب فرض عقوبات عليها ، وأكد أن المنظمة لن تنزلق بأي صورة في قضية سياسية لتلعب دوراً .

وقد أكدت إيران عدم وجود أي سبب يدعوها لوقف صادراتها من البترول ، وصرح كاظم وزير البترول الإيراني بأن بلاده لا تملك أي سبب لوقف صادراتها البترولية ، وأنها لا تربط مسألة النفط بأنشطتها النووية . وتجدر الإشارة إلي أن بعض الخبراء توقعوا إحتمال لجوء إيران إلي وقف إمدادتها البترولية في حالة فرض عقوبات عليها ، مما قد يؤدي لتزايد أسعار البترول .

وأكد الرئيس الأمريكي بعد ذلك في خطابه عن حالة الإتحاد في أول فبراير ٢٠٠٦ علي ضرورة تطوير مصادر بديلة ونووية للطاقة ، وقال إن أمريكا مرتبطة أكثر من اللازم بالبترول الذي يأتي من مناطق غير مستقرة في العالم . وأضاف إن تقدماً كبيراً في التقنيات الأخرى سيساعد أمريكا في الحصول علي بديل لأكثر من ٧٥ ٪ من الواردات الأمريكية من بترول الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٢٥ . هذا بينما أكد الخبراء في مجال البترول بأن تعهد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتقليل الإعتماد علي البترول القادم من الشرق الأوسط أمر غير واقعي ، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط تزخر بنحو ٦٠ ٪ من الإحتياطيات العالمية من البترول ، وأن تقليل الإعتماد الأمريكي علي بترول الشرق الأوسط لن يضر بالمنطقة لأنها ستتجه بعد ذلك إلي الأسواق الآسيوية .

إيران ترحب بتخصيب اليورانيوم فى روسيا :

مع تصاعد الضغوط الدولية علي إيران ، أعلن علي لاريجاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين إن طهران تنظر بإيجابية للعرض الروسي بتخصيب اليورانيوم الإيراني في موسكو ثم نقله مرة أخرى إلي طهران ، لكنه حذر مجدداً من أن بلاده ستبدأ تخصيب اليورانيوم إذا أحيل ملفها النووي إلي مجلس الأمن ، وقال لاريجاني عقب مباحثاته مع إيجور إيفانوف ، سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي في موسكو ، إن العرض يعتبر أساساً جيداً للتفاوض لكن الأمر يحتاج إلي مزيد من النقاش والإيضاحات مثل الموافقة عليه بشكل نهائي ، وأضاف أن طهران لا تعتبر العرض الروسي وحده مفتاح إنهاء الأزمة حيث أنها ترغب في مناقشة بعض التدابير الأخرى بالتوازي مع هذا العرض .

ووسط هذه التحركات الدبلوماسية الحثيثة ، اندلعت حرب كلامية شعواء بين إيران وإسرائيل حيث وصف مندوب إسرائيل لدي الأمم المتحدة النظام الإيراني بأنه متطرف ومجنون ومتشدد ، وطالب المنظمة الدولية بالإضطلاع بدورها لمنع حدوث ما أسماه بهولوكوست جديدة ، وجاءت تصريحات المندوب وان جيلرمان علي هامش الإحتفال العالمي بذكرى ضحايا المحرقة النازية (الهولوكوست) في الأمم المتحدة . وفي طهران حذر وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار إسرائيل من مغبة توجيه أي ضربة عسكرية لطهران ، وقال إن بإستطاعة إيران وحلفائها وضع إسرائيل في غيبوبة أبدية كتلك التي يعاني منها رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون . ووصف نجار الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر وإسرائيل بالشيطان الأصغر اللذين يستخدمان حرباً نفسية لتهديد إيران ، وشدد وزير الدفاع علي موقف بلاده المؤيد لإنهاء الأزمة مع المجتمع الدولي عبر المفاوضات الدبلوماسية .

وقد ندد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٧ يناير ٢٠٠٦ بمنكري المحرقة النازية لليهود ، واصفاً إياهم بأنهم متعصبون ، وذلك في الوقت الذي أحيت فيه عدة دول ذكرى المحرقة ليكون التاريخ المذكور هو يوم الأمم المتحدة العالمي لضحايا الهولوكوست . وأضاف أنان أن إحياء ذكرى المحرقة يعد في حد ذاته توبيخاً لمن ينكرها أو حتي يقول إن هناك مبالغة بشأنها . وقال إن معسكرات الإبادة النازية ،

التي وصفها بجهنم بدأت بمشاعر الكراهية والظلم وإضطهاد السامية ، واعتبر أنان هذه المشاعر علامة إنذار يجب الإنتباه لها ، والملاحظ أنه لم يذكر في حديثه هذا اسم إيران أو اسم أي دولة أخرى ، لكن يفهم من كلامه أنه يقصد إيران علي وجه الخصوص حيث كانت تصريحات أحمدني نجاد صريحة ومباشرة في هذا الموضوع .

وصرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية البريطانية بأن إجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن ومعهم ألمانيا سيعقد علي هامش مؤتمر الدول المانحة لأفغانستان الذي سيعقد في لندن من الثاني إلي الثالث من فبراير ٢٠٠٦ ، وأن هذه الدول ستحاول التغلب علي الخلافات المتعلقة بالتعامل مع إيران قبل الإجتماع الطارئ لمجلس محافظي وكالة الطاقة المقرر عقده في فيينا في الثاني من فبراير . ونقلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن أولي هانونين نائب مدير الوكالة لمعايير سلامة وأمان المنشآت النووية قوله إن مسئولو الوكالة سيطالبون طهران بالسماح لهم بتفقد موقع عسكري وتقديم معلومات عن تعاملات إيران في السوق السوداء النووية ومعلومات أخرى تتعلق بأية أنشطة علي صعيد إنتاج أسلحة نووية .

وقد قام كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني بزيارة خاطفة للصين بعد أن زار موسكو ، والتقي فيها بعدد من كبار المسئولين الصينيين ، وكان من نتائج هذه الزيارة دعوة بكين الدول الغربية إلي تكثيف الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة ، ورحب المتحدث بإسم وزارة الخارجية الصينية بالعرض الروسي بتخصيب اليورانيوم علي أراضيها مقابل إعطاء طهران الحق في إجراء الأبحاث علي مستوي ضيق وللدراسات النظرية ، وأوضحت بكين أنها لن تقبل بفرض عقوبات علي إيران . ويرى بعض المحللين أن الملف النووي الإيراني لن يحال إلي مجلس الأمن ذلك أن الدول الأعضاء في مجلس المحافظين ما زالت منقسمة حول الطريقة التي يعامل بها المجتمع الدولي الخطوة الإيرانية الأخيرة ، فالدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية تؤيد إحالة الملف لمجلس الأمن ، أما روسيا والصين ومجموعة السبع والسبعين ودول عدم الإنحياز ما زالت تري أن المفاوضات هي الطريق الأمثل لحل القضية .

وقد عادت إيران لتتحدث عن عدم كفاية العرض الروسي وأنه لا يرضي طموحاتها النووية ، حيث صرح علي لاريجاني عقب عودته إلي طهران بعد زيارة إلي موسكو وبكين بأن العرض الروسي له وجاهته ، لكنه يحتاج إلي مزيد من النقاش ، وحذر من أن التسرع الدولي في إحالة ملف طهران إلي مجلس الأمن سيؤدي إلي توتر في المنطقة . وفي بروكسل أعربت المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي بينيتا فيريرو فالدنر عن شكوكها في مسألة قبول إيران للعرض الروسي ، وأكدت أن طهران رفضته في وقت سابق ، وقالت إنه من الواضح أن إيران تنتهج سياسة لكسب الوقت في مواجهة الضغوط الدولية .

وفي قيينا أعرب الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إعتقاده بأن العرض الروسي يعد أساساً جيداً لحل أزمة الملف النووي الإيراني ، ووصف البرادعي الإقتراح خلال تصريحات في سويسرا علي هامش منتدى دافوس الإقتصادي بأنه جذاب ويمثل بداية لحل محتمل للنزاع .

ومن المقترحات التي قدمها البرادعي خلال مشاركته في منتدى دافوس إمداد إيران بمفاعلات نووية مقابل إعلان طهران تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم لمدة تتراوح بين ٨ و ٩ سنوات . وقال إن تعليق هذه الأنشطة خلال هذه المدة من شأنه مساعدة إيران علي الحصول علي ثقة المجتمع الدولي بأنها تسعى فعلاً لتوجيه الطاقة النووية للإستخدامات المدنية لا لإنتاج أسلحة نووية . وقال : أنا أفصل بين قضيتي إستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وإنتاج أسلحة نووية ، لذلك أدعو الولايات المتحدة إلي تزويد إيران بمفاعلات نووية ، كما أدعو إيران لإعلان تعليق تخصيب اليورانيوم لثمانى أو تسع سنوات علي الأقل ، لحين حصولها علي ثقة المجتمع العالمي .

ومن جانبه ، قال وزير الخارجية البريطاني جاك سترو في تصريحات علي هامش المنتدى الإقتصادي إن إيران فرصتها ضئيلة لتجنب الإحالة إلي مجلس الأمن ما لم تغير موقفها من تخصيب اليورانيوم ، وكان وزير الخارجية البريطاني قد صرح في يوم السبت ٢٨ يناير بأن المحادثات بشأن ملف إيران النووي يجب أن تسفر عن تسوية تسمح لطهران بالحفاظ علي كرامتها الوطنية ، ولا بد للغرب من أن يسلك

طريق الدبلوماسية لضمان الحصول علي صفقة لا تنطوي علي إذلال لأي طرف .

وفي غضون ذلك تبني مجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع في يوم ٢٧ يناير قراراً يدين برنامج إيران النووي ويؤيد إحالة ملف طهران لمجلس الأمن بسبب إنتهاك إلتزاماتها بحظر الإنتشار النووي .

وفي الوقت ذاته ، ذكر دبلوماسيون في قيينا أن إيران وعدت بالسماح لمفتشي وكالة الطاقة بزيارة موقع لاويزان العسكري السابق ، في خطوة إعتبرت تنازلاً من قبل طهران في إطار تحقيقات الوكالة حول أنشطتها النووية . وقد حذر قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال يحيي صفوي من أن بلاده مستعدة لإستخدام صواريخها الباليستية إذا ما تعرضت لهجوم عسكري .

وأعلنت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٦ أن إيران ستشكل تهديداً علي العالم بأسره في حال تمكنت من إمتلاك السلاح النووي، وقالت عقب محادثات أجرتها في نفس هذا التاريخ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة إيهود أولمرت في القدس إن إيران لا تهدد إسرائيل وحدها بل تهدد العالم الديمقراطي . وفي الوقت نفسه إلتقت في بروكسل وفود رفيعة المستوى تمثل دول الترويكا الأوروبية وإيران لإجراء محادثات حول الملف الإيراني تمهيداً لإجتماع مجلس محافظي وكالة الطاقة . وفي تطور جديد علي صعيد هذه الأزمة ذكرت مصادر دبلوماسية مطلعة أن طهران عرضت علي دول الترويكا خطة جديدة للتسوية تهدف إلي منع إحالة ملفها النووي لمجلس الأمن وذلك خلال إجتماع بروكسل في الثلاثين من يناير ، وتزامن ذلك مع بدء إجتماع مهم لوزراء خارجية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في لندن يهدف إلي إقناع روسيا والصين بتأييد تحرك دبلوماسي صارم ضد إيران . وتحاول إيران من خلال مقترحاتها الجديدة الإتفاق مع وكالة الطاقة الذرية حول مدي تخصيص اليورانيوم المسموح به لأغراض البحث والتطوير مع الإمتناع عن أنشطة التخصيب الأخرى . كما تتضمن مقترحاتها الموافقة علي الإمتناع علي تغذية أجهزة الطرد المركزي بغاز سادس فلورايد اليورانيوم قبل يوم الخميس الثاني من فبراير ٢٠٠٦ ، وهي الأجهزة التي تقوم بتنقية الغاز وتحويله إلي وقود لمحطات الطاقة النووية أو إلي أسلحة ، وذلك من خلال الدوران بسرعات

تفوق سرعة الصوت . كذلك أبدت إيران إستعدادها للسماح بمزيد من الوقت من أجل المحادثات مع الأوروبيين حول التخصيب علي مدي واسع . وتري إيران في ظل الخطة المقترحة أنه ما لم يتم التوصل إلي نتائج خلال عامين فستعتبر أن من حقها بدء التخصيب علي النطاق الصناعي . وكانت متحدثة بإسم الإتحاد الأوروبي قد ذكرت أن إجتماع مسئول دول الترويكا الأوروبية مع الوفد الإيراني جاء بناء علي طلب من طهران ، مشيرة إلي أنه إجتماع غير رسمي وليس جلسة مفاوضات رسمية . وعقب المباحثات قال الدبلوماسي البريطاني جون سورز إن طهران لم تقدم مقترحات كبيرة أو تكشف عن شئ جديد ، وأنه سيتم نقل المعلومات إلي وزراء الخارجية الأوروبيين لإتخاذ القرار النهائي بشأن إحالة الملف إلي مجلس الأمن . في حين إعتبر جواد وعيدي عضو مجلس الأمن القومي الإيراني ورئيس المفاوضات الإيرانيين أن المحادثات كانت إيجابية للغاية ، وأنه سيجري الترتيب لعقد مزيد من المحادثات .

وقد أكدت كل من جنوب أفريقيا وماليزيا وكوبا حق إيران الكامل في تطوير تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية ، وذلك قبل أيام من مناقشات مصيرية في وكالة الطاقة الذرية في ? بينا بشأن الملف النووي الإيراني يوم الخميس ٢ فبراير ٢٠٠٦ ، وفي بيان أصدرته بريتوريا في الثلاثين من شهر يناير عقب لقاء ضم دول ترويكا عدم الإنحياز ووزير الخارجية الإيراني منوچهر متكي ، أعلنت الدول الثلاث دعمها التحرك الحالي للوكالة الذرية الذي يهدف إلي توضيح القضايا المرتبطة بالملف النووي الإيراني . وصرح رافيل راميريس وزير الطاقة الفنزويلي بأن بلاده ستدعم إيران في خلافها مع الغرب حول برنامجها النووي . كما أكد يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية في سلطنة عمان حق إيران في أن تستفيد من الطاقة النووية السلمية، مشيراً إلي أن بلاده تتطلع لتسوية الأزمة النووية الإيرانية ، وقد جاءت تصريحاته هذه خلال زيارته لطهران في ٣٠ يناير والتي إتقي خلالها بنظيره الإيراني .

ويري المحللين أن إيران قد نجحت تكتيكياً في إدارة الأزمة أو الصراع مع الأوروبيين والإدارة الأمريكية حول ملفها النووي ، وحولت مسار الملف من طريقه

إلى مجلس الأمن إلى العودة نحو طاولة التفاوض كما أبقى الباب مفتوحاً أمام قبول العرض الروسي بإستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية ، وإنجاح عملية مقايضة نقل عمليات التخصيب بإستئناف البحوث ، ولوحت بالمصالح الإقتصادية لكل من الصين وروسيا في إيران ، الأمر الذي يدفع الأمور نحو العودة إلى مائدة التفاوض وحفظ ماء وجه الأوروبيين الذين إشتروا إنصياح إيران لإستئناف المفاوضات .

الملف النووي الإيراني على أعتاب الإحالة لمجلس الأمن :

بعد أن إجتمع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا والصين وروسيا) بالإضافة إلى ألمانيا في مساء يوم ٣٠ / ١ / ٢٠٠٦ في لندن ، أعلنوا في بيان مشترك أنه تقرر مطالبة الإجتماع الإستثنائي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تقرر عقده في يوم الخميس ٢ فبراير بأن يحيل إلى مجلس الأمن تقريره بشأن الملف الإيراني ولكن دون إتخاذ أي إجراء قبل شهر مارس ٢٠٠٦ ، ويحمل هذا الإتفاق تنازلاً مهماً لمصلحة روسيا حليفة إيران ، حيث أشار البيان إلى أن مجلس الأمن لن يتحرك بشأن طهران قبل تسلم التقرير الرسمي من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في شهر مارس . وقد وصف هذا الإتفاق بأنه حل وسط للتغلب على إعتراضات روسيا والصين ، وإعطاء إيران فرصة لتلبية مطالب الوكالة الدولية وتهدة مخاوف الدول الغربية مما تصفه بطموحات طهران النووية .

وفي تطور مهم أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوم ٣١ يناير أن إيران بدأت الإعداد بتخصيب اليورانيوم الذي يدخل في صناعة الوقود اللازم للقفابل الذرية في منشأة نطنز النووية . وجاء في تقرير الوكالة أن إيران منعت مفتشي الوكالة من إستجواب علماء إيرانيين متهمين بحيازة معدات إستخدمت لصناعة أسلحة كما لم تسمح للوكالة بتصوير مستندات تتعلق بصناعة أسلحة نووية .

وقد ذكرت مصادر دبلوماسية غربية في نفس الوقت أن إيران سلمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وثائق سرية ، تبدو علي الأرجح ذات صلة بتصميمات لرؤوس

نووية . وأشاروا في تصريحات لوكالة اسوشيتدبرس إلي أن الوثيقة المؤلفة من صفحة ونصف الصفحة تتضمن وصفاً لكيفية تحويل اليورانيوم القابل للأنشطة إلي صورة رؤوس نووية ، وقد حصل عليها مفتشو الأمم المتحدة . وذكرت المصادر نفسها أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية نقلت لإيران معلومات مخابراتية أمريكية تفيد بأن طهران تعمل علي تطوير سلاح نووي وطالبتها بالرد .

أما إيران فقد ردت بعنف في يوم الأربعاء الأول من شهر فبراير ٢٠٠٦ علي إتفاق الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن علي إحالة ملفها النووي للمجلس ، وهددت بوقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إعتباراً من يوم السبت الموافق ٣ فبراير واستئناف التخصيب علي نطاق واسع ، كما تعهدت برد بالغ السرعة والتدمير في حال تعرضها لأي هجوم ، وذلك في الوقت الذي طالبت فيه الدول الأوروبية رسمياً برفع الملف لمجلس الأمن . وصرح علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي في مؤتمر صحفي بأنه إذا أحيل ملف إيران لمجلس الأمن أو تم إطلاعه عليه ، ستكون حكومة إيران مرغمة علي تعليق كل الإجراءات الطوعية بما يشمل تخصيب اليورانيوم علي نطاق واسع . وتحدي الرئيس الإيراني أحمدني نجاد القوي النووية العظمي في مجلس الأمن ووصفها بأنها قوي هشة لن تمنع إيران من مواصلة برنامجها النووي . وقال في خطاب بثه التلفزيون الإيراني : أولئك الذين يملكون مخزونات أسلحة نووية يجتمعون ويتخذون القرارات ويظنون أن الشعب الإيراني سيخضع لقراراتهم . وكان نجاد يتحدث من بوشهر حيث موقع المفاعل النووي الإيراني الوحيد الذي تضع روسيا لمساتها الأخيرة عليه في ذلك الوقت .

وفي خطابه عن حالة الإتحاد في أول فبراير ٢٠٠٦ وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران بأنها أمة رهينة بين أيدي قلة من رجال الدين تعزل شعبها وتقمعه ، وأكد علي أن الحكومة الإيرانية تتحدي العالم بطموحاتها النووية ، وأنه يتعين علي العالم ألا يسمح للنظام الإيراني بإمتلاك أسلحة نووية ، ودعا الشعب الإيراني إلي الوقوف في وجه النظام مؤكداً رغبة بلاده في إقامة علاقات مع إيران حرة ديمقراطية .

وفي نفس الوقت إتهم الرئيس الإيراني أحمدني نجاد الرئيس الأمريكي بالنفاق

عندما إتهم إيران بانتهاك حقوق الإنسان ، وقال إن يدي أمريكا ملطخة بالدماء ، وأكد علي أنه يريد جلب بوش أمام محكمة الشعوب لما إرتكبه من جرائم ، وأضاف في خطابه الذي أذاعه التلفزيون الإيراني : إن هؤلاء الذين تلطخت أذرعهم حتي المرافق بدماء دول أخرى ، يتهموننا الآن بانتهاك حقوق الإنسان والحريات . وقال الرئيس الإيراني : في المستقبل القريب سنحاكمكم أمام محكمة الشعوب ، وإتهم نجاد بوش بأنه وصل إلي السلطة في الولايات المتحدة بعد أن أنفق مليارات الدولارات في الانتخابات ولجأ إلي حكم محكمة لترجيح كفته علي منافسه آل جور .

ويري بعض المحللين أن سلاح العقوبات الذي تود الدول الأوروبية وأمريكا إستخدامه مع إيران لم يحقق حرجاً لأي نظام إستخدم ضده من قبل ، ولم يستطع تشجيع الشعوب علي تغيير نظامها أو قاداتها ، ويستدلون علي هذا بما حدث في العراق حيث إستخدم الغرب القوة العسكرية في نهاية الأمر عندما لم تفلح العقوبات في تأدية مهمتها المنشودة . ويبدو أن إيران لن تعاني كثيراً من فرض عقوبات إقتصادية عليها نظراً لإمتلاكها إحتياطي كبير من البترول والغاز ، وهي الدولة الثانية من حيث الإنتاج في مجموعة الأوبك ، وهي تواجه ومنذ السبعينات تطبيقات القانون الأمريكي الخاص بمعاقبة إيران وليبيا المعروف إختصاراً بإسم ILSA ، وهو القانون الذي يحظر علي الشركات الأمريكية الإستثمار في كل من إيران وليبيا إلا في حدود الملايين من الدولارات ، كما يحظر علي الشركات الأمريكية التعامل مع الشركات الأجنبية التي تدخل في تعاملات مع الإقتصاد الإيراني . وقد تسبب هذا القانون في العديد من المشكلات للإقتصاد الإيراني ، إلا أنه في نفس الوقت أوقع أضراراً جسيمة بشركات البترول الأمريكية التي كانت تنوي التوسع في إستثماراتها في القطاع البترولي الإيراني الذي يشكل ٨,٧ ٪ من إجمالي إحتياطي البترول العالمي . وهذا يفسر لنا نبرة الثقة التي سادت معظم تصريحات المسؤولين الإيرانيين .

وقد بدأ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوم الخميس الثاني من فبراير ٢٠٠٦ إجتماعه الإستثنائي حول إيران ، وقال متحدث بإسم الوكالة إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تعكف منذ بدء الإجتماع علي حشد التأييد داخل مجلس محافظي الوكالة لمصلحة قرار الإحالة إلي مجلس الأمن . ومن جانبه قال

محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الملف النووي الإيراني يتجه نحو مرحلة حرجة ولكنها ليست أزمة ، وأضاف أن إيران لا تمثل تهديداً وشيكاً بسبب برنامجها النووي ، وقال إنه سواء جاء قرار الوكالة برفع الملف إلى مجلس الأمن أم لا فإن الجميع متفق على أن الطريق الوحيد لإحراز تقدم في هذا الإطار سيكون عبر الدبلوماسية والتفاوض . وفيما يلي أبرز النقاط التي تضمنها مشروع القرار المقدم للوكالة الدولية حول ملف إيران النووي بحسب الوثيقة التي حصلت وكالة الأسوشيتدبرس على نسخة منها :

- ١- يتعين على إيران تعليق جميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب والمعالجة بما في ذلك الأبحاث والتطوير على أن تقوم الوكالة بالتحقق من ذلك .
- ٢- ضرورة إعادة النظر في بناء مفاعل الأبحاث الذي يعمل بالماء الثقيل .
- ٣- سرعة التصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من الانتشار النووي وتنفيذ بنوده بالكامل .
- ٤- ولحين التصديق عليه ، يتعين على إيران العمل بموجب البنود التي وقعت عليها من البروتوكول الإضافي في ١٨ ديسمبر عام ٢٠٠٣ .
- ٥- تطبيق إجراءات الشفافية التي يحددها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- ٦- مطالبة المدير العام للوكالة بإبلاغ مجلس الأمن بهذه الخطوات المطلوبة من إيران وبجميع قرارات مجلس محافظي الوكالة في هذا الصدد .
- ٧- مطالبة إيران بتوسيع مجال التعاون مع الوكالة .

وفي رد فعل على التحذيرات الموجهة إلى إيران بأنها ستواجه عزلة دولية بسبب موقفها النووي نقلت وكالة أنباء إيسنا الإيرانية عن أحمد نجاد قوله : إن القوي الظالمة تقول إن الشعب الإيراني والحكومة الإيرانية يرغبان في أن يتم عزلها ، ولكنني أقول لهم أنهم هم الذين سيتم عزلهم . وأضاف القوي الظالمة لا تريد للشعب الإيراني أن يصل لقمة العلوم والتكنولوجيا النووية ، ولهذا يريدون أن يوقفونا .

الموافقة على مشروع قرار الإحالة :

أقر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يقضي بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن بأغلبية سبعة وعشرين صوتاً مقابل رفض ثلاثة أعضاء وإمتناع خمسة عن التصويت ، علي أن يتم إرجاء أي تحرك دولي حيال طهران لمدة شهر علي الأقل ، بينما أعلنت إيران إستئناف تخصيب اليورانيوم علي نطاق واسع رداً علي ذلك . وبموجب هذا القرار يتعين علي محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية إعداد تقرير مفصل وتقييم البرنامج النووي الإيراني قبل إجتماع مجلس محافظي الوكالة المقرر عقده في شهر مارس ٢٠٠٦ .

ويعد نص القرار بمثابة حل وسط بين الرغبة الأمريكية في تحرك دولي فوري ضد إيران من ناحية والمطلب الروسي بتأخير ذلك وإفساح المجال أمام المزيد من الجهود الدبلوماسية من ناحية أخرى . وقد إستجابت الولايات المتحدة للضغوط المصرية لإضافة شرط يؤكد أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتمت الموافقة علي إضافة هذا الشرط الذي يشير بشكل غير مباشر لإسرائيل بإعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تقول التقارير أنها تمتلك أسلحة نووية .

وفي أول رد فعل إيراني علي القرار ، أمر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد هيئة الطاقة الذرية بوقف عمليات التفتيش المفاجئة التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية علي المنشآت النووية الإيرانية إعتباراً من الأحد ٥ فبراير ٢٠٠٦ ، وذكر التلفزيون الإيراني أن نجاد قرر إنهاء تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من الإنتشار النووي الخاص بالتفتيش المفاجئ ، كما أمر بإستئناف تخصيب اليورانيوم علي نطاق واسع . وأشار نجاد في مرسوم رئاسي أصدره إلي أن الوكالة الدولية إتخذت قرار إحالة ملفها إلي مجلس الأمن تحت ضغط عدد من الدول لم يحددها ودون أي سند يبرره ، موضحاً أن القرار يتجاهل حق الإيرانيين في إستخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية ، وأن كل الأنشطة النووية الإيرانية المخصصة للأغراض السلمية ستكون ضمن إطار قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي هذه الأثناء رحبت الولايات المتحدة بقرار الوكالة الدولية ، وقال المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك إن الوكالة وجهت رسالة واضحة وغير ملتبسة لإيران بضرورة الوفاء بالتزاماتها الدولية . وقالت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إن واشنطن تأمل أن تأخذ إيران في الاعتبار الرسالة الواضحة التي وجهتها الوكالة ، كما رحب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي بالموافقة علي القرار .

وفي لندن أعلن جاك سترو وزير الخارجية البريطانية أنه ما زال في وسع إيران تلافي عقوبات دولية إذا ما أوقفت برنامجها لتخصيب اليورانيوم ، وحذر من أن مجلس الأمن قد يضطر إلي إتخاذ إجراءات صارمة إذا تقاعست إيران في وقف تخصيب اليورانيوم . وفي موسكو أعلن متحدث بإسم وزارة الخارجية الروسية أن الإقتراح الروسي بشأن تخصيب اليورانيوم الإيراني داخل الأراضي الروسية لا يزال سارياً .

وفي باريس قال فيليب دوست بلازي وزير الخارجية الفرنسية إن الباب ما زال مفتوحاً أمام طهران لإستئناف المحادثات لتفادي عقوبات الأمم المتحدة بسبب أنشطتها النووية . ومن جانبها أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن إيران تجاوزت عمداً الخط الأحمر ولا تستحق أي تساهل فيما يتعلق ببرنامجها النووي .

وقد ذكرت صحيفة دي فيلت اليومية الألمانية في عددها الصادر في يوم السبت ٤ فبراير ٢٠٠٦ نقلاً عن مصادر إستخباراتية غربية ، أن إيران أجرت تجارب سرية علي صاروخ أرض - أرض في شهر يناير ٢٠٠٦ ، وأشارت الصحيفة إلي أن الصاروخ البالستي يعتقد أن قادر علي حمل ثلاثة رؤوس نووية وكان الإختبار الذي أجري في ١٧ يناير يهدف إلي جمع معلومات حول المعايير الإليكترونية والخاصة بديناميكية الطيران من خلال رحلة الصاروخ بعيد المدى ، تحت إشراف فريق يضم خمسة عشر مهندساً وبقيادة مباشرة من الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد .

ومن ضمن ردود الفعل علي قرار الإحالة أيضاً التهديد من جانب عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني سليمان جعفر زاده بأن طهران لن تسمح بعبور

ناقلات البترول من الخليج إذا تم فرض حظر علي تصدير البترول الإيراني . وأوضح أن أمريكا والدول الغربية ليست في وضع بالمنطقة يسمح لها بإتخاذ قرارات ضد إيران ، وقال : إن الأوضاع الحالية والتفوق السياسي لإيران في المنطقة غير قابل للإنكار ، وأن أي تهديد أو ضغط علي إيران سيجعل الغرب يتلقي ضربة عنيفة في الشرق الأوسط ، لاسيما في العراق وأفغانستان . وحذر النائب الوكالة الدولية من أنها ستفقد مصداقيتها إذا رضخت للضغوط السياسية .

وقد شبّهت المستشار الألمانية انجيلا ميركل الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بأدولف هتلر ، وقالت إن العالم يجب أن يتحرك الآن لمنعه قبل أن تتمكن بلاده من إنتاج قنبلة نووية . كما أعلنت الإذاعة الإسرائيلية أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني ستوجه إلى العاصمة الأمريكية واشنطن في يوم الإثنين ٦ فبراير لبحث إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي . وقد ترددت أنباء كذلك عن أن تركيا ستستضيف في شهر يونيو ٢٠٠٦ مناورات بحرية في مياه البحر المتوسط تشارك فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والبرتغال وأسبانيا وهولندا وبولندا ، في إطار مبادرة أمنية لمنع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى إيران عبر البحر المتوسط ، وأوضحت صحيفة مليت التي ذكرت الخبر أن الإتفاق علي ذلك قد تم خلال زيارة قائد مشاة البحرية الأمريكية الجنرال مايكل هاجي إلى أنقرة وإختتمت يوم ٢ فبراير .

ويري المحللون أن هذا الموقف الإيراني المتصلب وإن كان يستند إلى حسابات دقيقة فإنه يتجاهل حقائق القوة القائمة علي الساحة الدولية ؛ فهو يستند علي أن لدي إيران أوراقاً هامة للتلويح بها في حالة التصعيد مثل التهديد بوقف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو إدراك أن فرض حظر علي صادرات البترول الإيرانية سوف يضر بالغرب ربما بدرجة أكبر من إضراره بإيران لما قد يؤدي إليه من إرتفاع حاد في أسعار البترول ، كما تدرك إيران أن خيار القوة العسكرية يعتبر خياراً صعباً أمام الولايات المتحدة لإعتبارات عديدة . ولكن الإشكالية هنا أن هذا الموقف المتشدد بحد ذاته يثير مزيداً من الشكوك حول دوافع إيران النووية ويزيد من المخاوف من أن إيران تسعى بالفعل لإمتلاك السلاح النووي وإلا فما هو المبرر لمثل هذا التشدد ، ومن

شأن ذلك أن يدفع بأطراف الأزمة الأخرى لا سيما الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي إلي تصعيد الموقف ضد إيران أياً كانت التكلفة مما سوف يفتح الباب أمام تصعيد معقد وطويل سوف تتضرر خلاله جميع الأطراف .

وفي يوم الأحد الموافق الخامس من يناير ٢٠٠٦ أعلنت إيران وقف عمليات التفتيش المفاجئ علي منشآتها النووية وإنهاء تعليقها لتخصيب اليورانيوم رسمياً بعد أن قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن ، في الوقت الذي تعهدت فيه الولايات المتحدة بممارسة مزيد من الضغوط علي طهران للتخلي عن برنامجها النووي ، كما أكدت أن قرار الوكالة يشكل رسالة واضحة بأن العالم لن يسمح لإيران بحيازة السلاح النووي . وقال وزير الخارجية الإيراني منوچهر متكي أن بلاده ليست لديها أي إلتزامات حيال البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الإنتشار النووي وغيره من الإجراءات الطوعية التي تتيح إجراء عمليات تفتيش مفاجئة من الأمم المتحدة لمنشآتها النووية . وأمر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في الرابع من فبراير بتطبيق قانون صادر عن مجلس الشوري الإيراني ينص علي إستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم إعتباراً من الخامس من نفس ذلك الشهر رداً علي قرار الوكالة . كما قلل نجاد من أهمية قرار الوكالة وقال : إنه يمكن للوكالة إصدار ما شاءت من قرارات من هذا النوع ، لكن لا يمكنهم منع تقدم إيران ، وأكد أن الوكالة لا يمكنها أن تفعل شيئاً لأن زمن التهريب ولي . وأضاف : إن بعض الدول تريد زيارة مواقع إيران العسكرية بإسم الوكالة الذرية لمعرفة المزيد عن قدراتنا الدفاعية ، ولن تسمح لهم طهران بذلك . وفي الوقت نفسه أعلن حميد رضا آصفي المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية أن مفاوضات إيران مع روسيا حول خطة تخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا ستتواصل ، وقال : إن الجولة الثانية من المفاوضات المقرر إجراؤها في السادس عشر من فبراير ٢٠٠٦ بين إيران وروسيا ستعقد ، وأكد علي ضرورة أن تكون الخطة الروسية متلائمة مع الوضع الجديد لكي يمكن البحث فيها .

ومن ناحية أخرى دعا وزير الخارجية الألمانية فرانك فالتر شتاينماير إيران إلي قبول إقتراح التسوية الروسي ، وقال : إن هذا الإقتراح يمكن أن يشكل مفتاحاً لحل تفاوضي ، وفي موسكو أعلن وزير الدفاع الروسي سيرجي ايفانوف أن فرض

عقوبات علي إيران ليس إيجابياً ، وقال : إن النموذج العراقي أثبت أن سياسة العقوبات ليست دائماً مؤثرة . وفي كراكاس ، هاجمت فنزويلا قرار الوكالة بعد الإنضمام إلي سوريا وكوبا في التصويت ضد هذا الإجراء ، أما وزير الخارجية الأندونيسية حسن ويرايودا فإعتبر أن إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ستأتي بنتائج عكسية . وعلي صعيد متصل ، أعرب إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة عن ثقته في أن إيران ستدفع ثمناً باهظاً للغاية إذا إستأنفت التخصيب الكامل لليورانيوم بعد رفع تقرير الوكالة ، وقال : إن إسرائيل لعبت دوراً مهماً فيما وصفه بأنه جهد دبلوماسي شديد وعاصف لإحالة إيران إلي مجلس الأمن .

وقد تسلمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إشعاراً رسمياً من إيران بأنها ستوقف تعليق الأنشطة النووية الحساسة ، وذكرت وثيقة سرية حصلت عليها وكالة الأنباء الفرنسية في يوم الإثنين الموافق السادس من فبراير ٢٠٠٦ أن طهران ستحد من عمليات التفتيش علي منشآتها النووية إعتباراً من يوم الأحد الخامس من فبراير ، وأضافت الوثيقة أن إلتزامات إيران بتطبيق الصيانة ستنحصر فقط بما هو وارد في معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وأنها لن تحترم بنود البروتوكول الإضافي الذي كانت تلتزم به طهران طوعاً وطلبت إيران في الوثيقة من الوكالة الذرية إزالة جميع كاميرات المراقبة التي وضعتها الوكالة في المواقع النووية الإيرانية . وأكد علي لاريجاني - أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني - أن مفتشي وكالة الطاقة سيزورون إيران خلال أيام للإشراف علي إستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم .

وحول مقترح روسيا بتخصيب إيران اليورانيوم في روسيا قال حميد رضا آصفي إن الجولة الثانية من المباحثات الروسية - الإيرانية ستجري في ١٦ فبراير ٢٠٠٦ وسوف تدرس إيران المقترح الروسي مع الظروف الجديدة ، وأكد أن إيران لن تعقد محادثات نووية مع أمريكا .

وعقب إعلان إيران إستئناف برنامجها لتخصيب اليورانيوم وإنهاء عمليات التفتيش المفاجئة علي منشآتها النووية إرتفعت أسعار البترول في يوم الإثنين ٦ فبراير ٢٠٠٦ بأكثر من دولار خلال التعاملات في أسواق آسيا وأوروبا وأمريكا ، وكذلك الحال بالنسبة لأسعار وقود التدفئة والغاز الطبيعي .

وفي تطور آخر ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن المهندسين الإيرانيين إنتهوا من حفر نفق تحت الأرض بعمق ٤٠٠ متر لإجراء تجارب نووية حال نجاحهم في إنتاج القنبلة ، وأوضحت الصحيفة الأمريكية أن النفق مجهز بأجهزة إستشعار يتم التحكم فيها عن بعد ، لقياس الضغط والحرارة الناتجين عن أي إختبار نووي ، وأشارت إلي أن محلي معلومات المخابرات بأجهزة الإستخبارات الأمريكية والأوروبية يعكفون علي دراسة طبيعة النفق والأجهزة الحساسة داخله ، من خلال التصميمات الهندسية التي حصلوا عليها وأماطو اللثام عن وجودها لأول مرة في يوم الثلاثاء السابع من فبراير ٢٠٠٦ . ونقلت الصحيفة عن مصدر وثيق الصلة بجهاز الإستخبارات الأمريكية قوله إن التصميمات الهندسية تتسق مع تلك الخاصة بمواقع التجارب النووية تحت الأرض ، وأضافت أن فريقاً من الخبراء الإيرانيين يتركز علي بعد عشرة كيلومترات للتحكم في الأجهزة الحساسة داخل النفق ومتابعة عملها .

وقد تلقي مجلس الأمن الدولي إخطاراً رسمياً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السابع من شهر فبراير ٢٠٠٦ بشأن إحالة الملف الإيراني إلي المجلس ، وقام الدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة بإرسال الخطاب إلي المندوب الأمريكي لدي المجلس جون بولتون ، حيث ترأس الولايات المتحدة دورة المجلس في هذه الفترة .

توقعات الضربة العسكرية لإيران :

وهناك إعتقاد سائد في إيران بأن الولايات المتحدة لن تهاجمها عسكرياً بسبب الخلاف حول البرنامج النووي ، وربما عبر عن ذلك بوضوح إسفنديار رحيم أحد نواب الرئيس الإيراني خلال زيارة للعاصمة الأندونيسية جاكارتا عندما قال بأنه لا يعتقد أن الولايات المتحدة ستهاجم بلاده وأضاف إن إيران ليست العراق وليست أفغانستان ولا يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب من أفغانستان والعراق حتي الآن ، ومن المستحيل أن تقوم بالتالي بغزو إيران ، وفي نفس الوقت أشار وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في حديث للتلفزيون الألماني إلي أن كل الخيارات مطروحة علي الطاولة بما في ذلك الرد العسكري .

وفي غضون ذلك أكدت مصادر دبلوماسية أن القوي الكبرى في مجلس الأمن

لا تعتزم إتخاذ خطوات نووية تجاه إيران وسوف تتجنب الأمور الجوهرية في أول رد فعل من جانبها علي قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإبلاغ المجلس بشأن الملف النووي .

وقد أدانت السعودية علي لسان الأمير تركي الفيصل سفير السعودية لدي الولايات المتحدة برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم ، ولكنه إنتقد في الوقت نفسه السياسة الأمريكية حيال الدول الساعية لإمتلاك سلاح نووي . وقال الفيصل إن البرنامج النووي الإيراني يصعد التوتر في الشرق الأوسط ، ويوجد أجواء من التنافس غير الضرورية وغير المرغوب فيها .

وفي خضم الأنباء التي أفادت بأن تركيا ستساعد في تنفيذ عملية عسكرية أمريكية ضد إيران أكد عبد الله جول نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركية أن بلاده لن تسمح بإستخدام أراضيها في عملية عسكرية أمريكية ضد إيران ، موضحاً أن أنقرة نقلت بوضوح موقفها الخاص بعدم مهاجمة الدول المجاورة إلي جميع الأطراف بما فيها الولايات المتحدة ، وقال جول في تصريحات لصحيفة مليت التركية إن الحدود التركية تم ترسيمها عام ١٦٣٩ ، مشيراً إلي أن هذا التاريخ أقدم من تاريخ الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية . وبالرغم من هذه التصريحات التي تعد بمثابة رسالة طمأنة لإيران بأن تركيا لن تتعاون بشكل كامل مع واشنطن في حالة إقدامها علي القيام بعمل عسكري ضد إيران ، فإن جول أكد أن إنتاج صواريخ طويلة المدى قادرة علي حمل رؤوس نووية أمر يدفع لإثارة العديد من التساؤلات . وفي الوقت نفسه كشفت صحيفة مليت النقاب عن أن المخابرات المركزية الأمريكية قامت بالتعاون مع المخابرات التركية بعملية مشتركة علي بوابة حدودية مع إيران إحتجزت خلالها شاحنتين تركيتين تحتويان علي صناديق الومنيوم يمكن إستخدامها في أغراض نووية كانتا في طريقها لإيران ، وأشارت الصحيفة إلي أن هذه العملية جرت في نوفمبر ٢٠٠٥ وأن المخابرات الأمريكية رصدت الصناديق منذ خروجها من مدينة ميلانو الإيطالية ، وأبلغت المخابرات التركية بتحركاتها ، وأضافت أن الجانب التركي أجري إختبارات علي المواد الموجودة بالصناديق وتأكد من إمكانية إستخدامها لأغراض نووية .

وفي إطار التصعيد المستمر للأزمة النووية الإيرانية ، كشفت صحيفة صنداي تلجراف البريطانية أن الولايات المتحدة تستعد لقصف المواقع النووية الإيرانية ، وأن الخبراء العسكريين الأمريكيين يخططون لغارات جوية مدمرة مدعومة من سلاح البحرية علي المواقع الإيرانية المشتبه بها كحل أخير في حال فشل الجهود الدبلوماسية في الوقت نفسه ، رفع المفتشون التابعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية الأختام عن المواقع النووية في إيران كما أزالوا كاميرات المراقبة وأعلن رئيس مجلس الشوري الإيراني أن بلاده قد تستأنف أبحاثها النووية خلال ساعات .

وقد أوضحت الصحيفة أنه علي الرغم من أن إيران عمدت خلال الفترة الأخيرة إلي تفرقة منشآتها النووية في أماكن مختلفة مع إقامة بعضها تحت سطح الأرض ، فضلاً عن تعزيز دفاعاتها الجوية ؛ فإن خبراء البنتاجون يعتقدون أن توجيه ضربات عسكرية لتلك الدولة سوف ينال بشكل كبير من قدرات برنامجها النووي . وقالت الصحيفة أيضاً أن إمكان القيام بعمل عسكري ضد إيران ربما يتسبب في إثارة خلاف بين واشنطن وبريطانيا التي تخشي من إحتمال أن يؤدي أي هجوم علي تلك الدولة إلي تفجير موجة من حوادث العنف والأعمال الإنتقامية المناوئة للغرب في منطقة الشرق الأوسط في نفس الوقت الذي لن يساعد فيه علي شل فعالية البرنامج النووي لدي إيران .

وأكدت مصادر دبلوماسية في الوكالة الدولية أن المفتشين رفعوا الأختام وأغلب كاميرات المراقبة عن المواقع النووية الإيرانية ، والمعدات اللازمة في التجارب النووية ، إستجابة لطلب إيران عقب رفع ملفها لمجلس الأمن ، وهو ما يترك للوكالة الدولية وسائل محدودة للغاية لمراقبة أنشطة إيران النووية .

وقد أكد مركز أبحاث أوكسفورد البريطاني علي أن أي قصف امريكي للمنشآت النووية العسكرية الإيرانية قد يسفر عن مقتل الآلاف ليشعل شرارة حرب طويلة المدي ويدفع إيران لتطوير برنامجها النووي المثير للجدل بسرعة كبيرة . وأكد المركز في تقرير له بأن يشمل القصف الأمريكي لإيران في حال حدوثه ضرب عشرين منشأة نووية وعسكرية بهدف القضاء علي قدرات إيران الجوية والنووية علي حد سواء ، الأمر الذي سيؤدي إلي مقتل ما لا يقل عن عشرة آلاف شخص تقريباً ما بين مدنيين

وعسكريين بالإضافة للخبراء العاملين في البرنامج النووي الإيراني . وتوقع التقرير أن تثير هذه الخطوة حرباً طويلة الأمد في الشرق الأوسط بل أنها ستدفع إيران إلي سرعة العمل علي تطوير برنامجها النووي وتقديم كل دعم ممكن للمقاتلين في العراق وحزب الله في لبنان وهو ما سيؤدي بدون شك لزيادة المشاعر المعادية للولايات المتحدة حول العالم . كما أفاد التقرير بأنه علي الرغم من أن القصف الأمريكي سيؤدي إلي تأخير برنامج الأسلحة النووية نحو عشرة أعوام للوراء ، لكن طهران تستطيع تحويل الموقف إلي صراع غاية في الخطورة والشراسة في غضون شهر واحد فقط .

وتوقع التقرير أن يشارك في العمل العسكري المحتمل ضد إيران نحو مائة قاذفة قنابل متركزة علي متن حاملات طائرات في الخليج وحذر من أنه في حالة قصف المفاعل النووي الإيراني في بوشهر فإن سحابة ضخمة من الإشعاعات النووية ستخيم علي الخليج كله .

وأشار واضعو التقرير أيضاً إلي أنه لا يمكن تجنب الهجوم البري وهو ما يتطلب مشاركة نحو مائة ألف جندي تقريباً ، مشيراً إلي أن الولايات المتحدة تنشر بالفعل نحو ١٣٠ ألف جندي في العراق و ١٨ ألف جندي في أفغانستان . وحذر التقرير من أن أي تحرك عسكري لحل الأزمة النووية الإيرانية يعتبر إختياراً غاية في الخطورة لا بد من تجنبه ولا بد من البحث عن وسائل سلمية أخرى لحل الأزمة مهما كانت صعوبتها .

وقد حذر الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي من أن فرض مجلس الأمن عقوبات علي طهران سيؤدي دون شك لزيادة مطردة في أسعار البترول ، وهو ما سيضاعف من الصعوبات التي تواجهها الدول الصناعية بسبب إرتفاع أسعار البترول إلي نحو ٧٠ دولاراً للبرميل . وإستبعد - في حديث صحفي له في العاصمة الماليزية - احتمال إتخاذ إجراء عسكري ضد بلاده علي الرغم من تصاعد الضغوط الدولية عليها وتهديد الرئيس الأمريكي جورج بوش بعدم التسامح مع طموحات إيران النووية .

إيران تستأنف تخصيب اليورانيوم :

أعلنت إيران أنها إستأنفت في يوم الإثنين ١٣ فبراير ٢٠٠٦ أنشطتها لتخصيب اليورانيوم في مفاعل نطنز النووي ، كما أكدت أنها سترسل وفداً من المفاوضين إلي موسكو في ٢٠ فبراير لمواصلة المباحثات حول برنامجها النووي ، وذلك عقب تأجيل المفاوضات في ١٦ فبراير لأسباب فنية ، وقد أكد جواد وعيدي مساعد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أنه تم إستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم طبقاً لما أقره البرلمان وتنفيذاً للأوامر المباشرة التي أصدرها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد .

وصرحت مصادر أوروبية في منظمة الأمم المتحدة بأن تأجيل إيران محادثات مع روسيا المتعلقة ببحث الإقتراح الروسي بنقل تخصيب اليورانيوم إلي الأراضي الروسية ، سببه رغبة طهران في إضافة منشآت لتخصيب اليورانيوم علي الأراضي الإيرانية وعدم إقتصارها علي روسيا فقط .

وشدد مصدر دبلوماسي إيراني علي رغبة طهران القوية في إضافة إقتراحها بتخصيب اليورانيوم علي أراضيها إلي الإقتراح الروسي ، مشيراً إلي حق إيران في إمتلاك دورة الوقود النووي بإعتبار هذه المسألة سيادية لا يجوز المساس بها ، فضلاً عن أنها لا تخالف أحكام معاهدة حظر الإنتشار النووي لا سيما أن الأنشطة النووية الإيرانية تتم تحت أعين مفتشي الوكالة الدولية . وأعلن وعيدي أن وفداً إيرانياً سيتوجه إلي موسكو لإستئناف المفاوضات حول الإقتراح الروسي بتخصيب اليورانيوم علي أراضيها في ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ .

وفي إطار الجهود المبذولة للحد من تصاعد الأزمة ، وافقت روسيا في الخامس عشر من فبراير ٢٠٠٦ علي طلب إيران بتأجيل المفاوضات حول الأزمة النووية الإيرانية إلي عشرين من نفس هذا الشهر ، وفي الوقت نفسه حرص الجانب الإيراني علي التقليل من شأن إستئنافه لأنشطة تخصيب اليورانيوم ، وأكدت طهران أنها إستأنفت تلك الأنشطة علي نطاق معلمي محدود ، في حين حذر الإتحاد الأوروبي من أنه سيسعي لإتخاذ إجراءات ضد طهران من خلال مجلس الأمن إذا لم توقف إيران برنامجها لتخصيب اليورانيوم ، كما حذرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة من

مغبة التحرك الإيراني الأخير .

وفي الوقت نفسه ، أعلن الجنرال يحيى رحيم صفوي قائد الحرس الثوري الإيراني أن بلاده مستعدة للرد علي أي هجوم عسكري قد تشنه الولايات المتحدة عليها ، وقال صفوي في تصريحات للتلفزيون الإيراني إن القوات المسلحة وضعت خططاً واستعدت للقيام بعمليات دفاعية وهجومية ، ولا تري أي خطر من هجوم محتمل .

وفي واشنطن أعلن شون ماكروماك المتحدث بإسم وزارة الخارجية في الخامس عشر من شهر فبراير ٢٠٠٦ أن إدارة الرئيس جورج بوش ستطلب من الكونجرس الموافقة علي تخصيص ٧٥ مليون دولار لتمويل تشجيع الديمقراطية في إيران . وقال المتحدث إنه سيتم المطالبة بهذه الأموال في إطار الموازنة الإضافية لعام ٢٠٠٦ لتمويل برامج إذاعية وتبادل مع إيران ، وأشار مسئول بارز بالوزارة إلي أن هذه الأموال ستخصص لتحسين البث الإذاعي ، وبدء عمليات بث بالأقمار الصناعية ، بالإضافة إلي تمويل منح دراسية لطلبة إيرانيين ليأتوا إلي الولايات المتحدة .

وقد أكدت فرنسا علي لسان وزير خارجيتها فيليب دوست بلازي أن طهران ماضية قدماً في برنامج سري لتطوير أسلحة نووية ، وقال للتلفزيون الفرنسي إنه لا يوجد برنامج نووي مدني بوسعه تفسير البرنامج النووي الإيراني ، مؤكداً أن الإمكانيات المتوافرة لدي إيران هي لبرنامج عسكري نووي . وأشار دوست بلازي إلي أن المجتمع الدولي بعث برسالة شديدة الحسم للإيرانيين بأن يوقفوا كل الأنشطة النووية وعمليات التخصيب ، إلا أن طهران لم تستجب لهذه الدعوات .

كما واصلت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الهجوم الدبلوماسي ضد طهران ، التي وصفتها بأنها البنك المركزي للإرهاب العالمي . وفي الوقت نفسه أعلنت ميليسيا فيلمنج المتحدثه بإسم الوكالة الدولية للطاقة النووية أن الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة حذر من أنه سيكون من الصعب عقد صفقة مع إيران حول برنامجها النووي دون السماح لها بمجال صغير من عمليات التخصيب ، وهو الأمر الذي ترفضه الدول الغربية بشدة .

وعلي صعيد آخر حذر وزير الإستخبارات الإيرانية غلام حسين محسني من أنه من الغباء شن أي هجوم عسكري إسرائيلي ضد إيران ، مشيراً إلي أن مثل هذا الهجوم سيدفع طهران إلي الرد بحسم وبشكل يدفع إسرائيل للندم علي إتخاذ مثل هذه الخطوة وذلك في رد علي تهديد إسرائيل بضرب منشآت إيران النووية في حال فشل المفاوضات في إقناع طهران بالتخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم ، في الوقت ذاته هددت جماعة إيرانية تسمي الإستشهاديون الولايات المتحدة وبريطانيا بضربات إنتحارية ضد قوات التحالف في العراق حال شن هجوم علي المنشآت النووية الإيرانية ، وذكرت الحركة علي لسان المتحدث بإسمها أن لديها عدة مئات من المتطوعين لتنفيذ مثل هذه العمليات الإنتحارية .

وفي قيينا أعلن مسئول إيراني رفيع ترحيب بلاده بالإقتراح الذي أبداه الدكتور محمد البرادعي الذي يسمح لإيران بإجراء عمليات تخصيب اليورانيوم بشكل محدود علي أراضيها ، مشيراً إلي أن الإقتراح يمثل خطوة إلي الأمام .

وأكدت الصحف الإسرائيلية أن واشنطن تبحث إحتمال إستخدام قواعد عسكرية في جورجيا الواقعة شمال غرب إيران لشن هجمات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية ، حيث كشفت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية أن الأمريكيين يجرون إتصالات لبحث ما إذا كانت جورجيا ستوافق علي إستخدام قواعدها العسكرية ومطاراتها في حالة القيام بعمل عسكري ضد إيران . كما نقلت الصحيفة عن مسئولين بالحكومة الجورجية - في التقرير الذي نشرته بموقعها علي الإنترنت في يوم الأحد ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ - قولهم إن تبليسي تخشي من رد عسكري إيراني عنيف، إذا سمحت جورجيا للقوات الأمريكية بإستخدام أراضيها كقاعدة لشن هجمات ضد إيران ، لكن مع ذلك ربما تشعر أنها ملزمة بالإذعان لمثل هذا الطلب بسبب إعتمادها الكبير علي الدعم والمساعدات الأمريكية . كما أنها تخشي أيضاً من نشوب إضطرابات داخلية بسبب المعارضة القوية التي تبديها الأقلية المسلمة لمشاركة البلاد في الحرب في العراق ، حيث تشارك بقوة عسكرية صغيرة .

في الوقت نفسه ، كشفت صحيفة ידיعوت أحرونوت عن أن إسرائيل ستطلق قمرأً صناعياً حديثاً للتجسس يتيح لها مراقبة المنشآت النووية الإيرانية عن كثب ،

وقالت الصحيفة إن القمر الصناعي وإسمه ايروس ٢ مزود بكاميرا تستطيع تصوير أجسام علي الأرض حجمها ٧٠ سنتيمتراً فقط ، علماً بأن الكاميرا المركبة في القمر الصناعي الإسرائيلي التجسسي أوفك ٥ المتمركز بالفعل في الفضاء الخارجي تستطيع تصوير أجسام حجمها متر واحد فقط . وقد صرح منوچهر متكي وزير الخارجية الإيرانية عقب إجتماعه مع نظيرة البلجيكي كارل دوجيشت في بروكسل بأن الكرة الآن في ملعب المجتمع الدولي ولا تزال هناك فرصة للتوصل إلي حل ، لافتاً الإنتباه إلي أن زمن التهديدات قد مضي ، وأنه من الخطأ أن يستخدم الغرب لغة التهديد بفرض عقوبات علي إيران . وقد جاءت هذه التصريحات في الوقت الذي إختتم فيه الوفد الإيراني في يوم الأحد ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ محادثات في موسكو حول الإقتراح الروسي دون الخروج بنتيجة واضحة . وقد إكتفي مجلس الأمن الوطني الروسي إثر إنتهاء جلسة المحادثات بالقول أنه تقرر إستئناف المحادثات دون تحديد زمان أو مكان ذلك .

وأكد علي حسين تاش رئيس الوفد الإيراني في المفاوضات مع روسيا أن الجانبين نجحوا في التوصل إلي تفاهم علي أسس صيغة مشتركة مع الجانب الروسي خلال المفاوضات بشأن الإقتراح الروسي ، وقد جاءت هذه التصريحات بعد إنتهاء المفاوضات بدون التوصل إلي حل مرض للأزمة ، وقبل ساعات قليلة من مغادرة الوفد الإيراني موسكو أكد تاش علي أن الإقتراح الروسي يعتبر أفضل حل لتسوية الأزمة لأن هناك ثمة ثقة متبادلة بين البلدين . هذا وقد تقرر إستئناف المباحثات في طهران في الأسبوع الأخير من فبراير ٢٠٠٦ . وأعلن وزير الخارجية الإيرانية منوچهر متكي أن بلاده لن تبحث بعد اليوم برنامجها النووي مع الترويكاف الأوروبية بل مع دول أوروبية منفردة .

وقد صرح هادي نجاد حسينيان نائب وزير البترول الإيراني في الثاني والعشرين من شهر فبراير ٢٠٠٦ بأن بلاده لا تعتزم إستغلال البترول كسلاح في مواجهة الضغوط الدولية بخصوص برنامجها النووي . وقد جاء هذا التعهد الإيراني بعد أسابيع قليلة من تأكيد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن الطاقة أمر مهم بالنسبة للغرب ، وأي قرار يتعلق بهذا الشأن سيضر بالمستهلك وليس المنتج .

وفي بيان مشترك صدر في أبوظبي في ختام إجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع كوندوليزا رايس وزير الخارجية الأمريكية في ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ أعربت دول الخليج والولايات المتحدة عن مخاوفهما إزاء إنتشار التكنولوجيا النووية في المنطقة دون إشارة إلي إيران بالتحديد ، كما أكدا موقفهما الثابت من نبذ الإرهاب بمختلف صوره وأشكاله ، وتقديم دعم إقليمي ودولي لمكافحته .

وقد أعلن دبلوماسي كبير في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران قدمت إلي مفتشي الأمم المتحدة معلومات بشأن مشروع سري لمعالجة اليورانيوم ، هذا في الوقت الذي صرح فيه دبلوماسيون غربيون بأن طهران تقوم حالياً بتشغيل مجموعة من عشرة أجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم ، وأضافت المصادر الدبلوماسية أن وفداً من مفتشي الوكالة الذرية توجه إلي طهران لزيارة الموقع الذي يضم المشروع الذي يطلق عليه اسم الملح الأخضر ، وقد ورد ذكر هذا المشروع في التقرير الذي أعدته الوكالة في مطلع شهر فبراير ٢٠٠٦ إستعداداً لتقديمه إلي مجلس محافظي الوكالة خلال إجتماعهم المقرر عقده في يوم ٦ مارس ٢٠٠٦ .

وعلي صعيد آخر وصل مسئولون روس وصينيون إلي إيران في يوم الجمعة ٢٤ فبراير في زيارة تستغرق ثلاثة أيام لإجراء مباحثات مع نظرائهم الإيرانيين في محاولة لإقناعهم بقبول إقتراح يمثل حلاً وسطاً بشأن برنامجها النووي ، وسوف يزور رئيس الوفد الروسي مفاعل بوشهر لإنتاج الطاقة الذي تبنيه روسيا في جنوب إيران وسيبحث مع المسؤولين الإيرانيين إستكمال بناء المفاعل .

الاتفاق بين طهران وموسكو :

وفي السادس والعشرين من شهر فبراير ٢٠٠٦ أعلن نائب الرئيس الإيراني غلام رضا آقا زاده أن بلاده توصلت إلي إتفاق مبدئي في المفاوضات مع روسيا حول إقتراح يرمي إلي تهدئة المخاوف بشأن ملفها النووي . وأشار إلي أن المفاوضات ستواصل خلال الأيام المقبلة في موسكو . وذكر آقا زاده خلال مؤتمر صحفي مع رئيس الوكالة الروسية للطاقة الذرية سيرجي كيريينكو الذي كان يقوم بزيارة لطهران

أنه تم التوصل إلى إتفاق مبدئي حول إنشاء شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم ، وأعلن كيريبنكو من جهته أن إقتراح تخصيب اليورانيوم في روسيا يبقى علي طاولة المفاوضات بعد محادثات طهران ، ويهدف الإقتراح الروسي المدعوم من الأوروبيين إلى تزويد إيران بالوقود اللازم لتشغيل مفاعلاتها النووية مقابل وقف إيران لتخصيب اليورانيوم علي أراضيها . وأوضح كيريبنكو أنه لم تعد هناك خلافات فنية أو مالية بشأن المحادثات حول العرض الروسي ، وأكد أن بلاده ستصر علي إبقاء الملف النووي الإيراني داخل نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومن ناحية أخرى ، أعلن وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف في نفس اليوم أن بلاده ستواصل جهودها لحل قضية الملف النووي الإيراني قبل بدء إجتماع مجلس محافظي الوكالة ، وفيما يتعلق بمفاعل بوشهر ، صرح كيريبنكو بعد قيامه بجولة في المفاعل الذي تساهم موسكو في بنائه أن موسكو سوف تنقل وقود اليورانيوم إلى المفاعل عندما تكون علي إستعداد لإفتتاحه . وأشار آقازاده إلى أن بلاده سوف ترحب بعروض روسية لبناء مفاعلين آخرين في إيران .

وفي غضون ذلك ، أعلن أسد الله حבורي رئيس برنامج تطوير المحطات النووية في إيران أن تشغيل المفاعل النووي الإيراني الذي تبنيه روسيا في بوشهر سيتأخر لبعض الوقت دون أن يفصح عن سبب ذلك . وصرح سيرجي كيريبنكو مدير الوكالة الفيدرالية الروسية للطاقة الذرية بأن التأخير يرجع إلي مسألة فنية وليست سياسية .

وفي موسكو أعلن علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين في يوم الأربعاء الأول من مارس ٢٠٠٦ أن المحادثات بين المفاوضين الروس بشأن الإقتراح الروسي لإقامة مشروع مشترك لتخصيب اليورانيوم إختتمت بإتفاق عام ، لكن المقترحات لا تزال بحاجة لمزيد من العمل ، وأن المحادثات ستستمر لتسوية القضايا المعلقة ، مشدداً علي تمسك إيران بحقه في تخصيب اليورانيوم علي أراضيها . وقد جاء ذلك في الوقت الذي بدأ فيه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد حملة دولية لكسب الدعم الدولي لبرنامج النووي خلال زيارته لماليزيا التي تتمتع بعلاقات طيبة وقوية مع الولايات المتحدة . وفي كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر لرجال الأعمال في كوالالمبور قال

أحمدي نجاد إنه يجب معاملة الناس علي أساس العدل ولا ينبغي الإستهزاء بأحد .

وفي تصعيد مفاجئ للأزمة النووية الإيرانية ، أكد حميد رضا آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية أن بلاده ليست مستعدة للتفاوض بشأن أنشطتها لتخصيب اليورانيوم وأكد إصرارها علي مواصلة هذه الأنشطة بأي ثمن . وفي الوقت نفسه ذكرت صحيفة صنداي تايمز البريطانية أن القوات الإسرائيلية الخاصة تعمل داخل إيران في إطار خطة عاجلة لتحديد مواقع المنشآت الإيرانية السرية لتخصيب اليورانيوم . وقبل إجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية بيوم واحد ألمح علي لاريجاني إلي إحتمال إستخدام طهران البترول كسلاح في حالة تعرضها لضغوط متزايدة بسبب برنامجها النووي ، وهدد بإستئناف تخصيب اليورانيوم علي نطاق واسع بمجرد رفع الملف الإيراني إلي مجلس الأمن .

وأشارت المصادر الدبلوماسية الغربية إلي أن الأمريكيين يستعدون لمفاوضات صعبة في مجلس الأمن الدولي من أجل إقناع الدول الأعضاء بالمجلس بتحديد مهلة مدتها ثلاثون يوماً لإيران لوقف برنامجها النووي ، وأشارت أيضاً إلي أن الأمريكيين وصفوا مشروع قرار لكي يتبناه مجلس الأمن ينص علي منع القادة الإيرانيين من السفر وفرض عقوبات إقتصادية أو فرض حظر نفطي علي إيران .

كما كشفت مصادر في الإتحاد الأوروبي عن أن إيران قدمت عرضاً تتعهد فيه بعدم تخصيب الوقود النووي علي نطاق صناعي لمدة عامين مع الإستمرار في الأبحاث والتطوير لكن القوي الأوروبية رفضت العرض قائلة إنه لن يهدئ المخاوف من أن طهران تسعى سراً للحصول علي قنابل نووية ، وأشارت إلي أن الإتحاد الأوروبي كان قد طلب عدم التخصيب لمدة تصل إلي عشر سنوات وهو ما رفضته إيران .

وفي يوم الجمعة الثالث من مارس ٢٠٠٦ إنتهت في العاصمة النمساوية فيينا المحادثات بين إيران والترويكا الأوروبية دون التوصل إلي أي إتفاق بين الجانبين بشأن الملف النووي الإيراني ، وفي موسكو حذر تقرير أعده خبراء بمجلس السياسة الخارجية والدفاع - وهي هيئة إستشارية روسية - من أنه سيكون لدي إيران أسلحة

نووية خلال خمس سنوات علي الأكثر . وجاء في التقرير الذي نشر في يوم الجمعة الثالث من مارس أن إيران تسعى للحصول علي السلاح النووي وستتمكن من ذلك عاجلاً أم آجلاً .

وقد تعهد الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوم السبت ٤ مارس ٢٠٠٦ ببذل أقصى جهد لتسوية الأزمة عبر الوسائل الدبلوماسية وذلك قبل إجتماع مجلس محافظي الوكالة في يوم الإثنين السادس من مارس ، وفي اليوم الثاني لإجتماع المجلس واصلت الولايات المتحدة تهديدها برفع الملف الإيراني لمجلس الأمن وحشد تأييد الدول الأوروبية وغيرها لفرض عقوبات إقتصادية ضد إيران ، مؤكدة رفضها للإقتراح الروسي الذي يسمح لطهران بإمتلاك برنامج أبحاث لتخصيب اليورانيوم تحت رقابة الوكالة الدولية . ومن ناحيتها تمسكت إيران بموقفها من المطالب الدولية ودعت الوكالة لتعويضها عن الأعوام الثلاثة التي علقت خلالها برنامجها النووي . وفي غضون ذلك قرر مجلس الشوري الإيراني منح أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من العائدات النفطية لإنجاز محطة بوشهر النووية التي تقوم روسيا ببنائها . ومن ناحيته عرض الدكتور محمد البرادعي تقريره حول البرنامج النووي الإيراني علي مجلس المحافظين .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترفع تقريرها لمجلس الأمن :

بعد ثلاثة أيام من الإجتماعات التي بدأت في السادس من مارس ٢٠٠٦ رفع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً لمجلس الأمن ، أوضح فيه وجهات النظر المختلفة حول أزمة برنامج إيران النووي ، وذلك في الوقت الذي أكدت فيه طهران تمسكها بتخصيب اليورانيوم ، وانتقدت تقرير محمد البرادعي مدير الوكالة الذرية الذي إتهمها بالإستعداد لتخصيب اليورانيوم علي نطاق واسع ، ووصفته بأنه ذو طابع سياسي . وطالب المجلس في ملخصه الذي كشف عنه رئيس مجلس المحافظين بدعم جهود الوكالة الذرية في القضية بإعتبارها الجهة الأساسية التي يجب أن تقوم بأنشطة التحقق من البرنامج الإيراني بالإضافة إلي إستمرار تناول الملف في إطار الوكالة .

وتضمن الملخص الدعوة إلى العودة للمفاوضات والترحيب بالمبادرة الروسية لإنهاء الأزمة التي كانت تقترح السماح لطهران بتخصيب اليورانيوم علي نطاق محدود لأغراض الأبحاث مقابل وقف التخصيب علي نطاق واسع . ومن جانبها أكدت إيران أنها ستضطر لإعادة النظر في سياسة تصدير البترول في حال زيادة الضغوط العالمية بسبب البرنامج النووي ، كما حذر جواد وعيدي رئيس الوفد الإيراني في إجتماعات مجلس محافظي الوكالة من أن بلاده تملك وسائل الرد المباشرة علي أي تهديدات أمريكية . وقال وعيدي إنه إذا كانت أمريكا تملك وسائل كفيلة بإلحاق الأذي والمعاناة بإيران فإن واشنطن معرضة بدورها للألم والأذي ، وفي حال إختيار أمريكا لهذا الطريق فسوف تسلكه إيران .

وقد حذر الرئيس الإيراني أحمددي نجاد في يوم الأربعاء ٨ مارس ٢٠٠٦ من أن الذين يحاولون إنتهاك حقوق الأمة الإيرانية سيندمون سريعاً علي تلك المحاولات . وأكد في خطاب ألقاه في محافظة لورستان بغرب إيران أمام آلاف من مؤيديه أن إيران لن تستسلم أمام الضغوط الدولية عليها وطالب نجاد المجتمع الدولي بالإذعان لحق إيران في تخصيب اليورانيوم .

وكان تقرير البرادعي قد أشار إلي أن طهران تجاهلت بصفة عامة مطالب وجهت إليها في الرابع من فبراير ٢٠٠٦ بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم عندما وسعت من مشروع تجريبي للتخصيب بشكل يستوجب تدخل مجلس الأمن مما قد يعني بحث فرض عقوبات عليها . وفي الوقت نفسه ذكر نيكولاس بيرنز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية في يوم ٨ مارس ٢٠٠٦ أن مجلس الأمن سيبحث الملف الإيراني يوم الإثنين (١٣ مارس) أو الثلاثاء (١٤ مارس) . وأكد مسئولون أمريكيون أن مجلس الأمن الدولي سيطلب من إيران وقف الأبحاث النووية وإلا واجهت عقوبات . وأعلن مصدر دبلوماسي في الوكالة للطاقة الذرية أن أمريكا تعتقد إمتلاك إيران لكميات من غاز اليورانيوم المشع كافية لصنع عشر قنابل نووية ، وأنها ستمتلك بعد تحويل اليورانيوم ٨٥ طناً من سداسي فلوريد اليورانيوم الذي يمكن إستخدامه في أجهزة الطرد المركزي لإجراء عمليات تخصيب . وقد أعربت الرئاسة النمساوية للإتحاد

الأوروبي في بيان لها عن قلق الإتحاد بشأن ما خُص إليه تقرير البرادعي من أن الوكالة الذرية بعد ثلاث سنوات من التفتيش لا تزال عاجزة عن تأكيد أن إيران لا تقوم بأنشطة نووية غير معلنة ، كما لم تبدد بعد الشكوك بشأن حجم وطبيعة البرنامج النووي .

وفي تلك الأثناء صعدت إيران من لهجتها ضد الدول الغربية رداً علي إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن ، حيث رفض الرئيس الإيراني تحرك الوكالة ، ووصف قرارها بإحالة الملف بأنه غير عادل ، مؤكداً علي أن زمن التهيب ضد بلاده قد ولي وحل زمن إرادة الشعب ، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء الإيرانية ، وأضاف أن الدول الغربية تعرف أنها غير قادرة علي توجيه أقل ضربة للأمة الإيرانية لأنها تحتاج إليها .

وأعلن آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران أن بلاده ستقاوم أي ضغط أو مؤامرة ، وستواصل برنامجها النووي .

وفي تطور آخر أعلن نيروز دولت آبادي سفير إيران في أنقرة أن بلاده تقدمت بإقتراح مفاجئ إلي تركيا بتخصيب اليورانيوم وتطوير وقود الطاقة النووية الخاصة بها في الأراضي التركية ، وأوضح دولت آبادي في تصريحات نشرتها صحيفة ذي نيو اناتوليان في التاسع من مارس ٢٠٠٦ أن هذا الحل سيكون الأفضل بالنسبة لإيران لأن تركيا هي أكثر دولة تثق فيها إيران ، وإذا قبلت أنقرة هذا الإقتراح فإنه سيكون مفيداً جداً لإيران .

هذا وقد رفضت الولايات المتحدة الإقتراح الروسي بعقد إجتماع بين روسيا والصين والولايات المتحدة بالإضافة لدول الترويكا الأوروبية حول الملف النووي الإيراني ، معتبرة أن المحادثات المقبلة يجب أن تجري في مجلس الأمن ، وقد جاءت هذه الدعوة علي لسان وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف بعد ساعات من توقع خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية بالإتحاد الأوروبي فرض مجلس الأمن عقوبات تستهدف النظام الإيراني بشكل خاص وتعرض الشعب لمعاناة إقتصادية . ووصف الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران بأنها مشكلة تقلق القائمين علي الأمن

القومي ، وقال : إنه يريد حلاً دبلوماسياً لطموحات إيران النووية ، وأن المخاوف الأمريكية هي نتيجة رغبة إيران المعلنة في تدمير إسرائيل والإعتقاد الأمريكي بأن إيران تسعى لتطوير سلاح نووي .

وحول وجود خلافات داخل الخارجية الأمريكية حول كيفية التعامل مع طهران ، نفي جون بولتون المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة وجود أية خلافات في هذا الصدد ، وأكد علي أن المسألة الإيرانية تعد إختباراً حقيقياً لمجلس الأمن ، وأوضح أن الولايات المتحدة تبقي جميع خياراتها مفتوحة . وتوقع بولتون أن يصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً يتسم بالصراحة والوضوح ويشدد علي أن البرنامج النووي الإيراني يمثل خرقاً وتهديداً للسلام والأمن الدوليين . وقد تزامنت هذه التصريحات التي أدلي بها بولتون مع بدء إجتماع مندوبي الدول دائمة العضوية فيما يشبه المعسكر المغلق للتوصل إلي صيغة البيان الرئاسي المنتظر .

وفي برلين ، أعرب كريستان شتوبلر أحد قياديي حزب الخضر الألماني عن إعتقاده بأن الولايات المتحدة تخطط للقيام بضربة عسكرية ضد إيران ، وأشار إلي أن إدارة الرئيس جورج بوش تمتلك بالفعل خططا لهذه الضربة .

وفي القدس ، أثارت تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي السابق موشيه يعالون ، التي أكد فيها علي قدرة بلاده عي توجيه ضربة عسكرية لإيران ، زوبعة سياسية في إسرائيل ، حيث خرج رئيس الوزراء بالوكالة إيهود أولمرت ليؤكد أن إسرائيل تعمل كثيراً وتتكلم قليلاً في هذه القضية ويشدد أولمرت علي أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بأي حال من الأحوال إمتلاك طهران لسلاح نووي ، وطالب المجتمع الدولي بمنع طهران من الحصول علي أسلحة نووية . وكان يعالون قد صرح في مركز هدرسون للدراسات بواشنطن بأن أي هجوم إسرائيلي علي إيران سيكون له تأثير فعلي في إعاقة تطوير البرنامج النووي الإيراني لعدة سنوات . وأكد يعالون إمتلاك إسرائيل وسائل للتشويش علي الدفاعات الجوية الإيرانية وقدرة علي شن هجمات جوية وهجمات من نوع آخر . وأضاف أن الإيرانيين لن يترددوا في الرد علي هجوم إسرائيلي بصواريخ شهاب ٣ وكاتيوشا ، لكن إسرائيل قادرة علي التصدي لها عبر إستخدام صواريخ حيثس أو السهم المضادة للصواريخ .

ومن جانبه ، حذر القائد السابق للقوات الجوية الإسرائيلية الجنرال إيتان بن الياهو من أن الحديث عن قدرة إسرائيل علي توجيه ضربة عسكرية لإيران قد يدفع دولاً إلي وقف الضغط الدبلوماسي علي إيران .

وفي هذه الأثناء إجتمع الدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة الذرية مع وزير الخارجية التركية عبد الله جول لبحث الأزمة النووية الإيرانية ، وذكرت الصحف التركية أن البرادعي طلب من جول الوساطة بين إيران والغرب لإنهاء الأزمة .

وهكذا رأينا أن الأزمة النووية الإيرانية قد أخذت منعطفاً سريعاً جداً ، وأن إيران قد قررت السير إلي النهاية في طريق التشدد في موقفها إزاء هذه القضية مهما كلفها ذلك ، كما أننا نجد أوروبا وأمريكا أيضاً تلمحان دائماً باستخدام القوة رغم حرصهما علي حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية . والواقع أن الغرب قد إتخذ قراراً بمنع إيران من إمتلاك دورة الوقود النووي بأي وسيلة ، وأنه لا يستبعد أي خيار من الخيارات المتاحة إذا إستحال وقف إيران بالطرق الدبلوماسية . وعلي الرغم من أن أمريكا تعترف بصعوبات ومخاطر حرب أخرى في منطقة الشرق الأوسط الساخنة ولا تعتبر إيران هدفاً سهلاً ، إلا أن الدعايات التي تقوم بها الحكومة الأمريكية تثبت أنها تقوم بتهيئة الرأي العام الداخلي لتحمل بعض التكاليف والخسائر بهدف إحباط ما يسمى بالتهديد النووي الإيراني ، وقد أثبتت إستطلاعات الرأي أن الحكومة الأمريكية نجحت في إثارة الشعب الأمريكي ضد الحكومة الإيرانية ورغم أن بعض الخبراء ينسبون هذا النجاح إلي اللهجة التي إختارها محمود أحمددي نجاد في تعامله مع العالم الخارجي . وفي المقابل تري الحكومة الإيرانية أن التخاذل أو التراجع في قضية الملف النووي يعد بمثابة سلسلة من الضغوط من أجل تغيير السلوك الإيراني في الميادين الأخرى ، ومن هنا تفضل بعض تيارات النظام الإيراني الثبات في هذه المرحلة علي التراجع ، وربما أدت صلابتهم بجانب المشكلات التي ستنجم عن الحرب إلي تخلي أمريكا وحلفائها عن سياساتهم تجاه إيران . ومن ثم فإن ثبات طرفي الأزمة علي مواقفهما يزيد من إحتمال وقوع الحرب يوماً بعد يوم ، غير أنه تبقي الفرصة قائمة لقيام أحد الطرفين بتغيير سياسته والتقدم لإجراء المصالحة التاريخية .

ويري بعض المحللين ومنهم الدكتور علي أصغر كاكو جويباري أن موضوع

التكنولوجيا النووية نقطة بداية التعامل بين أمريكا وإيران علي أساس الند للند ، وأن التشدد الإيراني في هذا الصدد والموقف الأوروبي - الأمريكي الذي يريد إجبار إيران علي التراجع ، قد أوجد تحدياً كبيراً بين الطرفين . ومن هنا فإنه يجب علي أمريكا لكي تحافظ علي قواتها ومصالحها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا والخليج والمحيط الهندي ، أن تعرف أصول التعامل مع إيران كند لها وأن تخضع لضوابطه ، وتؤكد الحقائق والظروف الموجودة في هذه المنطقة علي أن التعامل علي قدم المساواة بين أمريكا وإيران هو أمر مطروح علي طاولة البحث كخيار مؤثر ، وأن هذا النوع من التعامل يحتاج بطبيعة الحال إلي تسامح أحد الطرفين تجاه الآخر ، وتنفيذ هذا الأمر علي ما يبدو في يد أمريكا .

وقد نشر الفريق الدولي لمواجهة الأزمات - الذي يمارس نشاطه علي مستوي العالم كمنظمة مستقلة من أجل توقع الأزمات ومنع حدوثها - تقريراً شاملاً حول القضية النووية الإيرانية . ورأي هذا الفريق أن أنسب حل لهذه القضية هو في الإعتراف رسمياً بحق إيران في تخصيب اليورانيوم بشرط أن يتم أولاً : إيقاف تخصيب اليورانيوم علي أراضي تلك الدولة لعدة سنوات ، ثانياً : أن تقوم إيران بعملية التخصيب بعد ذلك بشكل محدود ، ثالثاً : أن تفرض علي عمليات التخصيب رقابة مشددة ، بحيث يتم التفتيش علي المنشآت النووية الإيرانية بشكل موسع ودقيق ومنظم ، وقد إقترح الفريق الدولي لمواجهة الأزمات أن يكون إيقاف التخصيب في إيران لمدة تتراوح بين خمس سنوات وسبع سنوات . كما إقترح هذا الفريق قيام الإتحاد الأوروبي بإقناع إيران بقبول هذا الحل ، وعقد إتفاقية مع إيران للتعاون التجاري وتشجيع الشركات الأوروبية علي الإستثمار في صناعة الغاز الإيراني والسماح لها بالمشاركة في المشروعات النووية الإيرانية . ويجب علي أمريكا الكف عن تهديد إيران وأن تخطو خطوات علي طريق التفاهم وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بدعم مساعي الإتحاد الأوروبي الإقتصادية تجاه إيران . وطبقاً لتقرير هذا الفريق فإن كثيرين من الشخصيات الإيرانية البارزة وأصحاب الإتجاهات السياسية المختلفة يؤيدون هذا المشروع ، وقد ذكرت بعض المصادر أن علي اكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام من المؤيدين المستترين لهذا الحل . كما وضع

الفريق سياسة للمقاطعة في حالة رفض إيران لهذا المشروع وهي سياسة مرحلية .

وقد ترددت أنباء عن أن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تقوم بدراسة مقترحات حول إصدار بيان رئاسي يطالب إيران بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ووقف بناء مفاعل نووي دون أن يتضمن فرض عقوبات . ويعد هذا البيان بمثابة الرد الأول من جانب مجلس الأمن بعد تسلمه الملف النووي الإيراني . بينما سعت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لإستصدار بيان صارم يهدف للضغط علي إيران ، في حين أرادت روسيا أن يظل مجلس الأمن في الخلفية ، وتؤيد الصين الموقف الروسي . هذا بينما أكد المستشار النمساوي فولفجانج شوسل الذي ترأس بلاده الإتحاد الأوروبي في هذه الفترة أن المجتمع الدولي له موقف موحد من الملف النووي الإيراني ، وأكدت وزيرة خارجيته اورسلا بلاسنيك ونظيرها البريطاني جاك سترو أن التفاوض مع إيران ما زال ممكناً .

وقبل أيام من عقد جلسة مجلس الأمن لبحث الملف النووي الإيراني ، أعلن المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي في يوم الأحد ١٢ / ٣ / ٢٠٠٦ أن بلاده لن ترسخ أبداً لقرار قد يصدر عن مجلس الأمن بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم . كما أكد علي أن الإقتراح الروسي لا يزال قابلاً للتفاوض وذلك بعد قليل من تصريحات سابقة أكد فيها أن الخطة الروسية لم تعد واردة . وأوضح أن الإقتراح الروسي يمكن أن يكون محل تفاوض إذا تضمن حق إيران في إستكمال الأبحاث النووية داخل أراضيها .

وفي محاولة أخرى لحل الأزمة دبلوماسياً إقترحت روسيا في التاريخ نفسه عقد محادثات أزمة علي مستوي عال في فيينا يوم ٢٠ مارس تشارك فيها الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن بالإضافة إلي ألمانيا والدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأعلن متحدث بإسم وزارة الخارجية الروسية أن بلاده تدرس إدخال تعديلات علي عرضها المقدم إلي إيران . ومن جهة أخرى كشفت صحيفة صنداي تليجراف البريطانية أن إيران إنتهت من تشييد مركز سري للعمليات تحت الأرض في طهران إستعداداً للمواجهة العسكرية المحتملة مع الغرب ، وأن مجمع القيادة السري هذا تم تشييده تحت حي عباس آباد بشمال العاصمة وتربطه أنفاق سرية

بالوزارات والهيئات الحيوية كوزارة الأمن القومي ووزارة الطاقة . ويصل طول هذه الأنفاق إلي نصف ميل وإرتفاعها وعرضها إلي ٣٥ قدماً . وأضافت الصحيفة أن بناء المجمع يأتي في إطار خطة وضعها النظام الإيراني لنقل معظم قادته ومراكز عملياته تحت الأرض حتي يصعب علي الأقمار الصناعية رصدها مما يعكس الإعتقاد المتنامي لدي زعماء إيران بأن طهران قد تتعرض لقصف جوي تشنه الولايات المتحدة وإسرائيل . ورجحت الصحيفة أن تلجأ إيران في حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة إلي مهاجمة السفن الحربية الأمريكية في الخليج وزرع ألغام مائية علي طول مضيق هرمز الذي تمر يومياً به سفن تحمل ٢٠ ٪ من إنتاج البترول العالمي وذلك إستناداً إلي دراسة عسكرية أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) . ونقلت الصحيفة عن مسئول أمريكي بارز في المخابرات قوله أن إيران إذا أغلقت المضيق فإن الولايات المتحدة ستتمكن علي الأرجح من السيطرة عليه وإعادة فتحه ولكن بعد أن تتكبد خسائر فادحة .

وفي الوقت الذي أعلنت فيه إيران عزمها بناء محطة طاقة نووية ثانية خلال ستة أشهر ، كشفت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في عددها الصادر في يوم الإثنين ١٣ مارس ٢٠٠٦ عن أن إدارة الرئيس بوش تخطط لحملة دبلوماسية ضد حكام إيران تهدف بالأساس إلي تغيير النظام الإيراني . ونسبت الصحيفة إلي أعضاء معهد هوفر للدراسات السياسية - الذين شاركوا في الإجتماعات - قولهم إن بوش ونائبه ديك تشيني ومستشار الأمن القومي ستيفن هادلي يتبنون سياسة جريئة إزاء طهران تستند إلي التفريق في التعامل بين النظام والشعب الإيراني في محاولة لكسب تأييد الإيرانيين وتهدف في النهاية إلي تغيير النظام . وأوضحت أن إدارة التخطيط بوزارة الخارجية تعتزم إنشاء مكتب خاص بشئون إيران في واشنطن والتركيز علي عمليات التنصت والتجسس علي النظام الإيراني عبر البعثات الدبلوماسية الأمريكية في الدول المتاخمة لإيران .

وقد أكد وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف أن موسكو لن تؤيد الموقف المتشدد الذي تتبناه واشنطن وإزاء طهران كثنمن للدعم الأمريكي لملف روسيا الخاص بالإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وإتهم الولايات المتحدة بوضع العراقيل أمام

إنضمام روسيا إلي المنظمة لأسباب سياسية .

وفي نفس الوقت أعلن وزير الطاقة الإيرانية پرويز فتاح أن طهران ستبدأ في إنشاء محطة طاقة نووية ثانية في بوشهر خلال ستة أشهر ، وذلك بعد موافقة الحكومة علي تخصيص ٢٠٠ مليون دولار من عائدات البترول لبناء المحطة ، وقال إن الروس وعدوا بالإنهاء من المحطة الأولى في بوشهر بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ .

وقد أكد عبد الله جول وزير الخارجية التركية الذي كان يتحدث أمام نواب الحزب الحاكم خلال مؤتمرهم التشاوري الذي عقد في يوم الأحد ١٢ مارس ٢٠٠٦ علي أن مخاطر البرنامج النووي الإسرائيلي تماثل مخاطر البرنامج النووي الإيراني ، وقال جول في عرضه تطورات الشؤون الخارجية لنواب حزب العدالة والتنمية الحاكم أن إسرائيل تزعم أنها لا تمتلك برنامجاً نووياً ولكن جميع المعلومات الواردة من الخارج تشير إلي أن إسرائيل طورت هذا البرنامج النووي قبل ثلاثين عاماً . وشدد جول علي أن كل الأسلحة النووية في المنطقة تشكل تهديداً لتركيا مشيراً إلي أنه يتعين علي كافة دول المنطقة إتباع برنامج لنزع السلاح النووي وأن يكون ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة وبشكل شفاف . وأشار جول أيضاً إلي أن هناك سبعين ألف شاحنة تتجه إلي إيران سنوياً عن طريق تركيا موضحاً أنه إذا ما تم تنفيذ عملية عسكرية ضد إيران فإن ذلك سوف يدفع بتركيا لمصاعب كبيرة .

وفي الثالث عشر من مارس ٢٠٠٦ أعلن عن إرتفاع أسعار البترول لتتجاوز حاجز الـ ٦٠ دولاراً للبرميل إثر إستمرار أزمة البرنامج النووي الإيراني ، وتلويح طهران بإستخدام سلاح البترول ، وتوقف جزء من الصادرات النيجيرية . وفي حديث أجراه مراسل صحيفة الأهرام المصرية ونشر في يوم الثلاثاء الموافق ١٤ مارس ٢٠٠٦ أجاب الدكتور علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين علي سؤال حول نية إيران إستخدام سلاح النفط في حال تحويل الملف لمجلس الأمن ، بقوله : إيران لا تنوي إستخدام سلاح النفط لهذا الغرض ، لأن إيران مهتمة بالإستقرار في العالم ، ولكن نتوقع لو حدث التصعيد ، فإن هذا سيؤدي تلقائياً إلي رفع أسعار النفط ، لأن عدم الإستقرار دائماً يربك الأسواق العالمية ، وعلي رأسها بالطبع سوق النفط .

وفي هذا الحديث أكد الدكتور لاريجاني أيضاً علي أن إيران لن ترضخ للضغوط الأمريكية في وقف التخصيب ، مؤكداً أن موقف بلاده ثابت ، لأنه مدعوم بالمواثيق والمعاهدات الدولية ، وأن بلاده لن تخشي من أي ضغوط أو عقوبات دولية . وجدد لاريجاني موقف بلاده بتخصيب اليورانيوم علي نطاق واسع في حال إصرار الغرب علي موقفه بعد إحالة الملف إلي مجلس الأمن ، وكذلك فإن المشروع الروسي هو الآخر بات منتهياً . كما أكد أكثر من مرة في حديثه هذا علي أن مفاعل بوشهر تتوافر فيه أعلي درجات السلامة ، وهو بهذا يوجه رسالة إلي دول الخليج التي تشعر بالقلق من وجود هذا المفاعل وإمكانية أي تسرب إشعاعي منه .

وفي يوم الثلاثاء الرابع عشر من مارس ٢٠٠٦ بدأ مجلس الأمن إجتماعاً غير رسمي حول الملف النووي الإيراني في محاولة للتوصل إلي إتفاق حول نص بيان رئاسي يكون بمثابة أول رد فعل من جانب المجلس منذ إحالة الملف إليه في الأسبوع السابق علي هذا الموعد . وقد بدأ سفراء الدول الخمسة عشر الأعضاء في المجلس إجتماعهم في مقر البعثة الفرنسية لدي الأمم المتحدة ، وذلك بعد إجتماع آخر للدول الخمس دائمة العضوية في المجلس . وأعلنت الولايات المتحدة أنها تريد إعلاناً قوياً من رئاسة مجلس الأمن كرد أولي علي التحدي النووي الإيراني . كما نفت حدوث أي خلاف مع بقية أعضاء المجلس حول سبل منع إيران من إمتلاك السلاح النووي . وفي طهران أكد الرئيس الإيراني أحمددي نجاد مجدداً أن بلاده لن تتراجع قيد أنملة عن برنامجها النووي ، وأنه لا توجد قوة قادرة علي سلبها تكنولوجيا دورة الوقود النووي التي تملكها . وقال الرئيس الإيراني في خطاب خلال زيارة محافظة لستان جلستان إن هذه الحكومة وهي حكومة الشعب ستواصل طريقها بفخر وقوة وحكمة حتي تنال كل حقوقها .

وفي غضون ذلك ، أعلنت مصادر إيرانية أن المحادثات حول إقتراح موسكو بتخصيب اليورانيوم في روسيا استؤنفت في يوم الإثنين ١٣ مارس ٢٠٠٦ في موسكو . ومن ناحيتها إتهمت روسيا إيران بعرقلة مساعيها الدبلوماسية لتسوية الأزمة النووية ، ونقلت وسائل الإعلام الروسية عن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قوله نشعر بخيبة أمل بالغة بسبب الأسلوب الذي تنتهجه إيران خلال المحادثات .

وقد صعد الرئيس الأمريكي جورج بوش لهجته حيال إيران في الرابع عشر من مارس وإتهمها بالمساهمة في أعمال العنف التي تواجهها القوات الأمريكية في العراق من خلال إمداد المسلحين العراقيين بالعبوات الناسفة ، وأعلن تمديد العقوبات الأمريكية المفروضة عليها منذ عام ١٩٩٥ لمدة سنة . وكان الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد فرض عقوبات علي إيران في ١٥ مارس ١٩٩٥ بسبب ما وصفه بجهود إيران المتزايدة للحصول علي أسلحة دمار شامل ودعمها المستمر للإرهاب الدولي ولعمليات تنسف عملية السلام في الشرق الأوسط . وتحظر هذه العقوبات علي الرعايا الأمريكيين والشركات الأمريكية القيام بأي نشاط تجاري أو استثمار في إيران .

وفي كلمة لأحمدي نجاد في حشد بمدينة جرجان شمال شرق إيران تحدي الرئيس الإيراني التهديدات الغربية بفرض عقوبات سياسية ضد بلاده ومنها حظر سفر السياسيين إلي الدول الغربية ، وقال إن عدم وجود سياسيين حكماء في الغرب يجعل السفر إلي هناك غير ممتع .

وفي يوم الخميس السادس عشر من مارس ٢٠٠٦ أصدر البيت الأبيض وثيقة تحدد إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في مواجهة الدول التي تعتبرها تمثل التحدي الأكبر لواشنطن وتتصدرها إيران . وحذرت الوثيقة من أن الولايات المتحدة مستعدة رغم وضعها في العراق لشن هجمات وقائية ضد الدول المعادية التي تهدد أمنها معتبرة أن إيران هي الدولة التي تمثل أكبر تحد للولايات المتحدة . هذا في حين أعلنت إيران في نفس اليوم إستعدادها للتفاوض مع الولايات المتحدة لتسوية المشاكل في العراق ، وأكد علي لاريجاني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن بلاده قبلت الدعوة التي وجهها الزعيم الشيعي العراقي عبد العزيز الحكيم لطهران لبدء محادثات مع واشنطن بشأن العراق ، وأنها ستشكل وفداً للمفاوضات ، مؤكداً علي أن المباحثات ستقتصر علي العراق فقط . وقد رحبت واشنطن علي لسان المتحدث بإسم البيت الأبيض سكوت ماكليان بإستعداد إيران لمناقشة الوضع في العراق مع الولايات المتحدة .

وبعد يوم واحد من الترحيب بهذا العرض أعرب ستيفن هادلي مستشار الرئيس

الأمريكي لشئون الأمن القومي عن إعتقاده بأن الإستعداد الإيراني لمناقشة الوضع في العراق يحمله علي الإشتباه في وجود مناورة للتخفيف من الضغوط الدولية التي تمارس علي طهران بسبب أنشطتها النووية ، وكشف عن أن إيران إنتظرت إحالة ملفها إلي مجلس الأمن للموافقة علي بدء مناقشات حول الوضع في العراق .

وقد إستأنفت مجلس الأمن مشاوراته حول إيران في يوم الثلاثاء ٢١ / ٣ / ٢٠٠٦ بعد أن فشلت الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس بالإضافة إلي ألمانيا في التوصل إلي إتفاق حول سبل مواجهة التحدي النووي الإيراني . وأشار دبلوماسيون من الدول الست إلي أن المناقشات كانت صعبة وإستمرت أربع ساعات ، وتحدثوا عن تطابق في وجهات النظر حول الهدف ، وهو منع إيران من أن تصبح قوة نووية عسكرية ، مؤكدين بذلك إستمرار الخلافات حول وسائل تحقيق هذا الهدف.

هذا وقد أعلن الرئيس الإيراني في رسالة التهنئة التي وجهها إلي الشعب الإيراني بمناسبة عيد النيروز إن طهران لم تحصل علي التكنولوجيا النووية بسهولة حيث لم يقدمها أحد ولن يستردها أحد . وشجب نجاد الحملة التي تشنها بعض الدول التي أعاققت تقدم الشعب الإيراني خلال العامين ونصف الماضيين في إشارة إلي الفترة التي علقت خلالها إيران نشاطاتها النووية لإجراء مفاوضات مع الترويكا الأوروبية .

وفي الخامس والعشرين من مارس ٢٠٠٦ حذرت صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية من أن إيران تتحرك بسرعة أكبر مما هو متوقع لتخصيب اليورانيوم ، مما يمكنها من توفير كميات كافية لتصنيع قنبلة نووية في غضون ثلاثة أعوام فقط . ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية أمريكية تأكيدها أنها تلقت معلومات جديدة بهذا الشأن من قبل ممثلي عدد من الدول في مجلس الأمن الدولي كانوا قد حصلوا عليها من مصادر رفيعة المستوى في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأشارت الصحيفة إلي أن إيران علي وشك إدخال غاز اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي ، كخطوة أولي في عملية التخصيب . وأكدت الصحيفة أنها تلقت

معلومات تشير إلى أن المهندسين في مفاعل نطنز سيبدأون تجاربهم بهذا الصدد خلال أيام قليلة للتأكد من أن أجهزة الطرد والأنابيب التي تصلهم تعمل بشكل جيد وآمن ، ومن المتوقع أن تبدأ عملية ضخ الغاز في الأجهزة البالغ عددها ١٦٤ في غضون أسبوعين .

وفي الوقت الذي سعت فيه واشنطن للضغط علي روسيا للانضمام للغرب في إنتقاد إيران في الأمم المتحدة إلا أن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسية أكد أن بلاده لن تقبل بأي قرار يأخذ الغرب حول إيران من وراء ظهرها في تعليقه علي معلومات صحفية حول مفاوضات سرية تجريها بريطانيا مع دول غربية أخرى . هذا بينما إتهم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي بريطانيا بأنها تأمرت لمنع تقدم بلاده ، وذلك من خلال قيامها بأعمال تخريبية في خوزستان الغنية بالبترو .

وقد أعلن جاك سترو وزير خارجية بريطانيا في يوم الإثنين السابع والعشرين من مارس ٢٠٠٦ أن وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلي ألمانيا سيجتمعون في برلين يوم الخميس ٢٩ مارس لبحث أزمة البرنامج النووي الإيراني . وقال سترو إن الإجتماع يهدف إلي بحث الخطوات التالية في مجلس الأمن رداً علي رفض إيران الإنصياع لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تخصيب اليورانيوم . ومن جانبه أكد علي أصغر سلطانيه سفير إيران لدي الوكالة أن توجيه ضربة عسكرية ضد المواقع النووية الإيرانية لن يدمر أنشطة التخصيب إذ يمكن بسهولة نقلها إلي أي مكان في البلاد المترامية الأطراف وإستئنافها مجدداً .

هذا في الوقت الذي صرح فيه مصدر رفيع المستوي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن عدداً من المفتشين الدوليين توجهوا في يوم ٢٩ مارس إلي طهران للتحقق من مدي التقدم الذي أحرزته فيما يتعلق بعمليات تخصيب اليورانيوم ، وأضاف أن تقرير المفتشين سوف يسهم بشكل إيجابي في قرار مجلس الأمن المرتقب .

ومن جانبها ، طالبت موسكو إيران في ٢٨ مارس بإعطائها رداً لا لبس فيه علي الإقتراح الروسي بشأن عمليات تخصيب اليورانيوم في الأراضي الروسية ، وقال

وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف إنه يجب علي إيران الآن توضيح موقفها من الإقتراح ، وإذا كانت توافق عليه أم لا ؟ حتي يتم التوصل لحل للمخاوف الدولية المتصاعدة . وفي نفس الوقت إقترحت إيران إنشاء مركز دولي لصناعة الوقود النووي علي أراضيها ، وأوضح بيان السفارة الإيرانية في موسكو أن طهران لا تستطيع أن تظل معتمدة علي موردين دوليين ، لكنها ترحب بإنشاء مركز دولي يمدّها بالطاقة النووية بمشاركة دول أخرى تحت إشراف دولي علي أراضيها .



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

القسم الرابع

عرض الحوافز الغربية

وفرض العقوبات على إيران



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

● مهلة الثلاثين يوماً :

في نهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٦ تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع بياناً رئاسياً طالب فيه إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم وأمهلها ثلاثين يوماً لذلك ، لكنه لم يحدد الإجراءات المحتملة في حال عدم تجاوبها ، هذا في الوقت الذي اقترحت طهران رسمياً إنشاء كونسورتيوم إقليمي (تحالف شركات) لتخصيب اليورانيوم لتسوية الخلاف حول هذه الأنشطة . وقد صدر هذا البيان بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بسبب معارضة الصين وروسيا لأي صيغة يمكن أن تمهد لفرض عقوبات علي إيران في وقت لاحق . وقد تضمن البيان تنازلاً مهماً لروسيا والصين في هذا الإطار .

وفي نص البيان يدعو مجلس الأمن إيران إلي إتخاذ الإجراءات المطلوبة من قبل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تعتبر ضرورية لبناء الثقة فيما يتعلق بالطابع السلمي لبرنامجها النووي . ويؤكد المجلس في هذا الإطار علي الأهمية الخاصة التي يعلقها علي إعادة تعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بشكل كامل ودائم بما في ذلك ما يتم في إطار البحث والتطوير ، وأنه يمكن التحقق من هذا التعليق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويطلب المجلس تقريراً من المدير العام للوكالة محمد البرادعي خلال مهلة الثلاثين يوماً حول الطريقة التي تتجاوب فيها طهران مع هذه المطالب .

وفي نفس الوقت أكد الدكتور البرادعي أن إيران لا تشكل خطراً وشيكاً علي الأمن والسلم العالميين لكنه أشار في الوقت نفسه إلي أنه بعد ثلاث سنوات من التعامل مع طهران فإنه لا يمكن الجزم بأن برنامج طهران النووي موجه للإستخدام السلمي فقط . ووصف البرادعي فكرة فرض عقوبات علي إيران بالفكرة السيئة ، ودعا خلال محاضرة ألقاها في الدوحة طهران إلي التعاون مع الوكالة . كما حذرت ألمانيا بشكل غير مباشر من أنها قد تضحي بمصالحها الإقتصادية وتساند مطلب فرض عقوبات إقتصادية علي طهران إذا لم تستجب لشروط المجتمع الدولي وتقوم بإيقاف جميع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم خلال مهلة الثلاثين يوماً التي حددها بيان مجلس الأمن .

وفي خضم هذه الأحداث أعلن الجنرال حسين سالدمي رئيس أركان قوات الدفاع الجوي في الحرس الثوري الإيراني نجاح تجربة إطلاق صاروخ جديد بتقنيات متقدمة تمكنه من الهروب من رصد أجهزة الرادار ، وأكد علي قدرة الصاروخ علي حمل رؤوس حربية بأنواع مختلفة ، ويمكن وضع الصواريخ متعددة الرؤوس علي صواريخ باليستية عابرة للقارات يفوق مداها خمسة آلاف كيلو متر في الوقت الذي يتردد أن إيران لا تمتلك في هذه المرحلة سوي صواريخ شهاب ٣ التي يبلغ مداها ألفي كيلومتر . وقد أثارت هذه الأنباء عن إجراء إيران تجربة ناجحة لإطلاق الصاروخ فجر ٣ القادر علي تفادي الرادارات مخاوف أوروبية ، وقال مصدر رفيع المستوى في رئاسة الإتحاد الأوروبي إن هذه التجربة تشكل قلقاً علي المجموعة الدولية خاصة في الوقت الذي تثار فيه الشكوك حول البرنامج النووي الإيراني ، مما يزيد من أزمة إنعدام الثقة بين المجتمع الدولي وطهران . وقد أكد الخبير الإسرائيلي في مجال الصواريخ عوزي روبين أن صور الصواريخ التي عرضها التلفزيون الإيراني لا تطابق الوصف ، وأعرب عن اعتقاده بأن الإيرانيين مخادعون .

وكشفت صحيفة صندي تلجراف البريطانية أن الحكومة البريطانية تعتزم عقد إجتماع سري مع كبار المسؤولين بوزارة الدفاع لبحث احتمال توجيه ضربات عسكرية لإيران وتداعيات مثل هذه الخطوة ، ونقلت الصحيفة عن مسئول رفيع المستوى في وزارة الخارجية البريطانية أنه لن يكون هناك غزو لإيران ولكن سيتم تدمير مواقعها النووية ، وأشار إلي أن الهجوم الإسرائيلي في عام ١٩٨١ علي مفاعل تموز النووي العراقي برهن علي أن عملية محدودة النطاق علي المواقع النووية الإيرانية تشكل الخيار العسكري الأفضل ، وأشار إلي أن العملية ستقتصر علي ضربات جوية فقط ، لأن غزواً مثل الذي حدث في العراق مستبعد حالياً .

وفي الوقت الذي يراقب فيه العالم تطور القدرات الصاروخية لإيران بقلق شديد أجرت القوات البحرية الإيرانية في يوم الإثنين ٣ أبريل ٢٠٠٦ تجربة ناجحة لطوربيد قوي قادر علي تدمير السفن الحربية أو الغواصات علي أي عمق وبأي سرعة ، وقال محمد إبراهيم دهقاني المتحدث بإسم المناورات العسكرية المشتركة التي أجرتها القوات المسلحة الإيرانية في منطقة الخليج تحت إسم الرسول العظيم إن هذا التطور

يشكل تهديداً جديداً للسفن الحربية المعادية ويستطيع ضرب الغواصات في الأعماق وشطرها نصفين . وأضاف أن الحرس الثوري الإيراني طور هذا الطوربيد وأنه دخل مرحلة الإنتاج ووصفه بأنه أخطر الأسلحة البحرية . وكانت إيران قد أعلنت منذ بدء هذه المناورات أنها أجرت تجربة علي إطلاق صاروخ يضلل الرادارات وصاروخ آخر سريع تحت الماء .

وفي استمرار لإستعراض قدراتها العسكرية المتطورة أعلنت طهران في اليوم التالي أنها أجرت إختباراً ناجحاً لطائرة مائية حديثة جداً في الخليج في إطار أسبوع المناورات العسكرية التي حملت إسم الرسول الأعظم . وأكدت أن أهم ما يميز هذه الطائرة المتطورة عدم قدرة أجهزة الرادار علي رصدها في البحر أو في البر ، كما أعلن التلفزيون الإيراني تجربة الصاروخ كوثر المضاد للسفن متوسط المدى بنجاح ، مشيراً إلي أن الصاروخ يتميز بقدرته علي تفادي أجهزة الرادار ولا يمكن لأي جهاز مهما كانت قدراته دفعه للانحراف عن مساره . وعلي الرغم من رفض وزارة الدفاع الإفصاح عن تفاصيل الطائرة المائية الحديثة ، إلا أنها أكدت أنها لا تمت لصلة للطواف البرمائية التقليدية . وكانت البحرية الإيرانية تمتلك أحد أكبر أساطيل الطوافات البرمائية في العالم قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ، إلا أن الخبراء العسكريين أكدوا أنه لم يتبق من هذا الأسطول سوي عشرة فقط ما زالت في الخدمة .

وقد رجحت صحيفة ازفستيا الروسية أن الطوربيد الإيراني الذي تم الكشف عنه يشبه في تصميمه صاروخ شكفال الروسي ، مشيرة إلي أن المواصفات والشكل الخارجي متشابهان إلي حد بعيد . وأوضحت الصحيفة أنه تم تطوير شكفال للمرة الأولى عام ١٩٦٠ وهو قادر علي حمل رؤوس نووية ، وتصل سرعته إلي ١٠٠ متر في الثانية . وحذرت الصحيفة من أن هذا الصاروخ سيساعد طهران علي إغلاق الخليج العربي الذي يشكل حلقة الوصل بين المنطقة الغنية بالبترول والعالم المستهلك له .

• التهديد من جديد بضرب المنشآت النووية الإيرانية :

كشف جون بولتون مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في يوم الجمعة ٧ أبريل ٢٠٠٦ النقاب عن أن إدارة الرئيس جوج بوش تدرس ما سماه بعدة خيارات دبلوماسية وإقتصادية تشمل سياسة فرض العقوبات ، وذلك لإستخدامها من أجل ردع إيران ومنعها من تطوير أسلحة نووية إذا فشلت الجهود الدولية الرامية إلي تحقيق ذلك . وقال بولتون خلال إجتماعه برابطة محرري وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن أنه في مقدور إيران الإفلات من المصيدة التي أوقعت نفسها فيها - علي حد تعبيره - إذا سارعت بمراجعة قرارها الإستراتيجي بالسعي إلي إمتلاك أسلحة نووية . هذا في الوقت الذي أكدت فيه مصادر دبلوماسية مطلعة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن فريقاً من مفتشي الوكالة توجه في التاريخ المذكور إلي طهران لتفقد منشآت نووية من بينها مجمعا نظنز وأصفهان .

وبرغم تأكيدات الإدارة الأمريكية تمسكها بالدبلوماسية لحل الأزمة النووية الإيرانية ، كشفت مجلة نيويوركركر الأمريكية عن أن إدارة الرئيس بوش عززت أنشطتها السرية داخل إيران وتخطط لعملية قصف واسعة ضد أهداف إيرانية ستستخدم فيها قنابل نووية مختربة للتحصينات لتدمير المنشآت النووية التي يشتبه في إستخدامها لإنتاج أسلحة نووية ، وأكدت المجلة في تقرير كتبه الصحفي الشهير - سيمور هيرش - أن بوش وغيره من مسؤولي البيت الأبيض يعتبرون الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد هو أدولف هتلر محتمل . وفي محاولة لوضع حد للبرنامج النووي الإيراني نقلت نيويوركركر عن مصادر عسكرية ومخابراتية أمريكية تأكيداً أن مجموعات التخطيط بالقوات الجوية تضع قوائم بالأهداف المقرر قصفها ، بل تم إرسال فرق من القوات الأمريكية المقاتلة المتخفية إلي داخل إيران لجمع معلومات حول الأهداف المتوقعة والإتصال بالأقليات المناهضة لحكومة طهران .

وأشار مسئول سابق بوزارة الدفاع إلي أن الخطط العسكرية تستند إلي إعتقاد بأن حملة قصف متواصلة علي إيران ستذل قيادتها الدينية وتدفع الشعب إلي القيام بإنتفاضة للإطاحة بالحكومة . وقال هيرش إن من بين الخيارات التي تجري دراستها

إحتمال إستخدام أسلحة نووية تكتيكية لإختراق الحصون مثل سلاح بي ٦١ - ١١ لضمان تدمير مفاعل نطنز الذي يضم أجهزة طرد مركزي . وفي الوقت ذاته ذكرت مصادر مسئولة في الإدارة الأمريكية أن مسئولاً أمريكياً يزور دول الخليج للمطالبة بتشديد المراقبة لمنع وصول أي معدات لها علاقة بالمجال النووي إلي إيران عن طريق تلك الدول . وأشار مسئول أمريكي إلي أن إختبار الإيرانيين لأسلحتهم الجديدة خلال مناورات عسكرية واسعة النطاق ليس من قبيل الصدفة ، مؤكداً أن طهران تبذل جهداً كبيراً لبناء تلك القدرات التي من شأنها منع الأمريكيين من دخول مضيق هرمز وهو المجري الملاحي الرئيسي لنقل البترول من الخليج .

وفي تأكيد لتقرير مجلة نيويوركركر حول قصف أمريكي محتمل لإيران ، كشفت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عن أن إدارة الرئيس بوش تدرس حالياً خيارات لشن ضربات عسكرية ضد إيران ، ضمن إستراتيجية واسعة النطاق للضغط علي طهران لدفعها للتخلي عن برنامجها النووي . وأشارت الصحيفة إلي أنه علي الرغم من أن الهجوم البري أمر غير مطروح ، إلا أن القادة العسكريين يبحثون بدائل أخرى تتراوح بين قصف جوي محدود يستهدف المنشآت النووية الرئيسية ، وحملة تفجيرات مكثفة تستهدف تدمير سلسلة من الأهداف العسكرية والسياسية . غير أن العديد من ضباط الجيش والمتخصصين حذروا من عواقب توجيه ضربة عسكرية ضد إيران ، حيث إرتأوا أن مثل هذا الأمر سيسفر في أحسن الأحوال عن تأجيل برنامجها النووي عدة سنوات ، غير أنه سيثير الرأي العام ضد الولايات المتحدة لا سيما في العالم الإسلامي وداخل إيران بشكل خاص ، في الوقت الذي ستصبح فيه القوات الأمريكية في العراق أهدافاً للإنتقام .

وأكد التقرير الصحفي أن المسؤولين الأمريكيين غير واثقين من إمكانية نجاح الحل الدبلوماسي ، رغم تمسكهم به في الوقت الراهن . كما تتعرض إدارة بوش لضغوط شديدة من إسرائيل التي حذرت بدورها فريق بوش من أن إيران أقرب ما تكون لتطوير قنبلة نووية ، وأن لحظة إتخاذ القرار تقترب سريعاً .

وفي رد فعل فوري ، إستبعد جاك سترو وزير خارجية بريطانيا ما رددته الصحف حول إستعداد الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد إيران ، يتضمن

قصف منشآتها النووية بالقنابل النووية ، ووصف هذه التقارير الصحفية بأنها ضرب من الجنون وتساءل عن مدى مصداقية المصادر التي إستندت إليها هذه الصحف . ووصف حميد رضا آصفي المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية هذه التقارير بأنها حرب نفسية ناتجة عن غضب الولايات المتحدة وعجزها .

ورغم محاولة الولايات المتحدة التقليل من شأن التقارير الصحفية حول القصف الأمريكي المحتمل لإيران ، أكد إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب أن إسرائيل ستبقي خارج أي حرب مع إيران ، وأشار إلي أن طهران تشكل تهديداً كبيراً علي أوروبا وأمريكا ، تماماً كما تشكل تهديداً كبيراً لدولة إسرائيل .

وفي الوقت نفسه حذر الجنرال الأمريكي المتقاعد انتوني زيني من أن شن أي هجوم عسكري علي مواقع نووية إيرانية سيكون محفوفاً بالمخاطر لأن إيران قادرة علي الرد الإنتقامي بعدة وسائل ، تبدأ بشن هجوم علي إسرائيل وتنتهي بوقف تسليم شحنات البترول والغاز .

إيران تعلن رسمياً نجاحها فى تخصيب اليورانيوم

وفي يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من أبريل ٢٠٠٦ أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد أن بلاده إنضمت إلي نادي الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وأنها مصممة علي الوصول إلي المستوي الصناعي لتخصيب اليورانيوم ، وذلك بعد إعلان الرئيس الأسبق علي أكبر رفسنجاني أن إيران نجحت للمرة الأولى في تخصيب اليورانيوم من ١٦٤ جهاز طرد مركزي في منشأة نطنز النووية بوسط إيران .

وقال نجاد في خطاب تلفزيوني من مدينة مشهد بشمال شرق إيران : إنني أعلن رسمياً إنضمام إيران إلي تلك الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية ، وأضاف هذه نتيجة مقاومة الأمة الإيرانية . وأكد الرئيس الإيراني أن بلاده لن تدعن للضغط الدولية الرامية إلي حملها علي التخلي عن طموحها النووي ، ونفي مجدداً سعي إيران لإملاك سلاح نووي . ويأتي هذا الإعلان قبل ١٥ يوماً من إنتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة لإيران لتعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم . وأكد غلام

رضا أغازاده رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران أنتجت ١١٠ أطنان من غاز سادس فلوريد اليورانيوم ، وهي المادة الخام للوقود النووي المخصب . وأكد الخبراء الدوليون أن هذه الكمية كافية لإنتاج ١٢ قنبلة ذرية .

ورداً علي إعلان إيران نجاحها في تخصيب اليورانيوم أكد سكوت ماكليان المتحدث الرسمي بإسم البيت الأبيض أن تصريحات المسؤولين الإيرانيين تظهر أن طهران تتحرك في ما أسماه بالإتجاه الخاطئ ، وأنها إذا إستمرت في تخصيب اليورانيوم فإن الولايات المتحدة ستناقش خطوات تالية محتملة مع أعضاء مجلس الأمن الدولي ، دون تحديد هذه الخطوات .

وكشف مصدر دبلوماسي روسي أن المملكة العربية السعودية طلبت من موسكو عرقلة أي طلب من الولايات المتحدة للحصول علي دعم من الأمم المتحدة لشن هجوم عسكري علي إيران ، وأوضح المصدر نفسه أن رئيس مجلس الأمن القومي السعودي طلب من روسيا خلال زيارته لموسكو الحيلولة دون تبني مجلس الأمن لقرار يبرر لواشنطن قصف المنشآت النووية الإيرانية . وقد أشار مصدر دبلوماسي خليجي إلي أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج تخشي من أن أي تحرك عسكري أمريكي محتمل ضد إيران ، في وقت يواجه فيه العراق خطر إندلاع حرب أهلية . ويأتي ذلك في الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار إستعداد بلاده لتوقيع معاهدة عدم إعتداء مع دول المنطقة ، وذلك بعد مرور أسبوع علي إنتهاء مناورات عسكرية إيرانية ضخمة في الخليج .

وقبل مرور يوم واحد علي إعلان إيران نجاحها في تخصيب اليورانيوم علي نطاق معلمي بإستخدام ١٦٤ جهاز طرد مركزي ، أكدت الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية عزمها تركيب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في منشأة نظنر النووية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ علي أن تزيد عدد هذه الأجهزة إلي ٥٤ ألف جهاز طرد في وقت لاحق لم تحدده .

وشدد محمد سعيدي نائب رئيس الوكالة الإيرانية علي أن إيران بهذه الخطوة مصممة علي تخصيب اليورانيوم علي المستوى الصناعي ، خاصة أن الوصول بعدد

أجهزة الطرد المركزي إلى ٥٤ ألف جهاز سيسمح بإنتاج وقود نووي لمفاعل قوته ألف ميغاوات ، يماثل مفاعل بوشهر الذي لم تنته روسيا من إنشائه في إيران بعد .

وبينما أعربت عواصم العالم من إنزعاجها الشديد من الإعلان الإيراني ، عاشت طهران يوماً كانت سمته الإحتفالات الشعبية في الشوارع برعاية قوات حرس الثورة (البسيج) ودعت إليها وسائل الإعلام الرسمية . وجاءت الإحتفالات متزامنة مع رفض طهران لدعوة روسية بوقف كل أشكال التخصيب ، وأكدت أن برنامجها النووي وصل إلى نقطة اللاعودة ولا يمكن وقفه بأي حال من الأحوال . ومن جانبه أكد الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر هاشمي رافسنجاني أن المرحلة اللاحقة ستشهد تخصيب اليورانيوم بإستخدام ٣٢٨ جهاز طرد مركزي ، ولم يحدد رافسنجاني التوقيت الزمني لعملية التخصيب الجديدة .

وكرد فعل علي هذا الإعلان أيضاً سارعت القيادات الإسرائيلية إلى إعراب عن القلق الشديد إزاء الخطوات الإيرانية المتقدمة في مجال تخصيب اليورانيوم ، وإعتبرت أن إيران باتت قادرة علي إمتلاك السلاح النووي خلال ثلاث سنوات . وقد صرح شيمون بويرسكي الرئيس السابق لإدارة إيران والعراق في المخابرات العسكرية الإسرائيلية بأن السلاح النووي بيد إيران سيجعل منها القوة الأولى في الشرق الأوسط ، وقال في تصريحاته لصحيفة ידיעות احرونوت إن إيران سيكون لها قوة إقتصادية بسبب النفط ، وتعداد سكاني كبير جداً يصل إلى ٧٥ مليون نسمة ، وسلاح نووي ونظام حكم يسعى لنشر ثورته مما سيجعلها تشعر بحرية التحرك أكثر بكثير من إسرائيل .

وقد أثار إعلان الرئيس الإيراني عن نجاح بلاده في تخصيب اليورانيوم ودخول بلاده النادي النووي وإحتلالها المركز الثامن في هذا المجال غضباً وقلقاً كبيرين لدي الغرب ، وإعتبروا أن ذلك مؤشر علي أن إيران تسعى لصنع سلاح نووي برغم أن نجاد أكد علي أن تكنولوجيا التخصيب للأغراض السلمية ، إذ تم تخصيب اليورانيوم ٢٣٠ بدرجة ٣,٥ ٪ في حين يحتاج تخصيب اليورانيوم لصنع قنبلة نووية بدرجة ٩٠ ٪ . وقد شكل الإعلان الإيراني ضربة قوية لمجلس الأمن الدولي الذي أمهل طهران في التاسع والعشرين من شهر مارس ٢٠٠٦ شهراً لوقف جميع أنشطة

التخصيب . غير أن بعض المراقبين قلل من أهمية نجاح إيران في التخصيب لأنها تملك فقط تقنية تخصيب اليورانيوم منخفض المستوي ، وأن أمام إيران سنوات أخرى للتخصيب الذي يكفي لصنع قنبلة واحدة إذا افترض المجتمع الدولي أنها تسعى لإملاك سلاح نووي .

وصرح الرئيس الإيراني مع بدء محادثات محمد البرادعي مع مسئولين إيرانيين في طهران حول الأزمة النووية بأن بلاده لن تتفاوض علي حقها في تخصيب اليورانيوم ولا يوجد أحد يملك الحق في التراجع بوصة واحدة حيث تغير وضع إيران وأصبحت دولة نووية علي حد تعبيره . وقد بدأ البرادعي محادثات مع رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية غلام رضا آقازاده والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني في محاولة لإقناع السلطات الإيرانية بوقف تخصيب اليورانيوم . وقد جاءت زيارة البرادعي بعد أقل من ٤٨ ساعة من إعلان إيران المشار إليه . وفي باريس أكد وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي أنه لا توجد حاجة مدنية تبرر أنشطة التخصيب التي ترفض إيران تعليقها متحدية إرادة المجتمع الدولي . وأضاف أنه في حال إستمرت طهران في رفض وقف تخصيب اليورانيوم فإن مجلس الأمن سيكون مضطراً لإتخاذ الإجراءات اللازمة ، والتي تشمل عقوبات دولية .

وفي منتصف شهر إبريل ٢٠٠٦ ووسط جهود روسية وصينية لحل الأزمة النووية لطهران سلمياً ، وصف الرئيس الإيراني أحمددي نجاد إسرائيل بأنها شجرة جافة وعفنة وستجثتها عاصفة واحدة قريباً ، وكرر نفس التصريح الذي أدلي به في أكتوبر من العام السابق حول محو إسرائيل والتشكيك في المحرقة اليهودية إبان الحرب العالمية الثانية .

وعقب زيارة محمد البرادعي ومباحثاته مع علي لاريجاني رفض الإيرانيون دعوة البرادعي لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، كما أكد البرادعي علي أن الإيرانيين لم يبلغوا الوكالة بالعديد من الأنشطة التي قاموا بها في إطار برنامجهم النووي المستمر منذ عشرين عاماً ، وأوضح أن الموقف ما يزال ضبابياً ، حيث لم يستطع تأكيد أو نفي نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم ، وقال إن مفتشي الوكالة

سيرفعون تقريراً له عن هذه المسألة وعن نسبة التخصيب الحقيقية .

وفي تقييم جديد لإعلان إيران نجاحها في تخصيب اليورانيوم أكد الجنرال يوري بالوينسكي رئيس أركان الجيش الروسي عدم قدرة إيران علي إنتاج سلاح نووي حالياً أو حتي في المستقبل البعيد ، ووصف أعلي مسئول عسكري روسي القدرات العسكرية الإيرانية بأنها تهدف للتصدي لأي تحرك عسكري ضدها . وعلي الرغم من إعراب بالوينسكي عن ثقته في أن ما تفعله إيران اليوم لا يؤهلها لتصنيع سلاح نووي في المستقبل البعيد أو القريب فإنه لم يستبعد إمكانية إستغلال المواد المستخدمة في البرنامج النووي الإيراني لإنتاج قنبلة نووية .

وتعد روسيا المورد الأول للتكنولوجيا النووية لإيران بل ومصدراً مهماً أيضاً للأسلحة التقليدية . وفي الوقت الذي قلل فيه المسئول الروسي من الإعلان الإيراني ، أكد جيورا إيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي أنه ما زال هناك وقت كاف لمنع إيران من تطوير سلاح نووي ، وأشار في تصريحات لراديو إسرائيل إلي أن طهران تحاول إعطاء العالم إنطباعاً غير صحيح بأن الأوان قد فات للتدخل وأن برنامجها النووي لا رجوع عنه . وأوضح إيلاند أنه لا شك في أن إيران طورت قدراتها في هذا المجال إلي حد ما ، وتمكنت من إكتساب قدرات جديدة في البحث وفي التطوير في عملية تخصيب اليورانيوم إلا أنه أكد أن بين المرحلة التي وصلت لها إيران وإملاك القدرة التجارية علي إنتاج اليورانيوم بالكميات المطلوبة لإنتاج قنبلة هناك فجوة تكنولوجية وزمنية .

وأضاف المسئول الإسرائيلي أن المجتمع الدولي أمامه متسع من الوقت للرد علي البرنامج النووي الإيراني الذي لا يهدد إسرائيل وحدها بل كل دول الخليج ، خاصة المملكة العربية السعودية ، وإمتنع إيلاند عن الرد علي وصف الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بأن إسرائيل شجرة متعفنة ويابسة ، لكنه أعرب عن أمله في أن يفهم العالم جيداً كلمات نجاد وما تحمله من جدية .

وفي ردها علي تصريحات نجاد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن ستحث حلفاءها علي بحث فرض إجراءات عقابية ضد إيران تتضمن تجميد أرصدة وأصول وفرض قيود علي منح التأشيرات . وأوضح شون ماكورماك المتحدث بإسم

وزارة الخارجية الأمريكية أن مسئولين كباراً من كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة والصين وروسيا سيبحثون في يوم الثلاثاء ١٨ أبريل ٢٠٠٦ في موسكو إتخاذ إجراءات فعلية يمكن للأمم المتحدة القيام بها لإجبار إيران علي تغيير سلوكها .

وكشف إستطلاع للرأي أجرته صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية ونشرت نتائجه علي موقعها الإلكتروني أن المواطنين الأمريكيين لا يثقون في قدرة الرئيس الأمريكي جورج بوش علي إتخاذ القرار الصائب بشأن ما إذا كان يتعين علي الولايات المتحدة القيام بعمل عسكري ضد إيران ، حيث أوضح الإستطلاع أن ٥٤٪ من الأمريكيين لا يثقون ببوش مقارنة بـ ٤٢٪ قالوا إنهم يؤيدون رئيسهم بشكل كامل . وإعتبرت الصحيفة هذا الرد دليلاً علي تدني شعبية الرئيس الأمريكي ، حيث يتناقض ذلك مع مشاعر الشعب الأمريكي ليلة إتخاذ بوش لقرار غزو العراق عام ٢٠٠٣ عندما قال ٥٥٪ ممن شملهم الإستطلاع أنهم يثقون في قدرته علي إتخاذ القرار الصائب بشأن الحرب علي العراق .

ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن مصادر امنية إسرائيلية قولها إنه تم إدخال تحسينات علي القمر الإصطناعي للتجسس من نوع اروس بي الذي تعتزم إسرائيل إطلاقه من الأراضي الروسية في شهر إبريل ٢٠٠٦ لتمكين المؤسسة العسكرية من تعقب التهديد الإيراني علي حد زعمها . وتم الكشف عن أن الكاميرا الموجودة داخل هذا القمر قادرة علي رصد أجسام صغيرة جداً علي الأرض بحجم ٧٠ سنتيمتراً علي نحو يمكن رجال المخابرات من تعقب أدق التفاصيل في المواقع الحساسة . يذكر أن القمر الإصطناعي من طراز (افق ٥) الذي يحلق بشكل ثابت ودائم فوق كل الدول العربية يعتبر قمر التجسس الإسرائيلي الرسمي ، لكن الأقمار من طراز (اروس) تتيح لأجهزة الأمن الحصول علي صور حديثة عما يدور في الدول المستهدفة مثل إيران .

وفي إطار التصعيد المستمر للمواجهة بين إيران والولايات المتحدة كشفت صحيفة صندي تايمز البريطانية عن أن إيران دربت كتائب تضم ٤٠ ألف إنتحاري علي أتم إستعداد لضرب أهداف أمريكية وبريطانية في حالة تعرض المنشآت النووية

الإيرانية لهجوم . وأوضحت الصحيفة أن هذه الوحدة الخاصة من الإنتحاريين في الحرس الثوري الإيراني ظهرت للمرة الأولى خلال إستعراض عسكري في مارس ٢٠٠٦ ، وقد تسلح أفرادها بأحزمة ناسفة مزودة بصواعق تفجير .

ونقلت الصحيفة عن الدكتور حسن عباسي رئيس مركز الأبحاث الإستراتيجية بالحرس الثوري قوله إنه تم بالفعل تحديد ٢٩ هدفاً غربياً ، مشدداً علي أن القوات الإنتحارية مستعدة لمهاجمة أهداف أمريكية وبريطانية حساسة بمجرد تعرض المنشآت النووية الإيرانية لأي إعتداء . كما أكدت جماعة تمجيد شهداء الحركة الإسلامية العالمية الإيرانية أنها تمكنت من تجنيد ٥٥ ألف شخص للمشاركة في شن هجمات إنتحارية ضد إسرائيل والدول الغربية وأكدت فيروزه رجائي الأمينة العامة للجماعة أنه تم تدريب المجندين علي القيام بعمليات إنتحارية .

وفي الوقت نفسه كشفت صور التقطتها الأقمار الصناعية عن أن إيران وسعت منشآتها لتخصيب اليورانيوم في أصفهان ، كما عززت الدفاعات بمفاعل نظنر للتخصيب لمواجهة أي ضربة عسكرية أمريكية محتملة .

واكد افيجدور ليبرمان رئيس حزب إسرائيل بيتنا اليميني المتطرف والمرشح لتولي منصب وزاري في الحكومة الإسرائيلية أن علي إسرائيل مهاجمة إيران بسبب برنامجها النووي . وقال ليبرمان في مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية العامة صباح الإثنين ١٧ أبريل ٢٠٠٦ أنه يتوجب علي إسرائيل أن تعمل في مسألة إيران وأن تتحدث أقل ولا تعتمد علي أوروبا والولايات المتحدة واصفاً أوروبا بأنها خائفة وكسولة ومرتبكة ومن غير المتوقع أن تقوم بعمل فعال ، كما أنها تذكر بأوروبا في الثلاثينات من القرن العشرين عندما لم تنجح في التصدي للزعيم الألماني النازي أدولف هتلر وهي تعبر طوال الوقت عن ندمها لكنها تتنازل مرة تلو الأخرى .

وقد أدت المخاوف من إقدام واشنطن علي توجيه ضربة عسكرية لإيران بسبب برنامجها النووي إلي إرتفاع سعر البترول وإقترابه من ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد منذ سبعة أشهر .

وفي يوم الثلاثاء ١٨ أبريل ٢٠٠٦ هدد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بقطع يد

أي معتد علي بلاده ، مؤكداً علي أن الجيش الإيراني مستعد ومجهز بأحدث تكنولوجيا أسلحة توصل إليها العالم للرد علي أي عدوان . وقد جاءت تصريحاته هذه خلال الاحتفالات بيوم الجيش الإيراني ، حيث إستعرضت طهران للمرة الأولى عشرات القطع من الأسلحة الحديثة التي صنعت بأيدي المتخصصين والمهندسين العسكريين التابعين للقوات المسلحة الإيرانية . وحذر نجاد من أن من يحاول الإعتداء علي إيران سيندم أشد الندم ، وأضاف أن الجيش الإيراني يعتبر واحداً من أقوى الجيوش علي مستوي العالم لإعتماده علي الله .

ويعتبر هذا العرض العسكري بمثابة فرصة جديدة لإيران لعرض معداتها العسكرية الحديثة ، بما فيها من صواريخ يصعب علي أجهزة الرادار تعقبها وطوربيدات فائقة السرعة كان قد تم إختبارها خلال المناورات العسكرية التي أجرتها منذ أسابيع قليلة . وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا أن جنود الوحدة الجديدة في القوة البرية للجيش قدموا إستعراضاً وهم مجهزون بقذائف آر . بي . جي وصاروخ سهند الذي يحمل علي الكتف وثلاثة أنواع من الصواريخ التي يتم إستخدامها خلال تنفيذ الكائن والكائن المضادة والعمليات غير المنظمة . كما تم عرض عربة القيادة ١٤ - ١ والتي أطلق عليها إسم سفير ، ويمكن لهذه العربة حمل أنواع الأسلحة بما فيها بندقيتا ١٠٦ / ١٠٧ ملمتر ومن طراز إف بي جي / ١ ولها القدرة الكاملة علي المناورة والتحرك السريع .

وتم أيضاً عرض أجهزة إتصالات إلكترونية مثل لاسلكيات من طراز فاتح ١٢ و ١١٠ ولاسلكيات محمولة علي الأكتاف وأخري خاصة بالعربات وغيرها من طراز ناصر ١١ و ١٠ وغير ذلك .

وفي هذه الأثناء أعربت الجامعة العربية يوم الثلاثاء ١٨ أبريل عن قلقها الشديد إزاء تصاعد الموقف وتأثيراته علي منطقة الشرق الأوسط . وقال السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة في تصريحات له عقب تزايد القلق الخليجي والعربي والدولي من الإعلان الإيراني الخاص بتخصيب اليورانيوم - إن الملف النووي في المنطقة يجب أن يعاد النظر فيه بشكل كامل لوقف السياسة المضطربة تجاه هذا الملف ، وشدد موسى علي أنه ليس من المصلحة أبداً وجود سباق تسلح نووي في المنطقة أو ظهور

سلاح نووي فيها ، وهذا يسري علي جميع دول المنطقة بدون إستثناء دولة عن أخرى . وإعتبر موسي أن الجهة الوحيدة المخولة بالحديث عن الوضع في إيران هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي لم تذكر حتي الآن أن هناك تسليحاً نووياً في إيران . وجدد موسي تأكيد الموقف العربي الرافض لوجود السلاح النووي في المنطقة .

ومع تصاعد الحملة الأمريكية لوقف البرنامج النووي الإيراني تزايدت المخاوف في دول الخليج من إحتمال شن الولايات المتحدة هجوماً عسكرياً علي إيران ، مما سيؤدي إلي مخاطر لأمن دول الخليج . وقد أكد وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل خلال لقائه في الرياض مع نظيره البريطاني جاك سترو بمناسبة إفتتاح المؤتمر السنوي الثاني للمشاركة البريطانية السعودية أن السعودية وبريطانيا متفقتان علي ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ويرى بعض المحللين أن دول الخليج تعرف جيداً الأطماع الإستراتيجية التي تسعى إلي تحقيقها إيران في منطقة الخليج العربي ، فطموحاتها بلا حدود وزادت هذه الطموحات بعد إحتلال العراق ، وأصبحت إيران القوة الفاعلة في تلك المنطقة القديمة جداً من العالم ، فأيران هدفها الرئيسي هو المد الشيوعي ، ودعم جميع العناصر الشيعية الموجودة في المنطقة ، حتي تصبح هي المسيطرة والمهيمنة علي المنطقة بأسرها ، ويجب هنا أن نضع في الإعتبار التركيبة السكانية في منطقة الخليج العربي ، إذ أن بعض دول الخليج الأغلبية فيها من الشيعة ، وهو بالطبع لمصلحة قوة إيران .

وهناك العديد من الأسباب التي تجعل دول الخليج ترفض توجيه ضربة عسكرية إلي إيران ، والإشتراك فيها ، وأولها العلاقات المتميزة بين هذه الدول وإيران ، وثانياً أنه في حالة نجاح الضربة في تدمير منشآت نووية إيرانية ، فإن ذلك سيعد بمثابة كارثة لدول مجلس التعاون نتيجة للتلوث الذي سينتج من الغبار النووي ، نظراً لقرب هذه المنشآت من هذه الدول ، وقد يؤدي هذا بالسلب علي الدخل القومي . كما أنه إذا حدث وإستخدمت أمريكا قواعدها في دول الخليج لشن الضربة فأيران لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الهجوم ، وبالطبع ستوجه صواريخها من طراز شهاب إلي الدول التي ساعدت في الهجوم عليها ، كما أن بإمكانها ضرب آبار النفط في تلك الدول . إذن فمن الواضح أنه في حالة تنفيذ أي ضربة عسكرية ضد إيران فإن أول

المتضررين هي دول الخليج سواء شاركت في هذه الضربة من خلال القواعد العسكرية أو لم تشارك ، ولذلك فإن قادة هذه الدول ضد أي عمليات عسكرية قد تؤدي إلى اشتعال المنطقة بأكملها ، ويسعون بكل الطرق لحل هذه القضية بالطرق السلمية والدبلوماسية .

وفي يوم الجمعة ٢١ / ٤ / ٢٠٠٦ أكد رئيس أجهزة الاستخبارات الأمريكية جون نجروبنوتي أن إيران ما زالت بحاجة إلى عدة سنوات قبل أن تتمكن من صنع سلاح نووي ، وذلك في الوقت الذي دعت فيه الولايات المتحدة جميع دول العالم خصوصاً روسيا إلى فرض حظر بيع الأسلحة لطهران إذا لم توقف أنشطتها النووية ، لكن نجروبنوتي عبر أيضاً عن مخاوفه إزاء إعلان طهران إدخال ١٦٤ جهازاً جديداً للطرد المركزي في نطنز وكذلك بشأن تصريحات أحمددي نجاد التي وصفها بالمتطرفة .

وبسبب الأزمة النووية الإيرانية واصلت أسعار البترول إرتفاعها وقفزت فوق حاجز الـ ٧٥ دولار للمرة الأولى ، ووصف الرئيس الإيراني هذا الإرتفاع بأنه أمر جيد جداً ، وأضاف أنه يأمل في أن تعود أسعار البترول إلى مستوياتها الحقيقية ، وقد حمل كاظم وزيرى وزير البترول الإيراني السياسة الخارجية للولايات المتحدة مسئولية جزئية لرفع سعر البترول إلى مستويات قاسية ، وأكد وزيرى علي هامش المنتدى الدولي للطاقة الذي بدأ أعماله في يوم الأحد ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٦ في العاصمة القطرية أن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لن تغير سياستها الإنتاجية خلال إجتماعها غير الرسمي الذي ينعقد في الدوحة ، وأشار إلى أن أوبك تنتج بأقصى طاقتها ولا يوجد نقص فعلي في معدل المعروض بأسواق البترول .

وذكرت صحيفة ها آرتس أن دوائر الاستخبارات الإسرائيلية تدرس بجدية إغتيال الرئيس الإيراني أحمددي نجاد الذي أعلن إنضمام بلاده إلى الدول النووية ، وجاء في التقرير الذي أعده المعلق الأمني في الصحيفة عمير أورن أنه علي الرغم من قناعة الإسرائيليين بأن نتائج الإغتيال غير متوقعة وأن تجربة إغتيال الأمين العام السابق لحزب الله عباس الموسوي لم تكن مرضية ، فإن حالة نجاد مختلفة بعض الشيء . ويرى هذا المعلق الأمني المقرب من دوائر الاستخبارات العسكرية أن الإدانة

الدولية لإغتيال نجاد سوف تكون طفيفة ومحتملة . وإستمراراً لتصريحاته النارية أعلن الرئيس الإيراني أحمددي نجاد في يوم الإثنين ٢٤ أبريل ٢٠٠٦ أن إيران لن تدعن لأي قرار صادر عن مجلس الأمن ، وإستبعد أن يتخذ المجلس أي قرار بحق إيران ، مشيراً إلي أن بلاده تدرس فكرة الإنسحاب من معاهدة حظر الإنتشار النووي ، وأكد في مؤتمر صحفي عقده في طهران علي أن النشاط النووي الإيراني لا رجعة فيه . ومن جهتها نقلت وكالة رويترز للأنباء أن مصدراً في الكرملين قال إن موسكو تعارض بشكل قاطع حصول إيران علي سبل المعرفة التي تخولها من صناعة قنابل نووية ، وقالت وكالة الأنباء الروسية إيتار تاس أن روسيا ضد إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، ولكن موسكو تختلف مع واشنطن علي كيفية الهدف ، وذلك في إشارة إلي عدم موافقة روسيا علي سياسة التهديد التي تعتمدها واشنطن ضد إيران .

ورداً علي تصريحات الرئيس الإيراني صرح وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز أن البرنامج النووي الإيراني هو أشد خطر يواجه اليهود منذ الهولوكوست ، وأضاف موفاز خلال مؤتمر عن إيران في جامعة تل أبيب أنه منذ هتلر لم يتعرض أمن إسرائيل لخطر أكبر من الخطر الذي تواجهه من قبل النظام الإيراني ، وشدد علي أنه ينبغي علي العالم ألا ينتظر ، ويجب عليه أن يقوم بكل ما هو ضروري علي المستوى الدبلوماسي من أجل وقف نشاط إيران النووي .

وتوقع تقرير أمني إسرائيلي أن تسعى دول شرق أوسطية إسلامية لإملاك السلاح النووي إقتداء بإيران . وحذر التقرير الذي صنف سري للغاية ونشرت صحيفة ها آرتس خطوته العريضة في عددها الصادر في يوم الإثنين ٢٤ أبريل ٢٠٠٦ من أنه بمقدور إيران إشعال منطقة الشرق الأوسط بأسرها وتشكيل تهديد لوجود إسرائيل .

وفي مؤتمر صحفي عقده وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بعد زيارة إستمرت عدة ساعات لليونان قالت : إن واشنطن تتفهم وتعرف جيداً أن إيران ليست كالعراق ، لكنها أضافت أن الرئيس الأمريكي لن يتجاهل أي وسيلة مطروحة لحل الأزمة ، مؤكدة أن العالم يبحث حالياً عن الحل الدبلوماسي ، وأعربت عن قلق بلاده من إعلان مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي أن بلاده

مستعدة لنقل خبرتها في التكنولوجيا النووية لدول أخرى ، وذلك في لقاء جري بينه وبين الرئيس السوداني عمر البشير في طهران في يوم الثلاثاء ٢٥ أبريل .

وحذر المسؤول الإيراني المكلف بالتفاوض حول البرنامج النووي علي لاريجاني من أن إيران ستواصل برنامجها سراً إذا ما تعرضت لهجوم عسكري ، وأضاف أنه من المحتمل أن تلحق خسائر بإيران في هذه الحالة لكن الغرب سيخسر أيضا . وقال إن بلاده ستقطع علاقاتها مع الوكالة الدولية إذا ما صدر قرار بفرض عقوبات وسوف توقف كل أشكال التعاون معها بما في ذلك الإنسحاب من إتفاقية منع الانتشار النووي .

وفي تصعيد جديد للهجة الإيرانية حيال الغرب تواعد آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية بأن تضرب إيران كل المصالح الأمريكية في العالم إذا تعرضت لهجوم من جانب الولايات المتحدة ، في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس نجاد أن طهران ستتجاهل أي قرار للأمم المتحدة يحرمها حقوقها علي صعيد برنامجها النووي . وقد جاءت هذه التصريحات قبل يومين من المهلة المحددة لإيران من قبل مجلس الأمن لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم . وكان المجلس قد حدد لإيران مهلة ثلاثين يوماً بدأت يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٦ حتي تستجيب لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشمل وقف التخصيب والتعاون مع المفتشين الدوليين .

ومع إنتهاء المهلة المحددة لإيران إنضمت فرنسا بشكل قاطع إلي المعسكر الأمريكي البريطاني ، وطالبت مجلس الأمن بإصدار قرار يستند إلي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يسمح بفرض عقوبات أو إستخدام القوة إذا ما إستمرت طهران في رفضها الإنصياع للمطالب الدولية بوقف جميع أنشطة التخصيب . وفي موسكو عكست تصريحات المستشار الألمانية إنجيلا ميركل والرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعارضاً في الموقفين الروسي والألماني حيث شدد بوتين علي ضرورة إشراف الوكالة الدولية للطاقة علي الملف النووي ، بينما تمسكت ميركل بإشراف مجلس الأمن ، وفي هذه الأثناء كشف عاموس يدلين رئيس جهاز الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية امان عن أن إيران إشتريت صواريخ ارض -

ارض من كوريا الشمالية يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كيلو متر ، وقادرة علي الوصول إلى القارة الأوروبية .

تقرير البرادعي إلى مجلس الأمن :

وفي يوم الجمعة ٢٨ أبريل ٢٠٠٦ أعلن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في تقرير من ثماني صفحات قدمه إلى مجلس الأمن الدولي أن إيران لم تلتزم بالمهلة النهائية التي حددتها الوكالة لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم والتي إنتهت في نفس ذلك التاريخ ، وأنها لم تتعاون بشكل تام مع المفتشين الدوليين الذين حاولوا معرفة ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني يهدف لأغراض سلمية أم لإنتاج أسلحة نووية . وذكر البرادعي أن الوكالة أخذت عينات من منشأة نطنز الإيرانية في ١٣ ابريل ٢٠٠٦ وأكدت أن إيران خصبت اليورانيوم من سلسلة تضم ١٦٤ جهاز طرد مركزي حسبما أعلنت طهران في وقت سابق من شهر أبريل . وجاء في تقرير البرادعي أن الوكالة لا تستبعد أن تكون إيران قد تمكنت من الحصول علي بلوتونيوم مشع من الخارج ، وأنه لم يحدث تقدم كبير في الملف النووي لطهران منذ التقرير السابق الذي قدمه مدير الوكالة لمجلس الأمن .

وأضاف التقرير أنه لا تزال هناك ثغرات في معلومات الوكالة بشأن عدد أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران لتخصيب اليورانيوم .

وقد تسلم مجلس الأمن تقرير البرادعي وتم توزيعه علي الدول الأعضاء ، وتعهدت الدول الغربية بتقديم مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن يطالب إيران بالتخلي عن أنشطة التخصيب بعد تقرير البرادعي . ومن جانبه قال جون بولتون السفير الأمريكي لدي الأمم المتحدة إن الولايات المتحدة ستسعي من أجل تبني مجلس الأمن في وقت قصير مشروع قرار يلزم إيران قانونياً بتجميد عمليات التخصيب . وقال إن مشروع القرار الذي تجري دراسته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سيحوي الواجبات التي تنص عليها قرارات الوكالة الدولية بشأن إيران إلى مطالب إلزامية .

ومن جانبه هدد الرئيس أحمدى نجاد بتغيير كامل في تعاون بلاده مع الوكالة

الدولية في حال سعيها إلى حرمان إيران من حقها في الحصول على الطاقة النووية . وشدد نجاد علي أنه لا يوجد أي قرار من مجلس الأمن يمكن أن يجبر إيران علي التخلي عن برنامجها النووي . وقال أن بلاده ستصبح قوة عالمية وأنها أثرت بالفعل في موازين القوى الدولية . وفي الوقت نفسه إعتبرت طهران أن تقرير الوكالة الذرية لا يدينها وأنها مستعدة للإجابة علي التساؤلات المتبقية بشأن أنشطتها النووية .

وفي رد حاسم علي تقرير البرادعي أكد الرئيس الإيراني أحمددي نجاد أن بلاده لن تتخلي عن برنامجها النووي وشدد علي عدم إستعداد طهران للتفاوض مع أي شخص حول حقها المطلق في إستخدام تكنولوجيا نووية سلمية . وفي محاولة للتخفيف من لهجته ، أعرب نجاد عن إستعداد بلاده للتعاون مع الدول الأخرى مشيراً إلي أن إيران كدولة نووية مستعدة لمناقشة كيفية الحفاظ علي السلام العالمي مع القوى النووية الأخرى وجميع الدول . وأعلن محمد سعيدي نائب رئيس الوكالة الذرية الإيرانية علي أن طهران علي إستعداد لإستئناف السماح بعمليات التفتيش المفاجئة كإجراء تطوعي في حالة إسقاط مجلس الأمن الدولي ملفها النووي ، وإعادته مرة أخرى إلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأكد أن مفاعل نطنز مستمر في العمل بشكل جيد ، كما تم تجهيز ١٦٤ جهازاً للطرد المركزي لبدء العمل ، وهي خطوة مهمة نحو إنتاج المادة الأساسية التي تستخدم كوقود للمفاعلات النووية أو حتي القنابل الذرية بكميات كبيرة .

وبينما رفضت واشنطن وإقتراح طهران بإستئناف التفتيش المفاجئ ، كشف محمد سعيدي عن أن بلاده نجحت في تخصيص اليورانيوم إلي مستوي يزيد علي ٤٪ . وأكد أن عمليات التخصيب تحظى بتأييد واسع في إيران . مشدداً علي أنها مسألة حياة أو موت بالنسبة للمجتمع الإيراني ككل . ويعد مستوي ٤٪ أعلي من النسبة التي أبلغت طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بها ، لكنه ما زال في النطاق المستخدم من أجل الوقود في محطات الطاقة النووية ، حيث لابد من تخصيب اليورانيوم إلي مستوي ٨٠٪ أو أكثر لصنع أسلحة نووية .

وعلي صعيد عمليات التجسس الإسرائيلية علي إيران أعلن شيمون إكوس المدير التنفيذي لشركة إيميدج سات أن قمر التجسس الإسرائيلي الذي أطلقتته الشركة لمراقبة

واقْتفاء أثر البرنامج النووي الإيراني قد إلْتقط صوراً عالية الجودة في أواخر شهر أبريل ٢٠٠٦ لمواقع عسكرية في إيران وسوريا والسودان ، وأوضح أن القمر إروس بي الذي تم إطلاقه من روسيا في ذلك الوقت قادر علي إلْتقاط صور لأجسام حجمها ٧٠ سنتيمتراً . كما أشارت صحيفة ידיعوت أحرونوت الإسرائيلية إلي أن قمر التجسس الصناعي إلْتقط صوراً لمنشآت نووية في إيران .

تحركات عربية حول الملف النووي الإيراني :

ظل العالم العربي حتي هذه الفترة في حيرة تجاه هذه القضية ، فهو من ناحية يخشي أن تمتلك إيران سلاحاً نووياً فتهدد الأمن الغربي وتتوسع علي حساب العالم العربي خاصة أن لإيران نزعاتها وطموحاتها الإقليمية ، وهي التي ما زالت مصرّة علي إحتلال الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية . ومن ناحية أخرى فهو يرغب في مساندة إيران في موقفها الهادف إلي إمتلاك الأسلحة النووية بوصفها دولة إسلامية وحتى لا تنفرد إسرائيل بالسلاح النووي ، وأن القوة النووية الإيرانية سوف تكون قوة ردع في مواجهة القوة النووية الإسرائيلية . وقد أكدت إيران مراراً أنها لا تقصد أي تهديد لأي من دول الجوار لأنها لا تعتبر أن دول الجوار تشكل تهديداً لإيران .

وقد طالبت الدول العربية وعلي رأسها مصر بأن يصبح الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وفي هذا الإطار توجه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر إلي طهران في يوم الإثنين الموافق ١ مايو ٢٠٠٦ في زيارة تستغرق يومين ، وذلك لإجراء مباحثات مع الرئيس الإيراني أحمددي نجاد حول العلاقات الثنائية ، وأكدت مصادر دبلوماسية مطلعة بالدوحة أن الشيخ حمد سيحاول إقناع القيادة الإيرانية بإيجاد بدائل لعملية تخصيص اليورانيوم داخل إيران ، ومنها الموافقة علي الإقتراح الروسي الذي يسعى إلي دفع طهران للقبول بعملية التخصيب داخل أراضيها . وأشارت المصادر إلي أن قطر تسعى من خلال جهودها إلي الحيلولة دون اللجوء إلي الخيار العسكري للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني ، خاصة في ضوء الضغوط الأمريكية التي ترمي إلي توظيف المادة السابعة من

ميثاق الأمم المتحدة بما يعني اللجوء إلى القوة العسكرية لإجبار إيران علي التخلي عن تخصيب اليورانيوم .

وقد أكد وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم في محاضرة ألقاها في إفتتاح مهرجان الدوحة الثقافي الخامس علي أن بلاده معنية بموضوع الملف النووي الإيراني أولاً لكون دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن حالياً ، وثانياً ، لأنها جارة لإيران ، وأي خلل يحصل في المنطقة ستتأثر به بلاده بشكل غير مباشر . وأن موقف قطر يدعو إلي حل هذه القضية بالطرق الدبلوماسية بعيداً عن التشنجات أو الخطوات الأحادية .

كما صرح الرئيس المصري حسني مبارك قبل زيارة الرئيس القبرصي لمصر أن التعامل مع ملف إيران النووي يحتاج للكثير من الحكمة والحذر ، وأنه لا يري سبيلاً سوي الإستمرار في الحوار السياسي من خلال الترويكا الأوروبية بعيداً عن اللجوء لإستخدام القوة لما سوف يستتبع ذلك من إنعكاسات خطيرة للغاية تطول أمن وإستقرار منطقة الخليج والشرق الأوسط والعالم .

وفي قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض في يوم السبت ٦ مايو ٢٠٠٦ كان الملف النووي الإيراني علي رأس جدول أعمال هذا الإجتماع ، وعلي الرغم من أن المسؤولين الخليجيين أكدوا أنه من حق إيران إمتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ، إلا أنهم أبدوا قلقاً حقيقياً من خطورة تداعيات هذا الملف ، خاصة إذا حدث ما يخشاه الخليجيون وتعرضت منشآت إيران النووية إلي ضربة عسكرية من الولايات المتحدة وحلفائها . وقد إزدادت المخاوف الخليجية بعد إعلان إيران عن توصلها لتخصيب اليورانيوم وتمكنها من التقنية النووية وتحويل ملفها إلي مجلس الأمن . وقد برز هذا القلق من تكثيف المسؤولين الإيرانيين من زياراتهم التطمينية إلي دول المنطقة خاصة تحركات هاشمي رفسنجاني .

ويري المراقبون أن هذه القمة التشاورية تعد من أهم القمم التشاورية الخليجية لأنها تأتي في مرحلة حرجة تمر بها منطقة الخليج بالرغم من الثراء الفاحش الذي تحقق بفعل نمو وإرتفاع أسعار النفط التي تجاوزت ٧٠ دولاراً للبرميل وتأثير ذلك علي دول الخليج والبنية التحتية والمواطن إلا أن الخوف بدأ يسيطر علي المواطن الخليجي

الآن من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري أحادي الجانب ضد إيران سيؤدي إلى نتائج وخيمة عكسية علي منطقة الخليج وسط تخوف من الإشعاع النووي . وقال المراقبون أيضاً أن إيران لن تقف مكتوفة الأيدي وقد تقوم بضرب تجمعات القوات الأمريكية في دول الخليج فتنتقل المعركة إلي الدول الخليجية . وكان من نتائج هذا الاجتماع تأكيد قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام إجتماعهم التشاوري الثامن في الرياض يوم السبت ٦ / ٥ / ٢٠٠٦ م علي ضرورة حل مشكلة الملف النووي الإيراني من خلال الحوار وعدم اللجوء إلي القوة . ودعا القادة إيران إلي بذل المزيد من الجهد لإثبات عدم عزمها علي تصنيع أو الحصول علي القنبلة النووية لتجنب المنطقة خطر حرب جديدة .

ويري بعض المحللين أن العرب يكونوا مخطئين إذا تصوروا أن الرادع النووي الإيراني - إن تحقق - سوف يكون في خدمة قضاياهم ، لأن الهدف الإستراتيجي من هذا الرادع أولاً وأخيراً هو حماية نظام الحكم الإيراني وتكريس وجوده في المنطقة ولا شئ آخر ، ومن يرفض تصديق هذه الحقيقة عليه أن يتذكر قضية الصراع علي الجزر .

وذكرت الصحف الإيرانية أن إيران أعلنت عن إكتشاف منجم جديد لليورانيوم في إطار برنامجها النووي ، وأكد غلام رضا آقا زاده رئيس الوكالة النووية الإيرانية ونائب الرئيس الإيراني إكتشاف منجم لليورانيوم كبير جنوب البلاد بالقرب من مدينة بندر عباس ، والذي ستكون عملية إستخراج اليورانيوم منه أقل تكلفة من منجم سجد في منطقة يزد . وأضاف آقا زاده أن التقديرات الأولية تشير إلي أن هذا المنجم كبير جداً ويسمح بإنتاج ٣٠ طناً من اليورانيوم سنوياً ، وأوضح أن الخبراء الإيرانيين يقومون بأعمال تنقيب بحثاً عن مناجم أخرى جديدة قد تكون موجودة في آذربايجان شمال غرب إيران ومنطقة خراسان الشمالية شمال شرق البلاد ووسطها .

وأكد المتحدث الرسمي بإسم رئاسة الجمهورية المصرية أن الرئيس مبارك يولي إهتماماً لأزمة الملف النووي الإيراني لتأثيره علي الأمن القومي في منطقة مهمة وحساسة وهي منطقة الخليج العربي . وأوضح أن موقف الرئيس مبارك المبدئي من الأزمة النووية الإيرانية هو أن منطقة الشرق الأوسط زاخرة بالآزمات وأنها في

غني عن بؤرة جديدة للتوتر . وأضاف أن مصر تدعو إلي الحوار السياسي للتوصل إلي تسوية مقبولة من جميع الأطراف المعنية بهذا الشأن . كما أكد السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصرية علي أهمية إستمرار التعاون والتشاور بين مصر وإيران حول أهم القضايا الدولية والإقليمية ذات الإهتمام المشترك خاصة فيما يتعلق بالتعاون بين البلدين في المحافل الدولية . وقد بعث السيد أبو الغيط برسالة شفوية إلي نظيره الإيراني منوچهر متكي تتعلق بالتعاون بين مصر وإيران والعلاقات الثنائية وآخر التطورات في منطقة الشرق الأوسط .

وعلي الرغم من وجود بعض الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود بين الدول ، فإنه تمّ تنحية جميع الخلافات جانباً من أجل إتخاذ موقف خليجي موحد ، هدفه الأساسي عدم توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد إيران ، وقد حدث هذا الموقف الموحد أثناء القمة التشاورية التي أشرنا إليها . وبطبيعة الحال لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية شن أي ضربة عسكرية ضد إيران دون الرجوع لدول مجلس التعاون الخليجي لأن هذه الدول هي التي بها قواعد عسكرية أمريكية ضخمة يمكن أن تكون نقطة إنطلاق لأي عمل عسكري وأيضاً لتقديم الدعم اللوجستي للقوات في أثناء هذه الضربات .

وقد أكدت المملكة العربية السعودية وألمانيا علي ضرورة بذل كل الجهود السلمية لتسوية الملف النووي دبلوماسياً . وقال الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع نظيره الألماني بالرياض في ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٦م إن دول مجلس التعاون قررت إرسال وفد إلي إيران لعرض مخاوف المنطقة حيال برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم .

مجلس الأمن يبحث البرنامج النووي الإيراني :

في أوائل مايو ٢٠٠٦ عقد مجلس الأمن جلسة تركزت علي البرنامج النووي الإيراني ، وذلك عقب إعتراف الولايات المتحدة في الثالث من مايو بفسلها في التغلب علي الموقف الروسي الصيني المعارض لتمرير قرار يستند إلي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويمهد الطريق أمام فرض عقوبات أو اللجوء في نهاية المطاف

إلى القوة . وأكدت واشنطن أنها قد تلجأ ودول أخرى إلى فرض عقوبات إقتصادية علي طهران خارج نطاق مجلس الأمن وأعربت عن شعورها بالإحباط إزاء موقف موسكو وبكين ، وشدد نيكولاس بيرنز الرجل الثالث في وزارة الخارجية الأمريكية علي أن وزراء خارجية الدول دائمة العضوية وألمانيا سيجتمعون في نيويورك في الثامن من مايو لمواصلة المباحثات ومحاولة التغلب علي المواقف المتباينة .

كما أعربت روسيا في الرابع من مايو عن إستعدادها لدعم مشروع القرار الذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا لمجلس الأمن والذي يدعو إيران إلى تعليق برنامجها النووي في حالة إدخال بعض التعديلات عليه . وجدد فيتالي شوركين سفير روسيا لدي الأمم المتحدة معارضة بلاده إستخدام القوة أو فرض عقوبات لحل النزاع القائم بين طهران والمجتمع الدولي . ويقضي مشروع القرار الفرنسي البريطاني المقدم لمجلس الأمن بحث إيران علي تجميد برنامجها النووي ويسمح للأمم المتحدة بفرض عقوبات إقتصادية أو إستخدام القوة إذا ما شكلت طهران تهديداً للأمن والسلام العالميين .

وفي كلمة ألقاها الرئيس الإيراني أحمددي نجاد في باكو عاصمة آذربايجان أمام المنتدى الإقتصادي لعشر دول من بينها خمس دول من جيران إيران هي أفغانستان وآذربايجان وباكستان وتركيا وتركمانستان أعلن أن بلاده مستعدة لتغيير سياستها إذا كانت بناء علي طلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشيراً إلي أن أنشطة تخصيب اليورانيوم مستمرة ويحميها حق إيران بموجب القانون الدولي ومعايير الوكالة الدولية . وأضاف إن بعض الطغاة يحاولون التدخل بصفاقة في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، وأن المنظمات الدولية فقدت الإحساس بأدوارها الأساسية بسبب سيطرة القوي الكبرى عليها . وفي موسكو أعلن وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف أن روسيا لم تقطع أي تعهد لإيران حول معارضة فرض عقوبات إقتصادية أو حتي ضربات عسكرية . وقد جاءت تصريحاته بعد إجتماع عقده الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن يوم الخميس ٤ مايو ٢٠٠٦ وإستمر ساعة واحدة لمناقشة الملف النووي الإيراني . وفي فيينا صرح مندوب الولايات المتحدة لدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية جريجوري شولت بأن دول مجلس التعاون الخليجي تشارك بلاده قلقها من البرنامج النووي

الإيراني ونوه شولت إلي الدور الذي يمكن للدول العربية أن تلعبه من خلال مبادرة الحد من إنتشار التكنولوجيا النووية .

وفي محاولة لإيجاد مخرج لهذه الأزمة أكد سيرجي كيسلياك نائب وزير الخارجية الروسية علي أن مشروع القرار الفرنسي البريطاني الذي يحث إيران علي وقف أنشطتها النووية الحساسة يحتاج إلي تعديلات جذرية . وتأتي هذه التصريحات بعد يوم واحد من إبداء روسيا والصين إعتراضها في يوم الجمعة ٥ مايو ٢٠٠٦ علي البنود الأساسية في مشروع القرار المطروح علي الأمم المتحدة . وقد أبدت الدولتان إعتراضهما علي إستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مشروع القرار الذي يسمح بفرض عقوبات أو حتي الدخول في حرب . وتخشي الدولتان اللتان تتمتعان بحق النقض في مجلس الأمن أن تأتي الضغوط المتزايدة علي إيران برد فعل عكسي أو تؤدي إلي أزمة بترولية ، إلي جانب قلقهما من إحتمال إستغلال الولايات المتحدة للفصل السابع لتبرير العمل العسكري ضد إيران .

وخلال الإجتماعات التشاورية التي عقدها مجلس الأمن للتوصل إلي موقف موحد من إيران ، إعترفت كل من فرنسا وبريطانيا بأن جولة المشاورات التي عقدت في يوم السبت ٦ مايو لم تحقق تقدماً لحل الخلافات بشأن البنود الأساسية للقرار . وفي الوقت نفسه دعا قادة دول الخليج العربي إيران لبذل المزيد من الجهد لإثبات أنها لا تحاول الحصول علي قنبلة نووية ، ومن ثم تجنب المنطقة خطر حرب جديدة .

وفي أول رسالة من نوعها من زعيم إيراني لرئيس أمريكي منذ ٢٧ عاماً ، أكد غلام حسين الهام المتحدث بإسم الحكومة الإيرانية أن الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بعث برسالة لنظيره الأمريكي جورج بوش تضمنت إقتراحات للخروج من الأزمات الدولية والوضع العالمي الهش حالياً . كما حث الرئيس الإيراني بوش علي إعتماد لغة المنطق للخروج من الأزمة العالمية الراهنة . كما تضمنت الرسالة أيضاً تحليلاً للوضع العالمي بالإضافة لبحث متعمق حول جذور الأزمات الحالية .

وتعد هذه المرة الأولى التي يبعث فيها رئيس إيراني برسالة لنظيره الأمريكي منذ عام ١٩٧٩ عندما هاجم مسلمون إيرانيون السفارة الأمريكية واحتجزوا العاملين

فيها كرهائن لأكثر من عام ، وقطعت واشنطون كل علاقاتها الدبلوماسية مع طهران عام ١٩٨٠ .

ومن جانبه ، صرح جون نجروبونتي رئيس المخابرات الأمريكية في يوم الإثنين ٨ مايو ٢٠٠٦ بأن توقيت هذه الرسالة قد يكون مقصوداً منه التأثير علي مناقشات مجلس الأمن الدولي حول البرنامج النووي الإيراني . ومن جانبه وصف علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين وسكرتير عام المجلس الأعلى للأمن القومي الرسالة بأنها فرصة للإنفتاح السياسي .

وفي الوقت نفسه صرح عدد من المسؤولين الغربيين لوكالة الأنباء الفرنسية بأن الولايات المتحدة أعدت إستراتيجية تهدف إلي عزل إيران مالياً ، وأوضحوا أن الخطة تهدف إلي أن تفرض المجموعة الدولية حصاراً مالياً أو إقتصادياً علي النظام الإيراني وذلك من خلال عدد من الخطوات هي : ١- إغلاق الحسابات المالية من الحكومة الإيرانية ٢- وقف إجراء التعاملات مع الحكومة وتجميد أرصدها ٣- منع تخصيص تسهيلات مالية للتصدير من أجل مشاريع تصب في مصلحة الحكومة الإيرانية ٤- عزل أنصار إنتشار أسلحة الدمار الشامل مالياً .

وفي إطار الجهود الإيرانية المبذولة لحشد تأييد جيرانها ، وصل علي لاريجاني إلي تركيا بعد زيارة للإمارات إستمرت عدة أيام ، حاول خلالها تهدئة مخاوف دول الخليج العربي من النوايا الإيرانية النووية ، ودعا دول الخليج للتدخل لتهدئة الأزمة الحالية .

وقد جاءت هذه التطورات المتلاحقة قبل ساعات من لقاء عقده وزراء خارجية الدول الدائمة العضوية لمجلس الأمن وألمانيا والممثل الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا بنيويورك من أجل وضع إستراتيجية مشتركة تهدف إلي إرغام إيران علي تعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم ، والسياسة الواجب إتباعها علي المدي الطويل من أجل منع طهران من بلوغ أقصى قدراتها النووية . ومن جانبها جددت كل من روسيا والصين في يوم الإثنين ٨ مايو تحفظاتهما علي مشروع القرار الأوروبي الأمريكي المقدم لمجلس الأمن ، كما جددت إسرائيل أيضاً تحذيراتها

للمجتمع الدولي ضد إيران علي لسان وزيرة خارجيتها تسببي ليفني التي وصفت إيران بأنها خطر يهدد الأمن العالمي وأن علي الدول المجتمعة في مجلس الأمن ألا تتعامل بخفة مع مثل هذا التهديد الذي لا يمس إسرائيل وحدها وإنما المجتمع الدولي ككل .

وقد أعلن سكوت ماكليان المتحدث بإسم البيت الأبيض بعد ذلك أن الإدارة الأمريكية تلقت رسالة نجاد وأنها لا تعالج بواعث القلق بشأن الطموحات النووية الإيرانية ، ولن تغير موقف واشنطن إزاء البرنامج النووي الإيراني ، هذا في الوقت الذي فشل فيه وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلي ألمانيا في التوصل إلي إتفاق حول مشروع قرار يلزم إيران بتجميد أنشطتها النووية . وكانت الولايات المتحدة قد تسلمت الرسالة عبر السفارة السويسرية في طهران التي ترعي المصالح الأمريكية منذ قطع العلاقات الدبلوماسية ، وقد إنتقد فيها الولايات المتحدة في عدة قضايا بدءاً من غزو العراق إلي دعم إسرائيل ، وأعلن الرئيس الإيراني أن الليبرالية والديمقراطية علي الطراز الغربي فشلت وأصبحت غير قادرة علي تحقيق المثل العليا للإنسانية . كما إنتقد طريقة تعامل بوش مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، وإتهم وسائل الإعلام بنشر الأكاذيب حول حرب العراق . وأعلن الرئيس الإيراني في يوم الثلاثاء ٩ مايو ٢٠٠٦ أنه بانتظار الرد من الولايات المتحدة علي رسالته . إلا أن البيت الأبيض أعلن بأن الولايات المتحدة لن ترد خطياً وبصورة رسمية علي هذه الرسالة . وقد حدث هذا في الوقت الذي فشل فيه وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن في الإتفاق علي إستراتيجية موحدة بشأن إيران ، ولم ينجحوا في الإتفاق علي قرار من مجلس الأمن يلزم إيران بتجميد أنشطتها النووية . وقد طالب عدد من الأعضاء الديمقراطيين بمجلس الشيوخ الأمريكي الرئيس جورج بوش إدراج العلاقات الإيرانية الروسية خاصة عقد بيع الأسلحة بينهما علي جدول أعمال القمة المقبلة لمجموعة الثماني التي ستعقد في مدينة سان بطرسبورج بروسيا في الثامن من يوليو ٢٠٠٦ ، وأوضحوا في رسالتهم إليه أن مبيعات الأسلحة الروسية لإيران ستسهم في زيادة عدم الإستقرار في الشرق الأوسط . ويذكر أن العقد المشار إليه يتضمن بيع ٢٩ جهازاً روسياً مضاداً

للسواريخ من طراز (تور إم - ١) لإيران ، ويعتقد الديموقراطيون أن هذا العقد ستتبعه عملية بيع مقاتلات من طراز ميج وأجهزة دفاعية طويلة المدى وسفن دوريات ودبابات .

تقديم مزايا وحوافز مشروطة لإيران :

في إشارة واضحة علي فشل الولايات المتحدة في حشد التأييد الروسي والصيني لمشروع قرار قوي يستند للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويلزم إيران بالتخلي عن برنامجها النووي أعلنت بريطانيا وفرنسا وألمانيا عزمهم التقدم بحزمة من المزايا لطهران لإغرائها بوقف البرنامج النووي وسط مباركة من واشنطن التي دعمت وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس التوجه الجديد . ومن هذه المزايا مساعدة طهران في الحصول علي مصاد رخيصة للطاقة وعروض للإنفتاح التجاري علي الغرب ، وأكدت رايس أن القوي الغربية ستنتظر عدة أسابيع قبل السعي إلي تحرك حاسم ضد إيران في الأمم المتحدة ، وأن الدول الخمس وألمانيا ستجتمع في لندن يوم ١٩ مايو ٢٠٠٦ لدراسة الحوافز الجديدة . وأضافت المصادر الدبلوماسية أن المفاوضين الأوروبيين سيقدمون تفاصيل الخطة الجديدة لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم الإثنين ١٤ مايو ثم إلي الولايات المتحدة وروسيا والصين .

وأشار نيكولاس بيرنز إلي أن العرض الذي وافقت الولايات المتحدة علي تقديمه لإيران من قبل الأوروبيين لتأجيل إصدار قرار من مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في ضوء معارضة روسيا والصين سيتضمن مجموعة من الحوافز من ناحية كما يهدد بفرض عقوبات من ناحية أخرى . ومن جانبه صرح محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوم الجمعة ١٢ مايو ٢٠٠٦ بأن إيران لديها مخاوف أمنية مشروعة يتعين علي الولايات المتحدة معالجتها من أجل حل الأزمة ، وأضاف بأن إيران محاطة بدول لديها أسلحة نووية مثل روسيا وباكستان وإسرائيل وحتى العراق إستخدم الأسلحة الكيماوية ضدها سابقاً ولذا فهي لديها إحساس بعدم الأمن ، وأشار إلي أنه عند الحديث عن المشكلة الإيرانية فإن الحل الوحيد هو صفقة يجب أن تشمل المشكلات الأمنية ضمن

المشاكل الأخرى . وقال إن علي العالم أن يتخوف من وقوع أسلحة نووية في أيدي الإرهابيين أكثر من برنامج إيران النووي . هذا وقد تقرر إجتماع دبلوماسيين يمثلون الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلي ألمانيا يوم الجمعة ١٩ مايو ٢٠٠٦ في لندن لدراسة حوافز جديدة وكذلك عقوبات محتملة يمكن اللجوء إليها في حالة عدم الإتفاق مع طهران .

هذا في حين طالبت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية برئاسة الدكتور مراد غالب بإعادة الملف النووي الإيراني من مجلس الأمن إلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الجهة ذات الاختصاص والقادرة علي الوصول إلي حلول مقبولة تلبي مصالح جميع الأطراف بشكل مهني ومستقل . وقال نوري عبد الرزاق السكرتير العام للمنظمة أنها تؤيد حق الشعب الإيراني في إمتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في إطار القوانين الدولية ذات الصلة .

وفي الوقت الذي أبدت فيه إيران إستعداداً للدخول في مفاوضات مباشرة مع أمريكا أعلن المنسق لسياسات الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا أن أوروبا ستعرض علي طهران عرضاً سخياً وجريئاً ، يتضمن حزمة من المزايا التي قد تلبي طموحاتها النووية والإقتصادية وربما الأمنية إذا إقتضت الضرورة ، بحيث يصعب علي إيران رفضها إذا كان هدفها الحقيقي من برنامجها هو الحصول علي الطاقة النووية لإستخدامها في المجالات السلمية . وأشار سولانا إلي أن تفاصيل هذه المزايا ستقدم إلي إيران وواشنطن والإتحاد الأوروبي وبقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن خاصة روسيا والصين قبل ١٩ مايو ٢٠٠٦ . هذا بينما أكد منوچهر متكي وزير خارجية إيران أن بلاده سترفض أي إقتراح أوروبي يتضمن وقف تخصيب اليورانيوم . ووصفت الوكالة الدولية إجتماع الترويكاف في بروكسل بأنه إيجابي ، وإعتبرت حزمة المزايا المشروطة خطوة علي طريق حل الأزمة .

وفي هذه الأثناء واصلت أسعار البترول العالمية إنخفاضها إلي ما دون ٧٢ دولار للبرميل في الوقت الذي حذر فيه الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز من أن سعر البرميل قد يصل إلي ١٠٠ دولار علي الأقل إذا ما شنت الولايات المتحدة هجوماً علي إيران . كما حذرت إسرائيل من إمتلاك إيران صواريخ تهدد أوروبا ، وذلك علي لسان

الجنرال أهارون زئيفي رئيس جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية السابق حينما صرح في يوم الإثنين ١٥ مايو بأن إيران ستمتلك في المستقبل صواريخ باليستية قادرة علي حمل رؤوس نووية يبلغ مداها خمسة آلاف كيلو متر وتهدد أوروبا .

ولم يكن من إيران إلا أن رفضت الخطة الأوروبية التي تقضي بتقديم حزمة من المزايا لها وتتضمن مفاعلاً نووياً يعمل بالماء الخفيف مقابل وقفها لكل أشكال تخصيب اليورانيوم ، وقال الرئيس نجاد في كلمة له موجهة للشعب بمدينة آراك وسط إيران : إن الغرب يعتقد أنه طفل في الرابعة من عمره سيرضي بقطعة من الحلوي أو الجوز مقابل ما يملكه من ذهب ، في إشارة إلي اليورانيوم . وأضاف أن بلاده وافقت علي تعليق أنشطتها في عام ٢٠٠٣ لكنها لن تقع في الفخ نفسه مرتين علي حد تعبيره . وطالب الرئيس الإيراني الدول الأوروبية بعدم التضحية بمصالحها ودعم الولايات المتحدة في تهديداتها بإستخدام القوة ، وأن إيران ذات الـ ٧٠ مليون نسمة تشكل سوقاً ضخمة للمنتجات الأوروبية .

وأكد شون ماكورماك المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية رفض واشنطن منح أي ضمانات أمنية للإيرانيين في مقابل إقناعهم بالعدول عن برنامجهم النووي ، وأشار إلي أن إجتماع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا سيعقد في يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ مايو علي أن تتم مناقشة الأزمة النووية الإيرانية يوم الجمعة .

وذكرت صحيفة ها آرتس الإسرائيلية أن إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أبلغ وزراء حزب كاديما أن الهدف المبدئي من رحلته المرتقبة إلي واشنطن هو تدعيم الصلات مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي سيجتمع معه أولمرت يوم الثلاثاء ٢٣ مايو ، وأن القضية الرئيسية التي ستطرح علي مائدة البحث هي التهديد النووي الإيراني ، وأوضح أن بلاده لا تنزعج الصراع الدولي ضد إيران لكنها تتوقع أن تفعل الولايات المتحدة ودول أخرى ما في وسعها لوقف هذا التهديد.

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الولايات المتحدة وأوروبا منقسمتان بشأن

التفاوض مع إيران في ظل رفض إدارة الرئيس بوش لعرض أوروبي جديد يقدم حوافز لإيران ويضمها في إطار أمني في الشرق الأوسط مقابل تخليها عن أنشطتها النووية . ويتضمن العرض كذلك مطالبة الولايات المتحدة بإسقاط القيود المفروضة علي شراء إيران للطائرات التجارية الأمريكية إذا ما تحركت طهران حيال تقديم ضمانات بعدم تطوير سلاح نووي .

وفي تركيا بدأت مناورات عسكرية علي شواطئ مدينة أنطاليا تشارك فيها الولايات المتحدة وفرنسا والبرتغال تستهدف منع وصول أسلحة الدمار الشامل إلي دول معادية أو جماعات إرهابية ، وقد إستمرت هذه المناورات يومين في البحر المتوسط تحت إسم شمس الأناضول ، ورغم تأكيدات مسئولين أمريكيين أن المناورات تستهدف إيران بالدرجة الأولى ، إلا أن وزارة الخارجية التركية قالت إنها ذات طابع دفاعي وليست موجهة ضد أي دولة .

وفي هذه الأثناء أعلنت الإمارات أن الدول الخليجية تعتزم عقد محادثات مع إيران بسبب المخاوف من أن يشكل البرنامج النووي الإيراني خطراً بيئياً عليها ، وأن الوسيلة الوحيدة للحصول علي المياه في المنطقة هي عبر تحلية مياه الخليج الذي إذا تلوث بأي شكل فسوف يؤثر ذلك علي حياة شعوب المنطقة ، وأن وفداً من مجلس التعاون الخليجي سوف يزور طهران لمناقشة المخاطر البيئية . كما إتفقت قطر وروسيا علي ضرورة تبني حل سياسي دبلوماسي لأزمة الملف النووي الإيراني ، وقد جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقده بالدوحة يوم الثلاثاء ٢٣ مايو ٢٠٠٦ الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري وسيرجي لافوروف وزير الخارجية الروسي في أعقاب جلسة مباحثات بينهما علي هامش المنتدى الخامس لحوار التعاون الآسيوي الذي بدأ أعماله في ذلك التاريخ .

وفي الوقت الذي هدد فيه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بتوجيه صفة تاريخية رداً علي أي عدوان ضد بلاده ، أشارت تقارير إعلامية إلي وجود إنقسام بين مسئولين أمريكيين كبار مما يعرقل الجهود الأوروبية لوضع حد لأزمة الملف النووي الإيراني . وذكر نجاد في خطاب ألقاه في ولاية خوزستان الحدودية مع العراق في يوم الأربعاء ٢٤ مايو ٢٠٠٦ أن إيران تتحكم بدورة الوقود النووي بأكملها من صفر

إلى المائة بفضل العلماء الإيرانيين الشباب . وذكرت صحيفة الفاييننشال تايمز البريطانية في التاريخ السابق أنه في الوقت الذي تستعد فيه لندن لإستضافة إجتماع حول إيران ، فإن كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية منقسمون حول كيفية التعامل مع الملف الإيراني ؛ حيث أرادت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس دعم الحوافز التي تعدها دول القويكا الأوروبية غير أنها واجهت مقاومة من نائب الرئيس ديك تشيني الذي يعارض فكرة مكافأة السلوك السيئ لطهران التي إنتهكت إلتزاماتها في المجال النووي . وذكر دبلوماسي من الإتحاد الأوروبي أن المسؤولين في وزارات خارجية الدول الخمس دائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا سيعقدون إجتماعاً مع نظرائهم في الصين وروسيا والولايات المتحدة في لندن وذلك بهدف التحرك من خلال مجموعة من الحوافز بالتزامن مع تحرك مجلس الأمن .

وفي نفس الوقت صرح مصدر أمني إسرائيلي بأن إيران أجرت إنتخاباً لصاروخ بعيد المدي في أثناء وجود رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في واشنطن ، ولم يتضح مدي الصاروخ ، غير أن المصدر قال إن الإختبار لا يشير إلى تقدم تكنولوجيا كبير . ويقول خبراء عسكريون إن طهران إختبرت في يناير ٢٠٠٦ هذا الصاروخ ، وأضافوا أن صواريخ شهاب ٣ الإيرانية يبلغ أقصى مدي لها نحو ألفي كيلومتر وقادرة علي حمل رؤوس نووية .

كما كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن محادثات مكثفة داخل أروقة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش حول فتح الولايات المتحدة لحوار مباشر مع إيران حول برنامجها النووي المثير للجدل . وفي بادرة لإظهار حسن النوايا الإيرانية أعرب جواد ظريف السفير الإيراني في الأمم المتحدة عن إستعداد بلاده للموافقة علي تحديد سقف لتخصيب اليورانيوم بنسبة أقل من ١٠ ٪ أي دون المستوي المطلوب لإستخدامه لأغراض عسكرية ، وأعلنت الرئاسة النمساوية للإتحاد الأوروبي أن وزراء خارجية الدول الـ ٢٥ الأعضاء في الإتحاد سيبحثون أول يوليو ٢٠٠٦ الملف الإيراني خلال إجتماعهم بمدينة كلو ستورنوي بوج القريبة من فيينا . وقد أعربت طهران عن إستعدادها للتفاوض حول عدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم التي تستخدمها في الأبحاث الخاصة بذلك ، وكانت إيران قد أعلنت أنها

قامت بتخصيب اليورانيوم بإستخدام ١٦٤ جهازاً للطرد المركزي . ومن جهته أعرب توني سنو المتحدث بإسم البيت الأبيض عن سعادة الولايات المتحدة بإستعداد إيران للتفاوض مجدداً مع الإتحاد الأوروبي .

وفي يوم الإثنين الموافق ٢٩ مايو ٢٠٠٦ أعلنت إيران أنها تمضي قدماً في بحوث الإنصهار النووي لإستخدامها في توليد الطاقة علي نطاق تجاري ، وصرح سادات حسين رئيس قسم الهندسة في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بأن التجربة الأولى للإنصهار النووي أجريت قبل خمس سنوات في مركز الأبحاث في أمير آباد بطهران .

وفي تطور مفاجئ أعلنت الولايات المتحدة إستعدادها للإنضمام للمباحثات التي يجريها الإتحاد الأوروبي مع إيران لكن بشرط وقفها الكامل للتخصيب والسماح للمفتشين الدوليين بالعمل بحرية كاملة للتحقق من أنها لا تسعى لإمتلاك سلاح نووي . وقال الرئيس الأمريكي بوش إن أمريكا ستلعب دوراً قيادياً لحل الأزمة . وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس قد أشارت في مؤتمر صحفي تم الإعلان عنه بشكل مفاجئ أن أمام الحكومة الإيرانية خيارين : إما التوقف الكامل عن تخصيب اليورانيوم والحصول علي حزمة من الحوافز أو مواجهة العزلة الدولية وفرض عقوبات إقتصادية ودبلوماسية عبر مجلس الأمن الدولي أو مع الدول الحليفة للولايات المتحدة . وقد عقدت رايس مؤتمرها الصحفي قبل ساعات من توجهها إلي فيينا للإنضمام إلي جولة جديدة من المباحثات تضم نظراءها ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا وذلك لمواصلة التفاوض حول العرض الذي سيتم تقديمه إلي إيران بما في ذلك الحوافز والعقوبات المحتملة . وقد رحبت الدول الأوروبية بالقرار الأمريكي بإجراء مباحثات مباشرة مع طهران ، كما رحبت به أيضاً الصين وروسيا .

وفي أول رد فعل علي العرض الأمريكي المشروط بإجراء مباحثات مع إيران ، قدمت طهران موافقة مشروطة ؛ حيث أعربت عن إستعدادها للحوار مع واشنطن مع تمسكها بموقفها الرافض لوقف أنشطة التخصيب . وقد جاء ذلك في الوقت الذي بدأ فيه في فيينا إجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن

بالإضافة إلى ألمانيا لوضع اللمسات الأخيرة علي عرض الحوافز التي ستقدم لإيران لوقف أنشطتها النووية .

وبعد يوم واحد من إتفاق وزراء الخارجية وخافيير سولانا منسق السياسة الخارجية والأمنية في الإتحاد الأوروبي علي مجموعة أساسية من الحوافز لإيران لإثباتها عن طموحها النووي ، أكد البيت الأبيض أن تجميد طهران لأنشطة تخصيب اليورانيوم أمر غير قابل للتفاوض ، ودعاها لدراسة العرض الأوروبي بتأن . وأعلنت وزيرة الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت في مؤتمر صحفي عقد مساء الأول من يونيو ٢٠٠٦ أن العرض المقدم لإيران يمنحها فرصة للتوصل إلي إتفاق مبني علي التعاون ، ولم توضح الوزيرة البريطانية طبيعة الحوافز . وفي غضون ذلك أعلن مسئول أمريكي رفيع المستوى أن إيران أمامها أسابيع للرد علي إتفاق الحوافز الذي تم التوصل إليه .

وقد أعلن وزير الخارجية الإيراني منوچهر متكي أن بلاده ستدرس الإقتراح الأمريكي الرامي إلي تخفيف حدة الأزمة ، إلا أنه أكد مجدداً أنها لن تعلق عمليات تخصيب اليورانيوم وأشار إلي أن خافيير سولانا سيزور طهران لتسليمها رسمياً برنامج الحوافز . وفي الوقت نفسه أكد الرئيس الإيراني أن بلاده ستدرس مجموعة الحوافز المقدمة . وكشفت مصادر دبلوماسية عن أن الولايات المتحدة عرضت رفع بعض عقوباتها التجارية ضد إيران في إطار صفقة الحوافز ، وقد فرضت هذه العقوبات علي إيران منذ التسعينات من القرن الماضي . وفي هذه الأثناء إرتفعت أسعار البترول حيث تخطت حاجز ٧٣ دولاراً للبرميل وذلك بعد أن حذر آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية الولايات المتحدة من إتخاذ خطوة خاطئة تجاه إيران مما قد يؤدي إلي توقف صادرات البلاد من البترول . وفي يوم الثلاثاء السادس من يونيو ٢٠٠٦ سلم خافيير سولانا مجموعة الحوافز المقترحة إلي علي لاريجاني الذي أعلن في مؤتمر صحفي عقب لقائه بسولانا أنه تسلم الحوافز وأعرب عن إعتقاده بأنها تحمل جوانب إيجابية لكن بها بعض النقاط الغامضة ، وقال أن إيران تري أن إصرار أوروبا علي حل القضية عبر التفاوض خطوة صحيحة وتلقي ترحيباً . وصرح دبلوماسيون غربيون في فيينا بأن عرض الحوافز يتضمن تعهداً من الولايات المتحدة

بتقديم تكنولوجيا نووية لطهران إذا أوقفت برنامجها للتخصيب . كما أنها توافق علي إمداد إيران بقطع غيار طائرات بوينج حتي تتمكن من تحديث أسطول طائراتها المدنية القديم . وقد إمتنع سولانا عن تقديم الجزء الآخر من العرض والذي يعرض سلسلة من الإجراءات التي تهدف لمعاقبة طهران إذا لم توقف عمليات التخصيب ، وذلك في محاولة لإضفاء جو إيجابي علي زيارته لطهران . ونتيجة لهذه المحاولة لإنهاء الأزمة واصلت أسعار البترول في الأسواق العالمية تراجعها وسط مؤشرات علي موقف إيراني إيجابي من عرض الحوافز الغربية لتسوية الأزمة النووية .

ومن أهم ما جاء في هذه الحوافز طبقاً للتقارير الصحفية الغربية التي صدرت في يوم الأربعاء السابع من يونيو ٢٠٠٦ أن أمريكا ستسمح لطهران بإمكان القيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم علي الأراضي الإيرانية بشروط مشددة تنص علي ضرورة تأكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن البرنامج النووي الإيراني مخصص للأغراض السلمية ولا يسعى إلي إنتاج أسلحة نووية . كما تتضمن أيضاً عرضاً من الولايات المتحدة بإجراء مفاوضات مباشرة ومساعدات أوروبية لطهران من أجل بناء مزيد من المفاعلات النووية التي تعمل بالماء الخفيف فضلاً عن دعم مسألة إنضمام إيران إلي منظمة التجارة العالمية . كما أشارت التقارير أيضاً إلي تقديم ضمانات بسلامة وحدة الأراضي الإيرانية وتقديم دعم دولي لتعاون أمني إقليمي يتضمن دول الخليج وأي حكومات أخرى مهتمة بذلك .

وصرح مستشار النمسا فولفجانج شوسل بأن إيران أمامها مهلة حتي منتصف يوليو ٢٠٠٦ لدراسة عرض الحوافز الدولية ، ويمكنها دراسته حتي موعد إجتماع قمة الثماني الذي سيعقد في منتصف شهر يوليو . وفي هذه الأثناء أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٨ يونيو ٢٠٠٦ إكتشاف مفتشيها لآثار جديدة ليورانيوم عالي التخصيب في معدات نووية بإيران ، وأكدت أن طهران ما زالت مستمرة في عمليات التخصيب وبناء أجهزة الطرد المركزي .

وفيما يعد رداً غامضاً علي الحوافز الدولية أكد منوچهر متكي وزير الخارجية الإيرانية أن طهران بدأت بالفعل في دراسة العرض ، وأشار إلي أن إيران قد ترد

بعرض يتضمن بعض التعديلات في العرض الدولي أو أنها قد تتقدم بعرض مختلف تماماً .

ورأي كثير من المراقبين أن الدول الخمس وألمانيا بتقديمهم هذه الحوافز إنما يهدفون إلي ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد ؛ فالولايات المتحدة تريد أن تتخلي كل من روسيا والصين عن موقفيهما الراض لفرض عقوبات علي طهران في حالة إصرارها علي تمسكها بتخصيب اليورانيوم ، وبعبارة أخرى تسعى واشنطن من خلال تلك الحوافز إلي تمهيد الطريق نحو معاقبة إيران . ويجمع كثير من المراقبين أيضاً علي أن الهدف الأول من التحركات والمسااعي الأمريكية والأوروبية إلي إحتواء البرنامج النووي الإيراني هو إستمرار ضمان معادلة الأمن وتوازن القوي لصالح إسرائيل علي حساب أمن بقية دول المنطقة . كما يري المراقبون أيضاً أن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة وبريطانيا وأهمها عدم ضبط الأوضاع المتوترة في العراق تجعل من الصعب عليهما فتح جبهة جديدة مع إيران من خلال المضي في خططهما الرامية لإستصدار قرار من مجلس الأمن يتضمن عقوبات علي طهران .

وبناء علي ما صرح به دبلوماسيون أوروبيون لووكالة الأنباء الفرنسية في يوم الإثنين ١٢ يونيو ٢٠٠٦ فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً علي دول عدم الإنحياز في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنعها من إصدار بيان مؤيد لموقف إيران الخاص بحقها في تخصيب اليورانيوم . وذكر دبلوماسي غربي أن الولايات المتحدة ترغب في أن تؤيد حركة دول عدم الإنحياز - التي يتمتع ١٦ منها بعضوية مجلس محافظي الوكالة الذرية - قرار الوكالة الذي دعا إيران إلي تعليق عمليات التخصيب . وقد بدأت أسعار البترول في الإرتفاع من جديد بعد إعلان أنها لن تتفاوض بشأن حقها في التخصيب . وأعرب كاظم جلاي المتحدث بإسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني في يوم الثلاثاء ١٣ / ٦ / ٢٠٠٦ عن إستعداد بلاده للتفاوض بشأن نسبة تخصيب اليورانيوم وأشكال العمل في أنشطة الوقود النووي الحساسة ، لكنها لن توقف عمليات التخصيب . وفي الوقت نفسه واصل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجتماعاته بفيينا لليوم الثاني علي التوالي حيث تصدر الملف النووي الإيراني وتقرير الوكالة حول تطورات عمليات التفتيش والتحقق جدول الأعمال .

وكشفت وثائق حصلت عليها وكالة الأسوشيتدبرس في ١٤ / ٦ أن أوروبا تضغط برفق بشأن برنامج التخصيب الإيراني وذلك خشية أن يؤدي الضغط القوي إلي إرباك المحادثات مع طهران . وقال مشروع بيان أعده الإتحاد الأوروبي لإصداره في ختام إجتماعات مجلس محافظي الوكالة الذرية إنه لا يزال يتعين إنهاء المخاوف الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني ، وإنه يجب الإستجابة للمطالب المتكررة من مجلس المحافظين . ويحث البيان إيران علي الرد بالإيجاب علي عرض إستئناف المحادثات بعيداً عن توجيه إنتقاد حاد لطهران بشأن رفضها التعاون مع الوكالة الذرية حول التحقق من أنشطتها النووية .

ووصف الرئيس الإيراني في مؤتمر صحفي عقب لقائه بالرئيس الصيني هو جينتاو في شنغهاي أنه سيعطي رداً كاملاً علي المقترحات الأوروبية في الوقت المناسب بما يتماشى مع المصالح الدولية لبلاده . ومن جانبه دعا الرئيس الصيني في يوم الجمعة ١٦ / ٦ / ٢٠٠٦ إيران إلي العودة إلي طاولة المفاوضات وأكد علي أن الحوافز المقدمة إليها توفر فرصة جديدة لتسوية المشكلة . وفي غضون ذلك إختتم مجلس محافظي الوكالة الذرية إجتماعاته في يوم الجمعة ١٦ / ٦ بالفشل في التوصل إلي إتفاق علي مذكرة تحدد التدابير التي يجب إتخاذها ضد طهران في حال رفضها العرض الأوروبي .

وحذر شيمون بيريز النائب الأول لرئيس الوزراء الإسرائيلي من أن إمتلاك إيران للسلاح النووي قد يؤدي إلي تسرب ذلك السلاح إلي أيدي منظمات إرهابية مما سيعرض المنطقة بأسرها للخطر . وأضاف أن طهران لديها خياران إما البقاء دولة فقيرة تملك أسلحة نووية أو التحول إلي دولة غنية مزدهرة ولكن بدون تلك الأسلحة . وأعرب عن ثقته بأن إيران ستتعاون في النهاية مع المجتمع الدولي وفي المفاوضات المتعلقة ببرنامجها النووي .

وفي يوم الإثنين ١٩ يونيو ٢٠٠٦ كشفت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية عن أن إيران مستعدة للحد من برنامجها النووي شرط ألا يتم إرغامها علي التخلي عن تخصيب اليورانيوم ، هذا في الوقت الذي عقد فيه ولأول مرة إجتماع منتدي رؤساء الوزراء الإسرائيليين الذي يضم رؤساء حكومة سابقين للبحث في مخاطر

البرنامج النووي الإيراني . وعلي سعيد آخر حذر الرئيس الأمريكي جورج بوش طهران من عواقب رفض العرض الدولي مهدداً بفرض عقوبات إقتصادية وسياسية ضدها . وقد أعرب هانز بليكس كبير مفتشي الأسلحة السابق بالأمم المتحدة عن إعتقاده أنه بإمكان إيران إنتاج قنبلة نووية خلال خمس سنوات إذا واصلت تخصيب اليورانيوم بمعدلات ثابتة .

وفي أعقاب ثلاثة أيام من المباحثات المكثفة إختتم وزراء خارجية الدول السبع والخمسين الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إجتماعهم في باكو عاصمة أذربايجان بإصدار بيان ختامي حددوا خلاله موقف المنظمة من قضية الملف النووي الإيراني وأن السبيل الوحيد لتسوية هذه القضية هو إستئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية دون شروط مسبقة ، وأعرب البيان عن قلق المنظمة حيال الضغوط التي تمارس علي إيران وإنعكاساتها المحتملة علي السلام والأمن في المنطقة وخارجها ، ودعت المنظمة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

وقد لوحث إيران بإستخدام سلاح البترول في حالة تعرض مصالحها لهجمات ، وحذرت علي لسان وزير البترول الإيراني كاظم وزيري همانه من أنها ستستخدم قدراتها للرد وسوف يكون البترول هو أحد هذه القدرات ، وأنه في حالة فرض عقوبات علي قطاع البترول فإن سعر برميل البترول سيرتفع إلي مائة دولار . وكشفت مصادر غربية بالأمم المتحدة في فيينا في يوم الإثنين ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٦ عن أن أمريكا تلقت تقريراً سرياً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتضمن ردوداً فنية علي إستفسارات طلبتها واشنطون حول إمكان السماح لإيران بإجراء عمليات تخصيب يورانيوم محدودة ، وذلك في سياق إحتمال تسوية الأزمة النووية مع إيران والسماح لها بإجراء عمليات تخصيب محدودة . هذا بينما أعلن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي أن إيران لا تري أي فوائد في التفاوض مع الولايات المتحدة أو مناقشة حقها في إمتلاك برنامج نووي . وأعلن البيت الأبيض أنه لا يعتبر تصريحات خامنئي موقفاً نهائياً لإيران بخصوص عرض الحوافز الأوروبية .

ومن جانبه قال وزير الخارجية الإيرانية منوچهر متكي إن الرد علي الحوافز سيكون في شهر أغسطس ٢٠٠٦ ولكنه لم يحدد اليوم بالضبط . وقد حاولت الدول

الغربية الضغط علي طهران لدفعها لسرعة الرد علي عرض الحوافز الدولية خلال شهر يوليو بدلاً من شهر أغسطس كما ترغب إيران . ومن ناحية أخرى كشفت مجلة نيويورك الأمريكية النقاب عن أن كبار القادة العسكريين بوزارة الدفاع حذروا إدارة الرئيس جورج بوش من أن أي ضربة عسكرية لإيران ستفشل في تدمير برنامجها النووي ، وأن أي هجوم علي طهران سيؤدي إلي عواقب إقتصادية وسياسية وعسكرية وخيمة للولايات المتحدة . وقد نفت إيران في نفس الوقت ما تردد حول شرائها صواريخ كروز من أوكرانيا ، وأكد حميد رضا آصفي في يوم الأحد ٢ يوليو ٢٠٠٦ أن بلاده لم تحصل علي أي سلاح بشكل غير مشروع ، مشيراً إلي أن الأوكرانيين أنفسهم نفوا هذه الإتهامات .

وفي الخامس من يوليو ٢٠٠٦ حذرت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية من عرقلة إيران مباحثاتها مع الترويك الأمريكية بهدف الإنهاء من برنامجها النووي ، وأعلن توني سنو المتحدث بإسم البيت الأبيض أن واشنطن تريد من طهران رداً علي الحوافز الدولية المقدمة لها مقابل تخليها عن برنامجها النووي قبل بدء قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في سان بطرسبورج بروسيا المقرر عقدها في يوم الأربعاء ١٢ يوليو .

إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن وقراره :

وفي يوم الأربعاء الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٦ إتفقت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا علي إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن بعد أن إمتنعت طهران عن الرد بسرعة كافية علي عرض الحوافز الغربية الذي يهدف إلي نزع فتيل الأزمة . ورداً علي إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن حذر الرئيس الإيراني أحمددي نجاد من أن إيران قد تنسحب من معاهدة حظر الإنتشار النووي إثر إعلان الدول الكبرى إحالة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن الدولي ، وذلك في الوقت الذي أشار فيه فيليب دوست بلازي وزير الخارجية الفرنسية إلي أن قرار الأمم المتحدة بشأن إيران سيتضمن فرض عقوبات إذا لم ترد طهران علي العرض الدولي بحلول منتصف أغسطس . وأكد نجاد أن إيران ستعطي

ردها علي العرض الدولي في ٢٢ أغسطس . ويهدف القرار الذي أصدرته الدول الكبرى إلي زيادة الضغوط علي طهران لتسرع بتقديم ردها الرسمي علي العرض الدولي .

وفي الثالث عشر من شهر يوليو ٢٠٠٦ أماطت الدول الغربية اللثام للمرة الأولى عن تفاصيل عرض الحوافز المقدم لإيران وسلمته كوثيقة إضافية ملحقة بالملف النووي الذي أحالته لمجلس الأمن في هذا التاريخ ، وأكدت الوثيقة المكونة من ثلاث صفحات أن هدف الغرب يتركز علي تطوير علاقات التعاون مع إيران إستناداً إلي مبدأ الإحترام المتبادل وبناء نوع من الثقة الدولية في الصبغة السلمية للبرنامج النووي الإيراني . وبدأت الوثيقة بتأكيد حق إيران في تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية للإستخدام السلمي بما يتسق مع إلزاماتها بموجب المعاهدة الدولية للحد من الإنتشار النووي .

وتعهدت بتقديم دعم إيجابي لبناء مفاعلات جديدة في إيران تعمل بالماء الخفيف . كما وافقت الدول الغربية علي وقف مناقشة البرنامج النووي الإيراني داخل مجلس الأمن مع بدء المفاوضات ، وطالبت الوثيقة إيران بوقف كل الأنشطة المتعلقة بالتخصيب بشكل يمكن التحقق منه . وشهدت بإقامة مخزون يسمح لإيران بالحصول علي الوقود النووي لمدة خمس سنوات تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما عرضت تطوير آلية دولية تسمح لإيران بالحصول علي الطاقة بما يتناسب مع إحتياجاتها . ولم تقتصر الحوافز علي ذلك بل إمتدت إلي جوانب سياسية وإقتصادية أولها تنظيم مؤتمر لدعم الحوار والتعاون مع إيران حول قضايا أمنية إقليمية ، وتعددت الدول الأوروبية بتحسين فرص إيران في إقتحام الأسواق العالمية من خلال دعم عضويتها في المحافل والمنظمات الإقتصادية الدولية وعلي رأسها منظمة التجارة العالمية . ونوهت إلي إستعداد أوروبا لإيجاد إطار يمكن من خلاله زيادة الإستثمارات المباشرة الموجهة إلي إيران بما في ذلك إبرام إتفاق للتعاون الإقتصادي مع الإتحاد الأوروبي ، وأشارت إلي إمكانية رفع القيود المفروضة علي بيع طائرات مدنية إلي طهران ، كما تعهدت بدعم وتحديث قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت في إيران .

وفي يوم الأحد ١٦ / ٧ / ٢٠٠٦ أعلنت إيران أن مجموعة الحوافز الدولية تصلح كأساس مقبول لبدء المفاوضات ، وقال المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية إن المباحثات هي الطريق الأفضل لحل هذه الأزمة ، داعياً قمة مجموعة الثماني الصناعية التي كانت منعقدة في هذا التاريخ في سان بطرسبرج للعمل علي بدء المباحثات مع طهران . وأشار المتحدث إلي أن إنتقال الملف إلي مجلس الأمن سيعوق كل الجهود الدبلوماسية لبدء المباحثات . وفي نفس الوقت حذر دبلوماسي إيراني في فيينا مجلس الأمن الدولي من أن بلاده ستبحث مسألة تعليق عضويتها في معاهدة حظر الإنتشار النووي في حال تبني قرار يلزم طهران بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم . وصرح مصدر دبلوماسي غربي في الأمم المتحدة بفيينا بأنه إذا لم ترد إيران إيجابياً في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ علي عرض الحوافز فسيتخذ مجلس الأمن قراراً يستند إلي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وقد أجري ممثلون عن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلي ألمانيا مشاورات غير رسمية في يوم الأربعاء ١٩ يوليو ٢٠٠٦ في نيويورك حول الأزمة النووية الإيرانية دون إتخاذ أي قرار حول أي مشروع قرار يطالب طهران بوقف التخصيب .

ولم يمر يومان علي هذه المشاورات إلا وقدمت الترويكا الأوروبية مشروع قرار إلي مجلس الأمن في ٢١ يوليو يطالب إيران بوقف التخصيب ، بينما أعلن علي أكبر هاشمي رافسنجاني أن عرض الحوافز الدولية هو إهانة لإيران وأن الموافقة عليه تعد نوعاً من الرضوخ . وإستند مشروع القرار إلي المادتين ٣٩ و ٤٠ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة اللتين تنصان علي إمكانية إتخاذ إجراءات مؤقتة قبل فرض أي إجراءات أخرى مثل العقوبات . وحدد مشروع القرار لإيران شهر أغسطس ٢٠٠٦ لتنفيذ طلبات الأمم المتحدة . وفي طهران قال الرئيس الإيراني الأسبق رافسنجاني إن مجلس الأمن يغامر بإرتكاب عمل تاريخي من أعمال الطغيان ضد إيران إذا وافق علي قرار يطالب إيران بوقف إنتاج الوقود النووي .

وفي هذه الأثناء دعا الرئيس الإيراني أحمددي نجاد إسرائيل مجدداً إلي أن تحزم أمتعتها وتغادر الشرق الأوسط قبل أن تقع في شرك اللهب الذي أشعلته في لبنان ، وأضاف في تصريحات له أثناء لقائه بمسؤولي التعليم في بلاده إن إسرائيل ضغطت

علي زر دمارها بمهاجمتها لبنان . وقال إن الأمة الإسلامية بإمكانها عزل إسرائيل وكل من يساندها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

هذا بينما صرح جون بولتون مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في يوم الجمعة ٢٨ يوليو ٢٠٠٦ بأن ست دول كبرى ستطرح مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يمهل إيران حتي ٣١ أغسطس لوقف أنشطة التخصيب ، وأنه إذا لم تلتزم إيران بهذه المهلة فإن مجلس الأمن سیدرس احتمال فرض عقوبات عليها . وفي الوقت نفسه قررت إدارة الرئيس الأمريكي بوش فرض عقوبات علي شركتين هندية لنقلهما مواد ذات صلة بتصنيع الصواريخ إلي إيران .

وقبل ساعات من مناقشة مجلس الأمن لملفها النووي ، هددت إيران في يوم الأحد ٣٠ يوليو ٢٠٠٦ برفض عرض الحوافز الإقتصادية الدولية المقدم إليها إذا ما تبني مجلس الأمن في إجتماعه يوم ٣١ يوليو قراراً يطالبها بوقف التخصيب . وكان مجلس الأمن قد وزع علي أعضائه الـ ١٥ مشروع قرار يدعو إيران إلي تنفيذ مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون أي تأخير ويركز علي السنوات الثلاث التي أمضتها الوكالة الدولية في محاولة للحصول علي معلومات حول برنامج إيران النووي ، وفي حالة تبني القرار فإن المجلس سيدعو مدير الوكالة الذرية الدكتور محمد البرادعي إلي تقديم تقرير في ٣١ أغسطس حول مدي إلزام إيران .

ويري بعض المحللين أن إيران ما زالت حتي هذه اللحظة تراوغ وتسارع وتحاول كسب الوقت كي تحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب الإضافية ، مستثمرة في ذلك غياب الإجماع الدولي علي إستخدام القوة العسكرية ضدها ، والصعوبات الكبيرة والكثيرة التي ربما تحول دون نجاح عملية عسكرية لضرب أنشطة إيران في تخصيب اليورانيوم الموزعة علي مواقع وأماكن عديدة حصينة تحت الأرض ، فضلاً عن نفوذ إيران المتزايد داخل العراق ، الذي يعطيها ورقة تفاوض قوية تلعبها طهران بجسارة مستثمرة وجود ١٣٠ ألف جندي أمريكي في العراق ، يمكن أن تلحق بهم إيران الكثير من الأذى إذا دخل النزاع مرحلة العمل العسكري .

وفي آخر أيام شهر يوليو ٢٠٠٦ وافق مجلس الأمن علي مشروع قرار يمهل

إيران حتي نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ لوقف تخصيص اليورانيوم أو مواجهة احتمال فرض عقوبات إقتصادية ودبلوماسية عليها . ويعتبر القرار ١٦٩٦ الذي وافق عليه جميع أعضاء المجلس بإستثناء دولة قطر أول قرار ملزم يطالب إيران بالإمتثال لمطالب الأسرة الدولية أو مواجهة العقوبات . ويطالب القرار الذي تم إدخال تعديلات عليه بسبب إعتراض كل من روسيا والصين وطهران بوقف عمليات تخصيص اليورانيوم وأبحاث الماء الثقيل وإتباع الإجراءات التي تقررها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والإستعراض لعقوبات دولية ، كما يدعو إيران لوقف جميع أنشطة إعادة المعالجة والأنشطة المتعلقة بالتخصيب بما في ذلك الأبحاث والتطوير ، وطالب القرار المدير العام للوكالة بتقديم تقرير إلي مجلس الأمن بحلول ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ عن توضيح مدي إمتثال إيران للقرار . كما طالب المجلس جميع الدول بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع نقل أية مواد أو سلع أو تكنولوجيا إلي طهران يمكن أن تستخدم في أنشطة تتعلق بالتخصيب أو برامج تصنيع الصواريخ الباليستية ، وفي حالة عدم إمتثال إيران لتلك المطالب بحلول ٣١ أغسطس فإن المجلس سيدرس كيفية إتخاذ التدابير المناسبة بمقتضي الفصل ٤١ من المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشير إلي فرض عقوبات إقتصادية دون اللجوء إلي عمل عسكري . وقد رحب الرئيس الأمريكي بوش بهذا القرار واصفاً إياه بأنه قرار قوي يبعث برسالة للإيرانيين مفادها أن العالم يقف متحداً في مواجهة إمتلاكها لأي أسلحة نووية ، بينما أعلن مندوب إيران الدائم لدي الأمم المتحدة جواد ظريف رفضه مطالبة المجلس لطهران بتعليق أنشطتها النووية قائلاً : إن القرار يفتقر إلي أي أساس قانوني .

وفي بيان لوزارة الخارجية الأمريكية في الرابع من أغسطس ٢٠٠٦ قال مسئول بالوزارة إن واشنطن فرضت عقوبات علي شركتين من كل روسيا وكوريا الشمالية والهند بالإضافة إلي شركة من كوبا بسبب صفقات سلاح أبرمتها مع طهران . وأوضح البيان أن الشركات السبع تنتهك قانون حظر الإنتشار النووي الأمريكي الصادر عام ٢٠٠٠ وأنه يحظر التعامل معها بموجب هذه العقوبات ، وفي موسكو إعتبرت وزارة الخارجية الروسية أن العقوبات الأمريكية إجراء غير مقبول ، وأكدت في بيان لها أن مثل هذه العقوبات التي فرضتها واشنطن بشكل أحادي علي

دول أخرى ومؤسساتها هي مغالطة تاريخية وقانونية . وأكدت صحيفة كوميرسانت الروسية أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة علي شركتين روسيتين إحداهما شركة سوخوي لتصنيع الطائرات الحربية ، جاءت بعد صفقة أبرمتها الشركتان مع طهران لتحديث مقاتلات إيران الحربية . وكشفت صحيفة صنداي تايمز البريطانية في يوم الأحد ٦ أغسطس ٢٠٠٦ عن أن إيران سعت إلي إستيراد شحنات كبيرة من اليورانيوم المصنع للقنابل من المناجم الأفريقية ، والذي يمكن أن ينتج قنابل علي غرار تلك التي ألقيت علي هيروشيما . ونقلت الصحيفة عن تقرير للأمم المتحدة قوله إنه تم الكشف عن شحنة مهربة من اليورانيوم من نوع ٢٣٨ في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥ خلال إجراء تفتيش روتيني بتنزانيا .

وفي يوم الثلاثاء ٨ أغسطس حذرت إيران المجتمع الدولي من أنها ستنتهج سياسات نووية جديدة إذا نفذت الأمم المتحدة القرار ١٦٩٦ الذي يطالب إيران بوقف عمليات التخصيب بنهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦ . وجاء هذا التحذير بعد يوم واحد من رفض إيران لهذا القرار بإعتبار أنه ليس له قاعدة شرعية . وقال الناطق بإسم الحكومة الإيرانية غلامحسين الهام إن تهديدات مجلس الأمن بفرض عقوبات لا تؤثر علي طهران . وأن سياسة الكيل بمكيالين التي إتبعها الأوروبيون دمرت ثقة طهران بهم . وأكد الهام أن إيران إستعدت تماماً لكل الإحتمالات مشيراً إلي أن الغرب والولايات المتحدة سيكونان في موقع الخاسر الأكبر ، لأن بلاده تتحكم بمصادر الطاقة ، وهدد الهام بالإنسحاب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا تم إتخاذ إجراءات تستهدف إيران . كما إتهم الرئيس الإيراني في حديث له مع شبكة تلفزيون سي . بي . اس التلفزيونية الأمريكية الولايات المتحدة بدعم إسرائيل بشكل أعمي ضد حزب الله ، وقال إن الرئيس الأمريكي يسعى إلي تسوية كل شئ بالقنابل . وأكد الرئيس الإيراني بناء علي ما نقلته وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا علي أن بلاده توصلت إلي دورة الوقود النووي بشكل كامل وستحتفظ بها ولن تخسرها . كما حث نجاد النخبين البريطانيين علي الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير لمنع بريطانيا من الإنجرار إلي كوارث سياسية خارجية جديدة في الشرق الأوسط ، وكان ذلك في حديثه الأول مع صحيفة الجارديان البريطانية منذ توليه الرئاسة .

وفي غضون ذلك بدأت المرحلة الأولى من مناورات ضربة ذو الفقار في إقليمي سيستان وبلوچستان بجنوب شرق إيران ، وذلك بشن هجمات جوية . وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا أن المناورة جرت بنجاح حيث شنت القوات هجوماً جويًا عقب الطلعات الدورية التي قامت بها طائرات بدون طيار من طراز مهاجر في منطقة انتشار قوات العدو . وقد شاركت في هذه المناورة عشرات المروحيات الحربية وعدة فرق وألوية ووحدات الحرب الإلكترونية والمظليين والقوات الخاصة والمحمولة جواً التابعة للقوات البرية للجيش الإيراني .

كما أجري الجيش الإيراني صباح يوم الأحد ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦ تجربة إطلاق صاروخ أرض - أرض قصير المدى إيراني الصنع . وبث التلفزيون الحكومي الإيراني صوراً لإطلاق عشرة صواريخ تحمل اسم الصاعقة ويتراوح مداها ما بين ٨٠ و ٢٥٠ كيلومتراً ويمكنها تضليل أنظمة الرادار . كما أعلن محمد سعيد المسئول في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في يوم الإثنين ٢١ أغسطس أن تعليق بلاده لعمليات التخصيب أصبح مستحيلاً ، ونقلت وكالة فارس الإيرانية عنه قوله إن إيران ستبدأ قريباً في إنتاج المياه الثقيلة في مصنع اراك وسط البلاد لتغذية المفاعل الجاري إنشاؤه في الموقع .

الرد الإيراني على عرض الحوافز الغربية :

سلمت إيران في يوم الثلاثاء ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ ردها الرسمي علي عرض الحوافز الأوروبية بشأن برنامجها النووي إلي سفراء كل من بريطانيا والصين وروسيا وفرنسا وألمانيا وسويسرا دون أن تعلن تفاصيل الرد المكتوب . وقد سلم الرد كبير المفاوضين الإيرانيين في المحادثات النووية علي لاريجاني يداً بيد للسفراء خلال إجتماع عقد بطهران . ومن جهة أخرى أفادت مصادر دبلوماسية في فيينا أن السلطات الإيرانية منعت مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تفتيش منشأة تحت الأرض في مركز تخصيب اليورانيوم في نطنز بوسط إيران ، وكشفت المصادر عن أن المنشأة التي يتم بناؤها تحت الأرض هدفها إستيعاب عشرات الآلاف من أجهزة الطرد المركزي بهدف تخصيب اليورانيوم علي المستوى الصناعي .

ومن ناحية أخرى وصل وفد رفيع المستوى من مسؤولي منظمة الطاقة الذرية الإيرانية إلى موسكو في نفس التاريخ السابق لإجراء مباحثات مع المسؤولين الروس تتركز علي مفاعل بوشهر الإيراني الذي تبنيه روسيا . وقد صرح محمود جنتيان نائب رئيس المنظمة بأن الوفد يعتزم مناقشة مواعيد تسليم الوقود النووي من أجل مفاعل بوشهر وتسريع عملية البناء ، وموعد بدء العمل بالمفاعل والذي توقع إنطلاقه أواخر عام ٢٠٠٧ .

وقد توالى ردود الفعل الدولية علي الرد الإيراني ، وأعلنت الولايات المتحدة في يوم الأربعاء ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦ أن الرد الإيراني لا يلبي شروط الأمم المتحدة لتجنب العقوبات ، كما أعلنت دول أخرى مثل فرنسا والصين أنها تدرس الرد الإيراني . وقد أدى الرد الإيراني الذي تضمن التأكيد علي إستعداد طهران للتفاوض فوراً إلي حيرة الدول الغربية التي كانت تنتظر المهلة التي حددها قرار مجلس الأمن الدولي لإيران لوقف أنشطة التخصيب حتي تشرع في إتخاذ إجراءات أخرى تؤدي إلي زيادة الضغوط الدولية علي طهران وفرض عقوبات عليها . وحذر الرئيس الإيراني عقب إفتتاحه لمفاعل اراك لإنتاج الماء الثقيل من أن بلاده ستستخدم القوة في الدفاع عن حقها في إمتلاك تكنولوجيا نووية مشدداً علي أن إيران لا تمثل تهديداً للدول الأجنبية ولا حتي للنظام الصهيوني . ويقع هذا المفاعل الجديد في قرية فوندب علي بعد ٢٣٠ كيلومتراً جنوب غرب طهران ، ومن المنتظر أن يستخدم الماء الثقيل الذي سينتجه مفاعل اراك كمادة مبردة للمفاعل النووي المتطور الذي يجري العمل به والقادر علي إنتاج البلوتونيوم . وهو الأمر الذي سيلعب دوراً كبيراً في تعزيز مخاوف الغرب من إستخدام هذه المادة الحساسة في تصنيع قنبلة ذرية .

ويري المحللون أن إيران لديها خيارات كثيرة إذا تعرضت لضربة عسكرية ، وقد لوحث بها كثيراً في تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين ، ومن ذلك :

١- إشعال العراق ، وبخاصة جنوبه ذو الأغلبية الشيعية ضد القوات الأمريكية ، وهو أمر أكد الأمريكيون علي قدرة إيران علي القيام به .

٢- إغلاق مضيق هرمز الذي يمر منه خمس تجارة البترول العالمية وتعطيل

الملاحه هناك ، وهذا الأمر يسير جداً لأن إغراق أي ناقلة في هذا المدخل كفيل بغلقه .

٣- إستهداف القطع البحرية الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج وربما قواعد أمريكية بالمنطقة ، وهو أمر متوقع في ظل إمتلاك طهران لصواريخ مداها ١٢٠٠ كيلو متر .

٤- إنهاء كل أنواع التعاون السلمي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمضي قدماً في مشاريع الطاقة النووية وربما السلاح النووي ، خصوصاً أن تقارير أمريكية تحدثت عن أفكار عسكرية أمريكية لإستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد إيران . وقد جاءت المناورات العسكرية الإيرانية الأخيرة بهدف توجيه رسالة تحذير إلي واشنطن حيث كشفت هذه المناورات عن :

١- إطلاق صاروخ كوثر أرض - بحر المضاد للسفن المتوسط المدي والمتطور جداً بنجاح . وهذا الصاروخ له قدرة علي مكافحة أنظمة التصدي الإلكتروني ، ولا يمكن تحويله عن مساره بأي جهاز ، وذلك في إشارة واضحة إلي أن صواريخ باتريوت الأمريكية أو حيثس الإسرائيلية المضادة لن تتمكن من التصدي له .

٢- تجربة ناجحة لطائرة مائية حديثة لا يمكن رصدها علي الرادارات ، وهي طائرة صغيرة الحجم بطيار واحد تطير علي إرتفاع منخفض فوق سطح الماء ، ويمكن إستخدامها كقنبلة طائرة لتنفيذ عملية علي سفينة ، وهي أقوى إشارة إيرانية لضرب السفن الأمريكية في الخليج وغلق مضيق هرمز .

٣- تجربة صاروخ متعدد الرؤوس ، وهو صاروخ شهاب ٣ الذي يبلغ مداه الأدنى ٢٠٠٠ كم ، الأمر الذي يجعل إسرائيل والقواعد الأمريكية في الشرق الأوسط ضمن مرماته .

وفي إطار إستعداداتها العسكرية المتواصلة تحسباً لأي إعتداءات أمريكية أو إسرائيلية ، أعلن التلفزيون الإيراني في يوم الأحد ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ تجربة صاروخ

إيراني جديد بعيد المدي أطلق عليه اسم ثاقب تم إطلاقه من غواصة في إطار مناورة عسكرية بدأت في بداية شهر أغسطس ٢٠٠٦ وأكد التقرير التلفزيوني أن الصاروخ أصاب هدفه علي سطح الخليج العربي .

وفي تطور آخر أعربت الحكومة الإيطالية عن رغبتها في الانضمام للمفاوضات مع إيران التي تشارك فيها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلي ألمانيا . وأكد حميد رضا آصفى المتحدث باسم الخارجية خلال لقائه الأسبوعي مع الصحفيين المحليين والأجانب الذي نقلته وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا أن الرد الإيراني علي رزمة المقترحات الأوروبية جاء من دون أي لبس ، وأن إيران أعطت رداً علي جميع النقاط والموضوعات التي طلبها الأوروبيون .

ومن ناحية أخرى ، صرح خبير في الطاقة النووية بفيينا بأن إيران بعد تدشينها منشأة اراك تكون قد دخلت نادياً لا يضم إلا دولاً قليلة ، وحققت إنجازاً يقربها من تحقيق الإستقلالية بدورة الوقود النووي ، وإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام اليورانيوم الطبيعي دون تخصيبه خاصة أن أراضيها غنية بمناجم اليورانيوم وتسعي لإكتشاف المزيد .

وقد قامت إيران بإطلاع مصر علي حزمة الحوافز التي قدمتها الدول الغربية وذلك عن طريق السفير محمد رضا باقري مساعد وزير الخارجية الإيراني للشئون العربية والأفريقية الذي أكد علي أهمية الدور الذي تقوم به مصر في المنطقة . وقال عقب المباحثات التي أجراها في يوم الأحد ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ مع أحمد أبو الغيط وزير الخارجية في القاهرة إن بلاده درست هذه الحوافز وأنها أبلغت مصر بالرد الإيراني عليها . وأضاف أن زيارته لمصر تأتي في إطار جولة يزور خلالها سوريا والجزائر . وأشار إلي أن إيران قامت بتعيين رئيس جديد لمكتب رعاية المصالح الإيرانية في مصر بدرجة سفير وهو سيد حسين رجبى .

وأكد السفير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري ضرورة التعامل بأكبر قدر من الحيطة والحذر مع تطورات الملف النووي الإيراني خلال المرحلة القادمة ، وأشار خلال إستقباله في يوم الإثنين ٢٨ أغسطس جريجوري شولت المندوب الأمريكي الدائم لدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا والذي زار القاهرة للتشاور حول سبل

التعامل مع تطورات الملف النووي الإيراني إلى أهمية الموازنة بين حقيقتين ؛ أولاًهما أن المنطقة يجب أن تكون خالية من السلاح النووي ، وأن الجهود يجب أن تنصب علي إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل دون تمييز بين أية دولة من دول المنطقة ، والحقيقة الثانية هي أن شعوب المنطقة ليست علي إستعداد لمواجهة حروب أو صراعات مسلحة جديدة ، وهو ما يحتم بذل المزيد من الجهد للتوصل إلي حل سلمي للأزمة النووية الإيرانية . وفي هذه الأثناء تمسكت إيران بموقفها المتشدد بمواصلة برنامجها النووي وعدم الإستجابة لمهلة مجلس الأمن الدولي بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم قبل ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ . وإقترح محمود أحمدي نجاد في يوم الثلاثاء ٢٩ أغسطس إجراء مناظرة تلفزيونية علي الهواء مع الرئيس الأمريكي جورج بوش لبحث الشئون الدولية وسبل حل هذه القضايا . ومن جهته رفض البيت الأبيض دعوة إيران لإجراء مناظرة ووصفها بأنها محاولة لتحويل الأنظار عن برنامجها النووي .

ومع إنتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن لوقف أنشطة التخصيب ، أعلن دبلوماسيون في وكالة الطاقة الذرية في يوم ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ أن إيران بدأت مرحلة جديدة من التخصيب ، وذلك في الوقت الذي تستعد فيه الوكالة لإعلان فشل طهران في الإلتزام بالمهلة الدولية مما قد يفتح الباب أمام عقوبات دولية ضدها . وأوضح الدبلوماسيون أن مسئولين إيرانيين وضعوا كميات صغيرة من غاز سداسي فلوريد اليورانيوم في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس في أجهزة الطرد المركزي فيما وصف بأنه تحد للإرادة الدولية ومطالب الدول الغربية ، وقال دبلوماسي إن كمية غاز سداسي فلوريد اليورانيوم المستخدمة صغيرة جداً وأقل من عشرة كيلوجرامات ، وأن العمل في تخصيب اليورانيوم تواصل في هذا الأسبوع رغم إقتراب المهلة الدولية من الإنتهاء . وفي واشنطن أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في يوم الأربعاء ٣٠ أغسطس أن القوي الكبرى ستبدأ مناقشة مشروع قرار لفرض عقوبات علي إيران في إجتماع يعقد في أوروبا في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ٢٠٠٦ في حالة مواصلتها تحدي مطالب مجلس الأمن .

إنهاء مهلة مجلس الأمن وتدابيراتها :

إنتهت المهلة التي حددها مجلس الأمن الدولي لطهران في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ لتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم ، وأعلن الرئيس الإيراني أحمددي نجاد في نفس التاريخ أن بلاده لن تتراجع قيد أنملة أمام التخويف ، في الوقت الذي توقعت فيه واشنطن أن يصدر قرار دولي في شهر سبتمبر يتضمن فرض عقوبات ضد طهران . وأشار نجاد في خطاب ألقاه خلال زيارة إلي إقليم آذربايجان الغربية في أرومية إلي أن إيران لن تتخلي أبداً عن الطاقة النووية السلمية ، كما دعا الإتحاد الأوروبي تحديداً إلي تجاهل الضغوط الأمريكية والتحرك بشكل مستقل والعمل علي تسوية النزاع النووي بالتفاوض . وإتهم نجاد الولايات المتحدة بأنها المسئول الأول عن الضغوط التي تمارسها الأسرة الدولية علي إيران .

وكشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية النقاب عن أن الولايات المتحدة وثلاثة من حلفائها الأوروبيين يعدون قائمة عقوبات سيسعون لتمريرها في مجلس الأمن تبدأ بقيود علي واردات المعدات والمواد المرتبطة بالمجال النووي ، ويمكن أن تتسع في النهاية لتشمل قيوداً علي سفر المسؤولين الإيرانيين وتقليل فرص وصول إيران إلي الأسواق المالية العالمية . وإقناع المؤسسات المالية الأوروبية بوقف تقديم أي قروض جديدة لطهران . وأعلنت الخارجية الأمريكية أن القوي الكبرى ستبدأ مناقشة مشروع قرار معاقبة إيران في إجتماع يعقد في أوروبا في موعد سيحدد خلال أسبوع من تاريخ إنتهاء المهلة إذا واصلت إيران تحديها لمجلس الأمن . كما نقلت صحيفة واشنطن تايمز الأمريكية عن مصادر عسكرية مطلعة علي المناقشات التي تدور داخل وزارة الدفاع البننتاجون أن الجيش الأمريكي يعمل علي إفتراض أن طهران أمامها فترة تتراوح بين خمس وثمانين سنوات قبل أن تصبح قادرة علي صنع قنبلة نووية ، وأن هذه الفترة تعطي إدارة الرئيس بوش الوقت لكي يقرر ما إذا كان سيشن هجمات جوية لعرقلة البرنامج النووي الإيراني .

وفي ليزاننتا بفنلندا بحث وزراء خارجية الـ ٢٥ دولة الأعضاء في الإتحاد الأوروبي خلال إجتماع غير رسمي تطورات الوضع في الشرق الأوسط والعلاقات مع

روسيا والملف النووي بعد صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أكد أن إيران مستمرة في برنامجها النووي ، لكنه أحجم عن تأكيد الطبيعة العسكرية لهذا البرنامج . ولم يتخذ وزراء الخارجية أي قرارات نهائية ، وانتظروا ما ستمخض عنه مباحثات سولانا ولاريجاني في برلين في الأسبوع الأول من سبتمبر . وفي نيويورك أكد جون بولتون المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة أن تقرير الوكالة الدولية يشير بوضوح إلى تقاعس إيراني عن التعاون مع المفتشين ، ونوه إلى تبريرات طهران التي وصفها بغير المقبولة .

وكان من نتيجة ذلك إرتفاع أسعار البترول في يوم الجمعة ١ سبتمبر ٢٠٠٦ التي تجاوزت حاجز الـ ٧٠ دولارا للبرميل ، بسبب المخاوف من وقف إيران رابع أكبر مصدر للبترول في العالم إمداداتها البترولية .

وفي نفس الوقت وصل الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي إلى الولايات المتحدة في أول سبتمبر في جولة تهدف إلى تعزيز الحوار بين الحضارات ، وهذه هي المرة الأولى التي يزور فيها مسئول إيراني رفيع المستوى الأراضي الأمريكية منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧٩ م .

وفي محاولة جديدة لتفادي أي مواجهات عنيفة مع إيران ، إتفق وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في يوم السبت ٢ سبتمبر ٢٠٠٦ علي إمهال إيران أسبوعين إضافيين لتوضيح موقفها من المطالب الدولية لوقف أنشطتها النووية ، وذلك عقب تجاهلها للمهلة السابقة . وأكد فرانك فالتر شتاينماير وزير الخارجية الألماني أن الإتحاد الأوروبي وألمانيا لا يرغبان في تصعيد الأزمة إلي مجلس الأمن خلال الأيام أو الأسابيع المقبلة ، مشيراً إلي حرصهم علي عدم إغلاق باب المفاوضات مع إيران نهائياً ، لكنهم في الوقت ذاته يرغبون في أن تقدم طهران أي بادرة علي إستعدادها للتنازل ، فلا يمكن أن تظهر حقائق جديدة متمثلة في بناء أجهزة طرد مركزية جديدة كلما جلسوا إلي طاولة المفاوضات علي حد قول الوزير الألماني .

وأشار مصدر دبلوماسي أوروبي في فيينا إلي وجود خلاف قائم بين واشنطن والدول الأوروبية ؛ حيث تريد الأولى فرض عقوبات علي إيران لإجبارها علي التخلي عن أنشطتها النووية الحساسة . بينما تؤكد الدول الأوروبية أهمية إقامة حوار

مع إيران من أجل التوصل إلي إتفاق لحل الأزمة في ظل تصلب المواقف الدبلوماسية. وأضاف المسئول الأوروبي أن بعض الدول الأوروبية تري ضرورة التفاوض حول النقاط الإيجابية التي تضمنها الرد الإيراني علي العروض والحوافز الدولية في الثاني والعشرين من شهر أغسطس ٢٠٠٦ .

وفي يوم الأحد ٣ سبتمبر ٢٠٠٦ كشفت صحيفة صنداي تايمز البريطانية النقاب عن أن إسرائيل تستعد لشن حرب محتملة ضد سوريا وإيران . ونقلت الصحيفة البريطانية عن مصادر سياسية وعسكرية إسرائيلية تأكيداً أن الحرب الأخيرة مع حزب الله دفعت إسرائيل لإعادة التفكير في إستراتيجياتها ، حيث أدركت أنها ركزت أكثر من اللازم علي المقاومة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية بدلاً من الإهتمام بالدولتين اللتين تشكلان خطراً كبيراً علي الوجود الإسرائيلي . وأشارت الصحيفة إلي أنه قبل بدء الحرب بين إسرائيل وحزب الله تم تعيين الجنرال اليعازر شكيدي قائد سلاح الجو مسئولاً عما أطلق عليه إسم الجبهة الإيرانية ، وهو منصب جديد إستحدث في الجيش الإسرائيلي ومهمته قيادة أي ضربات توجه إلي سوريا وإيران . وأوضح مصدر دفاعي إسرائيلي آخر أن بلاده في الماضي كانت تستعد لتوجيه ضربة عسكرية محتملة ضد المنشآت النووية الإيرانية ، إلا أن تزايد ثقة إيران بعد الحرب في لبنان تعني ضرورة الإستعداد لحرب شاملة تكون سوريا لاعباً أساسياً بها ، فالمؤسسة الدفاعية الإسرائيلية تعتقد أن سعي إيران لإمتلاك برنامج نووي يجعل من الحرب أمراً لا مفر منه .

وأضافت الصحيفة البريطانية أن الجيش الإسرائيلي شكل لواء مشاة جديداً يحمل إسم كفير أي الشبل ، وسيكون الأكبر في الجيش الإسرائيلي . ومن المتوقع أن يشكل حلاً جزئياً لمواجهة القوات الخاصة السورية التي تعتبر أفضل من حزب الله وفقاً للحسابات العسكرية الإسرائيلية . ويقول معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن إن سوريا وإيران تمتلكان صواريخ قادرة علي إصابة معظم مناطق إسرائيل بما فيها تل أبيب ، وهو ما دعا الحكومة الإسرائيلية إلي تخصيص ميزانية طارئة لبناء مزيد من الملاجئ .

وفيما يعكس حالة التأهب الإسرائيلي تحسباً لمواجهة عنيفة مع إيران ، أكد

يعقوب أديري الوزير الإسرائيلي المسئول عن التنسيق مع الكنيسة أنه لم يعد هناك خيار آخر أمام المجتمع الدولي سوى توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية . وأضاف أديري في لقاء مع هيئة تحرير صحيفة تورنجن الجمانية الألمانية أن الولايات المتحدة ستقوم بتوجيه هذه الضربة العسكرية لإيران قبل إنتهاء فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش . وإتهم الوزير الإسرائيلي الدول الأوروبية بتجاهل حقيقة أن برنامج إيران النووي يهدد أوروبا أيضاً ، وأنها جزء من هذه المشكلة ، وإختتم تصريحاته بتأكيد أنه لم يعد هناك أمل في المفاوضات ولا جدوي من ضغوط الأمم المتحدة . وفي واشنطن إتهم الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي السياسة الخارجية الأمريكية بإثارة التطرف والكراهية في العالم الإسلامي ، مؤكداً أن المفاوضات هي المخرج الوحيد من الأزمة الناشبة حول البرنامج النووي الإيراني . وأضاف خاتمي أنه لا يدعو إلي تدمير إسرائيل ولكنه دافع بشدة عن الدعم الإيراني لمليشيات حزب الله التي إعتبرها منظمة مقاومة ، ونفي قيام إيران بأي دور يزيد من حدة العنف في المنطقة . ومن جهة أخرى وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بأنه طاغية مؤكداً أنه لم ولن يسمح للنظام الإيراني الذي لا يقل خطورة عن القاعدة بحيازة السلاح النووي .

وهكذا دخل الملف النووي الإيراني مرحلة جديدة ، وإن لم تكن بالضرورة مرحلة فرض العقوبات ، بل وصفتها المصادر الدبلوماسية الفرنسية مرحلة إتصالات ومشاورات ولقاءات ، وأهمها إجتماع برلين في يوم ٧ سبتمبر بين ممثلي الدول الست لتدارس الموقف علي ضوء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن ناحيتها أكدت الولايات المتحدة أنه قد آن الأوان لفرض عقوبات علي إيران بشأن برنامجها النووي . وفي طهران رد الرئيس الإيراني نجاد علي الهجوم الكلامي العنيف للرئيس الأمريكي مؤكداً أن بوش لا يمثل شيئاً أمام مشيئة الله ، وحث نجاد الغرب علي العودة إلي طريق الله محذراً من أن الفشل في ذلك يهددهم بمواجهة مصير سيئ . وتحدي نجاد نظيره الأمريكي مجدداً لعقد مناظرة معه علي هامش جلسات الجمعية العمومية التي ستعقد منتصف سبتمبر في نيويورك . وكانت واشنطن قد رفضت في أواخر أغسطس ٢٠٠٦ دعوة نجاد لبوش إلي مناظرة تلفزيونية علي الهواء .

وفي يوم الأربعاء ٦ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن التلفزيون الإيراني أن أول طائرة مقاتلة إيرانية الصنع قد إنضمت إلي سلاحها الجوي بعد إختبارها بنجاح خلال مناورات ضربة ذو الفقار العسكرية ، التي جرت في الخليج العربي . وأوضح التقرير التلفزيوني أن هذه المقاتلة أطلق عليها اسم الصاعقة ، وهي تشبه المقاتلة الأمريكية (اف ١٨) ، إلا أنها أقوى منها . وأشار إلي أن هذه المقاتلة تم تصميمها وتصنيعها وتطويرها علي أيدي خبراء إيرانيين . وقد عرض التلفزيون صوراً للطائرة الحربية الجديدة أثناء عملية إقلاع . وأشار إلي أن الصاعقة قادرة علي إطلاق القنابل والصواريخ ، ويقودها طيار واحد وبها قمرة قيادة صغيرة . وأكد اللواء عطاء الله صالحى القائد العام لجيش الجمهورية الإسلامية أنه لم تتعاون أي دولة مع إيران في صنع هذه المقاتلة ، مشيراً إلي أن تكنولوجيا إنتاج هذه الطائرة متوافرة في الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند بصورة مشتركة وبعض الدول الأوروبية . وكانت إيران قد أعلنت أنها تصدر معدات عسكرية تقدر قيمتها بأكثر من ١٠٠ مليون دولار سنوياً لأكثر من ٥٠ دولة ، بعد أن كانت تعتمد لأعوام طويلة علي شراء الأسلحة من الخارج .

كما أعلنت إيران في نفس التاريخ أنها طورت قنبلة موجهة وزنها ٩٠٠ كيلو جرام بإسم قاصد أو الرسول بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية . وقال وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار في إطار تعزيز القدرات الدفاعية وطبقاً لمبادئ الردع ، فقد صممنا وأنتجنا قنبلة موجهة . وعادة ما تستخدم القنابل الموجهة تكنولوجياً الليزر لتصيب أهدافها بشكل أكثر دقة وهي سلاح تستخدمه عادة القوات الجوية .

وفي يوم السبت ٩ سبتمبر ٢٠٠٦ اجتمع في العاصمة النمساوية علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي مع خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسات الخارجية للإتحاد الأوروبي لبحث الملف النووي الإيراني ، فيما اعتبره البعض الفرصة الأخيرة لتفادي تحرك مجلس الأمن لفرض عقوبات علي طهران . وكشف مسئولون غربيون علي دراية بمحتوي المباحثات التي دارت بينهما عن أن طهران أعربت عن إستعدادها لوقف التخصيب لمدة شهر أو شهرين ، وقد عرض لاريجاني هذا الإقتراح علي سولانا خلال مباحثاتهما في فيينا التي إستغرقت يومين

وانتهت في ١٠ سبتمبر . وقد طرح لاريجاني سلسلة شروط من بينها عدم إتخاذ أي قرار في الأمم المتحدة ضد طهران ، مقابل عرض تعليق التخصيب لمدة شهرين .

وفي هذه الأثناء جدد محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة مطالبته لإيران والدول الست الكبرى بتفادي المواجهة والشروع في الحوار وضرورة أن يبذل الجميع كل جهد ممكن للعودة إلي مائدة المفاوضات . وأشارت مصادر دبلوماسية في الوكالة الدولية إلي أن مجلس محافظي الوكالة سيناقش تقريراً للبرادعي حول إيران خلال الإجتماع الذي بدأ في يوم الإثنين ١١ سبتمبر . وقد حذرت اليابان في ١٢ سبتمبر من فرض عقوبات دولية علي إيران ، وأشار وزير التجارة الياباني إلي أن إقتصاديات دول آسيا تعتمد علي إمدادات الطاقة الإيرانية ، كما أن لليابان إستثمارات كبيرة في هذا المجال في إيران .

وفي إطار الجهود المستمرة لنزع فتيل الأزمة ، تم الإعلان عن إستئناف المباحثات بين لاريجاني وسولانا في يوم الخميس ١٤ سبتمبر ، ويأتي هذا في الوقت الذي شهد فيه إجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية إنقساماً بين الدول الأعضاء حول اللغة المستخدمة في البيان الختامي لإجتماعاتهم التي عقدت في فيينا ، ولكنهم إتفقوا علي ضرورة أن يتضمن البيان دعوة طهران لإغتنام فرصة التفاوض . ومن ناحيته حمل السفير رمزي عز الدين رمزي مندوب مصر لدي الوكالة الدولية في كلمته خلال إجتماعات مجلس المحافظين الدول النووية التي تم إستخدام إمكاناتها في تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي المسئولية في معالجة الوضع الذي يعكس تحيزاً وإزدواجية في المعايير ، مشيراً إلي أن جميع الدول في الشرق الأوسط إنضمت لمعاهدة حظر الإنتشار النووي ، بينما تصر إسرائيل وحدها علي إتباع سياسة الغموض النووي وتطوير قدراتها العسكرية النووية دون أي تحرك من جانب المجتمع النووي . وطالب مندوب مصر إسرائيل بوضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة ، والإنضمام غير المشروط إلي معاهدة عدم الإنتشار لتحقيق إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي . وأكد حق جميع الدول في تطوير وتوظيف التقنية النووية للإستخدامات السلمية ، مطالباً في الوقت نفسه ببذل الجهود للتوصل إلي حل

لأزمة الملف النووي الإيراني بما يؤمن حقوق طهران المشروعة ، مع التأكد من إزالة جميع الشكوك المحيطة بطبيعة البرنامج الإيراني ونواياه .

وفي يوم الأحد ١٧ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن دبلوماسيون أمريكيون وأوروبيون أن الدول الكبرى تدرس عقد إجتماع مشترك مع إيران يستبعد الولايات المتحدة كوسيلة لتجاوز الإنقسام حول البرنامج النووي ، وربما يقنع هذا طهران بوجود مفاوضات جديدة ويشجعها علي تعليق عمليات التخصيب . وأكد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي سولانا أن الإيرانيين يظهرون مستوى من الإلتزام غير المسبوق في البحث عن حل للمسألة النووية . وفي غضون ذلك صرح علي رضا جعفر المتحدث السابق بإسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ، أحد جماعات المعارضة الإيرانية في الخارج بأن إيران إستأنفت تخصيب اليورانيوم بالليزر تحت غطاء شركة لتصنيع معدات تستخدم في المعامل الصناعية والطبية . وحث جعفر الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي تفقد هذه المنشآت علي الفور والتي تعمل تحت غطاء شركة تدعي بايبارتوف .

وفي الوقت الذي طلب فيه رئيس وكالة الطاقة محمد البرادعي إستمرار الحوار مع إيران بالرغم من عدم التزامها بوقف عمليات التخصيب ، ذكرت تقارير إعلامية ان وزارة الدفاع الأمريكية وضعت خطة هجوم ضد ما يقرب من ١٥٠٠ هدف داخل إيران ، ويهدف الهجوم ضد المنشآت النووية الإيرانية إلي إعاقة تطوير طهران لسلاح نووي لعامين أو ثلاثة أعوام . وأكدت مجلة تايم الأمريكية أن الهجوم سيستهدف عدداً من مواقع المفاعلات النووية في إيران التي تتراوح ما بين ١٨ إلي ٣٠ منشأة نووية ، وهذه المنشآت موزعة في أنحاء متفرقة من إيران ، إلا أن عدداً قليلاً منها معروف ، في حين تعمل منشآت نووية إيرانية أخرى تحت مسميات وهمية وبعضها مقام تحت الأرض . ومن المتوقع أن يتم إستخدام طائرات (اف ١٨ واف ١٥ واف ١٦) في قصف هذه المواقع ، وسيتم توجيه هذه الضربات بإستخدام أسلحة موجهة بالأقمار الصناعية وأشعة الليزر وبالإستعانة بطائرات تجسس وأسلحة أخرى . وحسب ما ذكرته وزارة الدفاع البنجاجون فإن المواقع ستعرض للهجوم أكثر من مرة ، وذلك لوجود حوائط أسمنتية تحمي هذه المواقع ، وذلك للتأكد من تدمير الهدف ، كما ستقوم

الغواصات الأمريكية بإطلاق صواريخ كروز ، إلا أن الرؤوس النووية المحملة بهذه الصواريخ ستكون صغيرة ولن تكون بالعدد الذي قد يؤدي إلي تدمير واسع . ومن المتوقع أن يستغرق الهجوم ضد إيران عدة أيام ، تتم فيه عدة آلاف من الطلعات التي تهدف لإعاقة المشروع الإيراني لعامين أو ثلاثة أعوام علي الأقل .

وخلال الجلسة الافتتاحية لأعمال المؤتمر الخمسين للوكالة ، أوضح البرادعي أن طهران لم تلتزم بالمهلة المحددة ولم توقف التخصيب . وأضاف أن الحوار والمفاوضات هما الحل الأمثل لمسألة الملف الإيراني من الناحية السياسية والأمنية والإقتصادية . وذكر أحد مسؤولي الوكالة أن أحد الحلول المطروحة علي الوكالة بشأن ملف إيران هو إنشاء بنك عالمي للوقود النووي الذي يضمن إمداد الدول بوقود مخصب ويلغي الحاجة لتخصيب يورانيوم محلي ، كما يستبعد إستخدام هذا الوقود في صناعة الأسلحة .

وعندما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قال الرئيس الأمريكي جورج بوش في كلمته أمام الوفود المشاركة موجهاً خطابه للإيرانيين أن حكومتهم تشكل أكبر عائق بينهم وبين مستقبل من الحرية والإزدهار والعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة . ولم يحضر الرئيس الإيراني أحمدني نجاد كلمة بوش في الجمعية العامة في يوم الثلاثاء ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦ . وفي خطاب إتسم بطابع عقائدي أمام الجمعية العامة فجر يوم الأربعاء ٢٠ سبتمبر شن الرئيس الإيراني هجوماً عنيفاً علي السياسة الأمريكية وبادل الرئيس الأمريكي هجومه الحاد علي بلاده بسبب تطلعاتها وطموحاتها النووية بهجوم مضاد . ودافع نجاد عن حق بلاده في إمتلاك الطاقة النووية ، وأضاف أن مجلس الأمن لا يمكن أن يستخدم إلا لتوفير أمن وحقوق بعض القوي العظمي ، ودعا إلي إصلاح مجلس الأمن .

هذا وقد فشلت الدول الست المشاركة في المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني في الإتفاق علي فرض عقوبات ضد إيران ، وذلك في إجتماعهم في نيويورك في يوم الأربعاء ٢٠ سبتمبر ، وصرح مسئول في الخارجية الأمريكية بأن الدول الست إتفقت علي مهلة جديدة لإيران دون أن يوضح مدتها أو موعدها وأضاف أن إيران ستبلغ قريباً بذلك .

وفي تصريحات لأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ومسئول الملف النووي علي لاريجاني للصحفيين عقب مباحثات مطولة عقدها مع الرئيس السوري بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع في يوم الخميس ٢١ سبتمبر أكد أن بلاده ستستمر في التفاوض مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا لتوفير أرضية ملائمة لإشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة . هذا بينما إستضاف مجلس العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي الرئيس الإيراني أحمدى نجاد لمناقشة قضايا البرنامج النووي الإيراني والإرهاب وأمن الشرق الأوسط والمحارق النازية ، وذلك في تحول لافت في العلاقات الأمريكية الإيرانية المشوبة بالتوتر والعداء . وعقب الإجتماع المغلق غير الرسمي الذي عقد مساء الأربعاء ٢٠ سبتمبر ودام ساعة ونصف الساعة ، وصف ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الرئيس الإيراني بأنه رجل منفتح من حيث المبدأ لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة ، لكنه يرغب في أن تأخذ واشنطن المبادرة لتحقيق ذلك . وقد تسربت بعض الأنباء عن هذا الإجتماع تفيد أنه وجهت إلي نجاد عدة أسئلة تتعلق بإصراره علي التشكيك في المحارق النازية لليهود وإصرار إيران علي تخصيص اليورانيوم والسبب وراء إغلاق بعض الصحف الإيرانية .

وفي تصريحات للرئيس الإيراني لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية في يوم الأحد ٢٤ سبتمبر أكد علي إستعداد بلاده لطرح كل القضايا علي مائدة التفاوض في حال تخلي بعض الساسة الأمريكيين عن أفكارهم الدامية لتغيير نظام الحكم في إيران . ومن جانبه أكد وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي أن أمام خافيير سولانا بضعة أسابيع فقط كي يتوصل إلي إتفاق مع إيران بشأن جدول أعمال المحادثات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني . وذكرت مجلة دير شبيجل الألمانية في يوم ٢٣ سبتمبر أن دول الترويكاء الأوروبية مستعدة لبدء محادثات مع إيران حتي وإن لم توقف تخصيص اليورانيوم ولكن واشنطن لن تشارك في هذه المحادثات ، وأن هدف الإستراتيجية الجديدة إغراء طهران بالجلوس علي مائدة المفاوضات للبحث برنامج الحوافز الذي قدمته القوي الست الكبرى في يونيو الماضي مقابل تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني .

وفي ظل الأزمة المثارة بين إيران والولايات المتحدة تجدد الجدل في الخليج العربي حول المخاطر المحتملة لانتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط علي أمن دول الخليج ، خاصة في ظل وجود جوار نووي يحيط بها يتمثل في إسرائيل غرباً والهند وباكستان شرقاً وإيران ذات البرنامج النووي السلمي النشط ، التي تقع علي الشاطئ الآخر من الخليج ، حيث مفاعل بوشهر وهو الأقرب للعواصم العربية في الخليج من العاصمة الإيرانية طهران نفسها . وفي هذا الإطار إستضافت العاصمة البحرينية يومي ١٠ و ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ أول مؤتمر فريد من نوعه تناول قضية مخاطر وتداعيات الإنتشار النووي . وما يقلق الخليجيين كثيراً الآن من البرنامج الإيراني هو إحتمال تعرضه لكارثة طبيعية أو خطأ فني علي غرار كارثة تشيرنوبل مما يعرض سكان الخليج لمخاطر جسيمة أو حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران تكون ضحيتها الأولي دول الخليج . وأعرب السيد عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عن أمله في أن تتم تسوية الموضوع عن طريق الحوار والخيارات السلمية ، خاصة أن العقوبات لن يكون مردودها إلا سلبياً علي إيران وعلي كل الأطراف وستصعد الموقف أكثر من كونها ستحل المشكلة ، ولكن ما زال هناك مزيد من الوقت .

وقد أعلنت إيران في يوم الإثنين ٢٥ سبتمبر عن قدرتها علي إستكمال بناء مفاعل بوشهر النووي إذا لم تتمكن روسيا من ذلك ، وإتهمت موسكو بالتباطؤ في إمدادها بالوقود النووي . وجاء ذلك في تصريحات أدلي بها غلام رضا آقازاده رئيس الوكالة الذرية الإيرانية الذي زار موسكو في ذلك الوقت ، وقد وقعت طهران في يوم ٢٦ سبتمبر إتفاقاً مع موسكو يقضي ببدء العمل في مفاعل بوشهر في سبتمبر ٢٠٠٧ . وأعلن التلفزيون الرسمي الإيراني أن العلماء الإيرانيين إستطاعوا تطوير نظام لإستخدام تكنولوجيا البلازما في توجيه الأقمار الصناعية .

وفي يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن خافيير سولانا فشله في التوصل لإتفاق مع كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين علي لاريجاني حول وقف طهران لعمليات التخصيب ، وأكد سولانا أن المباحثات مع الإيرانيين ستتواصل . وعكست تصريحات سولانا تشاؤماً إزاء إمكانية التوصل إلي حل سريع للأزمة النووية ، وذلك

في الوقت الذي أوضح فيه الإتحاد الأوروبي أنه سيمنح إيران بضعة أسابيع فقط للإتفاق علي أجندة المفاوضات . وقد أبدى الرئيس الأمريكي جورج بوش إستعداده لإعطاء المفاوضين الأوروبيين فسحة من الوقت لإقناع إيران بوقف أنشطة التخصيب، بينما أكد منوچهر متكي وزير الخارجية الإيراني أن بلاده لا تري سبباً لوقف التخصيب . وفي برلين أكد مسئول أمريكي أن طهران تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي حتي بدون تطوير برنامج للأسلحة النووية داعياً إلي إتخاذ إجراءات مشددة ضدها ليس من بينها العمل العسكري .

وفي الوقت نفسه تبني مجلس النواب الأمريكي صيغة معدلة لمشروع قانون يهدف إلي تمديد العقوبات علي إيران . وينص مشروع القانون علي تعزيز نظام العقوبات ضد إيران والذي سيستمر حتي تفكك إيران برامجها المحتملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ، كما يجيز مشروع القانون للرئيس بوش تقديم دعم لمنظمات تعمل لنشر الديمقراطية أو لمنظمات حقوق الإنسان وكذلك لبرامج إذاعية تعمل لهذا الهدف أيضاً . وقد إستبعد روبرت جوزيف وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون التسليح والأمن الدولي لجوء واشنطن لعمل عسكري ضد منشآت إيران النووية في الوقت الحالي ، مؤكداً أن هدف واشنطن الآن هو فرض عقوبات إقتصادية علي طهران . وحذر جوزيف في مقابلة مع مجلة شتيرن الألمانية أن الولايات المتحدة لن تقع مرة أخرى في مصيدة إضاعة الوقت الإيرانية ، وأنها لن تقبل بالجلوس مع إيران علي مائدة المفاوضات إلا إذا توقفت عن تخصيب اليورانيوم بشكل دائم وليس لفترة محددة . وقال جوزيف إن لدي طهران برنامجاً نووياً موازياً للبرنامج المعلن ، مشيراً إلي أنها تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي حتي بدون تطويرها لسلح نووي . وأظهر إستطلاع للرأي الأمريكي أن أغلب الأمريكيين يعارضون إستخدام الخيار العسكري لوقف البرنامج النووي الإيراني ، وأوضح الإستطلاع أن ٧٠ ٪ عارضوا إتخاذ إجراء عسكري ضد طهران مفضلين إستخدام السبل الدبلوماسية .

فرض عقوبات على إيران

وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش مشروع قرار يقضي بتمديد العقوبات المفروضة علي إيران والتي كان من المفروض أن تنتهي في الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٦ ، وتهدف إلي وقف الدعم المالي الذي يمكن أن يساعد إيران في صنع أسلحة نووية . ويجدد مشروع القرار العقوبات الإقتصادية المعروفة بإسم قانون عقوبات إيران وليبيا لمدة خمسة أعوام أخرى لإثناء الشركات عن الإستثمار في قطاع الطاقة الإيراني ، بينما إستبعدت ليبيا التي حسنت علاقاتها مع الولايات المتحدة من هذه العقوبات .

وفي تطور آخر أكد مسئول بريطاني رفيع المستوي في يوم الثلاثاء ٣ أكتوبر ٢٠٠٦ أن الدول الست الكبرى تعد مشروع قرار مناهضاً لإيران لطرحه في الأمم المتحدة بعد أن فشلت محادثات رفيعة المستوي حتي الآن في إنتراع وعد من إيران بوقف الأنشطة النووية الحساسة . يأتي ذلك في الوقت الذي أعلن فيه مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنرز أن الولايات المتحدة أمهلت المفاوضين الأوروبيين حتي نهاية الأسبوع الأول من التقرير لإقناع إيران بتعليق التخصيب وإلا فإنها ستدعو إلي إنزال عقوبات بطهران . وقد حذر الرئيس الإيراني الغرب من مغبة فرض عقوبات دولية علي بلاده مشيراً إلي أنها لن تجبره علي وقف التخصيب ، وأكد علي أن الغرب لن يحصل بالتفاوض علي ما عجز عن نيله بالتهديد ، وأن بلاده لن تقبل مطلقاً التهديد ومنطق القوة ، وأعرب عن أمله في إستمرار المحادثات بشأن برنامج بلاده النووي .

وفي يوم الجمعة ٦ أكتوبر إجتمع وزراء خارجية الدول الست الكبرى في لندن وإحتدم الخلاف بينهم حول إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن وإمكان فرض عقوبات . وقد عارضت روسيا والصين فرض عقوبات علي طهران في الوقت الذي تضغط فيه الولايات المتحدة بقوة من أجل هذا الخيار فيما دعا الحلفاء الأوروبيون إلي منح الدبلوماسية فرصة أكبر . وقد ناقشت الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن وألمانيا فرض عقوبات تدريجية علي إيران تبدأ بإجراءات ضد صناعتها النووية . وفي رد فعل فوري علي هذه الأنباء تعهد الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بفرض

عقوبات تأديبية علي القوي العظمي في العالم إذا تعرضت إيران لعقوبات من قبل مجلس الأمن ، ولم يحدد نجاد طبيعة العقوبات التي ينتظر أن تفرضها إيران ، ولكنه أكد أنها لن تشمل إستخدام البترول كسلاح في إدارة الأزمة مع مجموعة الدول المعروفة بإسم مجموعة ٥ + ١ . وعلي نفس الصعيد أكد محمد علي حسيني المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية أن كلا من الشعب والحكومة يرون حديث القوي العظمي المستمر عن فرض عقوبات علي إيران بمثابة سلاح صدئ وقديم مشيراً إلي أن فرض أي عقوبات علي إيران سوف يضر بكل من إيران والدولة التي فرضت العقوبات . وصرح علي أصغر سلطانية مندوب إيران لدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن بلاده قد تنتهج مساراً مختلفاً بعد إحالة ملفها النووي إلي مجلس الأمن .

وعلي الرغم من الإنشغال العالمي بتطورات الملف النووي لكوريا الشمالية ، فقد إجتمع أعضاء مجموعة ٥ + ١ الممثلة للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلي ألمانيا لبحث إمكانية فرض عقوبات علي إيران لمواصلتها تجارب تخصيب اليورانيوم وتجاهلها مطالب القوي العظمي بوقف هذه التجارب .

وكشفت مصادر دبلوماسية في فيينا عن أن إيران أجرت تجربة جديدة ضمن برنامج تخصيب اليورانيوم بالتزامن مع إستعداد مجلس الأمن لفرض عقوبات عليها ، كما أكدت هذه المصادر أيضاً علي أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا تروج لمشروع قرار في مجلس الأمن يطالب بحظر بيع التكنولوجيا النووية ومكونات الصواريخ لإيران وأن توقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع برامج دعم إيران في مجال الأبحاث الذرية . كما يطالب القرار بمنع سفر المسؤولين الإيرانيين إلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ومن جهة أخرى إستبعد رئيس وكالة المخابرات الألمانية في يوم الثلاثاء ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ أن تتمكن إيران من إنتاج قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥ . وذكرت وكالة الطلبة الإيرانية أن إيران ركبت مجموعة ثانية من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم وستبدأ ضخ غاز سادس كلوريد اليورانيوم خلال أيام قليلة ، وفي غضون ذلك وزعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا علي روسيا والصين مشروع قرار يقضي بفرض عقوبات علي إيران ، ويتضمن مشروع القرار عقوبات إقتصادية وتجارية ودبلوماسية

بموجب البند ٤١ من الفصل السابع وليس إجراء عسكرياً في حالة عدم إحترام طهران القرار .

وقد رفضت روسيا في يوم الخميس ٢٦ أكتوبر مشروع القرار الذي قدمته الدول الغربية معتبرة أنه لا يستجيب لأهداف المجتمع الدولي ، وأن تحقيقها يحتاج إلي عملية تفاوض طويلة . ومن المفترض أن ينال مشروع القرار بخطوطه العريضة موافقة موسكو وبكين قبل عرضه علي بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإقراره . وفي واشنطن أبدت الولايات المتحدة تفهماً لموقف روسيا وقال شون ماكورماك المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية أن لدي الروس بعض القلق إزاء خطر ممارسة ضغوط كبيرة في وقت مبكر علي الإيرانيين ، مشيراً إلي أنه سيكون هناك تعديلات علي الأرجح علي مشروع القرار مع إستمرار مفاوضات الدول الكبرى . وعبرت الصين وفرنسا في بيان مشترك عن قلقهما إزاء البرنامجين النوويين في كوريا الشمالية وإيران ، ووجهتا الدعوة لطهران لإحترام القرار ١٦٩٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي يطالبهما بوقف أنشطة التخصيب . وأشار البيان المشترك الذي وقعه الرئيسان الصيني والفرنسي الذي يزور العاصمة الصينية بكين إلي أن التجربة التي أجرتها كوريا الشمالية (في ٩ أكتوبر) تتناقض مع هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية .

وفي يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ضخت إيران غاز اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي لإنتاج دفعة جديدة من اليورانيوم المخصب . كما أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في يوم الإثنين ٣٠ أكتوبر أنه ليس في وسع الوكالة تأكيد الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني ، ووصف الأمر بأنه موضوع مثير للقلق للغاية .

ومع مطلع شهر نوفمبر ٢٠٠٦ أعلن سيرجي إيفانوف وزير الخارجية الروسية أن موسكو لن تؤيد مشروع قرار للأمم المتحدة يطالب بفرض حظر علي إيران تقدمت به الدول الأوروبية . وأكد إيفانوف أن صفقة الصواريخ الروسية مع إيران تشمل ٢٩ نظاماً للدفاع الجوي الصاروخي تورام ١ المحدود المدى وأن هذه الصواريخ يمكن إستخدامها في أغراض دفاعية بحتة . كما أطلقت قوات الحرس الثوري الإيراني للمرة

الأولي في يوم الخميس ٢ / ١١ عدداً من الصواريخ بعيدة المدى من بينها صاروخ شهاب ٣ الباليستي الذي يصل مداه لأكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر وقادر علي الوصول إلي إسرائيل وتهديد القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط وذلك في إطار مناورات النبي العظيم ٢ العسكرية البرية والبحرية التي إستمرت عشرة أيام . وأوضح التلفزيون الإيراني أن صواريخ شهاب مجهزة بشحنات إنشطارية أطلقت في الصحراء الواقعة في ضواحي قم المدينة الواقعة علي بعد ١٢٠ كيلومترا جنوب طهران ، وصواريخ شهاب ٣ قادرة علي حمل رؤوس نووية . وأضاف التقرير التلفزيوني أنه من أبرز الأسلحة التي تم إختبارها خلال المناورات الحربية صواريخ من طراز زلزال و سكود - ي و ذو الفقار ٧٣ و زد ٣ . وقد قللت الولايات المتحدة من أهمية إطلاق الصواريخ الباليستية الإيرانية معتبرة أن الهدف منها هو التباهي وإظهار قوة إيران .

وقد هددت القوات المسلحة الإيرانية بالرد بعنف علي أي ضربة عسكرية تتعرض لها البلاد ، وذلك إثر رفض مسئول إسرائيلي رفيع المستوى إستبعاد إحتمال شن هجوم عسكري وقائي علي إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل . يأتي ذلك في الوقت الذي تقدمت فيه إيران بشكوي للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن في يوم الجمعة ١٠ نوفمبر بشأن تصريحات لنائب وزير الدفاع الإسرائيلي إفرايم سنيه لم يستبعد فيها هجوماً وقائياً لمنع إيران من إمتلاك القدرة النووية . وعلي الفور أكد مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن تصريحات سنيه لا تعكس الموقف الرسمي لحكومته . وقد شدد أولمرت الذي وصل إلي واشنطن في يوم الأحد ١٢ نوفمبر علي ضرورة أن تشعر إيران بالخوف وأن يدرك نجاد جيداً ما ينتظره في حالة عدم تعليق بلاده لبرنامجها لتخصيب اليورانيوم . وفي الوقت نفسه أكد وزير الدفاع الإسرائيلي مجدداً أن الخيار العسكري لمنع إيران من إمتلاك سلاح نووي يجب أن يكون الحل الأخير لأن نتائجه ستكون خطيرة .

وقد طالبت إيران في يوم الإثنين ١٣ نوفمبر الولايات المتحدة بتغيير سياستها في الشرق الأوسط ١٨٠ درجة حتي تتم تسوية المشكلات في المنطقة في الوقت الذي إستأنفت فيه الدول الست الكبرى بمجلس الأمن مشاوراتها حول معاقبة إيران بينما هاجم الرئيس نجاد إسرائيل مجدداً مؤكداً أن مصيرها الزوال .

وفي تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدرته في يوم الثلاثاء ١٤ نوفمبر أكدت الوكالة علي أن إيران تواصل عمليات إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب ، وأنها لا تتعاون مع الوكالة الدولية ولا تلتزم الشفافية حول برنامجها النووي ، وجاء في التقرير أن إيران قامت في الفترة من ١٣ أغسطس إلي ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ بتغذية أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز النووية بنحو ٣٤ كيلوجراماً من غاز هكسفلوريد اليورانيوم وأنتجت كمية صغيرة من اليورانيوم المخصب بمستويات منخفضة . وفي غضون ذلك أعلن الرئيس الإيراني أن الهدف النهائي لمساعي بلاده النووية هو تركيب ٦٠ ألف جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم لإنتاج الوقود النووي لمحطاتها النووية المدنية .

ومن جهة أخرى كشف جون بولتون السفير الأمريكي لدي الأمم المتحدة النقاب عن أن روسيا ترغب في إدخال تعديلات كبيرة علي مشروع القرار الدولي بفرض عقوبات علي إيران ، وأضاف أن التعديلات الروسية قلصت مشروع العقوبات إلي النصف . وكشف مسئول رفيع المستوى في الإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة قد تضطر إلي توجيه ضربة وقائية إلي إيران وكوريا الشمالية في حال مواصلتها السعي لإملاك أسلحة نووية . وفي تقرير سري لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي . آي . إيه) ورد أنه لا يوجد دليل قاطع علي أي محاولات سرية لإيران لتطوير أسلحة نووية . وفي نفس الوقت وافق البرلمان الإيراني في يوم الأحد ١٩ نوفمبر علي قانون بفرض الحصول علي بصمات أصابع كل الأمريكيين الذين يسعون إلي دخول إيران ، وذلك رداً علي الإجراءات الأمريكية التي تفرض الحصول علي بصمات أصابع كل الرياضيين والسياسيين وغيرهم من الإيرانيين لدي دخولهم الولايات المتحدة .

وتوقع خبراء أمريكيون أن تتخلي الولايات المتحدة عن النهج الدبلوماسي في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني وتلجأ للخيار العسكري ضد طهران علي أن تكفي بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية بحلول صيف ٢٠٠٧ ، وأكدوا علي أن تكون الضربة محدودة ولا تتطور لتأخذ شكل حملة شاملة لغزو إيران علي غرار ما جري في العراق . وعلي الصعيد الدبلوماسي رفض ممثلو ٣٥ دولة باللجنة التنفيذية التابعة

للكالة الدولية للطاقة طلب إيران بالحصول علي الدعم الفني لبناء مفاعلها المنتج للبلوتونيوم أراك وإن أوضحت أحد المصادر الدبلوماسية في فيينا أن الباب ما زال مفتوحاً أمام إيران لإعادة تقديم طلبها .

وفي خطوة تصالحية ، وافقت إيران علي إطلاع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي ملفات تشغيل مفاعل تخصيب اليورانيوم في نطنز وتعهدت بالسماح لهم بأخذ المزيد من العينات من المواقع التي سبق وإحتوت عيناتها علي نسبة عالية من اليورانيوم المخصب . وفي نفس الوقت سلمت روسيا إيران في يوم الجمعة ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦ الدفعة الأولى من صفقة صواريخ أرض جو من طراز تور - ام ١ التي أكدت وكالات الأنباء الروسية أن طهران بصدد إستخدامها لحماية مفاعلاتها النووية . وقد أبرمت هذه الصفقة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار وتشمل بيع طهران ٢٩ صاروخاً . وذكرت وكالة إيتارتاس للأنباء أن طهران ستقوم بنشر الصواريخ الجديدة حول المواقع النووية الإيرانية بما في ذلك تلك التي ما زالت تحت الإنشاء مثل مفاعل بوشهر . وقد حدث هذا رغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لإثناء روسيا عن المضي قدماً في تنفيذها ووصلت إلي حد إعلانها في أغسطس ٢٠٠٦ عن عقوبات إقتصادية ضد عدد من الشركات الروسية المتورطة في الصفقة وتم بموجبها تجميد تعاملاتها مع الشركات الأمريكية لمدة عامين قابلة للتجديد . ومن موسكو نفي سيرجي إيفانوف وزير الدفاع الروسي أن تكون هذه الصفقة من شأنها تغيير ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران . وقد نصح الجنرال يحيي رحيم قائد الحرس الثوري الإيراني الدول الغربية بقبول إيران كقوة نووية في الشرق الأوسط ، وأنه لا حل آخر سوي القبول بهذا والتعاون معها بشكل إيجابي .

وإستمراراً لتضييق الخناق علي إيران ، تبنت ثلاث دول أوروبية مشروع قرار لمعاقبة طهران وبدأت مناقشته مع الصين والولايات المتحدة وروسيا ، فيما إتهمت إيران الغرب بمحاولة إحتكار الطاقة النووية وحرمان الدول النامية من فرص التقدم . وقد وزعت فرنسا وألمانيا وبريطانيا نسخاً من مشروع قرار معاقبة إيران علي باقي الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن . وقد شكل مشروع القرار الجديد إستجابة للمطالب الروسية السابقة بتخفيف العقوبات التي يقترح فرضها ضد إيران ، كما أنه يخلو من الإشارة إلي مفاعل بوشهر الذي تتعاون روسيا مع طهران في بنائه .

وفي رسالة غير مسبوقة للشعب الأمريكي إتهم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إدارة الرئيس بوش بأنها تحكم بالإجبار والقسر والظلم ، ودعا الولايات المتحدة إلي سحب قواتها من العراق والإعتراف بالدولة الفلسطينية . وحذر نجاد في رسالته المؤلفة من خمس صفحات الحزب الديمقراطي من أنه بعد فوزه بالأغلبية في الكونجرس سيخضع لحكم الشعب والتاريخ بشأن تصرفاته ، كما شن هجوماً حاداً علي السياسة الخارجية لإدارة بوش . وقد جاء هذا الخطاب المطول وفاء لتعهد سبق وقطعه نجاد علي نفسه خلال مؤتمر صحفي في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٦ عندما وعد ببعث رسالة للشعب الأمريكي يشرح فيها الموقف السياسي للأمة الإيرانية ، وكان نجاد قد علق في وقتها إنه بذلك يستجيب لعدد كبير من الأمريكيين الذين طلبوا منه مثل هذا الخطاب لتوضيح وجهة النظر الإيرانية .

وفي هذه الأثناء أدانت الولايات المتحدة المؤتمر الذي نظمته الحكومة الإيرانية حول محرقة اليهود يومي ١١ و ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦ مؤكدة أنه مشين ، وإعتبرت أن مواصلة إنكار قادة النظام الإيراني موت أكثر من ستة ملايين شخص في الهولوكوست أمر يثير الدهشة فعلاً . وقد شارك في هذا المؤتمر ٦٧ باحثاً من نحو ثلاثين دولة بهدف تقييم حجم الهولوكوست وما إذا كان النازيون قد إستعملوا فعلاً غرف الغاز لقتل اليهود . كما أدانت المؤتمر كذلك ألمانيا وإستدعت القائم بأعمال السفارة الإيرانية في برلين وقدمت له إحتجاجاً علي المؤتمر . وألقي وزير الخارجية الإيرانية منوچهر متكي كلمة أكد فيها أن المؤتمر لا يهدف إلي إثبات أو إنكار المحرقة لكنه يسعى لتوفير مناخ علمي حر يتيح للباحثين طرح وجهات نظرهم في القضية . وقد بدأ المؤتمر أعماله في قسم الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية ، وبعث الرئيس الإيراني نجاد رسالة إلي المؤتمر كرر فيها تصريحاته السابقة حول أسطورية الهولوكوست وعدم منطقية القيود المفروضة علي التشكيك فيه بالدول الأوروبية ، خاصة أن ألمانيا وفرنسا والنمسا سنت تشريعات لتجريم التشكيك في المحرقة . وكانت إيران قد رفضت الكشف عن شخصيات المشاركين في المؤتمر قبل يوم الإفتتاح وأكدت أن كشفها لشخصياتهم سيدفع السلطات في بلادهم لمنعهم من السفر .

وفي العاصمة السعودية الرياض إختتمت قمة مجلس التعاون الخليجي أعمالها في يوم الأحد ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ وأصدرت قرارات وتوصيات كان من أهمها ما أعلنه قادة دول الخليج العربية الست من توجههم المشترك لإمتلاك دولهم التقنية النووية للأغراض السلمية ، وأكدوا المطالبة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج . وفي هذا الإطار ، حث القادة الخليجيون إيران علي مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني ، والإلتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة ، ومراعاة الجوانب البيئية في هذا الشأن . كما طالبوا إسرائيل بالإنضمام إلي معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي . وإقترح الرئيس الإيراني إشراك الدول العربية بمنطقة الخليج في التكنولوجيا النووية الإيرانية ، وأن إيران مستعدة لتقديم خبراتها وإنجازاتها في هذا المجال .

وبالإضافة إلي هذا ، فقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إستعداد الجزائر لدخول عصر الطاقة النووية ضمن ست دول شرق أوسطية ، وقد جري التخطيط لهذا منذ الثمانينيات حيث قطعت الجزائر شوطاً لا بأس به ثم سرعان ما توقفت في منتصف التسعينيات بسبب تداعي أعمال العنف وتردي الأوضاع الإقتصادية والمالية ، ولا شك أن بداية الجزائر مع برنامج الطاقة النووية كانت واعدة بالفعل في ذلك الوقت ، حيث تمكنت بسرعة البرق من تملك مفاعلين الأول يسمى نور بطاقة ٥ ميجاوات في مدينة دارية كانت محصلة تعاون مطول مع الأرجنتين ، والثاني يسمى سلام في مدينة عين سارة بطاقة ١٥ ميجاوات بالتعاون مع الصين خاضع للمراقبة الدورية . وقد فوجئ الجميع بتصريحات وزير الطاقة والمبعوث الخاص للرئيس الجزائري بوتفليقة بتدشين تعاون في هذا المجال مع إيران خلال زيارته لها . وصرح الرئيس الإيراني بأن هذا التعاون والدعم من قبل طهران للجزائر سيكون رداً للجميل لمواقف وتصرفات الجزائر المؤيدة لإيران في معركتها الأخيرة مع الوكالة الدولية للطاقة ومجموعة أمريكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بحق إيران المشروع في الإستخدام السلمي للطاقة الذرية .

وفيما يعد تحذيراً لإيران كشفت شبكة سي . بي . إس الأمريكية عن أن وزارة

الدفاع الأمريكية (البنتاجون) تخطط لتعزيز قواتها الجوية في منطقة الخليج في يناير ٢٠٠٧ ، وتتضمن الخطة إرسال حاملات طائرات جديدة للإنضمام إلي الحاملة الموجودة بالفعل في المنطقة . وأشار التقرير إلي أن المناورات البحرية التي تجريها إيران في الخليج ، ودعمها للمليشيات الشيعية في العراق ، وبرنامجها النووي المثير للجدل أثارت مخاوف وقلق المسؤولين الأمريكيين .

مجلس الأمن يفرض عقوبات على إيران :

في يوم السبت ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ صوت مجلس الأمن بالإجماع لمصلحة مشروع قرار يفرض عقوبات علي إيران بسبب رفضها وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم لينهي بذلك شهرين من المشاورات المكثفة الرامية للضغط علي طهران للعودة إلي طاولة المفاوضات وتوضيح طموحاتها النووية . ويقضي القرار الذي حمل رقم ١٧٣٧ بمنع جميع الدول من إمداد إيران بأي تكنولوجيا أو مواد يمكن أن تسهم في برامجها النووية أو الصاروخية ، فضلاً عن تجميد أصول ١٢ مواطناً إيرانياً و ١١ شركة علي صلة مباشرة بالبرامج النووية والصاروخية الإيرانية ، وترد أسماؤهم في ملحق بالقرار .

وفي أول رد فعل من جانب طهران ، أدان المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني قرار مجلس الأمن وإعتبره إجراء غير شرعي خارج نطاق سلطة المجلس ويتناقض مع لوائح ميثاق الأمم المتحدة . وقال : إن القرار لا يمكن أن يؤثر أو يحد من الأنشطة النووية السلمية لإيران لكنه سيضعف الثقة بقرارات مجلس الأمن الذي وصفه بأنه تنهاوي سلطته .

وفي بيان منفصل أعلن حسيني أن طهران ستواصل خططها لتركيب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في منشأة نطنز في إطار أنشطتها البحثية السلمية . ومن ناحيتها إعتبرت إسرائيل أن قرار مجلس الأمن يشكل خطوة أولي ، لكن المطلوب هو خطوات أخرى لمنع طهران من التزود بالسلح النووي .

ومن أبرز النقاط التي تضمنها مشروع القرار الأوروبي الذي يستند إلي المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (والتي تنص بفرض عقوبات دون

إستخدام القوة) مايلي :

١- وقف إيران جميع أنشطتها النووية الحساسة علي الفور سواء ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته أو الأبحاث وعمليات التطوير بشكل يمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التأكد من وقف كل الأنشطة.

٢- منع كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن من تسليم أو بيع أو نقل أي تكنولوجيا أو تجهيزات يمكن إستخدامها في البرامج النووية الإيرانية لطهران سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣- منع الدول الأعضاء من تقديم أي مساعدات مالية أو تقنية بهذه البرامج.

٤- علي كل الدول الأعضاء توخي الحذر واليقظة فيما يتعلق بدخول أو مرور أشخاص علي أراضيها مرتبطين بالبرامج النووية والصواريخ الباليستية الإيرانية وإبلاغ لجنة خاصة داخل مجلس الأمن في حالة حدوث ذلك.

٥- تجميد كل الأموال والأرصدة والموارد الإقتصادية الأخرى داخل الدول الأعضاء التي يشرف عليها أشخاص أو مؤسسة علي علاقة بالبرامج الإيرانية المثيرة للجدل.

٦- منع الدول الأعضاء من التعليم والتأهيل المتخصص للرعايا الإيرانيين علي أراضيها في مواد يمكن أن تساهم في البرامج النووية أو الصواريخ الباليستية.

لإيران ٧- علي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم تقريراً خلال ٦٠ يوماً بعد تبني القرار لمعرفة مدي إمتثال إيران لبنوده.

٨- يعرب مجلس الأمن عن إستعداده لإعادة النظر في هذه التدابير تمهيداً لإنهائها بقدر إلزام طهران ببنود القرار ٩- مجلس الأمن علي إستعداد لتبني تدابير أخرى في حالة عدم إحترام إيران لهذا القرار .

وقد نشرت وكالة الأسوشيتدبرس قائمة بأسماء أبرز الشركات والمنظمات والأفراد الذين سيتم تجميد أرصدتهم المالية في الخارج وفقاً لقرار مجلس الأمن وهي :

أ- المنظمات والشركات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني (١- منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ٢- شركة مصباح للطاقة ٣- كالا - الكتريك للكهرباء ٤- شركة بارس تراش ٥- فاراياند تكنيك ٦- منظمة الصناعات الدفاعية ٧- السابع من تير) .

ب- الشركات والمنظمات المرتبطة ببرنامج إيران للصواريخ الباليستية (١- مجموعة شاهد همت الصناعية ٢- مجموعة شاهد بجهيري الصناعية ٣- مجموعة مجرد الصناعية) .

ج- الأفراد المرتبطون ببرنامج إيران النووي (١- محمد قناوي نائب رئيس الأبحاث والتنمية بالمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية ٢- بهمن أسجار بور مدير العمليات بمنشأة أراك النووية ٣- داوود اغاجاني المدير التنفيذي في منشأة نطنز النووية للتخصيب ٤- إحسان مناجيمي مدير الإنشاءات في نطنز ٥- جعفر محمدي المستشار الفني لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية الذي يدير إدارة إنتاج أجزاء من أجهزة الطرد المركزي ٦- علي هاجينيايل آبادي المدير العام لشركة مصباح للطاقة ٧- الجنرال محمد مهدي نجاد نوري رئيس جامعة مالك عشار لتكنولوجيا الدفاع) .

هـ- الأفراد المرتبطون ببرنامج إيران للصواريخ الباليستية (١- الجنرال حسين سالمى قائد القوات الجوية بقوات الحرس الثوري ٢- أحمد واحد دستي ردي رئيس منظمة الصناعات الفضائية الإيرانية ٣- رضا متولي اسماعيل رئيس إدارة التجارة والعلاقات الدولية بمنظمة الصناعات الفضائية ٤- بهمنيار مرتضي بهمنيار رئيس إدارة المالية والميزانية بمنظمة الصناعات الفضائية) .

و- الأفراد المرتبطون بكل من البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية (الجنرال يحيى رحيم صفوي قائد قوات الحرس الثوري الإيراني) .

وفي أول رد فعل عملي علي تبني مجلس الأمن قراراً بفرض عقوبات علي إيران ، أعلنت طهران أنها بدأت في يوم الأحد ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦ تركيب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم ، فبينما وافق البرلمان الإيراني علي إجراء تصويت عاجل علي مشروع قانون يلزم الحكومة بإعادة النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد طالب نواب عدة بإنسحاب إيران من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وطرد مفتشي الوكالة من طهران علي الفور، بينما طالب أحد النواب بإغلاق سفارة بريطانيا وطرد سفراء بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا . أما الرئيس الإيراني أحمددي نجاد فقد قلل من أهمية العقوبات معتبراً أن الدول التي ساندت القرار ستندم قريباً علي ذلك . وأضاف : إن الإيرانيين ليسوا منزعجين ولا قلقين من القرار ، وسنحتفل بإنجازاتنا النووية في فبراير المقبل ، وذلك في إشارة إلي ذكرى الثورة الإسلامية في إيران . وقد أعربت كثير من الدول عن ترحيبها بهذا القرار ومنها إسرائيل واليابان وروسيا والصين . وأكد خبراء حظر أسلحة الدمار الشامل أن عام ٢٠٠٧ هو عام تداعي نظام الحظر ، خاصة مع فشل المباحثات مع إيران وكوريا الشمالية حول أنشطتها النووية . وأكد مارك فيتزجيرالد أحد خبراء المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أن العام المقبل لن يكون أفضل حيث إن كوريا الشمالية قد تقوم بتجربة نووية جديدة ، وهو ما سيدعم الموقف الإيراني المتشدد حيال المطالب الغربية بالتخلي عن برنامجها النووي . وأضاف أن جهود إيران وتنمية قدراتها النووية قد يدعو جيرانها للسير في الطريق نفسه ، وقد يشهد عام ٢٠٠٧ دراسة جادة للخيار العسكري ضد إيران .

وقد هددت إيران في يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ مجدداً بإستخدام صواريخها المضخمة من البترول كسلاح للدفاع عن نفسها وقت الضرورة ، وذلك بعد أيام قليلة من صدور قرار مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات دولية علي طهران . وأكد كاظم وزير هامانه وزير البترول الإيراني في تصريحات لوكالة أنباء فارس الإيرانية أن طهران ستستخدم كل الأسلحة للدفاع عن نفسها إذا إحتاج الأمر ، وكرر هامانه القول بأن بلاده رابع أكبر منتج للبترول في العالم وهي تفضل عدم اللعب بورقة البترول . ويتزامن تجديد طهران لتهديداتها بإستخدام سلاح البترول مع الكشف عن إعتزام

طهران إتخاذ خطوات كبيرة علي صعيد تخصيص اليورانيوم صناعياً ، خلال الإحتفالات السنوية بذكرى الثورة الإسلامية في فبراير ٢٠٠٧ . ونقلت وكالة إيرنا الإيرانية الرسمية للأنباء عن مهدي مصطفى نائب وزير الخارجية الإيرانية ، تأكيداً أنه سيتم إطلاق أول مرحلة من إنتاج الوقود النووي لتلبية الحاجات الصناعية خلال إحتفالات الثورة المرتقبة بداية العام الجديد .

وفي يوم الأربعاء ٢٧ ديسمبر صوت البرلمان الإيراني لمصلحة مشروع قرار يلزم الحكومة بمراجعة مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية رداً علي قرار مجلس الأمن ، ويطالب القرار - الذي تم إقراره بغالبية ساحقة بلغت ١٦١ صوتاً مقابل ١٥ فقط - الحكومة بالإسراع في تنفيذ أنشطتها النووية . ومن ناحيته قال رئيس البرلمان الإيراني غلام علي حداد أن القرار يمثل رسالة تحذير للحكومة من أن تضع مصير إيران بالكامل في يد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويدعوها للتصرف بما يتماشى مع الضغوط المفروضة علي طهران .

ومن تداعيات هذه الأوضاع في المنطقة كشفت صحيفة ידיعوت أحرونوت الإسرائيلية في يوم الثلاثاء ٤ يناير ٢٠٠٧ أن إسرائيل ستجري خلال ساعات عملية تفجير في صحراء النقب لحساب الأمم المتحدة لتجربة منشأة تحت الأرض لرصد أي تجربة نووية محتملة في إيران ، وأوضحت الصحيفة أن هذه المنشأة قادرة علي رصد الهزات الأرضية ومجهزة بأجهزة تسجيل الزلازل ونقل معلوماتها إلي مركز الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا عبر مركز نحال سوريك للأبحاث النووية علي الساحل الإسرائيلي . وأضافت الصحيفة أنه سيتم إجراء سلسلة من ثلاثة تفجيرات تبلغ قوتها الإجمالية ١٥ طناً من المتفجرات السائلة لضبط أجهزة المحطة . وتقع هذه المنشأة في منطقة جبال إيلات في وسط المنطقة السياحية علي البحر الأحمر . وفي تاريخ لاحق (٣ يناير) طالب وزير الشؤون الإستراتيجية أفيجدور ليبرمان الأمين العام الجديد للأمم المتحدة بان كي مون بوقف عضوية إيران في المنظمة الدولية بسبب برنامجها النووي ودعوتها لتدمير إسرائيل . وأكد أن إسرائيل بإمكانها مواجهة إيران بمفردها ، ولكن يجب ألا يطلب منها ذلك . كما كشفت صحيفة صنداي تايمز البريطانية النقاب عن أن إسرائيل إنتهت من إعداد خطط سرية لتوجيه ضربة نووية لمنشآت إيرانية ،

بهدف تدمير البرنامج النووي لطهران تماماً ، وأوضحت أن سربين تابعين لسلح الجو الإسرائيلي يجريان تدريبات علي قصف منشأة إيرانية بإستخدام قنابل نووية ذات قدرات محدودة ، لكنها قادرة علي إختراق المنشآت المحصنة تحت الأرض . ووفقاً للخطة ، فإنه سيتم إستخدام قنابل تقليدية موجهة بأشعة الليزر لفتح أنفاق إلي الأهداف ، علي أن يتم بعدها إطلاق الرؤوس الحربية النووية الصغيرة علي منشأة نطنز لتنفجر في مكان عميق تحت الأرض للحد من الآثار الإشعاعية للقنابل .

وأضافت الصحيفة أنه سيتم أيضاً إستهداف موقعين آخرين بإستخدام قنابل تقليدية ، هما مفاعل يعمل بالماء الثقيل في اراك ومنشأة لتحويل اليورانيوم في أصفهان يخزن فيها نحو ٢٥٠ طناً من غاز اليورانيوم . وأشارت إلي أن المسؤولين الإسرائيليين يعتقدون أن تدمير المنشآت الثلاث بوسعه تعطيل البرنامج النووي الإيراني وحماية إسرائيل من مخاوف التعرض لهولوكوست ثانية . وذكرت الصحيفة أن القادة العسكريين الإسرائيليين يعتقدون أن الضربات التقليدية لم تعد كافية لتدمير المنشآت الإيرانية المحصنة التي بني الكثير منها علي عمق يزيد علي ٧٠ قدماً من الكتل الخرسانية والصخور ، وأضافت أنه مع ذلك لن يتم إستخدام الأسلحة النووية التكتيكية إلا إذا أثبت الهجوم التقليدي عدم كفايته ، وفي حال رفضت الولايات المتحدة التدخل . ويرى بعض المحللين أن الكشف عن هذه الخطط الإسرائيلية ربما يهدف إلي الضغط علي طهران لتعليق أنشطة التخصيب ، أو لتحفيز الولايات المتحدة علي التحرك ، أو لتهيئة الرأي العام العالمي تمهيداً لهجوم إسرائيلي . وقد حذر محللون من تداعيات ضربة إسرائيلية لمنشآت إيران النووية التي قد تتراوح بين قطع طهران لإمدادات البترول وتنفيذ هجمات ضد أهداف يهودية في مناطق مختلفة من العالم . وقد نفى المتحدث بإسم الخارجية الإسرائيلية ما ذكرته الصحيفة مؤكداً أن إسرائيل تركز أنشطتها في الوقت الحالي علي تقديم الدعم الكامل للسبل الدبلوماسية . وحذرت طهران في أول رد فعل لها إزاء تلك التصريحات من أنها ستجعل أي خصم يندم علي شن هجوم ضدها .

وذكرت صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية أن واشنطن تبذل محاولات لمنع الشركات الدولية من التعاون مع إيران في تطوير حقولها البترولية ، وتهدف هذه

الحملة إلى تجفيف منابع التمويل لمشروعات تطوير حقول البترول والغاز الطبيعي الإيرانية ، مما يمثل تهديداً حقيقياً لقدرة طهران علي مواصلة تصدير البترول علي مدي العقدين القادمين .

وفي إطار سعي إسرائيل إلي إمتلاك تكنولوجيا قادرة علي مواجهة هجمات صاروخية محتملة خاصة من جانب إيران التي تمتلك صواريخ باليستية بعيدة المدي قادرة علي الوصول إلي إسرائيل وأبعد من ذلك ، أعلن مسئول أمني إسرائيلي في يوم الإثنين ٨ يناير ٢٠٠٧ أن إسرائيل تطور حالياً أكبر طائرة بدون طيار في العالم لإستخدامها في عمليات علي مسافات بعيدة المدي ، وتدمير صواريخ باليستية بمجرد إطلاقها . وأن هذه الطائرة التي أطلق عليها إسم إيتان وتنتجها الصناعات الجوية الإسرائيلية صممت للمهام الطويلة ذات الإرتفاعات العالية ومجهزة بكاميرات متطورة وصواريخ تتيح لها تحديد وإعتراض صواريخ بعيدة المدي عند إطلاقها . هذا بينما أكد نائب قائد قوات الحرس الثوري الإيراني الـ بسيج ماجد مير أحمدي أن بلاده قد تعطل مرور ٤٠ ٪ من بترول العالم عبر إغلاقها مضيق هرمز إذا هدد الغرب إقتصادها ، وهو المضيق الذي يشكل بوابة المرور لنسبة كبيرة من صادرات البترول في العالم .

وكشفت مصادر أمريكية مطلعة عن إعتزام واشنطن الإعلان عن فرض عقوبات علي بنك صباح التجاري الإيراني ، وذلك بهدف تجميد أموال كل جهة تساعد علي إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، ويعتبر هذا البنك متخصصاً في تقديم الخدمات للتجارة الدولية والتمويل في شتي أنحاء العالم مع التركيز علي إيران ومنطقة الخليج .

وفي إستعراض جديد لقوتها العسكرية ، أطلقت القوات المسلحة الإيرانية في يوم الأحد ٢١ يناير ٢٠٠٧ أول مناورات عسكرية تجريها منذ فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات عليها ، وقد إستغرقت هذه المناورات ثلاثة أيام جربت فيها صواريخ قصيرة المدي من طراز زلزال و فجر ٥ ، وقد جرت هذه المناورات بالقرب من مدينة رمسر الواقعة شمال إيران علي حدود صحراء كوير علي بعد ١٠٠ كيلو متر من طهران . وقد جاءت هذه المناورات الجديدة كرد قوي علي إعلان الولايات المتحدة

نشر ثاني حاملة طائرات لها في الخليج العربي التي تحمل إسم يو . اس . اس . ستينيس قبل ذلك بعدة أيام . وكان هذا التحرك الأمريكي قد أثار حفيظة عدد من القادة الإيرانيين المتشددين ، خاصة في ظل تكهنات إيرانية بإحتمال شن الولايات المتحدة هجوم ضد إيران خلال الأشهر القليلة القادمة وإستهداف المنشآت النووية الإيرانية .

وكانت إيران قد أجرت ثلاث مناورات عسكرية واسعة النطاق خلال عام ٢٠٠٦ ، كما دعت دول الخليج العربي إلي طرد القوات الأمريكية من المنطقة ومشاركتها في تحالف أممي جديد ، وهو الأمر الذي تجاهلته دول المنطقة .

وفي تل أبيب بدأت في يوم الأحد ٢١ يناير ٢٠٠٧ إجتماعات المنتدى السنوي للتعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي ، الذي يركز علي بحث البرنامج النووي الإيراني والتهديد الذي تشكله إيران علي المنطقة . وفي هذه الأثناء كشف ريتشار بيرل ، نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق وأحد أبرز صقور المحافظين الجدد عن أن الرئيس بوش سوف يصدر قراراً خلال فترة توليه الحكم بالهجوم علي إيران ، إذا تأكد له سعيها للحصول علي أسلحة نووية ، ذلك في الوقت الذي قررت فيه طهران في يوم الإثنين ٢٢ يناير منع ٣٨ مفتشاً دولياً من دخول منشآتها النووية بعد يوم من إعلان الرئيس الإيراني تحديه العقوبات الدولية المفروضة علي بلاده ، ومواصلة أنشطتها النووية . وقال علاء الدين بروجردي رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني إن هذا الإجراء هو خطوة أولي للحد من التعاون مع الوكالة التابعة للأمم المتحدة .

هذا وقد كشفت مصادر عسكرية أوروبية عن أن كوريا الشمالية تساعد إيران لإجراء تجربة نووية تحت الأرض في أواخر عام ٢٠٠٧ ، وأن هناك ما يمكن وصفه بتفاهم نووي جديد بين بيونج يانج وطهران ، ستنتم بموجبه تزويد إيران بكل ما لدي كوريا الشمالية من معلومات عن التجارب النووية التي سبق أن أجرتها . ويتوقع أحد كبار المسؤولين العسكريين الأوروبيين أن إيران تعد حالياً لإجراء تجربة مشابهة للتجربة الكورية ربما في نهاية العام المذكور . ويشير المسؤولون إلي أنهم رصدوا ما وصفوه بأنشطة متزايدة في المنشآت النووية الإيرانية منذ بداية عام ٢٠٠٧ وأكدوا أن

المؤشرات ترجح أن الإيرانيين يستعدون لإجراء تجربة نووية سرية . وقد بدأ التعاون بين البلدين حول القضايا النووية منذ نوفمبر ٢٠٠٦ عندما إلتقي مجموعة من العلماء النوويين الإيرانيين مع أقرانهم من كوريا الشمالية لدراسة التداعيات الفنية والسياسية لتجربة بيونج يانج النووية . وفي الوقت نفسه أعلن مصطفى محمد نجار وزير الدفاع الإيراني في يوم الأربعاء ٢٤ يناير ٢٠٠٧ أن بلاده تسلمت نظام دفاع صاروخي روسي من طراز تور إم ١ ولم يوضح نجار في تصريحاته التي نقلها موقع التلفزيون الحكومي الإيراني عدد الصواريخ التي تسلمتها طهران أو موعد وصولها . وقد جاء هذا الإعلان مع بدء إيران مناورات عسكرية تستمر ثلاثة أيام . وقد شككت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في التقارير الإعلامية التي أفادت بأن كوريا الشمالية تساعد إيران في الإعداد لتجربة نووية ، وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن بلاده مستعدة لإستخدام القوة لمنع طهران من الحصول علي أسلحة نووية .

هذا بينما دعا مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي من جديد إلي إجراء مفاوضات حول الملف النووي الإيراني ، معتبراً أن شن عملية عسكرية علي إيران ستكون كارثية ، وقال أثناء مناقشة مسألة الإنتشار النووي خلال المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس أن شن عملية عسكرية علي إيران لن تكون مفيدة بل ستكون كارثية ، معرباً عن أمله في أن يتوقف الحديث عن عملية عسكرية . وقد رفضت كوريا الشمالية هذه الإدعاءات واتهمت وسائل الإعلام الغربية بترويجها لتشويه صورة بيونج يانج أمام الرأي العام وأصرت علي أنها تتصرف كدولة مسئولة تمتلك أسلحة نووية .

ومن جهة أخرى أعرب الأمين العام لمجلس الأمن الروسي إيجور إيفانوف خلال زيارته لطهران في يوم الأحد ٢٨ يناير ٢٠٠٧ عن دعمه لإقتراح البرادعي الذي يقوم علي أساس تعليق مؤقت لتخصيب اليورانيوم مقابل تعليق تطبيق العقوبات الدولية المفروضة علي طهران في وقت واحد . وقال إيفانوف إن هذا الإقتراح قد يسمح في وقت لاحق بالتوصل إلي مخرج سياسي للأزمة . ومن جهته قلل المسئول عن الملف النووي الإيراني علي لاريجاني من أهمية إقتراح البرادعي معتبراً أنه يحتاج إلي تفصيل .

وفي الوقت نفسه صرح محمد علي حسيني المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية بأن إيران تلقت رسالة من مسئولين أمريكيين ترمي إلي إيجاد مخرج من الخلاف بين واشنطن وطهران ، إلا أنه رفض الكشف عن تفاصيلها مكتفياً بالقول بأن بلاده تعكف علي دراستها .

وقد رفضت الولايات المتحدة إقتراحاً للبرادعي بهدف التوصل إلي وقفه في المواجهة بين إيران ومجلس الأمن حول الملف النووي ، وكان البرادعي قد إقترح أمام المنتدى الإقتصادي العالمي بدافوس يوم الجمعة ٢٦ يناير ٢٠٠٧ أن يتم التوصل إلي وقفه أو وقت مستقطع في المواجهة بين طهران ومجلس الأمن يتم بموجبها تعليق الأنشطة النووية الإيرانية وعقوبات الأمم المتحدة بشكل متزامن . ومع مطلع شهر فبراير ٢٠٠٦ تضاربت الأنباء حول ما إذا كانت السلطات الإيرانية قد بدأت بالفعل في تركيب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في منشأة نطنز النووية ومنعت مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من وضع كاميرات مراقبة داخلها . وذكرت مصادر دبلوماسية في فيينا في الثاني من هذا الشهر أن إيران بدأت تركيب أجهزة طرد مركزي ، وأوضحت أن طهران لم تبدأ بعد في تثبيت ما يعرف بـ خط السلاسل اللازم لعمل أجهزة الطرد في التخصيب . وقالت إن عملية تثبيت الأجهزة الجديدة بدأت في القسم الواقع تحت الأرض من نطنز والذي توقع الخبراء أن ينتج يورانيوم عالي التخصيب خلال عام واحد إذا عمل بكامل طاقته . وأضافت المصادر أن إيران رفضت السماح للمفتشين الدوليين بوضع كاميرات مراقبة بالغرف التي بدأت تستقبل الأجهزة الجديدة ، مكتفية بوضع كاميرات خارجها . وقد سارع مسئول إيراني بتكذيب هذه الأنباء ، مؤكداً أن بلاده لم تبدأ بعد في تركيب أجهزة الطرد في نطنز ، وأنها لم تفرض أي قيود علي عمل المفتشين الدوليين بالموقع .

وفي محاولة إيرانية جديدة لإثبات شفافية برنامجها النووي المثير للجدل ، إستقبلت طهران في يوم السبت ٣ فبراير ستة مبعوثين دوليين يمثلون حركة عدم الإنحياز وسمحت لهم بزيارة عدد من المواقع النووية الإيرانية المشتبه في إستغلالها لأغراض عسكرية ، وتمت دعوة عدد من الصحفيين لمرافقة الوفد الدولي ، وبطبيعة الحال فإن هذه الزيارة لا تهدف إلي إصدار أحكام علي الأنشطة النووية الإيرانية

ولكنها علي ما يبدو لا تتجاوز كونها نشاطاً إعلامياً . ويضم الوفد الذي وصل في ذلك التاريخ إلي طهران مندوبي كل من مصر وماليزيا وكوبا والجزائر والسودان عن الحركة ، إلي جانب ممثل سوري عن الجامعة العربية . ومن ناحية أخرى أكد وزير الخارجية الإيرانية منوچهر متكي علي أن بلاده أبرمت العديد من الإتفاقيات مع دولة أجنبية تصل قيمتها إلي أكثر من ٣٣ مليار دولار علي مدي شهر يناير ٢٠٠٧ وذلك علي الرغم من العقوبات الدولية المفروضة علي إيران ، وأشار في خطاب ألقاه في جامعة طهران إلي أن هذه الإتفاقات أبرز دليل علي فشل الحرب النفسية التي يشنها الغرب ضد إيران .

وفي رسالة إلي صحيفة صنداي تايمز البريطانية قال قادة عسكريون أمريكيون سابقون إن مهاجمة إيران ستكون لها عواقب مفعجة علي الأمن في المنطقة وقوات التحالف في العراق وستؤدي إلي تفاقم التوترات الإقليمية والعالمية بشكل أكبر . وأضافوا أنه لا بد من حل للأزمة من خلال الدبلوماسية . ووقع علي الرسالة الجنرال روبرت جارد وهو مساعد سابق لوزير الدفاع الأسبق روبرت مكنمارا والجنرال في مشاة البحرية الأمريكية جوزيف هوارد ، وهو قائد سابق أيضاً للقيادة المركزية الأمريكية والأدميرال البحري المتقاعد جال شاناهان وهو مدير سابق لمركز المعلومات الدفاعية .

وتزامنت رسالة الجنرالات الأمريكيين مع صدور تقرير شاركت في وضعه مؤسسات أبحاث وجماعات دينية مقرها بريطانيا ، وأفاد أن العمل العسكري ضد إيران ستكون له عواقب وخيمة . وقال التقرير المشترك الذي وضعته ١٥ منظمة بينها مركز السياسة الخارجية ومنظمة أوكسفام والمجلس الإسلامي في بريطانيا أن أي هجوم عسكري علي إيران سيؤدي إلي عدة أمور أهمها تعزيز طموحات إيران النووية وتقويض الآمال في تحقيق الإستقرار في العراق والإضرار بالنمو الإقتصادي العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط . هذا بالإضافة إلي تعزيز موقف المتشددین داخل النظام السياسي الإيراني وتبديد فرص الإصلاح ، كما يمكن أن يتسبب في شن هجمات إرهابية علي دول غربية .

ويبدو أن جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد بدأ حرباً سرية ضد علماء الذرة

الإيرانيين ، فقد توفي في منتصف شهر يناير ٢٠٠٧ في ظروف غامضة عالم الذرة الإيراني الكبير أردشير حسن پور وهو علي صلة كبيرة بالبرنامج النووي الإيراني ، وتناقلت وكالات المخابرات الأمريكية الخبر في يوم الأحد ٤ / ٢ علي إعتبار أن العالم الإيراني قُتل علي يد جهاز الموساد ، وكان يعمل في موقع رئيسي لتخصيب اليورانيوم في أصفهان . وتشبه هذه الحرب السرية ضد علماء الذرة الإيرانيين ما فعلته إسرائيل قبل ذلك تجاه علماء المفاعل النووي العراقي .

وفي تقرير بثته وكالة اسوشيتدبرس في يوم الإثنين ٥ فبراير ٢٠٠٧ شبهت الوكالة الموقف الأمريكي المتشدد تجاه إيران وما شمله من تعزيزات عسكرية في منطقة الخليج بالأحداث التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، ومن ذلك زيادة الوجود البحري الأمريكي في منطقة الخليج لأعلي مستوياته منذ ذلك التاريخ ، فضلاً عن إمداد الدول العربية المجاورة لإيران بصواريخ باتريوت ، وتعليق بيع قطع الغيار الخاصة بالطائرات من طراز إف ١٤ خشية نقلها لإيران . وقد جاء ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه مصادر دبلوماسية أوروبية أن إيران قامت بتركيب ٣٢٨ جهاز طرد مركزي في منشأة نظنر إستعداداً للبدء في تخصيب اليورانيوم علي نطاق صناعي . ويمثل التشغيل المحتمل لأجهزة الطرد المركزي نوعاً من التصعيد الجديد في المواجهة بين إيران والغرب بسبب الملف النووي .

وفي صباح الإثنين ٥ فبراير ٢٠٠٧ عاد إلي العاصمة النمساوية فيينا من طهران وفد ممثلي مجموعة عدم الإنحياز والجامعة العربية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية برفقة عدد من الصحفيين بعد زيارة إستمرت أربعة أيام بدعوة من الحكومة الإيرانية إطلعوا خلالها علي البرنامج النووي الإيراني والتقوا مع وزير الخارجية الإيراني منوچهر متكي ورئيس هيئة الطاقة الذرية غلام رضا زاده وبحثوا معهما مشكلة الملف النووي الإيراني علي ضوء آخر التطورات خاصة قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ الذي يقضي بفرض عقوبات علي طهران لعدم تخليها عن أنشطة التخصيب بالإضافة إلي حق الدول في إمتلاك التكنولوجيا النووية بهدف الإستخدام في الأغراض السلمية .

وفيما يعد تضارباً للمواقف الأوروبية من التدخل العسكري في إيران ، رفض وزير الداخلية الفرنسية نيكولا ساركوزي والمرشح اليميني في الإنتخابات الرئاسية أي حديث عن شن هجوم عسكري ضد إيران ، مؤكداً أن هذا التحرك يعتبر تصرفاً خاطئاً في ظل الظروف الراهنة . وجاء ذلك في الوقت الذي إستبعد فيه رئيس الوزراء البريطاني توني بليز شن هجوم ضد إيران ، مؤكداً أن إستراتيجية طهران تبعث علي القلق . هذا بينما أقر البوندستاج الألماني قراراً بمد تصاريح إستخدام القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) للأجواء الألمانية إلي أجل غير مسمي ، وذلك في خطوة إعتبرتها المعارضة الألمانية تمهيداً للطريق أمام عملية عسكرية أمريكية ضد إيران وتكرار لسيناريو غزو العراق . وبموجب هذا التصريح المفتوح فإن الطائرات الأمريكية قد تستخدم الأجواء الألمانية للعبور أو الهبوط أو الإقلاع في المطارات والقواعد العسكرية التابعة لها في مناطق متفرقة من ألمانيا .

وفي الوقت نفسه ذكرت وكالات الأنباء الإيرانية في يوم الثلاثاء ٦ فبراير ٢٠٠٧ أن الحرس الثوري الإيراني سيجري مناورات عسكرية علي مدي يومي ٧ و ٨ فبراير في الخليج وخليج عمان تركز علي إطلاق الصواريخ . وذكرت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية أن المناورات ستركز علي التدريب علي إطلاق الصواريخ . ويأتي الإعلان عن المناورات عقب تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة التي قالت إنها ستكثف الضغوط علي إيران . وتضمنت الإجراءات الأمريكية إرسال حاملة طائرات ثانية إلي الخليج . وأعلن حسين سلامي قائد سلاح الطيران التابع للحرس الثوري الإيراني بعد ذلك في يوم الأربعاء ٧ فبراير أن قواته أجرت تجربة ناجحة علي نظام دفاع أرضي روسي من طراز تور ام تسلمته من موسكو قبل أقل من شهر . وأضاف أن الوحدات الصاروخية للقوات الجوية والبحرية الإيرانية أجرت هذه التجربة خلال مناورات في الخليج العربي وبحر عمان .

وفي تغيير واضح في الموقف الإسرائيلي من الأزمة النووية الإيرانية أكد إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه لا توجد أي ضرورة للجوء لعمل عسكري لردع إيران ووضع حد لطموحاتها النووية ، وأوضح في خطاب أمام مؤتمر لرؤساء كبري المنظمات اليهودية الأمريكية أن تكاتف المجتمع الدولي لإتخاذ إجراءات مقيدة للإقتصاد الإيراني سيجبر طهران علي إعادة النظر في موقفها . وشدد أولمرت علي

أن الخطوات التي تم إتخاذها ضد إيران والتي تشمل عقوبات دولية أكثر فعالية مما يعتقد البعض إلا أنه أكد علي ضرورة أن يكون هناك المزيد .

وعلي الرغم من التصريحات الأمريكية التي تفيد عدم إعتراف أمريكا توجيه ضربة عسكرية لإيران كشفت صحيفة الجارديان البريطانية في يوم السبت ١٠ / ٢ / ٢٠٠٧ نقلاً عن مصادر أمريكية أن الإستعدادات الأمريكية لتوجيه هذه الضربة وصلت مرحلة متقدمة ، مما قد يسمح لواشنطن بشن هجوم عسكري بحلول ربيع ٢٠٠٧ . غير أن الصحيفة أكدت أنه لم يتخذ قرار بهذا الصدد حتي تاريخ نشر هذه الأخبار . وقد أكدت المصادر الأمريكية أن الحشود العسكرية الموجودة في منطقة الخليج لا يقصد بها مهاجمة أحد ولكن الهدف منها إحتواء إيران وإجبارها علي تقديم تنازلات دبلوماسية ، بل وإقناعها أيضاً بوضع حد لبرنامجها النووي .

والمعروف أن بوش قد أمر في شهر يناير ٢٠٠٧ بإرسال مجموعة حربية ثانية إلي الخليج بقيادة حاملة الطائرات يو . اس . اس . جون ستينيس لتدعم حاملة الطائرات الموجودة هناك بالفعل يو . اس . اس . ايزنهاور ، هذا بالإضافة إلي إرسال صواريخ باتريوت أمريكية إضافية للمنطقة وكاسحات الألغام ترقباً لأي هجوم إيراني إنتقامي .

وقد ذكرت الصحيفة البريطانية أن الرئيس بوش ينتمي إلي جيل من الأمريكيين يرفض مسامحة إيران علي ما إرتكبته بين عامي ٧٩ - ١٩٨١ وعرف بإسم أزمة الرهائن فهو سيترك منصبه في يناير ٢٠٠٩ ، وقد كرر مراراً أنه لا يرغب في ترك ميراث أصبحت فيه إيران قوة إقليمية وإقتربت من الحصول علي أسلحة نووية .

وفي يوم ١٠ / ٢ / ٢٠٠٧ بدأت أعمال الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر ميونيخ للسياسة الأمنية بحضور مائتين وخمسين مسئولاً دولياً ، بينهم ثلاثون رئيس دولة وأكثر من أربعين وزير دفاع وخارجية ، وفي كلمة ألقها المستشار الألمانية أنجيلا ميركل خلال إفتتاح المؤتمر أكدت أن العالم مصمم علي منع إيران من تطوير أسلحة نووية . وحذرت إيران من أن العالم لن يقف متفرجاً أمام برنامجها النووي الذي

يشكل خطراً وتهديداً لإسرائيل ، وأن ألمانيا والاتحاد الأوروبي يرفضان أي تهديد إيراني لإسرائيل . وقد توجه علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين إلي ميونيخ لحضور هذا المؤتمر بعد تضارب في الأنباء حول مشاركته . وأكد بوتين في هذا المؤتمر علي أنه لا يستطيع أن يفهم سبب عدم رد طهران علي جميع أسئلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامجها النووي .

وفي خطاب للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين للثورة الإسلامية وعد الشعب الإيراني بالكشف عن أنباء جديدة حول التقدم في برنامج طهران النووي بحلول التاسع من إبريل عام ٢٠٠٧ وجدد رفضه التخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وذلك قبل نحو عشرة أيام من إنتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن لإيران لتعلق خلالها أنشطتها النووية وإلا واجهت المزيد من العقوبات . وقال نجاد في خطابه أيضاً إن بلاده مستعدة للتفاوض مع الغرب حول برنامجها النووي إلا أنها لن تدعن للمطلب الرئيسي بوقف عمليات التخصيب . وشدد علي أن بلاده ستواصل تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية رغم القانون الذي أصدره البرلمان الإيراني ويعطي الحكومة سلطة خفض تعاونها مع الوكالة .

وفي رد فعل علي تصريحات نجاد صرح وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي بأن إقتراح الرئيس الإيراني غير مقبول ولا يتماشى إطلاقاً مع مطالب مجلس الأمن ، وذلك في إشارة إلي فكرة إستعداد طهران للتفاوض .

وقد أثار إهتمام الدول العربية خاصة ، مصر والسعودية والأردن ، بالحصول علي الطاقة النووية مخاوف الخبراء من إحتمال إندلاع سباق للتسلح ليزيد من عدم إستقرار المنطقة المضطربة بالفعل ويرى بعض خبراء وكالة الطاقة الدولية أن طموحات إيران النووية وتساعد تأثير الشيعة في المنطقة كان وراء إهتمام عدد من الدول العربية ذات الأغلبية السنية بالحصول علي الطاقة النووية وإنشاء مفاعلات لهذا الغرض ، إلا أن الدول العربية ترجع إهتمامها بالحصول علي الطاقة النووية لأسباب إقتصادية فقط . وبينما يؤكد عدد من الخبراء أهمية حصول مصر علي المفاعل النووي بسبب تراجع إنتاجها من البترول والطاقة المائية ، فإنهم لا يتوقعون إستمرار سعي السعودية للحصول علي الطاقة النووية ما لم يكن ذلك بسبب المخاوف الأمنية

المتصاعدة في المنطقة من قبل إيران ، كما يشير عدد من الخبراء إلي أن حصول مصر علي المفاعل النووي سيؤكد دورها القيادي في المنطقة .

وفي الإجتماع الذي عقده وزراء خارجية الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي في يوم الإثنين ١٢ فبراير ٢٠٠٧ في بروكسل للإعداد للقمة الأوروبية المقرر عقدها في يومي ٨ و ٩ مارس ٢٠٠٧ ، أقر الوزراء العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن ضد إيران في إطار القرار رقم ١٧٣٧ الذي يقضي بفرض حظر علي تصدير المواد النووية وتكنولوجيا الصواريخ إلي طهران للضغط عليها لتعلق أنشطة التخصيب . وقد إعترف الإتحاد الأوروبي بعجز المجتمع الدولي عن وقف الطموحات النووية الإيرانية ، مشيراً إلي أنها ستصبح قادرة في مرحلة ما علي إنتاج كمية كافية من الوقود المخصب لصنع قنبلة نووية ، كما أقر بأن طهران لن تقبل علي الأرجح ، إجراء مفاوضات جدية حول برنامجها النووي ، حسبما أفادت صحيفة فاينانشيال تايمز نقلاً عن وثيقة داخلية للإتحاد مؤرخة في السابع من شهر فبراير ٢٠٠٧ . وأضافت الوثيقة أنه في مرحلة ما يتعين علينا أن نتوقع أن إيران ستكتسب القدرة علي تخصيب اليورانيوم علي النطاق اللازم لإنتاج الأسلحة النووية ، وقالت : إن الإيرانيين يواصلون برنامجهم بالقدر المتاح لهم ، وإن العامل المقيد لمساعدتهم هو الصعوبات التقنية ، وليس قرارات الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وبرغم نفيه التكهنات بشأن إستعداد الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضدها ، واصل الرئيس الأمريكي جورج بوش تصعيد لهجته ضد إيران ، إلا أنه لم يستبعد هذا الخيار ، ووصفه بأنه يمثل الملاذ الأخير .

وفي هذه الأثناء وافقت كوريا الشمالية علي إتخاذ خطوات لنزع أسلحتها النووية وفقاً لإتفاق تم التوصل إليه في يوم الثلاثاء ١٣ فبراير ٢٠٠٧ مقابل حصول بيونج يانج علي مساعدات قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليون دولار . ويقضي الإتفاق المبدئي الذي وصفته وسائل الإعلام في كوريا الشمالية بأنه تعليق مؤقت لأنشطتها النووية بإغلاق مجمع يونجبيون والسماح للمفتشين الدوليين بزيارته للتأكد من وقف العمل به . وقد جاء هذا الإتفاق في ختام الجولة الخامسة من المحادثات السداسية التي تمت بمشاركة كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة إلي جانب

الصين وروسيا واليابان . وفي المقابل تعهدت واشنطن بشطب إسم كوريا الشمالية من قائمة الدول المتهمه بدعم الإرهاب ، ورفع العقوبات المالية والتجارية المفروضة علي بيونج يانج ، والخطة المقترحة ستكون فقط الخطوة الأولى تجاه تحديد أنشطة كوريا الشمالية النووية ، وتفكيكها تاركة العديد من التساؤلات لكي تناقش في محادثات مستقبلية . وقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس إلي أن الإتفاق يعد بمثابة رسالة موجهة إلي إيران مفادها أن المجتمع الدولي سيقف بحسم أمام أنشطتها النووية .

ورغم العقوبات التي قررها مجلس الأمن ضد إيران إلا أن الولايات المتحدة بدأت تدرس من جديد تقديم مشروع قرار ثان إلي المجلس لحمل النظام الإيراني علي التخلي عن برنامجه النووي ، وأكدت علي لسان مارك كيميت نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشئون الشرق الأوسط أنها لا تريد مواجهة عسكرية مع إيران ، إلا أنه حذر من معادلة بسط هيمنتها في منطقة الخليج . ووصف المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي في يوم السبت ١٧ فبراير ٢٠٠٧ البرنامج النووي الإيراني بأنه مستقبل ومصير إيران وأن إحتياطيات إيران الضخمة من البترول والغاز لن تستمر إلي الأبد .

وقبل ثلاثة أيام من إنتهاء مهلة مجلس الأمن الدولي لوقف الأنشطة النووية الحساسة ، أكدت إيران مجدداً في يوم الأحد ١٨ فبراير ٢٠٠٧ أنها لن توقف تخصيب اليورانيوم ، وأنه لا يوجد أي مبرر قانوني ومنطقي لذلك . كما أعلنت أن الإتصالات مع خافيير سولانا المفوض الأعلى للشئون الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي ستستمر لإيجاد حل للأزمة ، وأشارت إلي إقتراح بشأن ضمان طهران الإبقاء علي تخصيب عند مستويات منخفضة . وكان مجلس الأمن قد منح إيران مهلة حتي ٢١ فبراير لوقف أنشطة التخصيب ، وإلا تبني قراراً آخر يركز علي البند ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح فرض عقوبات دون القيام بعمل عسكري . وفي واشنطن ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في ١٨ فبراير أن إجراءات الرئيس جورج بوش تجاه إيران تتوافق مع إستراتيجيتين مختلفتين للغاية تجمعان بين

الضغوط الاقتصادية والعسكرية مع العروض الدبلوماسية .

وفي نفس الوقت أعلن الحرس الثوري الإيراني بدء مناورات برية في يوم ١٩ فبراير ٢٠٠٧ في ١٦ محافظة لمدة ثلاثة أيام علي خلفية تصاعد التوتر بشأن البرنامج النووي الإيراني . ونقلت وكالة أنباء إيرنا الإيرانية في ١٨ فبراير أن القوات البرية للحرس الثوري ستشارك بعشرين لواء في هذه المناورات التي تندرج ضمن التدريبات المتوقعة لعام ٢٠٠٧ . وتشارك في هذه المناورات العسكرية البرية قوات الصفوة من الحرس الثوري ، ويشارك فيها ما يقرب من ستين ألف مقاتل ، وقال الجنرال محمد رضا زاهدي رئيس القوات البرية في الحرس الثوري إن كل الأسلحة التي ستستخدمها القوات البرية سيتم إختبارها وتحديثها .

وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أنه سيتم خلال المناورات إطلاق صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى دون أن تحدد مداها بدقة . وأضافت بأنه سيتم إطلاق صواريخ فجر ٣ و فجر ٥ بالإضافة إلي صواريخ زلزال في أثناء المناورات ، مشيرة إلي أن مدي المناورات سيكون ٢٢ و ١٤٢ كلم . وذكر مصدر في وكالة الطاقة الذرية الروسية أن موسكو سترجئ العمل في بناء المحطة النووية في بوشهر لأن طهران لم تقم بسداد إلتزاماتها المالية في موعدها الزمني ومن جانبها نفت طهران المزاعم الروسية وأعربت عن أملها في إستكمال بنائها في الموعد المحدد . وعلي صعيد آخر أكد دبلوماسيون غربيون أن إيران نقلت الغاز اللازم لبدء عمليات تخصيب اليورانيوم إلي مفاعل نطنز النووي في تحد لمطالب الأمم المتحدة بوقف عمليات التخصيب . وصرح الدبلوماسيون لوكالة الأنباء الفرنسية بأن إيران قامت مطلع شهر فبراير بنقل غاز اليورانيوم من منشأة التحويل في أصفهان إلي مفاعل نطنز تحت الأرض ، بعد أن قامت في شهر يناير ٢٠٠٧ بتركيب أجهزة طرد مركزي في ذلك المفاعل الواقع وسط إيران .

ويري بعض المحللين أن حل أزمة الملف النووي لكوريا الشمالية بالطرق الدبلوماسية وموافقة بيونج يانج علي تفكيك برنامجها النووي العسكري ربما يؤدي إلي الإسراع في الخطوات تجاه مائدة المفاوضات مع إيران من أجل التوصل إلي حل

مماثل بشأن الملف النووي الإيراني أو علي الأقل عدم تصعيد العقوبات ضد طهران بعد إنتهاء مهلة الأيام الستين التي طالب مجلس الأمن في قراره الأخير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلالها بتقديم تقريره حول تعليق إيران لأنشطة تخصيب . علماً بأن الإيرانيين قد أبدوا إستعدادهم للتفاوض مع الغرب من أجل التوصل إلي حل سلمي .

رفض إيران الإلتزام بمهلة مجلس الأمن :

في خطاب ألقاه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد في محافظة جيلان رفض الإلتزام بالمهلة التي حددتها الأمم المتحدة لإيران والتي إنتهت في يوم الأربعاء ٢١ فبراير ٢٠٠٧ لوقف تخصيب اليورانيوم معلناً أن طهران لن تجمد أنشطتها النووية الحساسة كشرط لإستئناف المفاوضات مع الغرب . وقد رفضت الولايات المتحدة علي الفور هذه التصريحات ، وتساءل توني سنو المتحدث بإسم البيت الأبيض تعليقاً علي ما قاله نجاد : هل تعتقدون أن هذا عرض جاد ؟ . ومن جانب آخر ، ذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية أن البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف يواصل بذل مساعي اللحظة الأخيرة لمحاولة إقناع واشنطن وطهران بأنه من صالحهما إيجاد سبيل لبدء مفاوضات بينهما ، مضيفاً أنه إذا لم يتحقق ذلك ، فسوف يقدم تقريراً سلبياً . وأوضح أنه ما زالت هناك فرصة لحدوث إنفراجة دبلوماسية حتي الخامس من شهر مارس ، عندما يجتمع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويخرج الملف عن نطاق سيطرته . كما أعلن بأن إيران قد تكون قادرة علي تخصيب اليورانيوم علي مستوي صناعي خلال ستة أشهر ، إلا أنه يلزمها عشر سنوات لتتمكن من إنتاج قنبلة نووية .

هذا بينما أعلن علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين خلال لقائه في يوم الثلاثاء ٢٠ فبراير مع الدكتور البرادعي أن الخلاف بين إيران والدول الأوروبية حول الملف النووي لن يحل بالقوة والضغط . وأشار إلي أن بلاده قد تقدم للغرب تأكيدات و ضمانات بأن برنامجها النووي سلمي إذا أجريت مفاوضات دون شروط مسبقة .

وفي لندن كشفت صحيفة هيئة الإذاعة البريطانية (بي . بي . سي) عن سيناريو ضربة عسكرية ضد إيران ، إذا تأكد سعي طهران للحصول علي أسلحة

نووية، وأن المخططين العسكريين الأمريكيين إختاروا الأهداف التي يعتزمون مهاجمتها ، مشيرة إلي أنها لا تقتصر علي المواقع النووية ، بل أنها تشمل أيضاً قواعد بحرية وجوية ومراكز للقيادة ، إلا أن مصادر في البنتاجون نفت هذه المعلومات ووصفتها بأنها سخيصة . وقد تزامن ذلك مع وصول حاملة الطائرات الأمريكية يو . اس . اس . جون . س سيتينس ومجموعة الهجوم المرافقة لها إلي منطقة قرب إيران ، لتنضم إلي حاملة الطائرات دوايت ايزنهاور المتمركزة حالياً في بحر عمان .

ونقلت صحيفة ידיعوت أحرونوت الإسرائيلية عن يوفال شتاينيتز عضو الكنيست الإسرائيلي ، أن إيران كانت محور المحادثات بين أعضاء اللجنة البرلمانية الأمريكية الإسرائيلية . وأكد شتاينيتز أن الجميع عبروا عن موقف واضح لا لبس فيه ، بأنه يجب عدم السماح لإيران بإمتلاك أسلحة نووية ، وأضاف أن عدم إمتثال إيران للمطالب الدولية يعني طرح الخيار العسكري لتسوية الأزمة .

وبعد أن إنتهت المهلة التي منحها مجلس الأمن لإيران في قراره رقم ١٧٣٧ في يوم الأربعاء ٢١ فبراير ٢٠٠٧ ، قالت مصادر أمريكية أن الإدارة الأمريكية ستبدأ في بلورة مشروع قرار جديد في مجلس الأمن ، يدعو لتشديد العقوبات علي إيران ، وأن واشنطن ستضيف بنداً لمشروع القرار يقضي بفرض حظر جزئي علي مبيعات السلاح . وقد حظرت الهند في التاريخ المشار إليه كل الصادرات والواردات إلي إيران ، ومنها تلك التي يمكن أن تستخدم في البرنامج النووي ، بينما بدأت إيران في ذات التاريخ المرحلة الثالثة والأخيرة من مناورات الحرس الثوري الإيراني المعروفة بإسم اقتدار .

وقد تسربت أنباء عن طريق مجلة نيويورك الأمريكية عن أن وزارة الدفاع الأمريكية شكلت لجنة خاصة للتخطيط لشن هجوم علي إيران خلال ٢٤ ساعة من تلقي أوامر من الرئيس جورج بوش علي الرغم من إصرار الإدارة الأمريكية علي عدم وجود خطط لديها لمهاجمة إيران . وقد جاءت هذه الأنباء في الوقت الذي أكد فيه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد أنه لا عودة إلي الوراء في البرنامج النووي الإيراني ، وشبهه بقطار بدون فرامل حسبما نقلت عنه وسائل الإعلام المحلية .

وصرح منوچهر محمدي نائب وزير الخارجية الإيراني بأن بلاده مستعدة لكل من الحرب والمحادثات مع الولايات المتحدة ، بينما أعلن التلفزيون الإيراني أن إيران أجرت تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ إلي الفضاء بدون إعطاء تفاصيل حول مداه وقوته ، وأن هذا الصاروخ يحمل معدات أبحاث صنعتها وزارتا الدفاع والعلوم .

كما أشارت صحيفة صنداي تلجراف في يوم الأحد ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ إلي دور أمريكي ناشط في نشر الفوضى في إيران بهدف الضغط علي النظام لوقف الطموحات النووية الإيرانية ، وأن المخابرات الأمريكية تمول الجماعات الانفصالية العرقية المسلحة المنتشرة في مناطق الحدود الإيرانية ، كالأكراد في الغرب والآذريين في الشمال الغربي والأهوازيين العرب في الجنوب الغربي والبلوش في الجنوب الشرقي الذين نفذوا مؤخراً عمليات ضد النظام .

وفي لندن إجتمع ممثلو الدول الست الكبرى أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون وألمانيا في يوم الإثنين ٢٦ فبراير لبحث تشديد العقوبات المفروضة علي إيران ، وهددت إيران بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي ، بينما واصلت واشنطن تحركاتها التصعيدية التي تلوح بضربة عسكرية لإيران . وترددت أنباء عن احتمال تشديد العقوبات بفرض حظر علي سفر كبار المسؤولين ، وتشديد العقوبات التجارية ، وفرض قيود علي الأنشطة غير النووية . وقد ألفت الأزمة بظلالها علي أسعار البترول التي تجاوزت الـ ٦١ دولاراً للبرميل في التاريخ المذكور .

وفي إسلام آباد أعلنت توصيات مؤتمر عقد في يوم ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ وضم وزراء خارجية سبع دول إسلامية هي : مصر وباكستان والسعودية والأردن وتركيا وماليزيا واندونيسيا ، وكان من أبرزها الدعوة إلي ضرورة معالجة أزمة الملف النووي الإيراني بالوسائل السلمية ، والرفض التام والصارم لإستخدام القوة في معالجة هذه القضية .

وفي هذه الأثناء أعلن شون ماكورماك المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية أن الدول الخمس الكبرى وألمانيا إتفقت خلال مباحثاتها في لندن علي التوجه إلي مجلس الأمن مجدداً لإستصدار قرار جديد بفرض عقوبات دولية إضافية علي إيران

. ورددت الأنباء أن أهم ما ستتضمنه هذه العقوبات هو فرض قيود مشددة علي مسئولين إيرانيين كبار لمنعهم من السفر ، وهو ما فسر علي أنه تصدي لأي تحركات دبلوماسية إيرانية تهدف لإحتواء المحاولات الغربية الساعية لفرض العقوبات . ويرى المراقبون أن الولايات المتحدة لن تلجأ إلي إستخدام القوة العسكرية سواء بمفردها أو بمشاركة إسرائيل ، إلا بعد أن تفشل في إستصدار قرار من مجلس الأمن بتصعيد العقوبات من إقتصادية إلي عسكرية تبيح للمجلس تدمير البرنامج النووي الإيراني ، وهو أمر مستبعد في الوقت الحالي بسبب معارضة روسيا والصين اللتين تعتبران أن الهدف من العقوبات يجب أن يدفع إيران إلي مائدة المفاوضات وليس الإنتقام منها .

وفي مدينة الرياض العاصمة السعودية عقدت القمة السعودية الإيرانية بين الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين والرئيس الإيراني أحمددي نجاد في يوم السبت ٤ مارس ٢٠٠٧ ، وتم خلالها بحث أهم القضايا المطروحة علي الساحة وفي مقدمتها بطبيعة الحال الملف النووي الإيراني ، وأعلن المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية شون ماكورماك أن الإدارة الأمريكية تأمل في أن توجه القيادة السعودية رسالة واضحة إلي الرئيس الإيراني بأن دول العالم لا تقبل بالسلوك الإيراني في المنطقة من تشجيع للإرهاب ومحاولات إمتلاك أسلحة دمار . وقد طالب العاهل السعودي بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مع التأكيد أيضاً علي حق أي دولة في إمتلاك برنامج نووي سلمي .

وفي هذه الأثناء إستعدت إيران لإصدار ورقة نقدية جديدة في شهر مارس ٢٠٠٧ قيمتها ٥٠ ألف ريال وتحمل رمزاً ذرياً في إشارة تظهر تقدم البرنامج النووي في وقت تتعرض فيه البلاد لمزيد من الضغوط الدولية لوقف هذا البرنامج ، وهذه الورقة الجديدة تقل قيمتها عن خمسة يورو وتعادل في قيمتها نحو ٥,٤٠ دولار ، وهي أكبر فئة نقدية يتم تداولها في السوق الإيرانية منذ إصدار ورقة العشرين ألف ريال في فبراير ٢٠٠٤ ، وأوضحت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن الورقة تحمل رسماً لذرة تدور حول الكترونيئات إضافة إلي صورة لمؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني علي غرار بقية الأوراق النقدية . ومن المقرر أن توضع هذه الورقة الجديدة

في التداول إعتباراً من ١٢ مارس ٢٠٠٧ قبيل الإحتفال برأس السنة الإيرانية التي تبدأ في ٢١ منه .

وفي خبر آخر أعلنت الخارجية الأمريكية أن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا قررت نقل المحادثات حول الملف النووي إلي نيويورك ، حيث سيعمل المندوبون الدائمون في الأمم المتحدة عليها . وأكد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أن المفاوضات تظل هي السبيل لإحتواء المخاوف الغربية بشأن الطموحات النووية الإيرانية ، وقد قال ذلك في بداية إجتماع مجلس محافظي الوكالة في فيينا في يوم الإثنين ٥ / ٣ / ٢٠٠٧ ، وأعرب عن إعتقاده بأن الوضع في هذه الفترة يتسم بالجمود وأن الوكالة ما زالت غير قادرة علي التحقق من عدم تحريف الأنشطة النووية المعلنة في إيران ، وأنها غير قادرة أيضاً علي صياغة تصور كامل لتاريخ برنامج إيران النووي وبعض مكوناته لأن طهران لم تقم بإظهار المستوي المطلوب من الشفافية والتعاون الكاملين مع الوكالة . وأضاف بأن الوكالة لم تر حتي الآن الدليل الواضح الذي يؤكد حدوث أي تحويل في المواد النووية أو القدرة الصناعية لإنتاج أسلحة نووية محظورة . وقد توقع المحللون أن تكون من نتائج هذا الإجتماع خفض المساعدات الفنية المقدمة لإيران بقيمة النصف في إطار العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب رفضها التخلي عن أنشطتها النووية .

وبينما فشلت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن خلال إجتماع مندوبيها في يوم الإثنين ٥ مارس في التوصل إلي مسودة مشروع قرار لتشديد العقوبات علي إيران كشفت وكالة أنباء إيرنا الإيرانية في يوم الثلاثاء ٦ مارس عن أن طهران ستجري تدريبات لإختبار نظام دفاعي صاروخي حول مفاعل أصفهان النووي المهم خلال ساعات . وقد إعتزمت روسيا علي رغبة أمريكا في أن تشمل العقوبات تصدير السلاح إلي طهران ، وأعلن منوچهر متكي أن بلاده مستمرة في عملية التخصيب ، وهي في نفس الوقت مستعدة للتفاوض مع الولايات المتحدة بدون شروط .

وفي ظل الجهود الدولية المستمرة لإيجاد سبيل لوضع حد للطموحات النووية الإيرانية ، أعلن مجلس النواب الأمريكي أنه سيطرح مشروع قانون لقطع الطريق أمام

الإنتشار النووي في إيران ، وذلك من خلال فرض عقوبات علي الشركات العالمية التي تتعامل مع طهران وتستثمر هناك . هذا في الوقت الذي واصل فيه مجلس الأمن مشاوراته لإستصدار قرار جديد لتشديد العقوبات علي طهران . ومن ناحيتها أكدت إيران علي أنها تعمل علي إنشاء محطة نووية جديدة محلية الصنع تبلغ قوتها ٣٥٠ ميجاوات . وأعلن آقازاده رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن بلاده تمكنت من إنتاج ٢٧٠ طناً من غاز سادس فلوريد اليورانيوم اللازم لعملية التخصيب بزيادة قدرها ٢٠ طناً عما تم إعلانه من قبل .

وفي يوم الخميس ٨ مارس ٢٠٠٧ وافق مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإجماع علي خفض الدعم الفني المقدم لإيران في إطار العقوبات الدولية المفروضة عليها ، وصرح المتحدث بإسم الوكالة بأن مجلس المحافظين الذي يضم ٣٥ دولة عضو وافق علي تجميد ٢٢ مشروعاً بشكل جزئي أو كامل من بين ٥٥ مشروعاً للتعاون الفني مع طهران في أعقاب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ حول إيران . ومن جانبه إنتقد علي اصغر سلطانيه مندوب إيران لدي الوكالة خفض الدعم الفني لبلاده مؤكداً أن طهران ترفض تدخل مجلس الأمن في الشئون الفنية للوكالة . وأكد أن قرار الوكالة لن يؤثر علي البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم . وكانت إيران قد إتهمت الولايات المتحدة وحلفاءها في وقت سابق بتضليل العالم حول نياتها النووية ، وإتهم علي اصغر سلطانيه الولايات المتحدة وإسرائيل بالتهديد بشن هجوم عسكري ضد منشآت بلاده النووية .

وبعد الإجتماعات التي إستمرت لمدة يومين في نيويورك فشلت الدول الأعضاء في مجلس الأمن في التوصل لإتفاق حول مشروع قرار ضد إيران . وعلي صعيد آخر ، أعلن محمد سعيدي نائب رئيس مؤسسة الطاقة النووية الإيرانية أن مفاوضين إيرانيين أجروا مباحثات مع الشركة المكلفة ببناء محطة بوشهر النووية ، وعرضوا تقديم مزيد من الأموال لمنع أي تأخير للبناء . وكانت روسيا قد حذرت إيران من تأخير بناء المفاعل ما لم تدفع طهران الأموال اللازمة لإستكمال البناء .

ويرجع السبب وراء عدم الإتفاق علي مشروع قرار بتشديد العقوبات علي إيران إلي عرقلة الصين وروسيا لإتفاق الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن

بالإضافة إلى ألمانيا ، وقد دار الخلاف حول مقترحات بتوسيع قائمة الأشخاص والشركات والجماعات المطلوب تجميد أرصدها أو الجهات التي تفرض عليها قيود في التعامل معها مثل الحرس الثوري الإيراني وبنك صباح المملوك للدولة ، كما دعت المقترحات أيضاً إلى فرض حظر علي تقديم التزامات جديدة بإعطاء منح وقروض وإئتمانات لإيران .

وفي الوقت نفسه هيمنت قضية البرنامج النووي الإيراني علي مؤتمر لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك) الذي بدأ أعماله في يوم الأحد ١١ مارس ٢٠٠٧ في واشنطن وإستمر ثلاثة أيام بمشاركة خمسة آلاف وخمسمائة ناشط. هذا بينما أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عن رغبته في حضور إجتماع مجلس الأمن لإطلاع الأعضاء علي تفاصيل البرنامج النووي لبلاده والدفاع عن حق طهران في إمتلاك التكنولوجيا النووية .

وقد طالب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في يوم الإثنين ١٢ مارس ٢٠٠٧ حكومة أحمدي نجاد بتفادي الدخول في مواجهة مع القوي الدولية الكبرى ، وأن تتصرف بحكمة بالغة وحرص شديد لتفادي صدور قرار جديد من مجلس الأمن. وفي هذه الأثناء إستؤنفت المشاورات بين سفراء الدول الخمس وألمانيا حول مشروع قرار جديد يقضي بتشديد العقوبات علي إيران ، وقد جاء ذلك في الوقت الذي حذرت فيه روسيا إيران من أنها لن تسمح لها بإمتلاك قنبلة نووية أو القدرة علي تصنيعها . وحتى يطلق الكونجرس الأمريكي يد الرئيس بوش في إتخاذ ما يراه من إجراءات ضد إيران ، تراجع الأعضاء الديمقراطيون في مجلس النواب الأمريكي عن فرض قيود علي صلاحيات الرئيس الأمريكي تمنعه من القيام بأي عمل عسكري ضد إيران دون الرجوع إلي الكونجرس أولاً .

وفي يوم الأربعاء ١٤ مارس ٢٠٠٧ أكدت إيران أنها سترد عسكرياً علي أي هجوم تشنه الولايات المتحدة عليها بهدف تدمير منشآتها النووية ، وقال علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي من الطبيعي أن أي هجوم عسكري يقابل برد عسكري ، وأضاف وردنا سيكون مناسباً . كما أكد الرئيس الإيراني أيضاً علي أن بلاده لن تتراجع في المواجهة الراهنة حول برنامجها النووي ، قائلاً :

إن القوي الكبرى هي التي تعاني من العزلة وليست إيران . وكان هذا في كلمة ألقاها صباح الأربعاء ١٤ مارس أمام مؤيديه في مدينة يزد . وفي هذا التاريخ عقد سفراء الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن اجتماعاً للمرة الرابعة خلال اليومين السابقين علي هذا التاريخ في محاولة لتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن تصعيد العقوبات المقترحة في مسودة مشروع القرار .

وفي الوقت الذي بدأ فيه العد التنازلي لفرض عقوبات جديدة علي إيران أعلن رئيس مجلس الأمن أن الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد طلب رسمياً التحدث أمام المجلس للدفاع عن خطط طهران النووية خلال جلسة التصويت علي العقوبات ، وقد جاء طلب نجاد في الوقت الذي أكد فيه أن بلاده لن تتخلي عن أنشطتها النووية وأنها تملك خبرة دورة الوقود النووي ولن تتراجع عنها . وأعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن بلاده ستسهل إعطاء نجاد تأشيرة دخول إلي أراضيها للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن المخصص للتصويت علي عقوبات ضد إيران . وكانت المفاجأة عندما وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في يوم السبت ١٧ مارس علي طلب الرئيس الإيراني بالسماح له بالدفاع عن برنامج بلاده النووي .

والمعروف أن طهران كانت حتي هذه اللحظة تراهن علي الموقفين الروسي والصيني تجاه مشروع القرار وتسعي إن أمكن إلي تحقيق مزيد من تخفيف العقوبات الواردة إلي أقصى مدي بحيث يصبح القرار فارغاً من مضمونه . ويرى بعض المحللين أن مشروع القرار المعروض علي الدول الأعضاء في مجلس الأمن لن يكون له تأثير يذكر علي طهران ، ويبنون توقعاتهم علي أن القرار الأول رقم ١٧٣٧ الذي صدر بالإجماع في ديسمبر ٢٠٠٦ لم ينجح في كبح جماح أنشطة إيران النووية .

وقد ترددت الأنباء عن أهم النقاط الواردة في مشروع قرار مجلس الأمن حول تشديد العقوبات علي إيران وهي : حظر علي صادرات الأسلحة الإيرانية وعلي أي دولة تشتري هذه الأسلحة . ومطالبة دول العالم بتوخي الحذر وتقييد إمداد إيران بالدبابات والمقاتلات الجوية والأسلحة الثقيلة الأخرى ، وتجميد أرصدة ١٥ فرداً و ١٣ منظمة وشركة ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني ، ومطالبة جميع الحكومات والمؤسسات المالية بعدم الدخول في التزامات جديدة وعدم تقديم أي منح أو مساعدة

مالية أو قروض ميسرة للحكومة الإيرانية ، ومطالبة جميع الدول بتوخي الحذر والتقييد في السماح بدخول الأشخاص الذين تم تجميد أرصدهم أو المرور عبر أراضيها ، ومطالبة جميع الدول بالإبلاغ عن دخول هؤلاء الأشخاص إلى أراضيها أو المرور عبرها للجنة مجلس الأمن المضطلة بمراقبة العقوبات ضد إيران .

وفي يوم الجمعة ١٦ / ٣ / ٢٠٠٧ أعلنت الإذاعة الرسمية الإيرانية أن الجيش الإيراني طور نظاماً جديداً للدفاع الجوي ذا قدرة أكبر علي إصابة الأهداف بإطلاق صاروخين متزامنين . وأوضحت أن القوات البرية هي التي تولت تصميم النظام الجديد ، وأجرت التجارب عليه بنجاح ، وأضافت أنه يمكنه إصابة صاروخ أو إثنين في وقت متزامن ، كما أنه يمتاز بمرونة أعلي وإمكانية أفضل لنقله ، ويمكنه تعقب الأهداف الجوية في أي طقس . وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن إسرائيل والولايات المتحدة بدأتاً مناورات عسكرية في إسرائيل لدعم القدرات الدفاعية للدولتين في مواجهة هجمات أنظمة الصواريخ المحملة برؤوس نووية أو بيولوجية أو كيميائية من قبل أي دولة أخرى ، خاصة إيران .

ويشارك في هذه المناورة لواء الدفاع الصاروخي بالقوات الجوية الإسرائيلية ولواء الجو الأمريكي ٦٩ ، وتختبر إسرائيل في هذه المناورات سلاحين مضادين لأنظمة الصواريخ يعرفان بـ أرو وباك ٢ . وللمرة الأولى يختبر الأمريكيون نظام باك ٣ ونظام المناطق الدفاعية شديدة الارتفاع والمعروف بـ ثاد . وتهدف هذه المناورات إلي قياس ردود فعل نظم الصواريخ الإسرائيلية في حالة تعرض تل أبيب لإختراق صاروخي والقدرات الخاصة بإدارة المعركة والإتصال ونظم التحكم والقيادة في النظم الصاروخية في الدولتين . وقد أطلق الجيش الأمريكي إسم جونيير - كوبرا علي هذه المناورات المشتركة مع الجيش الإسرائيلي بإعتبارها جزءاً من خطة الطوارئ الأمريكية للدفاع عن إسرائيل ضد أي هجوم صاروخي . وكانت هذه المناورات قد بدأت منذ عام ٢٠٠١ وشاركت فيها نظم صواريخ باتريوت الأمريكية ، حيث جرت المناورات علي الأراضي الإسرائيلية .

وقبل أن يجري التصويت علي مشروع قرار تشديد العقوبات علي إيران في مجلس الأمن أدخلت الدول الست الكبرى تعديلات طفيفة عليه ؛ منها أن الوكالة

الدولية للطاقة الذرية تبقي الهيئة المؤهلة دولياً للتحقق من إحترام الدول لإلتزاماتها بموجب إتفاقات الضمان بما في ذلك عدم تحويل المعدات النووية لأغراض غير سلمية . وفي تلك الأثناء أعلن مصدر إيراني رسمي أن محمود أحمدي نجاد لن يتمكن من التوجه إلي نيويورك للمشاركة في إجتماع مجلس الأمن حول الملف النووي الإيراني ، بسبب التأخير المتعمد من جانب الولايات المتحدة في منحه تأشيرة الدخول .

موافقة مجلس الأمن بالإجماع على قرار تشديد العقوبات وردود الفعل الإيرانية:

وفي مساء يوم السبت ٢٤ مارس ٢٠٠٧ أقر مجلس الأمن بالإجماع مشروع قرار يقضي بتشديد العقوبات الدولية المفروضة علي إيران ، بسبب رفضها الإنصياع لمطالب المجتمع الدولي الخاصة بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم وقد أقرت الدول الـ ١٥ الأعضاء في المجلس القرار رقم ١٧٤٧ خلال جلسته التي عقدها في التاريخ المشار إليه ، وغاب عنها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للأسباب التي ذكرناها من قبل . ويفرض القرار الجديد الذي صاغته فرنسا وبريطانيا وألمانيا قيوداً مالية وتجارية تستهدف ٢٨ شخصية وهيئة من بينها بنك صباح المملوك للدولة ، وشركات تابعة للحرس الثوري الإيراني وقيوداً أخرى علي سفر بعض الشخصيات الإيرانية التي لها صلة بالبرنامج النووي فضلاً عن حظر بيع الأسلحة لطهران . ودعا القرار الدول والمؤسسات الدولية للإمتناع عن منح إيران أي مساعدات مالية أو قروض ، وأشار إلي أن المجلس سيعلق العقوبات إذا أوقفت طهران عمليات تخصيب اليورانيوم . وتضاف قائمة العقوبات الجديدة إلي تلك التي فرضها المجلس إستناداً للقرار رقم ١٧٣٧ الصادر في ديسمبر ٢٠٠٦ . وقبل ساعات من تصويت المجلس أعلن أحمدي نجاد في مقابلة مع قناة فرنسا ٢٤ أن بلاده لن تتراجع عن برنامجها النووي وأنها تجدد الدعوة لإنشاء كونسورتيوم - إتحاد مؤسسات - بمشاركة أوروبية للدخول في مشروعات نووية مع إيران لإنتاج الوقود النووي ، وهو الأمر الذي تم تجاهله سابقاً حسبما أفاد ، نافياً نية بلاده إمتلاك قنبلة نووية نظراً لإنعدام فاعليتها علي الصعيدين السياسي والعسكري .

ورداً علي قرار مجلس الأمن أعلن المتحدث بإسم الحكومة الإيرانية أن الحكومة قررت في يوم الأحد ٢٥ مارس ٢٠٠٧ الحد من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة . وأضاف أن إيران لن تعيد النظر في هذا القرار إلا إذا أعيد ملفها النووي إلي الوكالة من مجلس الأمن الذي يتولي أمره في هذه الفترة . ومن جهة أخرى أعلن خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي أنه يعتزم إستئناف المحادثات مع إيران في محاولة للتوصل لحل سلمي للأزمة النووية الإيرانية . وقد رحبت دول كثيرة بصدور قرار مجلس الأمن الخاص بتشديد العقوبات ومنها إسرائيل التي إعتبرت القرار خطوة في الإتجاه الصحيح ، وكذلك إستراليا وألمانيا واليابان والصين ، وطالبت بتمهيد الطريق من جديد لإستئناف المفاوضات للتوصل إلي حل سلمي للأزمة .

وفي الوقت الذي حذرت فيه إيران أمريكا مجدداً من مهاجمتها توقعت الصحافة الروسية عملية عسكرية وشيكة ضد الجمهورية الإسلامية عقب قرار مجلس الأمن بتشديد العقوبات ضد طهران . وكشفت صحيفة كومرسانت الروسية عن أن القوي الكبرى تستعد لإجلاء مواطنيها من إيران تحسباً للضربة العسكرية ، مشيرة إلي أنه أمام طهران شهران لإنهاء برنامجها النووي الحساس ، وبالرغم من قرع طبول الحرب فقد تضافرت الجهود الدبلوماسية الدولية لنزع فتيل المواجهة المرتقبة ، حيث دعت الأمم المتحدة طهران إلي إتخاذ الخطوات الضرورية لاستعادة ثقة العالم في برنامجها النووي ، وذلك بالإلتزام بكل الفقرات الواردة في قرار العقوبات . وقد جاء ذلك في الوقت الذي بدأت فيه القوات البحرية الأمريكية أضخم مناوراتها في الخليج العربي منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣ مستخدمة حاملتي طائرات ومجموعتين من السفن الحربية تدعمها أكثر من مائة طائرة حربية . وأفاد تقرير لوكالة اسوشيتدبرس بأن المناورات التي تضم أكثر من عشرة آلاف جندي أمريكي تشمل سيناريو لهجمات إفتراضية علي سفن وغواصات معادية ، والكشف عن الألغام قبالة السواحل الإيرانية . وقد حدث هذا بعد أيام من إحتجاز الحرس الثوري الإيراني لخمسة عشر بحاراً بريطانياً قالت طهران أنهم تسللوا لمياهها الإقليمية ، بينما تصر لندن علي أنهم كانوا في المياه العراقية . ومن جانبه طالب الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بريطانيا بتقديم

إعتذار عن إنتهاك جنودها للمياه الإقليمية الإيرانية بدلاً من اللجوء لمجلس الأمن .

وفي تصريحات صحفية أكد الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن حل أزمة الملف النووي الإيراني يكمن في التفاوض المباشر بين طهران وواشنطن وتعاون إيران مع الوكالة . وإعتبر البرادعي أن العقوبات التي فرضها مجلس الأمن علي إيران لها تأثير محدود رغم أن لها نتائج سلبية علي طهران تمثل رسالة واضحة لها من أجل إعادة حساباتها . وأوضح أنه في حالة تقليص إيران لتعاونها مع الوكالة سيكون وضعاً مؤسفاً .

وقبل أن يقوم الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بزيارة منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم لإعلان خبر سار بشأن البرنامج النووي ، أكدت إيران أنها لن تتفاوض علي حقها الواضح في إمتلاك دورة وقود نووي لكنها مستعدة لإجراء محادثات تهدف إلي طمأنة الغرب بأن خططها النووية لا ترمي إلي إنتاج أسلحة نووية . وأوضح محمد علي حسيني المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية أن الجيش الإيراني مستعد تماماً لأي ضربة عسكرية محتملة . وصرح ديفيد تريسمان وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية لشبكة بي بي سي البريطانية في يوم الأحد ٨ أبريل ٢٠٠٧ بأن بلاده ستستأنف عمليات المراقبة في الخليج بزعم أنها حيوية لأمن العراق للتأكد من عدم تهريب منتجات خطيرة سراً إلي جنوبه . وكانت مشاركة لندن في هذه العمليات قد علقت عقب أسر إيران الخمسة عشر بحاراً بريطانياً ، والذين أفرج عنهم بعد نحو أسبوعين من إحتجازهم بتهمة الدخول إلي المياه الإقليمية الإيرانية بشكل غير شرعي . وتم الإفراج عنهم في يوم الأربعاء ٤ أبريل ٢٠٠٧ .

وفي تحد جديد للمجتمع الدولي أعلن الرئيس الإيراني أحمددي نجاد في يوم الإثنين ٩ أبريل ٢٠٠٧ دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصناعي للوقود النووي . وقال نجاد في خطاب ألقاه خلال إحتفال في منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم : أعلن اليوم إنضمام إيران إلي نادي الدول المنتجة للوقود النووي علي النطاق الصناعي . وأوضح أن هذا الإنجاز سيسهم في توفير ٢٠ ألف ميغاوات سنوياً من الطاقة الكهربائية التي تساعد في المجالات الزراعية والطب وإنتاج الكهرباء ، وجدد الرئيس الإيراني إنتقاده للغرب داعياً الدول الكبرى إلي الإعتراف بحق بلاده في إمتلاك التكنولوجيا النووية

السلمية . وكان غلام رضا آقا زاده رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية قد أعلن في وقت سابق علي خطاب نجاد أن إيران دخلت المرحلة الصناعية من إنتاج الوقود النووي ، وأكد في منشأة نطنز حيث يعمل ٣٥٠ جهاز طرد مركزي تجريبياً في منشأة تجريبية مقامة فوق الأرض ، أن إيران بدأت إنتاج أجهزة طرد مركزي بكميات كبيرة . كما حذر علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين من أن بلاده ستضطر إلي الإنسحاب من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية في حالة فرض ضغوط دولية إضافية عليها .

وفي أول رد فعل غربي للتصريحات الإيرانية ، أعلنت الولايات المتحدة في نفس التاريخ المشار إليه أن ما أعلنه الرئيس الإيراني يمثل مؤشراً جديداً علي تحدي إيران لإرادة المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامجها النووي ، وإعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية أن هذا التحدي يبرر أسلوب العقوبات الذي إتبعه مجلس الأمن . وأعرب البيت الأبيض عن قلقه الشديد إزاء ما أعلنه نجاد ، معتبراً أن إعادة النظر في التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر غير مقبول .

وقد واصلت إيران لهجة التحدي في يوم الثلاثاء ١٠ أبريل ٢٠٠٧ بعد إعلانها دولة منتجة للوقود النووي علي المستوي الصناعي ، حيث أعلن غلام رضا آقازاده رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن بلاده مصممة علي تثبيت ٥٠ ألف جهاز طرد مركزي في منشأة نطنز النووية . ومن جانبه طالب منوچهر متقي وزير الخارجية الإيرانية القوي الدولية الكبرى بقبول الواقع الجديد بقدره إيران علي تخصيص اليورانيوم صناعياً ، وأكد أن وقف التخصيب أصبح غير مقبول ، سواء كشرط مسبق للدخول في مفاوضات ، أو كنتيجة لهذه المفاوضات . وأضاف أن بلاده مستعدة لإجراء حوار مع القوي الكبرى إذا كان لديها شئ جديد تقوله .

وفي غضون ذلك أكد خبراء أمريكيون أن ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي تكفي - من الناحية النظرية - لإنتاج سلاح نووي خلال عام ، إلا أنهم شككوا في صدق الإعلان الإيراني في ضوء مستوي الإمكانيات التكنولوجية التي تمتلكها إيران ، وإعتبروا أن الهدف من الإعلان الذي جاء في يوم الإثنين ٩ أبريل هو زيادة التأييد الشعبي للرئيس أحمدي نجاد ، ودعم موقف طهران أمام الغرب بإظهار برنامجها النووي أكثر قوة .

وكشفت صحيفة ידיعوت أحرונوت الإسرائيلية في ١٠ أبريل ٢٠٠٧ عن أن حالة من الإحباط المتنامي تسيطر علي وزارة الخارجية الإسرائيلية وجهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد إزاء تعامل الإتحاد الأوروبي مع أزمة البرنامج النووي الإيراني ، وانتقدت الصحيفة رد الفعل الأوروبي إزاء الإعلان الأخير وقالت : إن كل ما فعلته ألمانيا التي تتولي رئاسة الإتحاد الأوروبي في دورته الحالية هي وصف سلوك طهران بـ خطوة في الاتجاه الخاطئ . ونقلت عن برلماني ألماني علي صلة بالمخابرات أن هناك إحتمالين أساسيين في هذا الخصوص ، أولهما أن إيران عازمة علي إنتاج قنبلة نووية في أسرع وقت ممكن ، والثاني أن درجة تقدمهم التكنولوجي أقل بكثير مما تظهره تصريحاتهم ، وهذان الإحتمالان هما اللذان يسودان في جهاز المخابرات الإسرائيلي .

وقد قام مفتشان تابعان للأمم المتحدة في ١٠ أبريل بزيارة إستغرقت أسبوعاً لإيران ، حيث توجهوا إلي منشأة نطنز النووية ، بينما أكد مسئول إيراني أنهما قاما بزيارة روتينية . وصرحت مصادر دبلوماسية غربية أن الإعلان الجديد في البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يقضي علي الأمل في إستئناف المفاوضات بين إيران ودول الترويكا الأوروبية من أجل التوصل إلي حل سلمي للأزمة ، وأشارت إلي أن هذا الإعلان يعني فشل سياسة الغرب تجاه البرنامج النووي الإيراني لأنها لم تدفعها لمائدة المفاوضات ، بل أدت إلي زيادة الدول الأعضاء في النادي النووي .

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول الغربية خاصة الأوروبية لتوسيع العقوبات المفروضة علي إيران بسبب برنامجها النووي ، أكد الرئيس أحمدني نجاد أن بلاده إستطاعت إنتاج كل إحتياجاتها من السلاح وأن عقوبات مجلس الأمن لم يكن لها أي تأثير . وقال في كلمة ألقاها في يوم الأربعاء ١٨ أبريل ٢٠٠٧ خلال مراسم الإحتفال بعيد الجيش في طهران إن بعض القوي المتغترسة ظنت أن فرض العقوبات علي إيران سيضعف جيشها لكن الجيش علي أتم إستعداد لأداء مهامه وسيقطع يد كل معتد، مؤكداً أن القوات المسلحة الإيرانية مكلفة بمهام دفاعية وليست هجومية . وبعد إنتهاء كلمة نجاد قامت قوات الجيش بعرض عسكري ضخم شاركت فيه أنواع مختلفة من منصات المدافع المضادة للجو وإطلاق الصواريخ والرادارات

وناقلات الدبابات وعربات تكتيكية وقطع بحرية والتي تمت صناعتها بجهود الإكتفاء الذاتي للقوات المسلحة . ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية مهر أن مفتشي الوكالة الدولية قد تفقدوا في يوم الثلاثاء ١٧ أبريل ٢٠٠٧ المنشآت النووية في نطنز وسط إيران . وفي فيينا كشفت وثيقة سرية تابعة للوكالة الدولية النقاب عن أن إيران بدأت إنتاج وقود نووي في هذه المنشأة لتخصيب اليورانيوم تحت الأرض . وأوضحت الوثيقة أن طهران بدأت تشغيل ما يصل إلى ١٣٠٠ جهاز طرد مركزي مقسمة إلى ثماني مجموعات وتغذيتها بغاز سادس فلوريد اليورانيوم في مسعى لوضع أساس للتخصيب علي نطاق صناعي . وأعلن دبلوماسيون أن الوكالة الذرية تخلت عن خطط لوضع كاميرات مراقبة في نطنز ، لكنها ما زالت قادرة علي التحقق من أن طهران لا تسعى لإنتاج سلاح نووي .

وفي يوم الخميس ١٩ أبريل ٢٠٠٧ أعلن التلفزيون الإيراني أن كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني قد وافق خلال إتصال هاتفي أجراه مع المفوض الأعلى للسياسات الأوروبية خافيير سولانا علي إستئناف مباحثاتهما حول البرنامج النووي الإيراني في ٢٥ من نفس هذا الشهر . وعلي صعيد آخر أكدت مصادر دبلوماسية في فيينا وفي الخارجية الأمريكية بأن عمليات تخصيب اليورانيوم التي بدأتها إيران ليست سوى مجرد تجارب ولا تعد عملية لإنتاج الوقود النووي بكميات مؤثرة ، وأضافت المصادر بأن إيران تفتقر تماماً القدرة علي إنتاج اليورانيوم علي نطاق صناعي . كما حذر البيت الأبيض إيران أيضاً من فرض عقوبات جديدة عليها بعد إعلان الوكالة الدولية من وجود أنشطة نووية حساسة في منشأة نطنز .

أما بالنسبة للخلافات المالية التي كانت قائمة بين إيران وروسيا حول بناء محطة بوشهر النووية الإيرانية التي تتولاها شركة اتوم ستروي كجورت الروسية المتخصصة في بناء المحطات النووية في الخارج ، فقد تم الإتفاق حولها بين الطرفين في يوم الأحد ٢٢ ابريل ٢٠٠٧ بعد مباحثات بين وفد إيراني قام بزيارة لموسكو وبين مسؤولين في الشركة .

وصرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في نفس هذا التاريخ في حديث للإذاعة الإسرائيلية بأن إيران ما زالت بعيدة عن بلوغ المرحلة التقنية التي تسمح

بإملاك أسلحة نووية خلافاً لما يؤكد قاداتها ، وأنه يفضل إستخدام الوسائل الدبلوماسية مع طهران بإعتبارها ستحقق نتائج أفضل من شن هجوم عسكري ، موضحاً أن العمليات العسكرية ليست كفيلة بمنع إيران من الحصول علي السلاح النووي .

وفي يوم الإثنين ٢٣ ابريل ٢٠٠٧ وافق وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي خلال إجتماعهم بمدينة لوكسمبورج علي تطبيق لائحة عقوبات الأمم المتحدة علي إيران ، بعد أن رفضت طهران وقف تخصيص اليورانيوم . وصرح مسئولون أوروبيون بأن لائحة العقوبات والموقف السياسي المشترك للإتحاد الأوروبي سوف يفتح الطريق أمام إضافة أسماء أخرى إلي قائمة أسماء الممنوعين من دخول دول الإتحاد وتجميد أصولهم .

وفي محاولة لحل الأزمة النووية أعلنت مصادر حكومية بالإتحاد الأوروبي أن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والصين والإتحاد الأوروبي علي إستعداد وللمرة الأولى للموافقة علي إقتراح تقدمت به إيران يسمح لها بالإبقاء علي جزء من برنامجها لتخصيب اليورانيوم بدلاً من وقفه تماماً . وقد جاء ذلك بعد عرض تقدم به الرئيس الإيراني لإجراء محادثات مباشرة علنية مع نظيره الأمريكي ورفضته الإدارة الأمريكية مؤكدة ضرورة تخلي طهران عن طموحاتها النووية قبل أي حوار . وجددت المتحدثة بإسم خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد لقائه مع علي لاريجاني في أنقرة تأكيداً أن تجميد إيران لأنشطة تخصيب اليورانيوم شرط أساسي لإستئناف المحادثات بشكل كامل ، وأشارت إلي أن المجتمع الدولي سيقوم برفع العقوبات المفروضة علي طهران في مقابل ذلك .

وقد أحرزت المباحثات التي بدأت في يوم الأربعاء ٢٥ ابريل ٢٠٠٧ في أنقرة تقدماً بعد إتفاق علي لاريجاني وخافيير سولانا علي عقد دورة جديدة من المباحثات بينهما خلال أسبوعين . وكان مساعدو سولانا قد كشفوا عن أنه سيبحث لاريجاني علي قبول تعليق مزدوج بحيث توقف طهران كل الأنشطة المتعلقة بالتخصيب في مقابل تجميد التحرك لتنفيذ عقوبات مجلس الأمن . وأعرب سولانا عن أمله في وجود إنفتاح من جانب إيران للتوصل إلي صيغة مشتركة لبدء مفاوضات جادة . وقد نفت

الولايات المتحدة في نفس التاريخ ما تردد عن إحتمال موافقتها والدول الكبرى علي حل وسط يسمح لطهران بالإحتفاظ ببعض الأنشطة النووية لبدء المفاوضات مع الدول الغربية .

وقد رحب منوچهر متكي وزير الخارجية الإيرانية بإقتراح سويسري لمواصلة المحادثات بين إيران والدول الغربية ، وذكرت صحيفة طهران تايمز الإيرانية الصادرة باللغة الإنجليزية في يوم السبت ٥ مايو ٢٠٠٧ أن متكي إلتقي مع المبعوث السويسري لمؤتمر شرم الشيخ الدولي حول العراق علي هامش المؤتمر . وقد كانت الخطة السويسرية ضمن الموضوعات التي تناولها لقاء خافيير سولانا مع علي لاريجاني في تركيا يومي ٢٥ و ٢٦ ابريل ٢٠٠٧ . وكشف الدبلوماسيون النقاب عن أن سويسرا إقتрحت خطة علي مراحل تؤدي إلي تعليق إيران لأنشطة تخصيب اليورانيوم بالتزامن مع تجميد العمل بالعقوبات المفروضة عليها من الأمم المتحدة مما يسمح بإستئناف المحادثات بين طهران والدول الست الكبرى من أجل إنهاء الأزمة النووية .

وفي ختام أعمال مؤتمر مراجعة معاهدة الإنتشار النووي التي إستمرت لمدة أسبوعين ، دعا المؤتمر إيران إلي الإستجابة للمطالب الدولية بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم والإلتزام بضوابط المعاهدة في مواجهة أي إنتشار محتمل للسلاح النووي . وقال السفير الياباني يوكيا امانو الذي رأس الإجتماعات إن إيران مدعوة بحزم إلي الإمتثال لقراري مجلس الأمن رقمي ١٧٣٧ و ١٧٤٧ اللذين طالبها بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم . وأضاف امانو إن القرارات الصادرة بالإجماع عن مجلس الأمن بخصوص البرنامج النووي الإيراني تبرهن علي تصميم المجتمع الدولي بشأن الملف . وقد أعلن الرئيس الإيراني أحمددي نجاد أن بلاده لن ترسخ للعقوبات والتهديدات والحرب النفسية التي تمارسها الغرب علي طهران . كما تواعد في مؤتمر صحفي عقده في ابوظبي في يوم الإثنين ١٤ مايو ٢٠٠٧ في ختام زيارته لدولة الإمارات المتحدة برد إيراني قاس في حالة تعرض بلاده لأي هجوم من جانب الولايات المتحدة ، وقال إن كل الناس يعرفون أنهم لا يستطيعون ضربنا ، وأن إيران قادرة علي الدفاع عن نفسها لأنها دولة قوية .

وكشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في يوم الثلاثاء ١٥ مايو ٢٠٠٧ نقلاً عن دبلوماسيين وخبراء نوويين عن أنه أثناء تفتيش مفاجئ للأنشطة الإيرانية في منشأة نطنز النووية في يوم الأحد ١٣ مايو إكتشف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران بدأت تخصيب اليورانيوم علي نطاق أكبر بكثير من ذي قبل بعد أن تمكنت من حل مشكلات فنية مهمة كانت تعترض تلك العملية . وقالت الصحيفة أن المفتشين إكتشفوا أن المهندسين الإيرانيين يستخدمون نحو ١٣٠٠ جهاز للطرد المركزي وينتجون وقوداً خاصاً بالمفاعلات النووية . وأوضحت الصحيفة أنه حتي وقت قريب كان المهندسون الإيرانيون يجدون صعوبة في إبقاء أجهزة الطرد المركزي في حالة دوران بالمعدل المطلوب لصنع الوقود النووي .

أمريكا تهدد إستقرار إيران بوسائل غير عسكرية :

ذكرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية نقلاً عن تقرير بثته شبكة اي . بي . سي الأمريكية أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سي . آي . ايه تلقت تفويضاً من الرئيس جورج بوش بتنفيذ عملية سرية تهدف إلي تهديد إستقرار إيران بوسائل غير عسكرية . وتشمل الخطة الأمريكية وسائل غير عسكرية يمكن من خلالها لواشنطن إضعاف إقتصاد إيران وتهديد شعبية النظام الإيراني في الداخل عبر وسائل دعائية . كما تشمل الخطة دعم ميليشيا جند الله التي تشن هجمات عبر الحدود الباكستانية - الإيرانية . وقد أعلنت إيران في يوم السبت ٢٦ مايو ٢٠٠٧ تفكيك عدة خلايا تجسس تعمل لحساب قوات الإحتلال بقيادة الولايات المتحدة في العراق . ونقلت وكالة ايرنا الإيرانية للأنباء عن غلام حسين رئيس المخابرات قوله إنه تم إكتشاف العديد من الجواسيس في أنحاء متفرقة من إيران يعملون لمصلحة واشنطن ، وتم التخلص منهم جميعاً ، ولم يذكر المسئول الإيراني مزيداً من التفاصيل .

وقد ذكرت صحيفة صنداي تليجراف البريطانية في تقرير لها في ٢٧ مايو ٢٠٠٦ أن الرئيس الأمريكي وافق علي شن المخابرات المركزية الأمريكية عمليات عسكرية سوداء في إيران تهدف إلي إسقاط النظام الحاكم ، وشن حملة دعائية وإستخدام معلومات مغلوبة ومضللة ضد النظام الإيراني . وتشمل الخطة أيضاً تزويد جماعات المعارضة بأجهزة متطورة للتغلب علي الرقابة المفروضة علي الإنترنت ،

مما يمكن هذه الجماعات من الإتصال ببعضها وتزوير المعلومات للأمريكيين . كما تخطط الحملة أيضاً لممارسة ضغوط هائلة علي الإقتصاد الإيراني بالتلاعب بالعملة الإيرانية وبالصفقات الدولية المالية . وأكد مصدر أمني للصحيفة البريطانية أن إيران إشترت ، كجزء من هذه الخطة ، أجزاء معيبة من السوق السوداء النووية في محاولة لعرقلة برنامج تخصيب اليورانيوم . كما صدرت أوامر لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي إف . بي . اي بالنشاط داخل الجالية الإيرانية في أمريكا لجمع معلومات مخابراتية ويسعي المكتب إلي إستغلال العلاقة بين هؤلاء وأسرههم داخل إيران للحصول علي معلومات عن الأوضاع الداخلية .

ويأتي هذا في الوقت الذي إتهمت فيه إيران الولايات المتحدة بزرع شبكة من الجواسيس علي المناطق الحدودية الحساسة لتنفيذ أعمال تخريبية ، وذكرت وزارة الخارجية الإيرانية أنه تم إكتشاف عدد من شبكات التجسس هدفها التسلل والقيام بأعمال تخريب غرب وجنوب ووسط البلاد . ونقلت الوزارة إحتجاجاً شديد اللهجة إلي السفير السويسري في طهران الذي يمثل المصالح الأمريكية في إيران .

لقاء سولانا ولاريجاني في مدريد :

في يوم الخميس ٣١ مايو ٢٠٠٧ إلتقي في مدريد خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي مع علي لاريجاني كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني لإجراء مباحثات حول الملف النووي الإيراني ، وأكدت المتحدث باسم سولانا في يوم الجمعة ١ يونيو ٢٠٠٧ أن طهران تعهدت بتقديم إجابات حول أنشطتها النووية المثيرة للجدل إلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لجدول زمني سريع ، وأشارت إلي أن العرض قدمه كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني خلال مباحثاته مع سولانا ، مما يمثل أول عرض تقدمه طهران لحل أزمتها النووية دون شروط مسبقة .

وكان سولانا قد صرح في ختام مباحثاته مع لاريجاني بأنه قد تبادل الكثير من الأفكار مع كبير المفاوضين الإيرانيين ، إلا أنه نفى حدوث تغيير جوهري في الأزمة النووية ، كما أعلن خلال مؤتمر صحفي مشترك عن لقاء جديد سوف يجمعه

مع لاريجاني خلال أسبوعين .

وبينما نفت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إستعداد أمريكا لضرب إيران بدأت حاملة الطائرات الأمريكية ستينس و نيمنز في الخليج العربي في أول يونيو ٢٠٠٧ الإستعدادات للقيام بمناورات عسكرية هامة في مياه الخليج قبالة إيران ، وذكر الأميرال كيفن كوين قائد حاملة الطائرات ستينس في تصريحات للصحفيين أن هذه المناورات لا علاقة لها بإيران وليست موجهة لأي طرف في المنطقة .

وأعلن مصدر رسمي إسرائيلي في يوم الإثنين ٤ يونيو ٢٠٠٧ أنه من المقرر عقد محادثات إستراتيجية بين مسئولين أمريكيين وإسرائيليين في واشنطن في يوم الأربعاء ٦ يونيو حول البرنامج النووي الإيراني .

وفي خطوة إستباقية لإجهاض المساعي الغربية لفرض المزيد من العقوبات علي إيران ، وجه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد تحذيراً شديداً للهجة في يوم الثلاثاء ٥ يونيو ٢٠٠٧ إلي مجلس الأمن الدولي من فرض عقوبات جديدة علي طهران بسبب برنامجها النووي ، وأكد أنه من الخطر اللعب مع الأسود بحسب تعبيره ، مشيراً إلي أن جميع الأنشطة النووية الإيرانية شرعية وقد مرأوان إيقافها . وكان ذلك التحذير خلال مؤتمر صحفي عقده نجاد بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لوفاة الخميني .

وفي هذه الأثناء أفادت الأنباء أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد مشروع قرار جديد في مجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة علي إيران لتجاهلها المطالب الدولية بوقف تخصيب اليورانيوم ، كما هددت دول الثماني الصناعية الكبرى في ختام إجتماعاتها في ألمانيا في يوم الجمعة ٨ / ٦ / ٢٠٠٧ إيران بعقوبات جديدة في حال إستمرارها في رفض الإستجابة لقرارات المجتمع الدولي . وعلي صعيد آخر جمدت الولايات المتحدة أصول أربع شركات إيرانية جديدة في البنوك الأمريكية بتهمة مساعدة الحكومة الإيرانية علي تطوير برنامجها النووي .

وفي يوم الأحد ١٠ يونيو ٢٠٠٧ بدأ سلاحا الطيران الإسرائيلي والأمريكي مناورات جوية ضخمة تحسباً لإحتمال شن عملية عسكرية مشتركة ضد المنشآت

النووية الإيرانية ، وذلك في الوقت الذي هددت فيه إيران بإستهداف جميع القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة رداً علي أي هجوم محتمل ضدها .

وفي رد فوري علي التهديدات بإحتمال فرض عقوبات جديدة علي إيران ، أكد الرئيس الإيراني أن بلاده ليست قلقة من إصدار الأمم المتحدة المزيد من القرارات بشأن برنامجها النووي ، وأن إيران ستوجه صفة قوية لكل من يحاول إرهابها مؤكداً أن العقوبات الدولية التي يلوح بها الغرب لن تساوي فلساً إيرانياً أحمر .

ومع عدم إستبعاد الأمريكيين الخيار العسكري يبقي التساؤل الأهم حول موعد توجيه واشنطن ضربة عسكرية ، ويجمع المراقبون علي أنه لو حدث ذلك فإنه سيكون في الأشهر القليلة التي تسبق ترك الرئيس بوش للسلطة . وقد أعلنت السعودية علي لسان وزير داخليتها أن بلاده لن تكون منصة لشن هجوم علي طهران ، كما أكدت الكويت علي لسان وزير دفاعها أن بلاده لن تسمح للولايات المتحدة بإستخدام أراضيها لشن هجوم علي إيران .

ومع نهاية شهر يونيو ٢٠٠٧ أعلن محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه إتفق مع علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين علي وضع خطة عمل خلال شهرين حول كيفية حل المسائل الخاصة ببرنامج إيران النووي ووصف البرادعي المحادثات التي إستمرت ساعتين مع المسئول الإيراني بأنها كانت مرضية تماماً . وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا والصين وألمانيا تناقش فرض مجموعة ثالثة من العقوبات ضد إيران بسبب المخاوف من طموحاتها النووية . وإقترحت بريطانيا مشروع قرار جديد يشدد العقوبات ضد إيران ويشمل حرمان شركات الطيران والسفن الإيرانية من حق الهبوط والعبور وإمكانية تجميد أرصدة إيرانية بالإضافة إلي حظر أي تعاقدات علي أسلحة جديدة مع إيران ومنع كبار مسئولي الأمن الإيرانيين من السفر جواً ووقف عمل روسيا في مفاعل بوشهر النووي .

وفي الخامس والعشرين من شهر يونيو أعلنت الوكالة الدولية أن مفتشيها سيتوجهون في يوليو إلي إيران تلبية لدعوة طهران في محاولة لتبديد الشكوك حول

برنامجها النووي وبالتالي معرفة ما إذا كان يخفي أهدافاً عسكرية . وفي الوقت نفسه أعلن برويز فتاح وزير الطاقة الإيراني في تصريحات بثها التلفزيون الإيراني أن بلاده ستشغل أول مفاعل نووي لها وهو مفاعل بوشهر في شهر أكتوبر ٢٠٠٧ . وعلي صعيد آخر ذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية نقلاً عن مصادر مصرفية ومسؤولين يابانيين أن مصارف يابانية خاصة فرضت قيوداً علي تقديم قروض علي تقديم قروض لإيران ورفضت طلباً بسداد قيمة واردات البترول بعملات أخرى غير الدولار ، كما أبلغت السلطات الإيرانية في أبريل ٢٠٠٧ أنها لن تنفذ أي أعمال في إيران .

وقد شن مجلس النواب الأمريكي هجوماً حاداً علي إيران بسبب طموحاتها النووية ، وما وصف بدورها في دعم الإرهاب ، وأقرت لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس مشروع قانون لمعاقبة شركات الطاقة الأجنبية التي تتعامل مع إيران ، وذلك بأغلبية ٣٧ صوتاً مقابل صوت واحد ، وقال النائب الديمقراطي جاري اكرمان إن الإستثمار الأجنبي في إيران يساوي تمويل الإرهاب ، ودعم مهاجمة الأمريكيين .

ومن جانب آخر أعلنت الصين علي لسان مندوبها الدائم لدي الأمم المتحدة معارضتها فرض عقوبات علي إيران ، وأشار إلي أن إيران عضو في معاهدة حظر الإنتشار النووي ، ولهذا يحق لها الإستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية . وأوضح أن مناقشة برنامج إيران النووي ينبغي أن تكون في وكالة الطاقة الذرية وليس في مجلس الأمن ، وأن دور المجلس يقتصر علي مساندة الوكالة في أداء مهمتها .

أما بالنسبة لمحطة بوشهر التي تشرف روسيا علي بنائها فقد أعلن سيرجي كيرينكو مدير الوكالة الفيدرالية النووية الروسية أن هذه المحطة لن يتم إكمال العمل بها قبل عام ٢٠٠٨ ، وأوضح أن الجانب الإيراني متأخر جداً في تسديد الأموال المتعلقة لعمليات البناء في المحطة ، كما أن هناك بلداً ثالثاً متأخر جداً في إرسال قطع مخصصة لبنائها عن طريق البحر .

وفي يوم الإثنين ٩ يوليو ٢٠٠٧ نشرت صحيفة واشنطن بوس ت تقريراً أشار إلي أن الحكومة الإيرانية بدأت في حفر أنفاق تحت الأرض في المنطقة الجبلية المتاخمة لمنشأة نطنز النووية لحماية أجهزتها النووية الحساسة من أي ضربات

عسكرية محتملة . وقد طلبت وكالة الطاقة الذرية توضيحاً من الحكومة الإيرانية بخصوص هذا الموضوع ، وقد تلقت توضيحات رفضت الكشف عن فحواها .

وفي تصريحات أدلى بها لصحيفة الجمهورية الإسلامية علي أكبر ولايتي مستشار الشؤون الدولية للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي أعلن أن إيران نجحت في تصنيع كل مكونات أجهزة الطرد المركزي محلياً ، وإستبعد نجاح أية عقوبات دولية في وضع حد لعمليات تركيب هذه الأجهزة بالمنشآت النووية وشدد علي أن التكنولوجيا النووية الإيرانية محلية ولا يمكن تدميرها .

ونقلت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية عن البريجادير جنرال يوسي كوبرواسر المدير السابق لوحدة الأبحاث في المخابرات العسكرية الإسرائيلية أن الوقت بدأ ينفذ إزاء توجيه ضربة مؤثرة لبرنامج طهران النووي ، مشيراً إلي أن العقوبات الدولية المفروضة علي إيران ستفشل في وقف طموحاتها النووية . وأضاف أن جدوي توجيه ضربة عسكرية تضعف بمرور الوقت ، وأن الغرب بدأ يجد صعوبة في التخطيط لهجوم جوي مؤثر ، وذلك بسبب تطور قدرة إيران علي إنتاج المواد الخام اللازمة لتخصيب اليورانيوم فضلاً عن زيادة قدرتها علي إخفاء الأجزاء الحيوية لبرنامجها النووي .

وفي نفس الوقت أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قررت رفع الحظر عن زيارات مفتشي الوكالة الدولية لإحدي منشآتها النووية وستسمح للمفتشين الدوليين بزيارة مفاعل اراك النووي الذي يجري بناؤه حالياً لإنتاج الماء الثقيل بحلول نهاية يوليو ٢٠٠٧ . وأشارت الوكالة إلي أن إيران وافقت أيضاً علي إعطاء إجابات حول العديد من الأسئلة عن تجاربها النووية السابقة والتي عبر المجتمع الدولي عن مخاوفه من إمكانية إرتباطها ببرامج أسلحة نووية . كما أعلنت الوكالة أنها توصلت لإتفاق مع إيران حول سبل حسم قضايا معلقة ذات صلة بتجارب سابقة علي البلوتونيوم . ويأتي هذا في الوقت الذي توقع فيه دينيس روس مبعوث السلام الأمريكي الأسبق للشرق الأوسط تعرض المنشآت النووية الإيرانية لضربة عسكرية إسرائيلية خلال ثمانية عشر شهراً ، محذراً من أن الدبلوماسية الأوروبية بطيئة الإيقاع ولا تتماشى مع الخطوات الكبيرة التي تسير بها إيران علي طريق

تطوير سلاح نووي.

وقد واصلت الولايات المتحدة في يوم الأحد ٢٩ يوليو تصعيد عقوباتها المالية ضد إيران ، وذلك من خلال تشديد الضغط علي عدد من الشركات الإيرانية التي يشتبه في دعمها للبرنامج النووي الإيراني . ووصل عدد الشركات التي طالبت وزارة الخزانة الأمريكية بتجميد أصولها إلي خمس عشر شركة وضعت جميعها في القائمة السوداء ، بدعوي أن هذه العقوبات من شأنها دفع طهران للتخلي عن برنامجها النووي .

يأتي ذلك في الوقت الذي إستبعد فيه منوچهر متكي وزير الخارجية الإيرانية أي هجوم عسكري أمريكي علي بلاده معللاً ذلك بأن الولايات المتحدة تواجه الكثير من المشكلات في العراق ، مما يمنعها من التورط في صراع عسكري مع إيران . وأوضح متكي في حديث لمجلة فوكاس الألمانية أن واشنطن حالياً ليست في موقف يسمح لها بالتورط في صراع عسكري جديد أياً كان ، فهناك نحو ١٧٠ ألف جندي أمريكي لا يستطيعون ضمان سلامتهم أو حتي حفظ الأمن بالعراق . وأكد الوزير الإيراني أن العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة علي بلاده ، وحتى ما إذا تم تشديدها ، فإن ذلك لن يغير من موقف إيران .

هذا وقد سمحت إيران لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة مفاعل اراك النووي ، وكان من نتائج هذه الزيارة بدء مباحثات حول وضع جدول زمني لزيارة مفاعل نطنز . وصرح الرئيس الإيراني للصحافة في مستهل زيارته إلي الجزائر في ٣ أغسطس ٢٠٠٧ أن بلاده غير قلقة حيال بيع أسلحة أمريكية للدول العربية ، وأن واشنطن تسعى لتقديم العدو الرئيسي لإسرائيل للدول العربية علي أنها صديقتهم ، وتقدم إيران التي تعتبر أفضل صديق للشعوب العربية علي أنها عدوهم . ونقلت وكالة أنباء رويترز عن دبلوماسيين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية قولهم إن وتيرة العمل في توسيع نطاق البرنامج النووي الإيراني تراجعت وأن طهران ما زالت غير قادرة علي إنتاج الوقود النووي علي نطاق صناعي ، ورجح بعض المحللين في الشؤون النووية أن تكون أسباب التراجع ناجمة عن دوافع سياسية ومشكلات فنية .

وأثناء زيارة الرئيس الإيراني للجزائر قال في تصريحات نشرتها عدة صحف جزائرية في ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٧ إن دعم طهران لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة غير مشروط ، أما بالنسبة للإسرائيليين فيمكنهم البحث عن مكان آخر للعيش فيه غير الأراضي الفلسطينية . وفي دراسة إسرائيلية حديثة حذرت من أن الولايات المتحدة قد تبرم إتفاقاً مع إيران ربما يسمح بتطوير قدراتها النووية خاصة تخصيب اليورانيوم فيما يعد بمثابة مفاجأة إستراتيجية لإسرائيل ، وأكدت الدراسة التي أعدها معهد رويت للأبحاث أنه يتعين علي إسرائيل بحث مسألة عقد صفقة مع إيران خلال محادثاتها مع الولايات المتحدة وأنه كلما قدمت إسرائيل بدائل أفضل لكبح جماح طموحات إيران النووية زادت فرص عدم إستبعاد إسرائيل من أي إتفاق محتمل .

وفي محاولة للضغط علي إيران حذرت روسيا طهران من أنها لن تسلمها الوقود لتشغيل مفاعل بوشهر النووي ما لم تفصح عن النقاط الغامضة في أنشطتها النووية . وفي غضون ذلك أعلن وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجاد عن دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصناعي لأول طائرة مقاتلة تصنع محلياً في إطار جهود الإكتفاء الذاتي علي الصعيد العسكري ، ونقل التلفزيون الرسمي الإيراني عن وزير الدفاع أن المقاتلة التي تدعي آذرخش أو البرق تمت تجربتها لأول مرة عام ٢٠٠٦ ، وأضاف أنها اجتازت الإختبارات بنجاح وأنها ستدخل مرحلة الإنتاج واسع النطاق قريباً .

المحادثات بين إيران ووكالة الطاقة الذرية :

في الوقت الذي واصلت فيه إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية الجولة الثالثة للمباحثات حول سبل التعاون لإنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني ، هددت فرنسا في يوم الثلاثاء ٢١ / ٨ / ٢٠٠٧ طهران بتبني عقوبات جوهرية في مجلس الأمن حال إستمرارها في رفض تعليق أنشطتها النووية . وقد أفاد دبلوماسيون في نيويورك أن باريس والولايات المتحدة وبريطانيا تنوي السعي لإصدار قرار جديد ضد طهران في مجلس الأمن إعتباراً من شهر سبتمبر ٢٠٠٧ . وقد اضطرت إيران وسط هذه التهديدات إلي الموافقة علي وضع جدول زمني لتقديم معلومات حول برنامجها النووي ، وأعلن الإتفاق أولي هينونين نائب المدير العام لوكالة الطاقة وجواد وعيدي

مساعد سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ، وذلك بعد يومين من المحادثات في طهران .

وقد أفادت الأنباء بأن إيران أعلنت في يوم الخميس ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٧ أنها نجحت في تطوير قنبلة ذكية تزن ٩٠٠ كيلو جرام يمكن إطلاقها من مقاتلات أمريكية تملكها منذ عصر الشاه السابق محمد رضا بهلوي الذي أطاحت به الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ، وأن هذه القنبلة يطلق عليها اسم قاصد وأصبحت جاهزة للاستخدام في العمليات ويمكن إطلاقها من المقاتلات الأمريكية إف ٤ وإف ٥ .

وكشفت صحيفة صنداي تليجراف البريطانية في يوم الأحد ٢٦ أغسطس ٢٠٠٧ عن أن الإدارة الأمريكية تستعد لضرب قواعد عسكرية للحرس الثوري الإيراني ، وأنها قد تقصف كذلك منشآت نووية إيرانية خلال الأشهر الستة التالية لهذا التاريخ . وأوضحت الصحيفة أن هناك تبايناً في وجهات النظر بين مستشاري بوش بشأن القيام بعمل أحادي الجانب ضد إيران دون تحرك من مجلس الأمن .

عودة إلى التهديد بتوجيه ضربة عسكرية إلى طهران :

في خضم التصعيد المتواصل للحرب النفسية الأمريكية ضد إيران ، ركزت الصحف البريطانية في يوم الأحد ٢ سبتمبر ٢٠٠٧ علي رصد المؤشرات التي ترجح احتمال شن الولايات المتحدة لعمل عسكري شامل ضد إيران ، بهدف تدمير قدرات طهران العسكرية عن آخرها . فقد كشف مدير الإرهاب والأمن القومي بمركز نيكسون عن أن وزارة الدفاع الأمريكية البننتاجون وضعت خططا لشن ضربة عسكرية شاملة ضد ١٢٠٠ هدف إيراني ، بحيث تدمر القدرات العسكرية الإيرانية نهائياً في غضون ثلاثة أيام فقط فضلاً عن شل قدرات إيران العسكرية بكاملها . وأوضح هذا الرجل في حديث لصحيفة صنداي تايمز البريطانية أنه سواء كان العمل العسكري ضد إيران مركزاً - يستهدف المنشآت النووية فقط - أو شاملاً ، فإن رد فعل طهران سيكون واحداً ، وأكدت الصحيفة أن إسرائيل علي الجانب الآخر أعدت عدتها هي الأخرى لمهاجمة إيران ، في حالة تراجع الولايات المتحدة أو تلكؤها ، إلا أنها أكدت أن شن عمل عسكري ضد إيران يستوجب تكريس قوة عسكرية ضخمة ، وهو أمر يصعب علي واشنطن تحقيقه في الوقت الراهن لأنه سيؤثر علي قوتها المنتشرة في

العراق وأفغانستان .

ومن المتوقع أن يكون الرد الإيراني علي ذلك هو قطع إيران لإمدادات البترول عن الولايات المتحدة وحلفائها ، إلي جانب إغلاق مضيق هرمز علي الخليج ، وإثارة إنتفاضة شيعية في جنوب العراق تؤدي إلي إغلاق ٦٠ ٪ من صادرات البترول العراقي .

ويأتي التصعيد الأمريكي في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الإيراني أن إيران تشغل حالياً أكثر من ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في إحدى منشآتها النووية . وفي نفس الوقت حذرت طهران من أنها ستعيد النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إذا ما فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات جديدة عليها بسبب برنامجها النووي ، وستدرس خيارات أخرى . هذا وقد طالب محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بوقف أنشطة التخصيب ومواصلة الحوار مع دول الترويك الأوربية ، وذلك في ختام إجتماع مجلس محافظي الوكالة والذي شهد خلافات حادة بين المجتمعين حول إتفاق الشفافية بين طهران والوكالة .

هذا وقد أعرب الرئيس الإيراني أحمددي نجاد عن ثقته التامة في أن الولايات المتحدة لن تجرؤ علي مهاجمة إيران ، ويرر ذلك ببرهان مزدوج لديه ، الأول مهاراته الحسابية نظراً لكونه مهندساً بالأساس ، والثاني إيمانه بالله .

وفي تقرير عرضه البرادعي خلال إجتماعات مجلس المحافظين والذي يضم ٣٥ دولة في العاصمة النمساوية طالب بضرورة إتاحة المزيد من الوقت أمام الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل سلمي للأزمة كما دافع عن الإتفاق الذي توصلت إليه الوكالة مع إيران والذي تضمن وضع جدول زمني للإجابة عن أسئلة تتعلق بأنشطتها النووية خلال العشرين عاما الماضية ، وهو الأمر الذي يلقي معارضة من الغرب ، بدعوي أن ذلك سيساعد طهران علي تجنب فرض عقوبات جديدة عليها خلال عدة شهور مقبلة .

ورغم هذا الإتفاق المبرم بين طهران والوكالة الدولية فقد كشفت مصادر مطلعة أن الإتحاد الأوروبي سوف يجدد مطالبه لإيران بوقف كل برامجها النووية ،

وقد غادر البرادعي إجتماع مجلس المحافظين الذي عقد في يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠٠٧ احتجاجا علي غياب دعم الإتحاد الأوروبي للجدول الزمني الذي تم التوصل إليه في شهر أغسطس ٢٠٠٧ مع طهران لتوضيح طبيعة برامجها النووية بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ . هذا بينما رفضت دول مجموعة عدم الإنحياز في إجتماعات الوكالة الإنتقادات الغربية لإتفاق الوكالة مع إيران ، وذكرت رئيسة المجموعة التي تضم ١٢ دولة أن دول المجموعة ترفض أي ضغوط أو تدخل في أنشطة الوكالة مما قد يعرض مصداقيتها وكفاءتها للخطر .

يأتي ذلك في الوقت الذي طالبت فيه فرنسا بفرض عقوبات جديدة علي إيران لدفعها للإستجابة للشروط الدولية بشأن برامجها النووية .

وفي إطار التهديد بشن حرب علي إيران كشفت صحيفة صنداي تليجراف البريطانية في يوم الأحد ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧ النقاب عن أن الإدارة الأمريكية تستعد لشن حرب علي إيران وأشارت إلي أن واشنطن تسعى لإستصدار قرار من مجلس الأمن يدين طهران لسعيها للحصول علي أسلحة نووية . وأوضحت الصحيفة أن المخططين في وزارة الدفاع الأمريكية وضعوا بالفعل قائمة بنحو ٢٠٠٠ هدف إيراني يمكن تفجيرها . ولم تكف الصحيفة بالكشف عن التمهيد الأمريكي للحرب بل إنها وضعت سيناريو مبدئيا للهجمات المحتملة علي إيران ، وتشير التوقعات إلي أن إيران سترد علي هذه الهجمات ربما بقطع إمدادات البترول عبر الخليج ، مما سيعطي الولايات المتحدة مبررا لشن غارات جوية ضد المنشآت النووية الإيرانية وربما قواعدها الدفاعية أيضا .

وقد ردت إيران بقوة علي التصريحات الفرنسية من جانب الرئيس الفرنسي ووزير خارجيته التي ألمحت لإحتمال اللجوء للخيار العسكري ضد طهران ، وذكرت الخارجية الإيرانية أن هذه التصريحات أضرت بمصداقية فرنسا ، هذا بينما رحبت الولايات المتحدة بهذه التصريحات ومنها قول وزير الخارجية الفرنسي علينا أن نستعد للأسوأ وهو الحرب ، لكنها أكدت مجددا أنها تفضل الخيار الدبلوماسي . وقد أثارت تصريحات وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير إنتقادات دولية واسعة ، كان منها إنتقاد البرادعي الذي طالب بضرورة التحلي بالصبر والهدوء .

وفي كلمة ألقاها أمام مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن أكد الجنرال جون ابي زيد القائد السابق للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة وحلفاءها يمكنهم التعايش مع إيران النووية ، كما تعايشت مع الإتحاد السوفييتي النووي والصين النووية ، وحذر من الإقدام علي الدخول مع إيران في حرب وقال أنها ستكون مدمرة للجميع .

وفي رد فعل علي التهديدات الإسرائيلية المستمرة لإيران ، أكد محمد علوي نائب قائد القوات الجوية الإيرانية في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧ أن بلاده وضعت خطة لضرب إسرائيل في حال أقدمت علي مهاجمتها ، وأضاف أن طهران لن تعتمد علي قدراتها الصاروخية فقط في الرد ، وأنها ستستعين بقاذفاتها لضرب العمق الإسرائيلي . وأكد المتحدث بإسم الخارجية الإسرائيلية أن بلاده تأخذ تصريحات المسؤول الإيراني علي محمل الجد .

القوى الكبرى وتشديد العقوبات ضد إيران :

كان مجلس الأمن قد أصدر قراراتين من قبل بفرض عقوبات ضد إيران ، وأخذت واشنطن تسعى إلي إستصدار قرار ثالث يفرض مجموعة أشد من العقوبات وهو ما تعارضه الصين وروسيا . وقد ساندت بريطانيا وفرنسا بقوة الموقف الأمريكي إلا أن دولا أوروبية أخرى كان لها تحفظات علي هذه الفكرة ، وإقترح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي فرض عقوبات من جانب الإتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٧ دولة إذا عرقلت روسيا والصين أي قرارات في مجلس الأمن ، وإقترح أن تستهدف العقوبات قطاعات المال والتأمين والإئتمان في إيران .

وفي كلمة ألقاها أحمددي نجاد في الإحتفال العسكري الذي أقيم في ذكرى بدء الحرب العراقية علي إيران في يوم السبت ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٧ قال : إن الذين يعتقدون أنهم يستطيعون من خلال الحرب النفسية وفرض العقوبات الإقتصادية وقف تقدم الشعب الإيراني ، عليهم أن يعلموا أنهم علي خطأ وأنهم يكررون أخطاءهم السابقة اليوم . وقد شهدت طهران في هذا التاريخ المذكور عرضا عسكريا كبيرا حلقت في بدايته ثلاث طائرات من طراز الصاعقة وهي مقاتلات إيرانية جديدة وصفت بأنها

متطورة جدا ، كما عرضت إيران للمرة الأولى صاروخاً جديداً طويل المدى أطلقت عليه إسم قدر ، وأكدت أن مداه يصل إلى ١٨٠٠ كيلو متر . وفي غضون ذلك أعلنت الدول الكبرى في نفس اليوم أنها أجرت مباحثات جادة وبناءة حول مشروع قرار جديد يفرض عقوبات علي إيران في مجلس الأمن في محاولة جديدة لحمل إيران علي وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم . وأكد مسئولو الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أنهم سيواصلون في الوقت نفسه إنتهاج أسلوب المسار المزدوج مع إيران الذي يتضمن محاولة إقناعها بالتخلي عن التخصيب من خلال المفاوضات ، في الوقت الذي يتم فيه بحث فرض عقوبات جديدة .

هذا وقد شهدت إجتماعات الوكالة الدولية للطاقة في فيينا في ذلك الوقت مناقشة ساخنة ، حيث طالبت إيران الأمم المتحدة بإرسال مفتشين إلي إسرائيل للتحقيق في قدراتها النووية ، في الوقت الذي إتهمت إسرائيل إيران بالكذب علي المجتمع الدولي .

وفي الوقت الذي تستعد فيه الدول الكبرى لفرض عقوبات جديدة علي طهران ، توجه الرئيس الإيراني إلي الولايات المتحدة لحضور إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وصرح عند مغادرته مطار مهرآباد في طهران وهو في طريقه إلي نيويورك بأن إجتماعات الجمعية العامة تعد أمراً حيوياً لما تتيحه للدول من فرصة للتعبير عن مواقفها في كل المجالات ، وأن لدي بلاده حلولاً فعالة وتتسم بالشفافية للمشكلات التي يعاني منها الشرق الأوسط والعالم في الوقت الراهن . وفي تصريحات له لبرنامج ٦٠ دقيقة علي قناة سي بي اس التلفزيونية الأمريكية قال : إن البرنامج النووي لبلاده غاية في الشفافية ، وأن إيران تعارض الحرب وترحب بالحوار .

وفي ظل تزايد التوتر في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ، صوت مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة في يوم الثلاثاء ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧ علي تشريع جديد يصنف الحرس الثوري الإيراني بإعتباره منظمة إرهابية ويطالب بتشديد العقوبات علي جميع الشركات والأنشطة التجارية التابعة لعناصر وقيادات الحرس الثوري الإيراني . كما يفرض عقوبات علي الشركات الأجنبية التي تملك فروعا في

الولايات المتحدة ولها إستثمارات في إيران ، ويحظر أي تعاون للولايات المتحدة مع دول تدعم برنامج طهران النووي ، بل ويدعو الإدارة الأمريكية إلي مطالبة دول العالم والبنوك الأجنبية بإنهاء أي مصالح مشتركة لها مع إيران .

وفي كلمته أمام الدورة الـ ٦٢ للجمعية العامة قال الرئيس الإيراني إن الجدل بشأن طموحات إيران النووية قد إنتهي كقضية سياسية ، ويجب التعامل معه في الإطار القانوني وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وانتقد الرئيس الإيراني القوي الغربية بسبب إصرارها علي تسييس القضية النووية ، مشيراً إلي أن بعض القوي الكبرى تحاول فرض إرادتها علي مجلس الأمن . وفي رد علي تصريحات نجاد هذه ، أكد مصدر دبلوماسي غربي رفيع في مقر منظمة الأمم المتحدة بفيينا أن الملف النووي الإيراني ما زال مفتوحاً ولم يغلق ، وأن هناك بعض المسائل والقضايا ما زالت عالقة في هذا البرنامج تتطلب بعض المعلومات والإجابات التي يجب علي طهران تقديمها للوكالة الدولية للطاقة في إطار الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في أغسطس ٢٠٠٧ ويتضمن جدولاً زمنياً لإنهاء القضايا العالقة . وأشار إلي أن إمكانية تشديد العقوبات لا تزال قائمة خاصة أن طهران لم تنفذ قراري مجلس الأمن رقمي ١٧٣٧ و ١٧٤٧ اللذين يطالبان طهران بضرورة وقف أنشطة التخصيب .

وفي يوم الأربعاء ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧ بدأت الدول الكبرى جولة جديدة من المباحثات لبحث إمكانية فرض سلسلة ثالثة من العقوبات ضد إيران ، واجتمع مسئولون من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلي ألمانيا ، علي هامش إجتماعات الجمعية العامة لبحث تفاصيل ثالث مشروع قرار يعتزم مجلس الأمن إصداره حول إيران . ونتيجة لإخفاق هذه الدول في حل الخلافات بينها حول كيفية التعامل مع الأزمة ، أعلنت في بيان مشترك لها في يوم الجمعة ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٧ أنها ستنتظر تقريرين جديدين حول البرنامج النووي الإيراني في شهر نوفمبر قبل إقتراح تشديد العقوبات ، وأوضح البيان أن الدول الست تنوي إحالة حزمة جديدة من العقوبات إلي مجلس الأمن للتصويت عليها إذا أثبتت تقارير سولانا والمدير العام للوكالة محمد البرادعي أن إيران تبدي قدراً مقبولاً من التعاون .

ورداً علي قرار مجلس النواب الأمريكي حول الحرس الثوري الإيراني وأنه منظمة إرهابية ، وافق البرلمان الإيراني علي قرار غير ملزم يقضي بإعتبار الجيش الأمريكي والمخابرات المركزية الأمريكية (سي اي ايه) منظمات إرهابية . وقد رفض البيت الأبيض التعليق علي هذا القرار الذي ينتظر إقراره لكي يصبح قانوناً قابلاً للتطبيق .

وفي تصعيد جديد للتهديد بعمل عسكري أمريكي ضد إيران ، كشفت مصادر صحفية بريطانية عن أن الولايات المتحدة تشترك في تدريب مع قوات جوية خليجية وأردنية تحسباً لحرب محتملة ضد إيران . كما كشفت مجلة نيويورك الأمريكية عن أن إدارة جورج بوش تدرس حالياً إمكان شن هجمات جوية علي مواقع قوات الحرس الثوري الإيراني ، بدلا من المنشآت النووية الإيرانية المثيرة للجدل . وتقضي الخطة بإستخدام صواريخ يتم إطلاقها من البحر وهجمات علي أهداف محددة علي الأرض وغارات جوية ، كما تشمل خططا لتدمير أكبر معسكرات تدريب الحرس الثوري ومستودعات المؤن ومنشآت القيادة والمراقبة .

وفي حوار مع صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية نشر في يوم الأربعاء ٤ أكتوبر ٢٠٠٧ طالب البرادعي إيران بتقديم تفاصيل وافية وأساسية عن برنامجها النووي بحلول نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ ، وأضاف أنه يريد توضيحات حول قضيتين هما : قدرات إيران في الأبحاث النووية ، وفي مجال التسليح النووي ، وذلك قبل أن يرفع تقريره إلي مجلس محافظي الوكالة في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧ . وفي غضون ذلك كشف مسئول كبير في وزارة الدفاع الأمريكية عن أن إيران ستتمكن من تطوير صاروخ بعيد المدى في غضون عشر سنوات يصل مداه للأراضي الأمريكية . وفي تغيير لموقفه السابق طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش إمكانية إجراء محادثات مباشرة مع إيران مشروطاً لذلك أن تبادر طهران بتعليق نشاطاتها النووية الحساسة ، وأشار إلي أن الولايات المتحدة عرضت عام ٢٠٠٦ علي إيران المشاركة في محادثات متعددة الأطراف شرط أن تبدأ بتعليق التخصيب وذلك رغم التصريحات الإستفزازية - علي حد قوله - للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد .

هذا بينما كشفت صحيفة صنداي تليجراف البريطانية في يوم الأحد ٧ أكتوبر

٢٠٠٧ عن أن رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون أبدي موافقته علي شن هجمات عسكرية ضد إيران بمشاركة الولايات المتحدة ، ولكن في حالات محددة كإستهداف القوات البريطانية أو الأمريكية في العراق أو القيام بعمليات مماثلة لإحتجاز البحارة البريطانيين التي حدثت في شهر مارس قبل ذلك . وأضافت الصحيفة أن براون أوضح للرئيس الأمريكي بوش عدم دعمه لأي حملة عسكرية تدعم تغيير النظام في طهران أو تدمير برنامجها النووي . وأشارت الصحيفة إلي أن مجلس الأمن القومي الأمريكي قد إستبعد خططا بهجوم شامل علي إيران يتضمن ضرب المواقع النووية والقضاء علي النظام الإسلامي ، وقرر بدلاً من ذلك توجيه ضربات تكتيكية لقواعد عسكرية تديرها قوات القدس في الحرس الثوري الإيراني التي تتهم بتدريب مسلحين في العراق . وفي فيينا صرح مصدر دبلوماسي إيراني رفيع بأن إيران ستنتهي من جميع القضايا العالقة في برنامجها النووي مع وكالة الطاقة الذرية بنهاية عام ٢٠٠٧ وفقا لإتفاق الشفافية ، وأضاف أنه من المتوقع أن يزور وفد الوكالة الذرية بعض المنشآت النووية الحساسة للحصول علي معلومات مهمة .

وجاء في تصريحات لعللي اصغر سلطانة مندوب إيران لدي الوكالة الذرية أن وفد الوكالة بحث مع المسؤولين الإيرانيين في طهران يوم الثلاثاء ١٩ أكتوبر ٢٠٠٧ موضوع أجهزة الطرد المركزي المتطورة بي ١ و بي ٢ المستخدمة في عمليات تخصيب اليورانيوم .

وفي يوم الثلاثاء السادس عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٧ بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين زيارته لطهران للمشاركة في القمة الثانية لقادة الدول الخمس المظلة علي بحر قزوين ، والتي عقدت لمدة يوم واحد ، وتضم أذربايجان وتركمانستان وكازاخستان إلي جانب روسيا وإيران . وتضمن البيان الختامي للقمة تحذيرا من إستغلال أراضي المنطقة في شن عمل عسكري ضد أي من الدول الخمس ، في إشارة ضمنية إلي الخطط الأمريكية لشن ضربة عسكرية ضد إيران من أذربايجان . كما أكد الرئيس الروسي ونظيره الإيراني أحمددي نجاد علي رفضهما القاطع لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لدول بحر قزوين ، إلا أن القمة التي إستغرقت يوما واحدا فشلت في التوصل إلي إتفاق حول سبل تقسيم موارد الطاقة الغزيرة في بحر قزوين . وأبدت

الدول المشاركة في هذه القمة تأييدها للبرنامج النووي الإيراني ، حيث أشار البيان الذي صدر عنها إلي أن أي دولة موقعة علي معاهدة حظر الانتشار النووي يمكنها إجراء الأبحاث وإستخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية بدون أي تفرقة . وشدد الرئيس الروسي علي ضرورة عدم تنفيذ أي مشاريع خاصة بإنشاء أنابيب لنقل الطاقة عبر بحر قزوين بدون موافقة جميع الدول الخمس المطلة علي البحر . وقد رفض بوتين في تصريحات لوسائل الإعلام تحديد جدول زمني للإنتهاء من بناء محطة بوشهر النووية التي تبنيها روسيا في إيران ، لكنه أكد أن بلاده مصممة علي إتمام المشروع . هذا وقد تبني وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في إجتماعهم الذي عقد في لوكسمبورج في يوم الإثنين ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧ نصا متوازنا يعتمد علي ثلاثة أبعاد رئيسية في موضوع الملف النووي الإيراني هي التفاوض والعقوبات والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إستقالة علي لاريجاني :

وفي يوم السبت الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧ أفادت وكالات الأنباء الإيرانية والأجنبية عن إستقالة علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي دون إبداء أي أسباب ، وأن سعيد جليلي نائب وزير الخارجية الإيرانية سيحل محله . والمعروف أن لاريجاني قدم إستقالته قبل ذلك عدة مرات عديدة ، إلا أن الرئيس نجاد قبلها هذه المرة . ويقال أن لاريجاني قدم إستقالته خمس مرات خلال الأشهر الأخيرة إحتجاجا علي ما وصفه بتصرفات وتصريحات غير مسئولة لرئيس الجمهورية علي حد قوله ، مما أدي إلي إعاقه مسار المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي ، والخطوات الجارية لإبعاد التهديدات الموجهة ضد البلاد ومصالحتها الإستراتيجية . وعلي الرغم من ذلك ، فقد صرح دبلوماسي إيراني في فيينا بأنه يتوقع أن يشارك لاريجاني في المباحثات المقرر عقدها في روما يوم الثلاثاء ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٧ مع المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا . وأكد الدبلوماسي الإيراني أن سياسة إيران فيما يتعلق بالملف النووي لن تتغير بعد إستقالة لاريجاني لأن الدولة لها نظام وسياسات لا تتغير بتغير الأشخاص . وفي غضون ذلك أكد الجنرال محمود شهريجي قائد قوات الحرس الثوري الإيراني

أن إيران تستطيع إطلاق ١١ ألف صاروخ علي الأهداف المعادية في الدقيقة الأولى لتعرضها لأي هجوم خاطف . وقد إعتبرت كريشنا جالاك المتحدث بإسم خافيير سولانا إستقالة كبير المفاوضين الإيراني تعقيدا جديدا يضاف إلي المفاوضات الخاصة بالملف النووي الإيراني . وقالت جالاك في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية بي . بي . سي في يوم الأحد ٢١ أكتوبر ٢٠٠٧ إن العلاقة بين لاريجاني وسولانا كانت إيجابية وكنا علي إتصال ويعملان بجد منذ وقت طويل ، وأعربت عن أملها في أن تساعد طهران في الحفاظ علي العلاقات الطيبة التي تعززت علي مدي السنوات بين سولانا ولاريجاني .

وقد نقلت صحيفة لوموند الفرنسية عن محمد البرادعي قوله : إن إيران تحتاج لما بين ثلاثة وثمانية أعوام لتصنيع قنبلة نووية . وطالب البرادعي بعدم اللجوء للقوة العسكرية ، إلا إذا فشلت كل الخيارات الدبلوماسية ، قائلاً إن هناك الكثير من الوقت أمام الدبلوماسية والعقوبات والحوار والحوافز حتي تأتي ثمارها . ورفض فكرة أن إيران ستشكل خطراً من الغد ، وأن الخيارات محصورة في قصفها أو السماح لها بإملاك أسلحة نووية ، مشيراً إلي أن العراق مثال واضح علي أن إستخدام القوة يفاقم المشكلة لا يحلها .

وفي أول لقاء بين سولانا وسعيد جليلي جرت محادثات في يوم الثلاثاء ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٧ في روما حول الملف النووي الإيراني ، وقد تم ذلك في حضور علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين سابقاً والذي إستقال من منصبه قبل عدة أيام من هذا التاريخ . وقد صرحت المتحدثه بإسم سولانا بأن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي قد درس أسلوب الفريق التفاوضي الإيراني الجديد برئاسة جليلي .

وكانت الإنتقادات قد تزايدت داخل إيران ضد قضية إستقالة لاريجاني ، حيث قدم نحو ٢٠٠ من أعضاء البرلمان الإيراني رسالة دعم لكبير المفاوضين المستقيل ، بينما أكد محمد هاشمي نائب الرئيس الإيراني السابق وشقيق الرئيس الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني ، أن هذه التحركات مؤسفة وتدل علي ضيق حلقة المسؤولين في الجناح التنفيذي .

الولايات المتحدة الأمريكية تفرض عقوبات جديدة :

وفي تصعيد لمواجهتها مع إيران ، إتهمت الولايات المتحدة في يوم الخميس ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧ الحرس الثوري الإيراني بنشر أسلحة الدمار الشامل ووحدة القدس التابعة له بدعم الإرهاب ، وإستغلت إدارة الرئيس بوش هذه الإتهامات لفرض عقوبات قاسية علي أكثر من عشرين بنكا وشركة وشخصية إيرانية في مسعي للضغط علي طهران لوقف أنشطتها النووية .

وقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير المالية الأمريكي هنري بولسون أن أمريكا تتهم الحرس الثوري الإيراني بالتورط في أنشطة نشر أسلحة الدمار الشامل كما تتهم فيلق القدس وثلاثة بنوك مملوكة للحكومة الإيرانية إضافة إلي سبع شخصيات إيرانية بارزة بدعم الإرهاب . وأوضحت أن هذا التصنيف يعني فرض عقوبات إقتصادية - هي الأشد من نوعها منذ عام ١٩٧٩ - علي نحو عشرين بنكا وشركة ومنظمة إيرانية ، وهذه هي المرة الأولى التي تتخذ فيها الولايات المتحدة مثل هذه الإجراءات العقابية ضد جيش دولة أخرى .

أما رد فعل إيران ، فقد ظهر واضحا في التنديد بالعقوبات الأمريكية الجديدة ، حيث وصفتها بأنها إستمرار في السياسة العدائية الأمريكية . أما دوليا ، فقد أعلن الرئيس الروسي بوتين معارضته لهذا التحرك الأمريكي مؤكدا أنه سيزيد الأزمة النووية سوءا ، بينما رحبت إسرائيل بالتحرك الأمريكي ، كما أعلنت بريطانيا دعمها للعقوبات الجديدة .

وفي مؤشر علي الإستعدادات الأمريكية الجارية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران أعلن مسئولون أمريكيون أن وزارة الدفاع طلبت من الكونجرس مخصصات مالية تقدر بحوالي ٨٨ مليون دولار لتعديل قاذفاتها من طراز ستيلث بي ٢ حتي تتمكن من إلقاء قنابل ثقيلة لخرق التحصينات . ويشمل التطوير المطلوب تعديل القاذفات حتي تتمكن من نقل قنبلة موجهة بالقمر الصناعي تناهز زنتها ١٣,٦ طن ويطلق عليها الكبيرة الزرقاء ، وأكد بعض الخبراء أن هذه القنبلة مخصصة لضرب مواقع نووية إيرانية تحت الأرض .

وقد توالى ردود الفعل العالمية علي العقوبات الجديدة التي فرضتها واشنطن علي إيران ، فمنهم من أيد بشدة هذا الإجراء ومنهم من عارضه واعتبره خطوة لشن هجوم عسكري علي المنشآت النووية الإيرانية . ففي طهران تحدثت إيران العقوبات الأمريكية وقالت إن مصيرها الفشل ، وأنها تشكل خرقاً للمواثيق الدولية . وأوضح الرئيس الإيراني أحمددي نجاد أن بلاده علي إستعداد للتفاوض مع أي طرف والنظر في أي إقتراحات قد تقدم إليها وتقوم علي أساس حسن النوايا . وفي موسكو عارض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فرض عقوبات جديدة علي إيران قائلاً إن هذا الإجراء سيضع إيران في موقف صعب بشأن برنامجها النووي . وشبه بوتين العقوبات الأمريكية الجديدة بأنها مثل رجل مجنون يحمل موسي في يده ويجري في كل مكان من جانبه ، وفي نفس هذا التوقيت بدأ أعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين وضع تشريعات تحد من سلطات الرئيس بوش في شن حرب وقائية ضد إيران بدون موافقة الكونجرس إلا في حالة صد هجوم إيراني .

ورداً علي أسئلة الصحفيين حول إمكانية إستجابة المملكة العربية السعودية لرغبة أمريكا في إستخدام الأراضي السعودية لشن هجمات ضد أهداف إيرانية أكد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد السعودي ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران في تصريحات له بالكويت أن المملكة العربية السعودية ليست ممراً أو مأوى لأي قوة في العالم . كما أكد الشيخ محمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي أن الإجراءات التي إتخذتها بلاده مؤخراً تعد إجراءات طبيعية تتخذها أي دولة لحماية أراضيها ، مشدداً في الوقت نفسه علي عدم وجود أي تهديدات إيرانية ضد الكويت .

وفي الوقت نفسه توجهت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في يوم السبت ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧ إلي الصين للتباحث حول تطورات البرنامج النووي الإيراني ، وذلك في إطار الحملة الإسرائيلية لدي الدول الست الكبرى بغرض وقف أنشطة إيران النووية أو فرض عقوبات جديدة ضدها .

وبعد يوم من تأكيد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي علي أنه لا يوجد دليل علي أن إيران شرعت في صنع قنبلة ذرية ، بدأ فريق من

الوكالة محادثات في طهران في يوم الإثنين ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧ لتسوية نقاط الخلاف العالقة بين الجانبين ، بينما إتهمت إسرائيل البرادعي بمحاولة تبرئة إيران من السعي لإملاك السلاح النووي . وتركزت المحادثات مع القادة الإيرانيين علي أجهزة الطرد المركزي ، وإستكمال تنفيذ إتفاق الشفافية الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في أغسطس ٢٠٠٧ . إلا أن البرادعي أعرب عن أسفه لعدم تعليق إيران برامجها الخاصة بتخصيب اليورانيوم وإستمرارها في بناء مفاعل اراك الخاص بالمياه الثقيلة رافضة بذلك قرار مجلس الأمن الصادر في هذا الصدد . وفي تلك الأثناء إتهم وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي افيجدور ليبرمان مدير عام وكالة الطاقة بالبحث عن ذرائع لتقنين البرنامج النووي الإيراني ، وزعم ليبرمان أن تصريحات البرادعي تنطلق من أسباب أيديولوجية تتعلق بإلتزامه تجاه العالم الإسلامي . كما إنضمت باريس إلي إسرائيل في هذا التشكيك وأكد وزير الدفاع الفرنسي هرفيه مورين أن لدي بلاده معلومات تتناقض مع قول مدير عام الوكالة الدولية ، وقال مورين إنه لو كان البرنامج الإيراني برنامجا سلميا فما مبرر منعها مفتشي الوكالة من تفقد منشآتها النووية ، مؤكدا أن لديه معلومات يدعمها عدد من الدول الأخرى ، تشير إلي أن إيران قريبة لإنتاج القنبلة النووية علي عكس ما تتصور الوكالة الدولية .

وفي الوقت الذي أثارت فيه تصريحات البرادعي جدلا واسع النطاق توجه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إلي إيران في يوم الثلاثاء ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٧ في زيارة مفاجئة لبحث البرنامج النووي الإيراني ، كما طرحت إيران مبادرة جديدة للتعاون مع الوكالة بشفافية كاملة مشيدة بموقف البرادعي من الأزمة . هذا وقد أكد وزير الخارجية الإيرانية منوچهر متكي في يوم الأربعاء ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ وخلال الملتقي الدولي الخامس عشر لدول آسيا الوسطي والقوقاز أن الأمريكيين خسروا معركتهم في الأزمة المثارة حول الملف النووي الإيراني ، وقال إن التعاون الجديد بين بلاده والوكالة الدولية للطاقة الذرية أقنع الكثيرين بزيف الإدعاءات الأمريكية . كما أكد نجاد خلال محادثاته مع لافروف مجددا علي أن بلاده لن تتراجع عن برنامجها النووي ، مشيراً إلي أن طهران لن ترسخ للضغوط الدولية وسوف تواصل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة ، ورفض عروضاً أمريكية بعقد مفاوضات إذا أوقفت إيران

أنشطتها النووية الحساسة . وأعلن مسئولون أمريكيون أن القوي الكبرى تعتزم الاجتماع في لندن في يوم الجمعة ٢ نوفمبر ٢٠٠٧ لمناقشة عقوبات دولية جديدة علي إيران .

وفي يوم الجمعة الموافق ٢ نوفمبر ٢٠٠٧ إتفقت القوي العالمية الست (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين) علي المضي قدما في مشروع قرار عقوبات ثالث ضد إيران إلا إذا أظهرت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخافيير سولانا منسق السياسة الخارجية بالإتحاد الأوروبي مزيدا من الشفافية من طهران بخصوص برامجها النووية . كما قرر الست الكبار الاجتماع مرة أخرى يوم ١٩ من شهر نوفمبر لبحث هذه التقارير .

وعلي صعيد آخر أعلن الأسطول الخامس الأمريكي المتمركز في البحرين أنه بدأ مناورات في يوم الجمعة ٢ / ١١ لمدة خمسة أيام تشارك فيها حاملات طائرات أمريكية وسفینتان هجوميتان وأن التدريبات ستشمل قوات برمائية وجوية وطبية في الخليج . وأضاف أن المناورات تهدف إلي التدريب علي الإستجابة لكارثة طبيعية أو أزمة في منطقة الخليج ، مشيراً إلي أن السفينة الحربية واسب ستشارك في المناورات فضلاً عن حاملات الطائرات انتربرايز ومجموعتها القتالية وسفينة كيرسارج . كما أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أنه سيتم توجيه حاملات طائرات تابعة لسلاح البحرية الملكية البريطانية إلي الخليج في ربيع عام ٢٠٠٨ في إطار عملية تدريب علي العمليات القتالية في المياه . وأوضح المتحدث بإسم الوزارة أن حاملات الطائرات ستبحر بالقرب من إيران إلي جانب المدمرة إيدنبرة والفرقاطة ويستمنستر ، إضافة إلي كاسحتي ألغام وثلاث سفن داعمة . وسوف تبقى تلك القطع ستة أشهر في مياه الخليج والمحيط الهندي والبحر الأحمر .

وفي إطار العقوبات الإقتصادية وأثرها علي الإقتصاد الإيراني ، دعا وزير الداخلية الإيرانية مصطفى محمدي الإيرانيين إلي التقشف والحد من النزعات الإستهلاكية لديهم لضمان ألا يتأثر الإقتصاد الإيراني بهذه العقوبات المفروضة عليه ، وشدد محمدي علي ضرورة أن يبذل الإيرانيون كل ما في وسعهم لضمان ألا تؤدي العقوبات إلي وقف ما حققته إيران من تقدم . وقد أكد المراقبون

الإقتصاديون أن الإقتصاد الإيراني بدأ يتأثر بالعقوبات المالية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة علي إيران ، وأشاروا إلي أنه في ظل تلك العقوبات لم يعد من الممكن تحويل أموال بالدولار إلي إيران ، كما أصبح التحويل باليورو إليها مقصورا علي ثلاثة بنوك فقط .

وقد أكد علي اصغر سلطانية مندوب إيران لدي الوكالة الدولية للطاقة بفيينا ، أن موافقة بلاده علي الإشتراك مع الدول العربية لتخصيب اليورانيوم في المنطقة لا يعني بأي حال من الأحوال تخلي طهران عن حقها في تخصيب اليورانيوم علي أراضيها . وشدد سلطانية علي أنه يجب ألا يتعارض ما أطلق عليه كونسيرسيوم تخصيب اليورانيوم مع حقوق طهران النووية التي تدعمها معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية ، وأضاف أن إيران تأمل في أن يتمخض تقرير الدكتور البرادعي عن نتائج إيجابية فيما يتعلق بتعاون طهران مع خبراء الوكالة . وقال إن طهران والوكالة سيدخلان في مباحثات حول الموضوعات العالقة الأخرى في البرنامج النووي في حالة إغلاق الوكالة مسألة أجهزة الطرد المركزي .

وعلي الرغم من الضغوط الدولية علي إيران لوقف برنامجها النووي ، إلا أننا نجد أحمددي نجاد يعلن في يوم الأربعاء ٧ نوفمبر أن إيران تمتلك ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي تستخدم لتخصيب اليورانيوم ، وأكد في كلمة له أمام حشد في إقليم خراسان بثها التلفزيون الإيراني أن البرنامج النووي الإيراني لا رجعة عنه .

وذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن إعلان الرئيس الإيراني أن بلاده تمتلك هذا العدد من أجهزة الطرد المركزي أحدث صدمة عالمية ، ويمكن أن يكون الشرارة التي تطلق ضربة جوية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية . ونقلت الصحيفة عن مصادر عسكرية أمريكية قولها إن وجود هذا العدد الكبير من أجهزة الطرد المركزي قد يمثل آخر نقطة يمكن لإسرائيل إنتظارها قبل توجيه ضربة عسكرية لإيران . ومن جانبه دعا خافيير سولانا إلي إنشاء مركز دولي للتخصيب يمكن لكل الدول التزود منه باليورانيوم المخصب بالتساوي وبأسعار تنافسية . وفي تصعيد إسرائيلي غير مسبوق ضد الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، دعا شاؤول موفاز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إلي إقالة البرادعي من منصبه وإتهمه بغض

النظر عن البرنامج النووي لطهران ، ودعا إلي طرده من الوكالة ، وربما شددت إسرائيل من تصريحاتها ضد البرادعي في هذا الوقت بالذات نظرا لإقتراب نشر تقرير جديد حول البرنامج النووي الإيراني مما يشكل أساسا للمشاورات في الأمم المتحدة حول احتمال تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة علي إيران .

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتداعياته :

في يوم الأربعاء الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧ أعلن دبلوماسيون غربيون أن إيران سلمت الوكالة الدولية للطاقة وثائق حجت طويلا تتضمن معلومات حول كيفية تحويل اليورانيوم لصنع رؤوس حربية نووية ، وقد حدث هذا قبل ساعات من إصدار محمد البرادعي المدير العام للوكالة تقريره عن الأنشطة النووية الإيرانية . وأشار الدبلوماسيون إلي أن الوكالة كانت تطالب إيران بتسليم هذه الوثيقة منذ عام ٢٠٠٥ ، إلا أن طهران دائما ما كانت ترفض الإستجابة لهذا الطلب ، وكشف مصدر دبلوماسي عن أن محمد سعيدي نائب مدير وكالة الطاقة الذرية الإيرانية حمل معه الوثيقة وسلمها إلي أولي هاينونن نائب مدير الوكالة المسئول عن ضمانات حظر الإنتشار النووي خلال إجتماع مشترك في فيينا ، وأضاف أن إيران أعلنت أنها حصلت علي الوثائق دون أن تطلبها وذلك خلال عمليات شراء مهمات نووية من السوق السوداء ، شكلت العمود الفقري للبرنامج النووي الإيراني .

وقد رأي بعض الخبراء أن هذه الخطوة الإيرانية تهدف إلي إستباق أي عقوبات محتملة جديدة ضدها في مجلس الأمن ، رغم أنها فشلت في تنفيذ سائر مطالب الوكالة الدولية الهادفة لكشف النقاب عن الجوانب السرية من البرنامج النووي .

وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة في يوم الخميس ١٥ / ١١ / ٢٠٠٧ أن إيران حققت تقدما جوهريا وخطت خطوات مهمة نحو الشفافية بشأن أنشطتها النووية ، لكن الأمر ما زال غير كاف إذ لم تحسم بعد مسائل رئيسية معلقة . وذكرت الوكالة في تقريرها أن إيران سمحت بوصول أشخاص بشكل كاف وردت علي الأسئلة في المهل المناسبة ، وقدمت توضيحات حول المشكلات المطروحة في إطار برنامج العمل المتفق عليه بين طهران والوكالة الذرية . وأضافت أن تعاون إيران كان تجاوبيا أكثر

منه ديناميكية ، وأعربت عن أسفها لعدم قيام طهران بمبادرات كافية . لكن التقرير أشار إلي أن إيران لم تعلق أنشطة تخصيب اليورانيوم ، خلافا لمطالب الأمم المتحدة بوقفها ، ورفعت عدد أجهزة الطرد المركزي إلي ثلاثة آلاف جهاز تكفي لبدء إنتاج الوقود النووي علي المستوي الصناعي وتخصيب يورانيوم يكفي لصنع قنبلة ذرية خلال عام .

وفي رد فعلها علي التقرير ، أكدت الولايات المتحدة أنها ستواصل ضغوطها حتي تفرض الأمم المتحدة عقوبات جديدة ضد طهران ، كما حذرت الصين من تحمل مسئولية فشل المساعي الدبلوماسية في تسوية الأزمة النووية الإيرانية إذا ما عارضت فرض هذه العقوبات . وإعتبر البيت الأبيض علي لسان المتحدث بإسمه دانا بيرينو أن تقرير الوكالة الذرية أظهر أن إيران مستمرة في تحدي المجتمع الدولي بمواصلة أنشطة التخصيب . هذا بينما إعتبر الرئيس الإيراني أحمددي نجاد أن تقرير الوكالة أظهر صدق إيران بشأن خططها النووية وأنها كانت علي صواب في مقاومتها الضغوط الغربية . كما أكد سعيد جليلي كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين أن التقرير يسقط أي شرعية عن إحالة الملف الإيراني إلي مجلس الأمن ، محذرا من أن أي قرار جديد من مجلس الأمن سيؤثر علي تعاون طهران مع الوكالة الذرية .

أما ردود الفعل الدولية بشأن التقرير الذي أصدرته الوكالة فقد تباينت ، فبينما تصاعدت الحرب الكلامية بين واشنطن وطهران من جهة وصعدت إسرائيل من حملتها للنيل من نزاهة مدير المنظمة الدولية الحاصل علي جائزة نوبل للسلام ، وطالبت الولايات المتحدة علي لسان مندوبها لدي الأمم المتحدة بضرورة إستصدار قرار جديد لفرض عقوبات علي إيران بموجب الفصل السابع ، نجد أن الصين تعلن علي لسان مندوبها أيضا أنها لن تقبل أبدا بصدور قرار ثالث بالعقوبات ضد إيران .

أما في طهران ، فقد طالب الرئيس الإيراني أحمددي نجاد الولايات المتحدة بتقديم إعتذار لبلاده بعد صدور تقرير الوكالة مما يدل علي أنها تقول الحقيقة بشأن خططها النووية ، وإعتبر غلام رضا السفير الإيراني لدي روسيا أن بلاده مستعدة للتعاون بشكل أفضل مع الوكالة إذا سحب ملفها النووي من مجلس الأمن وتمت إعادته إلي الوكالة . وذكرت روسيا أن الوكالة ستبدأ قريبا تفتيش شحنة وقود نووي

متجهة إلى أول محطة للطاقة الذرية في إيران ووضع الأختام عليها .

وحول دق طبول الحرب ضد إيران إعتبر الرئيس الإيراني الولايات المتحدة غير قادرة علي شن هجوم عسكري علي بلاده وأنها ستندم إذا ما شنته معللاً ذلك بأنه ليس هناك أرضية إقتصادية ولا سياسية ولا عسكرية للقيام بهذا العمل ، وأن الأمريكيين علي يقين من أن رد الشعب الإيراني علي الهجوم سوف يكون ردا قاسيا وسيندمون عليه . وقد كشفت صحيفة ديلي تليجراف البريطانية النقاب عن أن إيران حاولت شراء مواد نووية ٧٥ مرة خلال السنوات الخمس الماضية تمكنها من صنع أسلحة نووية . وقد رفضت مجموعة الإمدادات النووية المكونة من ٤٥ دولة والذراع التنفيذية لمعاهدة حظر الانتشار النووي طلبات إيرانية متكررة لشراء مواد تستخدم في أغراض مزدوجة وكلها تستخدم لأغراض سلمية وعسكرية .

وفي غضون ذلك ، وجهت الصين صفة للمساعي الغربية بإنسحابها من إجتماع الدول الست الكبرى في بروكسل لمناقشة البرنامج النووي الإيراني وكان من المقرر أن يجتمع مندوبون من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين يوم الثلاثاء ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٧ لتقييم تقرير الوكالة الدولية للطاقة وتقرير خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي . وأعلنت واشنطن إعترافها المضي قدما لإستصدار قرار ثالث بفرض عقوبات من مجلس الأمن الدولي ضد إيران . وفي مقابلة مع محطة إيه بي سي نيوز التلفزيونية الأمريكية قال بوش أعتقد أنه من المهم جدا أن نسعي لتحقيق أهدافنا بالطرق الدبلوماسية ، وأعلم أيضا أنه من المهم جدا أن تبقي كل الخيارات علي الطاولة وهي ستبقي كذلك . وفي طهران أعلن الرئيس الإيراني أن أسلحة الغرب الصدئة العاجزة لا يمكنها هزيمة بلاده في النزاع المتصاعد بين الجانبين ، وقال إن أعداء الأمة الإيرانية ليس لديهم أمل في النصر .

وقد عقد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة إجتماعه العادي في يوم الخميس ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧ والذي إستمر يومين بمقر الوكالة في العاصمة النمساوية ، وبحث المجلس تطورات الملف النووي علي ضوء التقرير الأخير للبرادعي بشأن تعاون إيران لتسوية المسائل المعلقة ، وذلك في ظل إنقسام داخل المجلس حول فرض عقوبات جديدة أو مواصلة السعي سلميا لحل هذه الأزمة .

وفي مستهل إجتماع مجلس المحافظين الذي إستمر يومين قال البرادعي إن الوكالة لا تملك معلومات ملموسة حول إحتمال وجود أنشطة نووية غير معلنة أو القيام بأنشطة لتصنيع أسلحة نووية في إيران . وأضاف أن طهران توسع أنشطة تخصيب اليورانيوم علي الرغم من مطالب الأمم المتحدة بتجميدها . كما حذر من أن الوكالة الذرية لا تزال غير متأكدة من الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني مشيراً إلي أن مدي المعرفة بالأنشطة النووية الحالية لطهران يتقلص بسبب القيود الصارمة التي تفرضها علي حركة مفتشي الأمم المتحدة مقارنة بالعام السابق .

أما بالنسبة لتوقيع إيران علي البروتوكول الإضافي الذي يسمح لمفتشي الوكالة بالقيام بعمليات تفتيش مفاجئة فقد رفضت إيران في يوم الأحد ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٧ التوقيع عليه بناء علي طلب الوكالة الذرية ، وأعلنت الوكالة في رسالة رسمية للحكومة الإيرانية غلق قضية أجهزة الطرد المركزي المتطورة (بي ١ وبي ٢) ، وكذلك الوثيقة التي ضمت ١٥ صفحة حول معدن اليورانيوم ، بعد أن تم الإنتهاء من موضوع التجارب علي البلوتونيوم والتلوث في منطقة كرج .

وفي تطور آخر أعلنت إيران في يوم الإثنين ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ أنها تعتزم إجراء مناورة ضخمة بخليج عمان في مطلع عام ٢٠٠٨ ، تجري خلالها إختبارات علي عدد من أحدث أسلحتها ، وذلك في الوقت الذي شارك فيه ثمانية ملايين جندي إيراني وميليشيا البسيج في أضخم مناورة عسكرية أقيمت في مختلف أنحاء إيران في التاريخ المذكور ، وقد حملت هذه المناورة شعار الملحمة والمقاومة والصمود . وصرح القائد العام للقوات البحرية الإيرانية الأدميرال حبيب الله سياري أن الهدف من المناورات البحرية في بداية عام ٢٠٠٨ والتي سيطلق عليها الإتحاد ٦٨ هو إختيار لأحدث فنون الحرب والتكتيكات العسكرية الإيرانية . وأكد سياري أن القوات الإيرانية جاهزة تماماً للتصدي لجميع الأخطار الخارجية . وقد شارك في المناورات التي بدأت يوم الإثنين ٢٦ نوفمبر أكثر من ٣٥٠٠ كتيبة و ٣٠ ألف وحدة عسكرية في كل أنحاء البلاد ، وذكرت وكالة أنباء إيران الرسمية إيرنا أن هذه المناورة جرت في ٣٠٠ مدينة و ٢٠ ألف قرية .

وبعد يوم واحد من الإعلان عن إجراء المناورة الضخمة في أنحاء البلاد

والإستعداد لأخري أضخم في مطلع عام ٢٠٠٨ في خليج عمان ، أعلنت إيران في يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧ أنها صنعت صاروخا باليستيا جديدا يبلغ مداه ألفي كيلو مترا قادرا علي ضرب إسرائيل والقواعد الأمريكية في الشرق الأوسط . وأوضح وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار أن الصاروخ الجديد الذي أطلق عليه إسم عاشوراء يعد من منجزات وزارة الدفاع الإيرانية ، ولكنه لم يكشف لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية إيرنا إذا كانت قد تمت تجربة الصاروخ ، وكانت إيران قد أعلنت في السابق أنها رفعت من مدي صاروخها شهاب - ٣ ليبلغ ألفي كيلو متر ، لكن نجار لم يكشف عن الفارق بين الصاروخين .

ويعتقد الخبراء أن إيران تقوم في نفس الوقت بتطوير صاروخ يطلق عليه شهاب - ٤ يعتقد أن مداه يبلغ ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ كيلو متر مما يجعله قادرا علي ضرب أهداف في أوروبا . كما أعلن وزير الدفاع الإيراني أن بلاده نجحت في تطوير غواصة جديدة أطلق عليها غدير ومدمرة تدعي الموج سوف تتسلمها البحرية الإيرانية قريبا . وأشار نجار إلي أن وزارته قامت بتخطيط وإنتاج وتصنيع صواريخ مضادة للدروع وقذائف وصواريخ دفاعية ودبابات وقطع بحرية . وقد جاءت الإجراءات الإيرانية في إطار الحشد العسكري والمعنوي في مواجهة التهديدات الأمريكية ، هذا في الوقت الذي بدأ فيه فريق من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوم الإثنين ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ فحص وقود اليورانيوم الذي سترسله روسيا إلي أول محطة للطاقة الذرية تقوم ببنائها في إيران والمعروفة بإسم بوشهر . وتتمثل مهمة المفتشين في فحص الوقود من حيث الكمية والنوعية ثم إغلاقه وختمه ، وهي خطوة فنية مهمة ورئيسية قبل شحن الوقود إلي إيران . ومن المقرر إرسال الوقود إلي إيران قبل ستة أشهر من تشغيل محطة بوشهر الذي من المقرر أن يتم في عام ٢٠٠٨ تحت إشراف خبراء الوكالة ، وقد أعلنت روسيا بعد ذلك أن المفتشين قاموا بهذه المهمة . أما بالنسبة للمباحثات التي دارت بين خافيير سولانا وسعيد جليلي في لندن في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧ فقد أعلن سولانا عن خيبة أمله إزاء هذه المباحثات حول البرنامج النووي الإيراني ، في الوقت الذي هددت فيه طهران الدول الغربية من أن مصيرهم سيكون أسوأ مما حدث لهم عند غزو الدول الأخرى في حال مهاجمتها طهران

عسكرياً ، وأعلن سولانا أيضاً أنه إتفق مع جليلي علي إجراء محادثات أخرى في شهر ديسمبر ٢٠٠٧ .

وفي باريس قررت الدول الست الكبرى المعنية بالملف النووي الإيراني في إجتماعها في يوم الأحد ٢ ديسمبر ٢٠٠٧ علي مستوي المديرين السياسيين لوزارات الخارجية البدء في العمل من أجل التحضير للتوصل إلي قرار داخل مجلس الأمن لتشديد العقوبات علي طهران ، وقد وافقت هذه الدول خلال إجتماعها علي البدء في صياغة مشروع قرار لمجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة علي إيران في إطار زيادة الضغوط المفروضة علي إيران من أجل وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم . إلا أن إيران واصلت تحديها وأكدت علي أن فرض الأمم المتحدة المزيد من العقوبات لن يحل الخلاف مع الغرب ولن يردعها عن مواصلة أنشطتها النووية .

وعلي الرغم من إعتراف عدد من المسؤولين البارزين في المخابرات الأمريكية (في يوم الإثنين ٣ ديسمبر ٢٠٠٧) بأن إيران علقت تطوير برنامجها النووي العسكري منذ عام ٢٠٠٣ نتيجة الضغوط الدولية إلا أن البيت الأبيض دعا القوي العظمي إلي زيادة الضغوط علي طهران وخاصة الضغوط المالية ، وأعلن نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية أن المحادثات الدولية لفرض عقوبات علي إيران تقدمت خطوة إلي الأمام بفضل تعاون الصين .

وفي هذه الأثناء (٤ ديسمبر ٢٠٠٧) إختتمت في العاصمة القطرية الدوحة أعمال القمة الخليجية الثامنة والعشرين التي إفتتحت في يوم الإثنين ٣ ديسمبر ٢٠٠٧ بحضور الرئيس الإيراني أحمددي نجاد ، وذلك في سابقة تاريخية منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١ ، وفي كلمته في إفتتاح المؤتمر إقترح الرئيس الإيراني عقد إتفاق أمني وإقتصادي مشترك وإنشاء مؤسسات أمنية للتعاون بين صفتي الخليج والبعد عن المؤثرات الخارجية . كما أعلن أن الملف النووي لبلاده قد إنتهي تماماً وأن ما يتم حالياً هو محاولات من دولتين للضغط وإستغلال دول المنطقة بعد إنتهاء عصر النفط والغاز للتحكم في إمدادهم بالطاقة النووية .

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني أيضاً جدد مجلس التعاون لدول الخليج

العربية تأكيده والتزامه بإحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية ، داعياً إلي ضرورة التوصل إلي حل سلمي لهذه الأزمة . وطالب المجلس مجدداً بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج مع الإقرار بحق دول المنطقة في إمتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وأن يكون ذلك متاحاً للجميع في إطار الإتفاقيات الدولية ذات الصلة . كما رحب المجلس بالمقترحات التي إقترحها الرئيس الإيراني بإنشاء منظومتين للتعاون الإقتصادي والأمني .

تداعيات تقرير المخابرات الأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني :

وقد أثار تقرير أجهزة المخابرات الأمريكية الذي إعترف بأن إيران أوقفت برنامجها النووي منذ عام ٢٠٠٣ ردود فعل متباينة داخل الولايات المتحدة وفي إيران وعلي صعيد المجتمع الدولي ، وإحراجاً شديداً لموقف إدارة الرئيس جورج بوش الذي أكد أن إيران ما زالت تمثل خطراً نووياً وأن اللجوء لإستخدام الخيار العسكري ضدها ما زال قائماً . وكانت المخابرات الأمريكية قد نشرت في يوم الإثنين ٣ ديسمبر ٢٠٠٧ أجزاء من تقرير قالت فيه أن إيران أوقفت العمل ببرنامج تسليحها النووي منذ عام ٢٠٠٣ وأنها ما زالت ملتزمة بهذا التوقف حتي الآن ، ولكنه أضاف أن إيران تعتزم علي ما يبدو الإبقاء علي خيار إمتلاك سلاح نووي ، وقد تصبح قادرة علي إنتاج كميات كافية من اليورانيوم المخصب اللازم لصنع قنبلة نووية في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ خاصة أنها بدأت في تخصيب اليورانيوم منذ عام ٢٠٠٦ .

وفي طهران ، رحبت إيران بالتقرير المخابراتي الأمريكي ، وقال وزير خارجيتها منوچهر متكي إنه من الطبيعي أن ترحب إيران بتغيير موقف الدول بواقعية حيال قضية معينة كان يشوبها الغموض . أما في إسرائيل فقد تعهد رئيس الوزراء إيهود أولمرت بأن تواصل إسرائيل جهودها ضد توجهات إيران النووية ، وأن القضية الإيرانية ما زالت وستظل خطراً وتهديداً ملموساً لإسرائيل والعالم أجمع . كما أعرب البرادعي عن إعتقاده في إمكانية أن يساعد هذا التقرير الأخير في نزع فتيل الأزمة حول إيران وقدراتها النووية ، مشدداً علي ضرورة كشف إيران المزيد حول تفاصيل برنامجها النووي في الماضي .

وفيما يلي النقاط الرئيسية في تقرير وكالات المخابرات الأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني :

- نعتقد بدرجة عالية من الثقة أن إيران أوقفت في نهاية ٢٠٠٣ برنامجها للتسلح النووي وبدرجة متوسطة من الثقة أن البرنامج لم يستأنف منتصف العام الحالي .

- قرار طهران وقف برنامجها للتسلح النووي يوحي بأن طهران أقل تصميمًا علي تطوير أسلحة نووية ، مما كنا نعتقد منذ ٢٠٠٥ ، لكن إيران تبقي خيار تطوير أسلحة نووية مفتوحا .

- الوسيلة المرجحة لإيران لإنتاج كمية كافية من المواد الإنشطارية لصنع قنبلة نووية هي تخصيب اليورانيوم الذي بدأته الجمهورية الإسلامية في يناير ٢٠٠٦ .

- حققت إيران تقدما كبيرا هذه السنة في إقامة أجهزة للطرد المركزي في موقعها النووي الأكبر في نطنز لكننا ننظر بثقة متوسطة أنها ما زالت تواجه مشكلات تقنية كبيرة في تشغيلها .

- وكالات المخابرات لديها ثقة بدرجة متوسطة بأن أقرب موعد يمكن أن تصبح فيه إيران قادرة تقنيا علي إنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لإنتاج أسلحة هو عام ٢٠٠٩ ، لكن إحتمال تحقيق ذلك ضئيل جدا .

- نعتبر بدرجة متوسطة من الثقة أن إيران ستكون قادرة علي إنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لأسلحة في الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٥ .

- لن تكون إيران قادرة تقنيا علي إنتاج ومعالجة كمية كافية من البلوتونيوم لأسلحة قبل عام ٢٠١٥ .

- قرار إيران وقف تطوير برنامجها النووي العسكري في ٢٠٠٣ جاء أولا ردا علي الضغط الدولي ، وهذا يوحي بأن طهران ليست علي عجلة لصنع أسلحة ، مع الإستخفاف بالثمن السياسي والإقتصادي والعسكري لذلك ،

وهذا يعني في المقابل أن تضافر تهديدات بتكثيف المراقبة الدولية والضغوط يمكن أن يدفع هذا البلد إلي تمديد وقف برنامجهِ النووي العسكري .

- برأينا وحده قرار سياسي إيراني بالتخلي عن هدف إنتاج أسلحة نووية يمكن أن يبقي إيران بعيدة عن إمكانية إنتاج أسلحة نووية ، وقرار من هذا النوع يمكن الرجعة عنه .

والواقع أنه بدلا من أن يخفف تقرير المخابرات الأمريكي الأزمة الدولية بشأن برنامج إيران النووي فقد ساعد علي تصعيد الحملة الدبلوماسية والخلافات الدولية بشأن إيران وقدراتها النووية . وحذرت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس من تخفيف الضغوط الدولية علي إيران إثر التقرير المخابراتي مؤكدة أن ذلك سيكون بمثابة خطأ كبيرا وأن طهران تمثل مصدر خطر للمجتمع الدولي ، ذلك لأنها ما زالت تتابع تطوير قدراتها النووية التي قد تنتهي بها إلي صنع قنبلة نووية . وتعهدت بمواصلة الجهود لإستصدار قرار ثالث من مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة علي إيران . أما جورج بوش فقد دعا إيران إلي الإفصاح الكامل عن المدي الذي وصلت إليه بشأن أنشطتها النووية وإلا فإنها ستواجه عزلة دبلوماسية . ومن ناحيته أكد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أن تقرير المخابرات الأمريكي بمثابة إعلان بإنتصار إيران في وجه القوي العظمي ، ومن ناحية أخرى فقد كان وسيلة لإخراج الإدارة الأمريكية من ورطتها ، ولكنه جاء في الوقت نفسه كصفعة أخيرة لأعداء إيران . وأكد أن بلاده تحتاج إلي خمسين ألف جهاز طرد مركزي جديد لتخصيب اليورانيوم .

وفي إطار مؤتمر القمة الخليجي يري بعض المحللين أن دول مجلس التعاون الخليجي وعلي الرغم من الخلافات التاريخية العديدة مع إيران ، إلا أنها ترفض أي تصعيد عسكري في المنطقة ضد إيران ، وذلك بالرغم من أن دول الخليج هي أكبر دول حليفة للولايات المتحدة في المنطقة ، كما أنها تعد أكبر مخزن للسلاح الأمريكي .

ويدل حضور الرئيس الإيراني في هذا المؤتمر وإلقائه كلمة فيه علي أن الطرفين يرغبان في الإقتراب من بعضهما البعض ، فأيران ترغب في وجود سند قوي لها في المنطقة ، كما أن دول مجلس التعاون تعتبر إيران شريكا إستراتيجيا مهما لها في الخليج ، وهذا التقارب لا ترغب فيه الولايات المتحدة لأنه سوف يحول بينها وبين تنفيذ أي عمليات عسكرية ضد إيران

وقد توقع ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي أن يعرقل تقرير المخابرات الأمريكية حول الأنشطة النووية الإيرانية الجهود الدبلوماسية الرامية إلي فرض عقوبات جديدة علي الحكومة الإيرانية ، بينما أكد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن هذا التقرير يزيد من قلق الأسرة الدولية إزاء البرنامج النووي الإيراني .

وفي نطاق فرض عقوبات جديدة ضد طهران ، تعهد اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن تواصل إسرائيل التحرك من أجل فرض عقوبات ضد إيران ، وأوضح أن إيران تواصل تطوير العنصرين الأساسيين لبرنامجها النووي وهما ترسانة الصواريخ الباليستية وتخصيب اليورانيوم . وأكد أن إيران ستمتلك السلاح النووي قبل عام ٢٠١٠ . وقد أعلنت فرنسا في يوم الجمعة الموافق ٨ ديسمبر ٢٠٠٧ علي لسان المتحدث بإسم الرئاسة الفرنسية أن بلاده ترغب في زيادة الضغط علي إيران ، وأن العقوبات هي الطريقة الوحيدة للوصول لهذا الغرض .

وفي يوم الثلاثاء ١١ ديسمبر ٢٠٠٧ بحث دبلوماسيون من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن خطة لفرض حزمة ثالثة من العقوبات علي إيران ، وكشف مسئولون أمريكيون أن هذه الحزمة المقترحة تتضمن تجميد اصول بنك ملي الإيراني وبنوك أخرى يشتبه في تمويلها للبرنامج النووي الإيراني فضلا عن فرض عقوبات دولية علي ميليشيا القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني . هذا بينما توجه وفد من المخابرات الإسرائيلية إلي الولايات المتحدة بهدف إقناع المسؤولين في واشنطن بأن إيران لا تزال تحاول إمتلاك السلاح النووي ، وذلك في أعقاب تقرير المخابرات القومية الأمريكية .

روسيا تزود إيران بالوقود النووي :

بدأت روسيا تسليم أول دفعة وقود نووي لمفاعل بوشهر الإيراني في تحد واضح لمساعي الدول الغربية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات دولية علي طهران لوقف برنامجها النووي . وأعلنت شركة اتوم استريو إيكسبورت الروسية أن عملية تسليم الوقود لأول مفاعل نووي يجري إنشاؤه في طهران بغرض توليد الكهرباء قد بدأت في يوم الأحد الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧ ومن المنتظر أن تكتمل خلال شهرين ، وأن المفاعل سيكون جاهزا لإنتاج الكهرباء خلال ستة أشهر من تسليم أول دفعة وقود . وجاءت هذه الخطوة لتزيد الجدل والمواجهات بين أوروبا وأمريكا من جانب وروسيا من جانب آخر ، وأعلنت روسيا أن عملية تسليم الدفعة الأولى من وقود بوشهر تتم تحت إشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن الوقود المتخلف عن أنشطة المفاعل الإيراني سوف تتم إعادته إلي موسكو من أجل إخضاعه لعملية تدوير وتخزينه . وأكدت الخارجية الروسية في بيان لها أنها حصلت علي ضمانات مكتوبة من جانب إيران بأن الوقود لن يتم إستخدامه في غرض غير توليد الكهرباء ، وأن الظروف أصبحت سانحة بما يتيح لإيران إتخاذ الخطوات اللازمة لإستعادة الثقة الدولية في الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي .

وفي أول رد فعل إعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش أن تسليم روسيا اليورانيوم إلي إيران يعني أنها ليست بحاجة إلي أن تقوم هي نفسها بعملية التخصيب، مكررا إتهام طهران بأنها تشكل تهديدا للسلام . وقد توقعت إيران أن يكون مفاعلها النووي في بوشهر جاهزا لإنتاج الكهرباء بكامل طاقته خلال عام إجتياز المرحلة الحرجة بتسليم أولي دفعات الوقود النووي من روسيا ، وأوضح محمد سعيدي نائب رئيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية أن هذا المفاعل سيبدأ بطاقة منخفضة تتراوح ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ ميجاوات خلال ثلاثة أشهر قبل أن يصل بطاقته القصوي إلي قوة ألف ميجاوات بعد تسعة أشهر من الفترة التجريبية الأولى .

هذا وقد إعترفت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بفشل القوي الست الكبرى في التوصل إلي إتفاق حول عقوبات جديدة ضد إيران ، وقالت رايس في

مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية إن هناك خلافات تكتيكية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين حول الجدول الزمني لتشديد العقوبات وحول المدي الذي يمكن أن يصل إليه القرار الجديد الذي تطالب به واشنطن .

وقد أعرب مصدر دبلوماسي غربي في منظمة الأمم المتحدة بفيينا عن اعتقاده بأن الوكالة الدولية للطاقة ستعلن إغلاق قضية مصدر آثار اليورانيوم العالي التخصيب في إيران في بداية العام المقبل . وكان مفتشو الوكالة قد عثروا علي آثار هذا اليورانيوم في معدات نووية بالجامعة التقنية في طهران في عام ٢٠٠٣ .

وفي هذه الأثناء بدأت وزارة الدفاع الإسرائيلية حملة إعلامية غير مسبوقة لتوعية مواطني إسرائيل بكيفية الاستعداد للتعامل مع أي هجوم صاروخي قد تتعرض له بلادهم . وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية في يوم الإثنين ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧ أن الحملة التي بدأت في يوم الأحد ٢٣ ديسمبر تم تنظيمها من قبل قيادة الجبهة الداخلية بوزارة الدفاع الإسرائيلية وأنها سوف تستمر عدة أيام بتكلفة إجمالية تصل إلي ٥,٢ مليون شيكل إسرائيلي . وتأتي هذه الاستعدادات الإسرائيلية بالتزامن مع كشف مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في الولايات المتحدة عن دراسة خاصة حول احتمالات وقوع مواجهة نووية في منطقة الشرق الأوسط مستعرضة سيناريو مفصلا حول إمكانية نشوب حرب نووية بين إسرائيل وإيران .

حادثة الزوارق الإيرانية :

وفي تطور خطير للمواجهة الأمريكية الإيرانية ، أكد مسئول في وزارة الدفاع الأمريكية البننتاجون أن خمسة زوارق إيرانية إقتربت صباح الأحد الموافق ٦ يناير ٢٠٠٨ من ثلاث سفن حربية تابعة للبحرية الأمريكية في مضيق هرمز الإستراتيجي ، وهددت بتفجيرها ، مما دفع البيت الأبيض إلي إصدار تحذير شديد اللهجة لإيران التي إعترفت بالواقعة وقللت من شأنها ، رغم أنها جاءت قبل الجولة التي قام بها الرئيس الأمريكي جورج بوش في منطقة الشرق الأوسط . وقد وجهت الزوارق تهديداتها عن طريق اللاسلكي للسفن الأمريكية حيث قالت : نحن نقرب منكم الآن وسيتم تفجيركم خلال دقائق . وذكر أحد المسؤولين الأمريكيين أن الزوارق الإيرانية

قامت بإلقاء صناديق في المياه أمام أحد السفن الأمريكية ، إلا أنه لم يخرج أي شيء من تلك الصناديق .

والمعروف أن مضيق هرمز يعتبر ممرا هاما لإمدادات الطاقة العالمية ، وبإستثناء السعودية التي تصدر بترولها عبر البحر الأحمر ، فإن جميع صادرات بترول دول الخليج التي تشكل نحو ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من البترول الخام العالمي تمر من خلال هذا المضيق .

أما إيران فقد أكدت من جانبها وقوع الحادث ، لكنها حاولت التقليل من شأنه بقولها علي لسان المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني بأنه معتاد وطبيعي ، وأضاف أنه تم حل المسألة عندما تعرفت سفن كل من الجانبين علي سفن الجانب الآخر .

وفي القدس وخلال زيارة الرئيس الأمريكي حذر جورج بوش طهران من عواقب خطيرة إذا ما تكرر مثل هذا الحادث مشددا في نفس الوقت علي أن كل الخيارات مطروحة علي الطاولة لحماية أسطول الولايات المتحدة . كما أعلن بأن أي هجوم إيراني علي إسرائيل سيكون معناه إندلاع حرب عالمية ثالثة ، وشدد علي أنه سيتدخل للدفاع عن تل أبيب في حالة تعرضها لمثل هذا الهجوم . وفي غضون ذلك كشف وزير الأمن العام في الحكومة الإسرائيلية آفي ريختر لصحيفة صنداي تايمز عن أن الحكومة الإسرائيلية مقتنعة أن إيران مصممة علي أن تصبح أول قوة عظمي إسلامية بفضل إمتلاكها أسلحة قادرة علي ضرب ليس فقط إسرائيل ، وإنما مصر وليبيا والسعودية أيضا ، بالإضافة إلي أجزاء من اليونان ، وأجزاء أخرى من جنوب شرق أفريقيا . وحذر المصدر المسئول الإسرائيلي من أن إيران بصدد تطوير صواريخ يزيد مداها علي ألفي كيلو متر .

وبعد أن تولت ليبيا رئاسة مجلس الأمن في شهر يناير ٢٠٠٨ أعربت عن عدم إرتياحها إزاء فكرة فرض عقوبات جديدة علي إيران ، وتعهدت بلعب دور بناء في التعامل مع برنامج طهران النووي خلال فترة رئاستها للمجلس في ذلك الشهر ، حيث تقرر مناقشة الدعوات الغربية لفرض جولة جديدة من العقوبات ضد إيران .

وفي يوم الجمعة الحادي عشر من يناير ٢٠٠٨ زار محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية طهران وأجري مباحثات مع رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية ، وطلب من المسؤول الإيراني تقديم تأكيدات وبأقصى قدر من الشفافية بشأن الأنشطة النووية ، ووصف مباحثاته مع المسؤول الإيراني بأنها صريحة وودية . وقد إستغرقت هذه الزيارة يومين إلتقي فيها مع الرئيس نجاد ووزير خارجيته متكي بالإضافة إلي سعيد جليلي كبير المفاوضين الإيرانيين . وتعليقا علي حادث مضيق هرمز قال الأدميرال مايكل مولن رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة أن المواجهة الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة في مضيق هرمز تعكس تغير الإستراتيجية العسكرية الإيرانية نحو إستخدام الزوارق السريعة التي يملكها الحرس الثوري الإيراني بشكل أكثر عدوانية من المنطقة . وقد عرضت وزارة الدفاع الأمريكية شريط فيديو للمواجهة الأمريكية الإيرانية مدته ٣٦ دقيقة يصور قيام الإيرانيين بإلقاء صناديق في المياه وهو ما أثار المخاوف من إحتمال إحتوائها علي ألغام .

ومن ناحيتها إتهمت إيران الولايات المتحدة بأنها تحاول إيجاد شعور مناهض لطهران في منطقة الخليج من خلال الإدعاء بأن زوارق تابعة لها هددت بوارج أمريكية في مضيق هرمز . ومن جهة أخرى أعلنت الوكالة الدولية للطاقة في يوم الأحد ١٣ يناير أنها إتفقت مع إيران علي حل جميع المسائل المتعلقة بشأن برنامجها النووي بالإضافة إلي تقديم إجابات حول ماضيها في هذا الصدد خلال أربعة أسابيع .

وخلال جولته في الشرق الأوسط أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن إيران هي الدولة الرائدة علي مستوي العالم في رعاية الإرهاب وإتهمها بأنها تمول المتطرفين حول العالم بمئات الملايين من الدولارات ، في الوقت الذي تحرم فيه الشعب الإيراني من هذه الأموال وتتركه يعاني الفقر والقمع ، وقد جاء ذلك في خطابه الذي ألقاه في أبوظبي (الأحد ١٣ يناير ٢٠٠٨) ، كما أكد علي أنها تمارس الرعب ضد جيرانها بصواريخ ولهجة خطبها الحربية .

وفي هذه الأثناء جاءت الأخبار التي تفيد أن إيران بدأت إنتاج مدافع مضادة للأهداف الجوية من طراز ٣٥ ملليمتر ، وقال وزير الدفاع الإيراني محمد مصطفى

نجاد خلال إفتتاح المشروع - إن المدفع الذي أطلق عليه إسم سماوات بإمكانه إستهداف المقاتلات والمروحيات وأيضا الصواريخ من طراز كروز بشكل ذكي علي بعد أربعة كيلومترات . وأضاف نجاد أن من بين مميزات هذا السلاح قدرته علي إطلاق أكثر من ١١٠٠ طلقة خلال دقيقة واحدة ، وأيضا دقته في إصابة أهدافه من خلال نظام الرادار . وأوضح أن بلاده أصبحت واحدة من بين أربع دول قادرة علي صناعة هذا السلاح المتطور .

فرض عقوبات جديدة :

في يوم الخميس ١٧ يناير ٢٠٠٨ أعلن مسئولون أمريكيون أن واشنطنون لن تتراجع عن حملتها الرامية لفرض عقوبات جديدة علي إيران علي الرغم من أن التساؤلات حول جدوي تلك العقوبات والتشكيك في أهميتها . وكشف المسئولون الأمريكيون عن عزم واشنطنون فرض عقوبات أمريكية جديدة علي طهران بالتزامن مع مواصلة الجهود لإقرار عقوبات دولية أيضا . كما أعلن المتحدث بإسم الخارجية الألمانية أن بلاده ترغب في إستصدار قرار جديد من مجلس الأمن لتشديد العقوبات المفروضة علي إيران . وقد تزامن هذا مع تشكيك تقرير أعده مكتب محاسبة الحكومة التابع للكونجرس في فعالية العقوبات الأمريكية علي إيران . ويقول التقرير إن الآثار الإقتصادية للعقوبات غير واضحة ومن الصعب تحديد حجمها ، خاصة أن الحكومة الإيرانية وقعت منذ عام ٢٠٠٣ عقودا للطاقة تصل قيمتها إلي ٢٠ مليار دولار مع شركات أجنبية .

وقد أكدت الصين وروسيا في ١٨ / ١ معارضتهما فرض حزمة جديدة من العقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي ، وذلك قبل أيام من إجتماع الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، إضافة إلي ألمانيا في برلين يوم ٢٢ يناير ٢٠٠٨ لبحث سلسلة عقوبات جديدة ضد إيران . وطالب وزير الخارجية الصين بإستئناف المفاوضات بين إيران والدول الغربية في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد تسوية شاملة ومناسبة للملف النووي الإيراني .

وعلي صعيد آخر أعلنت روسيا أن ثالث شحنة من الوقود وصلت إلي محطة

بوشهر النووية الإيرانية صباح يوم ١٨ يناير ٢٠٠٨ وأنها تزن ١١ طناً علي غرار الشحنتين السابقتين وأكد البيان أن الشحنتان الخمس التالية ستسلم لإيران بموجب الجدول الزمني المحدد ويفترض أن تسلم روسيا نحو ٨٢ طناً من الوقود النووي لإيران علي ثماني شحنتان منفصلة . وكانت الشحنة الأولى قد سلمت في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧ .

وقد أسفرت زيارة الدكتور البرادعي إلي طهران عن الإتفاق علي أشكال تنفيذ جميع البنود الواردة في خطة العمل الإيرانية في غضون أربعة أسابيع ، وأكدت هذه الزيارة علي مدي أهمية إحراز تقدم بشأن تنفيذ إتفاق الوكالة وإيران الذي تم التوصل إليه في ٢١ أغسطس ٢٠٠٧ والرامي إلي إنهاء جميع القضايا والمسائل العالقة في البرنامج النووي الإيراني . وإعتبر المراقبون أن إتفاق البرادعي مع المسؤولين الإيرانيين والذي يعرف بإتفاق طهران يمثل فرصة جديدة لإيران من أجل إنهاء كل القضايا العالقة وفي مقدمتها مسألة الأنشطة النووية السرية التي أجرتها طهران خلال فترة العقدين الماضيين والتي لم تبلغ الوكالة عنها آنذاك . ومن بين هذه الأنشطة عمليات تخصيب اليورانيوم ومصدر أجهزة الطرد المركزي والليزر والتجارب علي الأسلحة ومادة البلوتونيوم وهي قضايا ما زالت تثير قلق ومخاوف الدول الغربية خشية أن تمثل خطوات أولية نحو تصنيع سلاح نووي . ولعل من أهم ما ركز عليه البرادعي في هذه الزيارة هو حدث طهران علي تطبيق البروتوكول الإضافي الذي أوقف العمل به قبل أكثر من عام والتأكيد علي أهمية بناء معايير وإجراءات الثقة وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي . والمعروف أن البرلمان الإيراني لم يصادق حتي ذلك التاريخ علي البروتوكول الإضافي الذي يسمح لمفتشي الوكالة بالقيام بزيارات مفاجئة ومكثفة علي المواقع النووية وبدون إذن مسبق ، وكانت إيران تقوم بتطبيقه قبل أن توقف العمل به في عام ٢٠٠٦ الأمر الذي دفع الدكتور البرادعي لدعوة طهران إلي إعادة تطبيقه مرة أخرى .

وبينما قيم البعض زيارة البرادعي لطهران علي أنها مهمة ومن شأنها تسوية كل المسائل العالقة في هذا البرنامج والتي تتسم بالغموض ، يري بعض المراقبين أن هذه الزيارة أثارت الشكوك حول حصول الوكالة علي كافة الإجابات والمعلومات

المطلوبة ، وبالتالي فإن أمريكا والدول الأوروبية الحليفة سيزيدون من ضغوطهم علي إيران بالتهديد بفرض مجموعة ثالثة من العقوبات من أجل إجبارها علي التخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم .

وبوصول الشحنة الرابعة من الوقود الروسي إلي طهران في صباح يوم الأحد ٢٠ يناير ٢٠٠٨ تكون إيران قد تسلمت أكثر من نصف كمية الوقود النووي المخصص لمحطة بوشهر النووية ، وتزن هذه الشحنة ١١ طنا ، ليصل إجمالي ما وصل إلي إيران حتي هذا التاريخ من شحنات الوقود إلي ٤٤ طنا ، ومن المفترض أن تسلم موسكو إلي طهران نحو ٨٢ طنا من الوقود النووي خلال شهرين في ثماني شحنات يتم تسليم آخرها في فبراير ٢٠٠٨ . ونقلت وكالة الأنباء إيرنا عن وزير خارجية إيران منوچهر متكي تأكيدات أنه بوشهر ، وهو أول مفاعلات إيران ، سوف يعمل بنسبة ٥٠ ٪ من طاقته بحلول صيف عام ٢٠٠٨ .

وفي إجتماع وزراء الخارجية في ٢٢ يناير ٢٠٠٨ إتفقت الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن وألمانيا علي مضمون مشروع قرار جديد بشأن إيران في إطار السعي لمنعها من إمتلاك سلاح نووي ، وأفادت مصادر دبلوماسية بأن مشروع القرار يركز علي تشديد وتوسيع نطاق العقوبات المفروضة علي إيران وسيزيد حظر السفر وتجميد الأصول . وفي غضون ذلك قامت روسيا بتسليم شحنة خامسة من الوقود النووي الخاص بمحطة بوشهر النووية بجنوب إيران ، وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن الشحنة الخامسة وصلت صباح الثلاثاء ٢٢ يناير ٢٠٠٨ إلي بوشهر .

وإعتبر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن أي قرار لمجلس الأمن سيكون بدون تأثير علي إرادة الأمة الإيرانية ، وأن بلاده ستواصل طريقها سعيا للحصول علي حقوق الجمهورية الإسلامية في إطار القوانين الدولية .

وقد عقد مجلس الأمن الدولي جلسة لبحث مشروع هذا القرار الجديد ضد إيران الذي إتفقت عليه الدول الست الكبرى في يوم الخميس ٢٤ يناير ٢٠٠٨ وتضمن فرض قيود جديدة علي العلاقات التجارية مع الحكومة الإيرانية ومراقبة حركة الشحن لضمان عدم بيع دول العالم أي مواد محظورة لإيران . كما ينص المشروع أيضا علي

فرض حظر جديد ضد المسؤولين الإيرانيين حيث يحظر سفر العلماء النوويين الإيرانيين إلى الخارج ، إلا أنه يستثني من ذلك السفر لأغراض إنسانية أو دينية . كما ينص علي تجميد أرصدة بعض الأشخاص والمؤسسات المرتبطة بتطوير نظم البرنامج النووي الإيراني من أجل تصنيع السلاح والحد من تصدير مواد لها طابع الإستخدام المزدوج . وأشار مصدر دبلوماسي إلي أن المشروع ينص علي تعليق العقوبات إذا أوقفت إيران التخصيب وجميع الأنشطة ذات الصلة بعد أن تتحقق الوكالة من ذلك .

ويطالب مشروع القرار كل الدول بإتخاذ التدابير اللازمة لمنع أشخاص لهم علاقة بالبرنامج النووي الإيراني من دخول بلادهم أو المرور عبر أراضيهم ، كما يدعو كل الدول إلي تفتيش السفن وطائرات الشحن المتجهة إلي إيران والآتية منها والتي يمكن أن تنقل بضائع يحظرها القرار . كما إقترحت الدول الست الكبرى في مشروع القرار توسيع قرار تجميد ودائع مسئولين إيرانيين ليشمل شخصيات أخرى أدرجت أسماؤهم علي لائحة مرفقة بمشروع القرار ، ومنع تزويد إيران أو بيعها مواد ذات إستخدام مزدوج (عسكري ومدني) . كما يؤكد ضرورة إلزام الدول الأعضاء الحذر حيال نشاطات المؤسسات المالية العاملة علي أراضيها مع جميع المصارف المتمركزة في إيران . وفي غضون ذلك أفادت وكالة أنباء إيرنا الرسمية الإيرانية أن إيران تسلمت شحنة سابعة من الوقود النووي من روسيا ، وأوضحت الوكالة أن ١١ طنا من اليورانيوم المخصب وصلت مفاعل بوشهر صباح السبت ٢٦ يناير ، وأشارت إلي أن الجزء المتبقي من شحنة الوقود المتفق عليها ستصل في الموعد المحدد لها . وبالفعل قامت روسيا في يوم الإثنين الموافق ٢٨ يناير بتسليم الشحنة الثامنة والأخيرة إلي إيران ، وأشارت منظمة إنتاج وتنمية الطاقة النووية الإيرانية في بيان لها إلي أنه بوصول الشحنة الأخيرة تكون روسيا قد سلمت ٨٢ طنا من الوقود النووي المخصب وجميع التجهيزات المرتبطة بها .

وفي خطاب الوداع الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونجرس حول حالة الإتحاد في يوم الإثنين ٢٨ يناير ٢٠٠٨ قرر بوش تأكيد التصدي لمن وصفهم بالقوي المتشددة التي تتولي الحكم في طهران ، ووجه مجموعة من

الإتهامات للحكومة الإيرانية تشمل قمع الشعب ومعارضة أي تقدم نحو الحرية في الشرق الأوسط ، وتمويل وتدريب الجماعات المسلحة في العراق ودعم حزب الله في لبنان ومساندة جهود حماس لتقويض السلام . وقال بوش إن إيران تطور صواريخ باليستية ذات مدى أبعد ، وتواصل تطوير قدراتها علي تخصيص اليورانيوم الذي يمكن إستخدامه لصنع أسلحة نووية . ووجه رسالة إلي الشعب الإيراني قال فيها إن بلاده ليست لديها خلاف معه ، وإنها تحترم تقاليده وتاريخه وتتطلع إلي اليوم الذي ينال فيه حريته ، كما وجه رسالة أخرى إلي القادة الإيرانيين قال فيها إن عليهم أن يوقفوا تخصيص اليورانيوم بصورة يمكن التحقق منها وبما يسمح ببدء المفاوضات والانضمام إلي المجتمع الدولي ، وأضاف فوق هذا كله فإن أمريكا ستواجه هؤلاء الذين يهددون قواتها وستقف مع حلفائها وستدافع عن مصالحها الحيوية في الخليج .

وكان الرئيس الأمريكي قد وقع قانونا يحظر علي وزارة الدفاع الأمريكية بيع ما تبقي من أجزاء من المقاتلات من طراز اف ١٤ خشية التسبب في حدوث ثغرات أمنية تسمح لإيران بشراء هذه الأجزاء وإستغلالها لصيانة مقاتلاتها الحربية من طراز تومكات . وتعد إيران هي الدولة الوحيدة التي ما زالت تستخدم طائرات تومكات ، وكانت قد إشترتها بموافقة الولايات المتحدة في السبعينيات من القرن الماضي في عهد الشاه الراحل الحليف الأول لواشنطن بالمنطقة آنذاك ، وكشف مسئولون أمريكيون أن إيران حصلت أيضا خلال السنوات الأخيرة علي مكونات أخرى من مزادات البنتاجون لطائرات الهليكوبتر من طراز شينوك .

وفي هذه الأثناء عقد مجلس الأمن الدولي إجتماعا خاصا بمقر البعثة البريطانية بالأمم المتحدة لبحث إصدار قرار جديد بالعقوبات علي طهران ، وعقب الإجتماع كشفت تصريحات ممثلي مجلس الأمن عن إستمرار تباين وجهات النظر حول توقيت ونوعية العقوبة ، وذكروا أن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تختلف مع الصين وروسيا حول صياغة القرار الذي يدعو إلي تجميد أصول إيرانية وحظر ملزم علي سفر مسئولين إيرانيين محددين .

وقد كشفت بعض المصادر الغربية النقاب عن أن مشروع القرار تضمن فرض مراقبة إختيارية علي إثنين من البنوك الإيرانية هما بنك ملي و بنك صادرات دون أن

يقرر تجميد أموالهما ، إلا أن هذين البنكين يخضعان بالفعل لعقوبات أمريكية . ويعتبر مشروع القرار كما يراه كثير من المراقبين أقل حدة وشدة عن القرارين السابقين ١٧٣٧ و ١٧٤٧ اللذين تضمنتا فرض قيود علي أشخاص وهيئات لها علاقة بالبرنامج النووي الإيراني ، كما جمدا أموال بنك صباح ٢٨ .

وبالرغم أن مشروع القرار يمثل خيبة أمل كبيرة للدول الغربية والولايات المتحدة لأنه لم يتضمن عقوبات جديدة علي إيران ، وأرضي في الوقت نفسه روسيا والصين المعارضتين للعقوبات ، لكن بعض المراقبين يري أن المشروع هو تمهيد للعقوبات في المرة المقبلة إذا ما تأكدت قناعة الدولتين الأخيرتين بأن إيران تسعى لتصنيع وإملاك سلاح من خلال برنامجها النووي .

ومن ناحية أخرى ، قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إن بلاده تعتقد أن إيران وصلت لمرحلة متقدمة في عملها من أجل تطوير سلاح نووي وإنه من المحتمل أنه تعكف حالياً علي تصميم رؤوس نووية لصواريخ أرض - أرض . وأضاف باراك في تصريحات لصحيفة واشنطن بوست ومجلة تايم الأمريكيتين أنه يعتقد أن الإيرانيين لديهم علي الأرجح منشأة أخرى لتخصيب اليورانيوم بخلاف نطنز . كما أضاف أن إسرائيل تعتقد أن الإيرانيين أحرزوا تقدماً يتجاوز مستوي مشروع منهاتن ، وهو المشروع الذي تمكنت الولايات المتحدة من خلاله تطوير القنبلتين النوويتين اللتين قامت بإلقائهما علي هيروشيما وناجازاكي عام ١٩٤٥ .

وقد حذر وزير الخارجية الإيراني منوچهري متكي في مؤتمر صحفي بثته إحدى القنوات الإيرانية من أن صدور قرار جديد في مجلس الأمن ضد إيران ستكون له نتائج خطيرة ومنطقية سيتم الإعلان عنها في وقت لاحق .

وفي إطار العلاقات الإيرانية الفرنسية استدعت إيران في يوم الأحد ٣ فبراير ٢٠٠٨ السفير الفرنسي في طهران برنارد بوليتي ردا علي خطوة مماثلة من باريس قبل ذلك بيومين بعد توجيه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد إنتقادات عنيفة جديدة ضد إسرائيل ، حيث صرح بأن أيام إسرائيل أصبحت معدودة ، وذكرت وسائل الإعلام الإيرانية أن إيران إستدعت السفير احتجاجاً علي سياسات فرنسا المزدوجة بشأن

نشاطات إيران النووية السلمية وجرائم الإسرائيليين ضد الفلسطينيين . وقد حذر المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية من أن إيران ستعيد النظر بشأن موقفها تجاه باريس التي تتخذ موقفا متشددا من الملف النووي . كما إنتقد مشروع إقامة قاعدة فرنسية في دولة الإمارات ووصفه بأنه سيكون عاملا لإنعدام الإستقرار في المنطقة .

وفي الرابع من فبراير ٢٠٠٨ أعلن التلفزيون الإيراني الرسمي أن إيران أطلقت صاروخا يهدف إلي إختبار قدرتها علي إطلاق أول قمر صناعي للأبحاث في مدار حول الأرض في عام ٢٠٠٩ ، في خطوة ستزيد بلا شك من مخاوف الغرب من أنشطة إيران النووية . ويشبه هذا الصاروخ إلي حد بعيد الصاروخ شهاب ٣ البعيد المدى ، وقام الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بالعد التنازلي لإطلاق الصاروخ من غرفة التحكم وسط تكبير الحضور من المسؤولين . وذكر التلفزيون الإيراني أن القمر الصناعي وإسمه اميد سيحمل قمرا صناعيا إلي الفضاء قبل حلول مارس ٢٠٠٩ . وقال نجاد قبل إطلاق الصاروخ نريد أن يكون لنا وجود نشيط ومؤثر في الفضاء ، وأضاف إن تصنيع قمر صناعي وإطلاقه هو إنجاز مهم للغاية ، وقد سبق إطلاق الصاروخ إفتتاح الرئيس الإيراني لأول مجمع للأقمار الصناعية وأبحاث الفضاء . وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن نجاد تفقد المحطة الأرضية ومنصة إطلاق الأقمار الصناعية بالمجمع الواقع بمقر شركة الصناعات الإلكترونية الإيرانية في طهران . وقالت الوكالة أيضا إن العلماء الإيرانيين عكفوا علي مدي عشر سنوات علي تصميم وتصنيع قمر الاتصالات أميد لإجراء الأبحاث العلمية المتقدمة . هذا وتملك إيران حاليا قمرا صناعيا واحدا هو سينا - ١ تم إنتاجه في روسيا ووضع في المدار في أكتوبر ٢٠٠٥ بصاروخ روسي من طراز كوزموس ٣ إم أطلق من المنصة الروسية في بليسيتسك . ووصف البيت الأبيض الأمريكي قيام إيران بإطلاق الصاروخ بأنه أمر مؤسف وسيزيد من عزلة طهران عن المجتمع الدولي .

وعلي صعيد الأزمة النووية أقال رئيس الوزراء الروسي فيكتور أوبكوف في ٤ فبراير ٢٠٠٨ رئيس الوكالة النووية الروسية والمفاوض الرئيسي حول الملف النووي الإيراني سيرجي كيريينكو دون ذكر أسباب للإقالة .

وفي الخامس من فبراير ٢٠٠٨ نقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية عن مائير

داجان رئيس الموساد الإسرائيلي قوله أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في جلسة مغلقة للكنيست إن إيران تشكل حالياً التهديد الرئيسي لإسرائيل بسبب إصرارها علي إمتلاك السلاح النووي وأيضاً لدعمها دولاً مثل سوريا أو منظمات معادية لإسرائيل أبرزها حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية ، وقال إن إيران تطور صواريخ باليستية طويلة المدى بالإضافة إلي برنامج تخصيب اليورانيوم ، وأنها ستملك القوة النووية العسكرية خلال ثلاث سنوات علي حد تعبيره .

أما رد الفعل الروسي إزاء إطلاق إيران لصاروخ للفضاء فقد تميز بالشعور بالقلق حيث أعرب نائب وزير الخارجية الروسية الكسندر لوسيكوف عن قلق بلاده إزاء هذا ، وأشار إلي أن هذا التطور أثار الشكوك بشأن أهداف البرنامج النووي الإيراني ، حسبما أفادت وكالة الأنباء الروسية . وأشار لوسيكوف إلي أن الصواريخ طويلة المدى تمثل جزءاً من مكونات السلاح النووي . وهكذا صارت موسكو تشارك الغرب في المخاوف بشأن نيات طهران النووية بشكل متزايد . هذا وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الملف النووي الإيراني سيتصدر إهتماماتها خلال عام ٢٠٠٨ لحين الإنتهاء من جميع المسائل العالقة ومعرفة كل جوانب وأبعاد البرنامج النووي . بينما أعلنت جنوب أفريقيا معارضتها لسعي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إلي إستصدار قرار جديد يقضي بفرض مجموعة ثالثة من العقوبات علي إيران بسبب أنشطتها النووية .

وفي الثامن من فبراير ٢٠٠٨ أعلن غلام رضا انصاري السفير الإيراني لدي روسيا أن بلاده بدأت في بناء محطة ثانية للطاقة الذرية ، وجاء ذلك في الوقت الذي شدد فيه مصدر دبلوماسي إيراني رفيع في العاصمة النمساوية فيينا علي ضرورة أن يعمل مجلس الأمن الدولي علي دعم المفاوضات والتعاون بين طهران والوكالة الدولية للطاقة . وإعتبر المصدر أن إصدار قرار بفرض عقوبات علي إيران بسبب برنامجها النووي من شأنه أن يؤثر علي التعاون القائم مع الوكالة .

وفي كلمته يوم الإثنين ١١ فبراير ٢٠٠٨ أمام آلاف الإيرانيين الذين إحتشدوا في ميدان آزادي بوسط طهران للإحتفال بالذكرى التاسعة والعشرين لقيام الثورة الإسلامية الإيرانية ، شن الرئيس أحمدي نجاد هجوماً شرساً علي القوي الغربية ،

معتبراً أن قدرتها علي ممارسة المزيد من الضغوط ضد بلاده لوقف برنامجها النووي باتت محدودة ، وفي الوقت نفسه إتهم نجاد بعض معارضيه في الداخل بالخيانة وتسريب معلومات عن البرنامج النووي إلي أعداء إيران ، مؤكداً أنهم لن يستطيعوا الهرب من مخالب الدولة الإيرانية . وأكد نجاد أن بلاده لن تتراجع قيد أنملة عن تطوير قدراتها النووية ، وإعتبر أن أي محاولة من جهة أعداء بلاده لرفض عقوبات جديدة تعد بمثابة حماقة خاصة أن القوي الغربية باتت لا تملك سوي قصاصات ورق تلعب بها مقابل طهران . كما أعلن عن نية بلاده إطلاق صاروخين فضائيين خلال الشهور المقبلة لإرسال أول قمر صناعي محلي الصنع إلي الفضاء بحلول صيف عام ٢٠٠٨ .

وفي الثامن والعشرين من شهر فبراير ٢٠٠٨ تقدم الدكتور محمد البرادعي بتقريره حول البرنامج النووي الإيراني وأكد فيه علي أن الوكالة حققت تقدماً جيداً في معرفة تفاصيل هذا البرنامج بفضل زيادة تعاون طهران مشيراً في الوقت نفسه إلي أنه لا تزال هناك شكوك خطيرة حول طبيعة البرامج العسكرية . وقد إعتبر البرادعي هذا التقدم غير كاف وطالب إيران ببذل مجهود أكبر لتوضيح الوثائق التي قدمتها الوكالة لإيران . وأضاف أن المسألة الوحيدة التي لا تزال عالقة هي تقاعس إيران عن الرد علي معلومات مخابرات غربية بشأن رؤوس حربية ، وإجراء تجارب علي متفجرات قوية ، مشيراً إلي أن هذه القضية بالغة الأهمية ، حتي تستطيع الوكالة تحديد طبيعة برنامج إيران النووي .

ومن جانبه إعتبر كبير المفاوضين الإيرانيين سعيد جليلي تقرير الوكالة إيجابياً وأنه بمثابة إنتصار لإيران وأكد علي أن الملف النووي الإيراني قد تم إغلاقه . وقال إن نتائج تقرير الوكالة يثبت شرعية موقف إيران في تمسكها بسلامية برنامجها النووي . هذا في حين أعرب البيت الأبيض عن خيبة أمله من التقرير مؤكداً إعتزام واشنطن مواصلة الدفع تجاه تشديد العقوبات ضد طهران .

وفي فيينا أعلن دبلوماسيون أن الدول الأوروبية تعتزم طرح عرض جديد يتضمن حوافز إضافية لإيران ، في حال موافقتها علي وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم . ونقلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن المصادر الدبلوماسية أن

العرض الأوروبي سيكون الحلقة الأخيرة في إستراتيجية العصا والجزرة التي ينتهجها الغرب منذ فترة طويلة حيال إيران ، لحمل طهران علي التخلي عن طموحاتها النووية .

وأوضحت الصحيفة أن الدبلوماسيين وضعوا الخطوط العريضة لهذا العرض خلال الاجتماع الذي عقد في وزارة الخارجية الأمريكية وضم مسئولين كبارا من بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة . وقد جاء هذا في الوقت الذي عقد فيه مجلس الأمن في يوم الأربعاء ٢٧ فبراير ٢٠٠٨ جلسة مشاورات حول مسودة قرار تقدمت به بريطانيا والولايات المتحدة لفرض عقوبات جديدة علي إيران . وفي غضون ذلك هنا آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية ، بلاده علي نجاح برنامجها النووي ، واصفا إياه بالإنجاز المميز ، وأشار خامنئي إلي أن أحد أهم الإنجازات خلال الـ ٢٩ عاما الأخيرة منذ الثورة الإسلامية هو هذا البرنامج .

وفي إنتقاد نادر لسياسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد حيال إسرائيل ، إنتقد حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين الأسبق نجاد لإتباعه سياسة خارجية تفضل الشعارات علي الدبلوماسية تمهيدا للإنتخابات البرلمانية التي ستختبر شعبيته . وأشار روحاني إلي أن السياسة الخارجية لا تعني التغني بالشعارات أو إستخدام كلمات حماسية . وحذر روحاني ممثل القائد الأعلى للثورة الإسلامية في مجلس الأمن الوطني الأعلى من أنه إذا لعبت طهران دور صانع المشاكل فسيضطر المجتمع الدولي إلي مواجهتها .

وفي تطور مثير لموقفها تجاه حليفها القوية ، هددت موسكو في ٢٧ فبراير ٢٠٠٨ علي لسان مبعوثها لدي الأمم المتحدة بدعم فرض عقوبات جديدة علي طهران إذا لم توقف أنشطتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم خلال الأيام القليلة المقبلة ، وفي غضون ذلك أعلن خافيير سولانا ، منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي ، أن القوي الكبرى تناقش تحركات محتملة لإجتذاب إيران إلي المفاوضات بشأن برنامجها النووي .

ولم تكذ تمضي بضعة أيام وأقر مجلس الأمن بإجماع أربعة عشر عضوا

وإمتناع دولة واحدة عن التصويت هي أندونيسيا مشروع قرار ثالث بالعقوبات ضد إيران بسبب إستمرار برنامجها النووي . وينص مشروع القرار في صياغته النهائية التي تم التصديق عليها في يوم الإثنين ٣ مارس ٢٠٠٨ علي تشديد العقوبات المفروضة علي إيران لتشمل حظرا للسفر ، وتجميدا للأصول المالية لعدد من المسؤولين المرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني ، كما ينص أيضا علي حظر تصدير أي مواد تدخل في صناعة مواد حساسة ذات صلة بهذا البرنامج ، ومراقبة تطبيق الحظر ، مع الإشارة إلي أن إقرار المشروع يجعله ملزما لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي إعتبر فيه العديد من القوي الكبرى أن قرار فرض حزمة ثالثة من العقوبات ضد إيران بمثابة تحفيز للجهود الدبلوماسية لتسوية أزمة برنامجها النووي ، أعلنت طهران رفضها للعقوبات وهاجمت قرار مجلس الأمن بعنف وإتهمته بالخضوع للغرب وتقويض جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي أول تراجع لها عن موقفها أعلن وزير الخارجية الإيراني منوچهر متكي في يوم الأحد ٩ مارس ٢٠٠٨ أن بلاده مستعدة للتفاوض مع الإتحاد الأوروبي حول برنامجها النووي إذا كان ذلك سيؤدي إلي نتائج إيجابية ، وقال متكي في إفتتاح الملتقي الدولي لأنشطة إيران النووية السلمية الذي عقد في طهران إن بلاده تدعم المفاوضات البناءة التي تأتي بنتائج عملية . وأشار إلي أن جميع القضايا مطروحة للنقاش ، وإعتبر أن الحوار وتبادل وجهات النظر هو أفضل وسيلة لحل المشاكل الدولية المعقدة ، وأنه علي جميع أعضاء الوكالة الإلتزام بالمواثيق والقوانين والأعراف الدولية .

وتأتي هذه التصريحات بعد أيام قليلة من إعلان الرئيس الإيراني أحمددي نجاد أنه يستبعد إجراء أي محادثات مع الإتحاد الأوروبي بعد تبني مجلس الأمن القرار ١٨٠٣ الذي يقضي بتوقيع المزيد من العقوبات علي إيران .

وفي هذه الأثناء ، كشفت صحيفة صنداي تايمز البريطانية لأول مرة عن أن محسن فخرزاده ، المحاضر في مادة الفيزياء وأحد أبرز المسؤولين بالحرس الثوري

الإيراني هو أبو البرنامج النووي الإيراني ونظير عبد القدير خان في باكستان . وأشارت الصحيفة إلي أن مسئولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذكروا إسمه تحديدا كإحدى أكثر الشخصيات الإيرانية التي يرغبون في الإلتقاء بها بخصوص البرنامج النووي للبلاد ولكن السلطات الإيرانية رفضت مطالبهم المتكررة بهذا الشأن . وكشفت الصحيفة أيضا عن أن فخر زاده يت رأس المنظمة المسؤولة عن إدارة البرنامج النووي الإيراني وأن إختصاصاته تشمل أدق تفاصيل البرنامج ، ورجحت أن يكون هو رئيس مشروع ١١١ الإيراني والمعني بمحاولات إنتاج رؤوس نووية معدة للإنفجار عند إرتفاع ٢٠٠٠ قدم ويترتب عليه قدر هائل من الدمار علي مدي واسع .

وفيما يتعلق بفرض العقوبات علي طهران ، أكدت إيران أنها غير ملزمة بقرارات مجلس الأمن الدولي التي تضمنت فرض عقوبات بقرارات عليها بسبب برنامجها النووي ، وأعلنت أن هذه القرارات صدرت دون سند قانوني . هذا بينما أعلن مصدر دبلوماسي في منظمة الأمم المتحدة في فيينا أن إيران لا يحق لها طلب تعويض عن الخسائر التي تقول إنها تكبدتها من جراء العقوبات الدولية ، وأوضح المصدر أنه لا يجوز محاسبة المجتمع الدولي عن أفعاله وتصرفاته خلال إتخاذ قرارات معترف بها قانونا وتصدر وفقا لنظام مجلس الأمن والأمم المتحدة . وكانت إيران قد هددت بمقاضاة الدول الغربية وطلب تعويضات عن خسائرها بسبب العقوبات الدولية ، وجاء التهديد في رسالة بعث بها وزير الخارجية الإيراني منوچهر متكي إلي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ، وطالبت الرسالة الإيرانية الدول الغربية بالإعتذار إلي الأمة الإيرانية وتعويضها عن جميع الأضرار التي نزلت بها .

طبول الحرب تدق من جديد :

في الوقت الذي نفت فيه الصين تقديمها معلومات عن برنامج نووي عسكري إيراني للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أكدت المخابرات الروسية أن خيار توجيه ضربة عسكرية أمريكية قاصمة لإيران أصبح قريبا للغاية ، ورصدت المخابرات الروسية سلسلة من الأنشطة والتحركات العسكرية الأمريكية في المناطق المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية ، أهمها وجود إستعدادات عسكرية أمريكية جدية مشابهة لما تم القيام به قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، فضلا عن تزايد حجم ونوع الوجود البحري

الأمريكي في مياه الخليج العربي خلال الأشهر السابقة . وتتمثل تلك التعزيزات العسكرية في وصول السفينة الحربية الأمريكية ستينس إلي مياه الخليج وعلي متنها ٣٢٠٠ عنصر ، إضافة إلي تجهيز ٨٠٠ طائرة من طراز اف ١٦ و اف ١ للمشاركة في الهجوم ، ووصول ثمانى بوارج حربية أمريكية تعمل في مجال تقديم الدعم والإسناد بالإضافة إلي أربع غواصات نووية ومجموعة من بطاريات باتريوت المضادة للصواريخ في منطقة الخليج .

وذكرت المخابرات الروسية ، أن التوقيت الزمني للضربة لا يهم وزارة الدفاع الأمريكية بقدر ما يهمها أن تكون الضربة العسكرية إستباقية وقاصمة يتم خلالها القضاء علي القدرات العسكرية لطهران ، وذلك مقابل خسائر محدودة في صفوف القوات العسكرية الأمريكية .

كما كشفت مصادر دبلوماسية في فيينا النقاب عن أن إيران بدأت في تركيب أجهزة طرد مركزي متطورة في مفاعل نطنز لتخصيب اليورانيوم . وأكد مصدر مخابراتي رفض الكشف عن هويته لوكالة رويترز أن إيران بدأت في تركيب ٣٠٠ جهاز للطرد المركزي ، بعضها غاية في التطور ، والبعض الآخر يعتبر نموذجا أقدم قليلا .

وفي ٩ ابريل ٢٠٠٨ كشفت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية عن أن شركة سيمنز الألمانية للطاقة والأجهزة الإلكترونية سلمت إيران أنظمة مراقبة بيانات معقدة تسمح للحكومة الإيرانية برصد وتسجيل كافة المكالمات التي يتم إجراؤها بين إيران وإسرائيل كما ترصد حركة المرور والنقل الجوي والصفقات التجارية .

ومن جانبه أكد الرئيس الإيراني أن بلاده لن تتراجع عن تطوير قدراتها النووية علي الرغم من العقوبات الدولية ، وقال إنه في حالة مواصلة الدول الغربية تعنتها وفرض مزيد من العقوبات علي طهران ، فإن بلاده ستلقي إلي قمم أخرى في تطوير الأسلحة النووية وسنوجه صفة إلي وجوه هذه الدول .

وفي تصعيد جديد للمواجهة الإيرانية الأمريكية ، وقع حادث بحري جديد في يوم الجمعة ١١ أبريل ٢٠٠٨ بين سفينة تابعة للبحرية الأمريكية وزوارق إيرانية

سريعة في الخليج العربي ، وذكرت شبكة سي ان ان الإخبارية الأمريكية أن ثلاثة زوارق إيرانية إقتربت من سفينة الدورية الأمريكية تايفون وبدأت مناورات إستفزازية حول السفينة . وقد نفى مصدر في القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني أن تكون زوارقها قد دخلت في أي مواجهات مع سفينة عسكرية أمريكية في الخليج .

ونشرت صحيفة التايمز البريطانية تقريراً يشير إلى إكتشاف أقمار التجسس الصناعية لموقع سري في إيران يحتوي علي بطاريات صواريخ بعيدة المدى يمكن أن تصل إلي أوروبا . وأكدت صور القمر الصناعي أن إيران بنت منشأة جديدة مشابهة تماماً في تركيبها لمنشآت كوريا الشمالية للصواريخ بعيدة المدى . وكشفت صحيفة ها آرتس الإسرائيلية النقاب عن أن الولايات المتحدة وإسرائيل يسعيان لتكثيف الضغوط علي كوريا الشمالية لوقف تعاونها النووي مع إيران .

وقد إعترفت الخارجية الأمريكية بأنها كانت علي علم بإجراء الإتصالات السرية الخاصة مع إيران والتي كشف عنها في يوم الإثنين ١٤ أبريل ٢٠٠٨ الدبلوماسي الأمريكي السابق توم بيكيرنج ، وقالت الوزارة إنها لم تعترض علي مثل تلك الإتصالات التي تفترض أنها مستمرة بإعتبارها مناقشات خاصة وليست مباحثات رسمية بين الحكومتين . وذكر المتحدث بإسم الخارجية أن المبادرة التي قام بها بيكيرنج مع مجموعة من المتعاونين معه هدفها دعم الحوار غير الرسمي بين مواطنين أمريكيين وإيرانيين ، ومناقشة مجموعة واسعة من القضايا والمسائل التي تخص العلاقات بين الجانبين .

وفي طهران حذر الجنرال محمد رضا آشتياني ، نائب قائد أركان القوات الإيرانية ، من أن بلاده لن تتردد في إزالة إسرائيل من الوجود بشكل نهائي في حالة ما إذا حاولت الأخيرة مهاجمة بلاده .

وعلي عكس ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش في يوم السبت ١٢ أبريل ٢٠٠٨ من إلتزام واشنطن بإتباع الطرق الدبلوماسية مع إيران ، ذكرت مجلة نيوز ماكس الأمريكية أن الضربة العسكرية الأمريكية لإيران أصبحت وشيكة وأن هناك إستعدادات سياسية وعسكرية جارية في الولايات المتحدة وإسرائيل والمنطقة العربية

لمواجهة عواقب الهجوم المقبل ، وقالت المجلة إن إدارة بوش تعتبر أن هذا التوقيت هو الأفضل لتوجيه ضربة إلى إيران قبل أن تنجح في إنتاج أسلحة نووية وقبل أن يستطيع الرئيس الإيراني تنفيذ تهديده بمحو إسرائيل من الخريطة ، وأضافت إن إدارة بوش ترفض الآن تقرير المخابرات الأمريكية الذي صدر في ديسمبر ٢٠٠٧ والذي أكد علي أن إيران أوقفت برنامجها النووي العسكري في أواخر ٢٠٠٣ ، وأضافت أن صحيفة لوموند الفرنسية ذكرت في مارس ٢٠٠٨ أن إيران واصلت تطوير أسلحة نووية . وأشارت المجلة إلى أن المناورات العسكرية التي أجرتها إسرائيل مؤخرا وهي الأكبر في تاريخها وشملت تدريب السكان علي مواجهة هجمات بأسلحة كيميائية ، وإعتبرت المجلة أن هذه المناورات تأتي في إطار الإستعداد الإسرائيلي للمواجهة العسكرية المقبلة .

وفي غضون ذلك أخفق ممثلو الدول الخمس الكبرى وألمانيا والإتحاد الأوروبي المجتمعون في شنغهاي في يوم الأربعاء ١٦ أبريل ٢٠٠٨ في الإتفاق علي جدول أعمال للمفاوضات مع إيران لحثها علي التخلي عن برنامجها النووي ، إلا أن ممثلي القوي الكبرى إتفقوا علي مواصلة العمل لتحقيق هذا الغرض .

وإذا نظرنا إلي هذه التسريبات الإعلامية حول توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى إيران ، فإننا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدد بين الحين والآخر بهذه الضربة ، ثم تعود وتراجع عنها ، وتحاول إيران الرد علي مثل هذه التهديدات بإجراء مناورات عسكرية أو الإعلان عن إنتاج أسلحة جديدة ، والتهديد في نفس الوقت بأن ردها سيكون قاسيا . وتشير الأنباء إلي أن الولايات المتحدة إذا وجهت ضربة لإيران فإنها ستخطط لتنفيذ ضربة جوية وبحرية علي مواقع وأهداف حيوية إيرانية ، ولا شك أنه سيكون لها ردود فعل وعواقب خطيرة .

وخلال إستعراض عسكري ضخم بمناسبة يوم الجيش الإيراني ، أكد الرئيس أحمددي نجاد أن الجيش قادر علي رد أي عدوان يستهدف أراضيها ، مطالبا منطقة الشرق الأوسط والعالم بالإستعداد لتطورات كبرى وزوال القوي الشيطانية مشيرا إلي أن إيران أصبحت أقوي دولة علي وجه الأرض . وقد شاركت في الإستعراض العسكري عشرات المقاتلات الأمريكية من طراز إف ٤ وإف ٥ تعود إلي الستينيات

والسبعينيات من القرن الماضي ، كما شاركت مقاتلات الصاعقة وهي نسخة محلية الصنع مطورة من طائرات اف ٥ فضلا عن طائرات ميج ٢٩ .

وقد اختلفت الآراء حول تأثير العقوبات التي فرضت علي إيران كي تغير موقفها من البرنامج النووي ، فمن قائل بأنها ذات تأثير فعال ، ومن قائل أنها لم تؤثر بالقدر الكافي حتي تقنع طهران بتغيير مواقفها ، ويأتي ذلك في الوقت الذي دعا فيه رئيس الحكومة البريطانية جوردون براون إلي تشديد العقوبات الأوروبية ضد إيران لتستهدف بشكل خاص الإستثمار في قطاع الغاز الطبيعي المسال ، مشيرا إلي أن ذلك سيكون بمثابة رسالة أخرى إلي النظام الإيراني مفادها أن ما تصر عليه غير مقبول . ومن جانبه أكد الرئيس بوش أن أي شخص يعتقد أن برنامج التخصيب الإيراني لا يخدم أهدافا عسكرية هو إنسان ساذج . ورحب متحدث بإسم البيت الأبيض بتصريحات براون حول توسيع العقوبات علي إيران رغم أنها ترغب في أن تستهدف لندن البنوك الإيرانية وليس قطاع البتروكيماويات .

وفي العشرين من أبريل عام ٢٠٠٨ كشفت صحيفة الجارديان البريطانية عن عدة صفقات سلاح بين تجار بريطانيين وطهران ، مما أثار مخاوف المسؤولين البريطانيين من أن برنامج إيران النووي ربما يكون قد تلقي دعما قويا من مصادر بريطانية متقدمة . وأشار مصدر مسئول في وزارة الخارجية البريطانية إلي أن هناك أدلة تشير إلي أن إيران تطرق الأبواب الخلفية ، في إطار مساعيها لتجاوز العقوبات التي تتعرض لها ، وذلك عبر اللجوء إلي وسائل غير شرعية للحصول علي السلاح .

وقد جاء ذلك قبل يوم واحد من زيارة أولي هاینونن نائب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لطهران يوم الإثنين ٢١ أبريل ٢٠٠٨ علي رأس وفد فني متخصص لبحث التعاون بين الجانبين . وكان هاینونن قد قدم تقريرا للوكالة في ٢٥ فبراير ٢٠٠٨ يتضمن أدلة قدمتها دول أعضاء في الوكالة تشير إلي أن إيران ربما أجرت دراسة حول كيفية إستخدام التكنولوجيا النووية التي تمتلكها لإنتاج رؤوس نووية . وقد إجتمع هاینونن مع جواد وعيدي نائب رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ، وسط تأكيدات إيرانية بأن هذه الزيارة تهدف إلي تعزيز التعاون بين طهران والوكالة الدولية ، والتي تسعى بدورها لتبديد الشكوك المثارة حول الملف النووي الإيراني .

وصرح علي اصغر سلطانيه مندوب إيران لدي الوكالة الدولية للطاقة بأن المحادثات التي بدأت في يوم ٢٢ أبريل بين وفد الوكالة وبين مساعد الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني في طهران ، تؤكد سياسة إيران وعزمها علي مواصلة تعاونها التقني مع الوكالة . ونفي سلطانيه الإتهامات الموجهة لطهران بإستئناف مشروع سري لإنتاج أسلحة نووية . وأضاف أن إيران تخطط لتكوين ٥٤ ألف جهاز طرد مركزي خلال الفترة المقبلة لتأمين الوقود النووي اللازم سنويا لتشغيل مفاعل بوشهر .

وفي تحول عن موقفه السابق كشف الرئيس الإيراني أحمددي نجاد عن إستعداد بلاده لبحث مشروعها النووي مع أي دولة ، مشددا في الوقت نفسه علي عدم إستعداد إيران الرضوخ للضغوط الدولية لوقف أنشطتها في هذا الصدد . هذا وقد تم الإتفاق بين الوكالة وطهران خلال المباحثات المشار إليها سابقا علي تعاون طهران مع الوكالة بالتحقيق في إتهامات إيران بتطوير أسلحة نووية . وأشاد الدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة بقرار إيران ووصفه بالخطوة المهمة .

وفي إستعراض للقوة الأمريكية أمام إيران ، كشفت مصادر في البحرية الأمريكية أن حاملة الطائرات ابراهام لنكولن والمجموعة الضاربة التابعة لها وصلت إلي مياه الخليج لتحل محل الحاملة هاري ترومان في منطقة العمليات التابعة للأسطول الأمريكي الخامس . وكشفت تلك المصادر أن عملية التبدل ستجري للمرة الأولى في مياه الخليج عوضا عن بحر عمان لإرسال رسالة تظهر القوة أمام إيران .

خوافز جديدة لإيران :

مع بداية شهر مايو ٢٠٠٨ وافقت الدول الست الكبرى المشاركة في المباحثات حول البرنامج النووي الإيراني بلندن علي تقديم خوافز جديدة لإيران مقابل تخليها عن طموحاتها النووية . وقال وزير الخارجية البريطانية ديفيد ميليباند عقب الإجتماع الذي ضم وزراء خارجية الدول الست (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) ، إنه سيتم تقديم العرض الجديد إلي الحكومة الإيرانية ، وطالبها بالرد بشكل سريع علي العرض ، لكنه لم يوضح تفاصيل هذا العرض ، مكتفيا بالإشارة إلي أنه صيغة محدثة للخوافز التي تم إقتراحها علي النظام الإيراني عام ٢٠٠٦ ليتخلي

عن برنامجهِ النووي . وقال دبلوماسي في الإتحاد الأوروبي إن مساعدة إيران في تطوير طاقة نووية مدنية لا تزال جوهر عرض القوي الكبرى الجديد لطهران ، وإن العرض يشمل بنوداً إقتصادية قد تجعله أكثر إغراء . وفي إيران صرح السفير علي أصغر سلطانية مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن وفداً من الوكالة سيزور طهران في العاشر من شهر مايو لعقد جولة ثالثة من المباحثات بينهما .

وعقب ذلك كشف سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي النقاب عن أن القوي الكبرى تطالب طهران بوقف تخصيب اليورانيوم فقط خلال فترة التفاوض معها ، وقال إنه لم يتم الخوض في عقوبات جديدة برغم أن الأمريكيين يرون أن الضغط علي إيران يجب أن يبقى قائماً . وأشار لافروف إلي أن العرض يشمل مجالات الطاقة والتجارة والاستثمارات والأمن الإقليمي .

وفي الوقت نفسه أكد محمد علي حسين المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية أن شحنة المعدات الخاصة بأول محطة للطاقة النووية بإيران دخلت إلي الأراضي الإيرانية بعد أن كانت أذربايجان قد إحتجزتها وهي في طريقها قادمة من روسيا . وقال إن الشحنة في طريقها إلي محطة بوشهر النووية بعدما حصلت أذربايجان علي الوثائق التي طلبتها من روسيا .

وقد أعرب مصدر دبلوماسي إيراني عن إعتقاده بأن طهران لن تقبل بالعرض الذي تقدمت به الدول الخمس زائد واحد ، والذي يتمثل في وقف أنشطة إيران لتخصيب اليورانيوم خلال المفاوضات في مقابل حوافز كبيرة .

وفي تأكيد جديد علي تمسكها بحقها في إمتلاك تكنولوجيا نووية ، إستبعدت إيران في يوم الإثنين ٥ مايو ٢٠٠٨ إحتمال تعليق برنامجها النووي ، وأشارت إلي أنها لن تفكر في دراسة عرض الحوافز التي طرحتها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة لألمانيا ، الذي يحث طهران علي التخلي عن أنشطتها النووية .

وأوضح محمد علي حسيني المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية أن بلاده ترفض أي عرض أولي لا يعترف بحقوقها النووية ، ولذلك فإن طهران تدرس مثل

هذا العرض الذي ينتهك حقوقها علي حد قوله .

وفي الوقت الذي تسارع فيه إيران الخطي للتقدم ببرنامجه النووي ، حذرت إسرائيل في يوم الأربعاء ٧ مايو ٢٠٠٨ من أن طهران ستمتلك سلاحا نوويا بحلول منتصف عام ٢٠٠٩ وستتمكن بالتالي من البدء في تخصيب اليورانيوم علي المستوي العسكري خلال عام ٢٠٠٨ . وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست إن هذا التقويم سينقل تنبؤات إسرائيل فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني عاما بكامله إلي الورا أي من عام ٢٠٠٩ إلي أواخر عام ٢٠٠٨ .

وفي تلك الأثناء تسلم محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من المندوب الإيراني لدي الوكالة السفير علي أصغر سلطانية مجموعة من المقترحات الإيرانية حول سبل حل أزمتها النووية مع المجتمع الدولي ، وقد إقترحت طهران إقامة إتحادات لتخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي بمناطق مختلفة من العالم من بينها إيران .

وفي يوم الإثنين ٢٦ مايو ٢٠٠٨ قدم الدكتور البرادعي تقريره الجديد حول تطورات الملف النووي الإيراني ، والذي أشار فيه إلي إستمرار مخالفة طهران قرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن ، وجاء في التقرير أن إيران تمتلك ٣٥٠٠٠ جهاز طرد مركزي في منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم ، وأن مسألة سعيها لإملاك أسلحة نووية تحتاج إلي أجوبة ومزيد من التعاون لكشف غموضها .

وبينما إعتبرت إيران التقرير الأخير برهانا علي طبيعة برنامجها السلمية ، فإن أمريكا وأوروبا إعتبرته بمثابة إدانة صريحة بعدم تعاون طهران وتعمرها إخفاء معلومات أساسية حول أنشطتها النووية . وحول مزاعم عدم التعاون مع الوكالة أكد علي أصغر سلطانية مندوب طهران لدي الوكالة الدولية أن بلاده لم تترك سؤالا بشأن برنامجها النووي إلا وقدمت إجابات وتفسيرات في ٢٠٠ صفحة للوكالة .

وكان التقرير قد ذكر أن الدراسات التي إمتنعت إيران عن تقديم معلومات وافية حولها ، لا تقتصر علي تصنيع وتطوير رؤوس نووية ، ولكنها تتضمن نتائج صاروخية وإختبارات علي مواد متفجرة شديدة التعقيد ، فضلا عن الدراسات الخاصة

بتخصيب اليورانيوم .

وفور انتخاب علي لاريجاني رئيسا لمجلس الشوري الإيراني في يوم الأربعاء ٢٩ مايو ٢٠٠٨ هدد بإعادة إيران النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامجها النووي متهما الوكالة بالتآمر مع القوي الغربية الكبرى ضد بلاده . وفي نفس الوقت إنتقد لاريجاني التقرير الذي أصدرته الوكالة وإتهمت فيه طهران بعدم التعاون مع مفتشيها والتعتيم علي معلومات ومستندات لها أهمية خاصة في الكشف عن طبيعة البرنامج . وفي اليوم التالي (٣٠ مايو) أكدت إيران علي أن الوكالة يجب أن تتعامل مع برنامجها النووي بوصفه مسألة روتينية غير مقلقة ، مؤكدة أن الأدلة أثبتت عدم وجود ما يبرر إدراج البرنامج علي أجندة مجلس الأمن .

ومن جانب آخر وجه البرادعي إنتقادات شديدة للهجة لإيران ، ومع بدء أولى جلسات إجتماعات مجلس محافظي الوكالة أصدر بيانا مشددا طالب فيه إيران بإصدار كشف كامل حول برنامجها النووي ، حتي تصل الوكالة إلي نتيجة بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني في أسرع وقت ممكن .

وفي يوم الثلاثاء ٣ يونيو ٢٠٠٨ بدأت في العاصمة واشنطن أعمال المؤتمر السنوي للجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية ايباك ، وهي أكبر وأقوي جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة ، وقد بدأ المؤتمر أعماله بكلمة ألقاها السيناتور جون ماكين المرشح الجمهوري في إنتخابات الرئاسة الأمريكية ، حيث دعا في كلمته الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية في أنحاء العالم إلي سحب أموالها من إيران وعدم الإستثمار هناك ، وذلك ضمن مجموعة واسعة من العقوبات الإقتصادية الصارمة التي إقترحها . وقال ماكين إن مواصلة إيران لمحاولتها إمتلاك أسلحة نووية مخاطرة غير مقبولة وخطر لا يمكن السماح به .

وفي تحد جديد للإرادة الدولية ، أعلن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي أن بلاده ستواصل التمسك ببرنامجها النووي ، لكنه نفي سعيها لحيازة السلاح النووي . وأكد خامنئي في خطاب تليفزيوني وجهه إلي الأمة (في يوم الثلاثاء ٣

يونيو ٢٠٠٨) بمناسبة ذكرى رحيل مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني أن إيران تسعى للحصول علي الطاقة النووية لأغراض الإستخدام السلمي ، وستواصل هذا الطريق رغما عن أنف الأعداء علي حد قوله . وكان الرئيس الإيراني أحمددي نجاد قد واصل تصريحاته النارية قبل ذلك بيوم واحد (الإثنين ٢ يونيو) ضد الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين وصفهما بأنهما إقتربتا من الزوال ، وخص الولايات المتحدة بالقول بأنها قوة شيطانية وأن العد التنازلي لزوالها قد بدأ .

أما إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل فقد أكد أمام مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) علي ضرورة تشديد العقوبات المفروضة علي إيران ورفع مستواها إلي حد محاصرة أنشطة رجال الأعمال الإيرانيين وفرض حظر علي واردتها من البنزين .

وإستمراراً للتهديدات الإسرائيلية بشن حرب علي إيران ، أكد شأؤول موفاز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن بلاده قد تتخذ قرارا بشأن هجوم علي المنشآت النووية الإيرانية إذا أصرت طهران علي مواصلة برنامجها النووي العسكري . وأضاف موفاز في حديث لصحيفة ידיעות أحرونوت الإسرائيلية أنه لا يمكن شن مثل هذا الهجوم دون دعم الولايات المتحدة . وفي غضون ذلك إختتم مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعماله بمشاركة الدول الأعضاء الخمس والثلاثين في ظل إستمرار الخلاف حول الملف النووي الإيراني بين الدول الغربية من ناحية ومجموعة دول عدم الإنحياز من ناحية أخرى .

وفي تصريحات للبرادعي لمجلة ديرشبيجل الألمانية قال إن أي إجراء عسكري ضد إيران من طرف واحد يهدد إطار عمل المعاهدة الدولية للإنتشار النووي ، ويعتبر تهديدا للسلام في المنطقة ، يأتي ذلك في الوقت الذي إحتجت فيه طهران رسمياً لدي الأمم المتحدة عقب التصريحات التي أدلي بها وزير النقل الإسرائيلي شأؤول موفاز حول إحتمال شن هجوم عسكري علي المنشآت النووية الإيرانية .

وعلي صعيد آخر ، شن علي لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني في يوم السبت ٧ يونيو ٢٠٠٨ ، هجوما لاذعاً علي الوكالة الدولية وإتهمها بإنتهاج دبلوماسية الف

ليلة وليلة وأسلوب المماثلة في التعامل مع ملف بلاده النووي ، وجدد تهديداته بإعادة طهران النظر في علاقتها مع وكالة الطاقة .

هذا وقد قفز سعر برميل البترول ١١ دولارا في يوم واحد (٦ يونيو ٢٠٠٨) ليصل إلى ١٣٩ دولارا بعد التهديدات الإسرائيلية المذكورة ، خاصة وأن المتعاملين في أسواق البترول يخشون من أن يؤدي أي عمل عسكري ضد إيران إلى توقف عمليات نقل البترول عبر الخليج ، مما يؤدي بالتالي إلى المزيد من إرتفاع الأسعار . والمعروف أن إيران تعد ثاني أكبر منتج للبترول في منظمة اوبك .

وقد أكدت مصر أن رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة منع الإنتشار النووي يمثل عائقا مباشرا أمام حل المشكلة النووية الإيرانية ، وطالبت مصر الحكومة الإيرانية باتخاذ خطوات الثقة وإعطاء المصادقية للطبيعة السلمية لبرنامجها النووي ، والرد علي كافة إستفسارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وحدد السفير نبيل فهمي سفير مصر في واشنطن في يوم السبت ٧ يونيو الرؤية المصرية لحل المشكلة النووية الإيرانية ، وأوضح أنها تقوم علي ثلاث خطوات : أولها تعليق إيران لبرنامجها النووي بشكل مؤقت ، ثم منحها ضمانات بتوفير الوقود النووي لبرنامجها المدني ، وأخيرا بذل جهود جدية خلال فترة التعليق للتوصل إلي إجراءات إقليمية لضبط التسليح ، تستهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، علي أن ينطوي هذا الجهد علي التعامل مع القدرات النووية الإسرائيلية .

وفي يوم الإثنين الموافق ٩ يونيو ٢٠٠٨ كشفت وكالة رويترز النقاب عن أن مسودة بيان القمة الأوروبية - الأمريكية المقررة في يوم الثلاثاء ١٠ يونيو ستؤكد أن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مستعدتان لإتخاذ تدابير ضد إيران تضاف إلي العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة إذا ما رفضت طهران مطالب بوقف أنشطة نووية حساسة . وجاء في مشروع البيان الذي حصلت عليه رويترز والذي سيصدر عن القمة المنعقدة في سلفينيا أن الجانبين الأوروبي والأمريكي سيواصلان العمل معا من أجل إتخاذ إجراءات لضمان ألا تسئ البنوك الإيرانية إلي النظام المصرفي الدولي بأن تدعم إنتشار الأسلحة النووية والإرهاب . وكان الإتحاد الأوروبي قد تعهد بفرض عقوبات علي أكبر بنوك إيران ، ولكنه يريد أولا معرفة رد إيران علي عرض الحوافز

الجديد الذي أعدته القوي الكبرى كي توقف أنشطتها النووية ، وقد تقرر أن يحمل منسق السياسات الخارجية بالإنحد الأوروبى خافير سولانا هذه الحوافز إلى طهران قبل نهاية شهر يونيو .

وكانت صحيفة ديلي تلجراف البريطانية قد كشفت النقاب في يوم الإثنين ٩ يونيو ٢٠٠٨ عن أن الرئيس الإيرانى محمود أحمدي نجاد أصدر أوامره لكبار مديري البنوك الإيرانية لتحويل مليارات الدولارات قيمة الأرصدة الإيرانية في بنوك أوروبا إلى البنك المركزى الإيرانى ، وذلك بهدف منع تجميدها بسبب العقوبات الدولية المفروضة على بلاده . ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية غربية تأكيداً أن هذه العملية تتم عبر شبكة سرية ذات واجهة من الشركات العاملة في العديد من دول الخليج . ونقلت التلجراف عن عدد من الصحف الإيرانية إشارات إلى الشقاق الذى أحدثه هذا الإجراء بين نجاد وحاكم البنك المركزى الإيرانى طهماسب مظاهري ، الأمر الذى يؤكد ما يتردد حول عدم كفاءة نجاد الإقتصادية ، وهو ما يأتي في ظل حقيقة أن مظاهري يشغل هذا المنصب منذ تسعة أشهر فقط خلفاً لإبراهيم شيباني الذى إستقال من منصبه بسبب محاولة الرئيس الإيرانى فرض سيطرته على أنشطة بنوك الدولة . وكان نجاد قد تعرض للطمة الكبرى لى إستقالة وزير الإقتصاد الإيرانى من منصبه في أبريل ٢٠٠٨ بدعوى أن نجاد يطبق سياسات غير علمية .

وفي رد فعل على تصريحات موفاز حذر وزير الدفاع الإيرانى مصطفى محمد نجار من أنه إذا تجرأ أحد على إرتكاب مثل هذا العمل الأخرق فإن الرد سيكون موجعاً جداً . كما إنتقدت روسيا تصريحات موفاز وقالت الخارجية الروسية في بيان لها صدر يوم الإثنين ٩ يونيو ما كان ينبغى الإدلاء بمثل هذه التصريحات حتى ولو بصفة شخصية ، وأكد أنه لا بديل عن تسوية سلمية للمشكلة النووية الإيرانية ، وأن إستخدام القوة سيكون غير مقبول وغير مجد .

ويرى بعض المحللين أن هناك تبايناً بين إسرائيل وأمريكا في تقدير التهديد الإيرانى ، فإسرائيل ترى أن إيران النووية تشكل تهديداً وجودياً لها يجب مواجهته بصرف النظر عن التكلفة ، أما بالنسبة لأمريكا ، فإن الملف الإيرانى لا يمكن أن يكون تهديداً وجودياً بالنسبة لها ، وإنما هو أحد المواضيع التى تقلقها ، خاصة وأنها

تمتلك عددا من الخيارات للتعامل معه ، حيث يمكنها من خلال الدبلوماسية التوصل إلي تسويات مرضية فيما يتعلق بتأمين جنودها في العراق ومصادر الطاقة في الخليج عبر إتفاقيات تتم مع الدول العربية .

وفي كلمته أمام آخر قمة أمريكية أوروبية يشارك في فعاليتها بالعاصمة السلوفينية لوبلينا ، حذر الرئيس الأمريكي جورج بوش من الخطر الداهم الذي ستشكله إيران للعالم في حال تمكنت من الحصول علي سلاح نووي . وطالب بوش حلفاءه الأوروبيين بمواصلة العمل من أجل التأكيد لقادة إيران علي أنه لا خيار أمامهم سوي العزلة أو وقف تخصيب اليورانيوم ليحفظوا بعلاقات أفضل من الغرب . وبعد يوم واحد من تهديدات القمة الأمريكية الأوروبية بفرض عقوبات جديدة علي إيران ، هاجم الرئيس الإيراني أحمددي نجاد الرئيس الأمريكي جورج بوش وأكد أنه لا يمكن المساس بشبر واحد من أرض إيران المقدسة . وأوضح نجاد أن بوش أراد مهاجمة إيران لكنه خاف بعد إعتراضات القادة العسكريين ، كما شدد في تصريحات أدلي بها لوكالة ايسنا للأنباء علي أن طهران لن تتخلي عن كرامتها وبرنامجه النووي مقابل أي إجراءات .

وقد كشفت وثيقة نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية أن الحوافز التي قدمتها القوي الكبرى لإيران تشمل خمسة وعشرين عرضا تتضمن سلسلة من المساعدات التجارية والسياسية والمالية والزراعية ودعما في المجال النووي مقابل تخلي طهران عن تخصيب اليورانيوم ، وجاء ذلك في الوقت الذي رفضت فيه طهران وقف تخصيب اليورانيوم واعتبرته خطأ أحمر غير قابل للتفاوض . ومن التدابير الأساسية الواردة في هذا العرض إمكان حصول طهران علي مساعدة لبناء مفاعل يعمل بالمياه الخفيفة ويستفيد من التكنولوجيا المتطورة وضمانات قانونية تلزم الأطراف بتسليمها الوقود النووي اللازم . ومن التدابير المقترحة أيضا تقديم دعم لتطبيع العلاقات الإقتصادية والتجارية لإيران مع العالم من خلال مساعدة طهران علي العودة إلي الهيئات الدولية ومنها المنظمة العالمية للتجارة .

وتهدف بعض الإجراءات إلي تمكين إيران من تحقيق الإكتفاء الذاتي علي الصعيد الغذائي ، كما ينص العرض علي إمكان رفع القيود علي تصدير الطائرات إلي

إيران وتقديم مساعدة حتي تتمكن من الحصول علي الوسائل التي تعينها لمواجهة الكوارث الطبيعية كالهزات الأرضية .

وفي مؤتمر صحفي بالعاصمة الأوغندية كمبالا أعلن منوچهر متكي أن بلاده مستعدة للتفاوض حول مجموعة الحوافز الإقتصادية الجديدة التي عرضتها عليها القوي الكبرى لإقناعها بالحد من نشاطها في المجال النووي . وفي غضون ذلك ، وافقت لجنة الشئون المالية بمجلس الشيوخ الأمريكي علي مشروع قانون لتشديد العقوبات الأمريكية علي إيران .

وكشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن مسئولين أمريكيين صرحوا بأن إسرائيل قامت بمناورات عسكرية كبيرة في شهر يونيو ٢٠٠٨ كتدريب عملي علي قصف محتمل للمنشآت النووية الإيرانية . وأشارت الصحيفة إلي أن أكثر من مائة طائرة إسرائيلية من طراز اف ١٦ و اف ١٥ قد شاركت في المناورات التي جرت فوق شرق البحر المتوسط واليونان في الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠٠٨ . وذكرت الصحيفة أن تلك التدريبات ركزت علي توجيه ضربات بعيدة المدى وتكشف عن مدي جدية إسرائيل في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني .

وقد تسارعت وتيرة ردود الفعل الدولية عقب هذه الأخبار حيث هدد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بتقديم إستقالته من منصبه إذا تعرضت إيران لضربة عسكرية ، محذرا من أن أي هجوم علي إيران سيحول المنطقة إلي كرة من اللهب .

الدول الأوروبية تفرض عقوبات جديدة على إيران :

في الثالث والعشرين من يونيو ٢٠٠٨ أقرت الدول الأوروبية وبعد إصرار من الولايات المتحدة فرض عقوبات جديدة ضد إيران مع التمسك بسياستها القاضية بالتحاور مع طهران بموازاة إتخاذ إجراءات بحقها بسبب رفضها المتواصل تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم .

وتستهدف العقوبات الجديدة التي أقرها وزراء الزراعة وصيد الأسماك الأوروبيون بدون مناقشة بنك ملي أكبر المصارف التجارية الإيرانية والذي يملك

٣١٠٠ فرع بينها ١٦ في الخارج . وأوضح مسئولون أوروبيون أن نشاطات بنك ملي المتركة في هامبورج ولندن وباريس ستحظر فور دخول العقوبات حيز التنفيذ بنشرها في الجريدة الرسمية الأوروبية في يوم الرابع والعشرين من شهر يونيو . وتنص الإجراءات الجديدة أيضا علي إضافة أسماء جديدة تشمل مبدئيا ٢٠ شخصا و ١٥ كيانا إلي قائمة الأشخاص والمنظمات التي نصت العقوبات السابقة علي تجميد أموالهم وحظر منحهم تأشيرات دخول إلي دول الإتحاد الأوروبي ، إلا أن المسؤولين الأوروبيين لم يذكروا هذه الأسماء واكتفوا بذكر أنهم مسئولون وخبراء معروفون يارتباطهم بالبرنامج النووي والصاروخي الإيراني . وقال دبلوماسي أوروبي أن العقوبات الجديدة لا تطاول أي مسئول سياسي لأننا نريد إقامة حوار مع المسؤولين السياسيين . وبذلك يبقى الأوروبيون أوفياء للإستراتيجية التي يتبعونها منذ عام ٢٠٠٦ والتي تقضي بفرض عقوبات علي برنامج إيران النووي لحملها علي وقف عمليات التخصيب بموازاة عرض الحوار والتعاون السياسي والإقتصادي والتجاري علي طهران .

وبعد يومين من الإعلان عن العقوبات التي فرضها الإتحاد الأوروبي علي إيران نشر قائمة بأسماء ٢٥ شخصا ومؤسسة إيرانية شملت العقوبات الإقتصادية ، وتضمنت القائمة بنك ملي الذي وصفه الإتحاد بأنه يقدم الدعم للشركات العاملة في البرنامج النووي الإيراني ، هذا إلي جانب شركة صناعة الطيران الإيرانية . كما طالت العقوبات عددا من أبرز المسؤولين الإيرانيين وعلي رأسهم رضا آقا زاده رئيس وكالة الطاقة الذرية الإيرانية ، والجنرال علي حسين تاش رئيس الدائرة العامة للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ، بالإضافة إلي محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري . ويحظر علي كل الأفراد المدرجة أسماؤهم بالقائمة دخول دول الإتحاد الأوروبي ، كما تجمد أرصدهم في البنوك الأوروبية .

وفي عودة لموضوع الحوافز حثت مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثمانية إيران في يوم الجمعة ٢٧ يونيو ٢٠٠٨ علي الرد بإيجابية علي أحدث عرض قدم في سلسلة الحوافز الغربية لإقناع طهران بالتخلي عن أنشطتها النووية . وقال وزراء خارجية مجموعة الثماني في بيان صدر بعد إجتماع إستمر يومين في مدينة كيوتو

اليابانية : ندعو إيران إلي الرد علي خطة الحوافز التي تم تحديثها بطريقة بناءة ، كما حث وزراء الخارجية طهران علي إظهار مزيد من التعاون في تعاملاتها مع جيرانها في المنطقة . وإتفق الوزراء علي أن أسلوب المسار المزدوج من العقوبات والدبلوماسية يجب أن يستمر للوصول إلي حل دبلوماسي بشأن البرنامج النووي لإيران والدخول في مفاوضات مع المجتمع الدولي .

وفي تصعيد جديد ضد إسرائيل أعلن الجنرال محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري الإيراني أن إسرائيل بالكامل في مرمى الصواريخ الإيرانية . وأشار إلي أن أي هجوم سيكون قصير الأجل ، حيث أن قدرات إيران العلمية مختلفة عن سوريا والعراق . وقد جاءت تصريحات جعفري بعد أن نشرت وسائل الإعلام الأمريكية تقريراً كشف عن أن أكثر من مائة مقاتلة إسرائيلية أجرت مناورات عسكرية في بداية شهر يونيو ٢٠٠٨ للتدريب علي هجوم محتمل ضد إيران . وذكرت صحيفة وطن التركية في عددها الصادر في يوم السبت ٢٨ يونيو ٢٠٠٨ إن واشنطن عززت قدراتها الدفاعية في قاعدة إنجريك التي تستخدمها القوات الأمريكية في جنوب تركيا إستعداداً للعمليات العسكرية المرتقبة ضد إيران . ونقلت الصحيفة أن هذه القاعدة تضم ما بين ٥٠ و ٩٠ قنبلة ذرية .

وفي إطار التصعيد المتواصل لحرب التسريبات الإعلامية بين إيران وإسرائيل ، حذر شافيتي شافيت الرئيس السابق لجهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) من أن إسرائيل أمامها عام واحد لتدمير البرنامج النووي الإيراني ، وإلا فإنها ستضطر لمواجهة خطر التعرض لهجوم نووي .

كما أكد ضابط سابق بوحدة الأبحاث والتقويم بالجيش الإسرائيلي وهو يوسي كوبرفيسر أن الغرب بات يعول علي تل أبيب لضرب إيران . وعلي صعيد آخر أكد الأدميرال كيفن كوسجيف أحد كبار المسؤولين بالأسطول الخامس الأمريكي أن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران بإغلاق مضيق هرمز الذي تمر عبره ٤٠ ٪ من البترول الخام المستهلك عالمياً .

وذكرت بعض التقارير الصادرة عن معهد أبحاث الشرق الأوسط ميمري أن

أكثر ما يقلق القادة الإيرانيين الحاليين ليس مجرد تعرض بلادهم لضربات عسكرية ، ولكن تعرض النظام الحالي في الجمهورية الإسلامية لخطر التغيير في حالة القيام بهذه الضربات ، ولهذا أعدت السلطات الإيرانية ما يمكن تسميته بـ خطة الدفاع السلبي التي تتضمن إجراءات طوارئ شاملة يمكن القيام بها في حالة التعرض لهذه الضربة ، وذلك بهدف الحفاظ علي النظام الداخلي . وتنص هذه الخطة علي تولي ميليشيات البسيج الإيرانية التي تضم ١٢,٥ مليون متطوع نصفهم من النساء مسؤولية رئيسية في حماية الجبهة الداخلية في حالة تعرض إيران للحرب ، ويقال إن هذه الخطة يشرف عليها غلام رضا جلالی القائد الأسبق لقوات الحرس الثوري الإيراني ، والذي يشغل حالياً منصب رئيس منظمة خطة الدفاع السلبي .

وفي يوم الجمعة ٤ / ٧ / ٢٠٠٨ سلمت إيران خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية بالإتحاد الأوروبي ردها علي عرض الحوافز المقدم من الدول الست الكبرى ، وصرح مصدر دبلوماسي إيراني بارز في فيينا بأن المقترحات الإيرانية تتضمن سبل إيجاد أجواء سياسية مناسبة وبدء جولة جديدة من التعاون البناء بين الجانبين . كما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستجري مشاورات مع حلفائها بخصوص رد إيران علي عرض القوي العظمي الذي إقترحت فيه علي طهران توقيف أنشطة التخصيب مقابل الحوافز .

وفي أول رد فعل يصدر عنه منذ أن سلمت إيران ردها علي حزمة الحوافز الغربية ، أكد الرئيس الإيراني أحمدی نجاد في يوم الإثنين ٧ يوليو ٢٠٠٨ أن بلاده لن تتخلي عن حقها في تخصيب اليورانيوم ، ورفض مطالب القوي الكبرى في هذا الصدد ووصفها بأنها غير مشروعة . وقال نجاد خلال مؤتمر صحفي عقده فور وصوله ماليزيا للمشاركة في قمة مجموعة الدول الثماني النامية ، إن القوي الكبرى الست عرضت إجراء محادثات ولكنها في الوقت ذاته تهددنا وتقول إن علينا قبول مطلبها غير المشروع بوقف أنشطة التخصيب .

إستعراض القوة من جديد :

وإستمرارا لسياسة التصعيد الأمريكي ، أعلنت البحرية الأمريكية أنها ستجري

مناورة في الخليج وقال الجنرال بيتر هيدسون المتحدث بإسم الأسطول الخامس الأمريكي : إن الهدف من المناورة هو التدريب علي أساليب وإجراءات حماية البنية التحتية البحرية مثل منشآت البترول والغاز . وسوف تشارك في هذا التدريب سفينتان أمريكيتان إلي جانب سفينة حربية بريطانية وأخري من البحرين التي تستضيف الأسطول الخامس .

وفي تصعيد جديد بين إيران والولايات المتحدة ، هدد علي شيرازي ممثل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي ، بأن طهران ستحرق تل أبيب والأسطول العسكري الأمريكي في الخليج إذا تعرضت لهجوم ، في حين طلب الرئيس الإيراني بإجتماعات القواعد الأمريكية من شتي أنحاء العالم . ونقلت وكالة الطلبة الإيرانية عن شيرازي قوله : إن أول رصاصة سيطلقها الأمريكيون علي إيران سيعقبها قيام إيران بإحراق مصالحهم الحيوية في كل أنحاء العالم ، وأضاف شيرازي أن النظام الصهيوني يضغط علي المسؤولين في البيت الأبيض لمهاجمة إيران ، وحذرهم أنهم إذا إرتكبوا هذه الحماقة ستكون تل أبيب والسفن الحربية في الخليج أول ما تستهدفه إيران وتحرقه ، وشدد علي أنه لا يوجد جيش في العالم يمكنه مواجهة الأمة الإيرانية .

وفي تطور آخر ذكرت وكالات الأنباء الإيرانية أن وحدات جوية وبحرية من الحرس الثوري الإيراني بدأت مناورات صاروخية أطلقت عليها إسم الرسول الأعظم الثالث وذلك بعد ساعات من إعلان البحرية الأمريكية أنها تجري تدريبات في الخليج ، وكشفت وكالتا فارس ومهر للأنباء ، أن المناورات تجريها وحدات الصواريخ بالقوات الجوية والبحرية للحرس الثوري ، ومن جهتها ، أعلنت البحرية الأمريكية أن سفينتين أمريكيتين تشاركان في تدريبات مع سفينة حربية بريطانية وسفينة من البحرين .

وفي مقال لصحيفة لاربيليكا الإيطالية أكد علي أكبر ولايتي المستشار الدبلوماسي لخامنئي أن المرشد الأعلى سيجري المفاوضات بشأن البرنامج النووي شخصيا ، وأضاف إن خامنئي سيعفي الرئيس الإيراني من هذه المسؤولية ، وأوضح أن الدافع من وراء إتخاذ خامنئي هذا القرار ضرورة التوصل إلي حل وسط بسبب قلقه

من الوضع الناشئ بسبب البرنامج النووي الإيراني .

وبينما تتصاعد نبرة التهديد والوعيد بين طهران وواشنطن ، أجري الحرس الثوري الإيراني تجربة صاروخية صباح الأربعاء ٩ يوليو ٢٠٠٨ أطلق خلالها تسعة صواريخ بعيدة ومتوسطة المدى ، بينها نسخة معدلة من صاروخ شهاب ٣ البالغ مداه ألفا كيلو متر ويزن نحو طن تقريبا . وذلك في إطار المناورات الدفاعية التي تجريها إيران في الخليج ومضيق هرمز ووسط البلاد وتحمل اسم الرسول الأعظم ، وأكدت قناة العالم الإخبارية الإيرانية أن صاروخ شهاب ٣ بقدراته الجديدة قادر علي إصابة أهداف داخل إسرائيل بالإضافة إلي القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة . ونقلت وسائل الإعلام الإيرانية عن مصادر مسئولة تأكيدها أن هذه التهديدات تأتي كرد علي التهديدات الإسرائيلية والأمريكية المتواصلة لإيران .

وقد بثت قناة برس تي في الإيرانية التي تبث باللغة الإنجليزية مشاهد تظهر شهاب ٣ لدي إطلاقه في منطقة صحراوية لم تحدد في إيران وذلك من بين ٩ صواريخ أخرى تم إطلاقها خلال التجربة الصاروخية ، علي رأسها صاروخ زلزال الذي يصل مداه إلي ٤٠٠ كيلو متر ، وصاروخ فاتح ويصل مداه إلي ١٧٠ كيلو مترا . وذكرت القناة أن أكثر ما يميز هذه المناورات عن مثيلاتها التي تم تنفيذها في السابق هو تنامي القدرة الصاروخية للجمهورية الإيرانية كما ونوعا ، وأن الأهداف الرئيسية لهذه المناورات هي التدريب علي الرد السريع والحاسم علي أي هجوم محتمل وإطلاق عدد كبير من الصواريخ في آن واحد .

وكانت السفن الحربية الأمريكية والبريطانية قد أنهت في يوم الثلاثاء ٨ يوليو خمسة أيام من المناورات العسكرية في الخليج شملت أمن المنشآت البترولية ، وفقا لما أعلنه الأسطول الأمريكي الخامس ومقره في البحرين .

وفي رد فعل فوري علي التصعيد الإيراني ندد البيت الأبيض في يوم الأربعاء ٩ يوليو ٢٠٠٨ بالتجارب الصاروخية الإيرانية والتي تحاول التأكيد من خلالها أن إسرائيل تقع في نطاق أهدافها ، وطالب طهران بالوقف الفوري لعمليات تطوير الصواريخ ذاتية الدفع والإمتناع عن إجراء المزيد من التجارب الصاروخية إذا أرادت

حقاً أن تكسب ثقة العالم . وشدد البيت الأبيض علي أن أمريكا ومجلس الأمن ملتزمان بالمسار الدبلوماسي في معالجة الملف النووي الإيراني .

وكان من نتيجة هذه المناورات أن صرح مصدر مسئول في منظمة أوبك بأن الإرتفاع الذي شهدته أسعار البترول في يوم الأربعاء ٩ يوليو في الأسواق العالمية يرجع إلي المخاوف بشأن الإمدادات ، بعد أن أجرت إيران إختبارات علي إطلاق صواريخ شهاب معدلة بعيدة ومتوسطة المدى ، وإرتفع سعر خام القياس الأوروبي مزيج برنت في بورصة لندن للمعاملات الآجلة بأكثر من دولار ليصل إلي ١٣٧،٤٥ دولار للبرميل ، وكانت أسعار البترول قد تراجعت أكثر من ١٠ دولارات خلال اليومين السابقين علي الرغم من تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني بعد إزدياد الحديث عن الركود الإقتصادي الأمريكي ، مما أثر سلباً علي أسعار أسهم الشركات النفطية العملاقة وأسعار أسهم الشركات المالية والمصارف والشركات الصناعية .

ومن ردود أفعال تلك المناورات أيضاً أن مصادر كويتية مطلعة أكدت علي أن الأجهزة الأمنية المختصة بدأت في إتخاذ خطوات عملية ضمن خطة خليجية مشتركة لمواجهة التطورات الأخيرة في الملف النووي الإيراني ، وما صاحبها من تهديدات إيرانية بإغلاق مضيق هرمز حال تعرض منشآتها النووية لهجوم أمريكي وإسرائيلي . وأوضحت المصادر أن أهم محاور تلك الخطة هو تفعيل دور قوات درع الجزيرة خلال المرحلة المقبلة لمواجهة أي تهديدات عسكرية متوقعة مع تكثيف إجراءات حماية المنشآت والمؤسسات الحيوية سواء العسكرية أو الإقتصادية .

وعلي الرغم من الضغوط الدولية المكثفة لوقف التصعيد الإيراني في المواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل ، أطلق الجيش الإيراني المزيد من الصواريخ في منطقة الخليج وذلك في اليوم الثالث من المناورة الحربية التي أسهمت في زيادة حدة التوتر بين الجمهورية الإسلامية والغرب ، وأوضح التلفزيون الإيراني أن اليوم الثالث من مناورات الرسول الأعظم شهد إطلاق صواريخ بر - بحر و أرض - أرض و بحر - جو كما إشتملت المناورات علي إطلاق طوربيد الحوت الذي كشفت عنه إيران في أبريل ٢٠٠٦ ، ووصفته آنذاك بأنه سلاح بالغ السرعة قادر علي ضرب غواصات العدو ، وتأتي هذه التجارب الصاروخية الإيرانية الجديدة كرد سريع وحاسم علي

تأكيدات كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية ، أن الولايات المتحدة مستعدة للدفاع عن مصالحها وحلفائها في مواجهة التهديدات الإيرانية لإسرائيل ، وأوضحت رايس في يوم الخميس ١٠ يوليو ٢٠٠٨ أن الولايات المتحدة تريد أن تبعث برسالة إلى إيران مفادها أن واشنطن حريصة علي الدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها ، وأشارت أن بلادها تتعامل بجدية كبيرة جدا مع إلزامها بمساعدة حلفائها في الدفاع عن أنفسهم ، ونبهت إلي أن الأمر لا يجب أن يختلط علي أحد بهذا الشأن . وبرغم اللهجة العسكرية التي حملها تحذير رايس ، إلا أن البيت الأبيض قلل من مخاطر نشوب حرب بين إيران والولايات المتحدة ، وإكتفي بمطالبة طهران بوقف تجاربها الصاروخية .

وفي الوقت نفسه كشفت صحيفة ها آرتس عن أن إسرائيل ستعرض طائرة متقدمة قادرة علي التجسس علي إيران خلال ساعات وذلك بعد يوم واحد من التجارب الصاروخية الإيرانية التي تهدد الأمن الإسرائيلي ، وقالت الصحيفة إن شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية التي تديرها الدولة تعزم عرض طائرتها إيتام داخل الشركة في غضون الساعات القليلة المقبلة . كما عرضت إسرائيل في يوم الخميس ١٠ يوليو ٢٠٠٨ طائرة ركاب نفائة صغيرة معدلة قد تقوم بدور أساسي في أي هجوم إسرائيلي علي إيران وذلك قبل عرضها لأول مرة في معرض طيران دولي . ومن ناحيته شكك عوزي روبين مدير البرامج السابق بمؤسسة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية هوما في أن إيران إختبرت في يوم الأربعاء الموافق ٩ يوليو ٢٠٠٨ نسخة معدلة من صاروخ شهاب ٣ وأشار إلي أنه علي عكس المزاعم التي ترددت فإن مداه لا يتجاوز ١٣٠٠ كيلومتر ، وليس ٢٠٠٠ كيلومتر .

وفي خطوة جديدة من نوعها ، أعربت الولايات المتحدة عن إستعدادها للإنضمام للمفاوضات التي تقودها الدول الخمس الكبرى مع إيران بعد ستة أسابيع من بدئها في حالة قبول إيران مجموعة الحوافز التي عرضتها عليها الدول الكبرى لحل مشكلة برنامجها النووي . وأعلنت وكالة الأنباء الإيرانية أن خافيير سولانا سيجمع مع أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي وكبير المفاوضين الإيرانيين حول الملف النووي سعيد جليلي في التاسع عشر من شهر يوليو ٢٠٠٨ في جنيف للبحث عن أسس

مشتركة يمكن من خلالها بدء المفاوضات .

وكشف مسئول بارز في وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون عن أن الرئيس الأمريكي جورج بوش أبلغ إسرائيل بأنه قد يوافق مستقبلا علي قيامها بتوجيه ضربة عسكرية إلي إيران إذا ما أخفقت المفاوضات الدبلوماسية معها لإثباتها عن برنامجها النووي . وأفادت صحيفة صنداي تايمز البريطانية نقلا عن المسئول الأمريكي أن الرئيس بوش أعطي إسرائيل الضوء الأخضر لمواصلة إستعداداتها لمهاجمة المواقع النووية الإيرانية الرئيسية وذلك رغم معارضة كبار العسكريين الأمريكيين ، والمخاوف من العواقب العسكرية والإقتصادية والسياسية لذلك .

وفي المقابل حذر الرئيس الإيراني أحمدي نجاد من أن بلاده ستقطع أيدي أي عدو يهاجمها ، وأشار إلي أن التجارب التي أجرتها إيران مؤخرا ما هي إلا جزء صغير من قدراتها الدفاعية ، وأضاف إنها مستعدة للكشف عن المزيد من القدرات إذا ما إقتضي الأمر . كما أكدت إيران في يوم الإثنين ١٤ يوليو ٢٠٠٨ علي أن التجارب الصاروخية التي أجرتها في الأسبوع السابق في إطار مناورات الرسول الأعظم ستدعم موقفها في الجهود الدبلوماسية المبذولة لبحث الأزمة النووية الإيرانية ، وأوضح نصر الله عزتي نائب وزير الدفاع الإيراني أن المناورات ساعدت في دعم الموقف الإيراني علي طاولة المفاوضات .

ومن جهة أخرى وافقت لجنة المؤسسات المالية بمجلس الشيوخ الأمريكي في يوم الثلاثاء ١٥ يوليو ٢٠٠٨ علي تشديد العقوبات التجارية والإقتصادية ضد طهران ، هذا بينما واصلت إيران إستعراض قدراتها العسكرية ، وكشفت عن أن القوات الجوية الإيرانية تعتزم إجراء تدريبات قتالية دفاعية واسعة النطاق ، وذلك بعد أسبوع واحد من تجربة إطلاق صواريخ في مناورات حربية إنتقدها الغرب . وأوضح قائد القوات الجوية أحمد ميجاني أن التدريبات الجديدة ستجري في المستقبل القريب . وتشير التقديرات إلي أن إيران تمتلك ٢٨٠ طائرة قتالية ، تشمل طائرات ميج ٢٩ روسية الصنع ، لكن يمكن تشغيل ٨٠ ٪ فقط أو أقل من هذه الطائرات . وتأتي التجارب الإيرانية في الوقت الذي أكدت فيه وزارة الدفاع الأمريكية أن إيران لديها القدرة علي إطلاق صاروخ ذاتي الدفع ، يمكنه إصابة أجزاء من جنوب وشرق أوروبا . وتؤكد

البنتاجون أن إيران تعكف حاليا علي تطويرها صاروخا يعمل بالوقود الصلب ويعرف بإسم عاشوراء ويبلغ مداه ٢٠٠٠ كيلو متر .

وفي تغير واضح في السياسة الأمريكية ، أعلنت واشنطنون أنها تعتزم إفاد ويليام بيرنز نائب وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية للمشاركة في الإجتماع المرتقب بين كبير المفاوضين الإيرانيين سعيد جليلي وخافيير سولانا في جنيف ، وذلك بهدف الحصول علي رد إيران علي عرض الحوافز الأوروبية الذي طرحته الدول الست الكبرى علي إيران منذ عدة أسابيع .

وفي خضم الزخم الدبلوماسي حول الأزمة النووية الإيرانية ، كشفت صحيفة الجارديان البريطانية النقاب عن أن الولايات المتحدة ستعلن في شهر أغسطس ٢٠٠٨ عن فتح شعبة لرعاية المصالح في طهران شبيهة بتلك الموجودة في كوبا ، وذلك للمرة الأولى منذ ثلاثين عاما .

وفي ختام مفاوضات جنيف ، أعلن خافيير سولانا أن محاولات إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي لا تحقق تقدما كافيا . وأشار سولانا بعد لقائه مع سعيد جليلي وبحضور أمريكي لأول مرة ممثلا في ويليام بيرنز إلي أن طهران لم تقدم إجابة واضحة علي عرض الحوافز الإيجابية الذي قدمته الدول الكبرى . هذا في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الإيراني أن بلاده تمتلك ستة آلاف جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم وأن بلاده وسعت برنامجها النووي بالرغم من الضغوط الدولية . وقد شكك مسئولون إسرائيليون في إمتلاك طهران لهذا العدد من الأجهزة ، وذكروا أنها تمتلك ما بين ٣٤٠٠ و ٣٥٠٠ جهاز فقط .

وفي تصعيد أمريكي جديد ضد إيران ، أعلن إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي أن واشنطن ستربط إسرائيل قريبا بنظمين متقدمين لرصد الصواريخ سيعززان الإستعداد الإسرائيلي في مواجهة التهديدات الإيرانية ، وأن البلدين يجريان مباحثات متقدمة بشأن تحديث الدرع الإسرائيلية للصواريخ الذاتية الدفع ارو ٢ .

وقد أكد مسئولون أمريكيون أن إيران فشلت في الحصول علي دعم أصدقائها في حركة عدم الإنحياز ، من أجل رفع العقوبات الدولية عنها وإبعاد مجلس الأمن

عن الخلاف حول برنامجها النووي ، وقال مسئولون بوزارة الخارجية الأمريكية أن البيان الختامي لإجتماع وزراء خارجية حركة عدم الإنحياز ، الذي إستضافته طهران في نهاية شهر يوليو ، أسقط نقاطا كانت إيران قد أضافتها لدعم موقفها في الأزمة النووية .

وفي الوقت الذي دفعت فيه الولايات المتحدة بإتجاه فرض مزيد من العقوبات الإقتصادية علي إيران بعد إنتهاء المهلة التي حددتها الدول الكبرى لطهران لوقف برنامجها النووي ، أعلن الحرس الثوري الإيراني في يوم الإثنين ٤ أغسطس ٢٠٠٨ أنه إختبر سلاحا بحريا يمكن أن يدمر أي سفينة علي بعد ٣٠٠ كيلو متر ، ومن جانبها أكدت الخارجية الأمريكية في نفس التوقيت أن إيران لم تترك أمام مجلس الأمن خيارا سوي تشديد العقوبات عليها ، لتجاهلها للمطالب الدولية بتجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم . وقررت دول الإتحاد الأوروبي تطبيق العقوبات التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٠٣ في شكل حازم ، حيث قرر الإتحاد خفض الدعم المالي الحكومي للتبادلات التجارية مع إيران علي أن يعزز المراقبة البحرية لكل الحمولات التي تعتبر مشبوهة من إيران وإليها .

وبعد رد طهران الغامض علي عرض الحوافز الغربية أجرت الدول الست الكبار المعنية بالملف مباحثات عبر دائرة تلفزيونية حول إمكانية فرض عقوبات جديدة علي طهران أو مواصلة الحوار معها عقب رفضها وقف تخصيب اليورانيوم . وقد أصدرت الحكومة الإيرانية أوامرها لشركة البترول الوطنية الإيرانية بإيداع عائداتها من صادرات البترول في بنوك محددة ، في مسعي لتفادي التأثير بتشديد العقوبات الدولية ضد طهران .

وفي الثامن عشر من أغسطس ٢٠٠٨ تجدد الجدل الدولي حول القدرات التسليحية لإيران ، عقب إعلان طهران إطلاقها صاروخا يحمل مجسما لقمر صناعي ، وتطويرها خصائص عدد من مقاتلاتها بما يجعلها أكثر قدرة علي إستهداف الأراضي الإسرائيلية ، حيث أعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء تجربة إطلاق الصاروخ سفير المصنوع محليا في إيران ، والذي أكد المسئولون الإيرانيون أنه نجح في وضع قمر صناعي تجريبي في المدار .

وفي الخامس والعشرين من شهر أغسطس ٢٠٠٨ قامت وزارة الدفاع الإيرانية بتدشين خط إنتاج غواصة محلية الصنع من طراز قائم كما أطلقت الغواصة غدير رسميا بالخدمة في الأسطول البحري الإيراني . وقال وزير الدفاع الإيراني العميد مصطفى محمد نجار إن الغواصة قائم تعتبر من أنواع الغواصات المتوسطة والقادرة علي حمل وإطلاق مختلف أنواع الطوربيدات والصواريخ تحت البحر بالإضافة إلي نقل أفراد للقيام بعمليات خاصة .

وفي تطور جديد أعلنت إيران في يوم الجمعة ٢٩ أغسطس ٢٠٠٨ أنها أصبحت تمتلك نحو أربعة آلاف جهاز طرد مركزي تعمل في مفاعلها النووي نطنز لتخصيب اليورانيوم الواقع وسط البلاد . كما أعلنت أنها إتفقت مع نيجيريا علي التعاون السلمي في مجال التكنولوجيا النووية ، وذلك لمساعدة تلك الدولة الأفريقية التي تعد أكبر منتج للبترول في القارة السمراء علي زيادة إنتاجها من الكهرباء .

هذا وقد بدأت القوات المسلحة الإيرانية في يوم الإثنين ٨ سبتمبر ٢٠٠٨ سلسلة من المناورات العسكرية إستمرت لمدة ثلاثة أيام ، تضمنت أنظمة دفاعية مضادة للطائرات . وقالت وكالة الأنباء الطلابية إن كلا من الحرس الثوري الإيراني والجيش النظامي يشارك في المناورات ، وذكرت بعض المصادر الصحفية بأن الهدف من هذه المناورات هو الحفاظ علي درجة إستعداد القوات المقاتلة وإختبار الأسلحة وخطط دفاعية جديدة . وقد تزامن ذلك مع تصاعد التكهنات بخصوص إحتمال شن ضربة أمريكية أو إسرائيلية لمنشآت إيران النووية ، وفي تطور آخر أكد المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية حسن قشقاوي أن المباحثات بشأن الملف النووي الإيراني مستمرة بين كبار المسؤولين الإيرانيين ومجموعة ٥ + ١ في أجواء إيجابية ، ومن ناحية أخرى ذكر راديو طهران أن وزارة الداخلية الإيرانية حددت يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٩ موعدا لإجراء الإنتخابات الرئاسية في البلاد والتي سيسعي خلالها الرئيس محمود أحمدي نجاد للفوز بفترة ولاية ثانية .

وفي يوم الإثنين الموافق ٨ سبتمبر ٢٠٠٨ ذكرت وكالة إيتار تاس و إنتر فاكس الروسيتان للأنباء أن تشغيل مفاعل بوشهر الإيراني النووي سيصل إلي مرحلة اللاعودة بحلول شهر فبراير ٢٠٠٩ ، وسوف يتم إتخاذ العديد من الإجراءات الفنية

التي ستجعل من عملية تشغيل أول مفاعل في بوشهر لا عودة عنها .

وفي تصعيد جديد بين إيران وإسرائيل ، طالبت إيران برد حازم وواضح من الأمم المتحدة علي ما سمته تهديدات خطيرة موجهة إليها من إسرائيل ، مؤكدة أنها لن تتردد في الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم . وقد حدث هذا إثر تهديدات إسرائيلية بختف محمود أحمددي نجاد والقيام بعمل عسكري ضد طهران . هذا بينما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستفرض عقوبات علي شركة الخطوط الجوية للجمهورية الإسلامية في إيران و ١٨ شركة تابعة لها ، لإتهامها بالمشاركة في جهود إيران لحيازة السلاح النووي .

وفي هذه الأثناء أعلن مصطفى محمد نجار وزير الدفاع الإيراني أن القوات المسلحة الإيرانية تنوي إجراء مناورات عسكرية في الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر ٢٠٠٨ تحمل إسم المدافعون عن سماء البلاد ، وأكد نجار أن إجراء المناورات من قبل القوات المسلحة الإيرانية يأتي في إطار دعم القدرة القتالية وإختيار التكتيكات القتالية الحديثة . وفي الخامس عشر من شهر سبتمبر ٢٠٠٨ أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً جديداً حول الأنشطة النووية الإيرانية أكدت فيه أن التحقيق في المزاعم التي تحدثت عن إجراء إيران أبحاثاً سرية لصنع قنبلة نووية وصل إلي طريق مسدود لأن طهران تعزف عن التعاون ، وأنها لا تزال عاجزة عن تحديد طبيعة البرنامج النووي الإيراني الحقيقية . وأضافت الوكالة أن إيران زادت عدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم إلي ٣٨٢٠ جهازاً مقارنة بـ ٣٣٠٠ في شهر مايو ٢٠٠٨ وأنه يجري تركيب أكثر من ٢٠٠٠ جهاز آخر . إلا أن التقرير أوضح في الوقت نفسه أن إيران أمامها شوط فيما يبدو قبل الوصول لمرحلة تخصيب كم كاف من اليورانيوم لصنع قنبلة نووية . وقال مسئولون في الأمم المتحدة أن إيران تمتلك حتي الآن مخزونا من اليورانيوم يزن ٤٨٠ كيلو جراماً (مخصب) بدرجة منخفضة ، وأنها ستحتاج إلي ١٧٠٠ كيلو جرام لتحويله إلي يورانيوم مخصب بدرجة عالية لصنع قنبلة ذرية . وأعربت الوكالة عن أسفها لغياب أي تقدم في المحادثات مع طهران حول طبيعة برنامجها النووي .

ومن جانبها حملت إيران الوكالة في ١٥ / ٩ / ٢٠٠٨ مسؤولية عدم تحقيق

التقدم المرجو ، وإثر صدور تقرير وكالة الطاقة ، هددت واشنطن طهران بفرض عقوبات جديدة عليها . كما إنضمت بريطانيا إلي ركب حليفها الولايات المتحدة وإتهمت إيران بالإستهانة بالوكالة الدولية مؤكدة أنها ستسعي سعيًا حثيثًا لفرض مزيد من العقوبات علي طهران . ومن جانبها ذكرت ألمانيا أيضا أنها ستخير إيران بين قبول عرض وقف تخصيص اليورانيوم الذي قدمته القوي العالمية أو الذهاب إلي مجلس الأمن .

وبعد صدور تقرير الوكالة الدولية بيوم واحد أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا) أن القيادة الإيرانية منحت سلطات كاملة للحرس الثوري للدفاع عن مياه الخليج العربي ضد أي هجوم ، وفي غضون ذلك أعلن علي أصغر سلطانية مندوب إيران لدي الوكالة الذرية في فيينا أن تقرير محمد البرادعي الأمين العام للوكالة يحمل رسالة إيجابية موجهة إلي المجتمع الدولي تؤكد أن الوكالة لم تعثر علي أي إثبات بوجود أي تحريف في المواد أو الأنشطة النووية ، بما فيها عمليات تخصيب اليورانيوم .

وكما أعلنت أمريكا وإنجلترا عن سعيهما لفرض عقوبات جديدة علي إيران ، كذلك أعلنت فرنسا نفس الشيء ، وأعلن المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية عن عزم الدول الست الكبرى علي عقد إجتماع في واشنطن يوم الجمعة ١٩ / ٩ لمناقشة سبل جديدة لإقناع إيران بالتخلي عن تخصيب اليورانيوم ، خاصة بعد فشل المحادثات التي جرت بين وزير الخارجية الألمانية ونظيره الإيراني في برلين في يوم ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ ورفض طهران الإستجابة للعرض الدولي الذي قدمته الدول الخمس الكبرى .

وقد كشفت الوكالة الدولية للطاقة عن وثائق وصور تشير لمحاولات إيران تعديل أحد صواريخها ليحمل قنبلة نووية ، وذلك وسط نفي من إيران ووصفها المستندات الجديدة بأنها مزيفة . وقد ذكر رئيس عمليات التفتيش بمنطقة الشرق الأوسط أن هذه المستندات والصور تكشف عن محاولات العلماء الإيرانيين إعادة تصميم الصاروخ شهاب ٣ وتعديل رأس الصاروخ بما سمح له بحمل قنبلة نووية .

وفي يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٨/٩/١٩ بدأت القوي الكبرى مباحثات في واشنطن بشأن فرض مجموعة رابعة من عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران ، وذلك بسبب رفضها التخلي عن أنشطتها النووية ، إلا أن روسيا والصين تترددان في تأييد هذا السعي .

وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٩/٢٠ أن مندوبي الدول الست الكبرى إتفقوا علي تأكيد إلزامهم الجماعي بالإستمرار في إستراتيجيتهم المزدوجة ، في إشارة إلي سياسة العقوبات المتدرجة مع تقديم بعض الحوافز إلي طهران . جاء ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الخارجية الروسية في بيان لها أن موسكو عارضت خلال إجتماع الدول الست الكبرى تبني مجلس الأمن الدولي لعقوبات جديدة ضد إيران ، وأنها تؤكد علي ضرورة متابعة الجهود للعودة إلي الحوار البناء مع طهران بهدف التقدم في مسار التفاوض .

وفي خطابه الذي ألقاه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد أمام عرض عسكري بمناسبة ذكرى إندلاع الحرب الإيرانية العراقية في سبتمبر ١٩٨٠ أكد الرئيس الإيراني علي أن الجيش الإيراني سيقطع يد أي معتد يحاول إستهداف منشآت بلاده النووية ، مشيراً إلي أن العقوبات التي تفرض علي طهران من أجل عزلها دولياً لن تحقق نجاحاً . وفي غضون ذلك أكد المتحدث بإسم الخارجية الألمانية أن بلاده أبدت تحفظها بشأن فرض عقوبات جديدة علي إيران ، مشيراً إلي أن برلين تفضل التفاوض حول حل مع إيران .

وقد طالب القرار الذي أصدره مجلس الأمن بالإجماع في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨ ويقع في ثمانية عشر سطراً ، إيران مجدداً بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم والإلتزام الكامل دون إبطاء بقرارات المجلس السابقة ، كما أعاد التأكيد علي إلزامه بحل مبكر عن طريق التفاوض للقضية الإيرانية ، لكنه لم يفرض أية عقوبات جديدة من التي طالبت بها واشنطن وحلفاؤها .

وفي رد فعل علي هذا القرار أعلن وفد إيران لدي الأمم المتحدة أن طهران لن توقف عملية التخصيب وأن تحركات مجلس الأمن بشأن البرنامج النووي الإيراني

غير مبررة وغير بناءة .

وخلال إفتتاح المؤتمر العام الثاني والخمسين للوكالة في فيينا ، أعلن محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه قد مضت ست سنوات والوكالة تحقق في البرنامج النووي الإيراني دون أن تتمكن من تبديد الشكوك بشأنه ، وحث البرادعي إيران علي تنفيذ كل إجراءات الشفافية بما فيها البروتوكول الإضافي ، بما يعود بالمنفعة علي إيران والشرق الأوسط والعالم .

وفي تصريحات لوزير خارجية إيران منوچهر متكي إستبعد أن تتعرض بلاده لأي ضربات عسكرية من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة ، وفي نفس الوقت رحب بقرار الولايات المتحدة الذي إتخذته في يوليو ٢٠٠٨ بمشاركة مساعد وزيرة الخارجية ويليام بيرنرز في المباحثات الإيرانية الأوروبية بجنيف . هذا وقد كشف تقرير للتلفزيون الإسرائيلي عن أن الولايات المتحدة لن تسمح لإسرائيل بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية ما دامت القوات الأمريكية في العراق التي ستكون في هذه الحالة عرضة لرد إنتقامي . وأشار التقرير إلي أن إسرائيل بدأت تدرك أن الجهود الدولية وعقوبات الأمم المتحدة ستفشل في وقف البرنامج النووي الإيراني ، ومن ثم فإن إيران سوف تمتلك السلاح ، وأضاف أن مسئولين بوزارة الخارجية الإسرائيلية يعكفون علي وضع خطط لمواجهة إيران كقوة نووية .

وإستمراراً لفرض العقوبات قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات في ٢٤/١٠/٢٠٠٨ علي شركات من الصين وروسيا وفنزويلا لإتهامها ببيع تكنولوجيا من شأنها مساعدة إيران وسوريا وكوريا الشمالية علي تطوير أنظمة أسلحة دمار شامل . وقد إنتقدت الخارجية الروسية هذه العقوبات الأمريكية ضد الشركات الروسية مشيرة إلي أن هذه العقوبات ستؤثر سلبيا علي مباحثات الدول الست الكبرى بشأن البرنامج النووي الإيراني .

الخاتمة



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

الخاتمة

بعد هذه الأحداث والتطورات التي حدثت في السنوات الماضية منذ شرعت إيران في أنشطتها النووية وحتى اليوم ، مازال مصير الملف النووي الإيراني غير محسوم حتي الآن رغم القرار الأخير الذي أصدره مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٠٣ بتشديد العقوبات علي طهران وإمهالها مدة ثلاثة أشهر لكي تسوي باقي المسائل العالقة في برنامجها النووي . إلا أن إيران تعتبر من جانبها أن ملفها أصبح مغلقا ويجب أن يعود من مجلس الأمن الدولي ، وأن العقوبات الجديدة وضعت مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي المحك . وهي تستند في ذلك إلي التقرير الأخير الذي قدمه الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الذي أكد الإنهاء من المسائل العالقة في البرنامج النووي وأهمها مصدر آثار اليورانيوم العالي التخصيب الذي عثر عليها المفتشون الدوليون علي معدات نووية في الجامعة التقنية بطهران ، بالإضافة إلي إستخدام وإدارة منجم كرج لليورانيوم في إيران ، حيث إعتبرت الوكالة أن المعلومات التي قدمتها السلطات في طهران تتسق مع الإستنتاجات والإستخلاصات التي توصلت إليها الوكالة في هذا الشأن .

ويري الإيرانيون بناء علي هذا التقرير أنهم قاموا بتنفيذ إلتزاماتهم وتعهداتهم وفقا لإتفاق الشفافية بين الجانبين في الحادي والعشرين من شهر أغسطس عام ٢٠٠٧ وفي إطار خطة العمل والبرنامج الزمني الذي تم الإتفاق عليه مسبقا .

كما تري أن أنشطة التخصيب للإستخدام في الأغراض السلمية هو حق بمقتضي معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية ، وأن وقف هذه الأنشطة هو من المسائل الطوعية وليس الإلزامية ، أي أن وقفها لا يستند إلي نص قانوني ملزم ، وبالتالي فإن القرارات ١٧٣٧ و ١٧٤٧ و ١٨٠٣ لا تصلح كأساس لإلزام طهران بوقف التخصيب . هذا بالإضافة إلي أن جميع تقارير الوكالة وكذلك تقرير الإستخبارات الأمريكية الأخير أكدت عدم وجود برنامج نووي عسكري في إيران .

والحقيقة أن النظرة الغربية إلي الملف النووي الإيراني ما زالت تقف حجر عثرة أمام إغلاق هذا الملف ، فكثير من المراقبين يري أن الولايات المتحدة الحليف

الرئيسي لإسرائيل تريد أن يظل ميزان القوى والردع النووي لصالح إسرائيل فقط وبشكل دائم .

ومن هنا فإن توقع إغلاق الملف النووي الإيراني في المستقبل القريب أمر مستبعد . ويرى بعض المراقبين أن إبقاء طهران علي نفوذها داخل العراق ، وتوطيد تحالفها مع سوريا وحزب الله بأنه ورقة ضغط كبيرة في مواجهة الولايات المتحدة وحليفاتها في المنطقة إسرائيل من أجل تأكيد أهمية دورها الذي تتفاوض معها واشنطن بشأنه تحت عنوان الأمن في العراق . كما أن محاولات إيران لتوطيد علاقاتها مع الدول العربية يهدف بالدرجة الأساس إلي محاولة الحصول علي تأييد إقليمي في مواجهة عزلة العقوبات التي فرضتها الدول الكبرى من خلال مجلس الأمن الدولي .

معجم المصطلحات
فارسي - عربي
عربي فارسي



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

معجم المصطلحات

فارسی - عربی

الماء الخفيف

آب سبک

الماء الثقيل

آب سنگین

الأبعاد الحساسة للبرامج النووية الإيرانية

ابعاد حساس برنامه های هسته ای ایران

السماح بتفتيش وأخذ عينات

اجازه بررسی و نمونه برداری

تهدئة الأوضاع (الأجواء)

آرام کردن فضا

تطور القدرات العسكرية النووية الإيرانية

ارتقای توانمندی های نظامی هسته ای

ایران

تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن

ارجاع پرونده اتمی ایران به شورای امنیت

إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن بمنظمة الأمم المتحدة

ارجاع پرونده ی هسته ای به شورای امنیت سازمان ملل متحد

الإحالة الفورية للملف النووي الإيراني

ارجاع فوری پرونده هسته ای ایران

استئناف التخصيب في إطار قوانين الوكالة ومعاييرها

از سرگیری غنی سازی در چهار چوب هنجارهای آژانس

استئناف المباحثات

از سرگیری مذاکرات

تجارب فصل البلوتونيوم

آزمایشات جدا سازی پولوتنیوم

تجارب تخصيب اليورانيوم

آزمایشات غنی سازی اورانیوم

مختبر معالجة الوقود

آزمایشگاه فراوری سوخت

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

آژانس بین المللی انرژی هسته ای (اتمی)

لائحة الوكالة

اساسنامه آژانس

الإستخدام المزدوج للمعدات

استفاده دوگانه تجهیزات

الإستخدام السلمي للطاقة النووية

استفاده های صلح آمیز انرژی هسته ای

مبدأ البحث والتنمية

اصل تحقیق و توسعه

بناء الثقة

اعتماد سازی

| | |
|---|--|
| الرقابة علي تخصيص المواد النووية ومعالجتها | اعمال كنترول عليه غنى سازه وباز فراوری مواد هسته ای |
| بدء التخصيب ودورة الوقود | آغاز غنى سازه وچرخه سوخت |
| زيادة كسب الثقة | افزايش اعتماد سازه |
| زيادة الشفافية | افزايش شفاف سازه |
| إجراءات رادعة | اقدامات بازدارنده |
| الإجراءات التطوعية لبناء الثقة | اقدامات داو طلبانه واعتماد ساز |
| خطوة لجلب الثقة | اقدامی اعتماد ساز |
| خطوة لجلب مزيد من الثقة | اقدامی برای اعتماد سازي بیشتر |
| خطوة قانونية تطوعية غير ملزمة تساعد علي خلق جو من الثقة | اقدامی داو طلبانه واعتماد ساز وغير تعهد آور حقوقی |
| تلوث بيئة الوقود الخفيف | آلایندهگی زیست محیطی سوخت های فسیلی |
| توقيع البروتوكول الإضافي | امضای پروتکل الحاقی |
| التحليل الفني | آنالیز فنی |
| نقل المواد النووية والمعالجة | انتقال مواد هسته ای وباز فراوری |
| التنفيذ الدائم والکامل للتعليق | انجام دائم وکامل تعلیق |
| إنحراف الأنشطة السلمية لإيران إلي أنشطة عسكرية | انحراف فعالیت های صلح آمیز ایران به فعالیت های نظامی |
| الطاقة الكهربائية | انرژی الکتریکی (انرژی الکتریسیته) |
| الطاقة النووية | انرژی هسته ای |
| مرونة أقل | انعطاف کمتر |
| ادوات الضغط | اهرم های فشاری |
| اليورانيوم عالي التخصيب | اورانیوم بسیار غنی شده |
| اليورانيوم المخصب عند مستوي عالي | اورانیوم غنی شده سطح بالا |
| اليورانيوم المخصب عند مستوي منخفض | اورانیوم غنی شده سطح پایین |

| | |
|---|--|
| بازدارندگی | منع - ردع |
| بازرساؤ آژانس | مفتشو الوكالة |
| بازرسی | تفتیش |
| بازرسی ها و تحقیقات فشرده | عمليات التفتيش والأبحاث المكثفة |
| بازی "باخت - باخت" | لعبة الخسائر |
| بحرأ انرژى | مشكلة الطاقة ، أزمة الطاقة |
| برنامه تولید سوخت نیروگاه های برق هسته ای | برنامج إنتاج وقود محطات الكهرباء النووية |
| برنامه های موشکی پنهانی و مجرمانه ایران | برامج ايران الصاروخية الخفية والسرية |
| برنامه هسته ای ایران | البرنامج النووي الإيراني |
| بصورت دأو طلبانه | بشكل تطوعي |
| بلند پروازی های هسته ای جمهوری اسلامی ایران | التطلعات النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية |
| بمب های کثیف | القنابل القذرة |
| بومی کردن دانش هسته ای | تطبيع المعرفة (العلوم) النووية |
| پیمان منع گسترش سلاح های هسته ای | معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية |
| پردازش مواد و ذخیره شدن آن | تشغيل المواد وتخزينها |
| پروتکل الحاقی | البروتوكول الإضافي |
| پروژه های راکتور آب سنگین و تولید آب سنگین | مشاريع مفاعل الماء الثقيل وإنتاجه |
| پرونده اتمی ایران و آینده منطقه | الملف النووي الإيراني ومستقبل المنطقة |
| پرونده هسته ای ایران | الملف النووي الإيراني |
| پشت پرده مذاکرات هسته ای | المحادثات النووية السرية |
| پیکار جویاؤ | أفراد المقاومة |
| پیکار جویاؤ القاعدة | مجاهدو القاعدة |
| پیگیریها | تحریات |

| | |
|--|---|
| پیگیری اقدامات شفاف سازی | إتباع الإجراءات التي تساعد علي خلق جو من الشفافية |
| پیمان عدم تکثیر سلاح های هسته ای | معاهدة عدم إنتشار الأسلحة الذرية |
| تأسیسات اتمی (هسته ای) | المنشآت النووية |
| تأسیسات تبدیل اورانیوم | منشآت تحويل اليورانيوم |
| تأسیسات تبدیل اورانیوم اصفهان | منشآت تحويل اليورانيوم بأصفهان |
| تأسیسات جدا سازی از طریق لیزر در لشکر آباد | منشآت فصل النظائر عن طريق الليزر في لشكر آباد |
| تأسیسات جدا سازی پلوتونیوم | منشآت فصل البلوتونيوم |
| تأسیسات ذخیره سازی زباله های رادیو اکتیوی کرج | منشآت تخزين النفايات المشعة في مدينة كرج |
| تأسیسات هسته ای | منشآت نووية |
| تأسیسات هسته ای نطنز | منشآت نطنز النووية |
| تأمین سوخت هسته ای | توفير الوقود النووي |
| تجهيزات تبدیل اورانیوم | معدات تحويل اليورانيوم |
| تحت نظارت آژانس | تحت رقابة الوكالة |
| تحت نظارت بازرساؤ آژانس بین المللی انرژی اتمی | تحت إشراف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية |
| تحریم اقتصادی | عقوبة اقتصادية |
| تحریمها و فشارهای غرب | العقوبات والضغط الغربية |
| تحریم موقعیت بین المللی خود در نظام نوین جهانی | دعم مكانتهم الدولية في النظام العالمي الجديد |
| تدابیر پیش دستانه | إجراءات إستباقية |
| تسلط بر منابع انرژی جهان | السيطرة علي مصادر الطاقة في العالم |
| تضمین های عینی | ضمانات محسوسة |
| تعليق دائم غنی سازی اورانیوم | التعليق الدائم لتخصيب اليورانيوم |

| | |
|---|--|
| تعليق تخصيب اليورانيوم التطوعي والمؤقت | تعليق، داوطلبانه وموقت غنى سازى اورانيوم |
| التعليق التطوعي | تعليق، داوطلبانه |
| تعليق الصناعة الداخلية لقطع أجهزة الطرد المركزي | تعليق، ساخت داخلى قطعات سانتريفيوژ |
| تعليق التخصيب | تعليق، غنى سازى |
| تعليق التخصيب الصناعي لزمان محدد | تعليق، غنى سازى صنعتى تاىك زمان مشخص |
| تعليق التخصيب وقبول البروتوكول الإضافي | تعليق، غنى سازى وپذيرش پروتكل الحاقى |
| تعليق الأنشطة الذرية البحثية | تعليق، فعاليت هاى اتمى تحقيقاتى |
| التعليق التام لتخصيب اليورانيوم | تعليق، كامل غنى سازى اورانيوم |
| تغيير جذري | تغيير بنيادى |
| تغيير التوجهات | تغيير رويكردها |
| تكنولوجيا دورة الوقود | تكنولوژى چرخه سوخت |
| الجهود والمسابى الدبلوماسية | تلاش هاى ديپلماتيك |
| التهديد باستخدام القوة | تهديد با توسل به زور |
| تهديدات غير متماثلة | تهديد هاى نا متقارن |
| الإتفاق الأساسى | توافق، پادمانى |
| اتفاق نووي | توافقى هسته اى |
| مدفع ضخم | توپ غول آسا |
| النظر إلى الحقائق | توجه به واقعيت ها |
| توقف البحوث النووية | توقف تحقيقات هسته اى |
| وقف تصنيع أجهزة الطرد المركزي | توقف ساخت سانتريفيوژها |
| وقف إنشاء محطة اراك للمياه الثقيلة | توقف ساخت نيروگاه آب سنگين اراك |
| انتاج الوقود النووي | توليد سوخت هسته اى |
| إنتاج أجزاء أجهزة الطرد المركزي | توليد قطعات سانتريفيوژها |

| | |
|---|--|
| تولید مواد اولیه | إنتاج المواد الأولية |
| تیم مذاکره کننده ایرانی | فريق المفاوضين الإيرانيين |
| ثبات استراتژیک | الثبات الإستراتيجي |
| جنبش عدم تعهد | حركة عدم الإنحياز |
| جنگ پاهک | الحرب النظيفه |
| جو سازی های رسانه ای | الشحن الإعلامي |
| چانه زنی نظامی | المساومة العسكرية |
| چرخه سوخت هسته ای | دورة الوقود النووي |
| چرخه کامل سوخت هسته ای | الدورة الكاملة للوقود النووي |
| حفظ و تضمین امنیات خود | حفظ و ضمان أمنهم |
| حق استفاده صلح آمیز انرژی اتمی | حق الإستفادة السلمية من الطاقة الذرية |
| حق استفاده مستقلانه از انرژی هسته یی | حق الإستفادة المستقلة من الطاقة النووية |
| حق ایران در دستیابی به فن اوری صلح آمیز هسته ای | حق ایران في الحصول علي التقنية النووية السلمية |
| حق مشروع ایران در بهره مندی از تکنولوژی هسته ای | حق ایران المشروع في الإستفادة من التقنية النووية |
| جل جامعی برای پایان دادن به بحران هسته ای ایران | الحل الشامل لإنهاء الأزمة النووية الإيرانية |
| جل مسالمت آمیز پرونده اتمی ایران | الحل السلمي للملف النووي الإيراني |
| جل وفصل پرونده اتمی ایران | حل الملف النووي الإيراني |
| حمایت از برخی گروه های تروریستی | دعم بعض الجماعات الإرهابية |
| حملات نظامی پیشگیرانه | ضربات عسكرية وقائية |
| خود کفایی هسته ای ایران | الإكتفاء النووي الذاتي الإيراني |
| دادن وعده های زمان بندی شده | إعطاء وعود محددة زمنيا |
| دبیر شورای عالی امنیت ملی | أمين المجلس الأعلى للأمن القومي |
| در تیررس موشک های ایران | في مرمي الصواريخ الإيرانية |
| در صورت بروز تقابل نظامی | في حالة وقوع الصدام العسكري |

| | |
|-----------------------------------|-------------------------------------|
| دریافت برخی امتیازات | الحصول علي بعض الإمتيازات |
| دست یابی به تکنولوژی هسته ای | الحصول علي التقنية النووية |
| دستاویزی برای رسیدن به اهداف | حجة وذريعة للوصول للأهداف |
| دستیابی به اطلاعات هسته ای | الحصول علي معلومات نووية |
| دفاع مشروع غیر مستقیم | الدفاع المشروع غير المباشر عن النفس |
| دفاع مشروع مستقیم | الدفاع المشروع المباشر عن النفس |
| راکتور تحقیقاتی (آراک) | مفاعل بحثي (آراک) |
| راکتور تحقیقاتی آب سنگین آراک | محطة بحثية للمياه الثقيلة في آراک |
| راکتور تحقیقی | مفاعل بحثي |
| راکتور تحقیقی آب سنگین | مفاعل بحثي للماء الثقيل |
| راکتور تحقیقی آب سنگین 40 مگاواتی | المفاعل البحثي للماء الثقيل سعة 40 |
| در شهر آراک (IR - 40) | مجاوات في مدينة آراک |
| راهبرد | استراتيجية |
| راهبرد امنیتی اروپا | الإستراتيجية الأمنية الأوروبية |
| راهبرد کنونی | الإستراتيجية الحالية |
| رژیم عدم اشاعه هسته ای | نظام عدم الإنتشار الذري |
| رقابت استراتژیک | المنافسة الإستراتيجية |
| روند تبدیل سازی اورانیوم | عملية تحويل اليورانيوم |
| روندهای جدید بین المللی | التوجهات الدولية الجديدة |
| زرادخانه هسته ای | الترسانة النووية |
| زیر ساخت اصلی | البنية الأساسية |
| زیربناهای هسته ای ایرا | البنی التحتية النووية الإيرانية |
| سازمان انرژی اتمی ایرا | منظمة الطاقة الذرية الإيرانية |
| سانتریفیوژهای مدل P1 | أجهزة الطرد المركزي P1 |
| سایت "لویزان - شیان" | موقع لویزان - شیان |
| سلاح های کشتار جمعی | أسلحة الدمار الشامل |
| سلاح های هسته ای کوچک | أسلحة نووية صغيرة |

| | |
|--|---|
| سه قدرت اروپایی | الترویکا الأوروبية |
| سوخت هسته ای | الوقود النووي |
| سوداگری پر سود | صفقة رابحة |
| سیاسات ایران در پنهاگن کاری | سیاسة ایران في العمل الخفي |
| سیاست "چماق و هویج" | سیاسة العصا والجزرة |
| سیاست "مکانیزم ماشه" | سیاسة آلية المقداح |
| سیاست دوگانه | السیاسة المزدوجة |
| سیاست نوین همسایگی | سیاسة الجوار الجديدة |
| سیاسی کردن پرونده هسته ای | تسییس الملف النووي |
| شفاف بودن برنامه های هسته ای ایران | شفافية البرامج النووية الإيرانية |
| شفافیت کامل | الشفافية الكاملة |
| شورای امنیت سازمان ملل | مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة |
| شورای حکام آژانس بین المللی انرژی اتمی | مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية |
| عدم تزریق مواد هسته ای به کارخانه | عدم حقن المواد النووية في مصنع |
| غنی سازی آزمایشی | تجارب التخصيب |
| عنصر ترکیبی | عنصر مكون |
| غنی سازی | التخصيب |
| غنی سازی اورانیوم از طریق ساترifiوژ | تخصيب اليورانيوم عن طريق أجهزة |
| گازی | الطرد المركزي الغازية (التي تعمل بالغاز) |
| غنی سازی با درصد پایین | التخصيب بنسبة منخفضة |
| غنی سازی پایین اورانیوم | تخصيب اليورانيوم عند مستوي منخفض |
| غنی سازی زیر نظر مستقیم آژانس | التخصيب تحت الرقابة المباشرة للوكالة |
| غنی سازی صنعتی اورانیوم | التخصيب الصناعي لليورانيوم |
| غنی سازی محدود | التخصيب المحدود |
| فرایند جدا سازی | عملية فصل اليورانيوم |

| | |
|--|---|
| عملية الدورة الكاملة للوقود النووي | فرایند چرخه کامل سوخت هسته ای |
| الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة | فصل هفتم منشور سازمان ملل |
| الأنشطة المتعلقة بالتخصيب والتي تشمل إنتاج مواد التغذية والاختبارات والإنتاج في منشآت تحويل اليورانيوم | فعالیت های مربوط به غنی سازی شامل تولید مواد تغذیه ، تست ها و تولید در تأسیسات تبدیل اورانیوم |
| الأنشطة النووية الإيرانية | فعالیت های هسته ای ایران |
| الأنشطة النووية الإيرانية السلمية | فعالیت های هسته ای صلح آمیز ایران |
| التقنية النووية السلمية | فناوری صلح آمیز هسته ای |
| التقنيات النووية العسكرية | فناوری های هسته ای نظامی |
| التكنولوجيا النووية | فناوری هسته ای |
| الممکنات والإستراتيجيات | قابلیت ها و راهکارها |
| القوي الإقليمية وغير الإقليمية | قدرت های منطقه ای و فرا منطقه ای |
| تقصير ايران في تنفيذ تعهداتها إزاء الاتفاق الأساسي لمعاهدة ان بي تي | قصور ایران برای عمل به تعهداتش نسبت به توافق پادمانی ان پی تی |
| تهيئة المناخ الدولي | فضا سازی بین المللی |
| قرار مجلس المحافظين | قطعنامه شورای حکام |
| مصنع تجارب تخصيب أجهزة الطرد المركزي لليورانيوم | کارخانه آزمایشی غنی سازی سانتریفیوژ اورانیوم |
| مصنع تحويل اليورانيوم | کارخانه تبدیلات اورانیوم |
| مصنع تحويل اليورانيوم في اصفهان | کارخانه تبدیلات اورانیوم (UCF) در اصفهان |
| مصنع تخصيب نطنز | کارخانه غنی سازی نطنز |
| دول الترویکا | کشورهای تروئیکا |
| دول الترویکا التابعة للإتحاد الأوروبي | کشورهای تروئیکای اتحادیه اروپا |
| الدول الأعضاء في النادي الذري | کشورهای عضو باشگاه هسته ای |
| لجنة التوجيه الأوروبية الإيرانية | کمیته راهبری اروپایی ایرانی |
| لجنة الطاقة الذرية | کمیسیون انرژی اتمی |

| | |
|---|---|
| الكعكة الصفراء (مسحوق اليورانيوم النقي نسبيا) | كيك زرد (پودر اورانيوم نسبتا خالص) |
| فريق المفاوضين النوويين الإيرانيين | گروه مذاکره کننده هسته ای ایران |
| فرق عمل | گروه های کاری |
| محاربة استخدام أسلحة الدمار الشامل | مبارزه با کاربرد سلاح های کشتار جمعی |
| المتخصصون في التكنولوجيا النووية | متخصصان فناوری هسته ای |
| مجمع إنتاج الماء الثقيل | مجتمع تولید آب سنگین |
| المجمع الصناعي العسكري في پارچین | مجتمع صنعتی - نظامی پارچین |
| تدخل عادل | مداخله عادلانه |
| المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية | مدیر کل آژانس بین المللی انرژی اتمی |
| مباحثات نووية سرية | مذاکرات محرمانه هسته ای |
| المفاوضون النوويون الإيرانيون | مذاکره کنندگان هسته ای ایران |
| المباحثات النووية الإيرانية الأوروبية | مذاکرات هسته ای ایران و اروپا |
| مراحل ما قبل التخصيب | مراحل پیش از غنی سازی |
| مركز پارچین | مرکز پارچین |
| مركز الأبحاث النووية | مرکز تحقیقات هسته ای |
| مركز البحوث النووية بطهران | مرکز تحقیقات هسته ای تهران |
| مزایا إقتصادية | مزایای اقتصادی |
| مسألة حقوق الإنسان | مسئله حقوق بشر |
| قضية البرنامج الذري الإيراني | مساله برنامه اتمی ایران |
| الحوافز الإقتصادية والأمنية | مشوق های اقتصادی و امنیتی |
| معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية | معاهده عدم اشاعه سلاح های هسته ای (معاهده ان . پی . تی) |
| المراحل التالية | مقاطع بعدی |
| منع - تحریم | ممنوعیت |
| مصادر الطاقة الخفيفة | منابع انرژی فسیلی |

| | |
|---|---|
| مصادر الوقود الخفيف | منابع سوخت فسیلی |
| إحتواء البرامج النووية الإيرانية | مهار برنامه های اتمی ایران |
| الإتفاقية الأساسية الشاملة | موافقت نامه پادمان جامع |
| إتفاقية باريس | موافقت نامه پاریس |
| الإتفاقيات الأساسية ومعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية (ان . بي . تي) | موافقتنامه پادمان ها و پیمان منع گسترش سلاح های هسته ای (ا.ی . پی . تی) |
| قضبان الوقود | میله های سوخت |
| نتائج التحليل | نتایج آنالیز |
| تنازلات ایران | نرمش های ایران |
| تركيب أجهزة طرد مركزي غازية | نصب سانتریفیوژهای گازی |
| النظام الأساسي للوكالة | نظام پادمان آژانس |
| انتهاكات إيران العديدة | نقص های متعدد تعهدات ایران |
| الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي | نماینده گی عالی سیاست خارجی و امنیتی مشترک اتحادیه اروپا |
| الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي | نماینده عالی اتحادیه اروپایی |
| مفاعل بوشهر | نیروگاه بوشهر |
| مفاعل (محطة) إنتاج الوقود | نیروگاه تولید سوخت |
| مفاعل تخصيب وقود التجارب في نطنز | نیروگاه غنی سازی سوخت آزمایشی در نطنز |
| التعاون الكامل والشفاف | همکاری کامل و شفاف |
| خلايا نائمة | واحد های گوش به زنگ و آماده |
| خطوة تطوعية لبناء الثقة | يك اقدام اعتماد ساز داو طلبانه |
| أمر تطوعي وغير ملزم | يك امر داو طلبانه وغير الزام آور |
| ذريعة لممارسة الضغوط والحصول علي إمتيازات | يك دستاویز برای اعمال فشار و امتیاز |
| خيار لا مفر منه | گري |
| | يك گزینه اجتناب ناپذیر |



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

معجم المصطلحات

عربي - فارسي

الماء الخفيف آب سبک

الماء الثقيل آب سنگین

الأبعاد الحساسة للبرامج النووية الإيرانية ابعاد حساس برنامه های هسته ای ایران

السماح بتفتيش وأخذ عينات اجازه بررسی و نمونه برداری

تهدئة الأوضاع (الأجواء) آرام کردن فضا

تطور القدرات العسكرية النووية الإيرانية ارتقای توانمندی های نظامی هسته ای

ایران

تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس ارجاع پرونده اتمی ایران به شورای

الأمن

إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن ارجاع پرونده ی هسته ای به شورای

بمنظمة الأمم المتحدة امنیت سازمان ملل متحد

الإحالة الفورية للملف النووي الإيراني ارجاع فوری پرونده هسته ای ایران

استئناف التخصيب في إطار قوانين از سرگیری غنی سازی در چهار چوب

الوكالة ومعاييرها هنجارهای آژانس

استئناف المباحثات از سرگیری مذاکرات

تجارب فصل البلوتونيوم آزمایشات جدا سازی پولوتنیوم

تجارب تخصيب اليورانيوم آزمایشات غنی سازی اورانیوم

مختبر معالجة الوقود آزمایشگاه فراوری سوخت

الوكالة الدولية للطاقة الذرية آژانس بین المللی انرژی هسته ای (اتمی)

لائحة الوكالة اساسنامه آژانس

الإستخدام المزدوج للمعدات استفاده دوگانه تجهیزات

الإستخدام السلمي للطاقة النووية استفاده های صلح آمیز انرژی هسته ای

مبدأ البحث والتنمية اصل تحقیق و توسعه

بناء الثقة اعتماد سازی

الرقابة علي تخصيص المواد النووية
ومعالجتها

بدء التخصيب ودورة الوقود

زيادة كسب الثقة

زيادة الشفافية

إجراءات رادعة

الإجراءات التطوعية لبناء الثقة

خطوة لجلب الثقة

خطوة لجلب مزيد من الثقة

خطوة قانونية تطوعية غير ملزمة تساعد

علي خلق جو من الثقة

تلوث بيئة الوقود الخفيف

توقيع البروتوكول الإضافي

التحليل الفني

نقل المواد النووية والمعالجة

التنفيذ الدائم والكامل للتعليق

إنحراف الأنشطة السلمية لإيران إلي

أنشطة عسكرية

الطاقة الكهربائية

الطاقة النووية

مرونة أقل

ادوات الضغط

اليورانيوم عالي التخصيب

اليورانيوم المخصب عند مستوي عالي

اليورانيوم المخصب عند مستوي

منخفض

اعمال كتنترول عليه غني ساري وباز
فراوري مواد هسته اي

آغاز غني ساري وچرخه سوخت

افزايش اعتماد ساري

افزايش شفاف ساري

اقدامات بازدارنده

اقدامات داور طلبانه واعتماد ساري

اقدامي اعتماد ساري

اقدامي براي اعتماد ساري بيشتري

اقدامي داور طلبانه واعتماد ساري وغير

تعهد اور حقوقي

آلايندگي زيست محيطي سوخت هاي

فسيلى

امضاي پروتكل الحاقى

آناليز فني

انتقال مواد هسته اي وباز فراوري

انجام دائمي وكامل تعليق

انحراف فعاليت هاي صلح آميز ايراني به

فعاليت هاي نظامي

انرژي الكتريكي (انرژي الكتريسيته)

انرژي هسته اي

انعطاف كمتر

اهرم هاي فشاري

اورانيوم بسيار غني شده

اورانيوم غني شده سطح بالا

اورانيوم غني شده سطح پايين

| | |
|---|--|
| بازدارندگی | منع - ردع |
| بازرساؤ آژانس | مفتشو الوكالة |
| بازرسی | تفتیش |
| بازرسی ها و تحقیقات فشرده | عمليات التفتيش والأبحاث المكثفة |
| بازی "باخت - باخت" | لعبة الخسائر |
| بحران انرژی | مشكلة الطاقة ، أزمة الطاقة |
| برنامه تولید سوخت نیروگاه های برق هسته ای | برنامج إنتاج وقود محطات الكهرباء النووية |
| برنامه های موشکی پنهانی و محرمانه ایران | برامج ايران الصاروخية الخفية والسرية |
| برنامه هسته ای ایران | البرنامج النووي الإيراني |
| بصورت داو طلبانه | بشكل تطوعي |
| بلند پروازی های هسته ای جمهوری اسلامی ایران | التطلعات النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية |
| بمب های کثیف | القنابل القذرة |
| بومی کردن دانش هسته ای | تطبيع المعرفة (العلوم) النووية |
| پیمان منع گسترش سلاح های هسته ای | معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية |
| پردازش مواد و ذخیره شدن آن | تشغيل المواد وتخزينها |
| پروتکل الحاقی | البروتوكول الإضافي |
| پروژه های راکتور آب سنگین و تولید آب سنگین | مشاريع مفاعل الماء الثقيل وإنتاجه |
| پرونده اتمی ایران و آینده منطقه | الملف النووي الإيراني ومستقبل المنطقة |
| پرونده هسته ای ایران | الملف النووي الإيراني |
| پشت پرده مذاکرات هسته ای | المحادثات النووية السرية |
| پیکار جویاؤ | أفراد المقاومة |
| پیکار جویاؤ القاعدة | مجاهدو القاعدة |
| پیگیریها | تحریات |

| | |
|--|---|
| پیگیری اقدامات شفاف سازی | إتباع الإجراءات التي تساعد علي خلق جو من الشفافية |
| پیمان عدم تکثیر سلاح های هسته ای | معاهدة عدم إنتشار الأسلحة الذرية |
| تأسیسات اتمی (هسته ای) | المنشآت النووية |
| تأسیسات تبدیل اورانیوم | منشآت تحويل اليورانيوم |
| تأسیسات تبدیل اورانیوم اصفهان | منشآت تحويل اليورانيوم بأصفهان |
| تأسیسات جدا سازی از طریق لیزر در لشکر آباد | منشآت فصل النظائر عن طريق الليزر في لشكر آباد |
| تأسیسات جدا سازی پلوتونیوم | منشآت فصل البلوتونيوم |
| تأسیسات ذخیره سازی زباله های رادیو اکتیوی کرج | منشآت تخزين النفايات المشعة في مدينة كرج |
| تأسیسات هسته ای | منشآت نووية |
| تأسیسات هسته ای نطنز | منشآت نطنز النووية |
| تأمین سوخت هسته ای | توفير الوقود النووي |
| تجهيزات تبدیل اورانیوم | معدات تحويل اليورانيوم |
| تحت نظارت آژانس | تحت رقابة الوكالة |
| تحت نظارت بازرسان آژانس بین المللی انرژی اتمی | تحت إشراف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية |
| تحریم اقتصادی | عقوبة اقتصادية |
| تحریمها و فشارهای غرب | العقوبات والضغط الغربية |
| تحریم موقعیت بین المللی خود در نظام نوین جهانی | دعم مكانتهم الدولية في النظام العالمي الجديد |
| تدابیر پیش دستانه | إجراءات إستباقية |
| تسلط بر منابع انرژی جهان | السيطرة علي مصادر الطاقة في العالم |
| تخمین های عینی | ضمانات محسوسة |
| تعلیق دائم غنی سازی اورانیوم | التعليق الدائم لتخصيب اليورانيوم |

| | |
|---|---|
| تعليق، داورطلبانه وموقت غنى سازى اورانيوم | تعليق تخصيب اليورانيوم التطوعي والموقت |
| تعليق، داورطلبانه | التعليق التطوعي |
| تعليق، ساخت داخلې قطعات سانتريفيوژ | تعليق الصناعة الداخلية لقطع أجهزة الطرد المركزي |
| تعليق، غنى سازى | تعليق التخصيب |
| تعليق، غنى سازى صنعتى تاىك زمان مشخص | تعليق التخصيب الصناعي لزمان محدد |
| تعليق، غنى سازى وپيځيرش پروتكل الحاقى | تعليق التخصيب وقبول البروتوكول الإضافي |
| تعليق، فعاليت هاى اتمى تحقيقاى | تعليق الأنشطة الذرية البحثية |
| تعليق، كامل غنى سازى اورانيوم | التعليق التام لتخصيب اليورانيوم |
| تغيير بنيادين | تغيير جذري |
| تغيير رويكردها | تغيير التوجهات |
| تكنولوژى چرخه سوخت | تكنولوجيا دورة الوقود |
| تلاش هاى ډيپلوماتيك | الجهود والمسااعي الدبلوماسية |
| تهديد با توسل به زور | التهديد باستخدام القوة |
| تهديد هاى نا متقارن | تهديدات غير متماثلة |
| توافق، پادمانى | الإتفاق الأساسي |
| توافقي هسته اى | اتفاق نووي |
| توپ غول آسا | مدفع ضخ |
| توجه به واقعيت ها | النظر إلى الحقائق |
| توقف، تحقيقاى هسته اى | توقف البحوث النووية |
| توقف، ساخت سانتريفيوژها | وقف تصنيع أجهزة الطرد المركزي |
| توقف، ساخت نيروگاه آب سنگين اراكه | وقف إنشاء محطة اراك للمياه الثقيلة |
| توليد سوخت هسته اى | انتاج الوقود النووي |
| توليد قطعات سانتريفيوژها | إنتاج أجزاء أجهزة الطرد المركزي |

| | |
|--|---|
| إنتاج المواد الأولية | توليد مواد أولية |
| فريق المفاوضين الإيرانيين | تيم مذاكره كنده ايراني |
| الثبات الإستراتيجي | ثبات استراتژيك |
| حركة عدم الإنحياز | جنبش عدم تعهد |
| الحرب النظيفة | جنگ پاكي |
| الشحن الإعلامي | جو سازي هاي رسانه اي |
| المساومة العسكرية | چانه زني نظامي |
| دورة الوقود النووي | چرخه سوخت هسته اي |
| الدورة الكاملة للوقود النووي | چرخه كامل سوخت هسته اي |
| حفظ وضمان أمنهم | حفظ وتضمين امنيات خود |
| حق الاستفادة السلمية من الطاقة الذرية | حق استفاده صلح آميز انرژي اتمي |
| حق الاستفادة المستقلة من الطاقة النووية | حق استفاده مستقلانه از انرژي هسته اي |
| حق ايران في الحصول علي التقنية النووية السلمية | حق ايران در دستيابي به فن اوري صلح آميز هسته اي |
| حق إيران المشروع في الاستفادة من التقنية النووية | حق مشروع ايران در بهره مندي از تكنولوژي هسته اي |
| الحل الشامل لإنهاء الأزمة النووية الإيرانية | حل جامعى براى پايان دادن به بحران هسته اي ايران |
| الحل السلمي للملف النووي الإيراني | حل مسالمت آميز پرونده اتمي ايران |
| حل الملف النووي الإيراني | حل وفصل پرونده اتمي ايران |
| دعم بعض الجماعات الإرهابية | حمایت از برخی گروه هاي تروريستي |
| ضربات عسكرية وقائية | حملات نظامي پيشگيرانه |
| الإكتفاء النووي الذاتي الإيراني | خود كفايي هسته اي ايران |
| إعطاء وعود محددة زمنيا | دادن وعده هاي زمان بندي شده |
| أمين المجلس الأعلى للأمن القومي | دبير شوراي عالي امنيت ملي |
| في مرمي الصواريخ الإيرانية | در تيررس موشك هاي ايران |
| في حالة وقوع الصدام العسكري | در صورت بروز تقابل نظامي |

| | |
|-----------------------------------|-------------------------------------|
| دریافت برخی امتیازات | الحصول علي بعض الإمتيازات |
| دست یابی به تکنولوژی هسته ای | الحصول علي التقنية النووية |
| دستاویزی برای رسیدن به اهداف | حجة وذريعة للوصول للأهداف |
| دستیابی به اطلاعات هسته ای | الحصول علي معلومات نووية |
| دفاع مشروع غیر مستقیم | الدفاع المشروع غير المباشر عن النفس |
| دفاع مشروع مستقیم | الدفاع المشروع المباشر عن النفس |
| راکتور تحقیقاتی (اراک) | مفاعل بحثي (اراک) |
| راکتور تحقیقاتی آب سنگین آراک | محطة بحثية للمياه الثقيلة في آراک |
| راکتور تحقیقی | مفاعل بحثي |
| راکتور تحقیقی آب سنگین | مفاعل بحثي للماء الثقيل |
| راکتور تحقیقی آب سنگین 40 مگاواتی | المفاعل البحثي للماء الثقيل سعة ۴۰ |
| در شهر آراک (IR - 40) | مجاوات في مدينة اراک |
| راهبرد | استراتيجية |
| راهبرد امنیتی اروپا | الإستراتيجية الأمنية الأوروبية |
| راهبرد کنونی | الإستراتيجية الحالية |
| رژیم عدم اشاعه هسته ای | نظام عدم الإنتشار الذري |
| رقابت استراتژیک | المنافسة الإستراتيجية |
| روند تبدیل سازی اورانیوم | عملية تحويل اليورانيوم |
| روندهای جدید بین المللی | التوجهات الدولية الجديدة |
| زرادخانه هسته ای | الترسانة النووية |
| زیر ساخت اصلی | البنية الأساسية |
| زیربناهای هسته ای ایران | البنی التحتية النووية الإيرانية |
| سازمان انرژی اتمی ایران | منظمة الطاقة الذرية الإيرانية |
| سانتریفیوژهای مدل P1 | أجهزة الطرد المركزي P1 |
| سایت "لویزان - شیان" | موقع لویزان - شیان |
| سلاح های کشتار جمعی | أسلحة الدمار الشامل |
| سلاح های هسته ای کوچک | أسلحة نووية صغيرة |

| | |
|---|--|
| الترویکا الأوروبية | سه قدرت اروپایی |
| الوقود النووي | سوخت هسته ای |
| صفقة رابحة | سوداگری پر سود |
| سیاسة ایران فی العمل الخفی | سیاسات ایران در پنهان کاری |
| سیاسة العصا والجزرة | سیاست "چماق وهویج" |
| سیاسة آلية المقداح | سیاست "مکانیزم ماشه" |
| السیاسة المزدوجة | سیاست دوگانه |
| سیاسة الجوار الجديدة | سیاست نوین همسایگی |
| تسییس الملف النووي | سیاسی کردن پرونده هسته ای |
| شفافية البرامج النووية الإيرانية | شفاف بودن برنامه های هسته ای ایران |
| الشفافية الكاملة | شفافیت کامل |
| مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة | شورای امنیت سازمان ملل |
| مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية | شورای حکام اژانس بین المللی انرژی اتمی |
| عدم حقن المواد النووية في مصنع | عدم تزریق مواد هسته ای به کارخانه |
| تجارب التخصيب | غنی سازی آزمایشی |
| عنصر مكون | عنصر ترکیبی |
| التخصيب | غنی سازی |
| تخصيب اليورانيوم عن طريق أجهزة | غنی سازی اورانیوم از طریق سانتریفیوژ |
| الطرد المركزي الغازية (التي تعمل بالغاز) | گازی |
| التخصيب بنسبة منخفضة | غنی سازی با درصد پایین |
| تخصيب اليورانيوم عند مستوي منخفض | غنی سازی پایین اورانیوم |
| التخصيب تحت الرقابة المباشرة للوكالة | غنی سازی زیر نظر مستقیم آژانس |
| التخصيب الصناعي لليورانيوم | غنی سازی صنعتی اورانیوم |
| التخصيب المحدود | غنی سازی محدود |
| عملية فصل اليورانيوم | فرایند جدا سازی |

| | |
|--|---|
| عملية الدورة الكاملة للوقود النووي | فرایند چرخه کامل سوخت هسته ای |
| الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة | فصل هفتم منشور سازمان ملل |
| الأنشطة المتعلقة بالتخصيب والتي تشمل إنتاج مواد التغذية والاختبارات والإنتاج في منشآت تحويل اليورانيوم | فعالیت های مربوط به غنی سازی شامل تولید مواد تغذیه ، تست ها و تولید در تأسیسات تبدیل اورانیوم |
| الأنشطة النووية الإيرانية | فعالیت های هسته ای ایران |
| الأنشطة النووية الإيرانية السلمية | فعالیت های هسته ای صلح آمیز ایران |
| التقنية النووية السلمية | فناوری صلح آمیز هسته ای |
| التقنيات النووية العسكرية | فناوری های هسته ای نظامی |
| التكنولوجيا النووية | فناوری هسته ای |
| الممكنات والإستراتيجيات | قابلیت ها و راهکارها |
| القوي الإقليمية وغير الإقليمية | قدرت های منطقه ای و فرا منطقه ای |
| تقصير ايران في تنفيذ تعهداتها إزاء الإتفاق الأساسي لمعاهدة ان بي تي | قصور ایران برای عمل به تعهداتش نسبت به توافق پادمانی ان پی تی |
| تهيئة المناخ الدولي | فضا سازی بین المللی |
| قرار مجلس المحافظين | قطعنامه شورای حکام |
| مصنع تجارب تخصيب أجهزة الطرد المركزي لليورانيوم | کارخانه آزمایشی غنی سازی سانتریفیوژ اورانیوم |
| مصنع تحويل اليورانيوم | کارخانه تبدیلات اورانیوم |
| مصنع تحويل اليورانيوم في اصفهان | کارخانه تبدیلات اورانیوم (UCF) در اصفهان |
| مصنع تخصيب نطنز | کارخانه غنی سازی نطنز |
| دول الترویکا | کشورهای تروئیکا |
| دول الترویکا التابعة للإتحاد الأوروبي | کشورهای تروئیکای اتحادیه اروپا |
| الدول الأعضاء في النادي الذري | کشورهای عضو باشگاه هسته ای |
| لجنة التوجيه الأوروبية الإيرانية | کمیته راهبری اروپایی ایرانی |
| لجنة الطاقة الذرية | کمیسیون انرژی اتمی |

| | |
|---|---|
| الكعكة الصفراء (مسحوق اليورانيوم النقي نسبيا) | كيك زرد (پودر اورانيوم نسبتا خالص) |
| فريق المفاوضين النوويين الإيرانيين | گروه مذاكره كننده هسته اي ايران |
| فرق عمل | گروه هاي كاري |
| محرارية استخدام أسلحة الدمار الشامل | مبارزه با کاربرد سلاح هاي كشتار جمعي |
| المتخصصون في التكنولوجيا النووية | متخصصان فناوري هسته اي |
| مجمع إنتاج الماء الثقيل | مجمع توليد آب سنگين |
| المجمع الصناعي العسكري في پارچين | مجمع صنعتي - نظامي پارچين |
| تدخل عادل | مداخله عادلانه |
| المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية | مدير كل آژانس بين المللي انرژي اتمی |
| مباحثات نووية سرية | مذاكرات محرمانه هسته اي |
| المفاوضون النوويون الإيرانيون | مذاكره كنندگان هسته اي ايران |
| المباحثات النووية الإيرانية الأوروبية | مذاكرات هسته اي ايران واروپا |
| مراحل ما قبل التخصيب | مراحل پيش از غني سازي |
| مركز پارچين | مركز پارچين |
| مركز الأبحاث النووية | مركز تحقيقات هسته اي |
| مركز البحوث النووية بطهران | مركز تحقيقات هسته اي تهران |
| مزايا إقتصادية | مزايای اقتصادي |
| مسألة حقوق الإنسان | مسئلة حقوق بشر |
| قضية البرنامج الذري الإيراني | مساله برنامه اتمی ايران |
| الحوافز الإقتصادية والأمنية | مشوق هاي اقتصادي وامنيتي |
| معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية | معاهدة عدم اشاعه سلاح هاي هسته اي (معاهده ان . پی . تی) |
| المراحل التالية | مقاطع بعدي |
| منع - تحریم | ممنوعيت |
| مصادر الطاقة الخفيفة | منابع انرژي فسيلى |

| | |
|---|--|
| مصادر الوقود الخفيف | مناجم سوخت فسیلی |
| إحتواء البرامج النووية الإيرانية | مهار برنامه های اتمی ایران |
| الإتفاقية الأساسية الشاملة | موافقت نامه پادمان جامع |
| إتفاقية باريس | موافقت نامه پاریس |
| الإتفاقيات الأساسية ومعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية (ان . بي . تي) | موافقتنامه پادمان ها و پیمان منع گسترش سلاح های هسته ای (ا. ب. پی. تی) |
| قضبانات الوقود | میله های سوخت |
| نتائج التحليل | نتایج آنالیز |
| تنازلات ایران | نرمش های ایران |
| تركيب أجهزة طرد مركزي غازية | نصب سانتریفیوژهای گازی |
| النظام الأساسي للوكالة | نظام پادمان آژانس |
| انتهاكات إيران العديدة | نقض های متعدد تعهدات ایران |
| الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية | نماینده گی عالی سیاست خارجی و امنیتی مشترک اتحادیه اروپا |
| المشتركة للإتحاد الأوروبي | نماینده عالی اتحادیه اروپایی |
| الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي | نیروگاه بوشهر |
| مفاعل بوشهر | نیروگاه تولید سوخت |
| مفاعل (محطة) إنتاج الوقود | نیروگاه غنی سازی سوخت آزمایشی در نطنز |
| مفاعل تخصيب وقود التجارب في نطنز | همکاری کامل و شفاف |
| التعاون الكامل والشفاف | واحد های گوش به زنگ و آماده |
| خلايا نائمة | يك اقدام اعتماد ساز داو طلبانه |
| خطوة تطوعية لبناء الثقة | يك امر داو طلبانه وغير الزام آور |
| أمر تطوعي وغير ملزم | يك دستاویز برای اعمال فشار و امتیاز گیری |
| ذريعة لممارسة الضغوط والحصول علي إمتيازات | يك گزینه اجتناب ناپذیر |
| خيار لا مفر منه | |



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

المراجع



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

المراجع

١- جريدة الأهرام المصرية .

2 -BBCPERSIAN.COM .

3- WWW.DEBKA.COM.IL

4- WWW.BAZTAB.COM

٥ -صحيفة كيهان الإيرانية .

٦ - صحيفة همشهري الإيرانية .

7 -WWW.IRNA.IR

8- WWW.NEWS.WALLA.COM.IL

٩ -صحيفة ها آرتس الإسرائيلية .

10 -WWW.NFC.COM.IL

11- WWW.HAARTEZ.COM.IL

12- WWW.YNET.COM.IL

١٣ -صحيفة معاريف الإسرائيلية .

14 - SHARIFNEWS.IR

15- WWW.NEWS.WALLA.COM.IL

16- WWW.IRIBNEWS.IR

17- WWW.ISNA.IR

18- WWW.NRG.COM.IL



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

المؤلف في سطور

- أ. د. محمد نور الدين عبد المنعم
- حاصل على درجة دكتوراه الآداب في اللغة الفارسية وآدابها من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٢ م .
- يعمل حالياً أستاذاً متفرغاً للغة الفارسية وآدابها بكلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر .

- تولى عدة مناصب إدارية وفنية هامة منها :

- رئاسة قسم اللغة الفارسية بكلية اللغات والترجمة .
- وكيل كلية اللغات والترجمة .
- عميد كلية اللغات والترجمة .

- مقرر لجنة ترقية أساتذة اللغات الشرقية بجامعة الأزهر .
- رئيس لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

- قام بالتدريس في عدة جامعات داخل مصر وخارجها ، منها :

- جامعة الأزهر - جامعة المنصورة - جامعة القاهرة - جامعة الإسكندرية - جامعة عين شمس .
- جامعة بغداد بالعراق - جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية .

- ألف وترجم مايقرب من ثلاثين كتاباً ، أهمها :

- دراسات في الشعر الفارسي حتى القرن الخامس الهجري - اللغة الفارسية
- بحوث في النشأة والتطور - جوانب من الثقافة الإيرانية - - البلاغة العربية
- وأثرها في نشأة البلاغة الفارسية وتطورها - معجم النور لمعاني ألفاظ القرآن الكريم بالفارسية - معجم المصطلحات السياسية والعسكرية - معجم المصطلحات الفلسفية - ترجمان البلاغة - كمال الدين بهزاد المصور الإيراني المبدع - أوزان الشعر الفارسي .

— كتب مايقرب من خمسة وسبعين بحثاً ومقالاً علمياً منشوراً ، منها :

- الألفاظ الفارسية في العامية المصرية - كلمات فارسية في شعر أبي نواس -
- وصف مصر في كتاب حدود العالم - تأثيرات عربية في كتب البلاغة
- الفارسية - البازار ودوره في المجتمع الإيراني - ترجمة فارسية منظومة
- لمعاني القرآن الكريم - المخطوطات الفارسية بدار الكتب المصرية -
- المصاحف الإيرانية المخطوطة في مكتبات مصر ومتاحفها - المجمع اللغوي
- الإيراني - المقاهي الإيرانية ودورها الإجتماعي والثقافي .

تصوير
أحمد ياسين



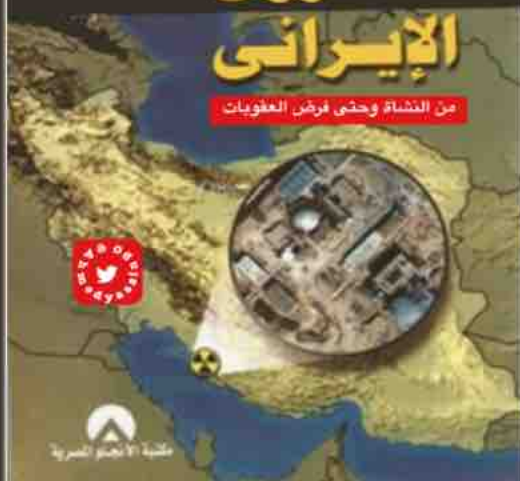
نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

د. محمد نور الدين عبد المنعم

النشاط النووي الإيراني

من التشاؤم وحتى فرض العقوبات



لتصوير

أحمد ياسين